بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

شرح الدروس في النحو
لابن الدهان النحوي 494-569هـ
تحقيق ودراسة

جزاء محمد المصاروة

رسالة

مقدمة الى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصـــول

على درجة الدكتوراه في النحـــو

والصرف قسم اللغة العربية وآدابهـــا

جامعة مؤتة، 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته

إجازة رسائل جامعية

عمادة الدراسات العليا

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب جزاء محمد المصاروة والموسومة بـــ:

"شرح الدروس في النحو" لابن الدهان، تحقيق ودراسة.

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها .

القسم : اللغة العربية وآدابها

الاسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د علي الهروط		٢٠٠٣/١٢/٤	مشرفا
أ.د. عبد الفتاح الحموز		٢٠٠٣/١٢/٤	عضوا
أ.د. ابتسام الصفار		٢٠٠٣/١٢/٤	عضوا
أ.د محمد حسن عواد		٢٠٠٣/١٢/٤	عضوا

عميد الدراسات العليا

د.ذياب البدايـــــة

الإهداء

إلى أمّي الحنون التي حضنتني صغيراً وكبيراً، وإلى إخواني وأخواتي الذين كانوا لي عوناً ومدداً، وإلى زوجي رفيقةِ دربي وقسيمةِ همّي، وإلى ولديّ: شأس وعروة رعاهما الله.

جزاء المصاروه

شكر وتقدير

لا يســـعُني وأنـــا أرى هذا البحثَ يشقُّ الهزيعَ الأخيرَ من الليلِ إلا أنْ أقدّمَ خالصَ شكري وعظيمِ امتناني إلى أستاذي الفاضلِ الأستاذِ الدكتور: علي الهروط على ما حباني به من رعايةٍ علميةٍ صادقةٍ، غيرَ ضانٍّ بجهدِه ووقتِه، راجياً المولى عزَّ وجلَّ أنْ أكونَ عندَ حسنِ ظنِّه.

وأقـــدّم الشـــكرَ الجزيلِ إلى الأستاذِ الدكتورِ محمد حرب على مساعدتي في إحضـــار نسخةِ المخطوطةِ من المكتبةِ السليمانيةِ في تركيا، فجزاه اللهُ عني خيرَ الجزاءِ.

كمـــا أقدّم خالصَ الشكرِ إلى الأساتذةِ الأفاضلِ أعضاءِ لجنةِ المناقشةِ الأستاذ الدكـــتورة ابتسام الصفّار، والأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد على تحمُّلِ عناءِ قراءةِ هذه الرسالةِ وتقويمِ خللِها، وسدِّ نقصِها، فجزاهم اللهُ عني خيرَ الجزاءِ، وجعلَ جهدَهم في ميزانِ أعمالِهم.

كما أشكرُ كلَّ الذين وقفوا معي في هذا العملِ بجهدِهم أو مالِهم أو وقتِهم أو دعائهم.

جزاء المصاروه

الملخص

شرح الدروس في النحو

لابن الدّهان النحوي 494-569هـ

تحقيق ودراسة

جزاء المصاروه

جامعة مؤتة 2003

تهـدف هـذه الرسالة إلى تحقيق كتاب شرح الدروس في النحو لابن الدّهان النحوي المتوفى سنة 569هـ، ثم دراسة هذا الكتاب دراسة مفصلة.

وقد جاءت هذه الرسالة في قسمين :

القسـم الأول : الدراسة، وقد جعلتها ثلاثة فصول، تحدثت في الفصل الأول عـن مؤلـف الكـتاب مـن حيث اسمه، ولقبه، وكنيته، ومولده ووفاته، وحياته ورحلاتـه، ونسـله، وشـيوخه وتلاميذه، وعصره ومعاصروه، وشعره، وعلمه وفضله، ومؤلفاته.

أمـا الفصـل الثانـي فقد تحدثت فيه عن منهج ابن الدّهان في كتابه (شرح الـدروس في النحو) مبيناً الأسلوب التعليمي في الكتاب، وتأثر مؤلفه بابن جني، وتحدثـتُ عن الاستشهاد عند المؤلف، وتناولت المصطلح النحوي في الكتاب، ثم بينـت أثر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الكتاب، وأبرز المسائل الخلافية فيه، وبينت بعد ذلك مذهب ابن الدهان النحوي، وأنه كان على مذهب البصريين، وتحدثت عن التعليل عند ابن الدّهان، ثم بينت مصادر المؤلف في كتابه، وشخصية ابن الدّهان وأراءه النحوية.

وفـي الفصـل الثالـث وثقـت نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وبينت زمن تأليفه، ووصـفت نسخة الكتاب التي اعتمدت عليها في التحقيق، والمادة العلمية فيها من حيث كمالها ونقصها، كما تحدثت عن ترتيب صفحاتها وناسخها، ثم وصفت عملي في التحقيق. وقد ختمت هذا القسم بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أمـــا القسم الثاني فهو تحقيق الكتاب، وقد حاولت فيه إقامة النص وإخراجه علـــى الصـــورة التـــي أرادها له مؤلفه، أو على صورة قريبة منها، وكشفتُ عن مسائل الكتاب من خلال شرح بعضها والتعليق على بعضها، وأضفت ما اعتقدت أن فـــيه الـــنفع للقـــارئ، وخرجّت كل ما يلزم تخريجه من الشواهد والآراء من مصـــادرها، ثـــم صنعت الفهارس الفنية اللازمة للكتاب، فهرساً للآيات القرآنية، وفهرســـاً للقـــراءات القرآنية، وثالثاً للأمثال والأقوال المشهورة، ورابعاً للقوافي الشعرية، وخامساً للأعلام، وسادساً لموضوعات الكتاب. متبعاً في ذلك كله قواعد التحقيق السليم.

Abstract

Sharh El-durus Fi El-nahw
by Ibin El-dahhan al-nahawi (494-569 H)
Editing and study
Jaza' Al-masarweh
Mu tah University 2003

This study aims at editing Ibin Ealdahhan's book: Sharh Eldurus fi El-nahw, then doing a detailed study of the book. The study falls into two parts:

Part one: The study which is divided into three chapters. The first chapter deals with the author of the book: his name, nickname and his kinship, his birth and death, his life, his travels, his teachers and students, his time and contemporaries, his poetry and his scholarship, his effect and value, and his publications.

The second chapter deals with Ibin El-dahhan's approach in his book showing the instructional style in the book and the influence of Ibin Jinni on the author. In this chapter I discussed the quotation, and the syntactic terminology in the book, and I pointed out the effect of the debate between the Basrian and Kofites in the book. I pointed out the significant controversial issues in the book and then pointed out Ibin El-dahhan's syntactic approach and showed that it follows the Basrian approach. I discussed explanation for Ibin Eldahhan and pointed out sources of his book, his personality and his syntactic opinions.

In the third chapter I verified the authorship of Ibin El-dahhan's book and the time of its publication and I described the copy of the book which I edited, and I described the information it contained in terms of its completeness and the pagination of the book and I then described my work of editing the book. I ended the chapter with a conclusion in which I pointed out the results of the study.

The second part deals with editing of the book. I attempted to qualify and document the text in a manner as, or close to, what the author intended. I pointed out the issues in the book through explaining and commenting on some of these issues, and I added what I thought is valuable for the reader and I qualified what needed to be qualified of quotations and opinions by attributing them to their sources. Following the sound rules of editing, I made the necessary indexation for the book: an index for Quranic verses, another for Quranic readings, a third for sayings and proverbs, a fourth for poetic rhyms, a fifth for names, and a sixth for subjects of the book.

I followed through all this work the rules of correect verification.

جدول المحتويات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
الملخص باللغة العربية	ج
الملخص باللغة الإنجليزية	د
جدول المحتويات	و
الفصل الأول: حياة ابن الدهان وآثاره.	1
مقدمة	1
اسمه وكنيته ولقبه	6
ولادته ووفاته	8
رحلاته	8
نسله	9
شيوخه وتلاميذه	9
عصره ومعاصروه	13
شعره	14
علمه وفضله	17
مؤلفاته	18
الفصل الثاني: منهج ابن الدهان في شرح الدروس.	26
الأسلوب التعليمي	28
تأثره بابن جني	33
الاستشهاد	35
المصطلح عند ابن الدهان	48
البصريون والكوفيون في الكتاب	52
مذهبه النحويّ	57
التعليل عند ابن الدهان	61
مصادر الكتاب	63

شخصية ابن الدهان وآراؤه 64
الفصل الثالث: توثيق الكتاب ومنهج التحقيق 68
توثيق الكتاب 68
وصف النسخة 71
المادة العلمية في النسخة 72
ترتيب صفحات المخطوطة 73
الناسخ وأخطاؤه 74
عملي في التحقيق 76
الخاتمـــــــــــة 79
قسم التحقيق 81
المقدمة 82
أقسام الكلام 83
علامات الاسم 83
علامات الفعل 84
المعرب 86
حرف الإعراب 89
أضرُب الإعراب 89
الإعراب المشترك والإعراب المختص 90
المبني 91
اضرُب البناء 93
إعراب الاسم الصحيح 96
إعراب غير المنصرف 97
صرف الممنوع من الصرف 99
إعراب الاسم المنقوص 100
إعراب الاسم المقصور 103
إعراب الاسم معتل الآخر وقبل آخره ساكن 105
الإضافة(إعراب المضاف والمضاف إليه) 106
إعراب الأسماء الستة 108

إعراب المثنى 109
إعراب الجمع 112
جمع التكسير وإعرابه 113
جمع المذكر السالم وإعرابه 114
جمع المؤنث السالم وإعرابه 117
الأفعال 119
المبتدأ 120
أضرُب الخبر 121
الخبر الجملة 125
الجملة الفعلية 125
الجملة الاسمية 126
شبه الجملة(الظرف والجار والمجرور) 127
جملة الشرط والجزاء 134
أحوال المبتدأ والخبر(التقديم والتأخير والحذف) 135
الفاعل(تعريفه وحكمه) 139
تأنيث الفعل مع الفاعل 141
إفراد الفعل مع الفاعل المثنى والمجموع 144
نائب الفاعل 149
نيابة حرف الجر والظرف والمصدر مناب الفاعل 150
كان وأخواتها 151
ما العاملة عمل ليس 157
إنّ وأخواتها 157
العطف على اسم إنّ وأخواتها 167
الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر 169
المنصوبات_ المفاعيل 173
المفعول المطلق 174
المفعول به 177
المفعول فيه 178

المفعول له 180
المفعول معه 181
المشبّه بالمفعول 182
الحال 182
التمييز 188
الاستثناء 190
الاستثناء بإلا 190
الاستثناء بالأسماء والحروف 193
العدد 197
تعريف العدد 201
المجرورات –الإضافة 202
المجرور بحرف جر 206
إعراب الفعل المضارع– الرفع 215
نواصب الفعل المضارع(أنْ ولن وكي وإذن) 215
نصب المضارع بعد لام الجر وحتى 208
نصب المضارع بإضمار أنْ بعد الفاء والواو وأو 220
جزم الفعل المضارع(الجزم بلم ولما ولام الأمر ولا الناهية وإن الشرطية) 226
الجزم بأسماء الشرط 232
الأفعال الجامدة 235
فعل التعجب 236
نعم وبئس 238
عسى 241
حبذا 244
القسم 246
نونا التوكيد 251
الممنوع من الصرف 256
النداء 264
الترخيم 271

الندبة	276
لا النافية للجنس	277
الأسماء العاملة عمل الفعل– اسم الفاعل	283
عمل الصفة	287
عمل المصدر	288
عمل اسم الفعل	290
التوابع	293
الصفة	293
التوكيد	296
البدل	300
عطف البيان	304
عطف النسق	305
كم الخبرية والاستفهامية	314
النكرة والمعرفة	317
الموصولات	321
مذ ومنذ	326
جمع التكسير	327
التصغير	347
النسب	353
الخطاب	360
الإمالة	362
موانع الإمالة	363
الحكاية	366
علامات الإعراب	367
الملاحق	372
صفحات من المخطوطة	373
فهرس الآيات القرآنية	378

فهرس القراءات القرآنية 399
فهرس الأقوال والأمثال 401
فهرس الشواهد الشعرية 403
فهرس الأعلام 412
قائمة المراجع 414

الفصل الأول

حياة ابن الدهان وآثاره

مقدمـــــــــــة

الــتراثُ العربــيُّ فــي أكثرِه ما يزالُ مخطوطاً، يحتاجُ إلى جهودٍ متكاتفةٍ ودؤوبــةٍ لنشرِ طياته، ونفضِ غبارِ الزمنِ عنه، وقد كنتُ في أثناءِ دراستي للموادِّ المقــررةِ في مرحلتَيْ الماجستير والدكتوراه قد درستُ مادتينِ في التحقيقِ، أبديتُ فــيهما اســتعداداً كبيراً للاشتغالِ بهذا الفنِّ، فشجّعني الأستاذان الفاضلان: الأستاذ الدكــتور علــي الهروط والأستاذ الدكتور سمير الدروبي على السير قُدُماً في هذا الاتجاه.

ولمــا عرَضَ علينا أستاذُنا الدكتورُ علي الهروط ما يقربُ من ثلاثينَ صفحةً مــن مخطــوطِ (الغرة في شرح اللمع) لابنِ الدهّان لتحقيقها، بقصدِ التدرُّبِ على التحقيق، شدّني أسلوبُ ابنِ الدهّان في التأليف، ووجدتُ عندَه آراءً طريفةً، وعلماً غزيراً، فعقدتُ العزمَ من يومها على تحقيقِ هذا المخطوطِ، لكنَّ الرياحَ تجري بما لا تشــتهي الســفنُ، فــبعدَ أن أنهيتُ الموادَّ الدراسيةَ المقررةَ، ورحتُ أبحثُ عن مخطــوطِ الغرةِ، وجدتُ أن المتوافرَ منه في مكتبةِ جامعةِ مؤتة ما هو إلا الجزءُ الثالــثُ من الكتابِ، ثم علمتُ أنَّ هناك نسخةً من هذا الكتابِ في المكتبةِ التيموريةِ فــي مصــر، فأرسلتُ في طلب صفحاتٍ منها، فوجدتُها الجزءَ الثاني من الكتابِ، وجهدتُ في العثورِ على الجزء الأول، لكنّي لم أعثر عليه.

كما أنّي وجدتُ الجزأينِ المتوافرينِ من هذا الكتابِ يزيدانِ على 516 ورقةً من الحجمِ الكبيرِ، فعلمتُ أنَّ تحقيقَ مثلِ هذا الكتابِ يحتاجُ إلى جهودٍ كبيرةٍ لا جهدَ فردٍ؛ لذا ضربتُ عنه الذكرَ صفحاً.

لكنَّ اسمَ ابنِ الدهّان ظل يرافقُني، فرُحتُ أفتّشُ في فهارسِ المخطوطاتِ عن كتبِه، حتى عثرتُ على كتابِ (شرح الدروس) وعلمتُ أنه نسخةٌ وحيدةٌ يتيمةٌ في المكتــبةِ الســليمانيةِ فــي تركيا، فأرسلت في طلبِها، فوصلتنــي مصورةً علــى قرص(cd) فقلّبتها وقرأتُها كاملةً ، حتى تيقنتُ من أنها كاملة،وأنها لم تُنشر سابقاً، فعملتُ على تحقيقها.

ويكتسبُ هذا الكتابُ أهميتَه من كونه لأحدِ كبارِ النحويينَ الذينَ ضنَّ الزمانُ علينا بمؤلفاتهم، إذ لم يصل من مؤلفاته في النحو إلا كتابُ الفصولِ في العربية، وهو كتابٌ موجزٌ في النحو ، وكتابُ الغرة في شرح اللمع، وهو كما أسلفنا ناقصٌ، وما يزالُ مخطوطاً، كما يُعدّ هذا الكتاب كتاباً تعليمياً متميزاً، يُوصل المعلومة بأيسر الطرق وأقصرها مدعمةً بالشواهد الكثيرة، وهو -كما أظن- كتابٌ صالحٌ لأنْ يُدرس لطلبةِ الجامعات.

وقد جعلتُ هذا البحث قسمين: الدراسةَ والتحقيقَ، وجعلتُ الدراسةَ ثلاثةَ فصولٍ، تحدثتُ في الفصلِ الأولِ عن مؤلِّفِ الكتابِ من حيثُ: اسمُه، ولقبُه، وكنيتُه، ومولدُه ووفاتُه، وحياتُه ورحلاتُه، ونسلُه، وشيوخُه وتلاميذُه، وعصرُه ومعاصروه، وشعرُه، وأقوالُ العلماءِ فيه، ومؤلفاتُه التي وصلتْ إلينا والتي لم تصلْ، ووصفتُ تلك الكتبَ التي وصلتْ إلينا وصفاً موجزاً، مستعيناً في ذلك كلِّه بما أسعفتْ به المصادرُ التي ترجمتْ له.

أما الفصلُ الثاني فهو بعنوان: منهج ابن الدهّان في (شرح الدروس)، وتحدثتُ فيه عن الأسلوبِ التعليميّ في الكتابِ، وتأثُّرِ المؤلفِ بابنِ جنّي، والاستشهادِ عند ابنِ الدهّان، والمصطلحِ النحويّ في الكتابِ، والمذاهبِ النحويةِ فيه، ومذهبِ المؤلِّفِ النحويّ، والتعليلِ عندَ ابن الدهّانِ، ومصادرِ الكتابِ، وشخصيةِ ابن الدهّان وآرائه.

وتناولتُ في الفصلِ الثالثِ الذي جاءَ بعنوان (توثيق الكتاب ومنهج التحقيق): توثيقَ نسبةِ الكتابِ، ووصْفَ النسخةِ، والمادةَ العلميةَ في النسخةِ- من حيثُ كمالُها ونقصُها- وترتيبَ صفحاتِها، والحديثَ عن الناسخِ وأخطائه، ثم وصفْتُ عملي في التحقيق. وقد ختمتُ هذا القسمَ بخاتمةٍ بينتُ فيها أبرزَ النتائجِ التي توصلتُ إليها في الدراسةِ.

أما القسمُ الثاني فهو التحقيقُ، وحاولتُ فيه جاهداً إقامةَ النصِّ، وإخراجَه على الصورةِ التي أرادَها له مؤلفُه، أو على صورةٍ قريبةٍ منها؛ لذا لم أتدخلْ في المتنِ إلا عند الضرورةِ، وأشرتُ إلى تدخُّلي في الهوامش.

كما حاولتُ الكشفَ عن مسائلِ الكتابِ من خلالِ شرحِ بعضِها، والتعليقِ على بعضِها الآخرِ، وإضافةِ ما رأيتُ أنّ فيه النفعَ للقارئ حولَ مسألةٍ من المسائلِ.

وخرّجتُ كلَّ ما يلزمُ تخريجُه من شواهدَ نثريةٍ وشعريةٍ، ثم صنعتُ فهارسَ لتلك الشواهدِ: فهرساً للآياتِ القرآنيةِ، وفهرساً للقراءاتِ القرآنيةِ، وآخرَ للقوافي الشعريةِ، وفهرساً للأعلامِ، ثم صنعتُ فهرساً لمصادرِ التحقيق ومراجعِهِ ، وفهرساً لموضوعاتِ الكتابِ.

وكنتُ أتَّبعُ في ذلك كلِّه القواعدَ العلميةَ في التحقيقِ، وأفدتُ كثيراً من منهجِ الدكتور رمضان عبد التواب ؛ لما فيه من تيسيرٍ على القارئِ، وعقلانيةٍ في بيانِ ما يلزمُ بيانُه، وتجنُّبِ ما يلزم تجنُّبُه، ولما لصاحبِه من باعٍ طويلٍ في هذا المجالِ، كما أفدتُ كثيراً من توجيهاتِ أستاذي وملاحظاتِه، فجزاه اللهُ خيرَ الجزاءِ.

وبعدُ، فإنْ أكنْ قد أصبتُ الهدفَ فبتوفيقٍ من اللهِ ونعمةٍ، وإنْ كانتْ الأخرى، فبتقصيرٍ من نفسي، وأسألُ اللهَ العفوَ والعافيةَ.

حياة ابن الدهّان وآثاره.

رأيتُ- قبلَ الحديثِ عن ابنِ الدهّانِ- أنْ أضعَ بينَ يديْ القارئِ أمرينِ:

أوّلُهما: **الدراساتُ السابقةُ.**

لــم يحظَ ابنُ الدهّان- على علمه- بدراساتٍ علميةٍ مستقلةٍ، تكشفُ عن فكره اللغــوي، وربّما كان السببُ في ذلك عائداً إلى قلةِ تصانيفِه المطبوعة، بل ندرتِها، وقــد اطّلعتُ على أربع دراسات سبقتني إلى ابن الدهّان، أتحدث عنها على حسب تسلسلها الزمني:

الأولــى: دراســة ناجية عدس 1981م -رسالة ماجستير-في مقدمة تحقيقها لكــتاب (الفصــول فــي العربية) لابن الدهّان، وهي دراسةٌ موجزةٌ، كانت أشبه بــالمدخل إلــى تحقيق الكتاب، وقد اعتمدتْ الباحثةُ فيها على كتابه الفصول فقط، وتحدثــت الباحــثة فيها عن اسم ابن الدهّان، ومولده، ووفاته، ومؤلفاته، وشيوخه وتلاميذه، ومنهجه في كتابه الفصول.

والثانية، وهي أوسعها، دراسة محمد الأدكاوي 1983م، وهي رسالة دكتوراه بعنوان: «ابن الدهّان وآراؤه في النحو، مع تحقيق الأبواب الستة التي أضافها إلى شــرحه للمع ابن جني»، ويبدو أن الباحث اطّلع على مخطوطات: الغرة، وكتاب الفصول، وشرح الدروس في النحو، لكنّ عمدته في دراسته كانت كتاب الغرة.

وقــد فصل الباحث الحديث عن ابن الدهّان،والعصر الذي عاش فيه والبيئة التــي نشــأ فيها، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، ثم تحدث عن الهوية الشخصية لابن الدهّان، كما فعلت الدراسة السابقة الذكر.

وبعــد ذلك فصّل الحديث عن آثار ابن الدهّان ومؤلفاته الموجودة والمفقودة، ثــم تحدثَ عن ابن جني، وكتاب اللمع، وشروحه، وأصول النحو عند ابن الدهّان مــن خــلال هــذا الكــتاب، ومذهبِ ابن الدهّان النحوي، وآرائه من خلال كتب المتأخرين.

أمــا الدراســة الثالثة فهي دراسة فارس الفائز، وذلك في أثناء تحقيقه لكتاب الفصول في العربية، والذي نشره بتاريخ 1988م، وهي دراسة موجزة، لم تتجاوز خمس عشرة صفحة، ولا تعدو أن تكون مقدمة للكتاب.

والدراسة الرابعة، دراسة علاء السيّد: «جهود ابن الدهّان وأثره في الدراسات النحوية»، وهي رسالة دكتوراه، 1993م، وقد ترسّم باحثها خُطى الأدكاوي، ولم أرَ فيها زيادةً تستحق الذكرَ، ما خلا تفصيلَه الحديثَ في موقف ابن الدهّان من النحاة ، السابقين كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والأخفش، والمبرّد، والزجاج، والفارسي، وابن جني، وكان اعتماد الباحث في الدرجة الأولى على مخطوط شرح اللمع (الغرّة).

أمّا الدراسة الخامسة والأخيرة، وهي أضحلها ، فبحث بعنوان: سعيد بن المبارك حياته وآراؤه النحوية ،لمحسن العبيد، نُشر في عام 2000م، في مجلة جامعة دمشق، وهو في بضع وريقات، سرد فيه الباحث بضع أبيات شعرية لابن الدهّان، وعرض بعض آرائه من خلال كتب المتأخرين، ولم يطّلع الباحثُ في بحثه على أيٍّ من كتب ابن الدهّان.

ويبدو أن هناك دراسةً سادسة في مقدمة تحقيق كتاب (الأضداد) لابن الدهّان الذي حققه محمد حسن آل ياسين 1974م، لكني لم أحظَ بالاطلاع عليه لندرة الكتاب.

كما علمتُ أنّ هناك رسالة ماجستير في جامعة الموصل بعنوان "ابن الدهان النحوي" لفوزي نورس 1985 ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

ثانيهما: **مصادر ترجمة ابن الدهّان.**

أما الأمر الثاني الذي رغبتُ في أنْ أضعه بين يدي الباحث فهو أسماء المصادر التي ترجمت لابن الدهّان مرتبةً زمنياً، وذلك حتى يكون القارئ على تواصل مع هذه المصادر، لعله يصلُ إلى غير ما وصلتُ، أو يفهم شيئاً غير الذي فهمتُ، فوضعتُ للقارئ هنا ثبتاً بأسماء المصادر التي وقفتُ عليها، ورأيتُ فيها ترجمةً لابن الدهّان:

1. خريدة القصر وجريدة العصر، العماد الأصفهاني، ت 597هـ
2. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ت 606هـ .
3. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ت 626هـ .
4. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ت 646هـ .

5. وفيات الأعيان، لابن خلكان، ت 681هـ .
6. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، ت 743هـ
7. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت 748هـ .
8. شذرات الذهب، الذهبي، ت 748هـ .
9. العبر في أخبار من غبر، الذهبي، ت 748هـ .
10. تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، الذهبي، ت 748هـ _حوادث
11. ووفيات 561-570هـ.
12. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ابن فضل الله العمري، ت 749هـ.
13. -نَكْت الهميان في نُكَت العميان، صلاح الدين الصفدي، ت 764هـ.
14. -مرآة الجنان، اليافعي، ت 768هـ
15. -البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ت 817هـ.
16. -النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، ت 874هـ.
17. -بغية الوعاة، السيوطي، ت 911هـ.
18. -طبقات المفسرين، السيوطي، ت 911هـ.
19. -طبقات المفسرين، الداوودي، ت 945هـ.
20. -الكنى والألقاب، عباس القمي، ت 1359هـ.
21. -الأعلام، خير الدين الزركلي، ت1390 هـ
22. -الفلاكة والمفلوكون، أحمد بن علي الدلجي.

وأودّ الإشـــارة هنا إلى أن ابن الأنباري لم يترجم لابن الدهان-صاحبنا- في كتابه نـــزهة الألباء، وإنما ترجم لابن دهان آخر، فوهم محقق الكتاب أن المقصود سعيد بن المبارك، وسأناقش هذه المسألة عند الحديث عن شيوخ ابن الدهان وتلاميذه.

اسمه وكنيته ولقبه:

لم أرَ خلافاً بين المصادرِ التي ترجمتْ لابن الدهّان حول اسمه، أو كنيته أو لقبه، غيرَ أنّ بعضَ المصادر كانت تقف باسمه عند الجد الأول[1]، وبعضها يقف

---

(1) انظر: إنباه الرواة 47/2، وتاريخ الإسلام (حوادث 561-570هـ) 341.

بـــه عـــند الجد الثاني[1]، فهو أبو محمد سعيد بن المُبارَك بن علي بن عبد الله بن سعيد ابن محمد بن نَصْر بن عاصم بن عبّاد بن عصام أو عاصم[2] بن الفضل بن ظفر ابن غلاّب بن حَمَد بن شاكر بن عِياض بن حِصْن بن رَجاء بن أُبيّ بن شِبْل بن أبي اليُسْر كَعْب الأنصاريّ رضي الله عنه[3].

فالخلاف كما نرى فقط في الجد التاسع، فرواية ياقوت (عاصم) ورواية ابن خلكان (عصام)، وياقوت أقرب إلى عصر ابن الدهّان، بل هو من معاصريه، كما أن تســمية الابن باسم الجد شائعة في التاريخ العربي، واسم جدِّه السادس عاصم؛ لذا أرجّحُ رواية ياقوت الحموي.

أمّا كنيتُه، فتكاد تُجمعُ المصادرُ على أنّه أبو محمد[4]، لكنّ ابن الخباز ذكر له كنيةً أخرى، هي «أبو عثمان» فقال في أول شرحه لقصيدة ابن الدهّان في الألغاز الـــنحوية:«قال أبو عثمان سعيدُ بن المبارك بن علي رحمه الله...» [5]، وكان كلما ذكر بيتاً من القصيدة صدّره بقوله: «قال أبو عثمان».

ولـــم يـــنفرد ابن الخباز وحده بذكر هذه الكنية، بل ذكرها ياقوت الحموي كذلـــك، قال: «قال أبو عثمان سعيد بن المبارك: قال لي عمارة بن عقيل بن بلال ابـــن جرير: كلُّ ماء من مياه العرب اسمه مؤنث كالزبّاء، جعلوه ماءة، وإن كان مذكراً جعلوه ماءً»[6]، ولم أرَ هذه الكنية عند غيرهما ممّن ترجموا له.

---

(1) انظر: إنباه الرواة 47/2وإشارة التعيين 129 ، وتاريخ الإسلام (حوادث 561-570هـ) 341.

(1) انظر: إشارة التعيين 129، وطبقات المفسرين للداوودي 133.

(2) في معجم البلدان 219/11 (عاصم) وفي وفيات الأعيان 382/2 (عصام)

(3) انظر: وفيات الأعيان 124/2.

(4) انظر: معجم الأدباء 219/11، ووفيات الأعيان 124/2، ونكت الهمـــيان 158، وتاريخ الإسلام (حوادث 561-570 هـ) 342 ، والكنى والألقاب 286/1.

(5) الفريدة في شرح القصيدة 50.

(6) معجم البلدان 129/3.

أمـــا لقـــبُه فقد لُقّبَ ابن الدهّان مرةً بناصح الدين[1]،ومرة بتاج الدين[2]، لكنّ هذين اللقبين لم يشيعا، وعُرِف عند اللاحقين بابن الدهّان.

ولادتُه ووفاتُه.

ولـــد ابـــن الدهّـــان فـــي شهـــر رجبَ من سنـــة أربعٍ وتسعينَ وأربعمائة للهجـــرة[3](494هـــ)، ولم أرَ من خالف هذا التاريخ إلا االسيوطي والداوودي، اللـــذانِ قـــالا: إنـــه ولـــد ســـنة أربـــعٍ وتسعين وأربعمائة، وقيل ثلاثٍ وتسعين وأربعمائـــة[4]،والـــرّاجح أنـــه ولد في سنة أربع وتسعين وأربعمائة، وأرجّحُ ذلك للأسبابِ التاليةِ:

الأول: أن هـــذه الرواية المـــخالفة لم توجد إلا عند السيوطي، والداوودي؛ وهما من المتأخـــريـــن، توفـــي الأول(911هـــ) وتوفي الثاني(945هـــ).

الثاني: أن هاتين الروايتين لم تجزما أنّه ولد سنة ثلاثٍ وتسعينَ وأربعمائة، بل وردتا في لفظ يدل على الشك «وقد قيل...»

الثالث: أنّ أحدَ تلامذة ابن الدهّان وهو أبو سعيد السمعاني روى عنه أنّه ولد سنة أربع وتسعين وأربع مائة[5].

أمـــا وفاتُـــه فتجمعُ المصادر على أنه توفيَ ليلة عيد الفطر سنةَ تسعٍ وستينَ وخمسمائة للهجرة(569هـــ) [6]

---

(1) انظر: سير أعلام النبلاء 582/20، وتاريخ الإسلام (حوادث561-570هـ)343، وطبقات المفسرين للداوودي 133.

(2) انظر: معجم المؤلفين 229/4.

(3) انظر: معجم البلدان 48/2، وخريدة القصر 82/1، والأعلام 10/3.

(4) انظر: بغية الوعاة 587/1، وطبقات المفسرين للداوودي 134.

(5) انظر: تاريخ الإسلام (حوادث561-570هـ) 342.

(6) انظر: معجم الأدباء 220/11، ووفيات الأعيان 283/2، والنجوم الزاهرة 72/6، وطبقات المفسرين للداوودي 134.

رحلاته:

لم تُسعفنا الكتبُ التي ترجمتْ لابن الدهّان بالكثير عن نشأته ورحلاته، غير أنها تذكر أنه وُلد في بغدادَ بمحلةِ نهر طابق[1]، ونشأ فيها، ثم رحل إلى أصفهان، وأفاد من كتبها وخزائنها ، ثم عاد إلى بغداد[2]، ثم رحل عنها إلى الموصل قاصداً وزيـرَها جمـالَ الدين الأصبهانيّ المعـروف بالجواد[3]، وقيل إنه كان يقصـد دمشـق، لكنـه مرّ بالموصل، فاعترضه وزيرُها الجواد[4]، وكان الجواد جواداً معطـاءً، دمـثَ الأخلاق، حسَنَ المحاضرة، مقبولَ المُفاكهة[5]، فتلقى ابنَ الدهّان بقَـبول حسـنٍ، وعـاش في كنفه أربعاً وعشرين سنة وثلاثة أشهر[6]، وظل في الموصل حتى توفي في ليلة عيد الفطر سنة تسع وستين وخمسمائة[7]، ودُفن فيها.

نَسْـلُه:

لم تذكر لنا المصادر شيئاً عن أسرة ابن الدهّان، لا من حيث آباؤه وأجدادُه، ولا من حيثُ أولادُه ما خلا ابنَه يحيى، فقد ذكرته بعض المصادر، وهو أبو زكريا يحـيى بـن سـعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن الدهّان، كان نحوياً لغوياً صوفياً أديباً شاعراً ذكياً، وُلد سنةَ سبعٍ وستين وخمسمائة(567هـ)، أي قبل وفاة أبيه بسنتين، وتوفي سنةَ ستَ عشرةَ وستمائة للهجرة(616هـ)[8]

---

(1) انظر: معجم الأدباء 219/11، وإنباه الرواة 47/2، ونكت الهميان 158.

(2) انظر: إنباه الرواة 47/2.

(3) انظر: وفيات الأعيان 382/2. وانظر في ترجمة الجواد ص81 من قسم التحقيق.

(4) انظر: تاريخ الإسلام (حوادث 561-570هـ) 342.

(5) انظر: وفيات الأعيان 43/5 وما بعدها، وشذرات الذهب 185/2.

(6) انظر: نكت الهميان 158.

(7) انظر: معجم الأدباء 220/11، ووفيات الأعيان 283/2، والنجوم الزاهرة 72/6، وطبقات المفسرين للداوودي 134.

(8) انظر: بغية الوعاة 334/2.

شيوخه وتلاميذه:

تكـــاد المصـــادر التـــي ترجمـــت لابن الدهّان تكون قفراً من ذكر شيوخه وتلامـــيذه، فأمّـــا شـــيوخه في النحو فلم تذكر المصادر أحداً منهم، إلا أنّ ابن الأنـــباري، وياقوت الحموي[1]، قالا إنه أخذ اللغة عن الرمّاني، وهذا بالتأكيد أمرٌ محال، وقد نبه إليه الباحثون قبلي؛ وذلك لأن الرمّاني توفي سنة 384هـ[2]، وابن الدهّان ولد سنة 494هـ، فكيف يتتلمذ عليه، ويأخذ عنه بعد وفاته بأكثر من مائة عام؟!.

وقـــد رجّح بعض الباحثين أن يكون المقصود رُمّانياً آخر، أو أنه تأثر بكتب الرمانـــي[3]،والحقـــيقة أنّه ليس رمانياً آخر، لكن الذي أخذ عن الرّمّاني ابنُ دهّانٍ آخـــر، هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء أبو محمد ابن الدهّان، المتوفّى سنة 447هـــ قرأ العربية على علي بن عيسى الرماني، وأبي سعيد السيرافي[4]، وقد أشـــارت ناجـــية عدس إلى هذا الرجل، فتكون قد سبقتني في كشف هذا اللبس[5]، الذي وقع فيه أحد كبار الباحثين[6].

أمّـــا شيوخه في الحديث، فتذكر المصادرُ اثنين فقط هما:

1.أبو القاسم بنُ الحُصَيْن.

هبة الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن العباس الشيباني البغدادي، توفي 525 للهجرة[7].

2.أبو غالب بن البنا.

---

(1) انظر: نزهة الألباء 236، ومعجم الأدباء 220/11.

(2) انظر: وفيات الأعيان 299/3، وبغية الوعاة 180/2.

(3) انظر: ابن الدهّان وآراؤه في النحو(رسالة دكتوراه) 36، وجهود ابن الدهّان(رسالة دكتوراه) 8.

(4) انظر: طبقات الحنفية 203/1 ، والبلغة 88/1.

(5) انظر: كتاب الفصول في العربية (رسالة ماجستير) 7.

(6) انظر: نشأة النحو العربي، محمد الطنطاوي 103.

(7) انظر: العبر في أخبار من عبر 66/4.

أحمد بن أبي علي الحسن بن عبد الله البغدادي توفي سنة 527 للهجرة[1].

قـــال الفـــيروز آبادي: سمع[ابن الدهّان] الحديث من أبي القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، وأحمد بن الحسن بن البنا وغيرهما[2].

أمّـــا تلاميذه، فهم أوفر ذكراً في المصادر من شيوخه، ومنهم:

1.عثمان بن عيسى البَلَطي.

أبو الفتح النحوي عثمان بن عيسى بن منصور بن محمد البلطي، نسبة إلى (بَلَط) قـــرب الموصل، ألّف كتاب العروض الكبير وكتاب العروض الصغير، توفي في القاهرة سنة 599هـــ[3]

2.السمعاني.

أبـــو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور، فقيه شافعي، قرأ على ابن الشجري، وروى عن ابن الدهّان، وتوفي سنة 562هـــ[4]. وله كتاب الأنساب المشهور.

3. الماكسيني

أبـــو الحـــرم مكي بن ريّان الماكسيني الموصلي، المقرئ النحوي الضرير، لُقّب بصائن الدين، قرأ على ابن الخشاب، وابن الأنباري، وأبي محمد سعيد بن الدهّان، توفي سنة 603 للهجرة[5].

5.ابن الأثير.

المُـــبارك بن محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد أبو السعادات الشيباني، صـــاحب كتاب المثل السائر، وكتاب النهاية في غريب الحديث، وله كتاب البديع في شرح فصول ابن الدهّان، وشرح مقدمة[6]ابن الدهّان، توفي سنة 606 للهجرة.

---

(1) انظر: نفسه 71/4.

(2) انظر: وسير أعلام النبلاء 581/20، والبلغة 104/1.

(3) انظر: معجم الأدباء 141/12.

(4) انظر: إنباه الرواة 49/2، ووفيات الأعيان 378/2، ونكت الهميان 159.

(5) انظر: وفيات الأعيان 278/5-280.

(6) انظر: طبقات الشافعية 62/2، 367/8، وطبقات المفسرين للسيوطي 212/1. ولعل المقصود بالمقدمة كتابه الدروس.

4.ياقوت الموصلي.

أبو الدرّ ياقوت بن عبد الله الموصلي الملقب أمين الدين، توفي سنة 618 للهجرة ، أخذ النحو عن أبي محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهّان النحوي[1].

وإذا كان ثمة لبس في أحد شيوخه، فإنّ هنا لبساً في أحد تلاميذه، فقد قال أبو البركات الأنباري، في ترجمته لأبي محمد الدهّان :« وأخذ عنه أبو زكريا الخطيب التبريزي»[2] وهذا أمرٌ ملبس؛ لأن الخطيب التبريزي توفي سنة 502 للهجرة[3]، ومعنى ذلك أنّ عمر ابن الدهّان عندما توفي الخطيب التبريزي ثماني سنوات، فكيف يكون شيخاً له.

والواقع أن الخطيب التبريزي لم يتتلمذ على صاحبنا، لكن ابن الدهّان الذي تتلمذ عليه الخطيب التبريزي هو أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن رجاء ابن الدهّان المتوفى سنة 447 هـ[4]، فقد جاء في كتاب البلغة: قال الخطيب التبريزي: «وكنا نقرأ اللغة على الحسن بن الدهّان يوماً000»[5]، وقال ابن خلكان عند ترجمته للخطيب التبريزي: «قرأ على أبي محمد ابن الدهّان»[6] وابن خلكان عندما يقصد صاحبنا يقول سعيد ابن الدهّان[7].

وإذا كان الباحثون من قبلي قد ذهبوا إلى أن أبا البركات الأنباري قد وهم عندما جعل التبريزي من تلاميذ ابن الدهّان، وجعل الرماني من شيوخه[8]، فإني أرى أن الوهم من محقق كتاب نزهة الألباء، فالراجح عندي أن الأنباري لم يقصد

---

(1) انظر: وفيات الأعيان 122/6.

(2) انظر: نزهة الألباء264.

(3) انظر: معجم الأدباء 26/2.

(4) انظر ص10.

(5) انظر: البلغة 88/1 ووردت الرواية نفسها في طبقات الحنفية 203/1.

(6) وفيات الأعيان 191/6.

(7) انظر: وفيات الأعيان 382/2، 119/6-122/6/ 278/5.

(8) انظر: كتاب الفصول في العربية 9، وابن الدهّان وآراؤه في النحو 41، ، وجهود ابن الدهّان 13.

ابن الدهّان صاحبنا أبداً، وإنما قصد ابن الدهّان الآخر، حسن بن محمد بن علي بن رجـــاء، وأنقـــل هنا حرفياً ما جاء في ترجمة ابن الدهّان في كتاب النزهة: «أبو محمد الدهّان، وأما أبو محمد[سعيد بن المبارك بن علي بن] الدهّان اللغوي، فإنه كـــان مـــن أفاضـــل أهل اللغة، وأخذ عن علي بن عيسى الرماني، وأخذ عنه أبو زكـــريا الخطيـــب التبريزي، قرأت على الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد بن أحمـــد بـــن محمـــد بن الخضر الجواليقي اللغوي، عن الشيخ أبي زكريا الخطيب التـــبريزي عن أبي محمد اللغوي الدهّان لزهير بن أبي سلمى ..... »[1] ثم يذكر ثلاثة أبيات من الشعر.

فمـــا بيـــن المعقوفين في هذا النص من المحقق (إبراهيم السامرائي) ثم إنّ المحقق وضع هامشاً على ابن الدهّان، وذكر في الحاشية أنه يقصد محمد بن سعيد بـــن المـــبارك. ولا أدري عـــلام اعـــتمد في هذا التخمين، كما أن الأنباري من معاصـــري ابن الدهّان، فمن المستبعد أن يقع في مثل هذا الوهم، وعلى هذا فابن الأنباري ما ترجم قطُّ لصاحبنا.

عصره ومعاصروه:

عـــاش ابن الدهّان في عصر السلاجقة الذي بدأ بملِكهم أبي طالب محمد بن ميكائـــيل بـــن سلجوق المتوفى سنة 455للهجرة[2]. وانتهى في عام 596 للهجرة على يد السلطان علاء الدين خوارزم شاه[3].

وقـــد شـــجع السلاجقةُ العلومَ والآداب، فجعلوا للعلماء حقوقاً ثابتة، وميراثاً لأبـــنائهم[4]، وساعد اختلاط الأجناس على نشاط الحركة العلمية، ولا سيما حركة الترجمة والتأليف، فتسابق الناس إلى الاشتغال بالعلوم والآداب[5].

---

(1) نزهة الألباء263-264.

(2) انظر البداية والنهاية 90/12.

(3) انظر البداية والنهاية 22/13.

(4) الكامل لابن الأثير 26/10-71.

(5) انظر: ابن الدهّان وآراؤه في النحو 6.

أمـــا عـــن أبرز معاصري ابن الدهّان من علماء اللغة والنحو، فقد قال ابن خلكان: «وكان في زمن أبي محمد المذكور ببغداد من النحاة ابنُ الجواليقي، وابن الخشّـــاب، وابن الشجري»[1]، وقال العماد الأصفهاني: «كان ابن الدهّان سيبويه عصره، وكان يقال حينئذ النحويّونَ ببغدادَ أربعةٌ: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشّاب،وابن الدهّان»[2] وسأتحدثُ عن هؤلاء الثلاثة بإيجاز:

1.**ابـــن الجواليقـــي** المتوفى سنة 539 للهجرة[3]، وقد كان إماماً في فنون الآداب ثقةً، ديّناً، وافرَ العقل، وكان من أهل اللغة والنحو، ألّف : شرح أدب الكاتب، وما عُرّب من كلام العجم، وما تلحَن فيه العامة[4].

2.**ابـــن الشـــجري**، المـــتوفى سنة 542هـــ، قال فيه أبو بكر الأنباري، كان فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، وكان تام المعرفة باللغة[5].

وألّـــف: الأمالـــي، وكـــتاب الحماسة، وشرحَ اللمع لابن جني، وشرحَ التصريف الملوكي[6].

3.**ابـــن الخشّـــاب** المتوفى سنة 567 للهجرة، قرأ اللغة على الجواليقي، وسمع الحديـــث من أبي القاسم بن الحصين شيخ ابن الدهّان، ألّف شرح جمل الزجاجي، وشرح لمع ابن جني وغيرها[7]. وله القصيدة البديعية لأشتات الفضائل، كتبها إلى ابن الدهان مُعجزاً ومُمتحناً،وفي دار الكتب المصرية نسخة منها تحت رقم 3908.

---

(1) وفيات الأعيان 382/2.

(2) طبقات المفسرين للداوودي 134.

(3) انظر: نزهة الألباء 398، ومعجم الأدباء 207/19.

(4) انظر: بغية الوعاة 308/2.

(5) انظر: نزهة الألباء 405

(6) انظر: بغية الوعاة 324/2.

(7) انظر: بغية الوعاة 29/2-30

شعـــره:

تذكـــر لنا المصادر التي ترجمت لابن الدهّان أنه كان شاعراً، وأنّ له ديوانَ شعرٍ، لكنَّ هذا الديوانَ لم يصل إلينا، وهذا ليس غريباً فهو أديب، وناقد أيضاً، له كـــتاب يشـــتمل على سرقات المتنبي، وكتاب العروض، وشرحَ بيتاً لابن رزيك، وســـيأتي الحديـــث عنها، واحتفظتْ كتب الأدب والتاريخ ببعض أشعاره، فحاولتُ تتبّعَها.

ومـــن خلال أشعاره تبدو لنا بعض سمات شخصيته، فهو رجلٌ معتدٌّ بنفسه، واثقٌ من علمه، لهذا يشعر بأنّ المجتمعَ ظلمه ولم يُعطه القدر الذي يستحقه، يظهر ذلك من خلال قوله[1]:

لا تحسبنْ أنْ بالشِّعـــ ـرِ[2] مثلَنا سَتصيرُ
فللدجاجـــــةِ ريـــشٌ لكنَّها لا تطيـــرُ

وقوله[3]:

أهوى الخُمولَ لكي أظلَّ مُرفَّهاً ممّ يُعانيه بنـــــــو الأزمـــانِ
إنَّ الرياحَ إذا توالى عَصفُهـــا تولي الأذيّةَ شامخَ الأغصـــانِ

وقوله[4]:

أرى الفضلَ مَنّاحَ التأخُّرِ أهلَه وجهلُ الفتى يسعى له في التقدّمِ
كذاك أرى الخُفّاشَ يُنجيه قبحُه ويَحتبِسُ القمريَّ حسنُ الترنُّـــمِ

وهو رجل جادٌّ في حياته، يكره الهزْل ويرى فيه منقصةً للمرءِ، يقول[5]:

لا تَجعلِ الهَزْلَ دأباً فهو مَنقصةٌ والجدُّ تعلو به بينَ الورى القيَـــمُ
ولا يغرّنْـــك من مَلْكٍ تَبسُّمُـــه ما تَصخبُ السحبُ إلا حين تَبتسمُ

---

(1) انظر: الوفيات 2/383-385.

(2) في بعض المصادر: (بالكتب) انظر طبقات المفسرين للداوودي 134.

(3) انظر: الوفيات 2/383-385.

(4) إنباه الرواة 2/50.

(5) انظر: الوفيات 2/383-385.

ويقول[1]:

بادر إلى العَيشِ والأيامُ راقدةٌ ولاتكنْ لصُروفِ الدهرِ تَنتظرُ

فالعمرُ كالكأسِ يبدو في أوائلِه صَفْوٌ وآخرُه في قَعرِه الكَـدَرُ

وهـو يكره الاغتراب والسفر، ويرى فيهما ذلاً للمرء، ويعتقد أنْ لا كرامةَ للإنسان إلا في وطنه، يقول[2]:

يا سادتي لا عَدِمتُمْ استَمِعوا قولَ فتىً عارفٍ بمنطقِـه

كنتُ ببيتي كالرُّخّ محترماً فصرت في غربتي كبَيْذقِه

ويقول[3]:

قالوا اغتربْ عن بلادٍ كنتَ تألفُهـا إنْ ضاقَ رزقٌ تجدْ في الأرضِ مُنْتَزَحا

قلتُ انظروا الريقَ في الأفواهِ مختزناً عذباً فإنْ بانَ عنـها صار مُطرّحـا

ويقول[4]:

لا غَروَ أن أخشى فِـرا م قَكمُ وتخشاني الليوثُ

أوَ ما ترى الثوبَ الجديـ م دَ من التفرّقِ يَستغـيثُ

وهو يعاني من قلة الأصدقاء، يقول[5]:

وأخٍ رَخِصْتُ عليهِ حتى ملّني والشيءُ مملولٌ إذا ما يَرخَص

ما في زمانِك من يَعزُّ وجودُه إنْ رُمتَه إلا صديقٌ مُخلـصٌ

ويبدو أنه كان فقيراً، لكن فقره لم يحل دون تفوّقه، وإحرازه للمجد، فيقول[6]:

أَتعجبُ أنّني أُمسي فقيـراً ويَحظى بالغنى الغَمْرُ الحقيرُ

كذا الأطواقُ يُكساها حَمامٌ وتَعطَلُ حِكمةً منها النّسـورُ

---

(1) انظر: الوفيات 2/383-385.

(2) انظر: الوفيات 2/383-385.

(3) انظر: الوفيات 2/383-385.

(4) انظر: الوفيات 2/383-385.

(5) انظر: طبقات المفسرين للداوودي 134.

(6) معجم الأدباء 11/222.

ويقول[1]:

ومُسائلي ما ذا المُقامُ فذا بـــلا مالٍ ولا نَشَـــــبِ
فأجبْتُهُ هو ما علمتَ به أنا في عَزاء مصيبة الأدبِ

ومن شعره قوله[2]-وقد رُزِقَ مولوداً-:

قيل لي جاءكَ نَجْلٌ ولدٌ شهمُ وسيمْ
قلتُ عزّوهُ بفقدي ولدُ الشيخِ يتيمْ

وأرجّح هنا أنّ المقصود ولده يحيى، فقد سبق في ترجمة حياته أنّه وُلدَ قبل وفاةِ أبيه بسنتين، وإذا صحَّ هذا الترجيحُ، تكونُ نبوءةُ ابنِ الدّهّان قد صدقتْ، فعاشَ ولدُه يتيماً.

ومن شعره في المدح قوله في مدح زيد الكنديّ[3]:

يا زيدُ زادَك ربّي من مواهبِه نُعمى يُقصّرُ عن إدراكها الأملُ
لا بدّلَ اللهُ حالاً قد حباك بها ما دارَ بينَ النُحاةِ الحالُ والبدلُ
النحو أنتَ أحقُّ العالمين به أليس باسمكَ فيه يُضرَبُ المَثَلُ

ونلاحظ في شعره جنوحاً واضحاً نحو الحكمة، مما يشير إلى أن ابن الدهان كان خبيراً مجرباً حكيماً.

علمه وفضله:

لاشـــك أن ابن الدهّان كان عالماً متبحراً، تشهد بذلك مؤلفاته، كما يشهد به العلمـــاء الذيـــن تـــرجموا لحياته، فابن خلكان يقول: «وكان في زمن أبي محمدٍ المذكـــور بـــبغداد من النحاة ابنُ الجواليقي، وابنُ الخشّاب، وابنُ الشجري، وكان الناس يرجّحون أبا محمد المذكور على الجماعة، المذكورين مع أنّ كلَّ واحدٍ منهم إمـــام»[4] وقـــال عـــنه شـــمس الدين الذهبي: «له معرفة بالنحو، ويد باسطة في

---

(1) معجم الأدباء 222/11.

(2) معجم الأدباء 222/11.

(3) انظر : البلغة 86.

(4) وفيات الأعيان 382/2.

الشـــعر»[1] وقال فيه العماد الأصفهاني : «هو سيبويه عصره، ووحيد دهره»[2] وقـــال عنه القفطي : «رجلٌ عالمٌ فاضلٌ فيه نبلٌ»[3] وقيل فيه: «بحرٌ لا يُفَضْفَضُ وحَبْرٌ لا يُغمَض، سيبويه عصره، ووحيد دهره»[4].

فيظهر من خلال هذه الآراء أنه رجل ذو فضل، وعقلٍ راجح، تميز بعلمه علـــى أقرانه، فكان من كُبراء النحويين المعاصرين له[5]، كما تذكر المصادرُ أنّه كان ديّناً، ورعاً، تقياً، مستقيماً، ذا أخلاق حميدة[6].

مؤلفاته:

أمـــا مؤلفاته فهي كثيرة جداً، لكنها مع الأسف لم تصل إلينا إلا القليلَ منها، وربما كان السبب في ذلك عائداً إلى أنّ غَرَقاً قد استولى على بغداد، فغرقتْ داره، وكـــان خلـــفَ داره مدبغةٌ، فتسرّبتْ مخلّفات المطبعة من حبرٍ وجلودٍ إلى داره، فتلفتْ كتبُه، وكان ابن الدّهّانِ حينئذٍ في الموصل، فأرسل من يُحضرها إليه، فأشير علـــيه أن يطيّـــبها بالبخور، ويصلح منها ما أمكن، فبخرها باللاذن[7]، بأكثر من ثلاثيـــن رطـــلاً، فطلـــع ذلك إلى رأسه وعينيه، فأحـــدث ذلك له العمـــى، وكفَّ بصره [8].

وســـنبدأ هنا بذكر مصنفاته التي وصلت إلينا مرتبةً على حروف المعجم، ثم نتبعها المصنفات التي لم تصل:

---

(1) تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات 561-570، 342.

(2) خريدة القصر 82/1.

(3) إنباه الرواة 47/2.

(4) إنباه الرواة 50/2.

(5) انظر: بغية الوعاة 87/1.

(6) انظر: النجوم الزاهرة 72/6، وطبقات المفسرين للداوودي 134، والفلاكة والمفلوكون 130.

(7) اللاذن: نوع من العلوك، أو هو دواء بالفارسية.(انظر: لسان العرب 385/13 "لذن").

(8) انظر القصة في وفيات الأعيان 382/2-383، وتاريخ الإسلام (حوادث ووفيات 561-570) ص342.

1.الدروس في العروض[1]

ورد ذكـــره عند ياقوت الحموي بعنوان: النهاية في العروض[2] ، منه نسخة فـــي دار الكتـــب، تحت رقم 186 عروض، وهو في تسع وتسعين ورقة، وبدأها المؤلـــف بـــتعريف الشعر والفرق بينه وبين النثر، ثم تعريف الأسباب والأوتاد، والفواصـــل[3]، ويـــبدو أنـــه يسير فيه على نظام الدروس في النحو، حيث يذكر كلمة(درس) ثم يبدأ بالحديث عن موضوع الدرس.

2. شرح أبنية سيبويه.

ذكر بروكلمان[4]أنّ منه نسخةً في مكتبة بشير آغا أيوب113، ومنه نسخة- لعلها مصورة عن الأولى- في مكتبـــة جامعة محمد بن سعد، تحـــت رقم(9) قسم الصرف، والكتاب يتناول تفسيرَ أبنية سيبويه من حيثُ معانيها اللغوية[5].

3. شرح الدروس في النحو.

وهو الكتاب موضوع التحقيق، وسنتناوله بالتفصيل.

4.الغرة [6]

وهو شرح للمع ابن جني، يقع في ثلاثة مجلدات، موجود منها مجلدان الثاني والثالـــث، ويـــبدأ الثاني بقوله: «قال أبو الفتح رحمه الله: باب المفعول به000» وينتهـــي بقولـــــه :« تم الجزء الثاني من الغرة، وهو شرح اللمع، ويتلوه الجزء الثالـــث بعـــون الله في باب النداء: قال أبو الفتح: الثاني ما كان نكرة»، ويقع في مئتيـــن وسبعين ورقة منها نسخة محفوظة في المكتبة التيمورية، تحت رقم 171 نحـــو، أما الجزء الثالث فيبدأ بقوله :«الثاني ما كان نكرة »، وينتهي بقوله :« تم

---

(1) انظر: طبقات المفسرين للداوودي 78.

(2) انظر: معجم الأدباء 222/11.

(3) انظر: ابن الدهّان وآراؤه في النحو 67.

(4) ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 170/5.

(5) انظر: جهود ابن الدهّان اللغوية 25.

(6) ورد ذكره في معجم الأدباء 221/11، وإنباه الرواة 50/2 ووفيات الأعيان 382/2، وبغية الوعاة 587/1.

شـــرح كـــتاب اللمع، فهذه جملة الكلام على أبواب الكتاب المنبوز باللمع...» ثم يُضـــيف ابن الدهان على شرح اللمع ستة أبواب من تأليفه هي باب الإخبار بالذي والألـــف واللام، وباب الهجاء، وباب المقصور والممدود، وباب التقاء الساكنين، وبـــاب الهمز، وباب أسماء المصادر، وهذا الجزء(الثاني) محفوظ في مكتبة قليج علي باشا في تركيا تحت رقم 9940، ويقع في ثلاثِمائة وخمسٍ وأربعين ورقةً من الحجم الكبير.

وقـــد اطّلعـــت علـــى هذين الجزأين، وعندي نسخة كاملة من الجزء الثالث وبعض أوراق من الجزء الثاني، أما الجزء الأول من هذا الكتاب فهو مفقود، ولا نعلم عنه شيئاً.

وقد حقق فارس الفائز باب الهجاء من الأبواب الستة التي أضافها ابن الدهّان علـــى شرح اللمع في كتاب منشور ، وحقق محمد الأدكاوي هذه الأبواب جميعها فـــي رســـالة دكـــتوراة عام 1983م، كما حقق محمود جاسم الدرويش بعض هذه الأبواب.

ويـــبدو أن ابـــن الدهّان قد ألف هذا الكتاب في مرحلة نضوج فكري تام، إذ يصـــدر فـــيه عن منهج منظم، وعلم غزير، ويعجّ الكتاب بالآراء، ونجده يفصّل المســـائل ويـــبدي رأيـــه فـــي أكثرها، كما نجد الكتاب زاخراً بالشواهد القرآنية والشعرية.

5.قصيدة في الألغاز النحوية.

وهي قصيدة ضمنها ابن الدهّان الكثير من الألغاز والأحاجي النحوية، ويقصد مـــنها رياضـــةَ الأذهان، وامتحان الأذكياء، وقد شرح ابن الخباز هذه القصيدة في كتاب سماه (كتاب الفريدة في شرح القصيدة) وهو كتاب مطبوع في سنة 1990م، حققه عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

وعدة أبيات هذه القصيدة ستة وثلاثون بيتاً، مليئة بالألغاز والأحاجي النحوية التي تدل على عقلية ابن الدهّان، يقول ابن الخباز في مقدمة شرحه لها:«فإني لمّا قُرئـــتْ عليّ القصيدة التي أنشأها الإمام العلامة ناصح الدين أبو عثمان سعيد بن المـــبارك بن علي المعروف بابن الدهّان قدّس الله روحَه، ونوّر ضريحَه، وجدتها

مُغلقــةَ الأبــواب، مسدولةَ الحجاب؛ لِما أودعها من عويص الإعراب، وسلك من طريق الإغراب»[1].

وليتضح لنا ذلك نأخذ بيتاً واحداً من القصيدة ومقتطفاتٍ من شرحه:«قال أبو عثمان سعيد بن المبارك بن علي رحمه الله:

خليليَّ دَمْعَ العينُ حُزْناً ثوى القلبا فناديــــتُ عمّــارٍ فمــا لبّا

قولــه: (دَمْعَ) أراد: دَمِعَ، كــ(عَلِمَ) يقال: دَمَعَتْ العينُ ودَمِعَتْ، وينبغي أن يُحمل الإسكانُ على لغة من كسرها، كما قالوا: «عَلْمَ زيدٌ»...و(العينُ) مرتفع؛ لأنه فــاعل (دَمْــعَ) المُســكّن...و(حُزْناً) منصوب؛ لأنه مفعول، و(ثوى): أقام ، وفيه ضمير يعود إلى (الحزن) و(القلبا) منصوب على حذف حرف الجر، أي: ثوى في القلــب، وقولــه: (عمّا)...أراد: يا عمّي، ففتح الميم وقلب الياء الفاً، على لغة من قال: يا غلاما...و(رِنْ): غَطِّ، والرَّيْنُ: التغطية...وإشكاله أنه خيّل بــ(عمّارٍ) اسم رجل...وقوله: (فما لبّا) فيه ضمير يعود إلى (عمي)» [2]

6.كتاب الأضداد.[3]

وهو مطبوع في بغداد سنة 1963م، ولم أتمكن من تحصيله، وعلى ما يبدو أنه كتابٌ معجميّ، يكتفي بذكر الضدّ، ومعنييه المتضادين، دون الاستشهاد لذلك[4].

7.كتاب الدروس في النحو[5].

هــذا الكــتاب ذاتُــه مفقود لكنّ مادتَه موجودة، ضمن كتابه شرح الدروس موضــوع الدراســة، وكــتاب «الدروس» مقدمة مختصرة في النحو والصرف،

---

(1) كتاب الفريدة في شرح القصيدة 49.

(2) كتاب الفريدة في شرح القصيدة 50-52.

(3) انظر: معجم الأدباء 221/11، ووفيات الأعيان 382/2، وبغية الوعاة 587/1.

(4) انظر: كتاب الفصول في العربية (رسالة ماجستير) 26.

(5) انظر: معجم الأدباء 221/11، وإنباه الرواة 50/2، وبغية الوعاة 587/1.

وضعها كما يقول مؤلفها للمبتدئتين والناشئة[1]، ويبدو أن ابن الأثير قد شرح هذا الكتاب، فقد ورد في ترجمتنا لابن الأثير أنه شرح مقدمة ابن الدهّان[2].

8.كتاب الفصول في العربية. [3]

وهـــو محقـــق مرتيـــن، الأولى،(رسالة ماجستير 1981) لناجية عدس، في الجامعة الأردنية، والثانية لفارس الفائز، وهو منشور 1988.

وهـــو كتاب موجز في النحو والصرف مُقَسَّمٌ على شكل فصول، يتناول كل فصـــل موضوعاً معيناً، وقد شرحه ابن الأثير، كما سبق في الحديث عن تلاميذه، لكن هذا الشرح لم يصل إلينا.

هـــذه جملـــة الكتب التي وصلت إلينا، ونذكر بعد ذلك الكتب التي لم تصل مرتبةً على حروف المعجم:

1.إزالة المراء في الغين والراء[4].

2.تفسير سورة الإخلاص[5].

3.تفسير سورة الفاتحة[6].

4.تفسير القرآن[7]، وهو في أربعة مجلدات[8].

5.ديوان رسائل[9].

---

(1) انظر: ص82 من قسم التحقيق.

(2) انظر: طبقات الشافعية 62/2، 367/8، وطبقات المفسرين للسيوطي 212/1.

(3) انظر: معجم الأدباء 222/11، وبغية الوعاة 587/1.

(4) انظر: وفيات الأعيان 382/2، ونكت الهميان 158، وبغية الوعاة 587/1، وطبقات المفسرين للداوودي 133.

(5) انظر: معجم البلدان 222/11، ونكت الهميان 158، وبغية الوعاة 587/1، وطبقات المفسرين للداوودي 133.

(6) ورد ذكره في معجم الأدباء 222/11.

(7) انظر: بغية الوعاة 587/1 وإشارة التعيين 129، وطبقات المفسرين للداوودي133.

(8) انظر: بغية الوعاة 587/1 ونكت الهميان 158.

(9) انظر: معجم الأدباء 222/11، وإنباه الرواة 50/2، ونكت الهميان 158، وبغية الوعاة 587/1.

6.ديـــوان شعر[1]، فابن الدهّان شاعرٌ كما مرّ في الحديث عن حياته، وقد أثبتنا ما توافر لنا من شعره، لكن الديوان نفسه الذي أشارت إليه المصادر مفقود.

7.الرسالة السعدية في المآخذ الكندية[2]

فـــي مجلـــد، ويشتمل على سرقات المتنبي، وهذا الكتاب مفقود، لكن مادته موجودة ضمن كتاب «الاستدراك على المعاني الكندية من المعاني الطائية» لابن الأثير، وهو كتاب مطبوع سنة 1958م[3]، ولم أتمكن من تحصيله.

8.زهـــرة الـــرياض[4]،أو التذكرة[5]، وهو في سبعة مجلدات، ذكره القفطي، وقال فـــيه: « كـــتاب تذكـــرته، وسماه زهرة الرياض، سبعة مجلدات رأيتُها، وملكتُها بخطه»[6].

9.شرح بيت من شعر الصالح بن رُزّيك[7].

وفـــيه شـــرحَ ابن الدهّان بيتاً من شعر الملك الصالح بن رزيك، يقع في عشرين كراساً.

وهـــذا البيـــتُ صـــمتت عنه معظم المصادر ولم تذكره، إلا ابن الأثير في كتابه الكـــامل، ذكر هذا البيت وقال: «وكان الملك الصالح كريماً000له شعر جيد وكان لأهـــل العلم عنده إنفاق، ويرسل إليهم العطاء الكثير، بلغه أن الشيخ أبا محمد بن الدهّان النحوي البغدادي، المقيم في الموصل قد شرح بيتاً من شعره وهو هذا :

---

(1) انظر المصادر السابقة نفسها.

(2) انظر: إنباه الرواة 50/2، ووفيات الأعيان 382/2.

(3) انظر: ابن الدهّان وآراؤه في النحو 71.

(4) انظر: وفيات الأعيان 382/2.

(5) انظر: تاريخ الإسلام، (حوادث ووفيات 561-570) 343.

(6) إنباه الرواة 50/2.

(7) معجم الأدباء 222/11،، وإنباه الرواة 50/2، وطبقات المفسرين للداوودي 133وبغية الوعاة 587/1.

تجنبَ سَمعي ما تقولُ العواذلُ وأصبحَ لي شُغلٌ من الغَزو شاغلُ

فجهّز إليه هدية سنية ليرسلها إليه، فقتل قبل إرسالها»[1].

10.شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي[2].

ويقـــع كما تذكر المصادر في ثلاثة وأربعين مجلداً، والإيضاح كتاب في النحو، صنفه أبو علي الفارسي المتوفى سنة 377 للهجرة، وهذا الشرح مفقود، ولم يصل إلينا.

وقـــرأتُ على صفحة عنوان كتاب الغرة (شرح لمع ابن جني) عبارة: (فـــي شـــرح كتاب الإيضاح لابن جني، الأصل لأبي علي الفارسي، والشرح لابـــن جني) وهو بالتأكيد وهم من الناسخ، وما كان هذا الوهم ليكون لولا أنّ لابن الدهّان شرحاً للإيضاح.

وقـــد ذكره أبو حيان الأندلسي في «تذكرة النحاة»[3] قال: «وقال ابن الدهّان في شرح الإيضاح الذي سماه الشامل....»

وقـــال ابـــن الدهّـــان في كتابه الغرة- في حديثه عن الكُنى والألقاب-:«وقد ذكـــرنا الكثـــير مـــنها في كتابنا الكبير»[4]، ولعل المقصود بالكتاب الكبير شرح الإيضاح، إذ لم تذكر المصادر أن لابن الدّهّان كتاباً أضخم من هذا.

11.الغنية في الضاد والظاء[5].

أو كتاب الضاد والظاء[6]، وذكره الداوودي بعنوان«الضاد والظاء»[7].

---

(1) الكامل 450/9.

(2) انظر معجم الأدباء 221/11، وإنباه الرواة 50/2، ووفيات الأعيان 382/2، وبغية الوعاة 587/1.

(3) تذكرة النحاة 360، و651.

(4) الغرة ج21/3 ظ.

(5) انظر: وفيات الأعيان 382/2، وبغية الوعاة 587/1.

(6) انظر: معجم الأدباء 221/11، وإشارة التعيين 129

(7) انظر: طبقات المفسرين للداوودي 133.

12.كتاب الرياضة[1]في النكت النحوية[2].

13.كتاب العقود في المقصور والممدود[3].

14.**المختصر في القوافي[4].**

15.**النكت والإشارات على ألسنة الحيوانات[5].**

وبعـــدُ، فهـــذه جملة مؤلفات ابن الدهّان، نلحظ فيها تنوعاً فكرياً، حيث كان بعضـــها فـــي النحو والصرف، وبعضها في فقه اللغة، وبعضها في الأدب والنقد، وبعضـــها فـــي العـــروض، وبعضها في القرآن الكريم، مما يدل على سعة علمه واطّلاعه.

---

(1) انظر : طبقات المفسرين للداوودي 133

(2) انظر: وفيات الأعيان 382/2

(3) انظر : وفيات الأعيان 382/2، ونكت الهميان 158.

(4) انظر: معجم الأدباء 222/11، وبغية الوعاة 587/1، وطبقات المفسرين للداوودي 133.

(5) انظر المصادر السابقة نفسها.

الفصل الثاني

منهج ابن الدهّان في شرح الدّروس

إن القارئ المتدبر لكتاب «شرح الدروس» يجده واحدا من الكتب التعليمية في النحو، تلك الكتب التي تسعى إلى تقديم المادة العلمية بعبارة سهلة وموجزة، بعيدة عن عويص التعليل، وكثرة الآراء والخلافات بين العلماء، وهذا أمرٌ متوقع من ابن الدهّان في كتابه هذا، إذ هو شرح لمقدمةٍ مختصرة في النحو أنشأها للناشئة والمبتدئين.

وهو مع ذلك ليس كتاباً مقتضباً موجزاً يوضع للناشئة، وصغار المتعلمين، وليس كتاباً موسّعاً، يستقرئ اللغة كلّها ، ويحتوي ما سبقه من تصانيفَ وآراء في النحو، ويبدو أن مؤلفَه كان يعي ذلك جيداً ويقصده قصداً؛ ذلك أنّي اطّلعتُ على كتابين آخرين من كتبه، هما: كتاب الفصول في العربية، وكتاب الغرّة في شرح اللمع، فكان الأول موجزاً مقتضباً يقدم مادة علمية عامة وأساسية، تخلو من الاستشهاد والتعليل والتفسير في الغالب، فكان متناً علمياً جافاً، كأنه يسعى إلى تحفيظه للناشئة.

ولا أرى بأساً من أن أضرب مثالاً من كلامه في هذا الكتاب، ليظهر الفرق بين أسلوبه في كتابه الفصول وأسلوبه في كتابه (شرح الدروس)، يقول ابن الدهّان في كتابه (الفصول):«فصل: عطف البيان كالصفة في البيان، إلا أنه يكون بالأجناس الجوامد، ولا يوهَم فيه محل الأول، نحو: يا أخانا زيداً»[1].

فهذا كل ما ذكره عن عطف البيان في كتاب (الفصول) ولو قارنا هذا بما ذكره عن الموضوع نفسه في كتابه شرح الدروس، لوجدنا الفرق واضحاً، ففي(شرح الدروس) نجده يضرب الأمثلة، ويفرق بين البدل وعطف البيان، ويستشهد بالشعر[2]، فلا يكاد يترك الموضوع حتى يتيقن من أنه أصبح سهلاً، يستطيع القارئ إدراكه بسهولة.

---

(1) انظر: كتاب الفصول 10-12، والأمثلة على ذلك كثيرة.

(2) انظر: ص304-305 من قسم التحقيق.

أمّـــا كـــتاب ابـــن الدهّان الآخر الذي اطلعتُ عليه فهو(الغرّة) وهو كتابٌ مبســـوطٌ، وضـــع فيه المؤلف عصارةَ فكره وخلاصة جهده، حتى كأنه لم يترك شاردة ولا واردةً إلا أحصاها، فكان كتاباً في الدرس اللغوي، يعرض المسائل من جميع جوانبها، ويذكر جملة الآراء فيها، ويكثر من التعليلات والتأويلات.

وحـــتى لا يكون الكلام رجمًا بالغيب، أقتبس هنا نصاً من الكتاب، يقول ابن الدهّان في حديثه عن (نعم) و(بئس):«اختلف البصريّ والكوفيّ في (نِعْم) و(بِئْس) فهمـــا عـــند البصريّ فعلان، وعند الكوفيّ اسمان، دليل البصريّ: فتحُ آخرهما، ورفـــعُ الأســـماء بعدهمـــا، والإضمارُ فيهما، واتصالُ تاء التأنيث الساكنة بهما، وعطفُهمـــا علـــى الفعل، وعطف الفعل عليهما في قوله تعالى:﴿ولَقَـــدْ نادانا نُوحٌ فَلَـــنِعْمَ المُجيـــبـــونَ۞ ونَجَّيْناهُ﴾[1]، وحجةُ الكوفيّ عدمُ التصرف، ودخول حرف الجـــر عليهما في قول العرب:«ما أنت بنعمَ الرجل، وقول الشاعر...ومِن حجتهم الوزن، وجميعُه مجابٌ عنه، أما ترك التصرف...» [2].

فهـــذان النصان اللذان أوردناهما من كتابين مختلفين لابن الدهّان يؤكدان أن كـــتاب (شرح الدروس) كتابٌ تعليمي وسطي، يتأرجح بين الاقتضاب والإسهاب، ولـــيس أدلّ علـــى ذلـــك مـــن إشـــارة مؤلفه إلى ذلك في مقدمته حيث ذكر أنه جعله:«متوسّطاً بما أمكن من التسهيل»

ويعـــدُّ كتاب (شرح الدروس) كتابين؛لأنّ فيه متناً وشرحاً ، وكلاهما للمؤلف نفســـه، وقد اتخذ ابن الدهّان في عرض مادة كتابه منهجاً موحداً لم يحد عنه، ذلك أنه يبدأ حديثه بقولـــه : **درسٌ**، ثم يقدّم في هذا الدرس موضوعاً نحوياً أو صرفياً بشكل موجز، يخلو في الغالب من التعليل ، ويخلو تماماً من الشواهد، وذكر الآراء الـــنحوية، ومادة الدرس قريبة جداً من المادة التي يقدمها في كتابه (الفصول)، ثم يتبع هذا الدرس بشرحٍ يبدأُ فيه بكلمة: **شرحُه.**

---

(1) الصافات: 75/76.

(2) الغرة 100/2ظ

وهـــو لا يكتفـــي فـــي الشرح بما جاء في الدرس، بل يتطرّق في كثير من الأحيان إلى تفصيلات لم يتطرق الدرس لذكرها، فمثلاً عندما يتحدث عن البناء لا يذكر في الدرس إلا أنّ البناءَ أربعةُ أضرب : ضمٌ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ، ويذكر أنه بُنيتْ عليها أسماء، وأفعال، وحروف.

أمّـــا فـــي الشرح فهو يذكر كلّ ضرب على حدة، ثم يذكر ما بني عليه من الأســـماء والحـــروف والأفعـــال، ويعرض بعض المبنيّات، وخلافَ العلماء فيها، كـــالخلاف في بناء فعل الأمر و إعرابه[1]، فإذا كان الدرس في بضع كلمات، فإن الشرح قد يصل إلى بضع صفحات.

ويقـــدم كلّ هذا بلغةٍ سهلةٍ سليمةٍ، يفهمها المتعلم من أي مستوى كان، فانظر إلـــيه في حديثه عن الفعل المضارع يقول:« الفعل المضارع، هو المشابهُ، يقال: ضـــارعتُ فلانـــاً أي: شابهتُه، فالمضارع من الأفعال هو المشابهه للأسماء، فإذا شـــابهها اســـتحق لأجـــل ذلـــك الإعـــراب...»[2] . فهو ينقل القارئ من تعريف المصطلح إلى اشتقاقه إلى سبب تسميته إلى إعرابه.

وحـــتى يكـــون الحديـــث عن هذا الكتاب منظماً رأيت أن أتحدث عنه وفق المحاور التالية:

أولاً: الأسلوب التعليمي.

اعـــتمد ابن الدهّان في كتابه على الأسلوب التعليمي، حتى إنّ القارئ لكتابه يشـــعرُ أنّ المؤلفَ أمام أحد تلاميذه يشرح له دروسه، ويتضح لنا ذلك من خلال عدة ملحوظات، نوجزها فيما يلي:

أ. استخدام ضمير الخطاب

فهـــو يكثر من ضمير المخاطب، بل إن كتابه في أغلبه يقوم عليه، فهو عـــند ذكـــره للأمـــثلة النحوية المصنوعة نجده يُصدّرها بقوله : (كقولك)، أو (تقول)، أو (لقولك)، أو (قل)، أو (لاتقـــل).

---

(1) انظر: ص93-96، والأمثلة على ذلك كثيرة.

(2) انظر: ص87.

وكثـــيرا مـــا نجـــده في ثنايا الشـــرح يقـــول : (حذفتَ)، و(فقلبتَ)، و(سكنّتَ)، و(علمتَ) وسنأخذ هنا فقرة من كتابه ليتضح للقارئ ذلك، يقول ابن الدهّـــان:« فإنْ عطفتَ هذه الجملة التي هي «زيدٌ ضربتُه» على فعلٍ وفاعل، فالاختـــيار النصبُ، لتكونَ قد عطفتَ جملة فعلية على جملة فعلية، فإن رفعتَ (زيداً) كنتَ عاطفاً جملة اسمية على جملة فعلية، وهو جائز...فإن قلتَ: «زيداً مررتُ به» كان تقديره: جزتُ زيداً، مررتُ به»[1] والأمثلة على ذلك كثيرة.

ب. كثيراً ما يبدأ كلامه بقوله (اعلم)[2] وينهيه بقوله:(وعليه فقس)[3] أو (وعليه قس ما أهملنا)[4] أو (فافهمه)[5] .

ج. كثرة التفريعات والتقسيمات .

لا يكـــاد المؤلف يُغفل شيئاً من تفريعات المسائل وتقسيماتها إلا ويذكرها، فهـــو يعلـــم أن تقسيم المادة العلمية إلى أنواع وأقسام يُسهّل على المتعلم فهمَ الـــنص، لذلـــك نجده مولعاً بهذه التفريعات، فهو يُقسّم حروف الجرّ إلى ثلاثة أقسام: ما هو على حرف، وما هو على حرفين، وما هو على ثلاثة أحرف[6]، ويقســـم وزن (فُعَـــل) فـــي اللغة إلى تسعة أقسام، واحد مبني، وخمسة معربة منصرفة، وثلاثة غير منصرفة[7].

ويقســـم الصـــفة إلى أقسام : صفة بالخُلُق، وصفة بالخَلْق، وثالثة بالعَمَل، ورابعـــة بالحرفة، وخامسة بالنسبة، وسادسة بـــ(ذي)، وسابعة بما فيه التعجب

---

(1) ص133.

(2) انظر مثلاً : ص83، و84، و133، و164.

(3) ص238 و360.

(4) ص361.

(5) انظر: ص304.

(6) انظر: ص206.

(7) انظر: ص259.

والمـــدح[1]، ويُفـــرّع (لا) إلى ثمانية أقسام : النافية للفعل بعد القَسَم، والنافية للجـــنس، والناهـــية، والتي بتقدير(لم)، والعاملة عمل (ليس) والمغيّرة (التي تدخل على لو) والزائدة، والعاطفة[2].

ويقسم علاماتِ الاسم إلى علامات تتصل بأوله، وعلامات تتصل بحشوه، وعلامـــات تتصل بآخره[3]، ويقسّم الإعراب إلى مشتركٍ ومختصٍّ[4]، ويقسم الاســـم إلـــى معـــربٍ ومبنـــيّ، والمعربَ إلى صحيحٍ ومعتلّ، والصحيحَ إلى منصـــرفٍ وغـــيرِ منصـــرف[5]، وهكـــذا نجده في كثير من دروس الكتاب وموضوعاته، يميل إلى هذا الأمر حتى أصبح ميزةً من مميزاتِه.

د.التوضيح.

لا يـــترك المؤلـــف فـــي كتابه لفظاً أو فكرة أو معنى غامضاً إلا وضحه وفســـره، فهو يسعى دائماً إلى أن تكون الفكرة واضحة في ذهن متلقيها، وقد يكون التوضيح للفظ واحدٍ، أو لفكرة.

أمـــا توضيحه للألفاظ المفردة فسيتضح من خلال الحديث عن المصطلح عند ابن الدهّان ، وأكتفي هنا بذكر مثال واحد لإيصال الفكرة إلى القارئ، فعند حديـــثه عـــن حـــروف الجـــر قـــال : «حـــروف الجرّ: الباء واللام والكاف الزوائد...»[6] ثم في تفصيله القول في حروف الجرّ، ذكر أن الباء تأتي زائدة فـــي مثل «بحسبك قول السوء»، فحتى لا يلتبس على القارئ أن الكاف واللام كذلك تأتيان زائدتين بناء على حديثه الأول، قال : فإذا كان الكلام غير مضطر إلـــيها[الباء] سُمّيتْ زائدة، وإنما سميت زائدة في أول الفصل؛ لأنها ليست من

---

(1) انظر: ص294.

(2) انظر: ص 310.

(3) ص 84.

(4) ص90.

(5) ص96 وما بعدها.

(6) ص206.

الكلمـــة، فليســـت هذه الزيادة تلك الزيادة التي قصدناها، وذلك أنه على حرف واحـــد، فتلتـــبس بما هو من نفس الكلمة، وكذلك اللام والكاف، وليس غيرها كذلك»[1].

ونلاحظ هنا أنه يفسّر لفظ (الزوائد) في النص الأول فهو يقصد به الزيادة على الحروف الأصلية للكلمة.

أما توضيح الفكرة، فأظن أن الدراسة في غنى عن سرد الأمثلة التي تبين مدى اهتمامه بوضوح الفكرة؛ لأن ذلك ينتظمُ الكتاب كلّه من أوله إلى آخره، لكنّـــي سأضـــربُ كذلك هنا مثالاً واحداً، ففي حديثه عن نائب الفاعل أراد أن يقـــول لنا إنه إذا اجتمع أكثر من اسم يصلح أن يكون نائباً للفاعل، كالمفعول، والظـــرف، والجـــار والمجرور، فأنت مخير في إقامة أيّها شئت مقام الفاعل فـــترفعه، وتـــترك مـــا بقي على حاله، فقال:« فإذا بنيتَ هذا لما لم يُسمّ فاعله جعلت أحد هذه الأربعة قائماً مقام الفاعل، فرفعته، ونصبت ما بقي»[2].

وأعـــتقدُ أن الفكرة واضحة هنا، لاسيما أنه سبقها بعض الأمثلة، لكن ابن الدهّـــان لم يكتف بذلك بل أردف موضحاً «تقول: إذا أقمتَ الجار والمجرور مقـــام الفاعل: «سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعة فرسخين سيراً حسناً»، فإن أقمتَ ظرف الزمان مقام الفاعل، قلت: «سيرَ بزيدٍ يومُ الجمعة فرسخين سيراً حسناً»، فإن أقمـــت ظرف المكان مقام الفاعل قلت : سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ فرسخان سيراً حسناً، فإن أقمت المصدر مقام الفاعل، قلت: «سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعة فرسخينِ سيرٌ حسنٌ»[3].

هـــ. الاحتراس من وهم المتعلمين.

لتوضيح هذه الفكرة نقول : لو أنّ متعلماً تعلم أنّ جمع المذكر السالم يكون بزيادة واو ونون، أو ياء ونون على المفرد، فربما ظن أن كلمة (شياطين)، أو

---

(1) ص207.

(2) ص151.

(3) ص151.

(بساتين)، أو (فنون)، من هذا القبيل، ولو أنه تعلم أنه ليس كل كلمة في آخرها هاتان الزيادتان تكون جمع مذكر سالم، وذُكرتْ له هذه الكلمات، لكان ذلك احتراساً من وهم قد يقعُ فيه المتعلم.

ويبدو أن ابن الدهّان كان واعياً لذلك، فحرص على ذكر مواطن الوهم كلما ظنّ أن القارئ قد يَهِم في قاعدة ما.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن الأفعال المضارعة، فبعد أن حدّها بأنها التي في أولها إحدى الزوائد الأربع: الهمزة، والنون، والياء، والتاء، وفصّل القول فيها، وضَربَ الأمثلة على كل واحدة منها، أتبع ذلك بقوله:«فمتى وقعتْ هذه الحروفُ أوائلَ الأفعال، ولم تكن لهذه المعاني، فليست بحروف مضارعة، ولا الفعل معرباً بها ، كقولك:(أخذتُ)، فليست الهمزة للمضارعة،وكذلك: «تدحرجَ زيدٌ»، و«يَعرَ الجَدْيُ»، و«نشرَ الرجلُ الثوبَ...»[1]، فكأنه ظنّ أن المتعلم قد يعتقد أن كل فعل بُدئ بأحد هذه الأحرف فهو مضارع، فأراد أنْ يحميه من هذا الوهم.

وفي حديثه عن الإعراب، بيَّن أن الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، تكون علاماتِ إعرابٍ إذا أحدثَهن عامل، فميّز للقارئ بين علامة الإعراب وعلامة البناء، فقال:«فتقول: جاء الرجلُ قبلُ، فتجد اللامين مضمومتين، فالضمة الأولى إعراب، والثانية بناء؛ وذلك لأن الأولى أحدثها عامل، والثانية لا تتغير...وتقول: أينَ رأيتَ الحسينَ؟ ففتحة نون (أين) بناء، وفتحة نون (الحسين) إعراب، ولهذا تتغير الثانية، ولا تتغير الأولى...»[2].

وفي حديثه عن تعليق ظن وأخواتها وإلغائها وإعمالها، ذكر أنها تُعَلَّقُ إذا وقع بعدها استفهام، مثل قوله تعالى:﴿ لنعلمَ أيُّ الحزبينِ أحصى﴾ (الكهف: 12)، ثم قال بعد ذلك:«فأما قوله تعالى:﴿ وسيعلمُ الذين ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبون﴾ (الشعراء:227)، فـ (أيّ) منصوبة بـ (ينقلبون) لا بـ (يعلم)، وهو

---

(1) ص88.

(2) ص90.

منصـــوب علـــى المصدر»[1]، وذلك كيلا يتوهم المتعلم أن هذه الآية خارقة للقاعدة، وأنّ (أي) جاءتْ منصوبة بالفعل(يعلم).

ومن ذلك ما جاء في حديثه عن جواب الشرط الذي يكون بالفاء لأنه شيء لا يصلح للشرط أنْ يعمل فيه قال:«ومن الفاء قوله تعالى:﴿فمَنْ يُؤمـــنُ بربِّه فـــلا يَخـــافُ﴾ (الجن:13) أي فهو لا يخاف، وكذلك﴿ ومَنْ كَفَرَ فأُمتّعُه قليلاً﴾ (الـــبقرة:126) أي فأنـــا أمتّعه، وأما قوله تعالى:﴿ وإنْ تَصْبِروا وتَتَّقـــوا لا يَضُـــرُّكم﴾ (آل عمران:120) فليس بمرفوع، وإنما هو مجزوم، والضمة في الراء لإتباع الضاد، كما تقول: مُنذُ»[2].

ومن ذلك أيضاً ما احترس به عند حديثه عن التعجب من الألوان والعيوب، فذكـــر عـــدم جواز بناء فعل التعجب منها، فلا يقال: ما أحمرَه، وما أبيضه، وحتى لا يظن المتعلم أنّ كلّ جملة على هذه الصيغة من قبيل الخطأ، قال:«فإن قلـــتَ: ما أسودَه(من السؤدد) جاز، وما أبيضَه، للطائر(من البيض) جاز، وما أحولَه (من الحيلة) جاز، وما أحمرَه (من البلادة) جاز»[3].

المحور الثاني: تأثره بابن جني.

بـــدا ابن الدهان في كتابه متأثراً بابن جني إلى حدٍّ بعيد، يظهر هذا التأثر في ترتيـــبه لمـــادة الكتاب، فقد وافق ترتيب مادة (اللمع) لابن جني بشكل كبير، ولن أفصّـــل القـــول فـــي ذلك؛ لأن منهجهما في كتابيهما منهجُ النحاة المتقدّمين، مع اختلافات يسيرة بين النحاة، إذ قد يقول قائلٌ بأنّ هذا المنهج في الترتيب منهج عام عند النحاة وليس من قبيل التأثر والتأثير.

لكـــنّ تأثرَ ابن الدهان بابن جني، ولا سيّما في كتاب (اللمع) لا يقتصر على بناء الكتاب وترتيب فصوله وأبوابه، بل يتعدى ذلك إلى الألفاظ والتراكيب، فنجد ابن الدهان يكرر كثيراً من عبارات ابن جني بحذافيرها، حتى ليخيل إليك أنه ينقل

---

(1) ص170-171.

(2) ص231.

(3) ص238.

نقلاً، وليتضح ذلك أضعُ بين يدي القارئ بعض النصوص من الكتابين، يظهر فيها تأثر ابن الدّهّان بابن جني في ألفاظه وتراكيبه.

يقول ابن جني:«الاسم المعرب على ضربين: صحيح ومعتل، فالصحيح-في هـذا الباب: ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفاً ولا ياءً قبلها كسرة، نحو: زيدٍ وعمرٍو، وهـو عل ضربين: منصرف وغير منصرف، فالمنصرف: ما لم يشابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركات الثلاث-الضمة والفتحة والكسرة- والتنوين»[1].

وهـذا الـنص الـذي نقلناه من لمع ابن جني جاء بقضه وقضيضه عند ابن الدهان، ما عدا أن ابن الدهان لم يفصّل الحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة كمـا فعل ابن جني، يقول ابن الدّهّان[2]:« الأسماء المعربةُ على ضربين: صحيحٌ ومعـتلٌ، فالصـحيح: ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً، ولا واواً، ولا ياءً، وهو على ضـربين: منصرفٌ وغير منصرف، فالمنصرف: ما لم يشابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركاتُ الثلاثُ والتنوين، نحو قولك: (زيدٌ)».

وفي تعريف ابن جني لجمع التكسير قال:«وهو كل جمع تغير فيه نَظْمُ الواحد وبـناؤه»[3]، وقـال ابن الدهان في تعريفه:«فجمع التكسير يتغير فيه نَظْمُ الواحدِ وبناؤه»[4].

وفي تعريف ابن جني للمبتدأ قال:«اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأتَه وعرّيتَه من العوامـل اللفظـية، وعرّضتَه لها»[5]، وقال ابن الدهان:«وهو كل اسم عرّيتَه من العوامل اللفظية، وعرّضتَه لها»[6].

---

(1) اللمع: 3.

(2) ص96.

(3) اللمع: 10.

(4) ص112.

(5) اللمع 12.

(6) ص120.

وفـــي تعدادهمـــا لحروف الجر، وبعد أن ذكرا اللام والكاف والباء، احترز كلاهما بقوله:«الزوائد»[1] وهما يقصدان بذلك هذه الأحرف عندما تكون ليست من نفس الكلمة التي تدخل عليها.

وفـــي حديـــث ابن جني عن (أنَّ) مفتوحة الهمزة قال:« وتُفتح (أنَّ) في كل موضع لو طرحتها منه وما عملت فيه، لصلح في موضع الجميع (ذاك)» [2] وقال ابن الدهان في الموضع نفسه:«وتقع (أنَّ) وما عملت فيه في موضع (ذاك)» [3].

والشواهد على ذلك كثيرة جداً، وليس الأمر بغريب، فكتاب (اللمع) لابن جني نـــال شهرةً واسعةً، يدلّ على ذلك أنه شُرِحَ أكثر من تسعةَ عشرَ شرحاً[4]، ولا بد أن ابن الدهان كان معجباً به؛ لذلك شرحه في كتابه الذي سماه (الغرة)، فضلاً عن أنّ الكتابيـــن يعـــدان كتابين تعليميين، يسعيان إلى إيصال الفكرة بأخصر عبارة، وحـــتى لا يُظَنّ أن ابن الدهان كان تابعاً لابن جني في كتابه هذا نشير إلى أن هذا التأثر كان في الدروس وليس في الشروح، أما الشروح فقد جاءت بأسلوب خاص بابن الدهان.ويدعم هذا أنّ جميع النصوص التي اقتبسناها آنفاً من الدروس وليستْ من الشروح.

المحور الثاني: الاستشهاد.

لعـــل أكـــثر ما يميز كتاب (شرح الدروس) هو كثرة الشواهد على اختلافها، وهذا ليس عجيباً، فقد قصد مؤلف الكتابِ إلى ذلك قصداً، وجعله نهجاً يسير عليه في كتابه، وقد ذكر ذلك في مقدمته، فقال:« فعمدتُ لركبٍ موشحاً بكثرة التمثيلات بالآيات والأبيات»[5]. وسأتناولُ شواهد ابن الدهّان في كتابه من عدة زوايا:

---

(1) اللمع 42، وشرح الدروس 206.

(2) اللمع: 23.

(3) ص159.

(4) انظر: كتاب البيان في شرح اللمع-مقدمة التحقيق- 27.

(5) ص81.

أولاها: طبيعة الشاهد.

دأب النحويون في تقعيدهم لغة العرب على الاحتجاج لآرائهم بكلام العرب الفصيح، فاعتمدوا في أول التأليف النحوي على السماع مباشرة من العرب، أو النقل عمّن سمع من العرب، وجاء النحويون في العصور اللاحقة ينقلون شواهد القدماء، ويقتصرون عليها في الغالب.

والشواهد نوعان: شواهد نثرية، وشواهد شعرية، أما النثرية فأهمُّها القرآنُ الكريم وقراءاته، باعتباره كتابا منزلاً بلسان عربيّ مبين، وإذا كان النحويون يقتصرون في الغالب في شواهد الشعراء على ما جاء عند سابقيهم لا سيما في كتاب سيبويه، فإن المجال في شواهد القرآن الكريم أرحب، إذ أتيح للنحويين أنْ يجددوا في شواهده.

وليست الشواهد النثرية مقصورة على القرآن الكريم وحسب، بل احتج النحويون بكلام العرب ضمن أطر زمانية ومكانية محددة .

أمّا الشواهد الشعرية، فقد حدّدها النحاة واللغويون تحديداً صارماً، فقصروها على ما يسمى بعصور الاحتجاج التي تمتد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية الربع الأخير من القرن الثاني الهجري، فكان آخرُ شاعر يُستشهَد بشعره هو إبراهيم بن هرمة، المتوفى سنة ست وسبعين ومائة هجرية تقريباً (176هـ)[1].

وقد سار ابن الدهّان على درب السابقين فاستشهد بالقرآن الكريم في ما يزيد على أربعمائة موضع.

أما القراءات القرآنية فقد استشهد بها في خمسة وعشرين موضعاً، واستشهد بالأمثال وأقوال العرب المشهورة في ثلاثين موضعاً، أما الشعر فقد استشهد به فيما يزيد عل مائةٍ وعشرينَ موضعاً.

ثانيتها: عدم نسبة الشواهد إلى قائليها.

ففي الشواهد الشعرية لم ينسب إلا بيتاً واحداً، هو قول حاتم الطائي:

---

(1) انظر: مراحل تطور الدرس النحوي، 201.

وأَغفر عوراءَ الكريمِ ادّخارَه وأُعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرماً[1]

أما بقية الشواهد، فكان يصدّرها بقوله: (قال)، أو (يقول)، أو (أنشد)، أو و(عليه قوله)، أو و(منه بيت الشعر)...وهكذا.

وفي القراءات القرآنية لم يصرّح باسم القارئ إلا في موضعينِ، أحدها في قراءة «عاليهم ثيابُ سُندسٍ» (الإنسان:21) إذ صرّح أنها قراءة نافع. والثاني: في قراءة «إنكم لذائقوا العذابَ الأليمَ» (الصافات:38) حيث صرّح أنها قراءة أبي السمال. كما نسب قراءة «فبذلك فلْتفرحوا»(يونس:58)إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

أما باقي القراءات، فقد وردت عنده بإحدى ثلاثِ طرق:

الأولى :أن يصرّح بأنها قراءة دون أن يذكر اسم القارئ، ومن ذلك قوله تعالى :«أو جاءوكم حصرتْ صدورُهم» (النساء: 90) حيث قال بعدما أوردها: «أي قد حصرتْ، ولهذا قرئ حَصِرةً»[2]،ولم يصرح باسم القارئ وهي قراءة عاصم، والحسن، وقتادة، ويعقوب المهدوي، وحفص[3].

ومن ذلك أيضاً استشهاده لـ(أو) التي تكون بمعنى (إلا أنْ) وتنصب الفعل المضارع، قال: «وعليه قراءة من قرأ: « تقاتلونهم أو يسلموا»(الفتح: 16) والمشهور من القراءة: أو يُسلمون»[4] ولم يصرح باسم قارئها، وهي قراءة أُبيّ، وزيد بن علي[5].

والطريقة الثانية: أنْ يذكرَ الآية ثم يشير إلى وجه آخر فيها دون أن يصرح أنّ هذا الوجه قراءة ، وعلى ذلك وردتْ أكثر القراءات عنده، من ذلك تعقيبه على الآية الكريمة﴿ والقمرَ قدرناهُ منازلَ﴾(يس:39) بقوله «رفعاً

---

(1) ص180.

(2) ص186.

(3) انظر: تفسير البحر المحيط 317/3، والنشر251/2، وإتحاف فضلاء البشر 193.

(4) ص224.

(5) انظر: الجامع لأحكام القرآن 223/16، وتفسير البحر المحيط 94/8.

ونصباً»[1] ولم يشر إلى أنها قراءة، والرفع قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وروح والحسن واليزيدي وأبي جعفر وابن محيصن، والنصب قراءة باقي القراء[2].

ومن ذلك أيضاً، تعقيبه على الآية الكريمة ﴿ ليس البرَّ أنْ تولّوا وجوهَكم﴾ (البقرة: 18) إذ قال:«بنصب (البرّ) ورفعه»[3] ولم يشر إلى أنها قراءة، والرفعُ قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي وابن مسعود والأعرج وأبي هاشم وشيبة ومسلم بن جندب وابن محيصن، وابن أبي إسحاق، وعيسى وشبل[4].

الطريقة الثالثة: أن يورد القراءة على أنها ليست قراءة، بل يوردها كما يورد الشواهد القرآنية الأخرى، ولا يشير من قريب ولا من بعيد إلى أنها قراءة.

فمن ذلك مثلاً ما جاء في حديثه عن رفع المثنى بالألف، ونصبه بالياء، قال[5]:« وكذلك: «إنّ هذينِ لساحرانِ» (طه: 63) ولم يشر أيَّ إشارة إلى أنها قراءة، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء،[6] وما في المصحف الشريف﴿ إنْ هذانِ لساحران﴾ بتخفيف(إنْ) ورفع (هذان).

ومن ذلك أيضاً ما جاء في حديثه عن نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل في الفعل المبني للمجهول، حيث قال: «وعليه قوله تعالى: «يسبَّح له فيها بالغُدوِّ والآصالِ رجالٌ» (النور: 36) فـ(رجالٌ) مرفوع بفعل مضمر تقديره (يسبِّحُه

---

(1) ص133.

(2) انظر: السبعة 540، وحجة ابن زنجلة 298، وتفسير البحر المحيط 336/7.

(3) ص 156.

(4) انظر: السبعة 175، وحجة ابن خالويه 92، والجامع لأحكام القرآن 238/2.

(5) ص111.

(6) انظر: حجة ابن زنجلة 454/1.

رجال) والقائم مقام الفاعل في (يُسبَّح) واحد من الجارات والمجرورات»[1] وما في المصحف الشريف ﴿ يُسبِّح﴾ بالبناء للمعلوم، أما يسبَّح بالبناء للمجهول فقراءة ابن عامر والحسن وعاصم (في رواية) [2].

ومن ذلك استشهاده لإعمال اسم الفاعل من الفعل المتعدي لاثنين وإن كان للزمان الماضي، قال[3] :"«وعليه قوله تعالى : «فالقُ الإصباحِ وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمرَ حُسباناً» (الأنعام :96) وما في المصحف الشريف ﴿وجَعَل الليلَ﴾ أما (جاعل) فهي قراءة نافعٍ وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر[4].

ويمكن تفسير ذلك بأنه قد يكون المصحف الذي كان بين يدي ابن الدهّان على قراءة تختلف عن قراءة حفص المنتشرة في بلاد الشام في الوقت الحاضر.

ومما يقوي ذلك أنه وردتْ عنده قراءة مخالفة للمصحف الشريف الذي بين أيدينا ولا شاهد في موطن اختلاف القراء فيها، فعند حديثه عن إعمال المصدر إذا كان مضافاً قال[5]: «والصورة الثانية أنْ يَعملَ مضافاً، كقولك: عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً، وعليه قوله تعالى : «ولولا دفاعُ اللهِ الناسَ»(البقرة:251، والحج:40) وما في المصحف الشريف ﴿ دَفْعُ اللهِ الناسِ﴾ أما (دفاع) فقراءة نافع وعاصم وأبان ويعقوب وسهل وأبي جعفر[6]، وسواءٌ أكانت القراءة(دفاع) أم(دَفْع) فالشاهد موجود، فلا حاجة بابن الدهّان أنْ يورد قراءة إذا كان نص المصحف يخدمه، لذلك أميلُ إلى أن ابن الدهّان كان يحفظ من مصحف مخالف لقراءة حفص المشهورة في مصاحفنا.

---

(1) ص151.

(2) انظر: السبعة 456، والجامع لأحكام القرآن 275/12.

(3) ص285.

(4) انظر السبعة 263، وحجة ابن خالويه 146.

(5) ص289.

(6) انظر: حجة ابن خالويه 99، والسبعة187، وتفسير البحر المحيط 269/2. وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع.

ثالثتها : تقديم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري .

ابـــن الدهّان- كما مرّ في سيرة حياته- رجل ورع متدين، لذلك فهو يحترم القرآن الكريم، ويقدمه في شواهده، فأينما اجتمع القرآن والشعر قدّم القرآن الكريم، ومـــن ذلك استشهاده لـــ(كان) التامة، قال[1]: «وقد تقع (كان) تامة، فلا تحتاج إلى خبر،كقوله تعالى:﴿وإن كانَ ذو عُسْرةٍ ﴾ (البقرة:280) وقول الشاعر:

إذا كان الشتاءُ فأدفئوني فإن الشيخَ يَهدمُه الشتاءُ

ومـــنه استشـــهاده لزيادة الباء في الفاعل، إذ قدّم قوله تعالى:﴿قُلْ كفـــى باللهِ شهيداً﴾ (الرعد:43،والإسراء :96) على قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنمي بما لاقتْ لَبونُ بني زياد[2]

وفي زيادة الباء أيضاً في المفعول، قدّم قوله تعالى :﴿ألمْ يعلمْ بأنَّ اللهَ يرى﴾ (العلق:14)على قول الشاعر:

هُنَّ الحرائرُ لا رَبّاتُ أحمرةٍ سودُ المحاجرِ لا يقرأْنَ بالسوَرِ[3]

وفي زيادة الكاف قدّم قوله تعالى:﴿ليسَ كمثلِه شيءٌ﴾(الشورى:11) على قول الشاعر:

لواحق الأقراب فيها كالمقق[4]

وعند الاستشهاد لإعمال المصدر المنون، قدّم قوله تعالى:﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً ذا مقربة﴾(البلد:15/14) على قول الشاعر:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورَهبةٌ عقابَكَ قد كانوا لنا كالموارد[5]

وما قدم الشعرَ على القرآن الكريم إلا في موضع واحد، وذلك في حديثه عن المفعول لأجله، قال: «ويكون معرفةً ونكرةً، كما قال حاتم:

---

(1) ص153.

(2) ص208.

(3) ص208.

(4) ص209.

(5) ص289.

وأغفر عوراءَ الكريمِ ادّخارَه وأُعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرّما[1]

أي لادّخــاره، وللتكرم، ومن ذلك قوله تعالى :﴿يجعلونَ أصابعَهم في آذانِهم من الصواعقِ حَذَرَ الموتِ﴾(البقرة:19).

ويــبدو أن هذا الترتيب لم يأت عشوائياً، فإنّ بيت الشعر يشتمل على شاهدين للمفعول لأجله، أحدُهمــا مجيئه معرفةً (ادّخاره) والأخــر مجيئــه نكرة (تكرماً) أما الآية الكريمة، فقد جاء المفعول لأجله معرفة فقط، فقدّم ما فيه شاهدان على ما فيه شاهد واحد.

وأشــيرُ هنا إلى أنّ ابن الدهّان في الغالب يقدّم المثال المصنوع على الشاهد أيــاً كان الشاهد، ويُقصد بالمثال المصنوع: عبارات النحويين وأمثلتهم، ولا أدّعي أن هــذه سمة خاصة بابن الدهّان، فهي شائعة في كتب النحو، لكنها تبرز بروزاً ملحوظــاً عند ابن الدهّان، حتى أستطيعَ القول إنه لا يستشهد بشاهد حتى يقدّم له بمثال مصنوع؛ وهذا لأن الشاهد عند النحاة في الغالب يأتي بعد استكمال الفكرة، وهم يقدمون الأمثلة المصنوعة على أنها جزءٌ من الفكرة.

ومــن ذلك ما جاء في حديثه عن زيادة (ما) بعد (ربّ) قال: «فمثال زيادتها قولك: ربما رجلٍ عالمٍ، ومنه قول الشاعر...»[2]. ومن ذلك استشهاده لدخول (أنْ) على الفعل الماضي، قال: «تقول: عجبــتُ أن قمتَ، ومنــه قوله تعالى...وتدخل على المستقبل فتنصبه، فتقول يعجبني أنْ تقومَ، وعليه قوله تعالى...»[3].

رابعتها: الاكتفاء بموطن الاستشهاد.

كثــيراً مــا يكتفي ابن الدهّان بموطن الاستشهاد فقط، ولا يذكر باقي الشاهد ولاســيّما فــي الآيات القرآنية، وقد جاء ذلك في الشعر قليلاً، فمن ذلك استشهاده

---

(1) ص180.

(2) ص212.

(3) ص216.

لحـــذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف، قال: «وقول الشاعر: قفا، لأنّ المخاطب واحد في أحد القولين بدلالة قوله: صاحِ ترى برقاً»[1].

فقد اقتطع قول امرئ القيس(قفا) من بيته:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ بسقطِ اللوى بينَ الدَّخولِ فحَوْمَلِ

ثم اقتطع قطعةً من صدر بيته:

صاحِ تَرى برقاً أُريك وميضَه كَلَمْعِ اليدينِ في حَبيٍّ مُكَّلِ

وفـــي حديـــثه عن علامات الفعل استشهد لفعلية (نِعْم) بقطعة من عجز بيت «نعمتْ زورقُ البلد»[2] وهي من قول الشاعر:

أو حرّة عيطلٌ ثبجاءُ مُجفرةٌ دعائمُ الزَوْر نعمتْ زورقُ البلدِ

أمّـــا في الشواهد القرآنية، فقد جاء ذلك كثيراً، ففي حديثه عن الحال، وعمل الجـــار والمجـــرور فيها[3]، استشهد بقوله تعالى:﴿ إنَّ المتّقينَ في جناتٍ وعيونٍ* آخذينَ﴾(الطور:16/15) فوقف عن موطن الاستشهاد ولم يزد.

وعـــن تحـــريك التنويـــن[4] إذا وليَه ساكنٌ استشهد بقوله تعالى:﴿أحدٌ* اللهُ﴾ (الإخـــلاص:1-2) واستشـــهد لحـــذف ياء الاسم المنقوص[5] بقوله تعالى:﴿وبينَ حميمٍ آنٍ﴾(الرحمن: 44) واستشهد لحذف نون التوكيد الخفيفة بقوله تعالى:﴿ألقيا﴾ (ق:24) [6]، وهناك أمثلة كثيرة في ثنايا كتابه، حتى أنـــه أخلّ في أحد المواضع بمعـــنى الآيـــة القرآنـــية بســـبب اكتفائه بموطن الاستشهاد وذلك عندما استشهد لـــ(حتى) التي تنصب الفعل المضارع[7] بقولـــه تعالـــى ﴿نؤمـــنَ لكَ حتّى نرى

---

(1) ص254.

(2) ص86.

(3) ص184.

(4) ص101.

(5) ص101.

(6) ص255.

(7) ص219.

اللهَ جَهْـرةً﴾(الـبقرة:55) والآية :﴿ولن نؤمن لك...﴾ وقد يكونَ الناسخ هو الذي أسقط هذه الكلمة (ولن) .

خامستها: استمرارية الشاهد.

إنّ مـا في كتب النحو من شواهد يكاد يتركز في القواعد الفرعية، والشواذّ، والـنودار، فيـندر أن نجـد من يستشهد بشاهد شعري أو قرآني على أن الفاعل مرفوع أو أن المفعول منصوب.

لكـنّ الوضـع عند ابن الدهّان مختلف، فالشاهد يرافقه منذ بدء حديثه حتى منـتهاه، فـلا يكاد يترك قاعدة، أو ظاهرة خلواً من الشواهد، سواءٌ أصغرتْ تلك الظاهـرة أم كبرتْ، أكانت عامة يعرفها الناس جميعاً أم كانت خاصة، فنجده في مستهلّ كتابه، يقول[1]: «اعلم أن الكلام اسمٌ للمصدر، الذي هو التكليم، قال تعالى: ﴿وكلـم اللهُ موسـى تكلـيماً﴾(النساء:164) كما أن السلام اسم للمصدر الذي هو التسليم، قال تعالى:﴿يا أيُّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تَسليما﴾(الأحزاب: 56) وبعد ذلك يتحدث عن علامات الفعل فيستشهد لدخول قد على الفعل بآيتين ولدخول السـين بآيتيـن، ولدخول سوف بآيتين، ولاتصال تاء التأنيث بآخر الفعل بآيتين ، ولتاء الضمير بآيتين[2].

وفـي حديـثه عن حروف المضارعة قال[3]: «فالهمزة للمتكلم...وعليه قوله تعـالى :﴿إنّـي معَكما أسمعُ وأرى﴾(طه:46) والتاء للمخاطب الحاضر...كقوله تعـالى:﴿أتُـريدُ أنْ تَقْتُلَنـي ﴾(القصـص:19) ...والياء للمذكر الغائب...كقوله تعـالـى:﴿ومـا يَسـتوي الأعمى والبصيرُ﴾(فاطر:19،غافر:58) وهكذا يستمر الاستشهاد لجميع حروف المضارعة.

ونجده في كثير من الأحيان مبالغاً في الاستشهاد، ويقصد إليه قصداً، فإذا تكلم عـن مواضع خبر كان من حيث تقدمه وتأخره عنها وتأخره عن اسمها، يستشهد

---

(1) ص83.

(2) انظر: ص85.

(3) ص87.

بـــثلاث آيات، لكلّ موضع آيةٌ[1]، وإذا تكلم عن الظرف الذي يخرج عن الظرفية استشـــهد بـــثلاث آيـــات[2]، وفـــي حديثه عن معاني اللام، ذكر لها خمسة معانٍ واستشـــهد علـــى أربعـــة مـــنها[3]، وفي حديثه عن تاء القسم يستشهد لها بثلاث آيات[4].

فهـــو حقاً كان يقصد إلى ذلك قصداً، ولم يأت منه عفو الخاطر، ويتضح هذا مـــن خـــلال مقدمته-كما سبق أن ذكرنا- التي قال فيها: «فعمدت لركب موشحاً بكثرة التمثيلات بالآيات والأبيات»[5].

سادستها: الخطأ في الشاهد.

إن آخـــر مـــا يمكن أن تقف عنده الدراسة في موضوع الشواهد، هو بعض الأخطاء في الشواهد، ولاسيما القرآنية، وهي ليست كثيرة، إذا ما أخذت بالإضافة إلى عددها، ويمكن عدُّ بعض هذه الأخطاء من قبيل التحريف، أو التصحيف لقرب اللفظين في الرسم، وهذه لن نقف عندها، وقد أشرنا إليها في ثنايا التحقيق.

أما الشعر فقد وقع ابن الدهّان في خطأين يستحقان الذكر، ففي بيت الشعر:

ولا تهينَ الفقيرَ علكَ أن تركعَ يوماً والدهرُ قد رفَعه

جـــاء عند ابن الدهّان (الكريم) بدل الفقير[6]، وقد روته جميع المصادر التي وقفـــتُ عليها (الفقير) وهو ما يناسب المعنى، وربما يكون في البيت رواية أخرى يعرفها ابن الدهّان، وربما كان سهواً منه.

أمّا البيت الثاني، ففي قول الأخطل:

أبني كليبٍ إنّ عَمّيَّ اللذا قتلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا

---

(1) انظر: ص152.

(2) انظر: ص179.

(3) انظر: ص209.

(4) انظر: ص247.

(5) ص81.

(6) انظر: ص255.

جاء عند ابن الدهّان (حبيب) بدل(كليب) [1]،وقد روته المصادر (كليب) وبنو كليب هم قوم جرير، والقصيدة في هجائه، وقد يكون هذا تصحيفاً من الناسخ لتقارب اللفظين.

أمّا في الشواهد القرآنية، فيمكن تقسيم الأخطاء إلى ثلاثة أنواع:

الأول: إبدال حرف عطف بحرف عطف آخر.

والثاني: إسقاط كلمة أو أكثر من الآية.

والثالث: إبدال لفظ بلفظ.

أمّا النوع الأول ففي قوله تعالى:﴿فما له من هادٍ﴾(الرعد:33) وردتْ عند ابن الدهّان[2] :«وما له من هاد».

وفي قوله تعالى :﴿ثمّ عَموا وصَمُّوا﴾(المائدة:71) وردت عنده[3]:«فعموا وصموا».

وفي قوله تعالى:﴿ثم نُخرجُكُم طِفْلاً﴾(الحج:5) وردت عنده[4]:«ونُخرجكم طفلاً».

وفي قوله تعالى:﴿فله عَشْرُ أمثالِها﴾(الأنعام:60) وردت عنده[5]:«و له عشر أمثالها».

وفي قوله تعالى :﴿فاجتنبوا الرِّجسَ من الأوثانِ﴾(الحج:30) وردتْ عنده[6]:«واجتنبوا الرجس من الأوثان» .

---

(1) انظر: ص286.

(2) انظر: ص101.

(3) انظر: ص147.

(4) انظر: ص200.

(5) انظر: ص203.

(6) انظر: ص210.

وقــد فتّشــتُ كثيراً في كتب التفسير والقراءات لعلّي أجد فيها الصور التي وردت عند ابن الدهان على أنها قراءاتٌ، ولم أحظَ ببغيتي.

وأرجّــحُ أن مــثل هذه الأخطاء كانت من وهم ابن الدهّان، لتقارب حروف العطــف فــي المعــنى؛ ولأنه يصعب اعتقاد التصحيف فيها، فــ(ثمّ) تختلف في رســمها عن الواو، والواو تكتب منفصلة عن الحرف الذي يليها في حين أن الفاء تكتب متصلة.

أمّا النوع الثاني، وهو إسقاط كلمة أو أكثر من الآية، فمثاله قوله تعالى:﴿إنّ المتّقيــنَ في جناتٍ ونعيمٍ۞فاكهينَ﴾(الطور:18/17) ذكرها ابن الدهّان[1] بإسقاط كلمــة (ونعيم). ونلتمس له العذر في ذلك بأن علامات الترقيم لم تكن موجودة في زمانــه، فربما أراد إسقاطها اختصاراً كمــا فعل في قولــه تعالى :﴿فأَسرِ بأهلِكَ بِقِطْــعٍ مــن اللــيلِ ولا يلتفــتْ مــنكــُم أحــدٌ إلا امرأتَــك ﴾(هود:81) حيث أوردهــا[2]هكذا «فأسرِ بأهلك إلا امرأتك» وكان يقصد الاختصار كما يتضح من سياق حديثه.

وفي قوله تعالى: ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استُضعفوا لمن آمن منهم﴾ (العراف: 75) ذكرها وأسقط كلمة (الملأ) وكلمتي (من قومه)[3] ويبدو أن ابــن الدهّان قد اختلط عليه الأمر؛ لوجود آية أخرى مشابهــة لهذه الآية، هي: ﴿ قــالَ الذين استكبَرُوا للذينَ استُضعفوا نَحْنُ صَدَدْناكُم﴾ (سبا: 32) فكأني به قد خلط بينهما.

أمــا الــنوع الثالث، وهو إبدال لفظ بلفظ فمثاله قوله تعالــى: ﴿فَسَنُيسِّرُه ﴾ (الليل: 7) حيث ذكرها ابن الدهّان:«وسنُيسّرك»[4] ويبدو أن ابن الدهّان خلط هذه الآية بآية أخرى هي: ﴿ ونيسّرك﴾(الأعلى: 8).

---

(1) انظر: ص184.

(2) انظر: ص191.

(3) انظر: ص301.

(4) انظر: ص85.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وبين حميمٍ آنٍ﴾ (الرحمن: 44) ذكرها: «من حميم آن»[1] وهذا قد يكون تحريفاً من الناسخ لتشابه اللفظين، ومنه قوله تعالى: ﴿ قالوا سَمِعْنا فتىً﴾ (الأنبياء: 60) ذكرها: «إنّا سمعنا فتىً»[2] ويبدو أنه خلط هذه الآية بآية أخرى كقوله تعالى:﴿ فقالوا إنّا سمِعْنا قُرآناً عجباً﴾ (الجن: 1) أو قوله تعالى:﴿ قالوا يا قومَنا إنّا سَمِعْنا كتاباً﴾ (الأحقاف: 30) فلما أسقط كلمة (قالوا) كعادته في الاكتفاء بموطن الاستشهاد حدث هذا الوهم.

وفي قوله تعالى:﴿وإنْ كادوا لَيَفْتنونَك﴾ (الإسراء:76) أوردها: «وإنْ كادوا لَيَضلونك»[3] ويبدوا أنه وقع في هذا الوهم لتقارب المعنيين. وفي قوله تعالى:﴿هذا يومُكم الذي كُنْتُم تُوعَدون﴾ (الأنبياء:103) أوردها: «هذا يومُهم الذي كانوا يوعدون»[4] ويبدو أنّه خلطها بقوله تعالى: ﴿ ذلك اليومُ الذي كانوا يوعدون﴾ (المعارج:44).

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وهذا ذِكْرٌ مُباركٌ أنزلناهُ﴾ (الأنبياء:50) ذكرها: «وهذا كتاب...» [5] وهو وهم بسبب وجود آية أخرى هي:﴿ وهذا كتابٌ أنزلناهُ مباركٌ﴾ (الأنعام:92، و155).

وفي آخر الحديث عن هذه الأخطاء، أشيرُ إلى أن ياقوت الحموي قال في معجم الأدباء عن ابن الدهّان ما نصه:«وكان مع سعة علمه سقيمَ الخط كثيرَ الخطأ، وهذا عجيب منه»[6].

وقد علقتْ محققة كتاب الفصول على هذا القول بقولها: «وذلك عجيب حقاً، وعجيب كذلك قول ياقوت، فإن القارئ لكتاب الفصول ينفي عن مؤلفه حكم

---

(1) انظر: ص101.

(2) انظر: ص102.

(3)انظر: ص165.

(4)انظر: ص179.

(5)انظر: ص295.

(6) معجم الأدباء 223/11.

يـــاقوت، فقد بحثتُ في كل صغيرة وكبيرة فيه، فلم أعثر على غلطة واحدة نحوية أو صرفية أو أي قضية تناولها بالقياس والتعليل تؤيد هذا الحكم»[1].

ولا أعلـــمُ مقصـــود يـــاقوت من قوله «كثير الغلط» حتى أقف إلى جانبه أو أعارضه، فإن كان يقصد الغلط في فكره النحوي، فأقول ما قالته تلك الباحثة التي اقتبســـت نصـــها آنفاً، وإن كان يقصد بالغلط السهو والنسيان فإن الشواهد الكثيرة التـــي ســـقتُها قـــبلُ تؤيدُ حكمَه، وتقويه، وما أظنه قصد إلا الثانية؛ لأن الغلط في الأحكام النحوية ينفي عن ابن الدهّان حكم ياقوت الأول، وهو أن ابن الدهّان واسع العلم.

وربما كان ياقوت يقصد بالخطأ الخطأ في الخط إذ إن من المعروف أن ياقوتاً كان جميل الخط مفتوناً بالخطوط، وربما كانت هذه الأخطاء من وهم الناسخ، لكنا لا نملك الدليل على ذلك، فلا نستطيع القطع به.

المحور الثالث: المصطلح عند ابن الدهّان.

عاش ابن الدهّان في القرن السادس الهجري، وهو عصر متأخر عن عصور نشـــأة النحو العربي، لا يسمح كثيراً بالابتكار والتجديد في صرحٍ موطدةٍ دعائمُه؛ لـــذا نجـــد ابن الدهّان يقفو منهج القدماء في استخدام المصطلح النحوي، ولا سيما مصطلحات البصريين.

فهـــو يستخدم مصطلحات: حروف الجر، والبدل، والضمائر، واسم الفاعل، والعطـــف، ولا النافـــية للجـــنس، والمنصرف وغير المنصرف، وضمير الشأن، وأسماء الإشارة، وكلها مصطلحات بصرية[2] .

وهـــذا لا يعنـــي أنه اقتصر على مصطلحات البصريين ، ولم يجاوزها، فقد اســـتخدم بعـــض مصـــطلحات الكوفييـــن، أو التـــي عُرفتْ عند المتأخرين بأنها مصـــطلحات كوفـــية، ومـــن ذلـــك مصـــطلح التفســـير الذي يقابل التمييز عند

---

(1) كتاب الفصول في العربية-رسالة ماجستير- ص22

(2) انظر: نشأة النحو 130، والأصول لتمام حسان 40.

البصـــريين[1]، فاستخدمه ابن الدهّان جنباً إلى جنب مع مصطلح التمييز، فقال في حديـــثه عـــن تعريف العدد: «اعلم أن العدد إذا أردتَ تعريفَه، فلا يخلو أنْ يكونَ مُفسِّـــره مجـــروراً، أو منصـــوباً...فـــإن كـــان المميِّز منصوباً...» [2] فاستخدم المصطلحين في فقرة واحدة، وقال في موضع آخر:«وحكم (مائة درهم) حكم العقد الأول؛ لأن مفسِّـــرها مجـــرور»[3] وفي ثنايا حديثه عن دخول الألف واللام على العـــدد أو المعـــدود، قال:«فلا يجوز أنْ تكونَ في المميِّز لأنّ التمييز لا يكون إلا نكرةً»[4] كما أنه تكلم عن موضوع التمييز مستخدماً مصطلح (التمييز) [5] .

ومـــن ذلك استخدامه مصطلح الأسماء المبهمة، ليدلَّ به على أسماء الإشارة، والأســـماء الموصـــولة، قـــال:«أما الأسماء المبهمة فتُصغّر غير تصغير الأسماء المتمكنة، وذلك أنهم يقولون في (ذا) : ذيّا، وفي (تا) : تيّا....وفي (الذي) : اللذيّا، وفي (التي): اللتيّا»[6].

وهذا المصطلح وإن شاع في العصور المتأخرة عند الكوفيين، إلا أنَّ سيبويه استخدمه ليدلَّ به على أسماء الإشارة وحسب، قال: «وأما الأسماء المبهمة فنحو: هـــذا وهـــذه وهذان وهاتان وهؤلاء، وذلك وتلك...»[7] كما استخدمها في مواضع أخرى من كتابه ليدل بها على أسماء الإشارة والضمائر، قال: «والأسماء المبهمة: هذا وهذان وهذه...وهو وهي وهما وهم وهن وما أشبه هذه الأسماء»[8]

---

(1) انظر: المصطلح النحوي 164، والأصول لتمام حسان 40.

(2) ص201.

(3) ص202.

(4) ص201.

(5) انظر: ص188 وما بعدها.

(6) ص353.

(7) الكتاب 5/2

(8) الكتاب 77/2، و78.

واستخدام هذا المصطلح للدلالة على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ليس بدعاً عند ابن الدهّان، بل سبقه إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني[1].

وإذا كـــان ابن الدهّان قد استخدم هذا المصطلح، فقد استخدم مصطلح أسماء الإشـــارة والضـــمائر والأســـماء الموصولة في مواضع أخرى، فقال: «والمعرفة خمســـة أشياء: المضمر...والعلم وأسماء الإشارة»[2]. وعنده درس مستقل بعنوان الموصولات[3].

كمـــا استخدم ابن الدهّان مصطلحات لم تكن شائعة في العصور التي سبقته، من ذلك الفعل القاصر، الذي يدل على الفعل اللازم، قال:« حرف إنما جيء به لإيصـــال القاصر من الأفعال إلى الأسماء»[4] وقال في موضع آخر:«...والفعل الـــذي هو أصل القسم (أحلف) و(أقسم) وكلاهما قاصر»[5] وقد استخدم مصطلح (اللازم) إلى جانب القاصر، بل كان الأول هو الأشيع في كتابه[6].

ومن المصطلحات غير الشائعة التي استخدمها ابن الدهّان (المزدوجة) للدلالة على الألفاظ المكونة من عدد زوجي من الأحرف، ففي تعليله لسبب كون الإعراب فـــي آخـــر الكلمـــة وليس في وسطها قال:«ولا يجوز أن يكونَ أوسطَها؛ لأنّ في المعربات ما لا وسط له، كالمزدوجة، نحو: دم وجعفر وزعفران»[7].

---

(1) انظر: المصطلح النحوي 104.

(2) ص318.

(3) ص321

(4) ص131.

(5) ص 246.

(6) انظر: ص 174، و177، و178، و180.

(7) ص 89.

ومـــن ذلك الضمير المستكنّ، ويقصد به المستتر، قال: «فالضمائر المتصلة المـــرفوعة: الـــتاء وما شابهها مما نذكره مستكنّاً وغيرَ مستكنّ»[1] وقد سماه ابن فارس الضمير المستجِنّ[2].

ومن ذلك المشبه بالمفعول، وقد استخدمه ليدل به على الحال والتمييز واسم (إن) وأخواتها وخبر (كان) وأخواتها[3]، وقد استخدم ابن السراج هذا المصطلح في كتابه الأصول بالدلالة نفسها[4]، ونذكر هنا أن هذا المصطلح شاع عند الكوفيين، لكنّ مدلوله عندهم مختلف تماماً، فهو عندهم يعني كل المفاعيل ما عدا المفعول به[5].

ومـــن هـــذه المصطلحات التثنية الصناعية واللغوية، ويقصد بالتثنية اللغوية عطف الاسم على الاسم بالواو إن كانا مختلفي اللفظ والمعنى، نحو: زيد وعمرو، ويقصد بالتثنية الصناعية زيادة الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد[6].

ومن ذلك الجمع العام والجمع الخاص والجمع المتوسط، ويقصد بالعام: جمع التكســـير؛ لأنّه يشمل في الغالب كل مفرد: المؤنث والمذكر، العاقل وغير العاقل، والجمـــع الخـــاص عـــنده هـــو جمع المذكر السالم؛ لأنه لا يجمع عليه الاسم إلا بشروط، هي: التذكير والآدمية والعلمية، والجمع المتوسط هو جمع المؤنث السالم؛ لأنه يشمل المؤنث العاقل وغير العاقل والمذكر غير العاقل[7].

---

(1) ص 320.

(2) انظر: الصاحبي في فقه اللغة 261، والمصطلح النحوي 143.

(3) انظر: ص 173.

(4) انظر: الأصول في النحو 212/1.

(5) انظر: المصطلح النحوي 162.

(6) انظر: ص 110.

(7) انظر: ص 113 وما بعدها

كمـــا اســـتخدم ابـــن الدهـــان مصطلح الطويل ليدل به على ما يعرف عند المتأخرين بالشبيه بالمضاف[1].

وتجـــدر الإشـــارة إلـــى أنّ ابـــن الدهّان كان دائم التعليل لسبب اختصاص المصـــطلح بالمصـــطلح عليه، وربط الدلالة الاصطلاحية بالدلالة اللغوية، فسُمّي الاسم اسماً لسموه[2]، وسمي الحرف حرفاً؛ لأنه طرف وحرف كل شيء طرفه[3]، وســـميت الأفعال المضارعة كذلك لأنها ضارعتْ الأسماء أي شابهتها[4]، وسُمّيتْ حروف العلة كذلك لاعتلالها[5]، وسمي المنقوص منقوصاً لنقصان الضمة والكسرة من حرف إعرابه[6]، وسمي المقصور كذلك لأن الألف لا تتغير، ومعنى المقصور المحبوس[7]، وسمي جمع التكسير كذلك لانفكاك أجزاء مفرده في الجمع، تشبيهاً له بالآنية التي تتكسر[8].

المحور الرابع: البصريون والكوفيون في الكتاب.

لا يكاد كتاب في النحو – في العصور اللاحقة لعصر سيبويه والفراء– يخلو من الإشارة إلى وجود مذهبين في النحو، هما المذهب البصريّ والمذهب الكوفيّ، علـــى الـــرغم من أن الخلاف بين المذهبين ينصب على مسائل فرعية في النحو العربي. وجاء هذا الخلاف في معظمه بسبب اتساع الكوفيين في الرواية، وإقامتهم

---

(1) انظر: ص 264.

(2) انظر: ص 83.

(3) انظر: ص 83 .

(4) انظر: ص 87 .

(5) انظر: ص 97.

(6) انظر: ص 100.

(7) انظر: ص 103.

(8) انظر: ص 113.

القـــاعدة على الشاهد والشاهدين، وتمسك البصريين بالقياس وتشددهم في القاعدة النحوية[1].

وشـــأن كـــتاب شـــرح الدروس شأن الكتب الأخرى، ظهرت فيه ملامح هذا الخـــلاف الـــنحوي بين المدرستين في بعض المسائل، والمؤلف في هذا الكتاب لا يـــبدو معنياً كثيراً بالخلافات النحوية، فهو لا يعرض تفصيلات كثيرة، ولا يتناول كـــل مسالة وقع فيها الخلاف، فكان أحياناً يورد الرأيين دون تعليق، وأحياناً يذكر شاهداً لكل رأي، ومرة يصرح بالمذهب النحوي ومرة يقول: وقال بعضهم...

ومن ملامح هذا الخلاف ما جاء في حديثه عن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخـــر، والفاعل واحد (التنازع) نحو: قام وقعد زيدٌ، قال: «كان الفاعل الذي هو (زيـــد) مرتفعاً بـــ (قعد) عند البصري، وهو الثاني، وعند الكوفي بـــ (قام) وهو الأول...وعلى قول البصري قوله تعالى:﴿ آتوني أُفرِغْ عليه قِطْراً﴾ (الكهف:96) وعلى قول الكوفي قول الشاعر:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال[2]

فقـــد قـــدم الرأيين، واستشهد لكل منهما دون أن يرجح رأياً على آخر، وهذه المســـألة كمـــا ذكر خلافية بين الكوفيين والبصريين، اعتمد فيها كلا القبيلين على الـــنقل والقـــياس، فالبصريون يرون إعمال الثاني لقربه، والكوفيون يرون إعمال الأول لقوة الابتداء[3].

وفـــي حديـــثه عن المفعول المطلق قال: «كلّ فعل لا بد له من مصدر يشتق منه، وهذا هو الأصل عند البصري، والكوفي يعتقد أن المصدر مشتق من الفعل، وحجة البصري أن في المصادر ما لا أفعال لها، نحو: ويل وويح...وليس لهم فعل حقيقـــي إلا ولـــه مصدر...» [4]. وهنا عرض الرأيـــن، لكنـــه اكتفـــى بعرض

---

(1) انظر: الأصول لتمام حسان 38 وما بعدها، ومراحل تطور الدرس النحوي 205-216، و229-237.

(2) ص 141.

(3) انظر: الإنصاف 83/1-93.

(4) ص 174.

حجـــة البصـــريين فقط، وربما يشير ذلك إلى تحيزه للمذهب البصري، وهذا ليس بمستبعد، فابن الدهّان بصري المذهب كما سنلاحظ في حديثنا عن مذهبه النحوي، كمـــا أنه في أول الكتاب في حديثه عن المنصرف وغير المنصرف أصدر حكمه فـــي هـــذه المســـألة دون أن يعرض الخلاف فيها[1]. و في النص الذي اقتبسناه آنفاً،نجده يقرر حقيقة ثم يبين أن هذه الحقيقة أصل من أصول البصريين.

وحجة البصريين في هذه المسألة فضلاً عمّا ذكره ابن الدهّان، أنّ الفعل يدل علـــى زمان محدد، والمصدر يدل على زمان مطلق، والمطلق أصل للمقيد، وأما حجة الكوفيين التي لم يذكرها ابن الدهّان، فهم يرون أن المصدر مشتق من الفعل؛ لأنه يصح لصحته ويعتل لاعتلاله[2].

ويظهر تحيزه بشكل أكبر في مسألة إعراب فعل الأمر وبنائه، قال: «أما فعل الأمـــر فمختَلف فيه، فالكوفي يدّعي أنه مُعرَب، والبصريّ يدعي أنه مبنيّ، فحجة الكوفـــي أنّ الـــلام مقدرة، لظهورها في بعض المواضع، في قولك: لتقم، وحجة البصـــري أنّ السبب الموجب لإعرابه معدوم، وهو حرف المضارعة، وما ادّعاه الكوفي محال؛ لأنّ عامل الاسم –وهو الجار– أقوى من عامل الفعل، وهو الجازم، وإذا كان الجارّ لا يُضمر ويعمل، فالأولى أن لا يُضمر الجازم ويعمل»[3].

فهـــو هـــنا يعـــرض الرأيين ويقدم حجة كل منهما، لكنه يعترض على حجة الكوفيين، ويرى أنّ قولهم محالٌ.

ويُذكَـــر هنا أن من الكوفيين من جعل إعراب المضارع حملاً على نقيضه، وهـــو فعـــل النهـــي، فـــي مثل: لا تفعلْ، ومنهم من قاسه على الفعل المضارع المجـــزوم، فكمـــا يقال: لم يغزُ، يقال: اغزُ، ومن البصريين من استدل على بنائه ببناء الاسم النائب منابه، وهو اسم الفعل، مثل: (نزالِ) و(تراكِ)[4].

---

(1) انظر: ص 98.

(2) انظر: الإنصاف 235/1-137.

(3) ص 96.

(4) انظر: الإنصاف 524/2، و534-535.

وفي حديثه عن (ما) النافية بين الحجازيين والتميميين، قال:«اعلم أنّ التميميّ إذا أدخل (ما) النافية علـــى المبـــتدأ والخبر لم يعملها في اللفظ، بل يقول: ما زيد قائم...وحجته في ذلك أن الحرف إذا لم يختص بالاسم دون الفعل، ولا بالفعل دون الاســـم لـــم يعمل في أحدهما...وأما الحجازي فإنه يجعلها بمنزلة(ليس) فيرفع بها الاسم وينصب الخبر»[1].

والحقيقة أنّ عبارة ابن الدهّان هنا تنقصها الدقة؛ ذلك أنّه جعل الحجة للتميميّ والحجـــازي، وهؤلاء أبناء اللغة، لا يقدمون حججاً لسليقتهم اللغوية، وهو هنا بلا شك يقصد الكوفيين والبصريين، فهذه من المسائل الخلافية بين القبيلين، إذ يحمل البصـــريون (ما) الحجازية على (ليس) فيعملونها عملها، في حين يجعل الكوفيون خبرها منصوباً بحذف حرف الجر منه[2].

وفـــي حديـــثه عـــن العـــامل في رفع المبتدأ والخبر، ذكر رأيه، وهو رأي البصـــريين، دون أن يشـــير إلى مذهبهم صراحة، فالمبتدأ عنده يرتفع بالابتداء، والخـــبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ جميعاً، ثم قال:«والكوفيون يسمونهما المترافعين ويقولون: المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ»[3].

وفـــي مســـألة جواز تقدم معمول اسم الفعل عليه قال: «ولا يُقدَّم معمولُ هذه الأشياء عليها؛ لنقصانها عن مرتبة الفعل عند البصري، والكوفي يجيزه وينشد:

يا أيها المائحُ دلوي دونَكا
أما رأيتَ الناسَ يمدحونَكا

والبصري يجعل (دلوي) مبتدأ، و(دونك) الخبر، ويستدل الكوفي أيضاً بقوله تعالى:﴿كتابَ اللهِ عليكم﴾ (النساء: 24) والبصري يجعل (كتاب الله) مصدراً يعمل فـــيه معنى قوله تعالى:﴿حُرِّمتْ عليكم أمهاتُكم وبناتُكم﴾ (النساء: 23) معناه: كُتب

---

(1) ص 158

(2) انظر: الإنصاف 165/1-166.

(3) ص 121، وانظر الخلاف في رافع المبتدأ والخبر في الإنصاف 47/1.

ذلك كتاباً»[1]. فهو يذكر الرأيين، ويذكر بعض شواهد الكوفيين، وردود البصريين عليها.

ونجـــده أحـــياناً لا يصرح بالمذهب الكوفي، من ذلك ما جاء في حديثه عن تعريف الأعداد، قال: «فأما (أحدَ عشرَ) و(مائة) فإن الألف واللام تدخل على العقد الأول عند المحققين من البصريين، وسنبين ذلك...وقد أجاز بعضهم: الأحدَ العشرَ الدرهَم»[2] وهذا الأخير هو رأي الكوفيين الذين جوزوا إدخال (أل) التعريف على الشـــطر الأول مـــن العـــدد موافقين بذلك البصريين، وجوزوا أيضاً إدخالها على شطري العدد (الأحد العشر درهماً) وعلى شطري العدد والمعدود معاً(الأحدَ العشرَ الدرهم) [3].

ونجده أحياناً يكتفي بذكر رأي أحد علماء الكوفة وحسب، كما فعل في حديثه عن العطف على اسم إن وأخواتها قبل مجيء الخبر، قال:«فإن عطفت قبل الخبر، فالبصري لا يجيز غير النصب...فأما الفراء فإنه لم يجزْ الرفع إلا إذا لم يظهر في الاسم إعراب»[4].

والكوفيون هنا يرون جواز الرفع عطفاً على موضع (إنّ) وذهب الكسائي إلى جـــوازه في كل حال، وذهب الفراء إلى جوازه إذا لم يظهر في الاسم عمل (إنّ) فقط[5].

---

(1) 292، وانظر الخلاف في هذه المسألة في اللباب في علل البناء والإعراب 461/1، وانظر المزيد من المسائل الخلافية: الخلاف في عمل(أنْ) مضمرة ص139، والخلاف في عمل اسم الفاعل ص195، والخلاف في كلا وكلتا أمثنيان هما أم مفردان؟ ص210-211، والخلاف في جواز البدل من الضمير المخاطب ص214، والخلاف في (بل) هل تأتي بعد النفي والإيجاب، أم بعد النفي فقط؟ ص222.

(2) ص 202.

(3) انظر: الإنصاف 312/1-315.

(4) ص 167.

(5) انظر: الإنصاف 185/1-186.

وقد يذكر رأي البصريين فقط، ويسكت عن رأي الكوفيين، ومن ذلك قوله:«واعلم أن (يا) وأخواتها قد يحذفن مع المعارف، إلا مع أسماء الإشارة، وإنما لم تحذف معها عند البصري...» [1] ولم يشر إلى رأي الكوفيين.

المحور الخامس: مذهبه النحويّ.

يبدو ابن الدهّان في كتابه هذا بصريّ المذهب، ويبدو هذا من خلال آرائه التي تمثل هذا المذهب، أو من خلال تحيزه لرأي البصريين في بعض مسائل الخلاف المنثورة في الكتاب، بل نجده في بعض المواضع يعبّر عن رأيهم بضمير المتكلمين، فهو يطالعنا في مستهل كتابه قائلاً: «وأصل الاسم عندنا سِمْو، أو سُمْو»[2].

والبصريون هم الذين يؤصلون كلمة (اسم) هذا التأصيل، أما الكوفيون فهم يرون أنه من الوَسْم، لأن الوسم في اللغة يعني العلامة، والاسم كالعلامة للمسمّى[3]. فابن الدهّان يرى رأي البصريين، ويندغم معهم معبراً عن رأيهم بضمير المتكلمين (عندنا).

ومن ذلك أنه يرى أن الفعل المضارع معرب؛ لأنه شابه الأسماء فاستحق لأجل ذلك الإعراب[4].

وهذا رأي البصريين، ووجه مشابهة الأفعال المضارعة للأسماء عندهم من ثلاثة أوجه، أولها: أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص بالسين للاستقبال، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ب(أل) نحو: رجل والرجل، وثانيها: دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم، وثالثها: أنه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكناته.

---

(1) ص268

(2) ص 83.

(3) انظر: الإنصاف 6/1.

(4) انظر: ص 87.

أمـــا الكوفـــيون فيرون أن العامل في إعراب الأفعال المضارعة أنه تدخلها الأوقات الطويلة والمعاني المختلفة[1].

ومـــن ذلك أنه يرى أن فعل الأمر مبني، ففي تعداده للمبنيّات قال: «والرابع فعل الأمر بغير لام، نحو: قم، واقعد»[2]، فهو هنا يقرر رأياً يعتقده، ثم في موضع آخـــر يعـــرض لخـــلاف المذهبيـــن في هذه المسألة، وعلق على رأي الكوفيين بقوله:«وما ادعاه الكوفي محال»[3].

وهـــو يـــرى أن تحريك وسط الاسم الثلاثي الساكن لهجةٌ:«وأما قولهم: شَمْع وشَـــمَع، ونَهْـــر ونَهَـــر فليســـت الفـــتحة مخففة، وإنما هما لغتان»[4] وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الأصل السكون(شمْع ونهْر) ثم تحركت العين بســـبب الصوت الحلقي[5]. ويُذكَر هنا أن بعض العلماء يرى أنه إذا كان الصوت الثانـــي حلقـــياً، فالنمطان(المفتوح والساكن) لا يمثلان لهجتين، وإنما يكون الفتح لأجل الصوت الحلقي، وإذا كان الثاني ليس صوتاً حلقياً فهما لهجتان[6].

ومـــن ذلـــك أيضـــاً رأيـــه فـــي الخبر الجامد، فهو عنده لا يتحمل ضميراً، قـــال:«فالمشتق يتحمل ضميراً للمبتدأ، تقول: زيدٌ قائمٌ، أي: قائمٌ هو، ففيه ضمير (زيـــد) كمـــا في الفعل، وغير المشتق لا يتحمل ضميراً، تقول: أخوك زيدٌ، وهند أختك"[7].

---

(1) انظر: الإنصاف 549/2-550.

(2) ص 92.

(3) ص 96.

(4) ص 102.

(5) انظر: المحتسب 84/1-85.

(6) انظر: الكشاف 141/3، وتفسير البحر المحيط 352/6.

(7) ص 125.

وهذا رأي البصريين؛ لأن الاسم الجامد عندهم عار من الوصفية، والكوفيون يرون أنه يتحمل الضمير؛ لأنه في معنى المشتق، فـ(أخوك) بمعنى قريبك[1].

ومـــن ذلك رأيه في الاسم المرفوع بعد (إذا) و (إنْ) الشرطية ،إذ يرى أنه مرفوع بفعل مقدّر[2] ، وهذا مذهب البصريين فهم يقدّرون فعلاً بعد حرف الشرط فـــي مثل (إن زيدٌ جاء) حتى لا يُفصل بين الحرف وفعل الشرط، أما الكوفيون فيرون أنه مرفوع بالفعل المذكور[3] .

ومن ذلك أيضاً عدمُ تجويزه تقديم خبر (ما دام) وأخواتها عليها[4]،ورأيه في أن ضـــمير الفصـــل لا محـــلَّ له مـــن الإعراب[5] ، و(أيّ) عنده معربة إذا ذُكر العائد[6]، و(منذ) و(مذ) إذا كانا اسمين ارتفعا بالابتداء ، وما بعدهما خبرهما[7]، و الفعل المضارع بعد (الفاء) و(الواو) و(أو) منصوب بأن مضمرة [8]، والعامل في جزم جواب الشرط (إنْ) والشرط جميعاً[9] و (نعم وبئس) فعلان[10].

---

(1) انظر: الإنصاف 56/1.

(2) أنظر ص132.

(3) أنظر: الانصاف 616/2.

(4) أنظر ص152.

(5) انظر ص157.

(6) أنظر ص323.

(7) أنظر ص326.

(8) أنظر ص121.

(9) انظر ص229.

(10) انظر ص239.

وهو لا يجيز دخول نون التوكيد الخفيفة مع التثنية ولا مع نون جمع المؤنث السالم[1]، والميم المشدّدة في (اللهمّ) عنده عوض من (يا) النداء[2] ، وهذه كلّها آراء بصرية.

فإذا زدنا ذلك كله إلى دفاعه عن آراء البصريين في مسائل الخلاف التي تناولها في كتابه، واستخدامه الواسع للمصطلحات البصرية، أمكننا الاطمئنان إلى أنه كان بصريّ المذهب.

وهو مع ذلك ليس متعصباً لآراء البصريين كلَّ التعصب، فنجده يوافق الكوفيين في أن التصغير يأتي للتعظيم[3]، وهذا أصل من أصول الكوفيين التي عارضها البصريون، واستشهد الكوفيون لذلك بقول الشاعر:

وكلّ أناسٍ سوف تَدخلُ بينهم دُوَيْهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

فصغر الداهية ليدل على عظمها[4].

وهو يجعل (خزٌّ) في قولهم:«هذا ثوبٌ خزٌّ» عطف بيان، إذ ذكر أنّ في رفعه وجهين: إما على الصفة وإما على عطف البيان، ثم قال:« والثاني الوجه عندي»[5] وهذا من آراء الكوفيين.

---

(1) انظر ص253-254.

(2) انظر ص 270.

(3) ص347.

(4) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 158/2، وشرح المفصل 114/5.

(5) انظر ص 205.

المحور السادس : التعليل عند ابن الدهّان.

يعــدّ التعليل تفسيراً للظواهر النحوية واللغوية ، وقد أولع به النحويون حتى زخرت كتبهم بالعلل ، إذا استقرّ في أذهانهم أن العرب يعرفون علل كلامهم، فهم لا يحركون حرفاً ولا يسكنون حرفاً إلاّ لعلةٍ[1]، وإن كانوا يقنعون- ولا سيّما في عصــور نشأة النحو – أن عللهم ضرب من التخمين ، قال الخليل بن أحمد : «إنّ العــرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكــن أصبتُ العلة فهو الذي التمستُ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[2].

وأنواع العلل عند النحويين واللغويين كثيرة منها علة التشبيه، وعلة الفرق ، وعلة النظير، وعلة النقيض ، وعلة الحمل على المعنى ، والحمل على الجوار ، والتخفيف والاستثقال... وأوصلوها إلى ما يقارب الأربع والعشرين علة[3] .

وابــن الدهّــان فــي تعليله للظواهر النحوية واللغوية ، لا يخرج عن علل السابقين ، لكنّ ما يميزه ولعُه بالعلة، ومبالغتُه في التعليل لبعض الظواهر حتى أنه قلما يكتفي بالعلة الواحدة .

ويُظهِــرُ لــنا ولعَه بالتعليل قولُه : «ولك في كل اسمٍ مبني على حركة ثلاثة أســئلة ، الأول : لــم بُني وأصله الإعراب؟ ، الثاني : لم بُني على حركة وأصل البناء السكون ؟ الثالث : لم اختُص بهذه الحركة دون أختها ؟. وأما الاسم المبني على السكون ففيه سؤال واحد : لم بُني ؟ ، وأما الفعل المبني على حركة والحرف المبني على حركة ففيهما سؤالان : لم بنيا على حركة؟ ولم اختصّا بهذه الحركة، فإن كانا مبنيين على السكون فلا سؤال فيهما"[4].

---

(1) انظر الأصول ، تمام وحسان 1977.

(2) الإيضاح في علل النحو 65-66 .

(3) أنظر الاقتراح 71 .

(4) ص95.

فهـــو يغـــرس فـــي المتعلمين حبّ البحث عن العلة، والسؤال عن الظاهرة اللغوية ، وعدم قبولها دون تفسير .

كمـــا يظهر ذلك من خلال إسرافه في التعليل ، فهو كما ذكرنا – قلما يكتفي بالعلـــة الواحدة ، ومن ذلك أنه يعلل جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة لحمل الجرّ على النصب ، «وإنما حُمل الجرّ على النصب لأن النصب والجرّ متقاربان ، ألا ترى أنهما جميعاً يكونان فضلة ، وليس الرفع كذلك ... وأيضاً فإنهما يستويان في لفظ الإخبار والمعنى ، فتقول أجزتك، ومررت بك ، وأيضاً فإنك في التثنية تحمل المنصوب على المجرور ، فحملت هنا المجرور على المنصوب»[1].

وفي تعليله لفتح النون في جمع المذكر السالم، قال[2]:«وفتحتْ النون لالتقاء الساكنين» ثم ذكر علةً أخرى «وفعل ذلك للفرق بين التثنية والجمع» ثم علل هذه العلـــة «وإنمـــا كانـــت التثنية أحق بالكسر؛ لأنهم خرجوا من حرف خفيف، وهو الألـــف فاحـــتملوا ثقـــل الكسرة، وخرجوا في الجمع من حرف ثقيل، وهو الواو فاحتملوا الفتحة ليعتدل كل خفيف بثقيلٍ»

فهـــو يكـــثر من إيجاد أوجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه، ومن ذلك أنه يحمل ما فيه الألف والنون في المنع من الصرف على ما فيه ألف التأنيث، ثم يبين أوجه الشبه بينهما محاولاً إيجاد ستة أوجه : «وأما الألف والنون الزائدتان ، فهما مســـاويتان لألفـــي التأنيث من وجوه، منها أن صدر كل واحدةٍ منهما على ثلاثة أحرف، وأنهما زائدتان زيداً معاً ، وأنّ مؤنث (فَعْلان) على خلاف مذكره ، ومنها أن العـــرب قالـــت : إنســـان وأناسيّ ، فقلبت ، كما قالت : صحراء وصحاريّ ، ومـــنها أنـــك إذا رخمت ما فيه الألف والنون حذفتهما معاً كما لو رخمت ما فيه الهمزة حذفتها والألف ، ومنها أن العرب نسبت إلى صنعاء صنعانيّ، فهذا جميعه يقرب ما بينهما، فلهذا جعلتا علة في منع الصرف»[3].

---

(1) ص99.

(2) ص116.

(3) ص 261.

ومـــن ذلـــك أيضـــاً تعليله لبناء المنادى المعرفة المفرد[1]، إذ علل ذلك بأن المـــنادى واقـــعٌ موقـــع المخاطب، ثم علل لمَ كان البناء على حركة وليس على السكون، ثم علل لم كانت الحركة ضمةً، وليستْ فتحةً أو كسرةً.

المحور السابع : مصادر الكتاب

المعرفة في العلوم الإنسانية معرفةٌ تراكمية ، يعتمد اللاحق فيها على السابق ، والـــنحو فـــي القرن السادس كان مكتملَ البناء موطّد الدعائم ، فلم يعد أمام النحاة مجـــال لزيادة لبنة جديدة في بنائه ، فكان دورهم محصوراً في الترتيب والتبويب وإضافة رأي في تعليل مسألة فرعية من مسائل النحو.

والمصدر الأول للنحاة في تصانيفهم هو اللغة نفسها المتمثلة في القرآن الكريم وكـــلام العرب شعره ونثره، والمصدر الثاني هو تصانيف العلماء السابقين ، وإذا كـــنّا فـــي محـــور سابق قد تناولنا المصدر الأول عند حديثنا عن الشاهد عند ابن الدهّان ، فسنعرض هنا إلى اعتماده على السابقين في كتابة شرح الدروس.

ولعـــلّ أول مـــا نلحظه أن الكتاب خلا تماماً من ذكر مؤلفات السابقين ، فكان يكتفي بذكر اسم العالم ورأيه وحسب ، وربما يُفسَّر ذلك بأنّ ابن الدهّان في كتابه (شرح الدروس) ليس معنياً كثيراً بذكر آراء العلماء وتفصيل ذلك في جميع مسائل الكتاب؛ ذلك أن هذا الكتاب – كما سبق – كتاب تعليمي ، يسعى إلى تركيز المادة العلمية ، وتقديمها سهلة، ولم يكن بحثاً لغوياً.

والمصـــدر الأوّل لابـــن الدهّان هو كتاب سيبويه ، فقد ورد اسم مؤلفه ثمانياً وعشرينَ مرة ، وعلماء اللغة والنحو الذين ورد ذكرهـــم في الكتاب غير سيبويه هم :

الأخفش : تسع مرات .

المازني : خمس مرات .

أبو بكر بن السّراج : خمس مرات .

المبّرد : ثلاث مرات .

---

(1) ص265.

الفرّاء : ثلاث مرات .

الخليل بن أحمد : مرتين .

يونس بن حبيب : مرتين .

أبو علي الفارسي: مرة واحدة.

ولا شكّ أنه اعتمد على غير هؤلاء العلماء ، لكنه لم يصرّح بأسمائهم ، فنجده في كثير من المواضع يقول : في أحد القولين[1] أو في أحد الوجهين [2] ، أو قال بعضهم[3] ، أو قال قوم[4] ، أو في القول القويّ[5] .

-المحور الثامن : شخصية ابن الدهّان وآراؤه.

لم يكن ابن الدهّان ناقلاً وحسب ، بل كثيراً ما نجده يؤيد رأياً ويعارض آخر، ويبدي رأيه في كثير من المسائل ، فمن ذلك مثلاً ردّه على المازني في إجازته الرفع والنصب في المنادى المعرف بأل بعد (أيّها) و(أيّتها) ، قال: «ولا يجوز في (الرجل) هنا إلا الرفع عند كافة النحويين ، إلا المازني ، فإنه يجيز الرفع والنصب كما أجازه في : يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ، وليس الأمر كذلك ، لأنك في قولك : يا زيدُ، يجوز لك أن تقتصر عليه ، ولا يجوز أن تقتصر على (أيّها)»[6].

ومن ذلك أنه جعل أنواع الجمل أربعة ، إذ عدّ جملة الشرط نوعاً مستقلاً ، فهي عنده ليست من الجملة الفعلية ، قال:«الشرط والجزاء جملتان ، وإنما ذكرتا ولم يُستغنَ بما سبق من الجملة الفعلية؛ لأنهما ليست كسائر الجمل، وذلك أن حكم

---

(1) انظر : ص207 .

(2) انظر ص156.

(3) انظر ص186، و196، و202، و245.

(4) أنظر ص99.

(5) انظر ص153، و355، و356.

(6) ص267.

الجملـــة أن تفـــيد بنفسها تقول : قام زيدٌ ، والشرط –وإن كان جملة– فإنه لا يفيد حتى ينضمّ إليه الجزاء»[1] .

وهـــو لـــيس الوحيد الذي جعل الشرط نوعاً رابعاً من أنواع الجمل ، قال ابن هشـــام : «وزاد الزمخشـــري وغيره الجملة الشرطية ، والصواب أنها من قبيل الفعلية»[2] .

ومـــن ذلـــك ردّه على أحد شواهد الكوفيين على عدم إظهار الضمير مع اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا جرى على غير من هو له ، وهو قول الأعشى :

وإنّ امرأً أسرى إليك ودونه من الأرض مَوْماةٌ ويَهماءُ خَيفقُ

لمحقوقةٌ أنْ تستجيبي لصوتِه وأن تعلمـــي أنّ المُعـــانَ موفّقُ

فالشـــاعـــر لـــم يـــبرز الضمير بعد اسم المفعـــول (محقوقةٌ) ولـــو أبرزه لقـــال:«محقوقة أنتِ » فردّ ابن الدهّان على هذا الشاهد بقوله: «وفي هذا وجهان: أن الشـــعر قـــد يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام من الضرورة ، والثانـــي : أن تجعـــل (أن تستجيبي) فاعل (محقوقة) كأنه قال : لمحقوقة استجابتك لصوته، ويكون قد رفع مظهراً»[3].

واستشهد الكوفيون لجواز الإبدال من ضمير المخاطب بقوله تعالى:﴿ليَجمَعَنَّكم إلـــى يومِ القيامة لا ريبَ فيه الذين خَسِروا أنفُسَهم﴾ (الأنعام: 12) فجعلوا (الذين) بدلاً من الكاف والميم، فرد عليهم ابن الدهّان بقوله:«وهذا عندي يحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وأن يكون منصوباً عل الذم»[4]، فخالف الكوفيين وكثيراً من العلمـــاء الذيـــن جعلوا (الذين) مبتدأ، خبره جملة «فهم لا يؤمنون» التي تلي هذه الآية[5].

---

(1) ص134.

(2) مغني اللبيب 37/2.

(3) ص284.

(4) ص303.

(5) انظر: مشكل إعراب القرآن 247/1، والجامع لأحكام القرآن القرطبي 396/6.

ومـــن ذلك جعله (خزٌّ) في قولنا (هذا ثوبٌ خزٌّ) عطفَ بيان، حيث ذكر في رفعه وجهين: إما على الصفة وإما على عطف البيان ، ثم قال : «والثاني الوجه عندي»[1] .

ومـــن ذلك متابعته السيرافي[2] في حدّ الاسم، حيث حدّه بأنه «كل كلمة دلّت علـــى معنى في نفسها غير مقترن بزمان محصّل»[3]، فأضاف قيد « غير مقترن بزمان محصّل» ليدخل المصدر في حد الاسم؛ لأن المصادر تدل على زمان، لكنه زمان مبهم غير محدد[4].

ومـــن طـــريف آرائـــه أنـــه وضع فرقاً دقيقاً بين بدل البعض من كل وبدل الاشـــتمال، فقـــال:«والفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال أن بدل البعض لو لم تذكره لم تذهب النفس إليه، بل اقتصرت على الأول، وبدل الاشتمال لو لم تذكره لذهبت النفس إليه أو إلى أمثاله»[5]

وفـــي مجـــال الصرف جعل (أنْجِدَة) جمع الجمع : «وهذا عندي جمع الجمع، كـــأنهم جمعـــوا (نجـــداً) على نِجاد ، مثل : كَعْب وكِعاب ، وجمعوا نِجاداً على أنجـــدة، كمـــا قالوا كِساء وأكسية»[6] ، كما جعل (رُهُن) جمع رِهان ، و(رِهان) جمع رَهْن[7] ، وهو بهذا يؤيد الأخفش الذي جوّز هذا الرأي[8].

---

(1) ص205.

(2) انظر: شرح المفصل 22/1

(3) انظر ص84

(4) انظر :شرح المفصل 22/1.

(5) انظر :ص303.

(6) ص329.

(7) انظر ص329

(8) انظر : لسان العرب 188/13(رهن).

وهـــو على ما يبدو من كلامه يجيز جمع الجمع دون شروط، قال:«واعلم أن بعـــض الجموع قد يُجمع، قالوا: كلب وأكالب، وأنعام وأناعم وأعطيو وأعطيات، وطرق وطرقات»[1]

(1) انظر :ص294.

الفصل الثالث

توثيق الكتاب ومنهج التحقيق

أولاً – توثيق الكتاب :

يتضمّنُ كتابُ شرح الدروس في النحو لابن الدهّان كتابين : كتاب الدروس وكتاب شرح الدروس ، وكلاهما مذكور في كتب التراجم لابن الدهّان ولم يطعن أحـدٌ في ذلك، فقد ذُكر كتاب الدروس منسوباً لابن الدهّان في معجم الأدباء (11/ 221) وإنباه الرواة (5/2) ووفيات الأعيان 302/2) وإشارة التعيين (129) وبغية الوعاة 587/1 والوافي بالوفيات 250/15 وطبقـات المفسـرين للداوودي (33) وكشف الظنون (752) .

أمّـا كتاب شرح الدروس ، فقد ذُكر منسوباً في نَكْت الهميان (158) وإذا ثبت أن (الـدروس) لابن الدهّان ، فإن الشرح أكثر ثبوتاً ، ذلك أنه أشار في مقدمة كتابه (شرح الدروس) إلى أنه شرحٌ للمقدمة التي وسمها بـ (الدروس)[1].

هـذا مـن ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد نُسب هذا الكتاب إلى ابن الدهّان في صـفحة العنوان ، إذ جاء فيها «كتاب شرح الدروس في النحو – المتن والشرح كلاهمـا للإمـام العـالم العلاّمة ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي الدهّان الـنحوي ، أسـكنه الله بحبوحة جناته» كما وُضع في صفحة قبل صفحة العنوان تـرجمة لابـن الدهّـان في أربعة عشر سطراً نُقلت من كتاب طبقات النحويين للسيوطي .

ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى أنه قد ورد عنوان آخر للكتاب وهو «بَسْط النفوس فـي شـرح الـدروس في النحو» وقد ورد مرتين الأولى في صفحة مستقلة قبل صـفحة العـنوان ، ولكـنه ورد مُعَرًّى من النسبة إلى مؤلفة ؛ والمرة الثانية في الصـفحة الأولى التي فيها المقدمة، فقد جاء في رأسها: «كتاب بسط النفوس في شـرح الدروس في النحو» ، وعلى الرغم من أن في هذا العنوان (الثاني) زيادةً

---

(1) ص81.

علـــى العنوان الأوّل ، إلاّ أنّي أرجح أن العنوان الأوّل هو الصحيح وذلك لأمور هي :

1-أن المعاصـــرين لابـــن الدهّان والمتأخرين عنه ممن ترجموا له لم يذكروا العـــنوان الثانـــي، بـــل ذكروا (الدروس ي النحو) و(شرح الدروس في النحو).

2-أن ابن الدهّان لم يذكر هذا العنوان الثاني في مقدمة كتابه .

3-أن صـــفحة العـــنوان الرئيســـة والتي ذُكِرَ فيها اسم المؤلف خلتْ من هذه الزيادة.

لـــذا أرجّح أن (بسط النفوس في) زيادةٌ متأخرة إلى عنوان الكتاب، ولا سيّما أن هذه النسخة نسخت في زمن متأخر عن وفاة مؤلفاها بما يقارب المائة سنة.

أمّـــا عن زمن تأليف الكتاب ، فالراجح أنه ألفه في أواخر حياته ، لأن كتب الـــتراجم تذكر أنه في أواخر حياته رحل إلى الموصل وأقام فيها حتى وفاته سنة 569 هـــ ، وذكر ابن الدهّان أنه ألف هذا الكتاب استجابة لمن «إجابته عندي غنم وامتثال إشارته لديّ حزم ، لحقوقه السالفة وأياديه المترادفة»[1].

وهـــو على الراجح وزير الموصل المعروف بالجواد ، لأن علاقته به كانت حميمة كما ذكرنا في ترجمتنا لحياته .

والراجح لديَّ أيضاً أنه ألفه قبل كتابه المشهور (الغرة في شرح اللمع) وذلك لثلاثة أسبابٍ:

أولهـــا : أن ابن الدهّان في كتابه الغرة أشار إلى أن ابن جني وقع في خطأ وهـــو أنـــه لفّق بيت شعر من بيتين للجُميح الأسدي ، حيث أورد ابن جني البيت على النحو التالي :

حاشـــا أبـــي ثوبـــانَ إنّ بـــه ضَـــناً علـــى الملحـــاةِ والشـــتمِ

ثم بين ابن الدهّان وجه الصواب كما وجده في ديوان الشاعر، وأنه ملفق من بيتين هما:

---

(1) انظر شرح اللمع 240.

حاشـــا أبـــي ثوبـــانَ إنّ أبـــا ثوبـــانَ لـــيسَ بِـــبُكمةٍ فَـــدمِ
عمـــروِ بـــنِ عـــبد الله إنّ بـــه ضـــناً علـــى الملحـــاةِ والشـــتم[1]

لكـــنّ ابن الدهّان عندما استشهد بهذا البيت في كتابه (شرح الدروس)، أورده كما ورد عند ابن جني[2].

فهل يخطّئ ابنُ الدهّان ابنَ جني في بيتٍ من الشعر ، ثم يعود ويكرر الخطأ نفســـه؟ بالطـــبع هذا مستبعدٌ جداً، لكن الأقرب إلى الحقيقة أنه اكتشف هذا الخطأ بعدمـــا ألّـــف (شرح الدروس) ، فاستدركه في (شرح اللمع) ، مما يشير إلى أن (شرح اللمع) أُلف بعد (شرح الدروس) .

ثانيها: قَسّم ابن الدهّان النكرات في كتابه (شرح الدروس)إلى مراتب، فبعضها أعم من بعض[3]، مع أنه لم يَرضَ عن تقسيم النكرات إلى مراتب في كتابه (شرح اللمع) ، فقال:«اعلم أنّ هذا الفصل وترتيبه لا حاجة للنحوي إليه....وليس عثمان [ابن جني] أول من ابتدع هذا من النحاة، وهذا حدٌّ يشمل جميع ما ذكره، وهو أنّ كلّ شيء دخل في ضمن الآخر إذا ذُكر فهو أخصُّ منه لاشتمال ذلك الشيء عليه وعلى غيره»[4].

فكيف يذكر ابن الدهّان هذا الأمر ويفصل القول فيه، وهو يرى أنه لا حاجة للنحويّ فيه، إلا أن يكون قد ألّف كتابه شرح اللمع بعد هذا الكتاب، فيكون قد وصل -عند تأليفه (شرح اللمع)- إلى مرحلة نضوج فكري لم يكن قد وصل إليها عند تأليفه (شرح الدروس).

---

(1) أنظر : الغرة 193/2 نقلاً عن جهود ابن الدهّان ، ص73.

(2) انظر : ص195.

(3) انظر : ص 318

(4) الغرة ج2/3.

ثالثها : أنّ (شرح اللمع) كتابٌ مبسوطٌ كبير ، قال فيه ابن خلكان «لم أرَ مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب»[1] ، ومع ذلك لم يُحل إليه ابن الدهّان في (شرح الدروس) ، ولم يشر إليه أيَّ إشارة .

ثانياً : وصف النسخة

هي نسخةٌ وحيدة محفوظة بالمكتبة السُّليمانية بتركيا تحت رقم 1/2349 ومنها نسخة مصورة في معهد المخطوطات رقم 73 نحو، والنسخة التي اعتمدت عليها مصورة على قرص (cd) عن النسخة المحفوظة في المكتبة السليمانية، وتقع في 171 ورقة أي 342 صفحة من الحجم الصغير ، ومتوسط عدد الأسطر في كل صفحة خمسة عشر سطراً ، وكُتبت بخطٍ جميل مضبوط بالشكل ، وناسخها هو محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم التواريخي ، وقد كتبت سنة ثلاث وخمسين وستمائة للهجرة (653هـ)، وتبدأ هذه النسخة بقول المؤلف : بسم الله الرحمن الرحيم، ربِ يسر ، قال الشيخ الأجل الإمام العالم الأوحد ناصح الدين أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهّان النحوي رحمة الله عليه ...

وتنتهي بذكر قيد الفراغ : «تم كتابة الدروس بشرحه والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ووافق الفراغ منه يوم الأربعاء ثالثَ عشر شهر الله الأحبّ رجب المبارك ، سنة ثلاثٍ وخمسينَ وستمائة، على يد العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم التواريخي بالمدرسة البلدية بالموصل ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين».

ويبدو أن هذه النسخة تمت مراجعتها في زمن لاحق، يدل على ذلك وجود بعض الاستدراكات بمداد أحمر، غير تلك المكتوبة بالمداد الأسود، التي ربما كان الناسخ يستدركها في وقت نسخه لهذه النسخة.

وتظهر على صفحة العنوان خمسة أختام غير واضحة، ولا يمكن قراءة ما فيها، ما عدا واحداً، كتب فيه:«وقفه الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله بشرط ألاّ يخرج من خزانته».

---

(1) وفيات الأعيان 382/2

كمـــا يظهر على صفحة العنوان تمليك واحد، هو: «استصحبه الفقير عارف عفا الله عنه».

وفـــي هذه النسخة ورقتان وُضعتا بعد تمام الكتاب، وهما بخط الناسخ نفسه، ولا نســتطيع معــرفة مـــا إذا كانتا من كلام ابن الدهّان أو من كلام غيره، وتبدأ الورقة الأولى بـــ«الله الموفق» وفيها حديث عن أصناف العلوم الأدبية: متن اللغة، وعلم الأبنية، وعلم الاشتقاق، وعلم الإعراب... يتحدث عن ذلك فيما يعادل فقرة، تنتهي بـــ«تم والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وبعــد ذلــك كــلام جديــد، يــبدأ بـــــ«قـــال أبـــو الحسن علي بن فضال المجاشـــعي[1]:جـــاء فـــي كـــلام العرب خمسة أحرف على وزن (فَعْلة) وجمعها (فَعَل)...»وهي بمقدار فقرة أيضاً، تنتهي بـــ«وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم».

ثـــم يبدأ موضوع جديد بـــ«بسم الله الرحمن الرحيم، قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله تعالى: المؤنث الذي يُروى رواية، ولا يجوز تذكيره بوجه: العينُ، والكـــبِدُ...» ثـــم يسرد الكثير من هذه المؤنثات، ويتابع الموضوع نفسه في بداية الورقة الثانية حتى منتصف الصفحة الأولى منها.

ثـــم يـــبدأ حديـــثٌ عن المذكر الذي لا يجوز تأنيثه، ثم المؤنث الذي يجوز تذكـــيره، وفي آخر الورقة:«تم ذكر المذكر والمؤنث والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وعلـــى الصـــفحة الأخيرة توجد مجموعة من الأبيات الشعرية، وختم مشابه للختم في الصفحة الأولى.

ثالثاً : المادة العلمية في النسخة

جـــاءت المادة العلمية مكتملةً في هذه النسخة ما خلا بعض النقصِ أذكره هنا حسب تسلسل وروده .

---

(1) أحد علماء النحو والتفسير، له تفسير في خمسة وثلاثين مجلداً، ومؤلف في النحو في عـــدة مجلـــدات، توفـــي سنة 479هـــ.(انظر: سير أعلام النبلاء 527/18).

1- سقط بيتٌ من الشعرِ، فيه شاهد على دخول تاء التأنيث على أحد الأفعال الجـامدة ، ودرسٌ وشـرحه فيهما حديثٌ عن المُعْرَب وأنواعه ولم يبقَ منهما إلاّ بقايا الشرح ، وحتى لا يفوت على القارئ شيءٌ كثير، أثبتُ ما قالـه ابـن الدهّان عن المُعْرَب وأنواعه من كتابه الفصول في الحاشية وتركت المتن كما هو [1].

2- ورد بياضٌ بمقدار سطر، وهو بيتٌ من شعر فيه شاهد على عطف الاسم على الاسم وهو في معناه ولفظه وقد حاولت تقدير هذا البيت مما جاء في كتب النحويين في الحاشية وتركت المتن كما هو[2].

3- سقط درسٌ وبقي شرحه، ومن خلال الشرح يُعرَف أن الدرس يتكلم عن علامات الإعراب في حالة الرفع[3] .

4- بعض الكلمات والحروف يجدها القارئ في ثنايا التحقيق .

رابعاً : ترتيب الصفحات

وقع خطأ في أكثر من موضع في تتابع الفكرة بين وجه الورقة وظهرها، دون أن يكـون هـناك خلل في ترقيم الصفحات ، فترقيمها صحيح ومتسلسل من 3 – 173 لكـن الخطـأ على ما يبدو وقع في التصوير، حيث صُوّر وجهُ صفحةٍ مع ظهـر صـفحة أخـرى ، فظهر الخلل من خلال عدم تسلسل المعلومة بين وجه الورقة وظهرها كما يلي :

1- جاء وجه الورقة (43) مع ظهر الورقة (82) .

2- جاء وجه الورقة (84) مع ظهر الورقة (43).

3- جاء وجه الورقة (58) مع ظهر الورقة (65).

4- جاء وجه الورقة (66) مع ظهر الورقة (59).

5- جاء وجه الورقة (59) مع ظهر الورقة (66).

---

(1) انظر : ص86

(2) انظر : ص110.

(3) انظر : ص367.

6- جاء وجه الورقة (65) مع ظهر الورقة (85).

7- جاء وجه الورقة (82) مع ظهر الورقة (84).

وبالاعـــتماد علـــى تسلسل الموضوعات، وترابط الجمل استطعت تقويم هذا الخلل.

خامساً : الناسخ وأخطاؤه

الناســـخ كمـــا جاء في قيد الفراغ هو محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم التواريخي، وهو على الرغم من أنه يكتب بخط جميل ، ومضبوطٍ بالشكل إلاّ أنه كان يقعُ في السهوِ والتصحيف والتحريف ، والمتأملُ في أخطائه، يصل إلى قناعةٍ بأنه يصور تصويراً ، ولا يحفلُ كثيراً بالمعنى ، وسنشير هنا إلى بعض الأخطاء التـــي وقع فيها ، متجاوزين عن التصحيف والتحريفِ والأخطاء التي يقع فيها كلُ من ينسخُ كتاباً ، حتى لم يسلم منه العلماء الثقات.

1- فـــي حديث المؤلفِ عن الوجهين الجائزين في قولنا :«إن زيداً وعمراً قـــائمٌ» جـــاء الـــنص كمـــا يلي : «أحدهما أن يكون (قائم) خبر زيد محـــذوف، والثانـــي يكونُ (قائم) خبر عمرو ، وخبر زيد محذوف»[1] والصوابُ : «أحدهما أن يكونَ (قائم) خبر زيد وخبر عمروٍ محذوف ، والثاني ...».

2- وردت عـــنده الجملـــة التالية : «وفرسخ وميل وإن كانا معروفي القدر فهمـــا مجهـــولا المحـــل فدخـــلا في خبر المبهم من ظرف المكان»[2] والصواب : «في حيّز المُبهم» .

3- في حديثه عن التمييز ورد عنده النص التالي : «فإذا استوفى الاسم ذلك جمـــيعه وكـــان في الجملة منها ،جيء بواحد منكور منصوب يبينه»[3] والصواب : وكان في الجملةِ مبهماً .

---

(1) انظر : ص168.

(2) انظر : ص180.

(3) انظر : ص188 .

4- ورد عنده النص التالي : «والعدد من الثلاثةِ إلى العشرةِ إن كان لمذكرٍ أثبتَ فيه التاء على خلا فظاهر القياس وإن كان لمؤنث .....»[1]، والصواب : «على خلاف ظاهر القياس»

5- ورد عنده النص التالي : «فإن تجاوزتَ العقدَ الثاني جِئت بلفظِ من العشرة وبنيته على فِعْل مثل عِشْر وزدت عليه في الرفع الواو والنون وكذلك إلي تسعةَ عشر وتسع عشرة ، فقلت عشرون»[2].

والواقع أن الجملة المخطوط تحتها ، أسقطها الناسخ من الفقرة التي تسبق هذه الفقرة وأثبتها هنا .

6- جاء عنده : «وإنما ثنيّتَ المائة بواحدٍ مجرور ... » [3] والصواب : بيّنتَ .

7- جاء عنده : «فلما لم يكن لهذا المعنى حرفٌ دالٌ عليه جزموه مالا مثاله من الأفعال»[4] والصواب: حرموه ما لأمثاله من الأفعال .

8-وفي جمع التكسيرِ ورد عند النص التالي : «وأما الجمع الذي ثالث حروفهِ ألف وبعده حرفان ، أو ثلاثة فإنما كان علة؛ لأنه لا نظير له في الآحاد ، ألا ترى أن قولك : فلوس بإزائه أجمال ، لا فرق بينهما إلاّ كسرة الأول ، وأفلس بإزائه آنك وأسنم بإزاء مساجد وقناديل أسمٌ مفرد»[5] والواقع أن الناسخ أسقط بعض الكلمات ونعيد هنا النصَ مُصوَّباً مع وضع خطوطٍ تحت الكلمات التي أسقطها الناسخ : «فلوس بإزائه سُدوس ، وأجمال كإكرام لا فرق بينهما إلاّ كسرة الأول ، وأفلس بإزائه آنك وأسنم ، وليس بإزاء مساجد وقناديل أسمٌ مفرد».

---

(1) انظر : ص198.

(2) أنظر : ص199.

(3) انظر : ص201.

(4) انظر : ص236.

(5) انظر : ص260.

أمّـــا عـــن ضبطه للنص بالحركات، فالناظر في المخطوطة نظرة عابرة قد يتوهم صدق هذه الحركات، والواقع على خلاف ذلك، فكثيرٌ من هذه الحركات لم يكـــن صـــحيحاً ، وهذا يدعّم ما سبق أن قلناه من أن الناسخ يصور تصويراً، ولا يحفل كثيراً بالمعنى ونذكر هنا بعض الأمثلة:

جـــاء عنده: «الجُملةُ على أربعةِ أضربٍ الأولَ فعلٌ وفاعلُ»، و «والإضافةُ يكتسي فيها المضافُ من المضافِ إليهِ التخصيصُ والتعريفُ والتنكيرُ والاستفهامُ والشـــرطَ والتأنيـــثَ » و «فليست هذهِ الزيادةَ تلك الزيادةَ» و «وتُنابُ الواوُ منابُ رُبَ»و «وليست الواوُ هي الجارَةَ وإنما الجارُ رُبَ مقدرةٌ بعد الواو» و «وأمّا فعُل فقد أُستعملَ عن الأخفش اسماً، قالوا : دئلٌ».

أمّـــا عن رسم الحروف فالملاحظ على الناسخِ أنه قلما يُهملُ الألف بعد واو الجماعةِ، وأنه يخلطُ بين الياءِ والتاء في كثيرٍ من المواضع ، فهو في رسم الياء لا يسير على منهاجٍ واحدٍ ، إذ يضع النقطتين مرةً تحتها ومرةً فوقها.

أمـــا عن رسم الهمزة، فهو يرسم الهمزة في أول الكلمة ألفاً مطلقاً، ويرسمها في وسط الكلمة واواً إن كانت مضمومة وياءً إن كانت مكسورة، وعلى الألف إن كانت مفتوحة ومفتوحاً ما قبلها، وإذا كانت الهمزة في آخر الكلمة بعد ألف، فتارة يرســـمها مفردة كرسمها المعروف في وقتنا الحاضر، نحو: علماء وأسماء، وتارة يضع الهمزة على الألف ويضع على الحرف الذي قبل الألف مدةً، نحو: الأسماء.

سادساً : عملي في التحقيق

1- إقامـــة الـــنص ، إذ قرأتُ النص قراءةً متدبرة لمراتٍ عديدة، ثم أثبت النصَ كما جاء ، ولم أتدخل فيه إلاّ إذا كان هناك ضرورة تستدعي ذلك وضـــنٌ كبـــير يصلُ إلى حد اليقين من أنّ الخلل من الناسخ ، وأن ما وضـــعه الناســـخ يؤدي إلى فساد في المعنى، أو فساد كبير في اللغة، وكنتُ أشيرُ إلى التدخل في الحواشي حيثما كان تدخل.

ووضعتُ الزيادات التي رأيتُ أنه لا بد منها بين معقوفين هكذا [ ]

وأشـــرت في الهامش إلى المصدر الذي أفدتُ منه في تقدير هذه الزيادة إن

كانت من مصدر معين.

2- ضـــبط الـــنص بالحركات، إذ ضبطتُ الحركات الإعرابية ضبطاً يكاد يكـــون تامـــاً في النص كله، أما الحركات الصرفية فقد ضبطتها حيثما رأيتُ ضرورةً لذلك، ووضعتُ علامات الترقيم المناسبة لإخراج النص على الصورة التي أرادها له مؤلفه.

3- تخريج الشواهد الشعرية والنثرية والآيات القرآنية، وتمييزها عن باقي النص بما يناسب كلاً منها، حيث خرجت الشعر من دواوين الشعراء ما أمكـــن، ثم من كتب الأدب واللغة المتوافرة، ووضعت الشعر في وسط الصفحة على شكل شطرين: صدر وعجز، ووضعت الرجز عل شكل أسطر متتابعة.

أما الآيات القرآنية فوضعتها بين قوسين مزهرين هكذا ﴿ ﴾ وأشرت في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية. وخرّجتُ القراءات من كتب التفسير وكتب القراءات، سواءٌ أأشار المؤلف إلى أنها قراءة أم لم يشر، وميزتها في المتـــن بوضـــعها بين قوسين مزدوجين صغيرين هكذا « » تمييزاً لها عن الآيات القرآنية التي توافق نص المصحف الشريف.

أمـــا الشـــواهد النثرية الأخرى كالأمثال وأقوال العرب، والأمثلة النحوية المصـــنوعة فقـــد وضـــعتها بين قوسين صغيرين مزدوجين هكذا « » كما وضـــعت الأمثلة التي تكون مفرداتٍ وليست جملاً، والأوزان الصرفية بين قوسين كبيرين هكذا ( ).

4- الـــتعريف الموجز بالأعلام الوارد ذكرهم في المتن، عند أول مرة يرد فيها ذكر العلم.

5- تفســـير المفردات التي ارتأيت أنها غامضةٌ في معناها ، ولا سيما في الأمثلة الصرفية .

6- شرح ما ارتأيتُ أنه غامضٌ من كلام المؤلف .

7- تخريج أقوال العلماء من كُتبهم، إن كان لهم كتب مطبوعة أو من كتب

الـــنحو المتوافرة، والتعليق على المسائل الخلافية في النحو بما يناسب المقام .

8- وضع فهرس للآيات القرآنية، وآخر للقراءات القرآنية، وثالث للأمثال والأقوال المشهورة، ورابع للشواهد الشعرية، وخامس للأعلام، وسادس لموضوعات الكتاب .

9- وضع العناوين المناسبة في المكان المناسب، وقد وضعتها بين معقوفين للإشارةِ إلى أنها ليست من صُنع المؤلف .

وبعدُ، فإن هذا جهد المقلّ، فإن وفّيتُ فبتوفيق من الله، وبنصحٍ متواصلٍ من أســـتاذي الفاضل الدكتور علي الهروط، وإن قصّرتُ فمن نفسي، وحسبي الله ونعم الوكيل.

الخاتمة

أسجّلُ في نهايةِ هذا البحثِ أهمَّ النتائجِ التي توصلتُ إليها، تاركاً النتائجَ الجزئيةَ للقارئِ يجدُها في ثنايا البحثِ.

أولاً: خرجَ البحثُ بصورةٍ واضحةٍ لابنِ الدّهّانِ في ضوءِ ما أسعفتْ به المصادرُ التي ترجمتْ له، وشملتْ هذه الصورةُ اسمَهُ ولقبَهُ وكنيتَه، وتاريخَ ولادتِهِ ووفاتِه، ونسلَهُ وشيوخَهُ وتلاميذَهُ، وعلمَهُ وفضلَهُ، وشعرَهُ، ومصنفاتِه.

ثانياً: الراجحُ أنّ ابنَ الدّهّانِ ألفَ كتابَه (شرح الدروس في النحو) قبلَ كتابِهِ المشهورِ(الغرة في شرح اللمع)لأسبابٍ مذكورةٍ في ثنايا البحثِ.

ثالثاً: يعدُّ كتابُ (شرح الدروس في النحو) كتاباً تعليمياً وسطاً، لا هو بالمسهَبِ، ولا هو بالمقتضَبِ، يُقدِّمُ المعلومةَ بأسهلِ الطرقِ وأخصرِها، ويوضِّحُ المسائلَ النحويةَ بكثرةِ الأمثلةِ والشواهدِ، وفي تقديري أنَّهُ كتابٌ صالحٌ لأنْ يدرَّسَ في الجامعاتِ لطلبةِ مرحلةِ البكالوريوس.

رابعاً: بدا ابنُ الدّهّانِ في كتابِهِ هذا متأثراً أكبرَ الأثرِ بابنِ جنّي في كتابِه (اللمع) ظهرَ ذلكَ في ترتيبِ المادةِ العلميةِ في الكتابِ، وظهرَ جلياً في العباراتِ والتراكيبِ التي استخدمَها ابنُ الدّهّانِ.

خامساً: كانَ ابنُ الدّهّان مفرطاً في الاستشهادِ مبالغاً فيه، ويقصدُ إليه قصداً.

سادساً: وقعَ ابنُ الدّهّانِ في بعضِ الأخطاءِ في الشاهدِ القرآنيِّ، وذلكَ بإسقاطِ لفظٍ من الآيةِ، أو بإبدالِ لفظٍ بلفظٍ.

سابعاً: ابنُ الدّهّانِ بصريُّ المذهبِ، يدلُّ على ذلكَ دفاعُه عن مذهبِ البصريينَ في المسائلِ الخلافيةِ التي تعرضَ لها في كتابِه، وتبنيه للكثيرِ من الآراءِ البصريةِ، واستخدامُهُ الواسعُ لمصطلحاتِ البصريينَ.

ثامناً: ابنُ الدّهّانِ مولعٌ بالتعليلِ، ويحاولُ إيجادَ أكثر من علةٍ للظاهرةِ اللغويةِ، كما يبالغُ في إيجادِ أوجهِ الشبهِ بين المقيسِ والمقيسِ عليه.

تاسعاً:لم يكنْ ابنُ الدّهّانِ ناقلاً وحسبُ، بل كانتْ له آراءٌ اجتهاديةٌ في بعضِ المسائلِ النحويةِ والصرفيةِ، وكان أحياناً يوافقُ غيرَه من العلماءِ وأحياناً يخالفُ،

ويوجّهُ بعضَ الشواهدِ توجيهاً جديداً يخدمُ رأيَه.

عاشـــراً: ابـــنُ الدّهّانِ عالمٌ موسوعيٌّ له مؤلفاتٌ كثيرةٌ في النحوِ والصرفِ واللغـــةِ والأدبِ والـــنقدِ والعروضِ والتفسيرِ، لكنّ هذه المؤلفاتِ لم تصلْ إلينا إلا القليلَ منها.

حـــادي عشرَ: يعدُّ ابنُ الدّهّانِ –زيادةً على كونِه نحوياً–شاعراً وأديباً وناقداً، يدلُّ على ذلكَ بعضُ أشعارِهِ التي وصلتْ إلينا، كما يدلُّ عليه عناوينُ كتبِهِ التي لم يصلنا إلا أقلُّها.

وأخيراً فإنِّي أحمدُ اللهَ العليَّ القديرَ الذي علّمَ بالقلمِ، علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلمْ، وأســـألُه جلتْ قدرتُه أنْ يغفرَ زلَّتي، ويسترَ عورتي، ويجعلنَي خادماً للعلمِ، باحثاً عن الحقيقةِ.

والحمد لله اولاً وآخراً.

القسم الثاني: التحقيق

"شرح الدروس في النحو"

لابن الدهان النحوي 494-569هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

[المقدمة]

ربِّ يسّر

قالَ الشيخُ الأجلُّ الإمامُ العالمُ الأوحدُ ناصحُ الدينِ أبو محمدٍ سعيدُ بن المباركِ بن عليّ بن الدَّهّانِ النحويّ رحمةُ اللهِ عليه: أما بعدَ حمدِ اللهِ تعالى بالمحامدِ الطيبةِ الوافرةِ، والصلاةِ على سيّدِنا محمدٍ النبيّ وعترته الطاهرةِ، فإنه سألني مَنْ إجابتُه عندي غُنْمٌ[1]، وامتثالُ إشارتِه لديّ حَزْمٌ، لحقوقِهِ السالفةِ، وأياديه المترادفةِ أنْ أشرحَ المقدمةَ التي وسَمْتُها بـــ (الدروس)، وأخرجَ منها المُتَوَهَّمَ إلى المحسوسِ، وكنتُ أنشأتُها للمبتدئينَ مختصرةً حرصاً على تحصيلها، وسبباً إلى معرفةِ جملتِها وتفصيلها، فأشرحَ لكلٍّ منهم على حسب فطنتِه، وأحمّله ما لا يعجزُ عن طاقتِه، ورأيتُ أنَّ إشارتَه كالجامعةِ بينَ السماعِ والمطالعةِ، فعمدتُ لركبٍ موشّحاً بكثرةِ التمثيلاتِ بالآياتِ والأبياتِ، معرًى من عويصِ التعليلِ، متوسطاً بما أمكنَ من التسهيلِ والله الموفِّقُ بمِنَّةٍ.

---

(1) يرجح الباحث أنه أبو جعفر محمد بن علي بن أبي منصور الملقب جمال الدين المعروف بالجواد الأصفهاني ، وزير الموصل في عهد واليها أتابك زنكي وعهد ابنه غازي ، وكان دمث الأخلاق حسن المحاضرة مقبول المفاكهة ، وفي عهد غازي انبسطت يده ولم يزل يعطي ويبذل الأموال ويبالغ في الإنفاق حتى عُرف بالجواد ، توفي سنة 559هـ ، وقد اتصل به ابن الدهّان، فأحلّه محلاً رفيعاً، وصدّره للإقراء والإفادة والتصنيف، وعاش في كنفه زمناً. (وفيات الأعيان 5/ 143 وما بعدها، وشذرات الذهب 185/2).

درسٌ

[أقسامُ الكلام]

الكلامُ كلُّه ثلاثةُ أشياءَ، اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فالاسمُ ما دخلَه الألفُ واللامُ نحو: (الرجل)، أو التنوينُ نحو: (رجلٍ)، أو حرفٌ من حروف الجرِّ نحو قولك: «مررتُ برجلٍ».

شرحه: اعلمْ أنّ الكلامَ اسمُ للمصدرِ الذي هو التكليمُ، قال تعالى: ﴿وكلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْليماً﴾[1] كما أنَّ السلامَ اسمٌ للمصدرِ الذي هو التسليمُ، قال تعالى: ﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا صلّوا عليهِ وسلِّموا تَسليماً﴾[2]، وهو يقعُ على المفيدِ من الألفاظِ في عُرْفِ النحاةِ، وينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ لا رابعَ لها، وإنّما كانَ كذلك لأنَّهم وجدوا قِسْماً يُخبَرُ عنه وبه، وقِسْماً يُخبَرُ به ولا يُخبَر عنه، وقِسْماً لا يُخبَرُ عنه ولا به، فجعلوا لكلِّ واحدٍ منها لقباً، فلُقِّبَ القِسْمُ الأولُ اسماً لسموِّه[3]، لأنّه يُخبَر عنه وبه، ولُقِّبَ الثاني فعلاً باسمِ المصدرِ الذي هو أصلُه، والمصدرُ فعلُ الإنسانِ في الحقيقةِ، وسُمِّي الثالثُ حرفاً؛لأنّه يقعُ طَرَفاً، وحرفُ كلِّ شيءٍ طَرَفُه.

وأصلُ الاسمِ عندنا[4] (سِمْوٌ) أو (سُمْوٌ) فحُذِفَتْ الواوُ، فبقي : (سِمٌ) قال الرّاجزُ: [5]

باسْمِ الذي في كُلِّ سُورَةٍ سِمُه

---

(1) النساء : 164 .

(2) الأحزاب :56 .

(3) هذا رأي البصريين ، قالوا إن الاسم مشتق من السموّ الذي يعني في اللغة العلو لأن الاسم يعلو على المسمى، ورأي الكوفيين أنه مشتق من الوسم؛ لأن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسمٌ على المسمى وعلامةٌ له يُعرف به . انظـــر: (الإنصاف 6/1).

(4) انظر: الإنصاف 7/1 .

(5) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة 363(قرم) والإنصاف 16/1 وشرح المفصل 24/1 ولسان العرب 401/14 (سما) .

والشاهد فيه أن أصل كلمة اسم هو (سِمٌ) .

ثُمَّ سكَّنوا السّينَ، وجاؤوا بالهمزةِ تَوصُّلاً إلى النطقِ بالسّاكنِ، فقالوا: اسْمٌ، فإذا وصَلُوا الكلمةَ بشيءٍ قبلَها حذفوا الهمزةَ للغَناءِ عنها.

ولكلِّ قِسْمٍ من هذه الأقسامِ الثلاثةِ علاماتٌ يُعرفُ بهنَّ، فأمّا الاسمُ، فعلاماتُه لا تخلو أنْ تتّصلَ بأوّله أو بآخرِه أو بحَشْوِه، فالتي تتصلُ بأوّله الألفُ واللامُ، نحو: (الغلام)، وحرفُ الجرِّ، نحو: «مررتُ بغلامٍ»، والتي تتصلُ [بآخره] التنوينُ وليس له صورةٌ في الخطِّ في الرفعِ والجرِّ، نحو: (غلام)، والإضافةُ نحو: (غلام زيدٍ)، والتي تتصلُ بحشوِهِ ياءُ التصغيرِ، نحو: (غُلَيّم).

ومن علاماتِهِ أيضاً الإخبارُ عنه، تقولُ: «العلمُ نافعٌ»، فـ(العلم) اسمٌ لأنّكَ قد أخبرتَ عنه بالمنفعةِ، وكذلكَ: «الجهلُ ضارٌ». ومن علاماتِهِ أنْ يُثنّى أو يُجمعَ أو يُنادَى.

واعلم أنّ (كيفَ) اسمٌ، لقولهم: «على كَيفَ تَبيعُ الأَحْمَرَيْنِ»[1] ؟ فدخولُ حرفِ الجرِّ عليها يدلُّ على أنّها اسمٌ، و(إذا) اسمٌ بدلالةِ قولِهم: «أحبُّك إذا احمرَّ البُسْرُ»، أيْ:وقتَ احمرارِ البُسْرِ، و (صَهْ) اسمٌ بدلالةِ التنوينِ في قولِهم: (صهٍ)، وحدّهُ: كلُّ كلمةٍ دلَّتْ على معنى في نفسِها غيرَ مقترنٍ بزمانٍ مُحَصَّلٍ[2].

درسٌ

الفعل: ما حَسُن معَه (قَدْ)، نحوُ قولِك: «قدْ قامَ»، و«قد يقومُ»، أو (السين و(سوف)، نحوُ قولِك: «سيقومُ»، و«سوفَ يقومُ»، أو (التاءُ) الساكنةُ، نحو قولك: «قامتْ»، أو كان أمراً مشتقاً نحو قولك: «قُمْ».

شرحه: للفعلِ علاماتٌ، منها ما يتصلُ بأولِهِ كـ (قد) في قولك: «قد قامَ»، و«قد يقـوم»، ومنـه قولُهُ تعالـى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[3]وقَوْلُـه:﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ﴾[4]

---

(1) انظر القول في اللباب 86/2 . والأحمران: اللحم والخمر.

(2) زمان محصّل: أي مميّز، وإضافة هذا القيد للفرق بين الفعل والمصدر، إذ المصدر يدلّ على زمان، فالحدث لا يكون إلا في زمان، لكنه زمان غير معيّن.(انظر: شرح المفصل 2/7).

(3) المؤمنون : 1 .

(4) الحجر : 97، والنحل : 103.

و(السين) و(سوف)، نحوُ قولِكَ: «سيقومُ»، و«سوفَ يقومُ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾[1] و﴿فَسَنُيَسِّرُهُ﴾[2] و﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾[3] و﴿لَسَوْفَ يُعطِيْكَ رَبُّك فَترْضى﴾[4].

ومنها ما يتصلُ بآخرِه، كـ (التاءِ) الساكنة، كقولِكَ: «قامتْ هندٌ»، وقولِه تعالى:﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قدْ خَلَتْ لَهَا ما كَسَبَتْ﴾[5] و﴿قالَتْ لأُخْتِه﴾[6] ومنها تاءُ الضميرِ، وهي مضمومةٌ للمُتَكَلِّم مفتوحةٌ للمُخَاطَبِ المذكَّرِ، ومكسورةٌ للمخاطَبةِ المؤنثة، تقول: «قُمْتُ أنا»، و«قمتَ أنتَ»، و«قمتِ أنتِ»، وقال الله تعالى: ﴿إنْ كُنتُ قلتُهُ فقدْ علمْتَه﴾[7] و﴿يومَ نقولُ لجَهَنَّمَ هلِ امتلأتِ﴾[8] والفرقُ بين تاءِ التأنيثِ وتاءِ الضميرِ، أنَّ تاءَ التأنيثِ ساكنةٌ قبلَها مفتوحٌ، نحو: «قامَتْ»، وتاءُ الضميرِ متحرّكةٌ قبلَها ساكنٌ، نحو: «قلْتُ».

ومن علاماتِهِ أنْ يكونَ أمراً مشتقّاً، نحو قولِكَ: «قُمْ» و«اقعُدْ»، وإنّما قلتُ: مشتقاً احترازا من (صَهْ) و (مَهْ)؛ لأنَّهما أمرانِ وليسا بفعلينِ، وإنّما هما اسمانِ لقولِهم: صهٍ و مهٍ.

وإنّما احتيجَ إلى تاءِ التأنيثِ ولم يُستغْنَ عنها بـ (قد)؛ لأنَّ مِن الأفعالِ أفعالاً لا تتصرّفُ، وهي: (ليسَ)، و(عَسَى)، و(نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(فعلُ التعجُّبِ)،

---

(1) الأعلى : 6 .

(2) الليل: 7 وقد وردت في الأصل: (سَنُيَسرُكَ) ولا يوجد في المصحف آية بهذا اللفظ، ويبدو أن المؤلف اختلط عليه الأمر، لوجود آية أخرى هي "ونيسرّكَ لليُسْرى" (الأعلى: 8).

(3) التكاثر : 3 ، 4 .

(4) الضحى : 5 .

(5) البقرة : 134 ، 141 .

(6) القصص : 11 .

(7) المائدة : 116 .

(8) سورة ق : 30 .

و(حبَّذا)، ولا يدخلُ عليها (قد) ولا السينُ وسوف، ولا تكونُ أمراً ولا نهياً، ويدخلُ عليها التاءُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ولَيْسَتِ التَّوْبَةُ﴾[1]، قالَ الشاعرُ[2]:

عســتْ كُــربةٌ أمسيتُ فيها مُقيمــــةً

و: نِعْمتْ زَورقُ البلَدِ[3]

وقال[4]:.....

| المعرب|

(رفعَ زيداً ورأيتُ زيداً، نصبَه، ومررتُ بزيدٍ، فزيدٌ مجرورٌ بالباءِ، وكلٌّ واحدٍ منهما عامل) [5].

---

(1) النساء : 18 .

(2) هذا جزء بيت من الطويل لم أقف على قائله، والشاهد فيه اتصال الفعل الجامد (عسى) بتاء التأنيث مما يدل على أنه فعل.

(3) هذه جزء من بيت شعر هو :

أو حرّةٌ عَيْطلٌ ثبجاءُ مُجفَرَةٌ دعائمٌ الزَّوْرِ نِعمت زورقٌ البلدِ

وهو من البسيط لذي الرمة في ديوانه 174/1 ، وشرح المفصل 136/7 ، ولسان العرب 140/10 (زرق) ، وخزانة الأدب 420/9 .

والبيت من قصيدة يمدح بها ذو الرمة بلال بن أبي بردة ، والحرةّ : الكريمة ، وعيطلٌ : طويلة العنق ، وثبجاء : ضخمة الثبج أي الوسط ومُجفرةٌ : ضخمة السنام ، ودعائم الزور أي الضلوع ، والزورق : السفينة ، والبلد : الأرض والمفازة ، وقد شبّه الناقة بالسفينة لأن العرب تقول : الإبل سُفن البر .

والشاهد فيه إثبات فعلية (نعمَ) لدخول تاء التأنيث عليها ، وفيه شاهدٌ آخر وهو تأنيث الفعل مع أن الفاعل مذكر وهو زورق حملاً على المعنى ، لأن معنى الزورق السفينة .

(4) يقدر الباحث أن بعد هذا اللفظ بيت شعر ساقط من الأصل، ويبدو أن فيه شاهداً على اتصال تاء التأنيث بأحد الأفعال الجامدة.

(5) ما بين القوسين بقايا درس وشرحه سقطا من الأصل، ويرجح الباحث أنهما حديث عن المعرب، وحتى لا يفوت على القارئ شيء كثير من كلام المؤلف رأى الباحث أن يثبت هنا شيئاً مما جاء في كتابه الفصول ص53"المعرب صنفان=

درسٌ

الثاني: الفعلُ المضارعُ، وهو ما كانَ في أوّلِهِ إحدى الزوائدِ الأربعِ وهي: الهمزةُ للمتكلّمِ، نحوُ: «أنا أقومُ»، والتاءُ للمخاطَبِ الحاضرِ، نحوُ: «أنتَ تقومُ»، وللمؤنثةِ الغائبةِ، نحوُ: «هي تقومُ»، والياءُ للمذكَّرِ الغائبِ، نحوُ: «هو يقومُ»، والنونُ للمتكلِّمِ إذا كانَ معَه غيرُه، نحو: «نقومُ نحنُ».

شرحه: الفعلُ المضارعُ هو المُشابِهُ، يقالُ: ضارعْتُ فلاناً أي شابهتُه، فالمضارعُ من الأفعالِ هو المشابِهُ للأسماءِ، فإذا شابَهَها استحقَّ لأجلِ ذلك الإعرابَ[1]، وهذه الأفعالُ المشابِهَةُ هي التي في أوّلِها إحدى الزوائدِ الأربعِ، ويجمعُها في اللفظِ (نأيت)، فالهمزةُ للمتكلّمِ، نحو: «أنا أقومُ»، كقولِهِ تعالى: ﴿إنّي معَكُمَا أَسْمَعُ وأَرَى﴾[2]، والتاءُ للمخاطَبِ الحاضرِ، كقولِكَ: «أنتَ تقومُ»، وكقولِهِ تعالى: ﴿أتُريدُ[3] أنْ تَقْتُلَني﴾ [4]، وللمؤنثةِ المخاطَبةِ مع الياءِ والنونِ في الرفعِ، ومع الياءِ بغيرِ نونٍ في الجزمِ والنصبِ، كقولِكَ: «أنتِ تقومينَ»، و«لم تقومي»،

=صنفٌ إعرابه قياس، لافتقاره إليه، وصنف إعرابه استحسان لغنائه عنه، فالأول الاسم المتمكن، والثاني الفعل المضارع العاري من قرينة توجب له غير ذلك" وعلى ما يبدو أن المؤلف في آخر ما فُقد من هذا الموضع كان يتحدث عن الصنف الأول، وهو الاسم حتى وصل إلى الحديث عن آلة إعرابه، قال في كتاب الفصول 57 :"آلة الإعراب الأصلية أربع، وهو رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ، فالرفع اختصاص الحرف بالضمة التي يحدثها عامل، نحو: هذا زيدٌ، والنصب اختصاص الحرف بالفتحة التي يحدثها عامل، نحو: رأيت زيداً..."

(1) هذا رأي البصريين ، ومشابهتها للأسماء عندهم من ثلاثة أوجه ، أولها : أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص بالسين للاستقبال كما أن الاسم يختص بعد شياعه كما تقول : رجل والرجل ، وثانيها دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم ، تقول : إن زيداً ليقوم ، كما تقول : إن زيداً لقائم ، وثالثها : أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه فـ (يَضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه .

أما رأي الكوفيين فهي معربة عندهم لأنه تدخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة . (انظر: الإنصاف 549/2 – 550) .

(2) طه : 46 .

(3) وردت في الأصل: أريدٌ ، وما أثبته الباحث من المصحف الشريف .

(4) القصص : 19.

و«لنْ تقومي»، وللمؤنثةِ الغائبةِ كقولكَ: «هي تقومُ»، وكقولِه تعالى: ﴿لا ذَلولٌ تُثيرُ الأرْضَ ولا تَسْقِي الحَرْثَ﴾[1] والياءُ للمذكَّرِ الغائبِ، نحوُ: «هو يقومُ»، وكقولِه تعالى: ﴿وما يَستَوي الأَعْمَى والبَصيرُ﴾[2] والنونُ للمتكلّمِ إذا كانَ معَه غيرُه، كقولِكَ: «نحنُ نَقومُ»، وكقولِه تعالى: ﴿ونَحْنُ نُسبّحُ بِحَمْدِكَ﴾[3] وللواحدِ العظيمِ في نفسه، كقولِ الرجلِ الجليلِ القَدْرِ: «نَحنُ نَنْعُم»، وكقولِه تعالى: ﴿إنّا نَحْنُ نَرِثُ الأَرْضَ﴾[4].

فمتى وقعتْ هذه الحروفُ أوائلَ الأفعالِ ولم تكنْ لهذهِ المعاني، فليستْ بحروفِ مضارعةٍ، ولا الفعلُ معرباً بها، كقولكَ:«أخذتُ[5]»،فليستْ الهمزةُ للمضارعةِ، وكذلكَ «تَدَحْرَجَ زيدٌ»، و«يَعر[6] الجَدْيُ»، و«نَشَرَ الرجلُ الثوبَ»، ويدلُّكَ على ذلكَ أنَّ حروفَ المضارعةِ تدخلُ عليها، تقولُ: (آخذُ)، و(تتدحرجُ)، و(يَيْعر)، و(يَنْشُرُ).

ووجهُ مضارعةِ هذه الأفعالِ الأسماءَ العمومُ والخصوصُ اللذانِ فيهما، كما هما في الأسماءِ، ألا ترى أنَّكَ تقول: (رجلٌ)، فيصلح لكلِّ واحدٍ من جنسِه؟ فإذا أردتَ تخصيصَه بواحدٍ بعينِه، أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ، فقلت: (الرجل)، فأزلتَ الاشتراكَ الذي كانَ فيه، كما أنَّكَ إذا قلتَ: «زيدٌ يأكلُ»، صَلحَ للحالِ والاستقبالِ، فإذا أردتَ تخصيصَه بالمستقبلِ أدخلتَ عليه السينَ أو سوفَ، فقلتَ: (سيضربُ)، و(سوفَ يضربُ)، فأزلتَ بالسينِ وسوفَ الاشتراكَ الذي كانَ فيه، فشابَه الاسمَ بذلكَ، وأيضاً فإنَّ اللامَ التي للمبتدأ تدخلُ عليه كما تدخلُ على الاسمِ، وذلكَ إذا وقعَ

---

(1) البقرة : 71 .

(2) فاطر : 19 وغافر : 58 .

(3) البقرة : 30 .

(4) مريم : 40 .

(5) في الأصل: أحدثُ، وما أثبته الباحث هو الذي ينسجم مع السياق، ويدل على ذلك المثال الذي ضربه لدخول الهمزة على هذا الفعل، وهو (آخذُ).

(6) اليَعار: صوت الغنم، ويعر الجدي: صاح.(لسان العرب 301/5 "يعر").

خبراً لـ(إنّ)، كقولِهِ تعالى: ﴿وإنَّ ربَّكَ لَيحكُمُ بينَهُم﴾[1]، كما قالَ: ﴿إنَّ رَبَّكَ لشَديدُ العِقَابِ﴾[2].

درس

حرفُ إعرابِ كلِّ مُعرَبٍ آخرُه، نحوُ الراءِ من بَكْرٍ والباءِ من يضربُ.

شرحه: لكلِّ معربٍ حرفُ إعرابٍ، إلا الأفعالَ الخمسةَ وهي: (تفعلانِ)، و(يفعلانِ)، و(تفعلونَ)، و(يفعلونَ)، و(تفعلينَ)، فإنّها معربةٌ ولا حرفَ إعرابٍ لها، وسنبيّنُها في موضعها[3].

وإنما كانَ حرفُ إعرابِ الكلمةِ آخرَها؛ لأنَّه لا يخلو أنْ يكونَ أولَها أو أوسطَها أو آخرَها، فلا يجوزُ أنْ يكونَ أولَها؛ لأنَّ في الإعرابِ الجزمَ، والجزمُ سكونٌ، ولا يُبتدأُ بساكنٍ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ أوسطَها؛ لأنَّ في المُعْرَبات ما لا وسطَ له، كالمزدوَجةِ، نحوُ: (دمٍ) و (جعفرٍ) و(زَعْفران)، فلما بَطلَ أنْ يكونَ أولاً ووسطاً، بقيَ أنْ يكونَ آخراً، وأيضًا فإنّ الإعرابَ للكلمةِ بمنزلةِ وَصْفِها، والوصفُ إنما يكونُ بَعدَ استيفاءِ الموصوفِ حروفَه.

درسٌ

الإعرابُ تغييرُ آخرِ الكلمةِ لتغيُّرِ العاملِ، وهو على أربعةِ أضربٍ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ، فالرفعُ الضمةُ التي يحدثُها عاملٌ، نحو: «قامَ زيدٌ» والنصبُ الفتحةُ التي يحدثُها عاملٌ، نحوُ: «رأيتُ زيداً»، والجرُّ الكسرةُ التي يحدثُها عاملٌ، نحوُ قولِكَ: «مررتُ بزيدٍ»، والجزمُ: السكونُ والحذفُ اللذان يحدثُهما عاملٌ، نحو: «لم يضربْ» و«لم يرمِ» و«لم يغزُ»، و«لم يخشَ».

شرحه: الإعرابُ في اللغةِ هو البيانُ، يقالُ: أعربَ الرجلُ عن حاجتِه، إذا أبانَ عنها، فلمّا كانَ تغيرُ آخرِ الكلمةِ ينبئُ عن معناها، سُمِّي إعراباً، وهو ينقسمُ إلى أربعةِ أقسامٍ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ، فالرفعُ الضمةُ التي يحدثُها عاملٌ، نحو

---

(1) النحل : 124 .

(2) الرعد : 6 .

(3) انظر ص228 من هذا البحث.

قولكَ: «قام زيدٌ»، فالضمةُ هنا أحدثَها العاملُ، الذي هو قام، والنصبُ الفتحةُ التي أحدثَها عاملٌ، نحو قولكَ: «رأيتُ زيداً»، فالفتحةُ هنا أحدثَها عاملٌ الذي هو: (رأيتُ)، والجرُّ الكسرةُ التي يحدثُها عاملٌ، نحو قولكَ: «مررتُ بزيدٍ»، فالكسرةُ هنا أحدثَها عاملٌ وهو الباء، والجزمُ: السكونُ والحذفُ اللذانِ يحدثُهما عاملٌ، نحو قولكَ: «لم يضربْ»، و«لم يرمِ»، و«لم يغزُ»، و«لم يخشَ»، فالسكونُ والحذفُ هنا أحدثَهما العاملُ، وهو (لم).

فإذا كانتْ الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ والسكونُ لم يُحدثْهنَّ عاملٌ، لم يسمينْ بهذه التسميةِ، فتقولُ:«جاءَ الرجلُ قبلُ»، فتجدُ اللامينِ مضمومتينِ، فالضمةُ الأولى إعرابٌ، والثانيةُ بناءٌ؛ وذلكَ لأنَّ الأولى أحدثَها العاملُ، والثانيةَ لا تتغيرُ، فتقولُ: «رأيتُ الرجلَ قبلُ»، و«مررتُ بالرجلِ قبلُ»، وتقولُ: «أينَ رأيتَ الحسينَ؟» ففتحة نونِ (أينَ) بناءٌ، وفتحةُ نونِ (الحسين) إعرابٌ، ولهذا تتغيرُ الثانيةُ ولا تتغيرُ الأولى، فتقول: «مِن أينَ مررتُ بالحسينِ؟» كذلكَ تقولُ: «مررتُ بهؤلاءِ العلماءِ»، فالهمزتانِ مكسورتانِ، إلّا أنَّ [كسرةَ] همزةِ (هؤلاء) كسرةُ[1] بناءٍ، وكسرةَ همزةِ العلماءِ كسرةُ إعرابٍ، وكذلكَ: «إنْ تكرمْني فأكرمْ زيداً»، فالسكونُ في (تكرمني) سكونُ إعرابٍ، والسكونُ الثاني سكونُ بناءٍ.

درسٌ

الإعرابُ على ضربينِ: مُشترَكٌ ومُختصٌّ، فالمشتركُ: هو الرفعُ والنصبُ؛ لأنَّهما يدخلانِ الاسمَ والفعلَ، والجرُّ مختصٌّ بالأسماءِ ولا يدخلُ الأفعالَ، والجزمُ مختصٌّ بالأفعالِ ولا يدخلُ الأسماءَ.

شرحه: لما كانَ المُعرَبُ قسمينِ، والإعرابُ أربعةَ أقسامٍ، وهذه الأقسامُ يدخلُ بعضُها أحدَ قسمَيْ المعربِ، سُمّي الداخلُ عليهما مُشتركاً، وسُمّي الداخلُ على أحدِهما مُختصّاً، فالرفعُ يدخلُ الاسمَ والفعلَ، تقول: «زيدٌ يقومُ»، فـ(زيدٌ) اسمٌ، وهو مرفوعٌ، و(يقوم) فعلٌ، وهو مرفوعٌ، والنصبُ يدخلُ الاسمَ والفعلَ، تقولُ: «إنَّ زيداً لن يقومَ»، فـ(زيدٌ) اسمٌ، وهو منصوب، و(يقوم) فعلٌ، وهو

---

(1) في الأصل: همزةُ، وما أثبته الباحث هو الذي ينسجم مع السياق .

منصوبٌ، والجرُّ مختصٌّ بالأسماءِ ولا يدخلُ الأفعالَ، تقولُ: «مررتُ بزيدٍ»، وإنّما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ الجَرَّ لا يكونُ إلا بحرفٍ جارٍّ أو بإضافةٍ[1]، وكلاهما لا يدخلُ الفعلَ، فلما امتنعَ العاملُ امتنعَ الجرُّ.

والجزمُ مختصٌّ بالأفعالِ، ولا يدخلُ الأسماءَ، نحو: «لَمْ يضربْ»، وإنّما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ الجزمَ لا يكونُ إلا بحرفٍ جازمٍ، وحرفُ الجزمِ لا يدخلُ على الاسمِ فلما امتنعَ الجازمُ امتنعَ الجزمُ.

درس

[المبنى]

المبنيُّ: ما لم يتغيرْ آخرُه لتغيُّرِ العاملِ، وهو الفعلُ الماضي، نحوُ: (ضربَ)، وما اتصلَ من الأفعالِ بنونَي التأكيدِ الثقيلةِ والخفيفةِ، نحو: «هل تضربَنَّ»، و«هل تضربَنْ»، وما اتصلَ من الأفعالِ بنونِ المؤنَّثِ المجموعِ، نحو: «لم يضربْنَ»، والحروفُ جميعُها، وفعلُ الأمرِ بغيرِ لامٍ، نحو: «قُمْ»، وما شابَهَ من الأسماءِ الحروفَ، نحو: (مَنْ)، و(كَمْ).

شرحه: المبنيُّ: هو الذي لا يتغيرُ آخرُه لتغيّرِ العاملِ، [فهو] ضدُّ المُعرَبِ، وهو على ضروبٍ:

[الأول] منها: الفعلُ الماضي، نحو: (ضربَ)، و(قامَ)، و(قعدَ).

الثاني: الفعلُ الذي يتصلُ بنونَيْ التأكيدِ الثقيلةِ والخفيفةِ، فالثقيلةُ مشدّدةٌ قبلَها متحركٌ أو ألفٌ، نحو: هل تضربَنّ، وهل تضربِنّ وهل تضربُنّ، وهل تضربانّ، والخفيفةُ نونٌ ساكنةٌ قبلها متحرّكٌ، نحو: «هل تضربَنْ» و«تضربِنْ» و«تضربُنْ»، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿لنَسْفَعاً بالناصِيَةِ﴾[2] و ﴿لَيُسْجَنَنْ وليكوناً من الصَّاغِرينَ﴾[3].

---

(1) في الأصل: بإضافته، وهو تحريف.

(2) العلق : 15 .

(3) يوسف : 32 .

والثالثُ: الفعلُ المتّصلُ بنونِ جمعِ المؤنثِ، وهي نونٌ مفتوحةٌ قبلَها ساكنٌ، نحو قولكَ: «هل يضربْنَ»، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إلاّ أنْ يَعفُوْنَ﴾[1] و ﴿إنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ[2] اللهَ﴾[3].

والرابعُ: فعلُ الأمرِ بغيرِ لامٍ، نحو: «قُمْ»، و«اقعدْ».

والخامسُ: الحروفُ جميعُها.

والسادس: الاسمُ غيرُ المتمكّنِ الخارجُ عن التمكُّنِ، إمّا بالوقوعِ موقعَ الحرفِ، وإمّا بمشابهةِ الحرفِ، وإمّا بالتضمينِ لمعنى الحرفِ، فالواقعُ موقعَ الحرفِ نحو: (أينَ) و(كيفَ)، وذلكَ أنَّ السؤالَ بالهمزةِ يكثرُ الكلامُ فيه، وجوابُ السائلِ بها: لا أو نَعَمْ، وربَّما وقعَ على المقصودِ، وربّما لم يقعْ، وهو أنْ يقولَ عِوضَ (أين): «أفي الدارِ زيدٌ؟» «أفي السوقِ زيدٌ؟» «أفي المسجدِ زيدٌ؟» فجوابُ هذا: لا، إذا كانَ مثلاً في الدكّانِ، فاستُغنيَ عن هذا جميعِهِ بأنْ قالوا: «أينَ زيدٌ؟» فوقعتْ (أين) موقعَ الهمزةِ فبُنيتْ، وكذلكَ (كيفَ) استُغْنِيَ بها عن قولِهم: «أصحيحٌ زيدٌ؟» «أسقيمٌ زيدٌ؟» وغير ذلكَ.

وأمّا المشابهةُ للحرفِ، فنحوُ (الذي)، وذلكَ أنّكَ إذا قلتَ: «قامَ زيدٌ»، تمَّ الكلامُ، وإذا قلتَ: «قامَ الذي»، لم يَتمَّ حتى تأتيَ بصِلَتِه، فصارتْ الياءُ من (الذي) بمنزلةِ الياءِ من زيدٍ، لأنَّ (زَيْ) لا يتمُّ به الاسمُ من دونِ الدّالِ، فشابهتْ (الذي) (زَيْ).

وأمّا المُتَضَمِّنُ لمعنى الحرفِ فنحو: (أمسِ)، وذلكَ أنَّ لفظَه لفظُ النكرةِ، ومعناه معنى المعرفةِ؛ لأنَّه اليومُ الذي قبلَ يومِكَ فإذا قلتَ: «جئتُ أمسِ»، عُلِمَ

---

(1) البقرة : 237 .

(2) في الأصل: تودن.

(3) الأحزاب : 29 .

اليومُ الذي جئتَ فيه، فلمّا دلَّ وهو نكرةٌ على ما يدلُّ عليه المعرفةُ بُنيَ، ودليلٌ[1] أنه نكرةٌ دخولُ الألفِ واللامِ عليه في قولِهِ[2]:

هَيّهاتَ عهدُ الماءِ بالأمسِ

فدخولُ الألفِ واللامِ عليه يدلُّ على أنَّه نكرةٌ بعدَمِهما، وكونُه دالاً على وقتٍ معيَّنٍ مخصوصٍ يدلُّ على أنَّه معرفةٌ، فقد تضمَّنَ لهذا لامَ التعريفِ حينَ دلَّ مع عدمهما على ما يدلُّ عليه مع وجودِهما فلما تضمَّنَ معنى الحرفِ بُنيَ.

درسٌ

البناء على أربعةِ أضربٍ: ضَمٌّ وفَتْحٌ وكَسْرٌ ووَقْفٌ، وهي ثابتةٌ لا تتغيرُ، فبعضُ الأسماءِ قد بُنيَ عليها، والحروفُ قد بنيتْ عليها، ولا يُبنى فعلٌ على ضمٍّ ولا كسرٍ، والماضي منه مبنيٌّ على الفتحِ، والأمرُ مبنيٌّ على السكونِ.

شرحه: البناءُ على أربعةِ أضربٍ، كما أنَّ الإعرابَ على أربعةِ أضربٍ، فآلةُ البناءِ كآلةِ الإعرابِ في الصورةِ، ولا فرقَ بينَهما، وإنّما يختلفانِ في المعنى؛ لأنَّ الإعرابَ ينتقلُ والبناءَ لا ينتقلُ.

فأمّا الضمةُ فقد بُني عليها أسماءٌ كثيرةٌ، نحوُ:(حيثُ)، نحو قولِه تعالى: ﴿ومِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[3] و(قبلُ) و(بعدُ) إذا كانا غيرَ مضافينِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿للهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[4]، فإنْ أضفتَهما أعربتَهما، نحو قولِهِ تعالى: ﴿وإنْ[5] طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أنْ تَمسُوهُنَّ﴾[6]، و﴿مِنْ بعدِ أنْ نزَعَ الشَّيْطانُ بَيْنِي وَبَيْنَ

---

(1) كذا في الأصل، والأحسن أن يقول: والدليل على...حتى لا يبتدئ بالنكرة.

(2) هذا جزء بيت من السريع، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه: دخول الألف واللام على (أمس) مما يدل على أنه نكرة من دون الألف واللام.

(3) البقرة : 149 – 150 .

(4) الروم : 4 .

(5) في الأصل: (فإن).

(6) البقرة : 237 .

إِخْوَتي﴾[1]، وكذلكَ (نحنُ) في قولهِ تعالى: ﴿نَحْنُ أُولو قُوَّةٍ﴾[2]، وبُنيَ عليها حَرْفٌ واحدٌ وهو (مُنْذُ) في لغةٍ[3] مَنْ جرَّ بها، وعليه قولُ الشَّاعر[4]:

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيْبٍ وعِرْفانِ وَرَسْمٍ عَفَتْ آياتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

ولم يُبْنَ فِعْلٌ على ضَمٍّ البتةَ.

وأمّا الكسرةُ فقد بُنيَ عليها أسماءٌ كثيرةٌ أيضاً، نحو (أَمْسِ) و(حذارِ) و(بَدادِ)[5] و(هؤلاءِ)، وبُنِيَ عليها حرفانِ، وهما لامُ الجرِّ وباؤه و(جَيْرِ) [6] بمعنى نَعَمْ في قولِ الشّاعِرِ[7]:

لم يَفْعَلُوْا فِعْلَ آلِ حَنْظَلَةٍ إنَّهُمْ جَيْرِ بِئْسما صَنَعُوا

ولم يُبنَ فعلٌ على كسرٍ.

وأما الفتحُ فقد بنيَ عليه أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ، فالأسماءُ نحو: (أينَ) و(كيفَ)، والأفعالُ جميعُ أمثلةِ الماضي نحو: (ذهَبَ) و(جلَسَ) و(ضَرَبَ) و(عَلِمَ)

---

(1) يوسف : 100 .

(2) النمل : 33 .

(3) هذا اللفظ استدركه الناسخ في الحاشية

(4) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في شرح ديوانه 214 (وفيه : آثاره ، بدل آياته)، وشرح التصريح 17/2 ، والدرر 142/3 وبلا نسبة في مغني اللبيب 335/1 وعجزه في أوضح المسالك 143/2 ،و همع الهوامع 225/3 .

والشاهد فيه اعتبار (منذ) حرف جر .

(5) جاءت الخيلُ بَدادِ: أي متفرقة.(انظر:لسان العرب78/3 "بدد").

(6) ويجوز فيها (جيْرَ) مثل: أينَ، وكيفَ.(انظر: مغني اللبيب 106/1). وقال الرماني:"وإنما كسرت لالتقاء الساكنين، ولم تُفتح حملاً على (أين) و(كيفَ)؛ لأنه لم يكثر استعمالها كما كثر استعمالهما".(كتاب معاني الحروف للرماني 106).ويبدو أن ابن الدهان قد استدركها بعد قوله: (حرفان) لأن ما ذكره ثلاثة أحرف، وليس حرفين.

(7) البيت من المنسرح وهو لامرئ القيس.في شرح ديوانه ص 120 (وفيه ائتمروا بدل صنعوا)، وكتاب معاني الحروف للرماني 106، والبيت بلا نسبة في رصف المباني 253.

والشاهد فيه بناء (جير) على الكسر، وهي حرف جواب بمعنى نعم .

و(ظرُفَ)، وأمّا الحروفُ فنحوُ: واوِ العطفِ وفائهِ، نحوُ: «جاءَ بكرٌ وزيدٌ»، و«قامَ زيدٌ فعمروٌ[1]»، و(إنَّ) و(ثُمَّ) و(ليتَ).

وأمّا السكونُ فقد بُنيَ عليها أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ، فالأسماءُ نحو: (مَنْ) و(كَمْ) و(إذْ)، والأفعالُ جميعُ أمثلةِ الأمرِ عاريةً من اللامِ، نحو: (قُمْ) و(خُذْ) و(كُلْ)، والحروفُ نحو: (مِنْ) و(هَلْ) و(بَلْ).

وأصلُ البناءِ السكونُ؛ لأنَّه ضدُّ الإعرابِ، وأصلُ الإعرابِ الحركةُ، وإنَّما يُبنَى ما يُبْنى على حركةٍ لأحدِ أربعةِ أشياءَ: إمّا أنْ تكونَ الكلمةُ على حرفٍ واحدٍ، فلا يمكنُ النطقُ به ساكناً فيُحَرَّكُ، نحو (واو العطف) و(كاف التشبيه)، وإمّا لالتقاءِ الساكنينِ، نحو: (أينَ) و(كيفَ) و(أمسِ)، وإمّا أنْ تكونَ الكلمةُ تُعْرَبُ في وقتٍ، فيطرأُ عليها البناءُ، نحوُ المنادى المفردِ، نحو:«يا حَكَمُ»؛ لأنَّكَ لو أزلتَ عنه النداءَ أعربتَه، وإمّا لمضارعَةِ المعربِ، كالفعلِ الماضي، وإنّما بُنيَ على حركةٍ؛ لأنَّه أشبهَ الاسمَ لوقوعِهِ وصفًا كما يقعُ الاسمُ وصفاً، في قولِكَ: «مررتُ برجلٍ قامَ»، فوقعَ (قامَ) موقعَ (قائمٍ)، ويقعُ أيضاً موقعَ الفعلِ المضارعِ في قولكَ: «إنْ ضربتَ ضربتُ»، والأصلُ فيه: «إن تضربْ أضربْ».

ولكَ في كلِّ اسمٍ مبنيٍّ على حركةٍ ثلاثةُ أسئلةٍ الأولُ: لِمَ بُني وأصلُه الإعراب؟ الثاني: لِمَ بُنيَ على حركةٍ وأصلُ البناءِ السكونُ؟ الثالثُ: لمَ اختُصَّ بهذه الحركةِ دونَ أختِها؟

وأمّا الاسمُ المبنيُّ على السكونِ ففيه سؤالٌ واحدٌ: لِمَ بنيَ؟ وأمّا الفعلُ المبنيُّ على حركةٍ، والحرفُ المبنيُّ على حركةٍ ففيهما سؤالانِ: لِمَ بُنيا على حركةٍ؟ ولِمَ اختُصّا بهذه الحركةِ؟ فإنْ كانا مبنيَّيْنِ على السكونِ فلا سؤالَ فيهما.

وإنّما بُنيَ[2] (قبلُ) و(بعدُ)؛ لأنَّه لا يتمُّ معناهما إلا بما بعدَهما، فتنزلتْ اللامُ والدالُ بمنزلةِ حَشْوِ الكلمةِ، وإنّما بُنيا على حركةٍ لسكونِ ما قبلَهما، أو لأنَّهما قد يُعربانِ في حالِ الإضافةِ، وإنما كانتْ الحركةُ ضمةً حذاراً من اللبسِ، إذْ لو بُنِيَ

---

(1) في الأصل: وعمرو ، وما أثبته الباحث هو الذي ينسجم مع السياق .

(2)في الأصل: بنيا.

على الكسرِ لاعتُقدَ أنَّهُ مجرورٌ، أو على الفتحِ لاعتُقِدَ أنَّه منصوبٌ، فبُنيَ على الضمِّ إذ لا يكونُ له إعراباً، و(حيثُ) كـ(قبلُ)، وأمّا (أمسِ) فقد سبقَ ذكره[1].

وأما فعلُ الأمرِ فمختَلَفٌ فيه[2]، فالكوفيُّ يدّعي أنَّه مَعرَبٌ، والبصريُّ يدّعي أنَّه مبنيٌّ، فحجةُ الكوفيِّ أنَّ اللامَ مقدَّرةٌ لظهورِها في بعضِ المواضعِ في قولِكَ: «لتقُم»، وحجةُ البصريِّ أنَّ السببَ الموجِبَ لإعرابِهِ معدومٌ، وهو حرفُ المضارَعَةِ.

وما ادّعاهُ الكوفيُّ محالٌ؛ لأنَّ عاملَ الاسمِ -وهو الجارُّ- أقوى من عاملِ الفعلِ وهو الجازمُ، وإذا كانَ الجارُّ لا يُضمَرُ ويَعملُ، فالأَولَى أنْ لا يُضمَرَ الجازمُ ويعملُ.

وإنّما حُرِّكتْ (الباءُ)؛ لأنَّها حرفٌ واحدٌ، فلا يُنْطَقُ به، وكذلكَ (اللامُ)، وكُسِرتَا على أصلِ عَمَلِهما، والاعتراضُ بالكافِ[3] لا يردُّ لأنَّه قدْ يقع اسماً.

درسٌ

[إعرابُ الاسمِ الصحيح]

الأسماءُ المعربةُ على ضربينِ: صحيحٌ ومعتلٌّ، فالصحيحُ: ما لم يكنْ حرفُ إعرابِهِ ألفاً، ولا واواً، ولا ياءً، وهو على ضربينِ: منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ، فالمنصرفُ: ما لم يُشابِهْ الفعلَ من وجهيْنِ، وتدخلُه الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ، نحوُ قولِكَ: (زيدٌ).

شرحُه: الأسماءُ المعربةُ على ضربينِ: صحيحٌ ومعتلٌّ، فالصحيحُ في هذا البابِ: ما لم يكنْ حرفُ إعرابِهِ ألفاً ولا واواً ولا ياءً، وإنَّما سُمِّيتْ هذه الحروفُ

---

(1) انظر: ص92 من هذا البحث.

(2) يرى الكوفيّون أن فعل الأمر معربٌ مجزوم؛ لأنّ الأصل في (افْعلْ) : لِتفعلْ ، ومنهم من حمله على فعل النهي المعرب المجزوم في مثل : لا تفعل ، ومنهم من قاسه على المضارع المجزوم ، فتقول: اغزّ ، كما تقول: لم يغزُ، والبصريّون يرون أنه مبني لعدم المشابهة بينه وبين الاسم ، ومنهم من قال إنه مبني بدليل أن الاسم النائب منابه مثل : نزالِ و تراكِ مبني .(انظر مسألة فعل الأمر معرب أو مبني في الإنصاف 524/2) .

(3) أي لا يجوز الاعتراض بالقول : إن الكاف تعمل الجر ومع ذلك بُنيت على الفتح .

حروفَ عِلَّةٍ لاعتلالِها، إمّا بالقلبِ، وإمّا بالحذفِ، فالقلبُ نحوُ (ميزان) الأصلُ فيه: (مِوْزان)، لأنّه من الوَزْنِ، فانقلبتْ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، و(مُوسِر) الأصلُ فيه: (مُيْسِر)؛ لأنّه من اليُسْرِ، فانقلبتْ الياءُ واواً لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، وبابٌ ونابٌ، الألفُ فيه منقلبةٌ عن الواوِ في بابٍ، لقولِهم: (أبواب)، وعن الياءِ في (نابٍ)، لقولِهم: (أنياب).

وأمّا الحذفُ فقولُهم: «لم يغزُ»، و«لم يرمِ»، و«لم يخشَ»، وقولُه تعالى: ﴿والليلِ إذا يَسْرِ﴾[1].

فإذا لم يكنْ حرفُ الإعرابِ أحدَ هذه الأحرفِ الثلاثةِ كانَ صحيحاً، وهو على ضربينِ: مُتمكِّنٌ أمكنُ، وهو المنصرفُ، [ومتمكّنٌ غيرُ أمكنَ، وهوغيرُ المنصرفِ] [2] فالمنصرفُ: ما لم يشابهْ الفعلَ من وجهينِ وتدخلُه الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ، نحو قولِكَ: «هذا زيدٌ وبكرٌ»، و«رأيتُ زيداً وبكراً»، و«مررتُ بزيدٍ وبكرٍ»، وسنُبينُ المشابهةَ للفعلِ في الفصلِ الذي بعدَه[3].

درسٌ

[إعرابُ غيرِ المنصرفِ]

غيرُ المنصرفِ: ما شابَه الفعلَ من وجهينِ، ودخلَه الرفعُ والنصبُ ولم يدخلْه جرٌّ ولا تنوينٌ، ويكونُ آخرُه في الجرِّ مفتوحاً، نحوُ قولكَ: «هذه فاطمةُ»، و«رأيتُ فاطمةَ»، و«مررتُ بفاطمةَ».

شرحُه: اعلمْ أنَّ الفعلَ فرعٌ على الاسمِ من وجهينِ، أحدُهما: أنّه لا يَفيدُ إلاّ بالاسمِ، نحوُ قولكَ: «قامَ زيدٌ»، فلو قلتَ: «قامَ قعدَ»، لم يَفِدْ، وتقولُ: «هذا زيدٌ»،

---

(1) الفجر : 4 .

(2) انظر:كتاب الفصول في العربية 54.

(3) أي الدرس التالي (إعراب غير المنصرف).

فيَفيدُ الاسمَ مع الاسمِ الثاني: أنَّ الفعلَ مشتقٌّ من الاسمِ، وذلكَ أنَّ (يقوم) مشتقٌّ من القيامِ، و(يقعد) مشتقٌّ من القعودِ[1].

وفي العربيةِ تسعُ عللٍ ثوانٍ لغيرِها، وهي التعريفُ، والنعتُ، والعجمةُ، والعدلُ، والجمعُ على شريطةٍ[2]، ووزنُ الفعلِ المختصُّ به، والتأنيثُ، والألفُ والنونُ المضارعتانِ لألفَيْ التأنيثِ، والتركيبُ، وكلُّ واحدةٍ من هذه العللِ ثانيةٌ وسنبيّنُ ذلكَ في بابهِ[3]، ولكنّا سنذكرُ هنا مثالاً واحداً لأجلِ الفصلِ، فنقولُ: التعريفُ ثانٍ للتنكيرِ؛ لأنَّ الاسمَ يكونُ أولاً نكرةً ثمَّ يتعرفُ، والتأنيثُ بعدَ التذكيرِ، فالتذكيرُ هو الأصلُ وهكذا العللُ الباقيةُ.

فمتى اجتمعَ في الاسمِ منها علتانِ، أو علةٌ تقومُ مقامَ علتَيْنِ شابهَ الاسمُ بهما الفعلَ، فلم ينصرفْ لنقصانِ تمكنِه، وإذا شابهَ الفعلَ مُنعَ من دخولِ التنوينِ عليه، وأُتبِعَ الجرُّ التنوينَ، وحُمِلَ في الجرِّ على النصبِ، فتقولُ: «هذه فاطمةُ وبكّةُ»، و«رأيتُ فاطمةَ وبكّةَ»، و«مررتُ بفاطمةَ وبكّةَ»؛ لأنَّ فاطمةَ معرفةٌ مؤنثٌ، فصارَ فيها علتانِ، لأنَّ التعريفَ بعد التنكيرِ، والتأنيثَ بعد التذكيرِ، فصار كالفعلِ الذي فيه فرعيتان: اشتقاقُه من الاسمِ، وكونُه لا يَفيدُ إلا بالاسمِ.

وإنّما حُمِلَ الجرُّ على النصبِ، لأنَّ النصبَ والجرَّ متقاربانِ، ألا ترى أنَّهما جميعاً يكونانِ فضلةً، وليسَ الرفعُ كذلكَ، فتقولُ: «قمتُ»، فيتمُّ الكلامُ بالفعلِ والفاعلِ من غيرِ منصوبٍ ولا مجرورٍ، ثم تقولُ قمتُ اليومَ قياماً، فيجيءُ المنصوبُ فضلةً، وكذلكَ تقولُ: «قمتُ بزيدٍ»، وأيضاً فإنَّهما يستويانِ في لفظِ الإضمارِ والمعنى، فتقولُ: «جُزْتُكَ»، و«مررتُ بك»، فالكافُ في الأُولى في موضعِ نصبٍ، والثانيةُ في موضعِ جرٍّ، ومعناهما واحدٌ، وأيضاً فإنَّكَ في التثنيةِ

---

(1) هذا رأي البصريين، فهم يرون أن المصدر أصل للفعل؛ لأن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان مقيّد، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل، ورأي الكوفيين أن الفعل أصل للمصدر، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله.(انظر مسألة القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أم المصدر في الإنصاف 235/1)

(2) يقصد أن يكون بعد ألف الجمع حرفان أو ثلاثة أوسطهما ساكن، وهو ما يعرف بصيغة منتهى الجموع.

(3) انظر درس الممنوع من الصرف ص 256 من هذا البحث.

تحملُ المنصوبَ على المجرورِ، فحملتَ هنا المجرورَ على المنصوبِ، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿إنَّ أولَ بيتٍ وُضِعَ لِلناسِ لَلذي بِبَكَّةَ مُباركاً﴾[1] وقالَ: «كذّبَ أصحابُ لأيْكَةَ»[2]، فلم يصرفْ للتعريفِ والتأنيثِ.

درسٌ

إذا أدخلتَ على ما لا ينصرفُ الألفَ واللامَ، أو أضفتَه جررتَه في موضعِ الجرِّ، فقلتَ: «مررتُ بالأحمرِ وأحمرِكُم».

شرحه: اعلمْ أنَّكَ إذا أدخلتَ على ما لا ينصرفُ الألفَ واللامَ أو الإضافةَ، أمنتَ دخولَ التنوينِ فأعدتَ إليه الجرَّ، وإنَّما حذفتَ الجرَّ تَبَعاً للتنوينِ، لأنَّك لو أبقيتَه، فقلتَ مررتُ بأحمرِ وفاطمةِ بغيرِ تنوينٍ التبسَ بالمضافِ إلى النفسِ، كقولِهِ تعالى: ﴿يا عبادِ فَاتَّقُونِ﴾[3] فاجتزأَ بالكسرةِ عن الياءِ، وقالَ قومٌ[4]: إنما أُعيدَ إليه الجرُّ؛ لأنَّ (الألفَ واللامَ) والإضافةَ قد أزالا عنه شَبَهَ الفعلِ، فصُرِفَ بعدَ أنْ كانَ غيرَ منصرفٍ، وعليه قولُه تعالى: ﴿ولَنَجزِيَنَّهم[5]

---

(1) آل عمران : 96 .

(2) الشعراء : 176 . والأيكةَ بالفتح قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي جعفر وابن محيصن.(انظر: السبعة 473، وتفسير البحر المحيط 37/7، وإتحاف فضلاء البشر 333)

(3) الزمر : 16 .

(4) يرى الأخفش أن الممنوع من الصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار، فإذا عُرّف بأل وسُبق بحرف جر بقي على منعه من الصرف وإن انجر كما تقول : نظرت إلى الرجل الأسمرِ . (انظر: شرح المفصل 58/1). ونُسب هذا الرأي إلى المبرد في شرح الكافية 33/1، وشرح المفصل 58/1، وليس في كتابه المقتضب ما يشير إلى ذلك، وما قاله المبرد:" اعلم أن حق الأسماء أن تُعرَب جُمَع وتُصرف، فما مُنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال؛ لأن الصرف إنما هو التنوين، والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض، فمن ثم لا يُخفض ما لا ينصرف، إلا أن تُضيفه، أو تُدخل عليه ألفاً ولاماً." (انظر: المقتضب 171/3).

(5) في الأصل: نجزيهم، وهو تحريف.

أجرَهم بأحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُوْنَ﴾[1] فجرَّه للإضافةِ، ولمَّا لم يُضِفْ قالَ تعالى: ﴿وإذا حُيِّيتُم بتَحِيَّةٍ فحيّوا بأَحْسَنَ مِنْها﴾[2].

واعلمْ [أنَّه] إذا وقفتَ على المرفوعِ والمجرورِ المنوَّنِ، حذفتَ الحركةَ والتنوينَ، ووقفتَ على الإعرابِ ساكناً، فقلتَ: «هذا زيدْ» و«مررتُ بزيدْ»، فإذا وقفتَ على المنصوبِ المنوَّنِ أبدلتَ من تنوينِه ألفاً، فقلتَ: «رأيتُ زيداْ»، فإنْ لم يكنْ الاسمُ منوَّناً، وقفتَ على المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ على حرفِ الإعرابِ ساكناً، فقلتَ: «هذا أحمدْ»، و«هذا الرَّجلْ»، و«مررتُ بأحمدْ»، و«مررتُ بالرجلْ»، و«رأيتُ أحمدْ»، و«رأيتُ الرجلْ»، كلُّه بلفظٍ واحدٍ.

درسٌ

[إعرابُ الاسمِ المنقوصِ]

إذا كانَ في آخرِ الاسمِ ياءٌ قبلَها كسرةٌ سُمِّي منقوصاً، وحذفتَ الضمةَ والكسرةَ من حرفِ إعرابه، فإنْ لقي الياءَ ساكنٌ حذفتَها، تقولُ: «هذا قاضٍ»، و«مررتُ بقاضٍ»، وتُثبتُ الفتحةَ في النصبِ، فتقولُ: «رأيتُ قاضياً»، وكذلكَ «هذا القاضِيْ» و«قاضِيْكُم» في حذفِ الحركةِ.

شرحه: الاسمُ إذا كانَ آخرُه ياءً قبلَها كسرةٌ سُمّي منقوصاً؛ لأنّه ينقصُ منه الضمةُ والكسرةُ من حرفِ إعرابِهِ فيُسكَّن، ويتعرَّضُ للحذفِ إذا لقيَه ساكنٌ بعدَه، من ذلكَ: (القاضِيْ) و(الرامِيْ)، والأصلُ فيه [في]حالةِ الرفعِ: (القاضيُ)، وفي حالةِ الجرِّ: (القاضيِ)، كما تقولُ: (الضاربُ) و(الضاربِ)، فاستُثقلتْ الضمةُ والكسرةُ في الياءِ؛ لأنَّ الياءَ ثقيلةٌ تُعَدُّ بكسرتينِ، وقبلَها كسرةٌ، فلو كَسرْتَ أو ضممْتَ اجتمعتْ أسبابُ الثقلِ، فحذفتَ الضمةَ والكسرةَ من حرفِ الإعرابِ، فبقي ساكناً، فإذا لقيَ هذه الياءَ ساكنٌ حَذَفها، تقولُ: «هذا قاضٍ»، و«مررتُ بقاضٍ»، والأصلُ فيه: «هذا قاضيٌ»، و«مررتُ بقاضيٍ»، كما تقولُ: «هذا ضاربٌ»، و«مررتُ بضاربٍ»، فاستُثقلتْ الضمةُ والكسرةُ، فحذفتْ، فبقيتْ الياءُ ساكنةً، والتنوينُ ساكنٌ،

---

(1) النحل : 97.

(2) النساء : 86 .

فالتقى ساكنانِ، والتقاؤهما في الأصلِ لا يجوزُ، [و]حذفُهما معاً إجحافٌ بالكلمةِ، فلم يبقَ إلا تحريكُ أحدِهما أو حذفُه، وكذلكَ كلُّ ساكنينِ التقيا، فلو حرّكنا الياءَ عُدْنا إلى ما منه فررْنا، ولا يجوزُ تحريكُ التنوينِ؛ لأنَّه إنّما يُحرّكُ للساكنِ إذا كانَ بعدَه لا للساكنِ إذا كانَ قبلَه، كقولِهِ تعالى: ﴿مُرِيْبِ ۞ الَّذي﴾[1] وقالَ: ﴿أَحَدٌ ۞اللهُ﴾[2]، وحذفُ التنوينِ لا يصِحُّ؛ لأنَّه إنما جيءَ به للتمكّنِ والصرفِ، فلو حُذِفَ لم يبقَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه، فلم يبقَ إلا حذفُ الياءِ، وكانَ حذفُها أولى من وجهينِ:

أحدُهما: أنها قبلَها كسرةٌ تدلُّ عليها، وحذفُ شيءٍ يدلُّ عليه شيءٌ أولى من حذف شيءٍ لا يدلُّ عليه شيءٌ.

والثاني: أنَّها أصلٌ، فإذا حُذِفَتْ كانتْ مطلوبةً، ودلَّتْ تصاريفُ الكلمةِ عليها، نحو: (قضيْتُ)، و(يقضي)، و(مقضيٌّ)، فقلتَ: «هذا قاضٍ»، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ باقٍ﴾ [3]وأصلُه: (باقيٌ)، وقولُه تعالى:﴿فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[4] أصلُه: (هاديٍ)، وقالَ: ﴿وَبَيْنَ[5] حَمِيمٍ آنٍ﴾[6]أصلُه: (آنيٌ)، وقال – مع الألفِ واللامِ–﴿دَعْوةُ الدَّاعِ﴾[7]، أصلُه: (الداعيُ)،فأثبتَها ساكنةً،لأنَّ الياءَ لم يلقَها ساكنٌ وكذلكَ: ﴿يومَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [8]وأصلُه: (الداعيُ).

---

(1) ق : 25 و 26 .

(2) الإخلاص : 1 و 2 .

(3) النحل : 96 .

(4) الرعد : 33 ، الزمر 23 ، 36 ، غافر 33 . وفي الأصل: وما، وهو وهم من المؤلف.

(5) في الأصل: من. ولا توجد آية بهذا اللفظ.

(6) الرحمن : 44

(7) البقرة : 186 .

(8) القمر : 6 . وهذه الآية والآية السابقة تقرآن عند معظم القراء بالياء في الوصل، وبغير الياء في الوقف، وقرأها بعضهم بالياء وصلاً ووقفاً، وحجة من قرأها بالياء أن الأصل إثبات الياء، وحجة من حذف الياء أنها كذلك في المصحف الشريف، فلا ينبغي أن يُخالف رسم المصحف.(انظر: السبعة 617، وحجة ابن زنجلة 126).

[و] إذا أضفتَ بقيتْ الياءُ ساكنةً، وتثبتُ ما لم يلقَها ساكنٌ، كقولهِ تعالى في قراءةِ نافعٍ[1]:«عاليْهِم ثِيابُ سُنْدُسٍ»[2] الأصلُ عاليُهُم، فحُذِفَتْ الضمةُ استثقالاً، وكذلكَ قولُه تعالى: ﴿من صياصيهِم﴾[3] فحُذفَتْ الكسرةُ استثقالاً.

فإنْ نصبتَ المنقوصَ ثبتتْ الفتحةُ لخفَّتِها، فقلتَ: «رأيتُ قاضياً»، و«القاضيَ»، و«قاضيَكم»، وعليه قولُه تعالى: ﴿إنّنا[4] سَمِعْنا مُنادِيَـــاً﴾[5]، وقوله: ﴿كَلاّ إذا بَلَغتِ التَّراقِيَ﴾[6]، و﴿يومَئذٍ يتَّبِعُونَ الدَّاعيَ﴾[7]، والدليـــلُ على خفةِ الفتحةِ وثِقَلِ الضمةِ والكسرةِ أنَّ العربَ قد تَحذفُ الضمةَ في قولِهـــم: (عَضُد) و(نَدُس) [8] فيقولونَ: (عَضْدٌ) و(نَدْسٌ)، وتَحذِفُ الكسرةَ في قولِهم: (فَخِذ) و(كَبِد)، فتقول: (فَخْذ) و(كبْد)، ولا تَحذفُ الفتحةَ في (جَمَل)، فتقولُ: (جَمْل)، وأمّا قولُهم: (شَمْع وشَمَع) و(نَهْر ونَهَر) فليستْ الفتحةُ مخففةً، وإنَّما هما لغتانِ[9].

---

(1) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة، أصله من أصفهان، قال إنه قرأ على سبعين من التابعين، توفي سنة تسع وستين ومائة للهجرة .(انظر: الفهرست 42/1، ومعرفة القراء الكبار 107/1-111).

(2) الإنسان : 21 . وفي المصحف الشريف (عاليَهُم) بفتح الياء، وعاليْهم بسكون الياء قراءة نافع وحمزة وعاصم وأبي جعفر وشيبة وابن محيصن والحسن ويحيى ابن وثاب والأعمش وابن عباس والأعرج وأبان (انظر : السبعة 664، و الكشف 354/2،وتفسير البحر المحيط 399/8، والنشر 396/2 ، والإتحاف 429

(3) الأحزاب : 26 .

(4) في الأصل: إنّا، وأثبت الباحث ما في المصحف الشريف

(5) آل عمران : 193 .

(6) القيامة : 26

(7) طه : 108 .

(8) النَّدُس: الذي يخالط الناس ويخفف عليهم. (لسان العرب 229/6 "ندس").

(9) ذكر ابن جني في المحتسب 84/1 – 85 أن البصريين يرون أنهما لهجتان والكوفيين يرون أن الأصل السكون، ثم تحركت العين بالفتح بسبب الصوت الحلقي، وكان كلام ابن جني محصوراً فيما كان ثانيه صوت حلق ، وذكر الزمخشري في الكشاف-دار المعرفة- 141/3 وأبو حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط 352/6 أن هاتين اللهجتين تكونان كذلك في غير ما ثانيه صوت حلقي مثل الحلْب والحلَب ، وذكر ابن السكيّت في إصلاح المنطق 95-97 كثيراً من هذه الألفاظ التي تنطق بفتح ثانيها وإسكانه مثل الصخَر والنهَر والبعَر واللغَط والسخَر والفخَم .

فإذا وقفتَ على المرفوعِ والمجرورِ المنوَّنِ كنتَ بالخيارِ، إنْ شئتَ حذفتَ الياءَ، وإنْ شئتَ أبقيتَها ساكنةً، فتقولُ: «هذا قاضْ»، و«مررتُ بقاضْ»، وعليه قولُه [تعالى] : ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ﴾[1] و﴿فَمَا[2] لَهُ مِنْ هادٍ﴾[3]، والمذهَبُ الآخرُ (باقي) و(هادي)، فأمّا المنصوبُ المنوَّنُ، فإنَّه كالصحيحِ، تقولُ: «رأيتُ قاضياْ»، كما قالَ تعالى:﴿إنّا سَمِعْنا مُنادياً﴾[4].

وما فيه الألفُ واللامُ فرفعُه وجرُّه ونصبُه في الوقفِ سَواءٌ، تقولُ: «هذا القاضيْ»، و«مررتُ بالقاضيْ»، و«رأيتُ القاضيْ»، ويجوزُ غيرُه[5].

درسٌ

[إعرابُ الاسمِ المقصورِ]

إذا كانَ في آخرِ الاسمِ ألفٌ سُمِّيَ مقصوراً، وكانَ في الأحوالِ الثلاثِ على صورةٍ واحدةٍ، تقولُ: «هذه عصًا» و«رأيتُ عصًا» و«مررتُ بعصًا».

شرحه: إذا كانَ حرفُ الإعرابِ ألفاً سُمِّيَ مقصوراً، والمقصورُ: المحبوسُ، قالَ تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ في الخِيامِ﴾[6] أي محبوساتٌ غيرُ متبرجاتٍ ولا مبتذلاتٍ. قالَ الشَّاعِرُ[7]:

---

(1) النحل : 96 .

(2) في الأصل: وما.

(3) الرعد : 33 ، الزمر 23 ، 36 ، غافر 33 .

(4) آل عمران : 193 .

(5) الذي يجوز غير ما ذكر أن تقف على المرفوع والمجرور بحذف الياء، فتقول : هذا القاضِ ، ومررت بالقاضِ، أما المنصوب فلا يجوز فيه ذلك، بل يوقف عليه بإثبات الياء، تقول رأيت القاضي .(انظر: اللمع 15/1).

(6) الرحمن : 72 .

(7) البيتان من الطويل لكُثير عزة في ديوانه 149 ، وإصلاح المنطق 184 ، والجمهرة358/2، وشرح المفصل 73/6 ، ولسان العرب 85/4 (بهتر) ،وهمع الهوامع 298/1 و 33/2 .=

وأنتِ الَّتي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إليَّ وَمَا تَدْري بِذَاكَ القَصَائِرُ
عَنِيتُ قَصيراتِ الحِجالِ ولَمْ أُرِدْ قِصارَ الخُطَى شَرُّ النِّساءِ البَحاتِرُ

فلما كانتْ الألفُ لا تتحركُ إلا وتخرجُ عن صورتِها، أبقَوْها على حالِها، وعُرِفَ إعرابُ الكلمةِ بعاملِها لا مِنْ لفظِها، وكانتْ في الأحوالِ الثلاثِ على صورةٍ واحدةٍ[1].

وهذا المقصورُ على ضربينِ: منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ، فالمنصرفُ يلحقهُ التنوينُ، فتُحذَفُ ألفُه[2] لالتقاءِ الساكنينِ: هي والتنوينُ، فتقولُ هذه عصًا، ومررتُ بعصًا، ورأيتُ عصًا، وعليه قولُه تَعالى:﴿ذلكَ الكتابُ لا ريْبَ فيه هدىً﴾[3]و﴿قالوا[4] سَمِعْنا فتًى﴾[5] و﴿بالوادِ المُقَدَّسِ طُوىً﴾[6]، فحُذِفتْ ألفُه في الأحوالِ الثلاثِ ولا يَظهرُ فيه إعرابٌ.

وأمّا غيرُ المنصرفِ[7] فألفُه ثابتةٌ لا يحذفُها شيءٌ إلا إذا التقتْ بساكنٍ[8] من كلمةٍ أخرى، وعليهِ قولُه تَعالى: ﴿كَلاّ إنَّها لَظَى۞ نزاعةً للشَّوَى﴾[9].

=والقصيرة المرأة الملازمة لخدرها ، والبحاتر النساء القصيرات ، أي لا أعني قصيرات البدن وإنما أعني العفيفات المصونات (انظر:ديوان كُثيّر 149) والشاهد فيه أن المقصور بمعنى المحبوس .

(1) في الأصل: واحد، وما أثبته الباحث هو الذي ينسجم مع السياق .

(2) المقصود حذف صوتي وليس حذفاً خطياً .

(3) البقرة : 2 .

(4) في الأصل: إنّا، وأثبت الباحث ما في المصحف الشريف، ويبدو أن المؤلف اختلط عليه الأمر لوجود آية أخري هي: "إنّا سمعنا منادياً"(آل عمران 193).

(5) الأنبياء : 60 .

(6) طه : 12 والنازعات : 16

(7) في الأصل: المنصوب، وهو تحريف .

(8) في الأصل: ساكن، وما أثبته الباحث هو الذي ينسجم مع السياق، إذ لو كانت (ساكن) لاقتضى الإعراب نصبها، فتكون (ساكناً) .

(9) المعارج : 15 ، 16 .

درسٌ

إذا كانَ حرفُ الإعرابِ حرفَ علَّةٍ، وقبلَه ساكنٌ، جَرَى بوُجوهِ الإعرابِ، تقولُ: «هذا ظَبْيٌ وغَزْوٌ»، و«رأَيْتُ ظبياً وغزواً»، و«مررتُ بظبيٍ وغزوٍ»، والمشدّدُ كذلكَ، تقولُ: «هذا صَبِيٌّ وعدوٌّ» و«رأيتُ صبيّاً وعدوّاً»، و«مررتُ بصبيٍّ وعدوٍّ».

شرحه: الأصلُ في كلِّ حرفِ إعرابٍ أنْ يتحمّلَ الإعرابَ، إلا أنْ تظهرَ علةٌ تمنعُ من ظهورِ الإعرابِ، إمّا للاستثقالِ[1] كالمنقوصِ في رفعِهِ وجرِّه، وإمّا لامتناعِ وجودِ الحركةِ كالمقصورِ، أو كالإضافةِ إلى النفسِ[2]، وما عدا ذلكَ فالإعرابُ لا يمتنعُ من ظهورِه فيه، فمتى كانتْ الياءُ والواوُ حرفَ إعرابٍ، وقبلَهما ساكنٌ جريا مجرى الصحيحِ، لأنَّه لم تجتمعْ الأمثالُ كما اجتمعتْ في قولِكَ: (قاض)، فقلتَ:«هذا ظَبْيٌ وعدوٌّ»، و«رأيتُ ظَبْياً وعَدوّاً»، و«مررتُ بظبيٍ وعدوٍّ»، والمشدّدُ يجري هذا المجرى بدليلِ أنَّ كلَّ حرفٍ مشددٍ بحرفين، الأولُ منهما ساكنٌ، ألا ترى أنَّكَ لو صغَّرتَ (مُدّاً) من الطعامِ لقلت: (مُدَيْدٌ)؟ فظهرتْ الدالانِ، وكذلكَ لو صغَّرتَ (بُرّاً)، قلتَ: (بُرَيْرٌ)، فظهرتْ الراءانِ؛ لِحَجْزِ الياءِ التي للتصغيرِ بينَ الحرفينِ.

والدليلُ على أنَّ الحرفَ الأولَ من الحرفينِ ساكنٌ أنَّه لا يمكنكَ أنْ تبتدئَ بالحرفِ المشدّدِ، وقد تقرّرَ أنَّه متى سُكِّنَ ما قبلَ الواوِ والياءِ جريا مجرى الصحيحِ، فلما كانَ كذلكَ أعربتَه إعرابَ (ظبيٍ) و(عدوٍّ)، وأعربتَ ظبياً وعدوّاً إعرابَ الصحيحِ، لأنَّ الاستثقالَ الذي في المنقوصِ معدومٌ هنا، وهو الكسرةُ التي قبلَ الياءِ، قالَ تعالى: ﴿فإنَّهُم عَدوٌّ لي﴾[3] فرفعَ، وقالَ: ﴿ليسَ لَهُم مِنْ دُوْنِهِ

---

(1) في الأصل: للاستقبال وهو تصحيف .

(2) أي المضاف إلى ياء المتكلم.

(3) الشعراء : 77 .

وَلِيٍّ﴾ [1]وقال: ﴿وما الحَياةُ الدُّنيا إلا لَعِبٌ ولَهْوٌ﴾[2] فأعربَ الواوَ بالرفعِ لمّا سكّن ما قبلَها، وقالَ:﴿والمُنْكَرِ والبَغْيِ﴾[3] وقالَ تعالى: ﴿إنَّما بَغْيُكُم عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾[4].

درسٌ

[الإضافة]

إذا أضفتَ الاسمَ إلى الاسمِ أبقيتَ إعرابَ الأوّلِ عليهِ، وحذفتَ منه التنوينَ، وجَرَرْتَ الثانيَ على كلِّ حالٍ، تقولُ: «هذا غلامُ زيدٍ»، و«رأيتُ غلامَ زيدٍ»، و«مررتُ بغلامِ زيدٍ».

شرحه: إذا أضفتَ الاسمَ إلى الاسمِ أبقيتَ إعرابَ الأوّلِ الذي يستحقُّه عليه، فلم تَتعرضْ به[5]، ولكنَّكَ تحذفُ منه التنوينَ إنْ كانَ منوناً، وتَجرُّ الثانيَ بإضافةِ الأوّلِ إليهِ إنْ كانَ منصرفاً، وإنْ كانَ غيرَ منصرفٍ فتحتَه، تقولُ في الأولِ:«هذا غلامُ زيدٍ»، و«مررتُ بغلامِ زيدٍ»، و«رأيتُ غلامَ زيدٍ»، وفي الثاني: «هذا غلامُ فاطمةَ»، و«رأيتُ غلامَ فاطمةَ»، و«مررتُ بغلامِ فاطمةَ»، وكلّما [أضفتَ] حذفتَ التنوينَ من الأوّلِ؛ لأنَّ الاسمَ يتعاقبُ عليه ثلاثةُ أشياءَ، فلا يجتمعُ فيه منها اثنانِ، وهي الألفُ واللامُ، والإضافةُ، والتنوينُ، فمتى اتَّصلَ به أحدُها امتنعَ الآخرُ، تقولُ: (غلامٌ)، فتنوّنُ،كما قالَ تعالى: ﴿سَلامٌ عَلَيْكُم﴾[6] فنوّنَ، وتقولُ: (الغلامُ)، فلا تُنوّنُ،

---

(1) الأنعام : 51 . وقد وردت في الأصل(من ولي) ويبدو أن المؤلف خلط هذه الآية بقوله تعالى:"ما لهم من دونه من وليّ"(الكهف: 26)

(2) الأنعام : 32 .

(3) النحل : 90 .

(4) يونس : 23 .

(5) أي لم تغيره، من تعرُّض الرجل في عروض الجبل يميناً وشمالاً.(انظر: لسان العرب 169/7"عرض").

(6) الأنعام : 54 ، الأعراف : 46 ، الرعد : 24 ، النحل : 32 ، القصص : 55 ، الزمر : 73 .

كما قـــالَ [تعالى]: ﴿والسَّلامُ علَيَّ﴾[1]، و(غلامُ زيدٍ)، فلا تنوّن، ولا تدخلُ الألفُ واللامُ، كما قالَ الشَّاعِرُ[2]:

سلامُ اللهِ يا مَطَـــرٌ عَلَيْهـــا وَلَيْسَ عَلَيْـكَ يا مَطَــرُ السَّـــلامُ

وقالَ اللهُ تعالى: ﴿فالصَّالحاتُ قانِتَاتٌ﴾[3]، نَوّنَ في الثاني لعَدمِ الألفِ واللامِ فيه، وحذفَ من الأولِ لوجودِ الألفِ [واللامِ] ، فأمّا (الضاربو زيدٍ) فالألفُ واللامُ بتقديرِ (الذي)، و(زيدٌ) معاقِبٌ النّونَ، ولا يجوزُ: «الضاربُ زيدٍ»؛ لأنَّه لا تنوينَ يعاقبُه، ويجوزُ: «الضاربُ» الرَّجلِ، تشبيهاً بـــ«الحَسَنِ الوجه»[4].

وإنّما لم يَجْتمعْ (الألفُ واللامُ) ، والتنوينُ؛ لأنَّ (الألفَ واللاَم) للتعريفِ والتنوينَ للتنكيرِ في الغالبِ، والاسمُ الواحدُ لا يكونُ معرفةً نكرةً في حالٍ واحدةٍ، ولم يجتمعْ (الألفُ واللامُ) والإضافةُ؛ لأنَّهما جميعاً للتعريفِ، فلا يُجمَعُ بينهما استغناءً بأحدِهما عن الآخرِ، ولم تجتمعْ الإضافةُ والتنوينُ؛ لأنَّ الإضافةَ للتعريفِ والتنوين للتنكيرِ في الغالبِ.

---

(1) مريم : 33 .

(2) البيت من الوافر وهو للأحوص في ديوانه 236، والكتاب 202/2 ، والأغاني 235/15، وخزانة الأدب 150/2 .

ويروى أن الأحوص رأى أخت زوجته ، وكانت من أحسن النساء ، فلما رأى زوجها وكان قبيحاً دميماً ، فقالت له زوجته : قم إلى سلفك وسلم عليه ، فقال هذا البيت ، وهو يشير إلى أخت زوجته وكان اسم زوجها)مطر) ، فضمير الهاء في (عليها) يعود على زوجة مطر (انظر: ديوان الأحوص 236 ، وخزانة الأدب 150/2 – 152).

والشاهد فيه عدم تنوين (سلام اللهِ) وعدم إدخال أل التعريف عليها لأنها مضافة ، وعدم تنوين (السلام) لأنها معرفة بأل ، وللنحويين فيه شاهدٌ آخر وهو تنوين المنادى العلم ، وهو (مطر) الأولى.

(3) النساء : 34 .

(4) أي أن الضارب مضاف إلى الرجل، والحسن مضاف إلى الوجه، وجاز العكس: أي أن تقول: الحسنُ الوجهَ، على أن الوجه مشبه بالمفعول، تشبيهاً بقولك: الضاربُ الرجلَ.(وانظر: الأصول في النحو 132/1-134).

درسٌ

[إعرابُ الأسماءِ الستةِ]

ستةُ أسماءٍ إعرابُها في الإضافةِ إلى غيرِكَ في الرفعِ بالواوِ، وفي النصبِ بالألفِ، وفي الجرِّ بالياءِ، تقولُ: «هذا أبوكَ، وأخوكَ، وحَموكَ، وهَنوك، وفُوكَ، وذو مالٍ»، و«رأيتُ أباكَ، وأخاكَ، وحَماكَ، وهَناك، وفَاكَ، وذا مالٍ»، و«مررتُ بأبيكَ، وأخيكَ، وحَميكَ، وهَنيكَ، وفِيكَ، وذِي مالٍ»، فالواوُ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الرفعِ، والألفُ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ النصبِ، والياءُ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الجرِّ.

شرحه: الأسماءُ المفردةُ المعربةُ إعرابُها بالحركاتِ على ما سَبَقَ، إلا هذه الأسماءَ الستةَ، فإنَّ إعرابَها بالحروفِ إذا كُنَّ مضافاتٍ، فإنْ كانتْ غيرَ مضافاتٍ فحكمُها حكمُ ما سلفَ من الأسماءِ، تقول: «هذا أبٌ حَسَنٌ»، و«رأيتُ أباً حسناً»، و«مررتُ بأبٍ حسنٍ»، فإذا أضفتَها إلى غيرِكَ أعربتَها بالحروفِ[1]، فكانتْ في الرفعِ بالواوِ، وفي النصبِ بالألفِ، وفي الجرِّ بالياءِ، تقولُ: «هذا أبوكَ، وأخوكَ، وحموكَ، وهنوكَ، وفوكَ، وذو مالٍ»، فالواوُ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الرفعِ، والألفُ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ النصبِ، والياءُ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الجرِّ[2].

---

(1) في المسألة خلاف، فالبصريون يرون أن هذه الأسماء تعرب بالحروف فقط، فتكون مرفوعة بالواو، ومنصوبة بالألف، ومجرورة بالياء، والكوفيون يرون أنها معربة بالحروف والحركات، فترفع بالضمة والواو، وتنصب بالفتحة والألف، وتجر بالكسرة والياء، وذهب الأخفش إلى أنّ هذه الحروف هي دوالّ على الإعراب، وليست حروف إعراب، وذهب المازنيّ إلى أنها ناشئة عن إشباع الحركات. (انظر لمزيد من التفصيل: مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة في الإنصاف 17/1، واللباب في علل البناء والإعراب 90-93).

(2) أهمل المؤلف الحديث عن إعراب الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، وهي حينئذٍ تُعرب بالحركات المقدرة. (انظر: شرح ابن عقيل 53/1).

وإنّما خالفتْ هذه الأسماءُ جميعَ الأسماءِ المفردةِ؛ لأنَّهم لمّا اعتزَموا على إعرابِ التثنيةِ والجمعِ السالمِ بالحروفِ، أنَّسوا طباعَهم بهذه الأسماء فأعربوها بالحروف توطئةً لها[1].

وهذه الأسماءُ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ، منها أربعةُ أسماءٍ إذا أُفرِدَتْ أُعْرِبَتْ بالحركاتِ، فإذا أُضيفتْ أُعربتْ بالحروفِ، وهي: (أبٌ) و(أخٌ) و(حَمٌ) و(هَنٌ). والثاني: (فوك)، متى أُضيفَ أعرِبَ بالحروفِ ومتى أُفرِدَ عُوِّضَ عن الواوِ ميماً؛ لأنَّها أَجْلَدُ من الواوِ على تَحَمُّلِ الحركةِ، ولأنَّ الواوَ لو تَطَرّق عليها التنوينُ أزالَها، فقالوا: «هذا فمٌ»، و«رأيتُ فماً»، و«مررتُ بفمٍ».

والقسمُ الثالثُ لا يُستعملُ إلا مضافاً، وهو (ذو)؛ لأنَّهم تَوصّلوا به إلى وصفِ الشيءِ بغيرِهِ، فتقولُ: «مررتُ برجلٍ ذي مالٍ»، لمّا أردتَ أنْ تصفَ بالمالِ، وكذلكَ لو أردتَ أنْ تصفَ رجلاً بدارٍ لم يتهيأْ، فجئتَ بـ (ذي) توصلاً إلى ذلكَ، ولو قلتَ: «مررتُ برجلٍ قائمٍ» لم تحتجْ إلى (ذي) لأنَّ قائماً هو (رجلٌ).

درسٌ

[التثنية وإعراب المثنى]

إذا ثنيتَ الاسمَ زدتَ في آخرِه في الرفعِ ألفاً ونوناً مكسورةً، وفي الجرِّ والنصبِ ياءً مفتوحاً ما قبلَها، ونوناً مكسورةً، تقولُ: «قامَ الزيدانِ»، و«مررتُ بالزيدَيْنِ»، و«رأيتُ الزَيْدَيْنِ»، وتُحذفُ النونُ في الإضافةِ.

---

(1) انظر هذا الرأي أيضاً عند أبي البركات الأنباري في أسرار العربية 59. ونذكر هنا أنّ في ثلاثة من هذه الأسماء(أبو، وأخو، وحمو)لغتين أخريين، هما لغة النقص، أي: حذف الواو والألف والياء، وإعرابها بحركات ظاهرة، نحو: هذا أبُه، ورأيت أبَه، ومررت بأبِه.واللغة الثانية أن تكون هذه الأسماء بالألف رفعاً ونصباً وجراً، نحو: هذا أباه، ورأيت أباه، ومررت بأباه، وعليها قول الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباهـــــا

قد بلغا في المجد غايتاها

أمـا (هـنٌ) ففـيهه لغـتان فقـط: الـنقص ، والإعراب بالحروف، والأولى أشهر، والاسمان الآخران (فو، وذو) يعربان بالحروف.(انظر: شرح ابن عقيل 1/48-52)

شرحه: اعلم أنَّ التثنيةَ على ضربينِ: لغويةٌ وصناعيةٌ، فاللغويةُ: عطفُ الاسمِ على الاسمِ بالواوِ إذا كانا مختلفَيْ اللفظِ، نحوُ: (زيدٍ وعمروٍ)، وتقولُ: «قامَ زيدٌ وعمروٌ»، فإنْ كانَ الاسمانِ متفقَيْنِ في اللفظِ والمعنى، كَرِهوا عطفَ أحدِهما على الآخرِ، فاستقبحوا: «قام زيدٌ وزيدٌ» إلا في ضرورةِ الشعرِ، قال[1]:

.....

وقال آخرُ[2]:

كأنّ بينَ فكِّها والفَكِّ

ليثٌ وليثٌ في مجالٍ ضَنْكِ

فلما كانَ كذلكَ عَدَلوا إلى الصناعيّةِ، فجاؤوا بالمفردِ، وزادوا عليه في الرفعِ ألفاً تدلُّ على التثنيةِ والرفعِ، وهي حرفُ الإعرابِ، ونوناً مكسورةً عوضاً من الحركةِ والتنوينِ اللذينِ كانا في (زيدٍ)، وإنما كُسِرَتْ النونُ لالتقاءِ الساكنينِ: هي

---

(1) بياض في الأصل بمقدار بيت من شعر، ويرجح الباحث أنه قول الشاعر من الرجز (انظر: أسرار العربية 64):

كأنّ بين خُلفها والخلفِ

كشّة أفعى في يبسٍ قفٍّ

لأنّ في هذين البيتين عطف اسم على اسم وهو في لفظه ومعناه، وهذا ما أراد المؤلف الاستشهاد له.

(2) هذا الرجز مصنوعٌ من بيتين لشاعرين مختلفين، الأول لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب 438/2 (ذبح) ولرؤبة في أساس البلاغة 141(ذبح) وخزانة الأدب462/7 وبعده : فأرةُ مسكٍ ذُبحتْ في سُكّ .

والثاني لجحدر بن مالك الحنظلي في لسان العرب 420/10، ولجحدر أو لواثلة بن الأسقع في خزانة الأدب461/7 .

وقيل في قصة الثاني إن واثلة بن الأسقع قاله بعدما قتل أحد بطاركة الروم في إحدى المعارك التي قادها خالد بن الوليد ، وقيل إنه لجحدر، قاله عندما ألقى به الحجاج في تابوت فيه أسدٌ جوّع ثلاثة أيام عقاباً لجحدر على إفحاشه في القول (انظر: خزانة الأدب 461/7 – 462) .

والشاهد فيه عطف اسم على آخر وهو في لفظه ومعناه .

والألفُ، وأصلُ التقاءِ الساكنينِ الكسرةُ، كقولهِ تعالى: ﴿قُمِ اللَّيلَ﴾[1]، وفي الجرِّ والنصبِ ياءٌ[2] مفتوحاً ما قبلَها تدلُّ على التثنيةِ والجرِّ والنصبِ ، و [هي] حرفُ الإعرابِ ، ونوناً مكسورةً كما كانَ في الرفعِ ، ويُفرَّقُ بينَ الجرِّ والنصبِ بالعواملِ تقولُ: «رأيتُ الزيدينِ»، و«مررت بالزيدينِ».

وحملوا النصبَ على الجرِّ هنا كما حَملوا الجرَّ على النصبِ في ما لا ينصرفُ ليكونَ كالقصاصِ، وعليه قولُه تعالى: ﴿فإنْ لم يَكونا رَجُلَيْنِ فرَجُلٌ وامرأتانِ﴾[3]، فـ(رجلين) منصوبٌ، وعلامةُ النصبِ الياءُ، و(امرأتانِ) مرفوعٌ، وعلامةُ الرفعِ الألفُ، وكذلكَ «إنَّ هذيْنِ لساحِرانِ»[4]وقال تعالى: ﴿وما أُنْزِلَ على الملَكَيْنِ﴾ [5]، الياءُ حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الجرِّ.

والمؤنثُ كالمذكرِ، تقولُ: «قامتْ المرأتانِ»، و«رأيتُ المرأتينِ»، و«مررتُ بالمرأتينِ».

فإنْ أضفتَ المثنَّى حذفتَ نونَه للإضافةِ، كما حُذِفَ التنوينُ في المفردِ إذا أضفتَه، فتقولُ: «قامَ غلاما زيدٍ»، و«رأيتُ غلامَيْ زيدٍ»، و«مررتُ بغلامَيْ زيدٍ»، والأصلُ فيه: (غلامان) و(غلاميْن)، فحذفتْ النونُ للإضافةِ، وعليه قولُه تعالى:

---

(1) المزمل : 2 .

(2) معطوفة على (ألفاً) المنصوب بالفعل زادوا .

(3) البقرة : 282 .

(4) طه : 63 وهذه الآية على قراءة أبي عمر بن العلاء ، أما ما في المصحف الشريف فهو "إنْ هذان لساحران" بتخفيف (إن) ورفع (هذان).(انظر: السبعة في القراءات 419، وحجة ابن زنجلة 454/1).

(5) البقرة : 102 .

﴿ذَوَاتا أفْنانٍ﴾[1] و﴿ذَوَا عَدْلٍ مِنكم﴾[2]، وفي النصبِ: ﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾[3]، وقولـــه تعالى: ﴿ورَفَعَ أبَويْهِ﴾[4].

فإنْ ثنَّيْتَ ما في آخرِه ألفٌ، وكانَ على ثلاثةِ أحرفٍ نظرتَ ألفَه، فإنْ كانتْ منقلبةً عن الواوِ قلبتْ ألفُه واواً، تقولُ في (عصًا): عَصَوان؛ لقولِكَ[5]: «عصوْتُ بالعَصا»، وفي (رَجا البئر)- وهو ناحيتُها- رَجَوانِ ؛ لأنَّ ألفَهُ منقلبةٌ عن الواوِ، وفي (رحىً): رحَيان؛ لقولِهم: «رحَيْتُ بالرَّحا»، وفي (فتًى): فتَيان؛ لأنَّها منقلبةٌ عن الياءِ، وعليه قولُه تعالى: ﴿ودَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيانِ﴾[6].

فإنْ كانَ الاسمُ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ، قلبتَ ألفَه إلى الياءِ ولا تعتبرُ شيئاً، تقولُ في (مَغْزى): مَغْزيَان، وفي (مَلْهى): مَلْهيان وفي (حُبْلى): حُبْليان، وفي (قَبَعْثَرى): قبَعْثَريان.

درسٌ

[إعراب الجمع]

الجمعُ جمعانِ: جمعُ تكسيرٍ، وجمعُ تصحيحٍ، فجمْعُ التكسيرِ يتغيرُ فيه نَظْمُ الواحدِ وبناؤُهُ،ويُعربُ بالحركاتِ،تقولُ:«هذه دُورٌ وقُصُورٌ»،و«رأيتُ دوراً وقصوراً»، و«مررتُ بدورٍ وقُصورٍ».

---

(1) الرحمن : 48 .

(2) المائدة : 95 .

(3) سبأ : 16 .

(4) يوسف : 100

(5) في الأصل: كقولك، وما أثبته الباحث هو ما ينسجم مع السياق .

(6) يوسف : 36 .

شرحه:الجمعُ على ثلاثةِ[1]أضربٍ:جمعٌ عامٌّ،وجمعٌ خاصٌّ، وجمعٌ متوسّطٌ[2]، فالجمعُ العامُّ هو جمعُ التكسيرِ، وإنّما قيلَ فيه إنَّه عامَ لأنَّه يشملُ كلَّ مفردٍ في الغالبِ، وإنما سُمِّيَ جمعَ تكسيرٍ لانفكاكِ أجزاءِ مفردِهِ في الجمعِ، شبهوهُ بالآنيةِ التي تتكسَّرُ، تقولُ: (زيدٌ) و(زُيود)، فتجدُ صورةَ زيدٍ ونَظْمَه قد تغيرا بضمِّ الزاي بعد فتحِها، وضمِّ الياءِ بعدَ إسكانها، وزيادةِ واوٍ حاجزة بين الياءِ والدالِ، وكذلكَ قالوا: (جَمَلٌ) و(أَجْمال)، و(حَمَلٌ وحِمْلان).

وإعرابُه كإعرابِ المفردِ بالحركاتِ، تقول: «هؤلاءِ رجالٌ»، و«رأيتُ رجالاً»، و«مررتُ برجالٍ»، ويكونُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، ومَنْ يعقلُ وما لا يعقلُ، تقولُ في المذكَّرِ العاقلِ: (رجلٌ) و(رجال)، وفي المذكَّرِ غيرِ العاقلِ: (قَلَمٌ) و(أقلام)، وفي المؤنَّثِ العاقلِ: (هِنْدٌ) و(هُنودٌ)، وفي المؤنَّثِ غيرِ العاقلِ: (شمسٌ) و(شموس).

وهذا الجمعُ ينقسمُ إلى أربعةِ أقسامٍ:

جمعٌ تكونُ حروفُه أقلَّ عدداً من مفردِهِ، كقولكَ: (كتابٌ) و(كُتُب)، و(رغيفٌ) و(رُغُفٌ)، و(عمودٌ) و(عُمُد).

وجمعٌ يكونُ لفظُه أكثرَ حروفاً من مفردِه، كقولكَ: (فَلْس) و(أَفْلُسٌ) و(كَعْبٌ) و(أَكْعُب)، و(مَسْجِدٌ) و(مساجد).

وجمعٌ يكونُ عددُه كعددِ مفردِهِ، لكنَّ الحركاتِ تختلفُ، كقولكَ: (سَقْفٌ) و(سُقُفٌ)، و(خَشَبٌ) و(خُشُبٌ).

وجمعٌ يكونُ كالمفردِ لا فرقَ بينهما في عدّةٍ ولا حركةٍ، لا فرقَ بينهما إلا بالقرينةِ، كقولِهم: (فُلْكٌ) في الواحدِ و(فُلْكٌ) في الجمعِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿في الفُلْكِ

---

(1) ذكر في الدرس أن الجمع جمعان، وفي الشرح جعله ثلاثة أضرب؛ وذلك لأنه في الدرس عدّ جمع المذكر السالم نوعاً واحداً، هو جمع التصحيح.

(2) يُقصد بالعام جمعَ التكسير، كما ذَكَر، أما الجمع الخاص فهو جمع المذكر السالم؛ لأنه خاص بالمذكر العاقل العلم، وأما المتوسط فهو جمع المؤنث السالم؛ لأنه يجمع عليه العاقل وغير العاقل.(وانظر: كتاب الفصول 65).

المَشْحونِ﴾[1]، فقوله ﴿المشحون﴾ صفتُه، وهو مفردٌ، فيجبُ أنْ يكونَ موصوفُه مفرداً، وقالَ تعالى: ﴿حتَّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْك وجَرَيْنَ بِهِم﴾[2]فقوله ﴿جَرَيْنَ﴾ يدلُّ على أنَّه جَمْعٌ له على أحدِ القولين[3].

درسٌ

[جمعُ المذكَّرِ السالم وإعرابه]

إذا أردتَ جمعَ الاسمِ العلَمِ العالمِ[4] المذكّرِ جمعَ الصحةِ، زدتَ في آخرِه في الرفعِ واواً مضموماً ما قبلَها، ونوناً مفتوحةً، تقولُ: «قام الزيدونَ»، وفي الجرِّ والنصبِ ياءً مكسوراً ما قبلَها، ونوناً مفتوحَةً، تقولُ: «مررتُ بالزيدِينَ»، و«رأيت الزيدِينَ»، وتَحملُ صفتَه عليه، وتحذفُ نونَه للإضافةِ.

شرحه: هذا الجمعُ يُسمَّى الجمعَ الصحيحَ، والجمعَ السالمَ، والجمعَ الذي على هجاءين[5]، والجمعَ الذي على حدّ التثنيةِ، وإنما سُمّي جمعَ الصحةِ، لأنَّ الواحدَ يصحُّ فيه، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: (الزَيْدونَ)، فـ(زيدٌ) المفردُ موجودُ الصيغةِ فيه؟ بخلافِ جمعِ التكسيرِ، وقيلَ له على حدّ التثنيةِ لأنَّه يُعربُ بالحروفِ كما تُعربُ التثنيةُ.

---

(1) الشعراء : 119 .

(2) يونس : 22 .

(3) ذكر السَّمين الحلبي في الدر المصون 171/6 أن الأخفش يزعم أن (الفُلك) اسم جمع ، والذي في كتابه معاني القرآن 371/1 أنه قال يكون الفُلك واحداً وجماعة . ويرى كثيرٌ من العلماء أن ضمة الفاء في الفُلك إذا كان جمعاً غير ضمته إذا كان مفرداً ودليل ذلك أن ضمة الجمع تكون فيما واحدُه غير مضموم ، نحو (أُسُد) و(كُتُب) ، والواحد (أَسَد) و(كِتاب) (انظر: اللباب 178/2 ، والتبيان 72/1).

(4) أي الذي يعلم، وهو وصفٌ استعاض به عن العاقل ، وقد جاء هذا الوصف عند الزمخشري (فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه) وعلق على ذلك ابن يعيش (وإنما قال لمن يعلم ، ولم يقل لمن يعقل ، لأن هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه.... فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم لأن البارئ يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل) (انظر: شرح المفصل 2/5 – 3).

(5) يسمى كذلك؛ لأنه يكون مرة بالواو والنون ومرة بالياء والنون ، ويقال له الجمع الذي على حد التثنية لسلامة صدره كما كان المثنى، ويقال له الجمع السالم لسلامة؛ لفظ واحده من التغيير (انظر: شرح المفصل 2/5) .

وإنّما يُجمعُ الاسمُ المفردُ هذا الجمعَ إذا اجتمعتْ فيه ثلاثُ[1] شرائطَ، أحدُها: التذكيرُ، والثاني: الآدميةُ، والثالثُ:العلميّةُ، كـ(زيدٍ) و(عمروٍ)، لأنَّ زيداً مذكرٌ آدميٌّ علمٌ، وكذلكَ (عمرو)، ولا يُجمعُ (جَمَلٌ) جمعَ السلامةِ، وإنْ كانَ مذكراً؛ لأنَّه ليسَ بآدميٍّ علمٍ، ولا تَجمعْ (هنداً) بالواوِ والنونِ، وإنْ كانَ علماً آدمياً؛ لأنَّه ليسَ بمذكَّرٍ، ولا تجمعْ (رجلاً) جمعَ السلامةِ، وإنْ كانَ آدمياً مذكراً؛ لأنَّه ليسَ بعَلَمٍ.

فإذا اجتمعتْ هذه الشرائطُ الثلاثُ في المفردِ وجمعتَه، زدتَ في آخرِه في الرفعِ واواً مضمومًا ما قبلها، ونوناً مفتوحةً، فتقولُ: «قامَ الزيدونَ والعَمْرونَ والبكْرونَ»، [و] في الجرِّ والنصبِ ياءً مكسوراً ما قبلَها ونوناً مفتوحةً، تقول: «مررتُ بالزيدِينَ والعَمْرِينَ والبَكْرِينَ»، و«رأيتُ الزَّيْدِينَ والعَمْرِينَ والبَكْرِينَ»، فالواوُ حرفُ الإعرابِ[2]، وعلامةُ الرفعِ، وعلامةُ السلامةِ، وعلامةُ الجمعِ، وعلامةُ العقلِ، وعلامةُ الصحةِ، والياءُ حرفُ الإعرابِ، وعلامةُ الجرِّ والنصبِ، وعلامةُ الجمعِ، وعلامةُ السلامةِ، ، وعلامةُ العقلِ، وعلامةُ الصحةِ، ويُفرَّقُ بين الجرِّ والنصبِ بالعواملِ.

وصفةُ هذا القسمِ تُجمعُ كجمعِه، إلّا أنْ تكونَ الصفةُ على (أفعل) ومؤنثُه (فعلاء)، نحو: (أحمر) و(أصفر) و(أسود)، فلا تقلْ فيه: (أحمرونَ)، أو تكونَ الصفةُ على (فَعْلان) ومؤنثُه (فَعْلى)، نحو: (عطشان)، و(غَضْبان)، و(سكْران)، فلا تقلْ: (سكرانون)، وتقولُ: (الكاتبونَ)، و(المؤمنونَ)، و(الكافرونَ)، و(الرجالُ القائمونَ)، و(الرجالُ القاعدونَ)، وعليه قولُه تعالى: ﴿وأَمَّا القَاسِطُوْنَ﴾[3]، وقوله

---

(1) كذا في الأصل بالتذكير، فقد يكون أراد بالشرائط جمع شريطة، ثم توهم أنه أراد بها جمع شرط، فقال: أحدها؛ لأن (شرائط) تكون جمعاً لشرط وشريطة.

(2) ذهب الكوفيون إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، فهي عندهم إعراب، وإليه ذهب قطرب، وذهب البصريون إلى أن هذه الحروف حروف الإعراب، وليست إعراباً، وذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أنها حروف دالة على الإعراب، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنها منقلبة عن الحركات، وانقلابها هو الإعراب، وذهب الزجاج إلى أن الأسماء المثناة والمجموعة مبنية وليست معربة.(انظر مسالة القول في إعراب المثنى والجمع الذي على حده في الإنصاف 33/1).

(3) الجن : 15 .

تعالى: ﴿والمُؤْمنونَ كُلٌّ آمَنَ باللهِ﴾[1]، وقوله ﴿وأولئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ﴾[2]، وفي الجرِّ والنصبِ: الكاتبينَ والضاحكينَ، وقوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنينَ﴾[3]، وقالَ: ﴿فَضَّلَ اللهُ المجاهِدينَ بأَمْوَالِهِمِ وأَنفُسِهِمِ على القَاعدينَ دَرَجةً﴾[4]، فأمّا قولُه تعالى: ﴿إنِّي رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً والشَّمْسَ والقَمَرَ رأيتُهُم لي ساجِدينَ﴾[5] فجمَعَه جمْعَ من يعقلُ؛ لأنَّه وصَفَها بصفةِ مَنْ يعقلُ، فجمعَها جمعَه، والأحسنُ أنْ يُقالَ إنَّ هذا محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ الكواكبَ عبارةٌ عن الإخْوةِ، والشمسَ عبارةٌ عن الخالةِ والقمرَ عبارةٌ عن الأبِ، وهؤلاءِ عقلاءُ[6].

وتَحذِفُ نونَه في الإضافةِ كما فعلتَ في التثنيةِ، وعليه قولُه تعالى: ﴿ولا يأْتَلِ أُولو الفَضْلِ﴾[7] الأصلُ: (أولونَ)، وقالَ: ﴿لذائِقوا العذابِ﴾[8] أي لذائقونَ، وقال في النصبِ والجرِّ في المضافِ: ﴿ذلكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أهلُهُ حاضِري المَسْجدِ الحَرامِ﴾[9] والأصلُ: (حاضرين)، وقال:﴿غيرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[10]، الأصلُ: (مُحِلِّين).

وفتحتْ النونُ لالتقاءِ الساكنيْنِ، وفُعِلَ ذلكَ للفرقِ بينَ التثنيةِ والجمعِ، وإنّما كانتْ التثنيةُ أحقَّ بالكسرِ لأنَّهم خرجوا فيها من حرفٍ خفيفٍ وهو الألفُ فاحتَملوا

---

(1) البقرة : 285 .

(2) البقرة : 177 .

(3) النساء : 95 .

(4) النساء : 95 .

(5) يوسف : 4 .

(6) هذا رأي ابن عباس وقتادة، حيث قالا: إن الكواكب إخوته، والشمس أمه، والقمر أبوه ، وقال قتادة : الشمس خالته ، لأن أمه كانت قد ماتت ، وكانت خالته تحت أبيه (انظر: تفسير الطبري 152/12 ، والجامع لأحكام القرآن 121/9 – 12).

(7) النور : 22 .

(8) الصافات : 38 .

(9) البقرة : 196 .

(10) المائدة : 1 .

ثِقَلَ الكسرةِ وخرجوا في الجمعِ من حرفٍ ثقيلٍ، وهو الواوُ فاحتملوا الفتحةَ ليَعْتَدِلَ كلُّ خفيفٍ بثقيلٍ، لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ، والواوَ ثقيلةٌ، والكسرةَ ثقيلةٌ، والألفَ خفيفةٌ.

فإذا رأيتَ كلمةً مجموعةً في آخرِها ياءٌ ونونٌ، ولم تعلمْ أجَمْعُ تكسيرٍ هي أم جمعُ صحةٍ؟ فاسقطْ الياءَ والنونَ، فإنْ بقيَ معكَ اسمٌ مفردٌ، فالكلمةُ جمعُ صحةٍ، وإنْ لم يبقَ للكلمةِ المبقاةِ معنى، فالكلمةُ جمعُ تكسيرٍ، فحينئذٍ تُعْرَبُ النونَ في جمعِ التكسيرِ ولا تُغيِّرُ الياءُ، وإنْ كانَ جمعَ صحةٍ فأعربْ الياءَ بقلبِها في الرفعِ واواً، وافتحِ النونَ، واحذفْها في الإضافةِ، مثالُ ذلكَ أنَّكَ تَرى (بساتين) و(دواوين) و(شياطين) فتعلمُ أنَّه جمعُ تكسيرٍ، لأنكَ لو أسقطْتَ الياءَ والنونَ بقيَ (بسات) و(دواو)، ولَيْسا بشيءٍ، فعلمتَ أنَّ الجمعَ جمعُ تكسيرٍ، فأعربتَ النونَ إعرابَ المفردِ، وتقولُ: (مُسْتَخرجين)، فتحذفُ الياءَ والنونَ، فيبقَى (مُسْتَخرج) وهو اسمٌ معلومٌ، فتعلمُ أنَّه اسمٌ مجموعٌ جمعَ الصحةِ، ففتحتَ النونَ في الأحوالِ الثلاثِ، وحذفتَها في الإضافةِ، وقلبتَ[1] واواً في الرفعِ.

درسٌ

[جمعُ المؤنَّثِ السالمُ وإعرابُه]

إذا جمعتَ الاسمَ المؤنثَ جمعَ الصحةِ، زدتَ في آخرِه ألفاً وتاءً وضممتَها في الرفعِ، وكسرتَها في الجرِّ والنصبِ، وتُلحقُها نوناً ساكنةً، تقولُ: «هذه هنداتٌ»، و«مررتُ بهنداتٍ»، و«رأيتُ هنداتٍ»، فإنْ كانَ في المفردِ تاءُ تأنيثٍ حذفتَها في الجمعِ، تقولُ في (قائمة): (قائمات).

شرحه: هذا القِسْمُ يُجمعُ جمعَ الصحةِ بغيرِ شريطةٍ، فلا يمتنعُ منه مؤنثٌ، إلا أنْ تكونَ (فَعْلاء) مذكرُها (أفْعَل) نحو: حَمراء وصفراء وسوداء، أو (فَعْلى)، نحو: سكْرى وعَطْشى، وغَضْبى، فإنّ هذينِ القسمينِ لا يُجمعانِ جمعَ السلامةِ الذي للمؤنثِ، وأشياء أخرى لا حاجةَ إلى ذكرِها هنا[2].

---

(1) يقصد الياء .

(2) منها الوصف الخاص بالمؤنث مثل حائض وطالق، ومنها الصفة التي يشترك فيها المذكر والمؤنث، مثل: امرأة جريح وامرأة صبور، وبعض المؤنثات: امرأة وأمة وشفة وشاة.(انظر: جامع الدروس العربية 16/2).

والمؤنثُ لا يخلو أنْ يكونَ بعلامةٍ أو بغيرِ علامةٍ، والعلامةُ ثلاثةُ أحرفٍ: التاءُ التي يبدلُ منها في الوقفِ هاء، نحو: (قائمة)، و(قاعدة)، و(ضاربة)، والألفُ المقصورةُ نحو: (حُبْلى)، و(بُشرى)، و(ذكرى)، والألفُ الممدودةُ، نحو: (صحراء)، و(خُنْفُساء)، و(بَطْحاء).

والمؤنثُ الذي بغيرِ علامةٍ، نحو: (هند)، و(زينب)، و(جُمْل)[1]، و(دَعْد)، و(عقرب)، فمتى جمعتَ هذا القِسْمَ الذي بغيرِ علامةٍ، زدتَ في آخرِه ألفاً وتاءً، وضممتَها في حالةِ الرفعِ، وكسرتَها في حالةِ الجرِّ والنصبِ، وألحقتَها نوناً ساكنةً[2]، تُحذفُ مع (الألفِ واللامِ) والإضافةِ والوقفِ، كما يُحذفُ التنوينُ[3]، فتقولُ: «هؤلاءِ هنداتٌ» و«مررتُ بهنداتٍ»، و«هؤلاءِ الهنداتُ» و«هنداتُك».

وإنّما جُعِلَ لها في الجرِّ والنصبِ حالةٌ واحدةٌ حملاً على المذكّرِ، وزادوا التنوينَ هنا بإزاءِ النونِ في (الزيدِينَ)، ولهذا تثبتُ في (عرفاتٍ)، وهي معرفةٌ مؤنثةٌ، فهي مثلُ (فاطمة) فلو كانَ تنوينُه مثلَ تنوينِ (زيدٍ)، لما دخلَ في (عرفاتٍ)[4].

فإنْ جمعتَ ما في آخرِه تاءٌ حذفتَها، وألحقتَه الألفَ والتاءَ فقلتَ في (قائمة): (قائمات)، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿فالصَّالِحَاتُ قانِتَاتٌ[5]﴾[6] والأصلُ فيه:

---

(1) جُمْل: اسم امرأة.(انظر: اللسان 128/11 "جمل").

(2) يقصد التنوين .

(3) يُفرق بعض النحويين بين التنوين اللاحق للأسماء المفردة المتمكنة، والتنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم، ويسمون النوع الثاني تنوين المقابلة؛ لأنه يقابل النون في جمع المذكر السالم.(انظر: مغني اللبيب 6/2).

(4) لأنّ (عرفات) علم مؤنث، فلا يدخلها التنوين بسبب المنع من الصرف؛ لذا كان تنوينها تنوين مقابلة وليس بتنوين الصرف.

(5) في الأصل: قائمات، وهو وهم من المؤلف.

(6) النساء : 34.

(قانتتاتٌ)[1]، فحذفتْ التاءُ الأولى كيلا يُجمَعَ بينَ علامتَيْ تأنيثٍ، وإذا جمعْتَ ما في آخرِه ألفٌ، قلبتَ الألفَ ياءً فقلتَ في (حُبْلى): (حُبْليات) وفي (بُشْرى): (بُشْريات)، وإذا جمعتَ ما في آخرِه همزةٌ قلبتَها واواً في الجمعِ، فقلتَ في (صحراء): (صحراوات)، وفي (خُنْفُساء): (خُنْفساوات) للفرقِ[2].

درسٌ

[الأفعال]

الأفعالُ على ثلاثةِ أضربٍ: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ، فالماضي ما قُرِنَ به (أمسِ)، والحاضرُ ما قُرِنَ به (الآن) والمستقبلُ ما قُرِنَ به (غدٌ).

شرحه: اعلم أنَّ الأفعالَ في العِدَّةِ كالأزمنةِ، فكما أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ فكذلكَ الأفعالُ ثلاثةٌ: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ، فالماضي: ما عُدِمَ بعدَ وجودِه، والمستقبلُ: ما لم يكنْ له وجودٌ بعدُ، والحاضرُ: هو الذي يَصيرُ إليه المستقبلُ، ويسري عنه الماضي.

فإذا كانَ الفعلُ قد تقضّى وفني فهو ماضٍ، سُمّيَ باسمِ الزمانِ الماضي، وإنْ كانَ الفعلُ لم يوجَدْ بعدُ فهو مستقبلٌ، سُمّي باسمِ الزمانِ المستقبل، وإنْ كانَ الفعلُ الذي أنتَ فيه جزءٌ منه قد مضى، وجزءٌ منه لم يوجَدْ فهو حاضرٌ.

واعلم أنَّ للماضي صيغةً تخصُّه، وهي: (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ) و(ظَرُفَ)[3] وللمستقبلِ صيغةٌ تخصّه، وهي الأمرُ والنهيُ، نحو: (قُمْ) و(لا تَقُم)، وأمّا الحاضرُ فليس له صيغةٌ تخصّه، بل يَشرِكُه فيها المستقبلُ، نحو قولكَ: (أقوم)، أو (أصلّي)، أو (آكُل)، فيصلحُ للحالِ والاستقبالِ، فإذا أردتَ تخصيصَه بالمستقبلِ أدخلتَ عليه (السينَ) و(سوف)، فقلتَ: «سأُصلّي»، و«سوفَ أُصلي»، وكلَّما اتصلتْ به نونا

---

(1) في الأصل: قائمات، وهو وهم من المؤلف، بدليل قوله بعدها: فحذفتَ التاء الأولى، إذ لو كانت في الأصل (قانتات) لما قال بحذف التاء الأولى؛ لأنها حرف أصليّ.

(2) أي للفرق بين ما آخره ألف مقصورة، وما آخره ألف ممدودة؛ لأن الأول يُجمع بقلب الألف ياءً ، تقول في حُبارى : حُباريات (انظر: كتاب البيـــان في شرح اللمع 90).

(3) شمل بهذه الأمثلة أبنيةَ الفعل الثلاثي، وهي ثلاثة ابنية: فَعَلَ، وفَعِل، وفَعُلَ.

التأكيدِ: الثقيلةُ والخفيفةُ، أو كُلّما دخلَ عليه (كَيْ) و(لَنْ) و(إنْ) الشرطيةُ فهو مستقبلٌ.

وقد يقعُ الماضي اللفظِ مستقبلاً، نحو: إنْ قُمتَ قمتُ، وقدْ يقعُ المستقبلُ اللفظِ ماضياً نحوَ قولِ الشّاعِرِ[1]:

وإذا مَرَرْتَ بقَبرِهِ فانْحَرْ له ... كُوْمَ الهِجَانِ وكُلَّ أَحْرَدَ سابِحِ

وانضَحْ جوانِبَ قَبْرِه بدمائِها ... فلقَدْ يَكونُ لخــادِمٍ وذبائِــــحِ

أي فلقد كانَ.

درسٌ

[المبتدأ]

المبتدأُ مرفوعٌ، وهو كُلُّ اسمٍ عرَّيتَه من العوامِلِ اللفظيةِ وعرّضتَه لها، وخبرُهُ مرفوعٌ به وبالابتداءِ، وذلكَ نحوُ قولِكَ: «زيدٌ قائمٌ».

شرحه: اعلم أنَّ العواملَ التي تعملُ في الأسماءِ على ثلاثةِ أضربٍ:

عاملٌ لفظيٌّ كـ (إنَّ) و(كانَ) و(ظننتُ) و(الباء) في: «مررتُ بزيدٍ».

وعاملٌ في تقديرِ اللفظِ، كقولكَ لمَنْ سَدّدَ سهماً إلى الغَرَضِ فأصابَه: «القِرْطاسَ والله»، أي: أصابَ، وعليه قولُه تعالى: ﴿وقَالُوْا كُوْنُوْا هُوْدَاً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوْا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إبراهِيمَ حَنيفاً﴾[2] أي: بَلْ نتّبعُ.

---

(1) البيتان من الكامل لزياد الأعجم في ديوانه 58 وفيه :

وإذا مررت بقبره فاعقر له ... كومَ الهجان وكلَّ طرفٍ سابحِ

وهما من قصيدة طويلة يمدح بها المهلب بن أبي صفرة . والعقر للبعير ضرب قوائمه أو نحره ، والكوم : جمع كوماء ، وهي الناقة السمينة ، والسابح صفةٌ للفرس إذا جرى بقوة ، وقيل إن العرب كانوا يعقرون الإبل على القبور مكافأة للميت على ما كان يعقر وينحر في حياته للأضياف (انظر: خزانة الأدب 5/10 – 6).

والشاهد فيه دلالة الفعل المضارع (يكون) على الزمن الماضي ، فهو هنا بمعنى كان .

(2) البقرة : 135 .

وعاملٌ معنويٌّ، وهو هذا الفصلُ، وذلكَ أنَّ الاسمَ إذا تعرَّى من العواملِ اللفظيةِ الظاهرةِ والمقدّرةِ، وحَسُنَ دخولُ (إنّ) و(كانَ) عليهِ، وأُسنِدَ إليه خبرٌ سُمّي مبتدأً، وارتفعَ لمجموعِ هذه الأشياءِ، وسُمّيَ جميعُها ابتداءً، مثالُ ذلكَ قولكَ: «زيدٌ قائمٌ»، و«عمرٌو منطلقٌ»، ألا ترى أنَّ (زيداً) مُعَرًّى من العواملِ الظاهرةِ، ويحسُنُ دخولُ (إنّ) و(كانَ)، عليه، وقد أَسندْتَ إليه خبراً، فهذهِ الأشياءُ جميعُها هي الرافعةُ، وهي الابتداءُ، و(زيدٌ) المبتدأُ، و(قائمٌ) خبرُه، وهو مرفوعٌ به وبالابتداءِ.

وقد مُثِّل ذلكَ بقِدْرٍ تحتَها نارٌ، وفيها ماءٌ، فالنارُ تُحمِي الماءَ بواسطةِ القِدْرِ، وكذلكَ الابتداءُ هو العاملُ في المبتدأ الذي هو (زيدٌ)، و(زيدٌ) والابتداءُ رَفَعا الخبرَ الذي هو (قائم). والكوفيونَ يسمونَهما المترافعَيْنِ، ويقولونَ: المبتدأُ رفعَ الخبرَ، والخبرُ رفعَ المبتدأَ[1].

درسٌ

[أضرُبُ الخبرِ]

خبرُ المبتدأ على ضربيْنِ: مفردٌ وجملةٌ، فالمفردُ قد سبقَ ذكرُه، فإنْ اجتمعَ في الكلامِ معرفةٌ ونكرةٌ فالمبتدأُ المعرفةُ، والخبرُ النكرةُ، نحو قولكَ: «زيدٌ قائمٌ»، فإنْ كانا معرفتيْنِ فأنتَ بالخيارِ مع تقدُّمِ المبتدأ، نحو قولكَ: «زيدٌ أخوك»، فإنْ كانَ المبتدأ نكرةً أخّرتَه، نحو: «عليكَ مالٌ».

شرحه: خبرُ المبتدأِ على ضربينِ: مفردٌ وجملةٌ، فالمفردُ: هو عبارةٌ عن كلِّ ما لا يَفِيْدُ من النُّطقِ، نحو: (زيد) و(عمرو) و(قائم)، ونحو ذلكَ، والجملةُ: عبارةٌ عن كلِّ كلامٍ مُفيدٍ، نحو: «قامَ زيدٌ»، و«زيدٌ قائمٌ»، واعلم أنَّ المعارفَ على خمسةِ أضربٍ:

الأولُ: المضمراتُ، نحو: (أنا)، و(أنتَ)، و(نحنُ)، وما شابَهَهُ.

---

(1) يرى الكوفيون أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان ، ويرى البصريون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، والخبر يرتفع إما بالابتداء وحده ، وإما بالابتداء والمبتدأ معاً، وإما بالمبتدأ وحده، ويرى أبو البركات الأنباري أن العامل في رفع الخبر هو الابتداء بواسطة الخبر، ومثّل ذلك بالماء الذي يُسخَّن بواسطة القدر والحطب. (انظر مسألة القول في رافع المبتدأ والخبر في الإنصاف 44/1) .

والثاني: العَلَمُ: نحو: (زيد) و(عمرو) و(أبي طاهر).

و[الثالثُ]الأسماءُ المبهمةُ، نحو: (هذا)، و(ها)، و(هؤلاء)، و(مَنْ) الموصولةِ (والذي) و(التي) وتثنيتُهما وجمعُهما.

والرابعُ: الألفُ واللامُ، نحو: (الرّجل) و(الغلام).

والخامسُ: ما كانَ مضافاً إلى واحدٍ من هذهِ الأشياءِ، نحو: (غلامي)، و(غلام زيدٍ) و(غلام هذا)، و(غلام الرجل).

وأمّا النكرةُ: فكلُّ اسمٍ ليسَ فيه ألفٌ ولامٌ، ويحسُنُ دخولُ الألفِ واللامِ عليها، نحو: (رجلٍ) و(غلامٍ)؛ لأنَّهما عاريانِ من الألفِ واللامِ، ويحسُنُ دخولُ الألفِ واللامِ عليهما، فإذا دخلا عليهما صارا معرفتَيْنِ.

فإذا اجتمعَ في الكلامِ معرفةٌ ونكرةٌ فالمبتدأُ المعرفةُ، والخبرُ النكرةُ، ولا تُبَلْ[1] بالتقديمِ والتأخيرِ، تقولُ: «زيدٌ قائمٌ»، فيكونُ (زيدٌ) المبتدأَ؛ لأنَّه معرفةٌ، و(قائمٌ) الخبرَ؛ لأنَّه نكرةٌ بدلالةِ أنَّه عارٍ من الألفِ واللامِ، ويحسُنُ دخولُهما عليه، وكذلكَ لو قلتَ: «قائمٌ زيدٌ»، على التفسيرِ الأولِ، فيكونُ (زيدٌ) المبتدأَ و(قائمٌ) الخبرَ، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ﴾[2] فيكونُ (الشكور) مبتدأً، و(قليل) الخبرَ؛ لأنَّ الشَّكورَ معرفةٌ، و(قليلٌ)نكرةٌ، وكذلكَ قولُه تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ ما هُمْ﴾[3].

وإنما كانَ المبتدأُ المعرفةَ، والخبرُ النكرةَ؛ لأنَّ الإنسانَ يجبُ أنْ يُخْبِرَ عمَّنْ يعرفُه المخاطَبُ بما يعرفُه هو، ولا يجوزُ أنْ يُخْبِرَ المخاطَبَ عمّنْ لا يعلمُ بشيءٍ يعلمُه.

---

(1) أصلها لا تبالي ثم حذفت الياء بتأثير الجازم ثم حذف الألف طلباً للتخفيف وكثرة الاستعمال (انظر: شرح الشافية 2/ 235) .

(2) سبأ : 13 .

(3) ص : 24 .

وإذا اجتمعَ في الكلامِ معرفتانِ، فالأولُ منهما المبتدأُ، نحوُ قولكَ: «زيدٌ أخوكَ»، وقولهِ تعالى: ﴿الذينَ قالوا رَبُّنا اللهُ﴾[1] و﴿اللهُ وَليُّ الَّذينَ آمَنوُا﴾[2]، فـ(ربُنا) مبتدأٌ و(اللهُ) الخبرُ، و(الله) في الآيةِ الأخرى المبتدأُ، و(وليّ) الخبرُ؛ لأنَّهما معرفتانِ، وإنّما كانَ كذلكَ ليتميَّزَ المُخْبَرُ عنه من المُخْبَرِ بهِ، لأنَّهما نوعٌ واحدٌ في الإعرابِ.

ومثالُ ذلكَ الفاعلُ والمفعولُ إذا كانا مقصورَيْنِ أو مبنيَّيْنِ، قُدِّمَ الفاعلُ وأُخِّرَ المفعولُ، كقولك: «ضربَ موسى عيسى» فيكونُ (موسى) الفاعلَ، و(عيسى) المفعولَ.

ولو كانَ الإعرابُ فيهما ظاهراً، أو في أحدِهما جازَ تقديمُ المفعولِ وتأخيرُ الفاعلِ، كقولهِ تعالى: ﴿إنَّما يَخْشى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَماءُ﴾ [3]، فإذا كانَ في الكلامِ قرينةٌ تدلُّ على المعنى لم يلزمْ التقديمُ، كقولكَ: «أَكَلَ كُمَّثْرى يَحْيى»، و«ضَرَبَ يَحيى سُعْدى».

فإنْ كانَ المبتدأُ نكرةً أخَّرتَه، نحوُ قولِكَ: «عليكَ مالٌ»، فـ(مال) المبتدأُ و(عليك) الخبرُ، وإنّما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ الغالبَ على المبتدأ هنا إذا كانَ نكرةً أنْ يكونَ خبرُه حرفَ جرٍّ، أو ظَرْفاً، والظرفُ وحرفُ الجرِّ قد يكونانِ وصفَيْنِ للنّكرةِ، فلو أخَّرْتَ الخبرَ وقدمتَ المبتدأَ، وهو نكرةٌ لالتبسَ الخبرُ بالوصفِ، فلما كانَ كذلكَ قُدِّم الخبرُ ليزولَ اللبسُ؛ لأنَّ الوصفَ لا يتقدمُ على الموصوفِ.

ومثلُ ذلكَ: قولُه تعالى: ﴿لكلِّ امرئٍ مِنْهُم يَومَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنيه﴾[4] فـ(شأن) مبتدأٌ و(لكلٍّ) خبرُه، وكذلكَ قولُه تعالى: ﴿فِيْها مِصْبَاحٌ﴾[5] في أحدِ

---

(1) فصلت : 30 والأحقاف : 13 .

(2) البقرة : 257

(3) فاطر : 28 .

(4) عبس : 37 .

(5) النور : 35 .

القوليْـنِ[1]، وكذلـكَ: ﴿لَهُـمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِـهَا غُرَفٌ﴾[2]، و﴿لَهُـمْ جَنَّاتٌ﴾[3]، و﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[4].

فأما قولُه تعالى: ﴿وَيْلٌ للمُطَفِّفِينَ﴾[5] و﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾[6]، فـ(ويلٌ) نكرةٌ وهو مبتدأٌ، وقد تقدَّمَ، وكذلكَ (سلامٌ)، وإنّما كانَ كذلكَ؛ لأنَّه دعاءٌ والدعاءُ له صدرُ الكلامِ.

فأما في النفي والاستفهامِ؛ فإنَّه يجوزُ أنْ يُبتدأَ فيهما بالنكرةِ مقدمةً، فتقول: «أرجلٌ جاءَكَ أم امرأةٌ؟»، و«هَلْ أحدٌ عندَكَ؟» و«ما أحدٌ يعلمُ هذا الفصلَ»، و«ما أحدٌ في الدارِ».

واعلم أنَّ خبرَ المبتدأِ لا يُعطَفُ على المبتدأِ، لا يقالُ: «زيدٌ وقائمٌ[7]»، فإنْ قلتَه كانَ (زيدٌ) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، وكذلكَ (قائمٌ) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ فَمِنْ ذلكَ قولُه[8]:

وقَائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمُ وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هِيا

أيْ: هؤلاءِ خولانُ.

---

(1) ذكر أحد القولين، والقول الثاني أن يكون الجار والمجرور صفة لـ (مشكاة) ومصباح مرتفعٌ بالجار والمجرور فاعلاً على تقدير استقر، فيكون التقدير: كمشكاةٍ استقرّ فيها مصباحٌ. (انظر :الدر المصون 405/8) .

(2) الزمر : 20 .

(3) آل عمران : 198 ووردت في آياتٍ كثيرة .

(4) البقرة : 7 .

(5) المطففين : 1 .

(6) الرعد : 24 ، النحل : 32 ، الأعراف : 46 ، القصص : 55 .

(7) في الأصل: (قائم) بدون واو، وما أثبته الباحث هو الصواب، ليكون المثال منسجماً مع القاعدة، فلو كان: زيدٌ قائمٌ، لما كان فيه عطف خبر على مبتدأ .

(8) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب 139/1 ، 143، والرد على النحاة 96 ، وشرح المفصل 100/1 ، ولسان العرب 239/14 (خلا)، و مغني اللبيب 145/1 ، وهمع الهوامع 59/2 (صدره فقط).

والشاهد فيه رفع (خولان) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وعدم جواز كونه مبتدأ، و (انكح) خبره ، ودخلت الفاء فيه .

فإنْ كانَ المبتدأُ موصولاً بجملةٍ فعليةٍ أو ظرفيةٍ، جازَ أنْ يكونَ في خبرِهِ الفاءُ، كقولكَ: «الذي يأتيني فَلَهُ درهمٌ»، و«الذي في الدارِ فمُكْرَمٌ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[1] وكذلكَ دخلتَ في خبرِ إنَّ، قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ والمُؤمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[2]، وكذلكَ تدخلُ في خبرِ النكرةِ الموصوفةِ بالجملةِ الفعليةِ أو الظرفيةِ، كقولكَ: «كلُّ رجلٍ يأتيني فلَهُ درهمٌ»، و«كلُّ رجلٍ في الدارِ فمُكرَمٌ»، وعليه قولُ الشَّاعرِ[3]:

نَرْجُو فَواضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنُ وكُلُّ خَيْرٍ لديْهِ فَهْوَ مَأْمولُ

واعلمْ أنَّ خبرَ المبتدأِ إذا كانَ مفرداً فهو على ضربينِ: مشتقٌّ وغيرُ مشتقٍّ، فالمشتقُّ يتحملُ ضميراً للمبتدأِ تقولُ: «زيدٌ قائمٌ»، أي: قائمٌ هو، ففيه ضميرُ (زيدٍ)، كما في الفعلِ، وغيرُ المشتقِّ لا يتحملُ ضميراً[4]، كقولكَ: «أخوكَ زيدٌ»، و«هندٌ أختُك».

درسٌ
[الخبرُ الجملةُ]

(الجملةُ على أربعةِ أضربٍ، الأولُ: فعلٌ وفاعلٌ نحو)[5]قولكَ: «زيدٌ قامَ أبوه».

شرحه: قد سبقَ الكلامُ في حَدِّ الجملةِ، والأصلُ جملتانِ وتنقسمُ إلى أقسامٍ، الأولُ: فعلٌ وفاعلٌ، فأما الفعلُ فلا بُدَّ له من فاعلٍ، وفاعلُه لا يكونُ إلا بعدَه، وهو

---

(1) النحل : 53 .

(2) البروج : 10 .

(3) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطبيب في همع الهوامع 58/2، والدرر 31/2. وسَيْبُه أي: عطاؤه .

والشاهد فيه جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنه مضاف إلى نكرة وهو مشعر بالمجازاة ، فـ (كل) مبتدأ و(هو) مبتدأ ثانٍ ، و(مأمول) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة الاسمية (هو مأمول) خبر المبتدأ الأول .

(4) هذا رأي البصريين ، فهم يرون أن الاسم الجامد لا يتحمل ضميراً؛ لأنه عارٍ من الوصفية ، أما الكوفيون فيرون أنه يتحمل الضمير لأنه في معنى المشتق ، فـ (أخوك) في جملة : زيدٌ أخوك ، بمعنى قريبك (انظر: الإنصاف 56/1) .

(5) ما بين القوسين مكررٌ في الأصل .

مرفوعٌ، فإنْ لم يكنْ مُظهَراً فهو مضمَرٌ، فإذا قلتَ: «زيدٌ قامَ أبوه»، فـ(زيدٌ) مبتدأٌ (وقامَ) فعلٌ، و(أبوه) فاعلُه، والجملةُ خبرُ (زيد)، وموضعُها رفعٌ، والعائدُ إليه من خبرِه (الهاء)، والعائدُ ينبغي أنْ يكونَ على حسبِ المُعادِ إليه، إنْ كانَ غائباً كانَ العائدُ إليه غائباً، وإنْ كانَ متكلماً كانَ العائدُ إليه متكلماً، وإنْ كانَ مخاطباً كانَ العائدُ إليه مخاطباً، وإنْ كانَ مثنًّى كانَ العائدُ إليه مثنًّى، وإنْ كانَ مجموعاً عادَ إليه مجموعاً، وإنْ كانَ مؤنثاً عادَ إليه مؤنثاً، تقولُ: «أنتَ قامَ أبوك»، فالعائدُ إليه الكافُ، وتقولُ: «أنا قامَ أبي»، فالعائدُ إلى المبتدأِ الياءُ، وتقولُ: «الزيدانِ قامَ غلامُهما»، و«الزيدونَ قام غلامُهم» ، و«هندٌ قامَ غلامُها»، فمن ذلكَ قولُه تعالى: ﴿ونَحْنُ نُسبِّحُ بحَمدِك﴾[1]، وقولُه تعالى: ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الأنفُسَ﴾[2] و﴿أأنتَ قلتَ للناسِ﴾[3] في أحدِ الوجهينِ[4]، فالعائدُ إلى (نحنُ) المضمرُ في (نسبِّحُ)، والعائدُ إلى (الله) في الثانيةِ المضمرُ في (يتوفَّى)، والعائدُ إلى (أنتَ) التاءُ في (قلتَ)، وقد يكونُ موضعُ العائدِ جَراً[5] كقولكَ[6]: «زيدٌ قامَ غلامُه»، ونصبًا كقولكَ: «زيدٌ ضربتُه»، ورفعاً كقولكَ: «زيدٌ قامَ».

درسٌ

الثانيةُ[7]: مبتدأٌ وخبرٌ، كقولكَ: «زيدٌ أبوه قائمٌ».

شرحه: الجملةُ من المبتدأ والخبرِ تقعُ خبراً عن المبتدأِ، كما وقعتْ الجملةُ من الفعلِ والفاعلِ، وتُسمَّى الأولى جملةً فعليةً، والثانيةُ جملةً اسميةً، ويفتقرُ المبتدأُ فيها

---

(1) البقرة : 30 .

(2) الزمر : 42 .

(3) المائدة : 116 .

(4) لم أعثر في كتب التفسير وكتب اللغة على وجه آخر في عَوْد الضمير من جملة الخبر "قلت للناس" على المبتدأ (أنت).

وقد يكون هذا الوجه الآخر أن يعرب (لأنت) فاعلاً ل(قلت) تقدم عليه.

(5) كلمة (جراً) مكررة في الأصل .

(6) في الأصل: لقولك، وأثبت الباحث ما يتناسب مع السياق .

(7) أي الثانية من أنواع الجمل .

إلى عائدٍ، كما افتقرَ في الأولى، تقولُ: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، و(أبوه) مبتدأٌ ثانٍ، و(قائم) خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبرُه خبرٌ عن المبتدأ الأولِ، والعائدُ إلى المبتدأِ الأولِ الهاءُ، ولو قلتَ: «زيدٌ عمرٌو منطلقٌ»، لم يجزْ، كما لو قلتَ: «زيدٌ قامَ عمرٌو»، لم يجزْ، فلو قلتَ: إليه، أو عندَه، أو نحوَ ذلكَ صحَّت المسألةُ.

وتقولُ: «زيدٌ له مالٌ»، فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، و(مالٌ) مبتدأٌ ثانٍ، و(له) جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ عن المبتدأِ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبرُه خبرٌ عن المبتدأِ الأوّلِ، والعائدُ الهاءُ، ولزِمَ تأخيرُ المبتدأِ الثاني هنا كما لزِمَ تأخيرُه[1] في قولِكَ: «عليكَ مالٌ».

ولو قلتَ: «زيدٌ عمرٌو يضربُه»، صحَّتْ المسألةُ، فكانَ (زيدٌ) مبتدأً أولاً، و(عمرٌو) مبتدأً ثانياً و(يضربُه) خبرُ المبتدأِ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبرُه خبرُ المبتدأ الأولِ، والعائدُ إلى المبتدأِ الثاني من الجملةِ -التي هي خبرٌ- الفاعلُ المضمرُ في (يضرب)، والعائدُ إلى المبتدأِ الأولِ من الجملةِ -التي هي خبرٌ- الهاءُ في (يضربه)، ومن ذلكَ قولُه تعالى: ﴿الذينَ آمَنُوا وكانوا يَتَّقونَ ۞ لَهُمُ البُشْرى﴾[2] فـ(الذين) مبتدأٌ، وهو اسمٌ موصولٌ يفتقرُ إلى صِلَةٍ وعائدٍ فالصلةُ (آمنوا وكانوا يتَّقونَ) جملتانِ، والعائدُ الفاعلُ في (آمنوا)، واسمُ كانَ، و(البُشْرى) مبتدأٌ و(لهم) الخبرُ، والجملةُ خبرُ (الذين)، والعائدُ المجرورُ باللام[3].

درسٌ

الثالثة[4]: الظرفُ، والظرفُ على ضربينِ: ظرفُ زمانٍ كـ(اليوم) و(الليلة)، وظرفُ مكانٍ كـ(وراءَكَ)، والمبتدأُ على ضربينِ: جُثَّةٌ كـ(زيد)، وحَدَثٌ كـ(العِلْم)، وظرفُ المكانِ يكونُ خبراً عنهما، نحوُ قولِكَ: «زيدٌ عندك»،

---

(1) في الأصل: خبره، وهو تحريف .

(2) يونس : 63 ، 64 .

(3) أي الضمير (هم) في لهم .

(4) من أنواع الجمل.

و«القتالُ أمامَك»، وظرفُ الزمانِ يكونُ خبراً عن الحَدَثِ لا غيرُ، تقولُ: «الرحيلُ الليلةَ»، فأما قولُهم: «الليلةَ الهلالُ»، فعلى تقديرِ محذوفٍ، وحرفُ الجرِّ بمنزلةِ الظرفِ، تقولُ: »زيدٌ من الكِرامِ».

شرحه: الظرفُ على ضربيْنِ: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ، فظرفُ الزمانِ هو: (اليوم)، و(الليلة)، و(السنة) و(الظهر)، وجميعُ الأوقاتِ إذا حَسُنَ معها (في)، وظرفُ المكانِ المقصودُ هنا ما كانَ من الأماكنِ مُبْهماً كالجهاتِ الستِّ، وما شابَهها وذلكَ (خلفَكَ) و(قُدَّامَكَ) و(يمينَكَ) و(شمالَك)، و(فوقَك) و(تحتَك)، و(عندَك)، و(حذاءَك)[1] ونحو ذلكَ.

والمبتدأُ لا يخلو من ضربيْنِ، إمّا أنْ يكونَ جُثَّةً، وإمّا أنْ يكونَ حَدَثاً، فالجُثَّةُ كـ(زيدٍ) و(عمروٍ) و(الثوب)، والحَدَثُ كـ(الرحيل) و(القيام) و(القعود)، وجميعُ المصادرِ، فما كانَ من المبتدأِ جُثَّةً فلا يكونُ ظرفُ الزمانِ خبراً عنه، فلا يُقالُ: «زيدٌ اليومَ»، ولا «الثوبُ الليلةَ»، وإنما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ الحكمَ [في] الخبرِ أنْ يُفيدَ، وإنما يَفيدُ إذا كانَ له به اختصاصٌ، فأمّا إذا شاركَهُ فيه جميعُ جنسِه فتخصيصُ الاسمِ المخبَرِ عنه به لا يفيدُ، وذلكَ كقولكَ: «زيدٌ اليومَ»، فاختصاصُ زيدٍ باليومِ لا وجهَ له، فإنَّ الأشخاصَ جميعَها يتساوى وجودُها فيه، فوجودُ عمرٍو وبكرٍ كوجودِ زيدٍ، فلَمْ يُفدْ شَيئاً.

فأمّا الأحداثُ فإنّ ظرفَ الزمانِ يكونُ خبراً عنها؛ لاختصاصِ بعضِها به دونَ بعضٍ، ألا تَرى أنَّ الرحيلَ قد يكونُ في وقتٍ لا يكونُ السِّلْمُ فيه؟ فجازَ أنْ يُخبَرَ عنها به، فتقولُ: «القتالُ الليلةَ»، و«الرحيلُ اليومَ»، فمن ذلكَ قولُه تعالى: «مَوْعِدُكُم يَوْمَ الزِّينةِ»[2] فـ (موعدكم) مبتدأٌ، وهو حَدَثٌ، و(يوم

---

(1) حِذاء الشيء : إزاؤه ، وهو حِذاءك... ومحاذاك ، وداري حذوة دارك أي إزاءها (انظر: لسان العرب 170/14 – 171 (حذا) .

(2) طه : 59 ، والذي في المصحف الشريف (يومُ) بالضم، أما (يومَ) بالفتح فقراءة أبي عمرو وعاصم والمطوعي وقتادة والحسن والأعمش وأبي حيوة وابن أبي عبلة والجحدري وهبيرة الزعفراني والسلمي وعيسى والثقفي (انظر: الكشاف 3/ 72 ، والبحر المحيط 252/6، و إتحاف فضلاء البشر 304).

الزينةِ) خبرُه، وتقولُ: «خروجُ الحاجِّ ذا القعدةِ»، و«قدومُهم صفراً»، ويجوزُ «موعدُكم يومُ الزينةِ» على تقديرَيْنِ: إمّا موعدُكم موعِدُ يومُ الزينةِ، وإمّا يومُ موعدِكم يومُ الزينةِ، وحذفُ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مُقامَه.

وأمّا ظرفُ المكانِ فإنّه يكونُ خبراً عن الجُثّةِ والحَدَثِ، تقولُ: «زيدٌ خلفَك»، و«القتالُ أمامَك»، وعليه قولُه تعالى: ﴿والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُم﴾[1] في مَنْ نَصَبَ[2]، وقولُه تعالى: ﴿وكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكٌ﴾[3]، و(كانَ) إنما تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ، فـ(ملكٌ) اسمُها وهو جُثّةٌ، و(وراءَهم) خبرٌ، وهو ظرفُ مكانٍ.

وأمّا ظرفُ المكانِ وكونُه خبراً عن الحَدَثِ فكقولِه تعالى: ﴿وعِنْدَه عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[4]، وقولك: «الصُّلحُ وراءَك»، وهذانِ الظرفانِ إذا وقعا خبرَيْن كانا منصوبَيْنِ بمُقَدَّرٍ محذوفٍ، إمّا فعلٌ وإمّا اسمُ فاعلٍ[5]، فمن قدّرَه فعلاً، قالَ: الأصلُ في العَمَلِ الفعلُ، واسمُ الفاعلِ محمولٌ عليه، ومن قدّرَه اسمَ فاعلٍ قالَ: الأصلُ في الخبرِ أنْ يكونَ هو المبتدأ، والمبتدأُ اسمٌ، فيجبُ أنْ يكونَ خبرُه اسماً، فإذا قلتَ: «زيدٌ عندَك»، فتقديرُه: «زيدٌ استقرَّ عندَك»، فـ(استقرّ) فعلٌ وفاعلُه مضمرٌ فيه (هو)، والظرفُ منصوبٌ بـ(استقرّ)، ثم حُذِفَ (استقرّ) ونُقِلَ الضميرُ الذي كانَ فيه إلى الظرفِ، فصارَ تقديرُه: «زيدٌ عندَك هو»، ويكونُ الظرفُ على هذا جملةً، ومن قدّرَه: مستقرّاً، كانَ أيضاً فيه ضميرٌ، ثُمَّ حُذِفَ (مستقرّ)، ونُقِلَ الضميرُ إلى الظرفِ.

---

(1) الأنفال : 42 .

(2) قرأ زيد بن علي : أسفلُ بالرفع، وقراء الجمهور بالنصب. (انظر: البحر المحيط 500/4).

(3) الكهف : 79 .

(4) الزخرف : 85 .

(5) إذا كان فعلاً يقدرون (استقر) ، وإذا كان اسم فاعل يقدرون (مستقر) ، وكلاهما رأيٌ بصري (انظر: الإنصاف 1/ 245) .

وكذلكَ حـــــرفُ الجرّ، إمّا أنْ تقدّرَه بـــ (استقــرّ)، وإمّا أنْ تقــدرَه بـــ (مستقرّ)، وتنقلُ الضميرَ إليه كما فعلتَ في الظرفِ، فيكونُ من قدّرَ (مستقراً) الظرفانِ وحرفُ [الجر]عندَه مفردٌ.

فــإن قلــتَ: «زيــدٌ قائمٌ عندكَ»، و«عمرٌو جالسٌ اليومَ»، و«بكرٌ راغبٌ فيك»، فالظــرفانِ وحرفُ الجرّ متعلقانِ بالأخبارِ، ولا تحتاجُ إلى مقدّرٍ، فإنْ قلتَ: «زيدٌ اليومَ خلفَك»، كانَ (خلفك) الخبرَ، وتعلق بـــ (مستقرٌ) أو (استقرّ) فانتصبَ (اليوم) بـــــ (خلفــك) لأنّه نائبٌ عن العاملِ، ولا يكونُ (اليوم) الخبرَ، لأنّه ظرفُ زمانٍ، وزيدٌ [جثةٌ] ، فإنْ قلتَ: «الرحيلُ اليومَ وراءَك»، كنتَ مخيّراً في أيِّ الظرفينِ شئتَ أنْ تجعلَــه خــبراً، فأيُّهما جعلتَه الخبرَ علّقتَه بمحذوفٍ، وانتصبَ الآخرُ بالظرفِ الذي هو الخبرُ.

فأمّا قولُهم: «الليلةَ الهلالُ»[1]، فإنّــ[ــه] على تقديرِ محذوفٍ، أيْ: «طلوعُ الهلالِ الليلةَ»، فحذفتَ (الطلوع)، وأقمــتَ (الهلال) مقامَــه، ومثلُه قولُــه تعالى: ﴿واسألِ القريةَ﴾[2] أي: أهلَ القرية، فحذفتَ المضافَ، وأقمتَ المضافَ إليه مقامَه، ومن ذلكَ قولُ العربيّ: «اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ»[3] فإنّ (اليومَ) ظرفُ زمانٍ،

---

(1) انظر القول في الكتاب 418/1 وشرح اللمع 111 ، 112 واللباب 141/1 .

(2) يوسف : 82 .

(3) هذا من قول امرئ القيس الشاعر الجاهلي المعروف ، قاله عندما جاء خبر مقتل أبيه (انظر: مجمع الأمثال 417/2 – 418 ، ويروى أنه قال : اليوم قِحاف وغداً نِقاف ، والقِحافُ من القحف وهو شدة الشرب ، والنِقاف المضاربة على الرؤوس ، ويضرب في تنقل الدهر بحالاته (انظر: المستقصى في أمثال العرب 358/1) ، والمثل موجود في كتاب جمهرة الأمثال 272/2. والشاهد فيه: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فالأصل: اليوم شرب خمر، وذلك لأن ظرف الزمان (اليوم) لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة (خمر).

و(خمرٌ) جُثَّةٌ، وهو خبرٌ عن الجثَّةِ، فهو أيضاً على حذفِ المضافِ، أيْ: «اليومَ شربُ خمرٍ»، ومنه قولُ الشَّاعِرِ[1]:

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحوونَهْ

يُلقِحُه قومٌ وتَنتجونَهْ

أيْ: «أكلَّ عامٍ حُدوثُ نَعَمٍ»، ويجوزُ أنْ تُقدّرَ في قولِهم: «الليلةَ الهلالُ»: الليلةَ استهلالُ القمرِ؛ لأنَّ الهلالَ اسمٌ غيرُ لازمٍ، وذلكَ أنّه يزولُ عنه بعدَ أيامٍ، فشابَهَ هذا الاسمُ الأحداثَ.

وأمّا حرفُ الجرِّ فإنَّه يكونُ أيضاً خبراً عن المبتدأِ تقولُ: «زيدٌ من الكرامِ»، والكرمُ من الأخلاقِ الظاهرةِ، و«قَفيزٌ[2] البُرِّ بدرهمَيْنِ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾[3]، وقولُه: ﴿للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[4]، فإذا وقَعَ خبراً احتاجَ إلى ما يَحتاجُ إليه الظرفُ من عاملٍ، إما مُظهَرٍ، وإمّا مُقدَّرٍ، وإنّما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ إنّما جيءَ به لإيصالِ القاصرِ من الأفعالِ إلى الأسماءِ، مثالُ ذلكَ أنَّكَ تقولُ: «ضربتُ زيداً»، فتُعدّي (ضربت) إلى زيدٍ بغيرِ واسطةٍ تقوّيه، وتقول:

---

(1) البيت من الرجز لقيس بن حصين في الكتاب 129/1 ،و اللمع 14 وكتاب البيان في شرح اللمع 112، وخزانة الأدب 1/ 407 ، 409 ، ولرجل ضبي في الأغاني 256/16، وبلا نسبة في الإنصاف 62/1، ولسان العرب 5/11 (أبل) ، وفي الأخير (نعماً) بالنصب .

وقيل هذا الرجز بعد أحد أيام العرب المشهورة وهو يوم كلاب الثاني ، والمعنى : أن القوم يحملون الفحولة على النوق ليلقحوها ، فإذا حملت أغرتم أنتم عليها فأخذتموها وهي حوامل ، فنتجت عندكم أي ولدت (انظر: خزانة الأدب 409/1). والشاهد فيه : تقدير مبتدأ ليكون ظرف الزمان خبراً عنه إذا كان المبتدأ الظاهر اسم جثة ، فـ (نَعَم) هنا جثة وهي الإبل ، لذا يقدر حدث ليكون هو المبتدأ ، والتقدير (أكل عامٍ حدوث نعم) ، وأورده سيبويه 129/1 شاهداً على رفع نعم لأن الفعل (تحوونه) في موضع صفة فلا يعمل فيه ، وعلى رواية لسان العرب (نعماً) بالنصب لا شاهد فيه لكليهما .

(2) القفيز: ثمانية مكاكيك عند أهل العراق، والمكُّوك: صاع ونصف، وقيل هو مكيال تواضع عليه الناس. (انظر: لسان العرب5/395"قفز" و10/490"مكك")

(3) النور : 35 .

(4) الروم : 4 .

«مررتُ بزيدٍ»، فلا بُدَّ له من الباءِ حتّى يصلَ بها إلى زيدٍ، وكذلكَ: «رغبتُ في زيدٍ»، لا تقلْ: «رغبْتُ زيداً»، حتى تأتيَ بالحرفِ، فإذا ثبتَ ذلكَ كانَ من ضرورةِ الفعلِ، فإنْ لم يكنْ مُظهراً كانَ مقدَّراً، فقولُكَ: «زيدٌ من الكرامِ»، لا بدَّ لحرفِ الجرِّ من فعلٍ تُعلّقُه به، فتقديرُه: «زيدٌ استقرَّ من الكرامِ» أو «وُجِدَ من الكِرَام»، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ، ونُقِلَ الضميرُ الذي كانَ فيه إلى الحرفِ، فصارَ: «زيدٌ من الكِرامِ هو»، وكذلكَ:«زيدٌ في الدَّارِ»، أيْ: «زيدٌ استقرَّ في الدَّارِ»، أو «مستقرٌّ في الدَّارِ»، فإنْ قلتَ: «زيدٌ قائمٌ في الدَّار»، كانَ حرفُ الجرِّ متعلقاً بـــ(قائم) ولم يُحتَجْ إلى تقديرِ شيءٍ آخرَ.

واعلم أنَّ (إذا) و(إنْ) الشرطيةَ إذا وقعَ بعدَها مرفوعٌ لم يكنْ مبتدأً؛ لأنَّ (إنْ) الشرطيةُ، والشرطُ يطلبُ الجملةَ الفعليةَ لا الاسميةَ، وذلكَ نحو قولِهِ تعالى: ﴿وإنْ أَحَدٌ مِنْ المُشْركينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1] فـــ(أحدٌ) مرتفعٌ بفعلٍ مقدَّرٍ[2]، تقديرُه "وإنْ استجارَك أحدٌ"، وكذلكَ (إذا) فيها معنى الشرطِ، فأمّا قولُه تعالى: ﴿إذا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[3] فـــ(السماءُ) لا تكونُ مبتدأةً هنا لما ذكرنا، ولا مرتفعةً بهذا الفعلِ الظاهرِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يرفعُ ما قبلَه، لكنَّه مرتفعٌ بفعلٍ مقدَّرٍ من جِنْسِ الظاهرِ، أي: إذا انشقّتْ السماءُ، وموضعُ الجملةِ الفعليةِ بعدَ (إذا) جرٌّ بالإضافةِ، والعاملُ في (إذا) جوابُها، كقولكَ: «إذاجئتَ جئتُ»، فالعاملُ في (إذا) جئتُ الثانيةُ، وموضعُ (جئت) الأولى جرٌّ بالإضافةِ.

---

(1) التوبة : 6 .

(2) في ذلك خلاف بين الكوفيين والبصريين، فيرى الكوفيون أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إنْ) في مثل "إن زيدٌ جاءني أكرمته" فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل المذكور، أما البصريون فيرون أنه مرفوع بفعل مقدر، يفسّره الفعل المذكور، فالتقدير عندهم "إن جاءني زيدٌ..." وحُكي عن الأخفش أنه مرفوع بالابتداء. (انظر مسألة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية في الإنصاف 616/2) .

(3) الانشقاق : 1 .

واعلم أنَّكَ إذا قلتَ: «زيدٌ ضربتَه»، كانَ زيدٌ مبتدأً وما بعدَه خبرَه، ويجوزُ نصبُ زيدٍ بفعلٍ مقدّرٍ، فتقولُ: «زيداً ضربتُه»[1]، وعليه قولُه تعالى: ﴿والقَمَرَ قَدَّرناه منازِلَ﴾[2]، رفعاً ونصباً[3] والرفعُ أقيس[4].

فإنْ عطفتَ هذه الجملةَ التي هي (زيدٌ ضربتُه) على فعلٍ وفاعلٍ، فالاختيارُ النصبُ لتكونَ قد عطفتَ جملةً فعليةً على جملةٍ فعليةٍ، فإنْ رفعتَ زيداً كنتَ عاطفاً جملةً اسميةً على جملةٍ فعليةٍ وهو جائزٌ، وعلى الأولِ قولُه تعالى: ﴿والأَرْضَ بعدَ ذلكَ دَحاها﴾[5] بالنصبِ لعطفِهِ على قولِه: ﴿رفعَ سَمْكَها فَسَوّاها﴾[6]، فإنْ قلتَ: «زيداً مررتُ به»، كانَ تقديرُه: «جزتُ زيداً مررتُ به»، وعليه قولُه تعالى: ﴿ويُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ فِيْ رَحْمَتِهِ والظالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً أَليماً﴾[7] أيْ: ويعذّبُ، فيضمرُ فعلاً يتعدّى بنفسِه بمعنى الفعلِ الذي لا يتعدّى بنفسِه.

---

(1) هذا ما عرف في النحو العربي بالاشتغال، حيث اشتغل الفعل بنصب الضمير عن نصب الاسم المتقدم، ويكون نصب الاسم المتقدم عند البصريين بفعل محذوف وجوباً من جنس الفعل المذكور، وبالفعل المذكور نفسه عند الكوفيين.(انظر: الإنصاف 82/1أوضح المسالك 5/2).

(2) يس : 39 .

(3) قرأ (القمرُ) بالرفع نافع وابن كثير وأبو عمر وروح والحسن واليزيدي وأبو جعفر وابن محيصن ، والباقون بالنصب (انظر: السبعة 540 ، وحجة ابن زنجلة 298، والكشف 216/2، وتفسير البحر المحيط 336/7، والنشر 352/2).

(4) يجوز أن يرتفع القمر بالابتداء، وتكون جملة (قدرناه) خبراً له، ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير:"وآية لهم القمر" وتكون جملة (قدرناه) في موضع نصب على الحال، (انظر: حجة ابن خالويه 298، وحجة ابن زنجلة 599، ومشكل إعراب القرآن 604/2، والتبيان في إعراب القرآن 203/2) . والرفع أقيس؛ لأنه لو أراد النصب كان الأقرب إلى ذلك ألا يشغل الفعل في الضمير، أي: لكان الأولى أن يقال-في غير القرآن-: والقمرَ قدرنا منازل.(انظر: الكتاب 83/1).

(5) النازعات : 30 .

(6) النازعات : 28 .

(7) الإنسان : 31 .

درسٌ

الرابعةُ[1]: الشرطُ والجزاءُ، تقولُ: «زيدٌ إنْ يُكرمْني أُكرمْه»، ولا بُدَّ من العائدِ من الجملةِ إلى المبتدأِ، فأمّا قولُهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم» فعلى تقدير عائدٍ محذوفٍ، تقديرُه (منه).

شرحه: الشَّرْطُ والجزاءُ جملتانِ، وإنّما ذُكِرتا ولم يُستغنَ بما سبقَ من الجملةِ الفعليةِ، لأنَّهما ليستا كسائرِ الجُمَلِ، وذلكَ أنَّ حُكْمَ الجملةِ أنْ تُفيدَ بنفسِها، كقولكَ: «قام زيدٌ»، والشرطُ –وإنْ كانَ جملةً– فإنَّه لا يفيدُ حتَّى ينضمَّ[2] إليه الجزاءُ، كقولكَ: «إنْ قمتَ قمتُ»، فـ(قمتُ) جملةٌ مفيدةٌ في غيرِ الشَّرْطِ.

فلما كانَ الشَّرطُ كذلكَ، كانَ بمنزلةِ المفردِ في عدمِ الفائدةِ، ولهذا المعنى يحتاجُ المبتدأُ مَعَهما إلى عائدٍ واحدٍ كقولكَ: «زيدٌ إنْ تُكرِمْ بكراً يشكرْك»، فليسَ في الجملتينِ إلى المبتدأِ غيرُ عائدٍ واحدٍ، وهو المضمرُ (الفاعل) في يشكرْك، فإنْ عاد منها عائدانِ [جاز] كقولكَ: زيدٌ أخوه يكرمه، وكذلكَ لو قلتَ: «زيدٌ إنْ يُكرمْ عَمراً يشكرْه».

وإذا كان المبتدأُ –إذا وقعَ خبرُه جملةً– فلا بدَّ له من عائد، فأينَ العائدُ من قولهِ تعالى: ﴿ولَمَنْ صبَرَ وغفَرَ إنَّ ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾[3]؟ وقولِ العربِ: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ»؟ فيقالُ: العائدُ محذوفٌ، وذلكَ أنَّ (لمَنْ) مبتدأٌ، وهو اسمٌ موصولٌ مفتقرٌ إلى صِلةٍ وعائدٍ، فصلتُه (صَبَرَ وغَفَرَ) وفاعلُهما المضمرُ هو العائدُ إلى (من)، وقولُه: «إن ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأمورِ» خبرُه، ولا عائدَ فيه إلى المبتدأِ، والخبرُ جملةٌ، فتقديرُه حينئذٍ (منهم) [4]. أيْ: «مَنَوانِ [منه] بدرهمٍ»؛ لأنَّ (السَّمْنَ)

---

(1) أي الرابعة من أنواع الجمل .

(2) في الأصل: ينقسم، وهو تحريف .

(3) الشورى : 43 .

(4) في الأصل: منه، وهو وهم من الناسخ. ويبدو أنه أسقط بعد هذا اللفظ جملة يخمن الباحث أنها:"وفي قولهم: السمن منوان بدرهم"

مبتدأٌ، و(مَنوانٍ) مبتدأٌ، و(بدرهم) الجارُّ والمجرورُ خبرُ المبتدأِ الثاني، والجملةُ خبرُ المبتدأِ الأولِ، والعائدُ محذوفٌ تقديرُه منه[1].

درسٌ

[أحوالُ المبتدأ والخبر]

قد يُحْذَفُ المبتدأُ لدلالةِ الحالِ عليه، فيقالُ: «كَيفَ أنتَ؟» فتقولُ: صالحٌ، أيْ: «أنا صالحٌ»، وكذلكَ يحذفُ الخبرُ لدلالةِ الحالِ عليه، فيقالُ: «مَنْ عندك؟» فتقول: زيدٌ، أيْ: «زيد عندي».

شرحه: المبتدأُ له ثلاثُ أحوالٍ: حالةُ تقديمٍ، وحالةُ تأخيرٍ، وحالةُ حذفٍ، فالحالةُ التي يقدَّم فيها المبتدأُ ويؤخَّرُ الخبرُ لا غيرَ هو أن يكونَ في المبتدأِ معنى استفهامٍ، كقولكَ: «مَنْ عندك؟» و«أيٌّ جاءَك؟» فـ (مَنْ) مبتدأٌ، و(عندك) ظرفٌ، (وهو الخبرُ)[2]، وكذلكَ إنْ كانَ في المبتدأِ معنى شرطٍ، كقولكَ: مَنْ يَقُمْ أكرمْه، وأيٌّ جاءني حيّيتُه، وكذلكَ إنْ كانَ المبتدأُ والخبرُ معرفتينِ، قُدِّمَ المبتدأُ، وكذلكَ إنْ كانَ المبتدأُ خبرُه فعلٌ ضميرُه فاعلُه، نحو: «زيدٌ قام»، ففي (قام) ضميرٌ يعودُ إلى (زيدٍ)، فلو أخّرتَه، فقلتَ: «قام زيدٌ»، لم يُعلَمْ أزيدٌ فاعلٌ أم مبتدأٌ؟، وفي (قام) ضميرٌ هو فاعلٌ.

والحالةُ التي يلزمُ فيها التأخيرُ، هو أنْ يكونَ في الخبرِ معنى استفهامٍ، كقولكَ: «كيفَ زيدٌ؟»، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ و(كيفَ) خبرُه لأنَّ (كيفَ) نكرةٌ، [و] الدليلُ على أنَّه نكرةٌ أنْ جوابَه نكرةٌ، تقولُ: «كيفَ زيدٌ؟» فيقالُ لكَ: صالحٌ، فلمَّا كانَ جوابُه نكرةً، كانَ هو نكرةً، كما أنَّ (متى) زمانٌ لأجلِ أنَّ جوابَه زمانٌ في قولِكَ: «متى القيامُ؟» فتقولُ: غداً.

---

(1) يحذف العائد في مثل (السمن منوان بدرهم) للعلم به، لأنه لما قيل: السمن، فإن الخبر سيكون عنه، لا عن العسل أو الزيت مثلاً.(انظر: اللمع 13، وكتاب البيان في شرح اللمع 109).

(2) ما بين القوسين مكررٌ في الأصل.

ومِن ذلكَ أنْ يكونَ المبتدأُ نكرة، وقد سَبَقَ ذكرُه[1]، وإذا خلا من هذه الأشياءِ جُمِعَ، جازَ[2] تقديمُه وتأخيرُه، كقولكَ: «زيدٌ قائمٌ»، و«قائمٌ زيدٌ».

والحالةُ التي للحذفِ: فإنَّ حذفَه[3] على ثلاثةِ أضربٍ: ضربٌ لا يجوزُ، وضربٌ يجبُ[4] -عند سيبويهِ[5]- وضربٌ أنتَ مخيَّرٌ فيه، فالقِسْمُ الأوَّلُ هو أنْ لا يكونَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه، كقولكَ مثلاً: (قائمٌ)، لا يُعلَمُ أزيدٌ هو أمْ عمرو؟ أو غيرُ ذلكَ.

والقِسْمُ الثاني: قولُهم: «لا سَواءٌ»، وتقديرُه: «لا هُما سَواءٌ»، ومعنى الكلامِ أنَّ رجلاً قالَ: «زيدٌ وعمرٌو عالمانِ»، فقلتَ: «لا سواءٌ»، أيْ: »لا هما سواءٌ»، فـ (هما) مبتدأٌ، و(سواءٌ) خبرُه، ولا يُظهَر هنا.

والحالة الثالثةُ: أنْ يكونَ في الكلامِ دليلٌ عليه، كقولكَ في جوابِ من سألكَ: «كيفَ أنتَ؟» فتقولُ: صالحٌ، أيْ: «أنا صالحٌ»، فاستغنيتَ عن ذِكْرِ المبتدأِ بما سبقَ من كلامِ السائلِ، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ[6]بِشَرٍّ من ذَلِكُمُ النَّارُ﴾[7] أيْ:هي النَّارُ، وقولُه تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[8] أيْ: أمرُنا طاعةٌ.

وأمّا الخبرُ فإنَّ حالَه في التقديمِ والتأخيرِ كحالِ المبتدأِ، فكلُّ موضعٍ لزِمَ تقديمُ المبتدأِ فيه لزِمَ تأخيرُ الخبرِ، وكلُّ موضعٍ لزِمَ تأخيرُ المبتدأِ فيه لزِمَ تقديمُ الخبرِ.

---

(1) انظر ص47 من هذا البحث.

(2) في الأصل: حال، وهو تحريف .

(3) في لأصل حذفته وهو تحريف .

(4) انظر رأي سيبويه في كتابه 302/2 .

(5)هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى الحارث بن كعب، صاحب الكتاب ، أخذ علمه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي متوفي سنة ثمانين ومائة، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة . (انظر: مراتب النحويين 73، وطبقات الزبيدي 66-72)

(6) في الأصل:هل أنبؤكم، وما أثبته الباحث من المصحف الشريف .

(7) الحج : 72 .

(8) محمد : 21 .

وأمّا حذفُ الخبرِ فعلى ثلاثةِ أضرُبٍ: ضربٌ لا يجوزُ، وهو أنْ لا يكونَ في الكلامِ دليلٌ عليه، كقولكَ مثلاً: (زيدٌ)، لا يعلمُ أقائمٌ هو أم قاعدٌ؟، أو غيرُ ذلكَ من الأخبار.

والثاني: يجبُ عند النحاةِ حذفُه لحذفِ العربِ له، كخبرِ المبتدأِ بعدَ (لولا) في قولكَ: «لَوْلا زيدٌ جاءَ عمرٌو»، فـ(لولا): حرفٌ معناه امتناعُ الشيءِ لوجودِ غيرِه، فتقديرُه: «لولا زيدٌ حاضرٌ -أو موجودٌ أو نحوُ ذلك- جاءَ عمرو»، و [جاء عمرٌو لا يكونُ]خبرَ (زيدٍ)؛ لأنَّه ليسَ له فيه ذكرٌ مُظهرٌ ولا مُضمرٌ[1].

ومعنى (لو) امتناعُ الشيءِ لامتناعِ غيرِه، كقولكَ: «لو قُمْتَ قمتُ»، فامتناعُ الثاني لامتناعِ الأوّلِ، ولا يقعُ بعدَها مبتدأ، فإنْ وقعَ بعدَها اسمٌ مرفوعٌ، فارتفاعُه بفعلٍ مُضمرٍ، كقولهِ تعالى: ﴿قُلْ لو أنتُم تَملِكونَ﴾[2]أي: لو تملكونَ أنتم، وكذلكَ قولُ العربِ: «لو ذاتُ سُوارٍ لَطَمَتْني»[3].

---

(1) حذف الخبر مطلقاً بعد (لولا) رأي جمهور النحاة، ويرى بعض النحاة أن الخبر يحذف بعدها غالباً، وذهب بعضهم إلى أن الخبر إن كان كوناً عاماً وجب حذفه، كما في قولنا: لولا الهواء لمات الإنسان، وإن كان الخبر كوناً مقيداًوجب ذكره، إلا إذا دل عليه دليل، وذلك نحو: لولا زيدٌ مُحسنٌ إليّ ما أتيت.(انظر: شرح ابن عقيل 250/1، وأوضح المسالك 1/ 158).ونذكر هنا أيضاً أنّ هناك خلافاً في العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا) فيرى الكوفيون أنه مرفوع بـ (لولا)؛ لأنها نائبة مناب الفعل، ويرى البصريون أنه مرفوع بالابتداء.(انظر: الإنصاف: 70/1، وشرح المفصل 96/1).

(2) الإسراء : 100 .

(3) هذا مثل ، ويعني: لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان عليّ ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وخص ذات السوار علامة على أنها امرأة حرة (انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال 381/1 ، ومجمع الأمثال 174/2) والمثل موجود في كتاب جمهرة الأمثال 172/2 .والشاهد فيه: ارتفاع الاسم الواقع بعد (لو) على أنه فاعل لفعل مضمر، تقديره لطمتني).

ومِنْ ذلكَ خبرُ المبتدأِ الذي هو: لعَمْري القسمُ، في قولكَ: «لعمري إنَّ زيدٌ منطلقٌ»، و(عَمْري) مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: لعمري قسمي[1]، وعليه قولُه تعالى: ﴿لعَمْرُكَ إنَّهم لَفي سكْرَتِهم يَعْمَهُونَ﴾[2].

وأما الموضعُ الذي أنتَ فيه بالخيارِ إنْ شئتَ أبنتَ،[وإنْ شئتَ حذفتَ]كقولكَ -في جوابِ من قالَ: «مَنْ عندكَ؟»- «زيدٌ»، أيْ: «زيدٌ عندي»، فحذفتَ الخبرَ لدلالةِ الحالِ عليه، ومن ذلكَ: «زيدٌ في الدَّارِ وعمرٌو»، أيْ: «وعمروٌ في الدَّارِ»، فحذفتَ خبرَ الثاني اجتزاءً عنه بخبرِ الأوَّلِ.

---

(1) ومن المواضع التي يجب فيها حذف الخبر غير ما ذكر: إذا وقع بعد المبتدأ واو هي نصّ في المعية، نحو : كلُّ رجلٍ وضَيعتُه، وإذا كان المبتدأ مصدراً وبعده حالٌ سدّ مسدّ الخبر، نحو: ضربي العبدَ مسيئاً.(انظر: شرح المفصل 1/96-97، وشرح ابن عقيل 1/253-254).

(2) الحجر : 72 .

درسٌ

[الفاعلُ]

الفاعلُ مرفوعٌ، وهو كلُّ اسمٍ ذكرتَه بعدَ فعلٍ وأسندتَ الفعلَ إليه، تقولُ: «قامَ زيدٌ».

شرحه: الفاعلُ لا يكونُ فعلُه الذي ارتفعَ به إلا قبلَه؛ لأنَّ الفاعلَ معمولٌ له، وحكمُ العاملِ أنْ يكونَ قبلَ المعمولِ، كما كانَ حرفُ الجرِّ قبلَ المجرورِ، فأمّا: »زيداً ضربتُ قائماً»، فجازَ ليبينَ العاملَ القويَّ من العاملِ الضعيفِ، ولأنَّ الفاعلَ أشدُّ اتصالاً من المفعولِ بالفعلِ، ألا تَرى أنَّ الفعلَ الماضي مبنيٌّ على الفتحِ؟ نحو: (ضَرَبَ)، فإذا اتصلَ بالمضمَرِ الفاعلِ المتكلّمِ والمخاطبِ، قلتَ: (ضربْتُ)، فسكّنتَ آخرَه كيلا يجتمعَ أربعةُ أحرفٍ متحرّكاتٍ، وتقولُ في المفعولِ: «زيدٌ ضَرَبَهُ عمروٌ»، فلا تسكّنْ؛ لأنَّ المفعولَ في نيّةِ الانفصالِ.

وهذا الاسمُ يرتفعُ بإسنادِ الفعلِ إليه، لا لكونِه فاعلاً، وكذلكَ: «قامَ زيدٌ»، وكذلكَ: «وقعَ الحائطُ»، و«ماتَ زيدٌ»، وسُمِّي فاعلاً في هذا الأشياءِ مجازاً حَمْلاً للنفيِ على الإيجابِ والاستفهاميِّ على المجازِ، وللمجازيِّ على الحقيقيِّ[1].

ولا بدّ للفعلِ من فاعلٍ، إمّا مُظهَرٍ وإمّا مُضمَرٍ، والفاعلُ مرفوعٌ، وإنّما رُفِعَ للفرقِ بينه وبينَ المفعولِ بالإعرابِ، فإنْ قيلَ: فأعرفُ الفاعلَ والمفعولَ بالتقديمِ والتأخيرِ، فيكونُ الفاعلُ مُقدَّماً، والمفعولُ مؤخراً، قيلَ: لو فُعِلَ ذلكَ لضاقتْ القوافي والأسجاعِ، ولكانَ يتقدَّمُ المضمرُ على المظهرِ، في مثلِ قولِه تعالى: ﴿وإذِ ابْتَلَى إبْراهِيمَ ربُّه﴾[2]، لو قيلَ: «وإذ ابتلى ربُّه إبراهيمَ»، يقدَّمُ المضمَرُ الذي هو

---

(1) ففي قولنا: قام زيدٌ، وما قام زيد، وهل يقوم زيدٌ، يعرب (زيد) فاعلاً، مع أنه في الجملتين الثانية والثالثة لم يفعل شيئاً، لأنهما نفي واستفهام.(انظر: شرح المفصل: 745/1).

(2) البقرة : 124 .

(الهاء) على إبراهـــيمَ[1]، ألا ترَى أنَّه وردَ مثلُ قولِـــه تعالى: ﴿إنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَمَاءُ﴾[2].

فإنْ قيلَ: فلِمَ لمْ تنصبْ الفاعلَ وترفعْ المفعولَ[3]؟ ويكونُ الفرقُ أيضاً واقعاً، فـــالجوابُ: إنَّ الفـــاعلَ جنسٌ واحدٌ، والمفعولَ يتنوّعُ، مفعولٌ مطلقٌ، ومفعولٌ به، ومفعـــولٌ فيه، ومفعولٌ له، ومفعولٌ معه، والضمةُ ثقيلةٌ، والفتحةُ خفيفةٌ، فأُعطيَ الثقيلُ القليلَ والكثيرُ الخفيفَ ليعتدلا[4]، ولكيلا يكثرَ في كلامِهم ما يستثقلونَ ويقلَّ ما يستخفُّونَ.

فـــإنْ قلـــتَ: «زيدٌ قامَ»،كانَ (زيدٌ) مبتدأً، و(قامَ) فعلٌ، وفاعلُه مضمَرٌ فيه، والجملةُ خبرُ زيدٍ، فإذا ذكرتَ فعلينِ، أحدُهما معطوفٌ على الآخرِ معهما اسمٌ واحدٌ مذكورٌ بعدَ الفعلِ الثاني، نحو قامَ وقعدَ زيدٌ، كانَ الفاعلُ[5] الذي هو (زيدٌ) مرتفعاً بـــــ(قعدَ) عند البصريّ، وهو الثاني، وعند الكوفيّ[6] بـــ (قام) وهو الأوّلُ، وفي

---

(1) فـــي مثل هذه الآية "وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه" يجب تقديم المفعول به (إبراهيم) على الفاعل (ربُّه) وذلك لاتصال ضمير المفعول بالفاعل، فلو تقدم الفاعل لكان الضمير عائداً إلى متأخر لفظاً ورتبةً.(انظر: أوضح المسالك 366/1).

(2) فاطر : 28 .

(3) هذا ما يسمّى بعلة العلة، فالقول إنّ الفاعل رُفع للفرق بينه وبين المفعول علةٌ، فإذا سئل عن سبب عدم عكس القضية، فـــيُجعَل الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، كان سؤالاً عن علة العلة(انظر: الخصائص 173/1). وقد نادى ابن مضاء القرطبي بإلغاء ما سماه العلل الثواني والثوالث؛ لعدم فائدتها في النطق، قال:"فإذا قيل: لم رُفع (زيد) من قولنا: "قام زيدٌ؟ فالجواب: لأنه فاعل، فإذا قيل: لمَ رُفع الفاعل؟ يجب أن يقال: لأنه هكذا نطقت العرب.(الرد على النحاة 130).

(4) علة التعادل إحدى العلل النحوية واللغوية التي عللتْ على أساسها كثير من مسائل النحو والصرف، وهي تعني التعادل بين الخفيف والثقيل، ومن ذلك تعليلهم ضم أول الفعل المضارع إذا كان رباعياً، وفتحه إذا كان ثلاثياً، بأن الرباعي أقل من الثلاثي، والضم أثقل من الفتح، فجُعل الأثقل للأقل، والأخف للأكثر للتعادل.(انظر: الأشباه والنظائر 117/1).

(5) في الأصل: الفعل وهو تحريف .

(6) يـــرى الكوفـــيون أن إعمال الفعل الأول أولى، وذلك لقوة الابتداء، ولما روي عن العرب من إعمالهم الأول ، ويرى البصريون أن الأولى إعمال الثاني ، وذلك لقربه من الاسم، ولما ورد عن العرب أيضاً ، فاحتج كلاهما بالنقل والقياس. (انظر: الإنصاف 83/1 – 93) . وإذا استوى العاملان في طلب المرفوع، وكان الثاني معطوفاً على الأول بالواو، في=

(قام) عند البصريِّ ضميرٌ، وفي (قعدَ) عند الكوفيِّ ضميرٌ، فإذا ثنَّيْتَ الفاعلَ على قولِ البصريّ، قلت: «قاما وقعدَ الزيدانِ»، وعلى قولِ الكوفيّ: «قامَ وقعدا الزيدانِ».

وتقولُ: «ضربتُ وضربَني زيدٌ»، فتُعملُ الآخرَ على قولِ البصريّ، و«ضربتُ وضربَني زيداً»، على قولِ الكوفيّ، فتُعملُ الأوّلَ، وعلى قولِ البصريّ قولُه تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عليهِ قِطْراً﴾[1] ولو كانَ على قولِ الكوفيِّ لقالَ: «آتوني أفرغْه عليه قِطْراً»، وعلى قولِ الكوفيّ قولُ الشَّاعِرِ[2]:

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعيشَةٍ كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المالِ

أيّ:كفاني قليلٌ من المالِ ولَمْ أطلبْ المُلْكَ.

درسٌ

الفاعلُ إذا كانَ مؤنثاً فلا يخلو تأنيثُه من أنْ يكونَ حقيقيّاً أوغيرَ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ: ما كانَ له ذَكَرٌ بإزائِهِ، فإنْ كانَ حقيقيّاً فلا بُدَّ له من علامةِ تأنيثٍ في الفعلِ، تقول: «قامتْ هندٌ»، وإنْ كانَ غيرَ حقيقيٍّ، كنتَ مخيَّراً في إثباتِ العلامةِ وحذفِها، تقولُ: «طلعت الشمسُ»، و«طلعَ الشمسُ»، فإنْ كانَ مضمراً لزمتْ له العلامةُ، نحو قولِكَ: «الشَّمسُ طَلَعَتْ».

شرحه: المؤنَّثُ على ضربينِ: ضربٌ حقيقيٌّ، وهو ما كانَ له فَرْجٌ، وكانَ له ذَكَرٌ بإزائِه مِنْ جِنْسِهِ، كـ(امرأةٍ) و(ناقةٍ)، و(نَعْجةٍ)، و(حَمامةٍ)، و(هِرَّةٍ)، و(دجاجةٍ)، و(أتانٍ) ونحوه، وغيرُ حقيقيٍّ، وهو ما كانَ تأنيثُه لفظياً لا ذَكَرَ له

=مثل (قام وقعد زيدٌ) يجيز الكسائي أن يعمل الثاني ويكون الفاعل في الأول محذوفاً، والفراء يجعل العمل لكليهما.(انظر: الرد على النحاة 94-95، وأوضح المسالك 29/2، ومغني اللبيب 133/2).

(1) الكهف : 96 .

(2) البيت من الطويل لامرئ القيس في شرح ديوانه 64 والكتاب 79/1 والإنصاف 84/1، وشرح شذور الذهب 217 ،وهمع الهوامع 144/5، وخزانة الأدب 327/1 ، 462، وبلا نسبة في المقتضب 76/4، و مغني اللبيب224.

والشاهد فيه إعمال الفعل الأول وإهمال الفعل الثاني على مذهب الكوفيين ، حيث أعمل الفعل (كفاني) فارتفع (قليلٌ) به ، ولم يُعمل الفعل (أطلب) ولو أعمله لقال : قليلاً من المال .

بإزائِـه ولا فَـرْجَ، كقولِـكَ: (غُرْفةٌ)، و(مُلْحةٌ)، و(موعظةٌ)، و(شمسٌ)، و(قِدْرٌ، و(دارٌ).

فمـا كانَ من القِسْمِ الأولِ وهو الحقيقيُّ، وكانَ فاعلاً لزمتْ الفعلَ له علامةُ تأنيثٍ، كقولكَ: «قامتْ هندٌ»، و«سَعَتْ ناقـتُك»، و«طارَتْ الحَمامةُ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿إذْ قالتْ امرأةُ عمْرانَ رَبِّ إنّي نَذَرْتُ لَكَ ما في بَطْني﴾[1]وقال: ﴿فجاءَتْه إحْداهُما﴾[2]، وإنّما لزِمَتْ العلامةُ للزومِ معناه، وللفرقِ بينَ المؤنثِ والمذكّرِ؛ لأنَّ العربَ قد سمّتْ الرجلَ بـ(هندٍ) قالَ الشّاعرُ[3]:

تَجاوَزْتُ هِنْداً رَغْبةً عَن قِتالِه إلى مالكٍ أَعْشو إلى ضَوْءِ مالِكِ .

وسُمِّيَتْ المرأةُ بـ(جَعْفَرٍ)، قالَ الراجزُ[4]:

إنْ أَكُ دَحْداحاً فأنتِ أقصَرُ
يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ

والقِسْمُ الثاني: وهو غيرُ الحقيقيِّ، فأنتَ مخيّرٌ بين إثباتِ العلامةِ له وحذفِها، تقـولُ: «طَلَعَـتِ الشّـمسُ»، و«طَلَعَ الشمسُ»، و«انكَسَرَتِ[5] القِدْرُ»، و«انكسَرَ

---

(1) آل عمران : 35 .

(2) القصص : 25 .

(3) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المفصل 93/5، وأوضح المسالك 287/3 .(وفيهما: ناره بدل مالك)

والشـاهد فيه أن الاسم العلم قد يكون مشتركاً بين المذكر والمؤنث فـ (هند) هنا مذكر. وللنحويين فيه شاهد آخر، وهو إثبات الياء التي هي صلة الضمير في(قتاله) و(ناره) في حالة الوقف، والمستعمل الوقوف بالسكون.(انظر: أوضح المسالك 287/3).

(4) البيـت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح المفصل 93/5 (وفيه تقدم البيت الثاني على الأول) . والدحداح: القصير السمين(لسان العرب 434/2"دحح").

والشاهد فيه أن العرب تُسمي المؤنث باسم المذكر ، فـ(جعفر) هنا اسمٌ لامرأة، بدليل كسر التاء في (أنتِ) .

(5) في الأصل: فانكسرت .

القــدْرُ»، قــالَ اللهُ تعالى: ﴿قدْ جاءَتْكُم مَوْعِظَةٌ﴾[1]، وقال:﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوعِظَةٌ مِنْ ربِّــه﴾[2]، فأثبــتَ العلامةَ في الأُولى، وحذفَها في الثانيةِ، وإنّما جازَ حذفُها؛ لأنَّ تأنيــثَها غيرُ لازمٍ، وإنّما هو شَيءٌ لفظيٌّ، ألا ترى أنَّ الموعظةَ والوعظَ بمعنى؟ والبيتَ والرَبْعَ والدارَ بمعنى؟ وليسَ كذلكَ القسمُ الأولُ[3].

وكلّمــا فُصِــلَ بيــنَ الفعلِ والفاعلِ بشيءٍ ازدادَ تركُ العلامةِ حسناً،كقولكَ: «حَسُنَ الــيومَ دارُكَ»،لأنَّ الفاصلَ بينهما يقومُ مقام تاءِ التأنيثِ،ومنــه قولُه تعالى: ﴿وأَخَذَ الَّذينَ ظَلَمُوْا الصَّيْحَةُ﴾[4]،وقولُه:﴿فإذا نُفِخَ في الصُّوْرِ نَفخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[5]، وقد أجاز سيبويهِ[6] حذفَ العلامةِ مع المؤنَّثِ الحقيقيِّ، إذا فُصِلَ بينَه وبينَ الفاعلِ في الشِّعْرِ، قالَ[7]:

إنَّ امرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدةٌ بَعْدي وبَعْدَكِ في الدُّنيا لَمَغْرورُ

فإذا جازَ ذلكَ في المؤنَّثِ الحقيقيِّ، فهو[8] أَحْرى أنْ يجوزَ في غيرِ الحقيقيِّ، وقريبٌ من هذا قولُه تعالى: ﴿وإذا حَضَرَ القِسْمَةَ أُولو القُرْبى واليَتامَى والمَساكِيْنُ

---

(1) يونس : 57 .

(2) البقرة : 275 .

(3) أراد مــن هذه الأمثلة أن يبين أن المؤنث غير الحقيقي قد يكون معناه مذكراً، والعكس كذلك، فالبيت والربع مذكران، لكنهما بمعنى الدار، وهي مؤنث.

(4) هود : 67 .

(5) الحاقة : 13 .

(6) لــم يُجِــز سيبويه ذلك في الشعر فقط، بل جعله عاماً قال : " وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حضــــر القاضي امرأة " (انظر: الكتاب 38/2) .

(7) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الخصائص 414/2، واللمع 17 والإنصاف 174/1، وشرح المفصل 93/5، ولسان العرب 11/5 ، (غرر)، وشرح شذور الذهب 168.

والشــاهد فيه جواز حذف علامة التأنيث مع المؤنث الحقيقي إن فُصل بينه وبين فاعله بفاصل في الشعر ، فالفاعل في هذا البيت (واحدة) وفعله (غره) جاء بلا علامة تأنيث .

(8) في الأصل: فهم، وهو تحريف يدل عليه السياق.

فارْزُقُوْهُم[1] منهُ﴾[2]؛ لأنَّه أرادَ بالقسمةِ المقسومَ، وإذا وردَ عنهم حملُ المذكَّرِ على المؤنثِ حملاً على المعنى – وإنْ كانَ شاذاً– فهم في حملِ المؤنثِ على المذكَّرِ أَوْلى؛ لأنَّ المذكرَ هو الأصلُ، وذلكَ أنه رُوي عن بعضِ العربِ أنَّه قالَ: «فلان لَغوبٌ جاءتْه كتابي فاحتقَرها، فقيلَ له في ذلكَ، فقالَ: أليسَ الكتابُ بصحيفةٍ؟»[3].

فإذا كانَ المؤنثُ مُضمراً لزمتْ له العلامةُ، حقيقياً كان أو غير حقيقي، تقول: «الشمسُ طلعتْ»، و«القدْرُ انكسرتْ»؛ لأنَّ المُضمَرَ لا يُبينُ عن نفسِه كما يُبينُ المظهرُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُها السَّماواتُ والأرضُ أُعِدّتْ للمُتَّقينَ﴾[4].

ولا يجوزُ أنْ تُؤنِّثَ المذكرَ فتقول انكسرتْ القلمُ، تريدُ القصبةَ، فأما قولُ الشَّاعِرِ[5]:

يا أيُّها الرَّاكبُ المُزْجي مَطيّتَهُ سائلْ بَني أَسَدٍ ما هذهِ الصَّوْتُ

وهو مذكرٌ، فإنَّه يُريدُ بالصوتِ الصرخةَ، وهو شاذٌّ مثلُ الحكايةِ في قولِه: «جاءتْه كتابي فاحتقَرَها».

درسٌ

إذا كانَ الفاعلُ مظهراً مُثَنَّى أو مجموعاً، لم يَلْحقْ الفعلَ علامةٌ، نحو: «قامَ الزيدانِ»، و«قامَ الزيدونَ»، ويجوزُ أنْ تُلحقَ للجمعِ تاءً، وإنْ كانَ مضمراً ألحقتَ الفعلَ للتثنيةِ ألفاً، وللجمعِ العاقلِ واواً، وللمؤنَّثِ تاءً أو نوناً، نحوُ قولِكَ: «الزيدانِ قاما»، و«الزيدونَ قاموا»، و«الهنداتُ قامتْ» أو «قُمْنَ».

---

(1) في الأصل: فارزوقهم، وهو سهو من الناسخ .

(2) النساء : 8 .

(3) انظر: القصة في اللباب في علل البناء والإعراب 105/2، ولسان العرب 742/1"لغب") . والشاهد فيها تأنيث الكتاب حملاً على المعنى؛ لأنّ الكتاب في معنى الصحيفة. ومعنى قوله لغوب، أي: أحمق.

(4) آل عمران : 133 .

(5) البيت من البسيط، وهو لرويشد بن كثير الطائي في شرح حماسة أبي تمام للشنتمري 158/1، وشرح المفصل 95/5، ولسان العرب 57/2 (صوت)، وبلا نسبة في الخصائص 416/2، والإنصاف 773/2، والأشباه والنظائر 181/3 . والشاهد فيه الإشارة إلى (الصوت) وهو مذكر باسم الإشارة المؤنث (هذه).

شرحه: الفاعلُ المثنّى والمجموعُ إذا كانا مظهرَيْنِ لم يلزمْ الفعلَ لهما علامةٌ، وكانَ إلحاقُ العلامةِ للفعلِ من أجلِهما شاذّاً قليلاً[1]، تقولُ: «قامَ الزيدانِ»، و«قامَ الزيدونَ»، فيكونُ الفعلُ معَهما كما كانَ معْ المفردِ، وإنما كانَ كذلكَ؛ لأنّ التثنيةَ والجمعَ غيرُ متلازميْنِ، لأنّهما قد يفترقانِ، بخلافِ التأنيثِ الحقيقيِّ؛ لأنّ معناه لا يفارقُ، وكذلكَ إنّ (هنداً) لا تصيرُ رجلاً، والتثنيةُ قد تفترقُ، فيصيرُ كلٌّ واحدٍ منهما على حيالِهِ، وكذلكَ الجَمْعُ[2]، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلانِ مِنْ الَّذِيْنَ﴾[3]، و﴿قَالَ الملأُ﴾[4] وقال: ﴿أحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوْا﴾[5] و[تقول] :«قالَ الرّجالُ»، فمَنْ ذكّرَ قَصَدَ الجمعَ، ومَنْ أنّثَ قَصَدَ الجماعةَ، ولا يُعتَبَرُ تأنيثُ الواحدِ وتذكيرُه، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وقَالَ نِسْوَةٌ﴾[6] والواحدُ مؤنّثٌ، وقالَ: ﴿وقالتِ الأَعْرابُ﴾[7] والواحدُ مذكّر، وقالَ الشّاعِرُ[8]:

إذا الرّجالُ كَثُرتْ أولادُها

---

(1) من المعروف في العربية أنّ الفعل إذا أُسند إلى الفاعل، وكان فاعله اسماً ظاهراً، وجب تجريده من علامة التثنية والجمع، وإنْ كان فاعله مثنى أو مجموعاً، تقول: جاء الرجلُ، وجاء الرجلانِ، وجاء الرجالُ، لكنّ بعض اللهجات العربية تُلحقُ الفعلَ علامة للتثنية إن كان الفاعل مثنى، وعلامة للجمع إن كان مجموعاً، فيقولون: جاءا الرجلانِ، وجاؤوا الرجالُ، وقد عبّر النحويون عن هذه اللهجة بـ(لغة أكلوني البراغيث) وقد نُسبت هذه اللهجة إلى بعض القبائل اليمانية، مثل الحارث بن كعب وطيء وأزد شنوءة.(انظر: شرح ابن عقيل 468/1، وشرح التصريح275/1) وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسات اللغوية المقارنة أثبتت أن هذه الظاهرة شائعة في اللغات السامية الأخرى.(انظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي 300-301).

(2) في الأصل: الجميع وهو تحريف .

(3) المائدة : 23 .

(4) الأعراف : 60 ، و66 ، و75 ، و88 ، و109 ، وهود: 27، والمؤمنون: 24 ، و33 .

(5) العنكبوت : 2 .

(6) يوسف : 30

(7) الحجرات : 14 .

(8) الأبيات من الرجز، وهي بلا نسبة في شرح المفصل 103/5 وفيه (ولدت) بدل (كثرت) .

والشاهد فيه تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر ، فأنث (كثرت) والفاعل (أولادها) ، وأنث (جعلت) والفاعل (أوصابها) جمع وصب .

وجَعَــلَتْ أَوْصَابُها تَعْتَادُها
فهي زُروعٌ قَدْ دَنا حَصَادُها

وبعضُ العربِ يُلحقُ[1] لعلامة التثنيةِ ألفاً ولعلامةِ الجمعِ العاقلِ واواً ولجمعِ المؤنَّثِ نوناً، قالَ الشَّاعِرُ[2]:

يَلومُونَنــــي في اشتراءِ النَّخيــ ... لِ قَوْمي وكُلُّهُمْ أَلــــــومُ

وقالَ[3]:

أُلفِيَا عَيْناكَ عِنْدَ القَفا

وحُكيَ عن العربِ: «أَكَلوني البراغيثُ»[4] وقالَ الشَّاعِرُ[5]:

---

(1) أي: يلحق الفعلَ.

(2) البيــت مــن المتقارب وهو لأمية بن أبي الصلت في شرح التصريح 276/1، والدرر 283/2، وبلا نسبة في شرح المفصل 87/3 ، وأوضح المسالك 347/1 والأشباه والنظائر 332/1، وشرح ابن عقيل 174/1، وهمع الهوامع 160/1. والشاهد فيه مجيء الفعل (يلومونني) بالواو الدالة على الفاعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو (قومي) .

(3) هذا صدر بيتٍ من السريع، عجزه : أولى فأولى لكَ ذا واقية .

وهو لعمر بن ملقط في خزانة الأدب 21/9 ، وشرح التصريح 275/2، وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة 177، وسر صناعة الإعراب 718/2، وشرح المفصل 88/3 .

ومعــنى البيــت : أنــت ذو وقاية من عينيك عند فرارك تحترس بهما ، ولكثرة تلفتك حينئذٍ صارت عيناك كأنهمــا فــي قفــاك. (انظر: خزانة الأدب 24/9) .

والشاهد فيه مجيء الفعل (أُلفيتا) بألف التثنية الدالة على الفاعل مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو (عيناك) .

(4) انظــر القــول في الكتاب 209/3 ، والمسائل المنثورة 72 . والشاهد فيه مجيء الفعل (أكلوني) بواو الجماعة مع أن فاعله اسم ظاهر، وهو (البراغيث) وقد سبق الحديث عن هذه اللغة.

(5) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه 44 والكتاب 40/2، وشرح المفصل 89/3 ، و7/7 ولسان العرب 321/7 (سلط) وخزانة الأدب 234/5 .

والديافــيّ : نســبة إلى (دياف) وهي من قرى الشام ، وأهلها نبط الشام ، والسليط : الزيت ، والبيت من قصيدة في هجاء عمرو بن عفراء الضبي ، حيث أمر عبدالله بن سلم الباهلي للفررزق بألف درهم ، فقال له عمرو : ما يصنع الفرزدق=

ولكنْ دَيــافيٌّ أَبوه وأمُّـــهُ بِحَــوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُه

وأما قولُــه تعالى: ﴿وأسَرّوا النَّجْوى الَّذينَ ظَلَموا﴾[1] فإنَّ (الذينَ) يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً من الواوِ العائدةِ إلى النَّاسِ في قولِهِ تَعالى: ﴿اقتَرَبَ للنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[2]، ويجوزُ أنْ يكونَ بدلاً من (الناس)، ويجوزُ أنْ يكونَ خبرٌ مبتدأٍ محذوفٍ أيْ: «هم الذين ظلموا»، ويجوزُ أن يكونَ موضعُها نصباً على الذمِّ[3].

وقولُــــه تعــالى: ﴿ثُمَّ عَمُوْا[4] وصَمُّوْا كَثيرٌ مِنْهُمْ﴾[5]، يجوزُ فيه أنْ يكونَ (كثير) بدلاً من الواوِ.

فــإنْ كانَ الفاعلُ مُضمراً مثنّى، ألحقتَ الفعْلَ ألفاً دالةً على التثنيةِ، وضميراً للاثنيــنِ، تقــولُ: «الزيدانِ قاما»، فإنْ كانَ مجموعاً عاقلاً ألحقتَ الفعلَ واواً دالةً على الجمعِ وضميراً للجمعِ، تقولُ: «الزيدونَ قاموا»، والجمعُ المؤنَّثُ كالجَمْعِ غيرِ العــاقلِ، تُلحــقُ الفعــلَ له نوناً أو تاءً، تقولُ: «الهنداتُ قُمْنَ»، و«الجِمَالُ قُمْنَ»، و«الأَجْذاعُ انكَسَرْنَ».

=بهــذا الــذي أعطيــته ؟ إنما يكفي الفرزدق ثلاثون درهماً، يزني بعشرة منها، ويأكل بعشرة، ويشرب بعشرة ، فهجاه الفرزدق بهذه القصيدة (انظر: ديوان الفرزدق 44 وخزانة الأدب 236/5) .

والشاهد فيه: إلحاق الفعل (يعصرن) علامة للجمع مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو (أقاربُه).

(1) الأنبياء : 3 .

(2) الأنبياء : 1 .

(3) في هذا الآية عدة آراء : قيل (الذين) بدل من المضمر المرفوع في (أسرّوا) ، وقيل إنه في موضع رفع خبر لمبتدأ مضمر تقديره (هم) ، وقيل أإنه في موضع نصب على تقدير: أعني الذين ، وأجاز الفراء أن يكون (الذين) في موضع خفــض نعــت للــناس ، وقــيل (الذين) رفع بــ (أسروا) وأتى لفظ الضمير في أسروا على لغة من قال : أكلوني البراغيث، وقيل (الذين) رفع على أنه فاعل لفعل مضمر تقديره: يقول . (انظر: مشكل إعراب القرآن 477/2) .

(4) في الأصل: (فعموا) وما أثبته الباحث من المصحف الشريف .

(5) المائدة : 71 .

فـــالألفُ فـــي (قامـــا) الفاعلُ، والواوُ في (قاموا) الفاعلُ، والنونُ في (قُمْنَ) و(انكسَـــرْنَ) الفاعلـــةُ، وتقولُ: «الجِمالُ برَكَتْ»، فالفاعلُ مضمرٌ، والتاءُ علامةُ التأنيثِ، وكذلكَ: «الهنداتُ قامتْ».

وقـــد ذكـــروا أنَّ النونَ تكونُ للجمعِ القليلِ، والتاءَ للجمعِ الكثيرِ[1]، قالَ اللهُ تعالى:﴿إنَّ عدّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثنا عَشَرَ شَهْراً﴾[2] ثم قالَ: ﴿مِنْها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[3] وقال: ﴿فلا تَظْلِمُوا فِيْهِنَّ أنفُسَكُم﴾[4]، فـــ (ها) في (منها) بمنزلةِ التاءِ، وهي تعودُ إلى (اثنَيْ عَشَرَ)، و(هُنَّ) [في] (فيهنّ) تعودُ إلى (أربعة) [5].

---

(1) يقصـــد الـــنون والتاء اللتين تلحقان الفعل للتعبير عن الجمع ، كقولهم : الأجذاع انكسرن، والجذوع انكسرت ، فالنون للتعبـــير عـــن الجمع القليل، والتاء للتعبير عن الجمع الكثير، وقد علل ابن يعيش ذلك بأن بناء القلة جرى عليه كثيرٌ من أحكـــام المفرد ، مثل جواز تصغيره ، وجواز وصفِ المفرد به مثل : ثوبٌ أسمال ، وعود الضمير إليه مفرداً كقولـــه تعالى : " وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه "(النحل: 66) فلما غلبت على القلة أحكام المفرد ، عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع لئلا يتوهم فيها الإفراد، وذكر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب. (انظر: شرح المفصل 106/5) .

(2) التوبة : 36 .

(3) التوبة : 36 .

(4) التوبة : 36 .

(5) أي أنه لما عبّرت الآية عن الجمع الكثير (اثنا عشر) جاء الضمير بالهاء (منها) ولما عبرت عن الجمع القليل (أربعة) جاء الضمير بالنون (فيهنّ) فالشاهد في هذه الآية أنّ النون تكون مع الجمع القليل، والتاء مع الجمع الكثير.

درسٌ

[نائبُ الفاعلِ]

المفعولُ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعلُه إعرابُه رفعٌ، تقولُ: «ضُرِبَ زيدٌ»، و«أُعطِي زيدٌ درهماً».

شرحه: المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُه يفتقرُ إلى ثلاثةِ شرائطَ:

أحدُها: حذفُ الفاعلِ.

والثاني: إعرابُ المفعولِ بإعرابِ الفاعلِ.

والثالثُ: تغييرُ صيغةِ الفعلِ من (ضَرَبَ) إلى (ضُرِبَ) فتقولُ في «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً»: ضُرِبَ عمرٌو. ولا يجوزُ ذلكَ في: «قَعَدَ زيدٌ»، و«ضَحِكَ عمرٌو»؛ لأنَّه ليسَ له مفعولٌ تقيمُه مقامَ الفاعلِ إذا حذفتَ الفاعلَ، وإنما يكونُ ذلكَ في المتعدّي.

فإنْ كانَ الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ، أقمتَ الأولَ منهما مقامَ الفاعلِ، تقولُ في «أعطيتُ زيداً درهماً»: «أُعطِيَ زيدٌ درهماً»، تقيمُ زيداً مُقامَ الفاعلِ، وكذلكَ تقولُ في «كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً»: «كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً»، وقد يجوزُ: «أُعطيَ درهمٌ زيداً»، و«كُسِي جُبَّةٌ محمداً»، قالتْ العربُ: «أُدخلَ القبرُ زَيْداً»[1]؛لأنَّ ذلكَ غيرُ مُلبسٍ، فإنْ كانَ المفعولُ الثاني يُلبَسُ بالأوّلِ، لم تُقِمْ مُقامَ الفاعلِ إلا الأولَ، نحوُ قولك: «أعْطيتُ زيداً بكراً»، وكذلكَ «ظننتُ زيداً منطلقاً»، لا يجوزُ إلا: «ظُنَّ زيدٌ منطلقاً»، تُقيمُ المفعولَ الأولَ مُقامَ الفاعلِ؛ لأنَّ المفعولَ الأوّلَ هو المبتدأُ المخبرُ عنه قبلَ دخولِ (ظننتُ) فهو الأَوْلى بالقيامِ مُقامَ الفاعلِ.

فإنْ كانَ الفعلُ يتعدّى إلى ثلاثةِ مفعولينَ، أقمتَ الأوّلَ منها مُقامَ الفاعلِ لا غيرُ، نحوُ قولكَ: «أعلمَ اللهُ زيداً عَمْراً خيرَ الناسِ»، فـ(زيدٌ) مفعولٌ أولُ، و(عمروٌ) مفعولٌ ثانٍ، و(خيرَ النَّاسِ)مفعولٌ ثالثٌ، فتقولُ على هذا: «أُعلِمَ زيدٌ عَمْراً خيرَ الناسِ».

---

(1) في الأصل: أدخل القبر زبداً، وهو تصحيف. انظر: الأصول في النحو 79/1.

فمِـــنْ بابِ (أعطيتُ) قولُه تعالى: ﴿يُؤتِي الحِكْمَةَ مَنْ يشاءُ ومَنْ يؤْتَ الحِكْمَةَ فقَدْ أُوْتِيَ خَيْراً كَثِيْراً﴾[1]، فـ (يؤتي) الفاعلُ مضمرٌ فيه، وهو (اللهُ) و(مَنْ يشاءُ) المفعـــولُ الأولُ، و(الحكمةُ) المفعولُ الثاني، و(مَنْ يُؤْتَ الحكمةَ): فـ (يؤتَ) فعلُ مـــا لَـــمْ [يُسَـــمَّ فاعِلُه]، والقائمُ مُقامَ الفاعلِ مضمرٌ فيه، و(الحكمةُ) المفعولُ الثاني للمســـألةِ الأُوْلـــى، و(أوتي) فعلُ ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه، والقائمُ مُقامَ الفاعلِ مضمرٌ فيه، و(خيراً) المفعولُ الثاني.

درسٌ

إنْ كانَ معَ الفعلِ حرفُ جرٍّ ولا مفعولَ به صحيح معه، أقمتَه مُقامَ الفاعلِ، تقولُ: «سيرَ بزيدٍ»، وحكمُ الظرفينِ المتمكنَيْنِ والمصدرِ حكمُ حرفِ الجرِّ.

شـــرحه: الفعـــلُ الـــذي يتعدّى إلى المفعولِ، قد يتعدّى بثلاثةِ أشياءَ[2]، إمّا بالهمزةِ، تقولُ في «قام زيدٌ»: «أقامَ زيدٌ عمراً»، وإمّا بالتشديدِ، نحو قولِكَ: «فرِح زيدٌ»، و«فرَّحَ زيدٌ عَمْراً»، وإمّا بحرفِ الجرِّ، تقولُ: «جَلَسَ زيدٌ»، و«جلَس زيدٌ بعمرٍو».

فالهمـــزةُ والتضعيفُ حكمُهما حكمُ الفعلِ المتعدّي بنفسِه، وأمّا ما كانَ يتعدّى بحـــرفِ الجـــرِّ فله حكمٌ يخالفُ الأوّلَ، وذلكَ أنَّكَ تقولُ في «جَلَسَ زيدٌ بعمرٍو»: «جُلِسَ[3] بعمرٍو»، فتقيمُ الجارَّ والمجرورَ مقامَ الفاعلِ، ويُعتقدُ أنَّ الجارَّ والمجرورَ فـــي موضعِ رفعٍ، وكانَ قبلَ ذلكَ في موضعِ نصبٍ، وعليه قولُه تعالى: «يُسَبِّحُ له

---

(1) البقرة : 269 .

(2) جعل ابن هشام الأمور التي يُعدّى بها الفعل سبعة أشياء: الهمزة، مثل: نزل وأنزل، وألف المفاعلة، مثل: جلسَ وجالسَ، وصَوْغُه على (فَعَلْتُ أفعُلُ) مثل: كرَمْتُ زيداً أكرُمُه، وصوغُه على (استفعل) للطلب، مثل: استخرجتُ المالَ، وتضعيف العين، مثل: فرِح وفرّحَ، والتضمين، بأن يضمن اللازم معنى المتعدي، فتقول: فَرِقْتُ زيداً، لتضمن (فَرِقَ) معنى (خاف)، وإسقاط الجارّ توسّعاً، فتقول: مررتُكَ، أي: مررت بك.(انظر: مغني اللبيب 2/160-163).

(3) في الأصل: وجلس ، ويبدو أن ذلك بتأثير واو عمرو .

فـيها بالغُدوّ والآصَالِ رِجَالٌ»[1] فـ (رجال) مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه «يُسَبِّحُهُ رجالٌ» والقائمُ مُقامَ الفاعلِ في (يُسَبَّح) واحدٌ من الجارّاتِ والمجروراتِ.

فإنْ اجتمعَ مفعولٌ به منصوبٌ، ومفعولٌ يتعدّى إليه الفعلُ بحرفِ جرٍّ، لم تُقِمْ مُقامَ الفاعلِ إلا المنصوبَ، كقولِكَ: «حملْتُ الثوبَ إلى زيد»، تقولُ: «حُمِلَ الثوبُ إلـى زيـد»، فـإنْ كانَ مع حرفِ الجرّ ظرفٌ متمكّنٌ، وأَعني بالمتمكّنِ ما يصحُّ رفعُـه، كالـيومِ والفرسخِ، وبغيرِ المُتمكّنِ ما لا يَصِحُّ رفعُه كغدٍ وسوى، فإنَّه لا يصـحُّ رفـعُ شـيءٍ منه، وإنْ كانَ مع الظرفِ المتمكّنِ مصدرٌ موصوفٌ، كنتَ بالخـيارِ فـي إقامـةِ أيِّها شئتَ مُقامَ الفاعلِ، تقولُ: «سارَ زيدٌ بعمروٍ يومَ الجمعةِ فرسـخَيْنِ سَيْراً حسناً»، فإذا بنيتَ هذا لما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه [جعلتَ] أحدَ هذه الأربعةِ قائمـاً مقـامَ الفاعلِ، فرفعتَه ونصبتَ ما بقيَ، تقولُ- إذا أقمتَ الجارَّ والمجرورَ- مقـامَ الفـاعلِ: «سِـيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ فرسخَيْنِ سيراً حسناً»، فإنْ أقمتَ ظرفَ الزمانِ مُقامَ الفاعلِ قلتَ: «سيرَ بزيدٍ يومُ الجمعةِ فرسخَيْنِ سَيْراً حسناً»، فإنْ أقمتَ ظرفَ المكانِ مُقامَ الفاعلِ قلتَ: «سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ فرسخانِ سيراً حَسَناً»، فإنْ أقمـتَ المصـدرَ مُقامَ الفاعلِ قلتَ: «سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ فرسخَيْنِ سيرٌ حَسَنٌ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّوْرِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2].

درسٌ

[كانَ وأخواتُها]

كانَ، وصارَ، وأصبحَ، وأمسى، وظلَّ، وأضحَى، وباتَ، وما زالَ، وما فتِئَ، وما بَرِحَ، وما انفَكَّ، وما دامَ[3]، وليسَ، ترفعُ المبتدأَ ويصيرُ اسمَها وتنصبُ الخبرَ ويصيرُ خبرَها، وخبرُها كخبرِ المبتدأِ من مفردٍ وجملةٍ، ولا تتقدمُ أسماؤُها

---

(1) النور : 36 . وما في المصحف الشريف (يسبّح) بالبناء للمعلوم، أما (يسبَّح) بالبناء للمجهول فقراءة ابن عامر وعاصم والحسن.(انظر: السبعة 456، والجامع لأحكام القرآن 275/12)

(2) الحاقة : 13 .

(3) في الأصل: (وأما دام) وهو تحريف .

عليها، تقولُ: «كانَ زيدٌ قائماً»، وكذلكَ ما تصرّفَ منها، ويتقدمُ الخبرُ على الاسمِ وعليها، إلا ما في أوّلِهِ (ما) فإنَّه لا يتقدمُ خبرُها عليها.

شرحه: هذه الأفعالُ التي ذكرتُها جميعُها تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ، فما كانَ مبتدأً رفعتْهُ هي وصارَ اسمَها، وما كانَ خبراً للمبتدأِ انتصبَ بها، وصارَ خبرَها، فتقولُ: «كانَ زيدٌ قائماً»، واسمُها مشبّهٌ بالفاعلِ، وخبرُها مشبّهٌ بالمفعولِ، فكما أنَّ الفاعلَ إذا تقدّمَ صارَ مبتدأً، فكذلكَ اسمُ (كانَ) إذا تقدّمَ على (كانَ)، وكما أنَّ المفعولَ إذا تقدّمَ على الفعلِ لم يخرجْ عن بابِهِ، فكذلكَ خبرُ (كانَ)، وكما تقولُ: «زيداً ضربتُ»، كذلكَ تقولُ: «قائماً كانَ زيدٌ».

فأمّا ما في أولِهِ (ما) فإنَّه لا يتقدّمُ الخبرُ عليها، احتراماً للحرفِ الباقي في جميعها[1]، إلا (ما دام) فإنَّه يمتنعُ تقديمُ الخبرِ على (ما) لأجلِ أنَّها من الفعلِ بتقديرِ المصدرِ، والمصدرُ لا يتقدّمُ معمولُه عليه.

وأخبارُ هذه الأفعالِ كأخبارِ المبتدأِ من مفردٍ وجملةٍ، إلا أنَّ خبرَ المبتدأِ قد يقعُ أمراً ونهياً واستفهاماً، ولا يكونُ ذلكَ هنا، ألا ترى أنكَ تقولُ: «زيدٌ قُم إليه»، و«لا تقمْ إليه»، و«زيدٌ هل قامَ»، ولا تقولُ: «كان زيدٌ قمْ إليه».

فإذا وقعتْ الجملةُ خبراً عن (كانَ) احتاجتْ إلى ما يعودُ منها إلى اسمِها، كما كانَ ذلكَ في المبتدأِ[2]، تقولُ: «كانَ زيدٌ أبوه قائمٌ»، و«كانَ زيدٌ يقومُ أبوه»، و«كانَ زيدٌ خلفَك».

والكلامُ في الجارِّ والمجرورِ والظرفِ هنا كالكلامِ فيه في المبتدأِ، وإنْ كانَ الخبرُ جملةً جازَ تقديمُها على (كانَ) كما جازَ في المفردِ، تقولُ: «أبوه قائمٌ كانَ زيدٌ».

---

(1) هذا رأي بصري ، لأن (ما) للنفي ، والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى الاستفهام في أن له صدر الكلام ، والكوفيون يجوزون ذلك. (انظر: الإنصاف 59/1) .

(2) أي كما كان يحتاج المبتدأ إلى عائدٍ يعود إليه من الخبر ، إذا كان الخبر جملة .

فلخبرِ (كانَ) ثلاثةُ مواضعَ: يقعُ متأخّراً عن اسمِها، وقبلَ اسمِها، وقبلَها، كقولهِ تعالى: ﴿وكانَ اللهُ سَميعاً بَصيراً﴾[1] و﴿كانَ حَقّاً علينا نَصْرُ المُؤْمِنِيْنَ﴾[2]، و﴿كذلكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾[3]، وكذلكَ أخواتُ كانَ إلا ما استثنيناه.

فأمّا «قائماً ما زالَ زيدٌ» و«قائماً ما دامَ زيدٌ» فلا يجوزُ، ويجوزُ: «ما زالَ أبوه قائمٌ زيدٌ»، وتقولُ: «ليسَ قائماً زيدٌ»، و(ليسَ) لا تتصرّفُ، وتقولُ: «قائماً ليسَ زيدٌ»، في القولِ القويِّ[4].

ومتصرّفاتُ هذه الأفعالِ بمنزلةِ ما ذكرناه في البابِ، تقولُ: «يكونُ زيدٌ قائماً»، و«لا تكنْ قائماً»، و«كُنْ قائماً».

وقد تقعُ (كانَ) تامةً، فلا تحتاجُ إلى خبرٍ، كقولهِ تعالى: ﴿وإنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ﴾[5]، وقولِ الشّاعر[6]:

إذا كَانَ الشِّتاءُ فأَدفِئوني ... فإنَّ الشَّيْخَ يَهدِمُهُ الشِّتاءُ

---

(1) النساء : 134 . فوقع خبر (كان)، وهو (الله) هنا بعد اسمها.

(2) الروم : 47 . فوقع خبر (كان) وهو (حقاً) قبل اسمها، وهو(نصر).

(3) النساء : 94 . فوقع خبر (كان) وهو(كذلك) قبلها وقبل اسمها.

(4) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، إذ يرى الكوفيون أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ، وذلك لأن (ليس) فعل جامد ، فلا يجوز حمله على (كان) لأن كان متصرف ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز حملاً على كان واعتمدوا على القرآن في ذلك وأيد ابن الأنباري الكوفيين في هذه المسألة. (انظر: الإنصاف 161/1 – 163) .

(5) البقرة : 280 .

(6) البيت من الوافر للحطيئة في ديوانه 95، ونُسب للربيع بن ضبع الفزاري في خزانة الأدب 381/7، والدرر 60/2، وبلا نسبة في لسان العرب 365/13 (كون) وهمع الهوامع 11/1.

والبيت من قصيدة طويلة يخاطب فيها الشاعر بنيه ، والمعنى : إذا دخل فصل الشتاء فدثروني بالثياب حتى أدفأ ، فإن هذا الفصل يُضعف قوة شيخ كبير مثلي ويهدم عمره ، وبعده : وأما حين يذهب كلُّ قُرٍّ ... فسربالٌ خفيفٌ أو رداءُ

(انظر: خزانة الأدب 381/7 – 382).

والشاهد فيه مجيء كان تامة .

أي: إذا وقــعَ الشتاءُ وحدثَ، ويقعُ فيها ضميرُ الشأنِ والقصةِ[1]، كقولكَ مثلاً لمن قالَ لكَ: «[لِمَ] هذهِ الجلبةُ؟» فتقولُ: «هو السلطانُ قادمٌ»، فيكونُ (هو) ضميرَ الشأنِ، وهو مبتدأ و(السلطانُ) مبتدأٌ و(قادمٌ) الخبرُ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ خبرُ (هو) ولا ضميرَ في الجملةِ يعودُ إلى المبتدأِ فإذا دخلتْ (كانَ) على هذا الضميرِ استتر فيها، فقلتَ: «كانَ زيدٌ قائمٌ»، فاسمُ (كان) مضمَرٌ فيها، ولا عائدَ في الجملةِ إلى الاسمِ فمن ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ[2]:

إذا ميتٌ كانَ الناسُ صــنفانِ شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصنــعُ

أي: إذا كانَ الأمرُ والشأنُ، الناسُ صنفانِ، وقالَ الشَّاعرُ[3]:

هي الشِّفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بها وليسَ مِنْها شِفاءُ الداءِ مَبذولُ

أي: ليسَ الأمرُ والشأنُ، شفاءُ الداءِ مبذولٌ منها.

وتقــعُ (كانَ) زائدةً بينَ المبتدأِ والخبرِ، والفعلِ والفاعلِ، والجارِّ والمجرورِ، قال الشَّاعرُ[4]:

---

(1) هذا مصطلح بصري يقابله الضمير المجهول عند الكوفيين (انظر: شرح المفصل 114/3) .

(2) البيــت مــن الطويل، وهو للعجير السلولي في الكتاب 71/1، وخزانة الأدب 72/9 ، و73، وبلا نسبة في اللمع 21، وشرح المفصل 77/1، وهمع الهوامع 235/1.

والشاهد فيه مجيء اسم كان ضمير الشأن .

ووردت في خزانة الأدب (72/9 – 73) رواية أخرى :

إذا مت كان الناس صنفين شامتٌ ومثنٍ بنيرَيْ بعضِ ما كنت أصنعُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت .

(3) البيــت مــن البسيط ، وهو لهشام أخي ذي الرمة في الكتاب 71/1 ، 147 ، وشرح أبيات سيبويه 421/1، والأشباه والنظائر 246/3 ، 284 .

والشاهد فيه أن اسم (ليس) ضمير الشأن، ولا يوجد عائد من جملة الخبر (شفاء الداء مبذول) إلى اسم ليس .

(4) البيت من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه 597، وفيه (فكيف إذا رأيت ديار قومي)، والكتاب 153/2، والمقتضب 4/ 116، ولســان العرب 370/13 (كون)، وخزانة الأدب 217/9، وبلا نسبة في أوضح المسالك 182/1 ، وشرح ابن عقيل 289/1، وعجزه في الأشباه والنظائر 59/1.=

فكَيفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قَومٍ وجيرانٍ لنا كَانوا كِرَامِ

أي:وجيرانٍ لنا كِرامٍ، وقال[1]:

سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامَى على كانَ المُسوَّمةِ العِرابِ

يــريدُ: على المسوَّمَةِ، وتقولُ: «زيدٌ كانَ قائمٌ»، فتكونُ (كان) زائدةً، و(زيدٌ) مبتدأً، و(قائمٌ) خبرٌ، والأَوْلى أنْ تكونَ ماضيةً[2].

فإذا اجتمعَ في الكلامِ معرفةٌ ونكرةٌ، فالمبتدأُ المعرفةُ، والخبرُ النكرةُ، تقولُ: «كــانَ زيــدٌ قائمــاً»، فإنْ كانا مُعرَّفَيْنِ كنتَ بالخيارِ في جَعْلِ أيِّهما شئتَ الاسمَ والآخرِ الخبرَ، تقولُ: «كانَ زيدٌ أخاك»، و«كانَ أخوك زيداً»، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَــا كَــانَ حُجَّتَهم إلاّ أَنْ قَالُوْا﴾[3]، فــ (أنْ قالوا)- إنْ نصبتَ (حُجَّتَهم)- في موضــعِ الاســمِ، وإنْ رفعتَ (حُجَّتُهم) في موضعِ الخبرِ[4]؛ لأنَّ (أنْ) والفعلَ في تقديــرِ المصدرِ الذي للفعلِ بعدَ (أنْ)، كقولــه تَعالى: ﴿وأنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[5]

=والبيت من قصيدة يمدح بها الشاعر هشامَ بن عبد الملك ويهجو جريراً .

والشاهد فيه: وقوع (كان) زائدة بين الصفة (كرام) والموصوف (جيران) . وقد رفض المبرّد ذلك، وجعل (لنا) خبر (كان) والتقدير عنده: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا.(انظر: المقتضب 117/4).

(1) البيــت مــن الوافــر بلا نسبة في أسرار العربية 136، ولسان العرب 370/13، وشرح ابن عقيل 291/1، والأشباه والنظائر 66/3، وخزانة الأدب 207/9 .

والسراة جمع سري وهو الشريف ، وتساموا من السمو وهو العلو ، والمسومة : الخيل التي جعلت عليها سومة أي علامة ، والعِراب : الخيل العربية (انظر: خزانة الأدب 209/9) .

والشاهد فيه وقوع كان زائدة بين الجار (على) والمجرور (المسومة) .

(2) أي ان تكون (كان) بلفظ الماضي، وليس المضارع أو الأمر.

(3) الجاثية : 25 .

(4) قرأ(حجتُهم) بالرفع الحسن وعمرو بن عبيد وابن عامر(في رواية) وعاصم(في رواية).(انظر :روح المعاني 154/25).

(5) البقرة : 184 .

أيْ: «وصَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ»، ومن ذلكَ قولُه تعالى:﴿لَيْسَ البِرَّ أنْ تُولُّوْا وُجُوْهَكُم﴾[1] بنصبِ (البِرّ) ورفعِه[2].

ولا يكونُ الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً إلا في ضرورةِ الشِّعْرِ كقولِه[3]:

قِفي قَبْلَ التفرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا

فجعلَ (موقفاً) اسمَها، وهو نكرةٌ، و(الوداع) خبرَها، وهو معرفةٌ، وقد تقعُ (كانَ) بمعنى صارَ، كقولِه تعالى: ﴿كيفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ في المَهْدِ صَبيًّا﴾[4] أي: صارَ، في أحدِ الوجهَيْنِ[5].

وفي العربيةِ ضميرٌ يُقالُ له الفصلُ، يقعُ بينَ المبتدأِ والخبرِ إذا كانا معرفتَيْنِ، وكذلكَ بينَ اسمِ (كانَ) و(إنَّ) وخبرِهما إذا كانا معرفتَيْنِ، وبينَ مفعولَيْ (ظننتُ)، وكذلكَ إنْ كانَ الخبرُ (أفعلَ من) تقولُ: «زيدٌ هو العاقلُ»، و«زيدٌ هو خيرٌ منك»، فـ(زيد) مبتدأٌ، و(العاقلُ) خبرُه، وتقولُ: «كانَ[6] زيدٌ هو العاقلُ»، و«إنَّ زيداً هو خيرٌ منك»، فليسَ للضميرِ حكمٌ، بل وجودُه وعدمُه واحدٌ، فمن ذلكَ قولُه

---

(1) البقرة : 177 .

(2) قرأها بالرفع نافع وابن كثير وأبو عمر وابن عامر والكسائي وابن مسعود والأعرج وأبو حاتم وشيبة ومسلم بن جندب وابن محيصن وابن أبي إسحاق وعيسى وشبل (انظر: السبعة 175 وحجة ابن خالويه 92 والكشف 281/1، والجامع لأحكام القرآن 238/2، وتفسير البحر المحيط 2/2، والنشر 226/2) .

(3) البيت من الوافر وهو للقطامي في ديوانه 31، واللمع 20، وشرح المفصل 91/7، وصدره في الكتاب 243/2 . وهو من قصيدة يمدح بها زُفر بن الحارث الكلابي . وضُباعة هي بنت الحارث (انظر: ديوان القطامي 31) . والشاهد فيه مجيء اسم كان(موقف) نكرة وخبرها (الداعا) معرفة.

(4) مريم : 29 .

(5) في تفسير الآية أكثر من رأي : أحدها : أن تكون (كان) زائدة ونصب (صبياً) على الحال، والعامل فيه الاستقرار ، والثاني: أن (كان) بمعنى وقع، فنصب (صبياً) على الحال، إلاّ أن العامل فيه (كان) ، والقول الثالث قول أبي إسحاق: قال : (من) للشرط ، والمعنى من كان في المهد صبياً فكيف نكلمه ، وقيل إنّ (كان) بمعنى صار وهو مذهب أبي علي الفارسي (انظر: إعراب القرآن لابن النحاس 15/3) .

(6) مكرر في الأصل.

تعـــالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبَ عَلَيْهِمِ﴾[1]، وهذا الفصلُ عندَ بعضِهم يُسمَّى العمادَ[2]، وعليه قولُه تعالى: ﴿قَالُوْا اللهُمَّ إِنْ كَانَ هَذا هُوَ الحَقَّ﴾[3].

درسٌ

[ما العاملةُ عملَ ليسَ]

ما النافيةُ حكمُها حكمُ (ليسَ) في لغةِ الحجازيِّ إذا تقدّمَ الاسمُ على الخبرِ، تقولُ:«ما زيدٌ قائماً»، فأمّا بنو تميمٍ فلا يُعمِلونَها، فإنْ تقدّمَ الخبرُ على الاسمِ، أو نقضتَ النفيَ بـــ(إلا) بطُلَ العملُ، فتقولُ: «ما زيدٌ قائماً»، و«ما قائمٌ زيدٌ»، و«ما زيدٌ إلا قائمٌ»، وتدخلُ الباءُ الزائدةُ في خبرِ (ليس) و(ما) فتقولُ: «ما زيدٌ بقائمٍ».

شـــرحـــه: اعلـــم أنَّ التميمـــيَّ إذا أدخلَ (ما) النافيةَ على المبتدأِ والخبرِ لم يُعْمِلْهمـــا فـــي اللفـــظِ، بلْ يقـــولُ: ما زيدٌ قائمٌ وعليه قولُـــه تعالى: «ما هُنَّ أمَّهَـــاتُهُم»[4] وحجَّـــتُه[5] في ذلكَ أنَّ الحرفَ إذا لَمْ يختصّ بالاسمِ دونَ الفعلِ، ولا

---

(1) المائدة : 117 .

(2) العماد مصطلح كوفي، يقابله ضمير الفصل عند البصريين، ويقع هذا الضمير بين المبتدأ المعرفة – أو ما أصله مبتدأ– والخـــبر المعرفة – أو ما أصله خبر – وجوّز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبه ، وجوز الجرجاني وقوعه قبل الفعل المضارع، ويشترط فيه أن يكون بصيغة المرفوع، وهذا الضمير لا محل له من الإعراب عند البصريين، وعند الكوفيين لـــه محـــلّ، ومحله عند الكسائي بحسب ما بعده رفعاً ونصباً وجرّاً، وعند الفراء بحسب ما قبله، ففي قولنا: كان زيد هو العاقل، يكون موضعه نصباً عند الكسائي، ورفعاً عند الفراء.(انظر: الإنصاف 706/2، ومغني اللبيب 137/2–140).

(3) الأنفـــال : 32 . وقرئ أيضاً (الحقُ) بالرفعِ. والنصبُ على أنه خبر كان، ويكون (هو) ضميرَ فصلٍ لا محل له من الإعراب، والرفع على أنه خبر، والضمير في محل رفع مبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر(هو الحق) في محل نصب خبر (كان).(انظر: التبيان في إعراب القرآن 6/2).

(4) المجادلـــة : 2 وما في المصحف بنصب أمهاتهم ، وهو يقصد هنا أمهاتهم بالرفع وهي قراءة عاصم والمفضل وأبو معمر والسلمي (انظر: السبعة 628 وتفسير البحر المحيط 232/8) .

(5) يـــرى الكوفيون أن (ما) لا تعمل النصب في الخبر في لغة أهل الحجاز ، وهو منصوب بحذف حرف الجر ، وذلك لأن (ما) حرف غير مختص ، فهو مشترك بين الأسماء والأفعال ، ويرى البصريون أنها تعمل النصب في الخبر وذلك بحملها على ليس (انظر: الإنصاف 165/1 – 166) .

بـــالفعلِ دونَ الاســـمِ لم يعملْ في أحدِهما، كـــ (هل) و(بل) وهمزةِ الاستفهامِ، فإنْ اخـــتصَّ بالاســـمِ عَمِـــلَ فيه كحروفِ الجرِّ، وكذلكَ إنْ اختصَّ بالفعلِ عَمِلَ فيه، كحروفِ الجزمِ، و(ما) لا تختصُّ باسمٍ ولا فعلٍ، بل تدخلُ عليهما، تقولُ: «ما زيدٌ قائمٌ»، و«ما يقوم زيدٌ»، فلمّا كانَ كذلكَ لم [يُعملْها] .

وأمّـــا الحجـــازيُّ فإنَّه يجعلُها بمنزلةِ ليسَ، فيرفعُ بها الاسمَ، وينصبُ الخبرَ علـــى شريطةِ أنْ يكونَ المبتدأُ مقدَّماً على الخبرِ، ومعنى النفيِ موجودٌ، فإنْ تقدّمَ الخـــبرُ علـــى الاســـمِ نقصتْ عن (ليس)؛ لأنَّها مشبهةٌ بِها، فلَمْ تعملْ، وكذلكَ إذا نقضتَ النفيَ بـــ (إلاّ) بطلتْ المشابهةُ بينهما؛ لأنَّ النفيَ قد زالَ، فتقولُ إذا تعرّى من هذينِ الشيئينِ: «ما زيدٌ قائماً»، وعليه قولُه تعالى: ﴿ما هذا بَشَراً﴾[1] فـــ (هذا) اسمُها و(بشراً) خبرُها، وتقولُ مع تقدّمِ الخبرِ: «ما قائمٌ زيدٌ»، ومع (إلاّ): «ما زيدٌ إلا قائمٌ»، قالَ تعالى: ﴿وما أَمْرُنا إلا وَاحِدةٌ﴾[2]؛لأنَّ المشابهةَ بينه وبينَ (ليس) قد زالـــتْ، وهو النفيُ، وإنّما شابهتْ (ليس)؛لأنَّها للنفيِ، ولنفيِ الحالِ، ويدخلانِ على المبـــتدأ والخـــبرِ، وتدخلُ الباءُ في خبرِ(ليس) و(ما) لتوكيـــدِ النفـــي[3]، قالَ اللهُ تعـــالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْـــدَهُ﴾[4] وقالَ: ﴿وَمَا هُـــوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾[5].

---

(1) يوسف :31 .

(2) القمر : 50 .

(3) ومن الحروف المشبّهة بـــ(ليس) غير (ما): (لا) و (لات) و (إنْ)، أما (لا) فقد ذكرها عند حديثه عن لا النافية للجنس في ص ، وأما(إنْ) فمذهب أكثر البصريين أنها لا تعمل شيئاً(انظر: شرح ابن عقيل 317/1) وأما (لات) فمن النحويين من يرى أنها (لا) زيدت عليها التاء.(انظر: الإنصاف 104/1).

(4) الزمر : 36 .

(5) البقرة : 96.

درسٌ

[إنّ وأخواتها]

(إنّ)، و(أنّ)، و(ليتَ)، و(لعلّ)، و(لكنّ)، و(كأنّ)، تنصبُ المبتدأَ ويصيرُ اسمَها، وترفعُ الخبرَ ويصيرُ خبرَها، تقولُ: «إنّ زيداً قادمٌ»، ولا يتقدمُ الخبرُ على الاسمِ إلا أنْ يكونَ ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، تقولُ: «إنّ في الدارِ زيداً»، و«إنّ خلفَكَ عمروًا»، وخبرُهنّ كخبرِ المبتدأِ من مفردٍ وجملةٍ، وتدخلُ اللامُ المفتوحةُ في خبرِ (إنّ) والاسمِ إذا تأخّرَ، وتقعُ (أنّ) وما عملِتْ فيه في موضعِ ذاكَ[1].

شرحه: هذه الحروفُ التي ذكرتُها تختصُّ بالاسمِ فتَعْمَلُ فيه، وهو أنْ تنصبَ المبتدأَ، وترفعَ الخبرَ، إنما عملتْ النصبَ والرفعَ؛ لأنّ لها شَبَهاً بالفعلِ، لكونِها على ثلاثةِ أحرفٍ، وآخرُها متحرّكٌ بالفتحِ، ولها في المبتدأِ والخبرِ معنى كما لـ(كان) وأخواتِها، إلا أنّها تنقصُ[2] عن عَمَلِ (كان) لكونِها حروفاً، فليسَ لها من القوةِ ما للفعلِ، فتقولُ: «إنّ زيداً قائمٌ»، وكذلكَ أخواتُها.

واسمُها يكونُ قبلَ الخبرِ، إلا أنْ يكونَ خبرُها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، فإنّه يجوزُ أنْ يتقدّمَ على الاسمِ، تقولُ: «إنّ في الدارِ زيداً»، و«إنّ خلفَكَ عَمْراً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿إنّ لَدَيْنا أَنْكالاً﴾[3] وقولُه تعالى: ﴿إنّ للمُتّقِيْنَ مَفازاً﴾[4]، وإنّما جازَ تقديمُ

---

(1) أي أنــه يصلح تقدير (ذاك) في موضعها ، بمعنى أنها تكون في موضع المفرد ، قال ابن جني في اللمع 42/1 : " وتُفتح أنّ في كل موضع لو طرحتها منه وما عملت فيه لصلح في موضع الجميع (ذاك) ، ومعنــى الكلام: المصدر ، تقــول : بلغني أن زيداً قائمٌ ، فتفتح (أن) لأنك لو طرحتها وما عملت فيه ، لقلت : بلغني ذاك ، ومعنى الكلام : بلغني قيام زيد "

(2) في الأصل: تنقض بالضاد، وهو تصحيف .

(3) الزمر : 12 .

(4) النبأ : 31 .

حــرفِ الجرِّ والظرفِ؛ لأنَّ العربَ قد اتسعتْ فيهما، ففصلتْ فيهما بينَ المضافِ والمضافِ إليه قالَ الشَّاعرُ[1]:

لما رأتْ ساتيدَما استَعْبرتْ لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهـــــا

يريدُ: «لله دَرُّ من لامَها اليومَ»، ففصلَ بالظرفِ، وكذلكَ قولُه[2]:

إنَّ عَمْراً لا خَيْرَ في اليومِ عمرٍو

ففصلَ بينَ الجارِّ والمجرورِ بالظرفِ. وقالَ[3]:

كأنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

---

(1) البيت من السريع، وهو لعمر بن قميئة في ديوانه 182، والكتاب 178/1، والإنصاف 432/2، وشـرح المفصـل 3/ 20 ، 77، ولسـان العـرب 272/14 (دني) وخزانة الأدب 405/4 .

وسـاتيدما : جـبل بالهـند لا يعدم ثلجه أبداً (انظر: معجم البلدان 168/3) .واستعبرت : بكت من الوحشة والغربة ، والشاعر هنا يتحدث عن ابنته ، وقيل أراد نفسه لكنه كنّى بابنته ، وذلك عندما ذهب مع امرئ القيس ، وهذا البيت ثاني مقطوعة من ثلاثة أبيات الأول والثالث هما :

قد سألتني بنت عمرٍ عن ال أرضِ التي تنكرُ أعلامَهـــا

تنكرتْ أرضاً بها أهلُهـــا أخوالها فيها وأعمامهـــا

(انظر: خزانة الأدب 407/4) ، والشاهد فيه الفصل بين المضاف (دَرّ) والمضاف إليه (مَنْ) بالظرف (اليوم) .

(2) هذا صدر بيتٍ من الخفيف ، وعجزه : إنّ عمراً مُكثّر الأحزانِ .

والبيت بلا نسبة في همع الهوامع 37/2. والشاهد فيه الفصل بالظرف (اليوم) بين الجار والمجرور (في عمرو) .

(3) البيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه 996/2، والكتاب 179/1 ، و166/2، والخصائص 404/2 ، والإنصاف 433/2، وشرح المفصل 103/1، ولسان العرب 244/7، وخزانة الأدب 108/4 .

والإيغال : الإبعاد من أوغل في الأرض ، والأواخر : جمع آخرة، وهي آخرة الرحل ، والمَيْس : شجرٌ يُتخذ منه الرحال ، والفراريج جمع فرّوجة وهي صغار الدجاج ، والمعنى : أن رحالهم جديدة ، وقد طال سيرهم حتى أن بعض الرحل يحك بعضاً ، فتصوت مثل أصوات الفراريج من شـدة السير والاضطـراب. (انظر : ديوان ذي الرمة 996/2 – 997 وخزانة الأدب 109/4 – 110) .

والشاهد فيه الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجار والمجرور (من إيغالهن) ، والتقدير : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج.

ففصلَ بالجارِّ والمجرورِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، وهو أنَّ (أصواتَ) مضافٌ إلى (أواخر).

وأخبارُ (إنَّ) وأخواتِها كأخبارِ المبتدأِ من مفردٍ وجملةٍ، تقولُ: «إنَّ زيداً أبوه قائمٌ»، و«لعلَّ زيداً يقومُ أبوه»، و«كأنَّ زيداً خلفَك»، ولا بدَّ في الجملةِ من عائدٍ إلى الاسمِ، وموضعُ الجملةِ رفْعٌ، قالَ اللهُ تعالى:﴿إنَّ هَذا أَخِـيْ لَهُ تِسْـعٌ وتِسْعُوْنَ نَعْجَـةً﴾[1] و(أخي) بدلٌ من اسمِ (إنَّ)، و(تسعٌ) مبتدأٌ، و(له) الخبرُ، والجملةُ خبرُ (إنَّ) والعائدُ (الهاء) وموضعُ الجملةِ رَفْعٌ، وقالَ تعالى: ﴿يا لَيْتَنِـيْ مِتُّ قَبْلَ هَـٰذَا﴾[2] فـ (النونُ) نونُ الوقايةِ، و(الياءُ) اسمُ (ليتَ)، و(مِتّ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعِ الرفعِ، والعائدُ إلى (الياءِ) التاءُ، وقالَ: ﴿لَعَلِّي أَطَّلِعُ﴾[3] فـ(أطّلعُ) جملةٌ فعليةٌ خبرُ (لعلَّ)، والياءُ اسمُها.

وتختصُّ (إنَّ) المكسورةُ الهمزةِ باللامِ المفتوحةِ التي للتأكيدِ[4] فتدخلُ على الخبرِ مفرداً أو جملةً، إلا أنْ يكونَ فِعْلاً ماضياً، كقولِهِ تَعالى: ﴿إنَّ ربَّك لَـذُو مَغْفِرةٍ﴾[5] و﴿وإنَّ ربَّك لَيَحكمُ بَيْنَهم﴾[6]، وتدخلُ على الاسمِ إذا تأخّرَ، كقولِهِ تعالى: ﴿إنَّ في ذٰلِكَ لآيةً﴾[7] وقولِهِ: ﴿إنَّ فِيْ ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[8].

---

(1) ص : 23 .

(2) مريم : 23 .

(3) القصص : 38 .

(4) هي لام الابتداء، ولكنها تُزحلق إلى الخبر عند دخول (إنَّ) عليها كراهية الابتداء بمؤكدين، وتدخل بعد (إنَّ) في ثلاثة مواضع بإجماع النحاة، هي: الاسم، مثل: إنك لقويٌّ، والفعل المضارع، مثل: إنّك لتقولُ الحقَّ، وشبه الجملة، مثل: إنك لعلى خلق، أما دخولها في الفعل الماضي فمختلف فيه، فإن كان الفعل جامداً أجازه الأخفش، ومنعه الجمهور، وإن كان متصرفاً أجازه الكسائي وهشام ومنعه الجمهور .(انظر: مغني اللبيب 1/198-199).

(5) الرعد : 6 .

(6) النحل : 124 .

(7) آل عمران : 49 واللفظ في سور أخرى كثيرة.

(8) النور : 44 والنازعات : 26 .

ولا يُجمعُ بينَ (إنّ) و(اللام)، وتدخلُ في معمولِ الخبرِ إذا تقدّمَ على الخبرِ، تقــولُ: «إنّ زيداً لفي الدارِ جالسٌ»[1]، ولا تدخلُ اللامُ في معمولِ الخبرِ إذا تأخّرَ عن الخبرِ مع غيرِ (إنّ).

والفرقُ بينَ (إنّ) و(أنّ) أنّ (أنّ) وما عملتْ فيه في تقديرِ مفردٍ، وهو مصدرٌ مــن لفظِ الخبرِ أو معناه، تقولُ: «بلغَني أنّك منطلقٌ»، أيْ: انطلاقُك، فهو فاعلٌ، و«عرفْــتُ أنّكَ منطلقٌ»، أيْ: انطلاقَك، فهو مفعولٌ، و«عجبْتُ من أنّكَ منطلقٌ»، أي: انطلاقِــكَ، فهو مجرورٌ بــ (من)، ومن ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿وما مَنَعهُمْ أنْ تُقبَلَ مِــنْهُمْ نَفَقَــاتُهُمْ إلا أنّهُــمْ كَفَرُوْا باللهِ﴾[2] تقديرُه: كفرَهم، فــ (أنّ) وما عملتْ فيه منصوبةُ الموضِعِ بِأنّها مفعولةٌ[3]، وقولُه: ﴿ألمْ يعلمْ بأنَّ اللهَ يَرى﴾[4] فــ (أنّ) وما عملتْ فيه مجرورُ الموضعِ بالباءِ.

وأمّــا (إنّ) المكســورةُ الهمزةِ فهي جملةٌ، ولها خمسةُ مواضعَ، تقعُ مبتدأةً، تقولُ: «إنّ زيداً قائمٌ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿إنَّ الّذينَ كَفَرُوْا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أأنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَــمْ تُنْذِرْهُم لا يُؤْمِنُوْنَ﴾[5]، وتقعُ بعدَ القولِ وما تصرّفَ منه، تقولُ: «قلتُ: إنّ زيداً قائمٌ»، وعليه قولُه تَعالى: ﴿إذْ قالتِ الملائكةُ يا مَرْيمُ إنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ﴾[6]، وتقعُ بعــدَ القَسَــمِ، تقــولُ: «واللهِ إنّ زيداً قائمٌ»، وعليه قولُه تَعالى: ﴿والعَصْرِ ۞ إنَّ الإنســانَ لفي خُسْرٍ﴾[7] وتُكْسَرُ إذا وقعتْ صِلَةً (الذي) كقولِهِ تَعالى: ﴿وآتَيْناهُ مِنْ

---

(1) في هذه الجملة دخلت (إنّ) على الجار والمجرور ، وهما معمول للخبر (جالس).

(2) التوبة : 54 .

(3) هــذا وجــهٌ، وعلــيه يكــون فاعل الفعل (منع) ضمير لفظ الجلالة، أو ضمير الرسول صلى الله عليه وسلم،ويكون التقدير(منعهم الله...لأنهم كفروا) والوجه الآخر أن تكون (أنّ) وما عملت فيه في موضع رفع فاعل الفعل (منع) ويكون التقدير (منعهم) كفرُهم قبولَ صدقاتِهم).(انظر: التبيان في إعراب القرآن 16/2، وروح المعاني 117/10).

(4) العلق : 14 .

(5) البقرة : 6.

(6) آل عمران : 45 .

(7) العصر : 1 ، 2 .

الكُـنُوْزِ مَـا إنَّ مفاتحَهُ لتَنوءُ بالعُصْبَةِ﴾[1] أيْ: الذي إنَّ، وتُكْسَرُ إذا وقعتْ معَها اللامُ، تقولُ: «قد عَلِمْتُ إنّك لمنطلقٌ» ولولا اللامُ لفُتِحَتْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿أفلا يَعْلَمُ إذا بُعْثِرَ ما في القُبورِ ۞ وحُصِّلَ ما في الصُّدورِ ۞ إنَّ ربَّهم بِهِمْ يَوْمَئذٍ لَخَبيرٌ﴾[2].

ويُعتَبَرُ الفرقُ بينَهما بشيءٍ، هو أنَّه مَتَى اختصَّ الموضعُ بالاسمِ دونَ الفعلِ فُتحتْ، وكذلكَ إنْ اختصَّ الموضعُ بالفعلِ دونَ الاسمِ فُتِحتْ، تقولُ في الأوّلِ: «لولا أنّكَ منطلقٌ لجئتُ»، فتفتحُ، لأنَّ الموضعَ يختصُّ بالاسمِ، وتقولُ: «لو أنّكَ جئتني لأكرمتُكَ»، فتفتحُ؛ لأنَّ الموضعَ يختصُّ بالفعلِ، فمتى لم يختصَّ الموضعُ بأحدِهما كسرتَ، كصلةِ الذي، لأنَّها تصلحُ أنْ تكونَ جملةً اسميةً وجملةً فعليةً.

وقد تدخلُ (ما) على كلِّ واحدةٍ من هذه الحروفِ فتكفّها عن العملِ، تقولُ: «إنّما زيدٌ قائمٌ»، وعليهِ قولُه تَعالى: ﴿إنّما أَنْتَ مُنذِرٌ﴾[3] فـ (أنتَ) مبتدأٌ و(منذرٌ)الخبرُ، وقالَ تَعالى: ﴿كأنّما يُساقُوْنَ إلى المَوْتِ﴾[4]، وقالَ الشّاعرُ[5]:

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلّما ... أضاءَتْ لكَ النارُ الحِمارَ المُقَيّدا

وقالَ الشّاعرُ[6]:

---

(1) القصص : 76 .

(2) العاديات : 9 – 11 .

(3) الرعد: 7، والنازعات : 45.

(4) الأنفال : 6 .

(5) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 161، وشرح المفصل 57/8، والدرر 208/2 .

وهو من قصيدة يهجو فيه الفرزدقُ جريراً . وعبد قيس رجلٌ من عدي ، وأراد أن يقول أنهم أصحاب حميرٍ لا خيول (انظر: ديوان الفرزدق 161) وقال ابن يعيش في معنى البيت : إنهم أهل ذمة وضعف لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قيدوا حمارهم وأطفأوا نارهم. (شرح المفصل 58/8) .

والشاهد فيه بطلان عمل (لعل) عند دخول (ما) عليها .

(6) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه 37، والكتاب 137/2، والأغاني 31/11، واللمع 140، والخصائص 2/ 460، والإنصاف 479/2، وخزانة الأدب 251/10 و 25/1 وقبل هذا البيت :

أحكم كحكمِ فتاة الحي إذ نظرتْ ... إلى حمامِ سراعٍ وارد الثمدِ =

قالتْ ألا ليتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامتِنا أونصفُه فقدِ

وبعــضُ العــربِ يجعلُ (ما) زائدةً مع (ليت) ويُعملها[1]، فإنْ كانتْ بتقديرِ (الذي) كانتْ اسمَها، وتحتاجُ إلى خبرٍ، كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوْا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[2] وعليه قولُ الشاعرِ[3]:

ذَرِيْني إنَّما خَطَئِي وَصَوْبي عَلَيَّ وإنَّما أَهْلَكْتُ مالُ

يريد: «إنَّ الذي أهلكتُه مالٌ».

وكــلٌّ حــرفٍ منها له معنى، فمعنى (إنّ) و(أنّ) التوكيدُ، والتحقيقُ، ومعنى (ليــتَ) التمنّــي، ومعــنى (لعلّ) الترجّي، ومعنى (كأنّ) التشبيهُ، ومعنى (لكنّ) الاستدراكُ.

واعلمْ أنّ (إنْ) مخففةً لها أربعةُ مواضعَ: تكونُ للشرطِ كقولكَ: «إنْ تقمْ أقمْ»، وتكــونُ للنفيِ، كقولكَ: «إنْ حاتــمٌ بخيلٌ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿إِنِ الكَافِرُوْنَ إِلاَّ

=والشاعر يخاطب النعمان بن المنذر ويعاتبه ، ويطلب منه أن يكون دقيقاً في حكمه مثل فتاة الحي وهي زرقاء اليمامة ، إذ يروى أنه كان لها قطاة فمر بها سرب قطا يشتد في طيرانه ، فقالت :

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه

أو نصفه قديه تم الحمام ميه

فكان جملة الحمام ستاً وستين ، وقصد النابغة أن يكون النعمان عادلاً في حكمه .

والشاهد فيه بطلان عمل (ليت) لدخول (ما) عليها .

(1) قال سيبويه في الكتاب 137/2 : وأما ليتما زيداً منطلقٌ ، فإن الإلغاء فيه حسن .

(2) طه : 69 .

(3) البيت من الوافر وهو لأوس بن علفاء في الشعر والشعراء 458، ولسان العرب 535/1 (صوب) وخزانة الأدب 8/ 313 .

والمعنى أن الذي أهلكته مال ، ولم أتلف عِرْضاً ، والمال يستخلف (انظر: خزانة الأدب 313/8) .

والشاهد فيه أن (ما) هي اسم إن لأنها بتقدير الذي، و(مالُ) خبرها، وجملة (أهلكت) صلة الموصول.

في غُرورٍ﴾[1] وتكونُ زائـدةً بعـدَ (ما) كقولكَ: «ما إنْ زيـدٌ قائمٌ»، وعليه قولُ الشَّاعرِ[2]:

فَما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منايانا ودَوْلةُ آخَرينا

وتكـونُ مخففةً من الثقيلةِ، ويلزمُها اللامُ، ولا تَعملُ، تقولُ: «إنْ زيدٌ لقائمٌ»، وإنمـا لزمتْ اللامُ كيلا تلتـبسَ بالنافيـةِ،وعلـيه قولُـه [تعالـى]:﴿وإنْ كَـادُوْا لَيَفْتِنونَكَ [3]﴾[4].

وأمّـا المفـتوحةُ الخفـيفةُ، فتُفْتَحُ في أربعةِ مواضعَ: تكونُ مع الفعلِ بتقديرِ المصـدرِ، كقولهِ تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَكُم﴾[5] أيْ: «وَصَوْمُكُم خَيْرٌ لَكُمْ»، وتكـونُ زائـدةً، كقولكَ: «لَمَّا أنْ جئتَ جئتُ»، أي: «لمّا جئتُ»، وتكونُ مفسّرةً بتقديرِ (أي) فيما يكونُ بمعنى القولِ، لا بمصرَّحِ القول، تقول: «كتبتُ إليه أنْ قمْ»، أي: «كتبـتُ إليه أي: قُمْ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُم أَنِ امْشُوْا﴾[6] تقديـرُه: «أيْ:امشوا». أو تقعُ مخففةً من الثقيلةِ، كقولهِ تعالى: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ

---

(1) الملك : 20 .

(2) البيـت من الوافر، وهو لفروة بن مُسَيك المرادي في لسان العرب 554/1 (طبب)، وخزانة الأدب 112/4 ، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل (129/8) إلى الكميت، وليس في ديوانه .

والطب : الطوية والشهوة والإرادة ، أي ليس من عادتنا الجبن ولكن الأيام دول ، والمنايا لا بد منها (انظر: لسان العرب 1 /554 (طبب).

والشاهد فيه زيادة (إن) بعد (ما) .

(3) فـي الأصـل: ليضلونك، ولا يوجد في المصحف الشريف ولا في قراءاته هذا اللفظ، لذا يرجح الباحث أنه وهم من المؤلف ، ونشير هنا إلى أن هناك آية أخرى لفظها قريب من لفظ هذه الآية، وتصلح للاستشهاد في هذا الموضع، وهي قوله تعالى:"وإنْ كادوا ليستَفِزُّونكَ"(الإسراء: 76)

(4) الإسراء : 73 .

(5) البقرة : 184 .

(6) سورة ص : 6 .

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ﴾[1]، ولا بدَّ لها مُخففةً من العملِ[2] -بخلافِ (إنْ)- فاسمُها محـــذوفٌ ضميرُ الشأنِ، تقديرُه: «أنّه الحمدُ لله» فإنْ جيءَ بعدَها بفعلٍ لم تله حتّى تأتيَ في الإيجابِ بالسينِ أو سوفَ، أو(قَدْ) [3]، وفي النفيِ بـــ(لا)، ولا تقعُ إلاّ بعدَ الأفعالِ المحقّقةِ كالعِلْمِ واليقينِ، تقولُ: «علمْتُ أنْ سيقومُ»، تقديره: «أنه سيقومُ»، فجعلوا هذه الحروفَ عِوَضاً من حذفِ اسمِها وذهابِ إحدى النونينِ وإيلائِها الفعلَ الـــذي لم تكنْ تليهِ، وعليه قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرضَى﴾[4]، وتقول: «علمـــتُ أنْ لا يقـــومُ زيدٌ»، أي أنّه لا يقومُ، وعليه قوله تعالى: ﴿أفلا يَرَوْنَ ألا يَرْجِعُ إليهِمْ قَوْلا﴾[5].

فـــإنْ قلتَ: أخافُ، وأرجو، وأطمعُ، وقعتْ (أنْ) التي تنصبُ الفعلَ، فتقول: «خِفْتُ ألاّ يقومَ»؛ لأنَّها أفعالٌ غيرُ مثبتةِ الوجودِ.

وقد حُملتْ (حسبتُ) تارةً على التحقيقِ، وتارةً على غيرِه، قالَ اللهُ تعالـــى: ﴿وحَسِبُوْا ألاَّ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ﴾[6]، بالنصبِ والرفعِ في (تكون) ومن رفعَ جعلَ (حَسِبْت) كـــ (عَلِمْت) [7].

---

(1) يونس : 10 .

(2) الكوفيون ينكرون عمل (أنْ) المخففة من الثقيلة، فهي عندهم لا تعمل شيئاً.(انظر: مغني اللبيب 28/1). .

(3) في الأصل: وقد، ويبدو أنه سهو من الناسخ؛ لأنه يجب الفصل بين (أن) والفعل بأحد هذه الحروف الثلاثة، إذا لم يكن الفعل جامداً، أو دالاً على دعاء، فإن كان كذلك لم تحتج إلى الفاصل، كقوله تعالى:" وأنْ ليسَ للإنسانِ إلا ما سعى" (النجم: 39) وقوله تعالى:" والخامسةُ أن غضبَ اللهُ عليها"(النور: 9).(انظر: أوضح المسالك 366/2-367). .

(4) المزمل : 20 .

(5) طه : 89 .

(6) المائدة : 71 .

(7) قرأها بالرفع أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف واليزيدي والأعمش، ويكون النصب على أن (حسب) للشك، والفعـــل منصـــوب بـــ(أنْ)، والرفع على أن (حسب) لليقين، و(أنْ) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة(سيكون) في موضع خبرها. (انظر: السبعة 247، والجامع لأحكام القرآن 247/6، وتفسير البحر المحيط 533/3 والنشر 255/2، وإتحاف فضلاء البشر 202).

درسٌ

إذا عطفتَ على اسمِ (إنّ) وأخواتِها قبلَ الخبرِ نصبتَ، تقولُ: «إنّ زيداً وعَمْراً قائمانِ»، وإنْ عطفتَ بعدَ الخبرِ رفعتَ ونصبتَ، تقولُ: «إنّ زيداً قائمٌ وعَمْروٌ»، و«عَمْرا»، وأخواتُها بمنزلتِها في النصبِ.

شـــرحه: إذا عطفـــتَ على اسمِ (إنّ) وأخواتِها، فلا يخلو من أنْ تعطفَ قبلَ الخـــبرِ أو بعدَه، فإنْ عطفتَ قبلَ الخبرِ، فالبصريٌّ لا يُجيزُ غيرَ النصبِ[1]، تقولُ: «إنّ زَيْـــداً وعَمْـــراً قائمانِ»، و«ليتَ بكراً وعمراً جالسانِ»، و«لَعلّ بِشْراً وخالداً مـــنطلقانِ»، و«كـــأنّ عبدَ اللهِ وأخاه حاضرانِ»، و«لكنّ جعفراً وعمراً ماضيانِ»، فأمّـــا الفرّاء[2] فإنه لم يُجزْ[إلا] [3] الرفعَ إذا لم يظهرْ في الاسمِ إعرابٌ، وهذا إنّما يجيزُه في (إنّ) وحدَها؛ لأنّه لا يغيّرُ معنى المبتدأِ فتقولُ: «إنّ هذا وزيدٌ قائمانِ»، وعلـــيه يـــتأولُ قولَـــهُ تـــعـــالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُـــوْا والَّذِيْـــنَ هادُوا والصَّابِئُوْنَ والنَّصَـــارَى مَـــنْ آمَنَ مِنْهُمْ باللهِ﴾[4]، فعطفَ (الصابئون) على الَّذينَ، ورفعَ، وأمّا البصريٌّ فإنه يعتقدُ ذلكَ على التقديمِ والتأخيرِ[5].

---

(1) يرى الكوفيون جواز الرفع عطفاً على موضع (إنّ) قبل الخبر، وذهب الكسائي إلى جوازه في كل حال ، وذهب الفراء إلى جوازه إذا لم يظهر في الاسم عمل إنّ فقط، واحتجوا بالنقل، والقياس على (لا) النافية للجنس ، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك كي لا يكون عاملان في اسم واحد ، وهما (إنّ) والمبتدأ في مثل : إنك وزيدٌ قائمان (انظر: الإنصاف 1/ 185 – 186) .

(2) هو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبدالله بن منصور الديلمي الفرّاء، أحد نحاة الكوفة المشهورين،توفي سنة سبع ومائتين .(انظر: مراتب النحويين 105، وطبقات الزبيدي 131-133)

(3) انظر رأي الفراء في الإنصاف 186/1.

(4) المائدة : 69 .

(5) وعـــندهم يكـــون (الصـــابئون) مرفوع على أنه مبتدأ، وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيّز إن مع اسمها وخبرها ، كأنه قيل إن الذين أمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك (انظر: الكشاف 693/1) .

فـإنْ عطفـتَ بعد الخبرِ جازَ النصبُ في الجميعِ[1]، فتقولُ: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمـراً»، فـتحملُه على لفظِ ما عَمِلَ فيه (إنّ)، ويجوزُ الرفعُ على المضمرِ في الخـبرِ إذا كـانَ فيه ضميرٌ، تقول: «إنّ زيداً قائمٌ هو وعمرٌو»، فتؤكده، وتعطفُ عليه، وكذلكَ أخواتُها.

ويجـوزُ في (إنّ) وحدَها، أنْ تحملَ الرفعَ على موضعِ (إنّ) وما عملتْ فيه؛ لأنَّ (إنّ) لم تُغيّرْ حكمَ الابتداءِ، وتقولُ: «إنّ زيداً وعمرٌو قائمٌ»، فهذا غيرُ ممنوعٍ، فـيجوزُ فـيه وجهـانِ أحدُهمـا: أنْ يكونَ (قائمٌ) خبرَ زيد[2] [وخبرُ عمروٍ] [3] محـذوفٌ، والثانـي يكـونُ (قائمٌ) خبرَ عمروٍ، وخبرُ زيدٍ محذوفٌ، وعليه تأوَّلَ بعضُهم[4] (والصابئون).

ولا يجـوزُ في باقي أخواتِها أنْ تعطفَ على الموضعِ، لأنَّ حكمَ الابتداءِ قد زالَ معهنَّ.

وتقولُ: «إنّ زيداً كانَ أبوه منطلقٌ»، فيجوزُ في المسألةِ وجهانِ، أحدُهما: أنْ يكـونَ فـي (كـان) ضـميرٌ هو اسمُها، وهو العائدُ إلى اسمِ (إنّ) و(أبوه) مبتدأٌ و(منطلقٌ) خبرٌ، وهما خبرُ (كانَ)، والجملةُ خبرُ (إنّ)، [و] العائدُ إلى اسمِ[5] (كان) الهـاءُ من (أبوه) وموضعُ الجملةِ من (كانَ) واسمِها وخبرِها رفعٌ؛ لأنّه خبرُ (إنّ) وموضـعُ (أبـوه منطلقٌ) نصبٌ؛لأنّه خبرُ (كان)، ويجوزُ أنْ تكونَ (كان) زائدةً، ويكـونُ (زيداً) اسمَ (إنّ) و(أبوه) مبتدأً و(منطلقٌ) خبرَه، والجملةُ خبرُ (إنّ)، فإنْ قلـتَ: «إنّ زيـداً كانَ أبوه منطلقاً»، فزيدٌ اسمُ (إنّ)، و(كانَ) وما بعدَها خبرُها، و(أبوه) اسمُ كانَ و(منطلقاً) خبرُها.

---

(1) يكون النصب على العطف على اسمها (انظر: الأصول في النحو 240/1)

(2) في الأصل: عمرو، وهو سهوٌ من الناسخ بسبب تكرار العبارات المتشابهة .

(3) مكشوط في الأصل، ويبدو أن الناسخ أخطأ في لفظ، فكشطه ليصوبه، فنسي التصويب.

(4) أي أن (الصابئون) مبتدأ، وخبره (من آمن) وخبر (إنّ) محذوف يدل عليه خبر (الصابئون).(انظر: الإنصاف 189/1).

(5) في الأصل: الاسم وهو تحريف .

درسٌ

[الأفعالُ التي تنصبُ مفعولينِ أصلُهما مبتدأٌ وخبرٌ]

(علمتُ)، و(رأيتُ)، و(وجدتُ)، و(ظننتُ)، و(خلتُ)، و(حسبتُ)، و(زَعَمتُ)، تنصبُ المبتدأَ والخبرَ، ويصيرانِ مفعولَيْها أولاً وثانياً، تقولُ: «ظننتُ زيداً قائماً»، والمفعولُ الثاني يكونُ مفرداً وجملةً، وتُقَدَّمُ فتَعْملُ وتتوسَّطُ وتُؤخَّرُ فتُعمَل وتُلغى.

شرحه: هذه الأفعالُ تنقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ: ثلاثةٌ لليقينِ وهي: (علمْتُ)، و(رأيتُ)، و(وجدتُ)، وثلاثةٌ للشكِّ، وهي: (حَسِبتُ) و(ظننتُ)، و(خلتُ)، وواحدٌ مترددٌ بينهما وهو: (زَعَمْتُ) [1]، وجميعُها تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ فتنصبُهما معاً، فيصيرُ الذي كانَ مبتدأ مفعولَها الأوّلَ، والذي كانَ خبراً مفعولَها الثانيَ، فتقولُ: «ظننتُ زيداً قائماً»، وعليه قولُه تعالى: ﴿فإنْ عَلِمتُموهُنَّ مُؤْمِناتٍ﴾[2] فـ(زيدٌ) مفعولُها الأوّلُ و(قائماً) مفعولُها الثاني، وكذلكَ لو قلتَ: «علمتُ قائماً زيداً»؛ لأنَّ مفعولَها الأوّلَ هو الذي كانَ مبتدأً.

وأخواتُها بمنزلتِها في هذا، ومتصرّفاتُهنَّ بمنزلتِهنَّ، تقول: «أظنُّ زيداً منطلقاً»، ويكونُ مفعولُها الثاني مفرداً وجملةً، تقولُ: «ظننتُ زيداً أبوه منطلقٌ»، و«خِلتُ زيداً يقومُ أبوه».

وقد يقعُ مفعولُها الأوّلُ ضميراً غائباً فيحتملُ ثلاثةَ أشياءَ:

أحدُها: أنْ يكونَ عائداً إلى اسمٍ مذكورٍ قبلَه، تقولُ: «زيدٌ أظنّه قائماً»، فتكونُ (الهاءُ) مفعولاً أوّلاً، و(قائماً) مفعولاً ثانياً.

---

(1) متردد بينهما: أي أنه قد يكون للشك، وقد يكون لليقين، والشائع أنه يكون للشك، ومن مجيئه في اليقين قول الشاعر:

وإنّي أذينٌ لكم أنْ سينجزُكم ربُّكم ما زعمْ

(انظر: لسان العرب 264/12"زعم").

(2) الممتحنة : 10 .

والثانـــي: أنْ تكـــونَ الهاءُ عائدةً إلى المصدرِ، فتقولُ: «ظننتُه زيداً قائماً»، فتكونُ (الهاءُ) مصدراً و(زيداً) مفعولُها الأوّلُ، و(قائماً) مفعولُها الثاني، كما تقولُ: «ظننتُ الظنَّ زيداً منطلقاً».

والثالـــثُ: أنْ تكونَ (الهاءُ) للشأنِ والقصةِ، فيكونُ مفعولَها الأوّلَ، والجملةُ التي تأتي بعدها في موضعِ المفعولِ الثاني، فتقولُ: «ظننتُه زيدٌ منطلقٌ»، ولا عائدَ في الجملةِ هنا كما تقدّمَ.

فـــإنْ وقعـــتْ (إنّ) وما عملتْ فيه مع (ظننتُ) أغنتْها عن المفعولَينِ، تقولُ: «ظننـــتُ إنّ زيداً منطلقٌ»، فـــ (إنّ) وما بعدَها في تقديرِ (الانطلاقِ)، ولو قلتَ: «ظننـــتُ انطـــلاقَ زيدٍ»، لم[1] يكنْ من المفعولِ الثاني بدٌّ، وقد استغنيتَ عنه في المسألةِ الأولى بـــ(أنّ) ومعمولِها.

ولـــ (ظننتُ) وأخواتِها ثلاثُ أحوالٍ: حالٌ تُعمَل فيها، وحالٌ تُلغى فيها، وحالٌ تُعلَّـــقُ فيها[2]، فإذا تقدمتْ فعَلَى ضَرْبينِ: تُعملُ وتُعلَّق، فالعملُ قد تقدّمَ ذكرُه، وأمّا تعلـــيقُها فأنْ يكونَ بعدَها استفهامٌ أو لامُ ابتداءٍ، أو[3] حرفُ نفيٍ أو لامُ قسمٍ، فمتى كانـــتْ هذه الأشياءُ بعدَها لم تعملْ فيها لفظاً، وحُكِمَ على موضعِ الجملةِ بالنصبِ، كقولـــكَ: «علمتُ أيُّهم منطلقٌ»، فـــ (أيّهم) مبتدأٌ، ومنطلقٌ خبرُه، ولا عملَ للفعلِ فـــيها لفظـــاً، وإنّما تعملُ (علمتُ) في موضعِها، ومن ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿لنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْـــنِ أَحْصَـــى﴾[4] فـــ (أيّ) مبـــتدأٌ، و(أحصى) الخـــبرُ، ولا عمـــلَ لـــ (علمـــت) [5] فـــيـــها لفظاً، فأمّا قـــولُه تَعالى: ﴿وسَيَعْلَـــمُ الَّذيْنَ ظَلَمُوْا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

---

(1) في الأصل: ولم، وزيادة الواو لا مسوغ لها.

(2) تعليق الفعل يعني عدم إعماله في اللفظ، لكنه يعمل في المعنى، أما إلغاؤه فيعني عدم العمل لفظاً ومعنى.(انظر: شرح ابن عقيل 433/1).

(3) في الأصل: واو، وهو تحريف .

(4) الكهف : 12 .

(5) يقصد الفعل (نعلم) الوارد في الآية.

يَنقَلِبُوْنَ﴾[1] فـــ (أيّ) منصوبةٌ بـــ (ينقلبونَ) لا بـــ (يعلم)، وهو منصوبٌ على المصدرِ، وتقولُ: «علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ»، فـــ(زيدٌ) مبتدأٌ و(منطلقٌ) خبرُه، وموضعُ الجملـــةِ نصبٌ بـــ(علمت)، ولا عملَ لـــ (علمت) في اللفظِ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿ولقد علِموا لَمَنِ اشْتراهُ ما لَه في الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾[2] فـــ (مَنْ) مبتدأٌ و(ما) النافيةُ ومـــا بعدَهـــا خـــبرُه، وموضعُ (مَنْ) إلى (خَلاقٍ) [3] نصبٌ بـــ (علمْتُ) وتقولُ: «ظننـــتُ ما زيدٌ في الدار»، فظننتُ معلّقةٌ، وعليه قولُه تعالى: ﴿وظَنُّوْا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيْصٍ﴾[4] وقولُ الشّاعِر[5]:

ولقد عَلِمْتُ لتأتِينَّ مَنيَّتي إنَّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها

وموضـــعُ (لتأتيـــنّ) نصـــبٌ، ومتى تعدّتْ إلى المفعولِ الأوّلِ فلا بدَّ لها من الثاني.

وأمّـــا حالةُ الإلغاءِ فأنْ تتوسطَ بينَ المبتدأِ والخبرِ وتتأخرُ عنهما، ومتى كانَ ذلكَ كانَ لكَ فيها وجهانِ: الإعمالُ والإلغاءُ، وإعمالُها في التوسُّطِ أقوى، وإلغاؤُها

---

(1) الشعراء : 227 .

(2) البقرة : 102

(3) أي: من قوله تعالى(من اشتراه) إلى قوله تعالى (خَلاق) .

(4) فُصلت : 48 .

(5) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه 308 وصدره كما في الديوان : صادفنا منها غِرة فأصبنها .

وهـــو – كما رواه ابن الدهان – في الكتاب 110/3 ، و مغني اللبيب59/2 ، وهمع الهوامع 233/2 ، وخزانة الأدب 9/ 159 ، وعجزه في أوضح المسالك 316/1 .

والـــنون في (صادفنَ) للذئاب ، والهاء في (منها) للبقرة الوحشية ، والهاء في (أصبنه) لولد البقرة ، والمنية الموت ، وطـــاش السهـــم إذا لم يصـــب الهـــدف. (انظر: خزانة الأدب 161/9) .

والشاهد فيه تعليق الفعل (علم) عن العمل في اللفظ لمجيء لام القسم بعده .

فـــي الـــتأخُّرِ أقوى[1]، تقولُ: «زيداً ظننتُ قائماً»، و«زيدٌ ظننتُ قائمٌ»، فـــ (زيدٌ) مبتدأٌ و(قائمٌ) خبرُه، و(ظننتُ) ملغاةٌ، وعليه قولُ الشَّاعِرِ[2]:

أَبِالأَراجيزِ يا ابْنَ اللؤْمِ تُوعِدُني وفي الأَراجيزِ خِلْتُ اللؤْمُ والخَوَرُ

فـــ (اللؤمُ) مبتدأٌ، و (في الأراجيز) خبرُه، ولا عملَ لـــ (خِلْتُ)، فهي ملغاةٌ، وتقولُ: «زيدٌ قائمٌ ظننتُ»، فـــ (زيدٌ) مبتدأٌ و(قائمٌ) خبرُه ولا عملَ لـــ (ظننت).

فـــإنْ كانتْ (ظننتُ) بمعنى (اتّهمتُ) تعدّتْ إلى واحدٍ، تقولُ: «ظننتُ زيداً»، كمـــا تقـــولُ: «اتّهمتُ زيداً»، وعليه قولُه تعالى: «وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ»[3] بالظاءِ، أيْ: بمتَّهَمٍ، ومن قرأَ بالضادِ[4] فمعناه: بخيل.

وقـــد تكونُ (علمتُ) بمعنى عرفتُ، فتُعدَّى إلى واحدٍ، تقولُ: «علمتُ زيداً»، كما تقولُ، عرفتُه، وعليه قولُه تعالى:﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الذينَ اعتدَوْا مِنكُمْ في السَّبْتِ﴾[5] أي عرفتوهم[6].

وقد تكونُ (رأيتُ) بمعنى (أبصرتُ) فتُعدَّى إلى واحدٍ، فتقولُ: «رأيتُ زيداً»، كما تقولُ: «أبصرتُ زيداً»، وكقولِهِ تعالى: ﴿إذْ يَرَوْنَ العذابَ﴾[7] أيْ: يُبصرونَ.

---

(1) يـــرى بعـــض النحويين أنه إذا توسطت هذه الأفعال بين المبتدأ والخبر، يتساوى إعمالها وإلغاؤها، ويرى بعضهم أن الإعمال أرجح، لأن الفعل أقوى من الابتداء في العمل، أما إذا تأخرت هذه الأفعال عن المبتدأ والخبر فالإلغاء أقوى عند جميع النحويين.(انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 250/1).

(2) البيت من البسيط لجرير في لسان العرب 226/11 (خيل) وليس في ديوانه، وهو للَّعين المنقري في الكتاب 120/1، وشرح المفصل 84/7 ، 85 وخزانة الأدب 257/1 وبلا نسبة في الأصول في النحو 183/1 .

والشاهد فيه إلغاء عمل (خلت) لتوسطها بين المبتدأ والخبر ، ويجوز إعمالها .

(3) التكوير : 81 . وهي في المصحف بالضاد.

(4) قرأها بالظاء من السبعة أبو عمرو والكسائي والباقون بالضاد (انظر: السبعة 673، وحجة ابن زنجله 364 ، وتفسير البحر المحيط 435/8) .

(5) البقرة : 65 .

(6) في الأصل: عرفتهم، وهو تحريف .

(7) البقرة : 165 .

وقد تكونُ (وجدتُ) بمعنى (لقيتُ) [1] فتُعدّى إلى واحدٍ، تقولُ: «وجدتُ الدرهمَ»، كما تقولُ: لقيتُه[2].

و(حسبتُ) لا تتعدّى إلا إلى اثنينِ، وكذلكَ (زعمتُ) إلا أنْ تُريدَ به معنى (كَفَلَ) فتتعدّى بالباءِ تقولُ: «زعَمْتُ بالشيء»، أيْ: «كفَلتُ به»، وذكروا أنَّ (زعمَ) معناه: القولُ عن غيرِ صحّةٍ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿زعَمَ الذينَ كَفَروا أنْ لنْ يُبْعَثوا﴾[3].

درسٌ

[المنصوباتُ-المفاعيلُ]

المنصوباتُ على ضربينِ: مفعولٌ، ومشبَّهٌ بالمفعولِ، فالمفعولُ خمسةُ أشياءَ: مفعولٌ مطلقٌ، ومفعولٌ به، ومفعولٌ فيه، ومفعولٌ له، ومفعولٌ معه.

شرحه: المنصوباتُ على ضربينِ: مفعولٌ، ومشبَّهٌ بالمفعولِ، فالمفعولُ خمسةُ أشياءَ، كلٌّ واحدٍ منها سُمّي بما يستحقُّه من طريقِ تقديرِ المعنى، تقولُ: «ضربتُ [و] عمراً زيداً يومَ الجمعةِ خلفَكَ تقويمًا له ضرباً»، فجميعُ هذه منصوباتٌ، لكنْ تختلفُ أسماؤُها، فيقالُ: «مع من ضربتَ؟» فتقولُ: «مع عمرٍو»، فسمّيَ (عمرو) مفعولاً معَه، فيقالُ: «بمَنْ أوقعتَ الضربَ؟» فتقولُ: «بزيدٍ»، فيُسمّى (زيد) مفعولاً بـه، وتقولُ: «في أيِّ وقتٍ فعلتَ؟» فتقولُ: «في يومِ الجمعة»، و«في أيِّ مكان؟» فتقول: «في هذه الجهةِ»، فتسمّيهما مفعولاً فيهما، وتقولُ: «لمَ فعلتَ ذلكَ؟» فتقولُ: لتقويمِه، فتسمّيه مفعولاً له، وتقولُ: «ما الذي فعلتَ؟» فتقولُ: «الضربَ»، فتسمّيه المفعولَ المطلَقَ.

---

(1) في الأصل: لحقت، وليس(لحقت) من معاني وجدت؛ لذا يرجح الباحث أنها تحريف من الناسخ.

(2) في الأصل: لحقته .

(3) التغابن : 7 .

درسٌ

[المفعولُ المطلق]

المفعــولُ المطلَــقُ هــو المصدرُ، تقولُ: «ضربتُ ضرباً»، فيكونُ معرفةً ونكــرةً، وينصــبُ الفعلُ المصدرَ الذي بمعناه وإنْ لمْ يكنْ من لفظِه، نحوُ قولك: «جلستُ قعوداً»، وكذلكَ: «رجعَ القَهْقَرى»، ويتقدمُ ويتأخرُ[1].

شرحه: كلُّ فعلٍ لا بدَّ له من مصدرٍ يشتقُّ الفعلُ منه، وهذا هو الأصلُ عندَ البصــريِّ، والكوفــيُّ يعــتقدُ أنَّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعلِ. حجةُ البصريّ أنَّ في المصــادرِ مــا لا أفعــالَ لهــا، نحو: (ويل)، و(ويْح)، ونحوهما كــ(الرجوليَّة) و(الأمومة)، وليسَ لهم فعلٌ حقيقيٌّ إلا وله مصدرٌ، ما عدا الأفعالَ غيرَ المتصرّفةِ، فكما لا تخرجُها مستقبلاتُها عن حيّزِ الأفعالِ، كذلكَ لا يخرجُها عدمُ مصدرِها عن حــيّزِ الفروعِ، فلو كانتْ فرعاً على الأفعالِ لم يصحّ ذلكَ؛لأنَّ من ضرورةِ الفرعِ الأصلَ[2].

فكلُّ مصدرٍ تذكرُه مع فعلِه بعدَ استغنائهِ بالفاعلِ كانَ فضلَةً، وهو يذكرُ على ثلاثة أضربٍ:

إمّا للتأكيدِ، كقولكَ: «ضربتُ ضرباً»، و«قمتُ قياماً»، والمتعدّي واللازمُ فيه سَواءٌ، قالَ الله تعالى: ﴿وكَلّمَ اللهُ مُوْسَى تَكْليماً﴾[3] و﴿يا أيُّها الَّذيْن آمَنُوْا صَلّوْا عَلَيْهِ وسلّمُوْا تَسْليماً﴾[4]، وكذلكَ إنْ تعدَّ إلى اثنينِ أو ثلاثة، تقول: «أعطيتُ زيداً درهماً إعطاءً»، و«أعلمُ اللهُ زيداً عَمْراً خيرَ الناسِ إعلاماً».

---

(1) أي: يتقدم ويتأخر عن عامله، وهو الفعل، وقال المؤلــف في كتابه (الفصول 84) :" ويتقدم ويتأخر، ولا يُثنّى ولا يُجمع إلا إذا اختلفت أنواعه، لأنه جنس."

(2) يــرى البصريون أن الفعل أصل والمصدر مشتقّ منه، ومن أدلتهم غير ما ذكر المؤلف أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، والمطلق أصلٌ للمقيد، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقّ من الفعل لأنه يصح لصحته ويعتل لاعتلاله (انظر: الإنصاف 235/1 – 237) .

(3) النساء : 164 .

(4) الأحزاب : 56 .

وإمّـا لتبيين النوع، كقولكَ: «ضربتُ ضرباً شديداً»، و«قمتُ قياماً حسناً»، وعليه قولُه تعالى: ﴿وسَرِّحُوْهُنَّ سَراحاً جَمِيْلاً﴾[1] و﴿قُوْلُوْا قَوْلاً سَدِيداً﴾[2].

وإمّـا لـتعديدِ المـرّاتِ كقولـِكَ: «ضربتُه ثلاثَ ضَرَباتٍ»، و«قمتُ ثلاثَ قَوْماتٍ»، بينتَ العددَ.

ويكـونُ معـرفةً ونكرةً، تقولُ: «قمتُ القيامَ الذي تعلمُ»، و«أكرمتُه الإكرامَ الذي تعرفُ»، وكذلكَ: «أكرمتُه إكراماً».

ويعمـلُ الفعلُ بالمصدرِ الذي بمعناه، وإنْ لم يَجْرِ عليه، كقولِه تعالى: ﴿واللهُ أَنْبَـتَكُمْ من الأَرْضِ نَباتاً﴾[3] فـ (نبات) مصدرُ (نبتَ)، و(أنبتَ) مصدرُه (إنبات) فإنْ كانَ بمعناه وإنْ لَمْ يكنْ من لفظِه، كقولِكَ: «جَلَسْتُ قُعوداً»، و«قُمْتُ نهوضاً»، فـ (نهـوض)منصـوبٌ -عند سيبويهِ- بفعلٍ مقدّرٍ من لفظِ (نهوض) يدلّ عليه (قمـتُ) [4] وعـندَ أبـي عثمانَ[5] ينتصبُ بلفظ (قمت)؛لأنّه بمعناه[6] وعليه قولُ الشّاعِر[7]:

يعجبُه السَّخونُ والبُرودُ

---

(1) الأحزاب : 49 .

(2) الأحزاب : 70 .

(3) نوح : 17 .

(4) انظر رأي سيبويه في الكتاب 383/1. وجاء في شرح الكافية للرضي (116/1) أن مذهب المازني والمبرد والسيرافي أن الفعلين لما تقارب معناهما جاز أن يعمل كل واحد منهما في مصدر الآخر .

(5) أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش وتوفي سنة تسع وأربعين ومائتين أو ست وثلاثين ومائتين للهجرة، وهو من نحاة البصرة. (انظر: مراتب النحويين 92 – 94 وطبقات الزبيدي 87 – 93) .

(6) وعليه أكثر النحويين (انظر: شرح المفصل 112/1) .

(7) البيتان من الرجز لرؤبه في المقاصد النحوية 45/3 وبلا نسبة في اللمع 29 ، وشرح المفصل 112/1 ، ولسان العرب 206/13 (سخن) .

والشاهد فيه نصب المصدر (حباً) بالفعل الذي بمعناه وهو (يعجبه) ، ويروى البيت الثاني (حتى ما له مزيد) (انظر: لسان العرب 206/13) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

والتَّمْرُ حُبّاً ما لَهُ مَزيدُ

فـــإنْ قلتَ: «ضربتُه ضربَ زيدٍ عمراً»، فالتقديرُ: «ضرباً مثلَ ضربِ زيدٍ عمـــراً»، فحذفتَ (ضرباً) و(مثْلاً)، وأقمتَ المضافَ إلى (مثل) مقامَ الأوّلِ، ولولا ذلـــكَ لما صحَّ الكلامُ؛ لأنَّـــه لا تفعلُ فعلَ غيرِك، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَشَارِبُـــونَ شُرْبَ الهِيمِ﴾[1] أيْ: «شرباً مثلَ شربِ الهيمِ»، وقولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم الصِّيامُ كمـــا كُتِبَ على الّذينَ مِنْ قَبلِكُم﴾[2] التقديرُ: «كتابةً كَما كُتِب»، فالكافُ في موضعِ نصبٍ، كما تقدّمَ لأنَّه صفةُ مصدرٍ محذوفٍ.

ومـــن ذلكَ:رجعَ القَهْقَرى، فيعملُ (رجعَ) في (القهقرى) إجماعاً من سيبويهِ والمازنـــيّ؛ لأنَّـــه لـــيسَ له فعلٌ من لفظهِ فيُضمَرُ[3]، وأمّا المبرّد[4] فيجعلُه صفةَ مصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه (الرجوعُ) [5].

---

(1) الواقعة : 55 .

(2) البقرة : 183 .

(3) واختلف العلماء في المصادر التي تلاقي الفعل في الاشتقاق وليست مصادر لها مثل : تجاوروا اجتواراً ، فرأي سيبويه أنها منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر ، فيكون التقدير : تجاوروا فاجتوروا اجتواراً ، ورأي المبرد والسيرافي أن الناصب في المفعول المطلق هو الفعل المذكور نفسه (انظر: شرح المفصل 11/1).

(4) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير ... بن الأزد بن الغوث توفي سنة ستٍ وثمانين ومائتين ودفن بالكوفة وهو من نحاة البصرة (انظر: طبقات الزبيدي 101 – 110) .

(5) فـــي مثل : رجع القهقرى ، يجعل المبرد القهقرى صفة لمصـــدر محذوف تقديره الرجوع. (انظر: شرح المفصل 1/ 112) .

درسٌ

[المفعول به]

وذلــكَ قولُــك: «ضربتُ زيداً»، و«أعطيتُ زيداً درهماً»، و«أعلمَ اللهُ زيداً عمراً منطلقاً».

شــرحه: الفعلُ على ضربينِ: لازمٌ ومتعدٍّ، فاللازمُ نحو: (قمتُ) و(ظرُفتُ) و(ضــحكتُ)، والمــتعدّي على ثلاثةِ أضربٍ: متعدٍّ إلى واحد، ومتعدٍّ إلى اثنينِ، ومــتعدٍّ إلــى ثلاثةٍ، فالمتعدّي إلى واحدٍ كقولكَ: «ضربتُ زيداً»، وأفعالُ الحواسِّ الخمســةِ كلّها متعديةٌ، وذلكَ نحو: «شممْتُ الطيبَ»، و«أكلْتُ الطعامَ»، و«سمعْتُ الصــوتَ»، و«مسسْــتُ الثوبَ»، و«وطَيْتُ الأرضَ»، فإنْ قلتَ: «سمعتُ زيداً»، احتجْــتَ إلــى مفعــولٍ ثانٍ، لأنَّ (زيداً) ليسَ مما يُسمعُ، فأمّا قولُه تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُوْنَكُمْ إذ تَدْعُوْنَ﴾[1] فالتقديرُ: «هل يسمعونَ دعاءَكُم»، لقولهِ[2] تعالــى: ﴿إنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعــُوا دُعاءكُم﴾[3].

والمتعدّي إلى اثنينِ على ضربينِ: ضربٌ يتعدّى إلى اثنينِ ويجوزُ الاقتصارُ علــى أحدِهمــا، وضــربٌ يــتعدّى إلى اثنينِ ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما، فالضربُ الأولُ ما كانَ المفعولُ [الأوّلُ] فيه غيرَ الثاني، وهو الذي إذا حذفتَ الفعلَ والفــاعلَ مــنه لــم يــبقَ كلاماً، نحو قولكَ: «أعطيتُ زيداً درهماً»، لو أسقطتَ (أعطيتُ) بقي: «زيداً درهماً»، فيجوزُ أن تقولَ: «أعطيتُ زيداً»، وتقتصرُ عليه، وأنْ تقولَ: «أعطيتُ درهماً»، فتقتصرُ عليه.

---

(1) الشعراء : 72 .

(2) في الأصل: بقوله، وهو تحريف .

(3) فاطر : 14 .

والقِسْمُ الثاني، وهو الذي يتعدّى إلى مفعولَيْنِ ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما: هو ما كانَ الأوّلُ فيه هو الثاني لفظاً وتقديراً، وإذا حذفتَ الفعلَ والفاعلَ بقيَ كلاماً مفيداً[1]، وهو بابُ (ظننتُ) تقولُ: «ظننتُ زيداً قائماً»، فلو حذفتَ (ظننت) بقيَ: «زيدٌ قائمٌ»، وقد بيّناه[2].

والذي يتعدّى إلى ثلاثةِ مفعولينَ سبعةُ أفعالٍ هي: (أعلمتُ) و(أريتُ)، و(أنبأتُ) و(نبّأتُ)، و(حدّثتُ)، و(أخبرْتُ) و(خبّرْتُ)، وقد ذكرناها[3]، تقولُ: «أعلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً خيرَ الناسِ»، فمتى ذكرتَ الثاني لم يكنْ بدٌّ من الثالثِ.

والمفعولُ الثالثُ يكونُ مفرداً وجملةً كالمفعولِ الثاني في بابِ (ظننتُ) تقولُ: «أعلم اللهُ زيداً عمراً أبوه جالسٌ»، فلا بدَّ في الجملةِ من عائدٍ إلى المفعولِ الثاني.

فإذا أردتَ تعديةَ الأفعالِ التي لا تتعدّى عدّيتَها إمّا بالهمزةِ كقولكَ: «أقام زيدٌ عمراً»، وإمّا بالتشديدِ، كقولكَ: «فرّحَ زيدٌ عمراً»، وإمّا بحرفِ الجرّ، كقولكَ: «قام زيدٌ بعمروٍ»، وقد سبقَ ذكرها[4].

درسٌ

[المفعول فيه]

المفعولُ فيه، وهو الظرفُ، والظرفُ على ضَرْبيْنِ: ظرفُ زمانٍ كـ(اليوم) و(الليلة)، وظرفُ مكانٍ كالجهاتِ الستِّ، وما كانَ بمعناها، وكلاهُما منصوبٌ، تقول: «قمتُ اليومَ»، و«جلستُ وراءَكَ»، ويحسنُ تقديرُ (في) فيه، وفَرْسَخٌ ومِيْلٌ يدخلانِ في ظرفِ المكانِ، واللازمُ والمتعدّي يتعدّيانِ إليه.

شرحه: قد بيّنا لمَ سُمِّيَ الظرفُ مفعولاً فيه[5]، وذلكَ لأجلِ حرفِ الجرِّ الذي هو (في) ونصبهِ له، والظرفُ على ضربينِ: ظرفُ زمانٍ وهو ما حَسُنَ فيه (في)

---

(1) أي بقي المتبقي في هذا النوع كلاماً مفيداً.

(2) انظر ص169 من هذا البحث.

(3) انظر ص149 من هذا البحث.

(4) انظر ص 150 من هذا البحث.

(5) انظر ص 173 من هذا البحث.

وتقديرُها من أسماءِ الزمانِ، وما لَمْ يحسُنْ فيه تقديرُ (في) فحكمُهُ حكمُ زيدٍ وعمروٍ، وليسَ بظرفٍ، تقولُ: «اليومُ مباركٌ»، فـ (اليوم) مبتدأٌ و(مباركٌ) خبرُه، فهو مثلُ: «زيدٌ منطلقٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿هٰذا يَوْمُكُمُ الَّذي كُنْتُم تُوْعَدُوْنَ﴾[1] فـ (هذا) مبتدأٌ، و(يومُكم) [2] خبرٌ، وتقولُ: «رُكوبُ اليومِ مباركٌ»، فـ (اليوم) مجرورٌ بالإضافةِ، و(في) لا تقدَّرُ معَهُ، كيلا يُحجَزَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، فليسَ بظرفٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنَّهارِ﴾[3]، ومنه قولُه تعالى: ﴿وأَنْذِرْهُم يَوْمَ الحَسْرَةِ﴾[4] فهو مفعولٌ به؛ لأنَّ الإنذارَ لا يكونُ في ذلكَ اليومِ فلا يَحْسُنُ تقديرُ (في) فيه.

إذا قلتَ: «قمتُ اليومَ» و«جلستُ الليلةَ»، فـ (اليوم) و(الليلة) ظرفا زمانٍ؛ لأنَّ (في) تحسنُ فيه.

فأمّا ظرفُ المكانِ فالمقصودُ منه المبهمُ كالجهاتِ الستِّ، وقد تقدّمَ ذكرُها[5]، فما كانَ مختصّاً فحكمُه حكمُ زيدٍ وعمروٍ، ويعني بالمبهَمِ ما لَمْ يكنْ له حدٌّ يحصرُه ولا نهاياتٌ تُحيطُ به كالجهاتِ الستِّ، وما كانَ بمعناها، فما كانَ من هذه الأشياءِ كانَ ظرفاً، ويعني بالمختصّ ما كان له حدودٌ تحصرُه ونهاياتٌ تحيطُ به كـ(الدار) و(المسجد)، فلا تقولُ: «قمتُ المسجدَ»، ولا «قعدتُ الدارَ»، كما لا تقولُ: «مررتُ زيداً»، ولا «رغبتُ عمراً»[6]، وإنّما يعملُ فيه الفعلُ المتعدّي كما يعملُ في زيدٍ.

---

(1) الأنبياء : 103 وهذه الآية في الأصل: "هذا يومهم الذي كانوا يوعدون" ولا يوجد في المصحف مثل هذه الآية، ويوجد آية أخرى غير التي أثبتها الباحث تصلح للاستشهاد في هذا الموضع، وهي"تلك اليومُ الذي كانوا يوعدون"(المعارج: 44).

(2) في الأصل: يومهم. انظر الهامش السابق.

(3) سبأ : 33

(4) مريم : 39

(5) انظر ص128 من هذا البحث.

(6) لأن هذه الأفعال لا تتعدى إلى مفاعيلها مباشرة وإنما تحتاج إلى واسطة، هي حروف الجر، فتقول: مررتُ بزيد، ورغبت في عمرو.

والمبهمُ يعملُ فيه المتّعدي واللازمُ، لأنّ الفعلَ يقتضي مكاناً يكونُ فيه، غيرَ معيّنٍ لفظُهُ.

وفرسخٌ وميلٌ وإنْ كانا معروفَيْ القدر، فهما مجهولا المحلِّ، فدخلا في حيّزِ[1] المبهَمِ من ظرفِ المكانِ، فتقولُ: «سرتُ فرسخاً [و] ميلاً».

درسٌ

[المفعول له]

المفعولُ له مصدرٌ من غيرِ لفظِ الفعلِ يَحسُنُ تقديرُ (اللامِ) فيهِ، وجوابُ (لِمَ)، تقولُ: «جئتُ إكراماً لكَ».

شرحه: كلُّ فاعلٍ عاقلٍ محصِّلٍ[2] لا يفعلُ فعلاً إلا لعلةٍ وغرضٍ، فتلكَ العلةُ وذلك الغرضُ يسمّيهِ النحويّوْنَ مفعولاً له، ومفعولاً من أجلهِ، وهو مصدرٌ من غيرِ لفظِ الفعلِ المذكورِ، يحسنُ تقديرُ (اللامِ) فيه، وجوابُ (لِمَ)، تقولُ: «جئتُك إكراماً لك»، فتختبرُ[3] الإكرامَ فتجدُه مصدراً من غيرِ لفظِ (جئت) يحسُنُ أنْ يكونَ في جوابِ (لمَ) ويحسنُ تقديرُ اللامِ فيه، فتقولُ: «جئتُك للإكرامِ».

ويكونُ معرفةً ونكرةً، كما قالَ حاتمٌ[4]:

وأغفرُ عَوْراءَ الكريمِ ادّخارَه وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما

---

(1) في الأصل: خبر، وهو تصحيف.

(2) أي مميّز، فالتحصيل: تمييز ما يحصل.(انظر: لسان العرب 153/11)

(3) في الأصل:فتعتبر وهو تحريف.

(4)البيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه 224 (وفيه اصطناعه بدل ادخاره، وأصفح بدل أعرض) والبيت في الكتاب 1 /368، و اللمع34، وشرح المفصل 54/2، ولسان العرب 15/4(عور) وخزانة الأدب3/22-24.

وأغفر: أستر، والعوراء: الكلمة القبيحة، والمعنى: إذا بلغني كلمة قبيحة عن رجل كريم، قالها فيّ غفرتها لأجل كرمه، وأبقيت على صداقته وادّخرته ليوم أحتاج إليه فيه.(انظر: خزانة الأدب3/122-123)

والشاهد فيه: مجيء المفعول لأجله معرفة في(ادّخاره) ونكرة في(تكرما).

أيْ: لادّخـــارِه، وللتكرُّمِ، ومن ذلكَ قولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ في آذانِهِمْ مِـــنَ الصَّوَاعِقِ حَذرَ المَوْتِ﴾[1]، ويتعدَّى إليه كلُّ فعلٍ؛ لأنَّه من جملةِ ضروريات فعلِ المكلَّفِ، فصارَ كالزَّمانِ والمكانِ في التقريبِ.

درسٌ

[المفعولُ معَه]

المفعولُ معَهُ منصوبٌ، وذلكَ كقولكَ: «استوى الماءُ والخشبةَ»، فالواو[2] نائبةٌ منابَ (مع)، وهي معدِّيةٌ للفعلِ غيرُ عاملةٍ.

شـــرحه: إذا صحَّ أنْ يفعلَ الإنسانُ فعلاً وحدَه، فقد يصحُّ أنْ يفعلَه مع غيرِه، والـــواوُ يقـــاربُ معـــناها معنى (مع)؛ لأنَّ (مع) للمصاحبةِ و(الواو) للاجتماعِ، والاجـــتماعُ قريـــبٌ مـــن الصحبةِ، إلّا أنَّ (مع) إذا وجدتْ جرّتْ ما بعدَها بحكمِ الاســـميةِ، والواوُ ليستْ بعاملةٍ شيئاً، فإذا قلتَ: «استوى الماءُ والخشبةَ»، و«جاءَ الـــبردُ والطيالسةَ»[3]، و «لو تُركتْ الناقةُ وفصيلَها لرضِعَها»، فالتقديرُ في جميعِ هذا بمعنى (مع) ولا يصحُّ تقديمُ هذا المفعولِ؛ لأنَّ الواوَ منقولةٌ من بابِ العطفِ، والمعطوفـــاتُ لا تتقدّمُ على المعطوفِ عليه في حالِ السعةِ، فروعِيَ الأصلُ الذي لها، وهذه الواوُ معديةٌ للفعلِ الذي قبلَها بمنزلةِ الهمزةِ في قولكَ: «أقام زيدٌ عمراً»، فمن ذلكَ قولُه تعالى: ﴿فأَجْمِعوا أمركُم وشُرَكَاءَكُم﴾[4] في أحدِ القولَيْنِ[5].

---

(1) البقرة :19

(2) في الأصل كتبت هذه الكلمة بألفين، وهو سهو من الناسخ.

(3) من أقوال العرب المشهورة، والطيالسة: جمع طيلَس وطيلِسان وطيلُسان وهو نوع من الكساء.(انظر: لسان العرب 6/ 125"طلس").

(4) يونس : 71

(5) في نصب(شركاء) آراء عدة: يرى الفراء أن (أجمعَ) بمعنى (عدّ) فتكون شركاء مفعولاً به، وقال هو والكسائي إن شركاء منصوب بفعل مضمر تقديره(وادعوا) وقال محمد بن يزيد: هو معطوف على المعنى، كقول الشاعر: متقلداً سيفاً ورمحاً ، والرمح لا يتقلد لكنه محمول كالسيف، وقال أبو إسحاق:المعنى: مع شركائكم(انظر:إعراب القرآن لابن النحاس /264، وانظر رأي الفراء في معاني القرآن 1/473).

درسٌ

[المشبَّه بالمفعولِ]

المشبَّه بالمفعولِ غيرُ ما ذكرنا وهو على ضربيْنِ: الحالُ والتمييزُ.

شـــرحُه: الـــذي ذكـــرناه قبلُ (خبر كان واسم إنّ) لأنَّهما منصوبانِ، وليسا بمفعولَيْـــنِ، ألا ترى أنَّ خبرَ (كان) هو اسمُها، والمفعولُ لا يكون الفاعلَ، فهما[1] منتصبانِ على الشبهِ بالمفعولِ.

وأمّـــا الحالُ والتمييزُ فهما أيضاً مشبَّهانِ بالمفعولِ وليسا بمفعولَيْنِ، ألا ترى أنَّـــكَ إذا قلتَ: «جاء زيدٌ راكباً»، فالراكبُ هو (زيد)؟ والمفعولُ لا يكونُ الفاعلَ، وكذلكَ إذا قلتَ: «عشرونَ درهماً»، فالدرهمُ واحدٌ منها، يدلُّ عليها.

درسٌ

[الحال]

الحـــالُ منصوبةٌ أبداً، وهي اسمٌ نكرةٌ مشتقةٌ تأتي بعد معرفةٍ في الغالبِ، قد تـــمَّ الكـــلامُ دونَها، نحو قولِكَ: «جاءَ زيدٌ راكباً»، فإنْ كانَ عاملُها متصرّفاً جازَ تقديمُها عليه وتأخيرُها، نحو: «جاءَ راكباً زيدٌ»، و«راكباً جاء زيدٌ»، و«زيدٌ في الدَّارِ جالساً»، وتقعُ الجملةُ موقعَ الحالِ، ولا بدَّ لها من عائدٍ أو واوٍ، نحو قولكَ: «جاء زيدٌ يدهُ على رأسِه»، و«جاءَ زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ».

شـــرحُه: الحـــالُ هـــي هيئةُ الفاعلِ أو المفعولِ به وقتَ الفعلِ، وتفتقرُ إلى شرائطَ:

أحدُها: أنْ تكونَ نكرةً.

والثاني: أنْ تكونَ مشتقةً.

الثالث: أنْ يكونَ الكلامُ قد تمَّ دونَها.

الرابعُ: أنْ تَحسُنَ في جوابِ كيفَ.

الخامسُ: أنْ يحسنَ في تقديرِها (في).

والسادسُ: أنْ يكونَ لها عاملٌ.

---

(1) في الأصل: فيها ، وهو تحريف.

السابعُ: أنْ يكونَ لها صاحبٌ.

الثامنُ: أنْ يكونَ صاحبُها معرفةً أو في حكمِها في الغالبِ.

فـــإذا استوفتْ هذه الأشياءَ جميعَها نصبتَها على الحالِ، مثالُ ذلكَ: «جاءَ زيدٌ راكباً»، فـــ (راكب) نكرةٌ، وهو مشتقٌّ من الرُّكوبِ، وقد تمَّ الكلامُ بـــ (جاء زيدٌ)، وصـــاحبُها زيـــدٌ، وهو معرفةٌ، والعاملُ فيها (جاء)، ويحسُنُ في جوابِ (كيفَ)، ويحسنُ معها (في)، فتقولُ: «جاء زيدٌ في حالةِ ركوبه».

فمـــثالُها مـــن الفاعلِ: «أكلتُ الخبزَ جالساً»، ومن المفعولِ: «ركبتُ الفَرَسَ مُسْـــرَجاً»، ومـــن الحالِ للفاعلِ قولُه تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُوْنَ اللهَ قياماً وقُعُوْدَاً﴾[1] ومن المفعولِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْناكَ شَاهِداً ومُبَشِّرَاً وَنَذِيْرَاً﴾[2].

والعاملُ في الحالِ على ضربينِ: متصرّفٌ وغيرُ متصرّفٍ، فالمتصرّفُ: ما تصـــرّفَ في الأزمنةِ كـــ (جاءَ يجيءُ) و(قامَ يقومُ)، واسمُ الفاعلِ وما اشتُقَّ منه، وغـــيرُ المتصـــرّفِ: ما كانَ فيه معنى الفعلِ أو كانَ نائبا عن الفعلِ، فمعنى الفعلِ نحـــو(هـــذا)، فـــ (ها) في معنى أُنبّهُ وفي (ذا) معنى الإشارةِ، وأمّا النائبُ فالجارُّ والمجـــرورُ والظرفُ إذا كانا خبريْنِ أو صفتينِ أو صِلتَيْنِ أو حالاً، كقولكَ: «زيدٌ في الدَّارِ»، و«مررتُ برجلٍ في الدَّارِ»، و«هذا زيدٌ في الدَّارِ»، و«الذي في الدَّارِ عاقلٌ»، جميعُها متعلّقٌ بـــ (استقرّ).

فما كانَ العاملُ فيه متصرّفاً جازَ تقديمُها عليه، وتأخيرُها عنه، تقولُ: «جاءَ زيـــدٌ راكباً»، و«راكباً جاءَ زيدٌ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهم يَخرجُونَ مِـــنَ الأجْداثِ﴾[3]، وما كانَ العاملُ فيه غيرَ مُتَصرّفٍ لم يَجزْ أنْ تُقدِّمَ الحالَ عليه لضـــعفِه عن رُتبةِ الأصلِ[4]، كقولكَ: «هذا زيدٌ قائماً»، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَهَٰذا

---

(1) آل عمران :191 ، و(قياماً) حال، وصاحبها الفاعل، وهو واو الجماعة في (يذكرون).

(2) الفتح : 8 ، و(شاهداً) حال، وصاحبها المفعول به، وهوالكاف في (أرسلناك).

(3) القمر : 7.

(4) للحال مع عاملها ثلاث حالات: الأولى: جواز تقدمها وتأخرها عنه، وذلك إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً، مثل: جاء زيدٌ راكباً، وراكباً جاء زيد، والثانية: أن تتقدم عليه وجوباً، وذلك إذا كانت من الأسماء التي لها صدر الكلام، مثل: كيف =

بَعْلي شَيْخاً﴾[1] ففي (ها) معنى (أنبِّهُ)، وفي (ذا) معنى (أُشيرُ)، فأيُّهما شئتَ عَمِلَ في الحالِ، فلو قلتَ: «قائماً هذا زيدٌ»، لم يَجُزْ، وكذلكَ إذا قلتَ: «زيدٌ في الدَّارِ قائماً»، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ، و(في الدار) جارٌّ ومجرورٌ خبرُه، وهو متعلّقٌ بـ (استقرّ) أو (مستقرّ) [2]، وفيهما ضميرٌ انتقلَ عنهما إلى الجارِّ والمجرورِ، والظرفِ - في قولكَ: «زيدٌ خلفك قائماً» - ثمّ[3] حُذِفَ (استقرّ) أو (مستقرّ)، و(قائماً) حالٌ من المضمرِ الذي في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ.

و الظرفُ والجارُّ والمجرورُ هو العاملُ في الحالِ،ولا يكونُ الحالُ لـ(زيدٍ)؛ لأنَّه مبتدأٌ، فلو كانَ حالاً له لعمِلَ الابتداءُ في الحالِ، وذا لا يصحُّ، فلو قلتَ:«قائماً زيدٌ في الدَّارِ»، أو«زيدٌ قائماً في الدَّارِ»، لم يجزْ لضعفِ العاملِ، قال تعالى: ﴿إنّ المُتَّقِيْنَ في جَنَّاتٍ وَعُيونٍ ۞ آخذِيْنَ﴾[4] فـ (المتّقين) اسمُ (إنّ) والجارُّ والمجرورُ الخبرُ، و(آخذينَ) حالٌ من المضمَرِ في الجارِّ والمجرورِ، والعاملُ في الحالِ الجارُّ والمجرورُ بالنيابةِ عن (استقرّ) أو (مستقرّ)، وقالَ تعالى: ﴿إنَّ المُتّقينَ في جَنّاتٍ [ونعيمٍ] فاكِهينَ﴾[5] فهذا مِثْلُ الأوّلِ[6].

ويجوزُ: «زيدٌ في الدارِ قائمٌ»، فيكونُ (قائمٌ) خبرَ (زيدٍ)، والجارُّ والمجرورُ متعلّقٌ بـ (قائم) وعليه قولُه تعالى: ﴿في النَّارِ هُمْ خَالِدُوْنَ﴾[7] فـ (هم) مبتدأٌ و(خالدون) خبرُه، والجارُّ والمجرورُ متعلّقٌ بالخبرِ.

= جئتَ. والثالثة: أن تتأخر الحال وجوباً عن عاملها، وذلك إذا كان العامل فيها غير متصرف، مثل: ما أحسنه مقبلاً.(انظر: أوضح المسالك 2/91-92).

(1) هود : 72.

(2) تعلق الجار والمجرور بـ(مستقر) أو بـ(استقر) كلاهما رأي بصري(انظر: الإنصاف 1/245).

(3) في الأصل : (لم) كشطت منها اللام، فيبدو أن الناسخ أراد أن يصلحها، ثم غفل عن ذلك.

(4) الذاريات :15،16.

(5) الطور : 17و18.

(6) أي أن (فاكهين) حال من المضمر في الجار والمجرور(في جنات).

(7) التوبة : 17.

والحـــالُ مـــن المجرورِ لا يتقدّمُ عليهِ عندَ سيبويه[1]، وذلكَ قولُكَ: «مررتُ بـــزيدٍ جالساً»، فلو أردتَ الحالَ من التاءِ جازَ تقديمُها وتأخيرُها[2]، فتقولُ: «راكباً مررتُ بزيدٍ».

وغـــيرُه[3] يجيزُ تقديمَ حالِ (زيدٍ) عليه هنا؛ لأنَّ العاملَ في الحالِ العاملُ في الجارِّ والمجرورِ.

وتقـــول: «ضـــربَ زيدٌ عمراً راكبَيْنِ»، فالحالُ لهما معاً، وتقولُ: «لقيَ زيدٌ عمراً مصعداً منحدراً»، فيكون (مصعداً) لعمروٍ، و(منحدراً) لزيد[4].

وتقعُ الجملةُ من المبتدأ والخبرِ، والفعلِ والفاعلِ حالاً، ويحكمُ على موضعِها بالنصـــبِ، ولا بدَّ فيها من عائدٍ أو واوٍ بتقدير (إذ) في ما يصحُّ الواوُ معه، إلّا أنْ يكـــونَ الفعلُ ماضياً فإنَّه لا يقعُ حالاً إلا ومعَه (قد) مظهرةً أو مقدّرةً[5]، فإنْ كان معه واو صحَّ حينئذٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ واتَّبعَكَ الأَرْذَلُوْنَ﴾[6].

تقـــولُ فـــي المبتدأ والخبرِ: «جاءَ زيدٌ يدُه على رأسِه»، و«جاءَ زيدٌ وعمرٌو منطلقٌ»، فتغني الواوُ عن العائد.

---

(1) انظر رأي سيبويه في كتابه124/2.

(2) أي: تقول مررت بزيدٍ راكباً، ومررت راكباً بزيد؛ لأنّ الحال (راكباً) في هاتين الجملتين من التاء، وليست من (زيد).

(3) أجازه ابن كيسان (ت 299هـ)(انظر: اللباب192/1 وشرح المفصل59/2) وذكر ابن هشام أن أبا علي الفارسي وابن جني أجازا ذلك أيضاً.(انظر: أوضح المسالك 88/2) وأضاف ابن عقيل إليهم ابن برهان وابن مالك ولم يذكر ابن جني.(انظر: شرح ابن عقيل 641/1).

(4) إذا تعددت الحال وتعدد صاحبها، فالأولى أن تلي كل حال صاحبها، فيقال: لقي زيد منحدراً عمراً مصعداً.(انظر: شرح المفصل 56/2).

(5) هذا رأي البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوا أن يقع الفعل الماضي حالاً مطلقاً، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، وقد قاس الكوفيون الحال على الصفة؛ لأن كل ما جاز أن يقع صفة لنكرة جاز أن يقع حالاً للمعرفة، والفعل الماضي يقع صفة للنكرة نحو: مررت برجل قعد.(انظر: الإنصاف 252/1-253).

(6) الشعراء : 111

وإنْ جمعتَ بينهما جازَ،تقولُ: «جاءَ زيدٌ وأبوه منطلقٌ»، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُم وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أنفسُهُمْ﴾[1].

وعلى الحالِ من المبتدأِ والخبرِ بغيرِ واوٍ قولُ الشَّاعِرِ[2]:

فلولا جِنانُ الليلِ ما آبَ عَامِرٌ إلى جَعْفَرٍ سِرْبالُهُ لَمْ يُمَزقِ

فـــ (سربالُه لم يمزق) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في موضعِ حالٍ من (عامرٍ)، والعاملُ (آب)، والعائدُ (الهاء) لعدمِ الواوِ.

ومثالُه من الفعلِ والفاعلِ: «جاءَ زيدٌ يضحكُ»، أي: ضاحكاً، فـ (يضحكُ) فعلٌ فاعلُه مضمرٌ فيه، والجملةُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، والعائدُ إلى صاحبِ الحالِ المضمرُ في (يضحكُ)، [و]تقولُ: «جاءَ زيدٌ قد ضحِكَ»، فيكونُ (قد ضحك) في موضعِ الحالِ، فإنْ حذفتَ (قد) وأردتَها جازَ، كقولهِ تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرتْ صُدُوْرُهُمْ﴾[3] أيْ: «قد حَصِرَتْ»، ولهذا قُرِئَ «حَصِرةً»[4]، وزَعَم بعضُهم أنَّه دعاءٌ، وزعَمَ بعضُهم أنَّه صفةُ اسمٍ محذوفٍ، تقديرُه (أو جاءوكم قوماً حصِرتْ صدورُهم)[5].

---

(1) آل عمران : 154

(2) البيت من الطويل لسلامة بن جندل في ديوانه 176، والأصمعيات 135، ولسان العرب 92/13(جنن) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 22/7.

والشاهد فيه: مجيء الحال جملة اسمية من غير الواو، فالعائد من جملة الحال إلى صاحب الحال هو(الهاء) في سربالِه.

(3) النساء :90

(4) قرأ "حَصِرةً" عاصم والحسن وقتادة ويعقوب والمهدوي وحفص. (انظر: تفسير البحر المحيط 317/3، والنشر 251/2، وإتحاف فضلاء البشر 193).

(5) هذه الآية التي ذكرها من شواهد الكوفيين على أن الفعل الماضي يقع حالاً، فالفعل (حصرت) فعل ماضٍ، وقد وقع في هذه الآية حالاً، وللنحويين في إعراب (حصرت) أقوال: قال الفراء: أي قد حصرت فأضمر قد، فهي عنده حال، وقال المبرّد في المقتضب 124/4):هو دعاء، كما تقول:لعن الله الكافرين، وقال الزجاج: هو خبر بعد خبر، أي إنها بدل من (جاؤوكم) وقيل إن حصرت في موقع جر نعت لقوم، فقبل هذه الآية:"إلا الذين يصلون إلى قومٍ بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤوكم حصرت..." (انظر: إعراب القرآن لابن النحاس479/1، والإنصاف 254/1 والجامع لأحكام القرآن 310/5).

وأمّا قولُه: ﴿أَنؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلون﴾[1]، فإنَّ الواوَ جعلتْ الجملةَ حالاً، وقد تقدّمَ ذكرُ ذلكَ، وقالَ الشَّاعِرُ[2]:

وإنَّ حميتَنا[3] أبداً حرامُ ولَيْسَ لبَيْتِ جارتِنا حَمِيْتُ

فالجملةُ التي هي (ليس ...) [4] في موضعِ الحالِ.

ويجوزُ أنْ تجمعَ بينَ الواوِ والضميرِ، نحو: جاءَ زيدٌ ويدُه على رأسِه.

وقد يقعُ الجارُّ والمجرورُ والظرفُ أحوالاً، قالَ اللهُ تعالى: ﴿الَّذِيْن[5] يَذْكُرُوْنَ اللهَ قياماً وقُعُوْدَاً وعَلَى جُنوبِهِمْ﴾[6] فـ (على) قد عطفَه على (قعود) فحكمُه حكمُه، وليسَ هذا بأشكلَ من وقوعِها أخباراً للمبتدأ ولـ (كانَ) و(إنَّ).

---

(1) الشعراء : 111

(2) البيت من الوافر، وهو لعروة بن الورد في ديوانه 49، والعجز فيه(وليس لجار منزلنا حميتُ). والحميت: الزقّ الذي يوضع فيه السمن(لسان العرب25/2"حمت").

والشاهد فيه: مجيء الحال جملة، والرابط هنا بين الحال وصاحبها الواو.

(3) في الأصل : حمتينا، بتقديم التاء على الياء، وهو سهو من الناسخ.

(4) أي جملة: ليس لبيت جارتنا حميت.

(5) في الأصل: اللذين بلامين.

(6) آل عمران :191

درسٌ

[التمييزُ]

التمييزُ يأتي على ضربيْنِ، أحدُهما بعدَ تمامِ الاسمِ، والآخرُ بعدَ تمامِ الكلامِ، فالذي يأتي بعدَ تمامِ الاسمِ: «قَفيزٌ[1] بُرّاً»، و«رِطلٌ زيتاً»، و«لي مثلُه رجُلاً»، والذي يأتي بعدَ تمامِ الكلامِ: «طِبْتُ به نفساً».

شرحه: التمييزُ: تبيينُ الأجناسِ بواحدٍ منكورٍ منصوبٍ يحسنُ تقديرُ (مِنْ) فيه، وهو يأتي على ضربينِ: أحدُهما يأتي بعدَ تمامِ الاسمِ وهو أنْ يكونَ الاسمُ قد تمّ إمّا بالتنوينِ وإمّا بتقديرِ التنوينِ وإمّا بنونٍ، وإمّا بإضافةٍ، فإذا استوفى الاسمُ ذلك جميعَه، وكانَ (في الجملةِ مبهماً)[2] جيءَ بواحدٍ منكورٍ منصوبٍ يبيّنه، وهذا يأتي بعدَ الممسوحِ والموزونِ والمكيلِ، والمعدودِ، وجميعُه له آلاتٌ تُستَعْمَلُ فيه ما خلا المعدودَ، فإنّ آلتَه لفظيةٌ، فللممسوحِ (الذراعُ) وغيرُه، وللموزونِ (الأرطالُ) وللمكيلِ (القُفْزانُ) وغيرُها، وأمّا الأعدادُ فليسَ لها إلا هذه الأسماءُ الموضوعةُ، ولها بابٌ تذكرُ فيه[3].

فأمّا الفرقُ بينَه وبينَ الحالِ، فالحالُ مشتقّةٌ وهذا غيرُ مشتقٍّ، والحالُ يحسُنُ فيه تقديرُ (في) وهنا يحسُنُ فيه تقديرُ (مِنْ)، والحالُ قد تقعُ جملةً، وهذا لا يكونُ إلاّ مفرداً، والحالُ تتقدّمُ على عاملِها، والتمييزُ لا يتقدّمُ على عاملِهِ عند سيبويهِ[4]، ويتّفقانِ في أنّهما نكرتانِ مُبيِّنَتانِ[5] لما قبلَهما.

فأمّا إتيانُه بعدَ الممسوحِ فقولُك: «ما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحاباً»، فمقدارُ الراحةِ يحتملُ السحابَ وغيرَه، وقد تمَّ الاسمُ بالإضافةِ، فجئتَ بـ(السحاب) مبيِّناً.

---

(1) القفيز : مكيال، وقد سبق تفسيره في ص 56.

(2) ما بين القوسين في الأصل:لجملة منها، وأثبت الباحث ما ينسجم مع السياق، و(مبهماً) بالنصب على أنه خبر لـ(كان، واسمها ضمير مستتر يعود إلى (الاسم).

(3) هو باب العدد، انظر: ص197 من هذا البحث

(4) انظر رأيه في كتابه 205/1

(5) في الأصل: مبنيتان، وهو تصحيف.

والمـــوزونُ: «عـــندي مَـــنَوانِ[1] سَمْناً»، فالـــ(مَنَوان) مقدارٌ يحتملُ السمنَ وغيرَه، وقد تمَّ الاسمُ بالنونِ، فجئتَ بالسمنِ مبيِّناً.

والمكـــيلُ قولُك: «عندي مَكُّوكٌ[2] دقيقاً»، فـــ(المكُّوكُ) مقدارٌ يحتملُ الدقيقَ وغـــيرَه، وقـــدْ تمَ الاسمُ بالتنوينِ، فجئتَ بالدقيقِ مبيّناً، وقولُهم: «لي مثلُه رجلاً»، فـــ(المِثْل) شيءٌ مبهمٌ، يحتملُ الأشياءَ جميعَها، وقد تمّ بالإضافةِ فجيء بـــ(الرجل) مبيّناً.

فأمّـــا ما يأتي بعد تمامِ الكلامِ فنحوُ: «طِبْت به نَفْساً»، و«ضِقْتُ به ذَرْعاً»، هـــذا الضـــرْبُ يأتي منقولاً، وذلك أنَّ أصلَ «طبتُ به نفساً»: «طابتْ نفسي به»، فالنفس فاعلةٌ، ثم نُقلت[3] الياء فجُعلتْ فاعلة، فصار: «طِبتُ به نفسي»، ، فخرجتْ (الـــنفسُ) ممـــيّزةً، وكذلكَ: «ضقتُ به ذَرْعاً»، الأصلُ: «ضاقتْ ذَرْعي به»، ثمّ جُعلتْ الياءُ فاعلةً، فصار: «ضقتُ به»، فخرج (الذرعُ) مميّزاً.

فأمّا ما جاءَ عن تمامِ الاسمِ فلا يجوزُ تقديـــمُه على عاملِـــه إجماعاً، وأمّا ما جـــاءَ عن تمامِ الكلامِ وعَمِلَ فيه الفعلُ، فحكمُه حكمُ القِسْمِ الأوّلِ عند سيبويه، فلا يُجيز تقديمَه، وأمّا المازنيُّ فإنّه يَقيسُه على الحالِ، ويقدّمُه عليه[4]، واستـــدلّ بقولِ الشاعر[5]:

---

(1) المَنَوان : مثنى منا، وهو المكيال الذي يكيلون به السمن وغيره(انظر: لسان العرب 297/15 "منو")

(2) المكّوك: صاع ونصف عند أهل العراق(انظر: لسان العرب 490/10 "مكك")

(3) في الأصل: تقلب، وهو تصحيف.

(4) المقصود بما جاء عن تمام الاسم: تمييز الذات، وهو ما يكون بعد مكيالٍ أو وزن أو مساحة أو قياس، والمقصود بما جاء عن تمام الكلام: تمييز النسبة، أما النوع الأول فلا يجوز فيه تقديم التمييز على المميَّز إجماعاً، وأما النوع الثاني فأجازه المازني والمبرد وجماعة من الكوفيين ، ومنعه سيبويه.(انظر: الكتاب 205/1، والمقتضب 36/3، وشرح المفصل 73/2-74)

(5) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه 290، والخصائص 384/2، ولسان العرب290/1، وللمخبل أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر 36/4، (وليس في ديوان قيس) وبلا نسبة في الخصائص 384/2، و اللمع 226، والإنصاف 828/2 ، وشرح المفصل828/2، وشرح ابن عقيل670/1 (وفي معظم المصادر ليلى بدل سلمى).=

أتهجرُ سَلْمَى بالفِراقِ حَبيبَها وما كانَ نفساً بالفِراقِ تَطيبُ

والناسُ يروونَه: «وما كانَ نفسي»، وحُجَّةُ سيبويهِ في مَنْعِه: أنَّ المميّزَ أصلُه أنْ يكونَ فاعلاً، والفاعلُ لا يتقدّمُ على عاملِه.

درسٌ

[الاستثناءُ]

الاستثناءُ لا يخلو أنْ يكونَ من موجبٍ أو من غيرِ موجبٍ، فإنْ كانَ من موجبٍ كانَ نصباً، تقولُ: «قامَ القومُ إلا زيداً»، فإنْ كانَ غيرَ موجبٍ وكانَ العاملُ مُفرَّغاً أعربتَ الاسمَ الذي بعدَ (إلاّ) بما يستحقُّه العاملُ، نحوُ: «ما قامَ إلاّ زيدٌ»، و«ما رأيتُ إلاّ زيداً»، و«ما مررتُ إلا بزيدٍ»، وإنْ لمْ يكنْ العاملُ مفرَّغاً، وكانَ من جِنْسِ الأوّلِ، كانَ لك البدلُ في ما بعدَ (إلاّ) ممّا قبلَها، والنصبُ على أصلِ الاستثناءِ، تقولُ: «ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ»، و«ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً»، و«ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ»، وإنْ كانَ من غيرِ جِنْسِ الأوّلِ فالنصبُ، تقول: «ما بالدَّارِ أحدٌ إلاّ حماراً».

شرحه: الاستثناءُ: إخراجُ بعضٍ مما دخلَ فيه كُلٌّ، أو إدخالُ بعضٍ مما خرجَ منه كلٌّ، وحرفُه (إلاّ)؛ لأنَّه بمعنى أستثني، ولا يخلو الكلامُ المُستثنَى منه من أنْ يكونَ موجباً أو غيرَ موجبٍ، فالموجبُ كقولك: «قامَ القومُ»، و«قومٌ»، فمتى وردَ بعدَه استثناءٌ كانَ ما بعدَه منصوباً، تقول: «قامَ القومُ إلاّ زيداً»، أي: أستثني زيداً[1] وعليه قولُه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَليلاً مِنهُم﴾[2].

فإنْ كانَ الأوّلُ غيرَ موجبٍ، فلا يخلو أنْ يكونَ العاملُ الذي قبلَ (إلاّ) مُفرَّغاً أو غيرَ مفرَّغٍ، ونَعني بالمُفرَّغِ أنْ يكونَ العاملُ لم يستوفِ ما يستحقُّه عاملُه فيه

=والشاهد فيه: تقديم التمييز(نفساً) على عامله(تطيب)، ويُروى البيت: وما كاد نفسي بالفراق تطيب، وعلى ذلك لا شاهد فيه.

(1) يوافق المؤلف البصريين في أن العاملَ في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بوساطة (إلا) ويرى بعض الكوفيين أن عامل النصب في المستثنى هو (إلا) نفسها، ويرى بعضهم أنّ (إلا) مركبة من (إنْ) و(لا) فنصبوا بها اعتباراً بـ(إنْ).(انظر: الإنصاف 260/1).

(2) البقرة :249

من غيرِ وجودِ إلاّ، فتقولُ: «ما قامَ إلاّ زيدٌ»، و«ما رأيتُ إلاّ زيداً»، و«ما مررتُ إلاّ بــزيدٍ»، ومــنه قولــهُ تعالى: ﴿وما أرْسَلنا مِنْ قَبْلِكَ إلاّ رِجَالاً﴾[1] ومنه قولُه تعالى: ﴿ما دَلَّهُم على مَوْتِه إلاّ دابّةُ الأرْضِ﴾[2] فــ (دابّةُ الأرض) فاعلة (دلّ).

وتقديــرُ المعنى: «ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ»، فليسَ (أحدٌ) في الحقيقةِ مبدلاً منه، لأنّــه غيرُ مذكورٍ ولا مضمرٍ في الفعلِ، ولكنّه يُرادُ في المعنى، ولهذا قالوا: «ما قامَ إلاّ هندٌ»، فلم يأتوا في الفعلِ بعلامةِ تأنيثٍ، وإنْ كانَ المؤنثُ حقيقياً، احتراماً لمعنى (أحدٍ).

وإنْ كــانَ العاملُ الذي قبلَ (إلاّ) غيرَ مفرّغٍ، أي قد استوفَى معمولَه كانَ لكَ فيما بعد إلاّ وجهانِ إنْ كانَ من جنسِ ما قبلَها.

أحدُهمــا والأكثرُ: وهو أن يُبدلَ ما بعدَها مما قبلَها، فتقولُ: «ما قامَ أحدٌ إلاّ زيــدٌ»، ومــا «ضربْتُ أحداً إلاّ زيداً»، و«ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿ما فَعَلُوْهُ إلاّ قَليلٌ مِنْهُم﴾[3] فــ (قليلٌ) بدلٌ من الواوِ، ومنه قولــه تعالى: «ولا يَلْتفِتْ منكم أحدٌ إلاّ امرأتُك»[4] ومن نصبَ فعَلَى وجهينِ، أحدُهما: أنّه يكونُ مستثنى من قولِه: ﴿فأسرِ بأهْلِكَ [...] إلاّ امرأتَكَ﴾[5] فيكونُ مستثنى من موجبٍ.

والآخرُ: هو الوجه الثاني الذي يجوزُ في غيرِ الواجبِ الذي استوفى عاملَه، وهو من الجنسِ، على قولكَ: «ما قام أحدٌ إلاّ زيداً» على أصلِ الاستثناءِ.

وأمّا ما كانَ من غيرِ جنسِ الأوّلِ فالنصبُ الأكثرُ إذا كانَ العاملُ غيرَ مفرّغٍ تقول: «ما بالدّارِ أحدٌ إلاّ حماراً»، وعليه قولُه تعالى: ﴿ما لَهُمْ بهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتّباعَ

---

(1) يوسف : 109 ، والنحل : 43

(2) سبأ : 14

(3) النساء : 66

(4) هود : 81، وهي في المصحف الشريف (امرأتَك) بالنصب، أما (امرأتُك) بالرفع فقراءة ابن كثير وابن محيصن واليزيدي والحسن وابن جماز، والباقون بالنصب (انظر: السبعة 338 ، والجامع لأحكام القرآن الكريم 80/9 ، وتفسير البحر المحيط/248 ، والإتحاف 259)

(5) هود : 81

الظـــنِّ﴾[1] وقد قُرِئَ بالرفعِ[2] على البدلِ، وجوَّزوهُ في هذا البابِ، فكأنَّه إذا قالَ: «مـــا بالدارِ أحدٌ إلاّ حماراً»، [يقول:] «ما بالدّارِ أحدٌ وما يَتْبَعُهُ»، أو يكونُ قد ذكرَ (أحداً) تأكيداً، فكأنَّه قالَ: «ما بالدّار إلاّ حمارٌ»[3] ، وعليه قولُ الشَّاعِرِ[4]:

وَبَلْدةٍ لَيْسَ فيها أَنيـــسُ
إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العِيّسُ

ويجـــوزُ أنْ يكـــونَ جعـــلَ (اليعافـــير) و(العيس) استثناءً كما قالَ:«عتابُك السيفُ»[5]

وقولُه[6]:

---

(1) النساء : 157

(2) انظر: شرح التصريح1/353 ، وحاشية الصبان 2/147.

(3) الاستثناء المنقطع يكون منصوباً عند الحجازيين ومرفوعاً عند التميميين(انظر: الكتاب2/319 والأصول في النحو1/ 290)

(4) البيتان من الرجز، وهما لجران العود في ديوانه 97 (وفيه: بسابساً ليس به أنيس) وشرح المفصل 2/117 وخزانة الأدب10/15.

واليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية، والعيس إبل بيض يخالط بياضها شقرة، جمع أعيس والأنثى عيساء. (انظر : خزانة الأدب10/15/18)

والشاهد فيه: رفع الاستثناء المنقطع(اليعافير) على أنه بدل من المستثنى منه(أنيس).

(5) ورد القول في دلائل الإعجاز 280 ، ويعني: أجعلُ السيف بدلاً من عتابك. ومقصود ابن الدهان من إيراد هذا القول أن الشاعر في البيت السابق توسع في المستثنى (اليعافير) حتى جعله نوعاً من المستثنى منه (أنيس) كما جعل القائل هنا السيف نوعاً من العتاب.

(6) البيتان من البسيط للنابغة في ديوانه 33 والكتاب 2/321، وإصلاح المنطق 47، والإنصاف 1/269 ، ومشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية-ديوان النابغة- ص2-3، وشرح المفصل 2/80، وخزانة الأدب2/22.

وهما من قصيدة يمدح بها النعمانَ بن المنذر، ويتحدث فيهما عن ديار مية، وأصيلان: جمع أصيل مصغراً، فهو يسأل ديار مية توجعا وتذكرا لأهلها، فلا تجيبه؛ لأنها خالية من أهلها إلا الأواري وهي محابس الخيل، والنؤي وهي حواجز=

وقفتُ فيها أُصَيْلاًلا أسائلُها عَيَّتْ جَواباً وما بالدَّارِ مِـنْ أحـدِ

إلاّ الأواريُّ لأياً ما أبيِّنُهـا والنُؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

فإنْ تقدّمَ المُستثنى على المُستثنى منه، لم[1] يكنْ فيه إلاّ النصبُ؛ لأنَّ البدلَ قد بطَـلَ، وذلـكَ أنَّ المُبْدَلَ لا يتقدّم على المُبدلِ منه، تقولُ: «ما قامَ إلاّ زيداً أحدٌ»، وعليه قولُ الشّاعر: [2]

فَمالي إلاّ آلَ أحْمدَ شيعةٌ وَمَالي إلاّ مَذهَبَ الحقِّ مذهبُ

أي: ومالي شيعةٌ إلاّ آل أحمدَ، فلمّا قدّمَهُ نصبَهُ.

درسٌ

[الاستثناءُ بالأسماءِ والأفعالِ]

يُستثنى بأسماءٍ وهي: (غيرُ)، و(سوى)، و(لا سيّما)، وتخفّفُ[3]، ويُعرَبُ ما بعـدَ (غـير) بالجـرِّ للإضـافةِ، وتُعـرَبُ (غيرُ) إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاّ)،

=المياه خلف الخباء،ولأياً: أي ببطء وجهد، والمظلومة: الأرض التي حُفر فيها بئر لغير الإقامة؛ لأنها صحراء، والجلد: القاسية(انظر: ديوان النابغة 33 ، وخزانة الأدب4/125-126).

والشاهد فيه: رفع (الأواريّ) على أنه بدل من المستثنى من(أحد) الذي جاء في موضع رفع، وروي البيت بنصب(الأواريّ) على أنه استثناء منقطع. وهذان الوجهان على مذهب بني تميم، أما مذهب أهل الحجاز فالنصب على كل حال.(انظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية- ديوان النابغة- 3، وشرح المفصل 80/2).

(1) في الأصل: ولم ، وزيادة الواو لا مسوغ لها.

(2) البيت من الطويل للكميت الأسدي في ديوانه 517، و، اللمع39، والإنصاف255/1، ولسان العرب 502/1(شعب) ، وفيها جميعاً: ومالي إلا مشعب الحق مشعب، والبيت بلا نسبة في المقتضب 398/4، وأوضح المسالك 64/2، وشرح ابن عقيل 601/1.

والمشعب: المذهب والطريق.

والشاهد فيه: وجوب نصب المستثنى(آل) لأنه تقدم على المستثنى منه(شيعة).

(3) أي وتخفف الياء(انظر:القاموس المحيط 1673/1 وقال ابن هشام في مغني اللبيب 122/1:"وتشديد يائه ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: ولا سيّما يوم بدارة جلجل، فهو مخطئ، وذكر غيره أنه قد يخفف، وقد تُحذف الواو."

و(سوى) ظرفٌ، ويُستثنَى بأفعالٍ، وهي: (لا يكونُ) و(ليسَ) و(عدا) و(خَلا)، تقولُ: «أتاني القومُ ليسَ زيداً»، ويُستثنى بحرفِ جرٍّ، وهو (حاشى)، تقولُ: جاءني القومُ حاشى زيدٍ»، وقد جَعلوا (عدا) و(خلا) حرفَيْ جرٍّ، فإنْ أُدخلَ عليهما (ما) صارا فعليْنِ.

شرحه: قد شبَّهوا بـ (إلاّ) أسماءً وظروفاً وأفعالاً وحروفاً، فالأسماءُ: (غيرُ) و(لا سيّما)، فأمّا (غيرُ) فإنها يُستثنى بها، وتعربُ إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاّ) تقولُ: «قامَ القومُ غيرَ زيدٍ»، كما تقولُ: «إلاّ زيداً»، و«ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ»، كما تقولُ: «ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي القَاعِدُوْنَ مِنَ المُؤْمِنِيْنَ غيرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾[1] رفعاً وجرّاً ونصباً[2]، فمن رفعَ جعَله صفةً للقاعدينَ أو بدلاً، ومن جرَّهُ جعلَه صفةً للمؤمنينَ أو بدلاً منه، ومن نصبَه فعلى أصلِ الاستثناءِ، أو على الحالِ.

وقد حُكي: «جاءَني القومُ لا سيَّما زيداً»، قياساً على البيتِ وهو[3]:

ألا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالحٍ ولا سِيَّما يوماً بدَارةِ جُلْجُلِ

---

(1) النساء : 95

(2) قرأ (غيرَ) بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وعاصم وخلف وزيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزناد وشبل وأبو عبيد والطبري وأبو طاهر وابن الهادي. وقرأ (غيرِ) بالجر أبو حيوة والأعمش، والباقون بالرفع.(انظر: حجة ابن خالويه 126، والكشاف 291/1، وتفسير البحر المحيط 330/3).

(3) البيت من الطويل لامرئ القيس في شرح ديوانه 15، وشرح المفصل 86/2 ، ولسان العرب 411/14(سوا)، وهمع الهوامع 293/3.

ودارة جلجل: اسم غدير في ديار كندة، والشاعر يتعجب من حسن هذا اليوم الذي تمتع فيه بوصل النساء. (انظر: خزانة الأدب451/3-452)

والشاهد فيه: نصب الاسم الواقع بعد لا سيما، والرواية المشهورة فيه الرفع والجر، أما النصب فقد وصفه ابن يعيش في شرح المفصل86/2 بأنه قليل شاذ، وجعل نصب (اليوم) في هذا البيت على الظرف. وقول ابن الدهان:" قياساً على البيت" يقصد القياس في نصب ما بعد (لا سيما).

وأمّـــا الظـــروفُ فـــ (سوى) و(سَواء) تقولُ: «جاءَني القومُ سَواءَك»، أيْ: مكـــانك، والدليلُ على أنّهَ ظرفٌ[1] حكايتُهم: « جاءَني الذي سَواءَك»، فلو لم يكنْ ظرفاً لما وُصل به (الذي).

وأمّـــا الأفعالُ فـــ (ليسَ) و(لا يكونُ) و(عدا) و(خلا)، تقولُ: «جاءَني القومُ ليس زيداً»، فاسمُ (ليس) مضمرٌ فيها، ولا يظهرُ هنا البتّةَ، وتقديرُه: «ليسَ بعضُهم زيـــداً»، و«جاءَنـــي القومُ عدا زيداً»، و«خلا عَمْراً»، أيْ: «عدا بعضُهم زيداً»، و«خلا بعضُهم عمراً»، فالفاعلانِ مضمرانِ فيهما.

وحرفُ الجرّ (حاشى)، تقولُ: «جاءني القومُ حاشى زيدٍ»، وأنشد[2]:

حَاشَى أبي[3] ثَوْبانَ إنّ به ضنّاً على الملحاةِ والشَّتمِ

---

(1) هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في (سوى) إذ يرى الكوفيون أنها تكون اسماً وظرفاً، والدليل عندهم على أنها تكون اسماً دخول حرف الجر عليها في مثل قول الشاعر:

ولا ينطِقُ المكروهَ مَن كان منهمُ إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا

واستشهدوا بشواهد شعرية أخرى، كما احتجوا بما رُوي عن العرب من قولهم:" أتاني سواؤك" بالرفع، مما يدل على أنها تفارق الظرفية، ويرى البصريون أنها تلازم الظرفية؛ لأنّ العرب لم تستعملها في سعة الكلام إلا ظرفاً، كقولهم: "جاءني الذي سواءك" فوقوعها في صلة(الذي) يدل على أنها ظرف؛ لأنّ الأسماء لا تقع في صلة الاسم الموصول.(انظر: الإنصاف 294/1-296).

(2) البيت من الكامل للجميح الأسدي في شرح المفصل 47/8، وللجميح أو لسبرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب 14/ 182، وبلا نسبة في كتاب البيان في شرح اللمع 40، والإنصاف28/1 ، ومغني اللبيب108/1، وخزانة الأدب/182، وذكر المؤلف في كتابه الغرة ج193/2(نقلاً عن جهود ابن الدهان 73) أن هذا البيت مصنوع من بيتين، هما:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبـــا ثوبان ليس ببكْمـــــةِ فدمِ

عمروَ بنَ عبد الله إنّ بـــه ضنّاً على الملحاة والشتـــم

وذكر البغدادي في خزانة الأدب ذلك. والشاهد فيه: مجيء (حاشا) حرف جر.

(3) في الأصل (أبو) وهو تحريف وما أثبته الباحث من المصادر في الهامش السابق، ولو كان(أبو) بالرفع لما كان للمؤلف فيه شاهد.

وبعضُهم يجعلها فعلاً بدليلِ قولِه[1]:

ولا أُحاشي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

وقــد جعــلَ بعضُهم لــ (حاشى) [2] حرفَ جرّ مضمرٍ بعدَها[3]، وهو اللامُ بدلــيلِ ظهورِه في قولِهِ [تعالى]: ﴿حَاشَ لِلّهِ﴾[4]، فالجرُّ لــ(اللاّمِ) لا لها، وجعَلَها بعضُهم فعلاً ونصبَ بها[5].

وجعلَ بعضُهم (عدا) و(خلا)حرفَيْ جرٍّ[6] كــ (حاشى)، فقالَ: «جاءَني القومُ خــلا زيــدٍ»، و«عدا عمروٍ»، فإذا دخلتْ (ما) على (عدا) و(خلا) صارتا فعلينِ ونصــبتَ بهمــا؛ لأنَّ (ما) تكونُ مصدريّةً، فلا تُوصَل بغيرِ فعلٍ، فقلتَ: «جاءني القومُ ما عدا زيداً»، و«جاءني القومُ ما خلا عمراً».

---

(1) هذا عجز بيت من البسيط، صدره: ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه

وهو للنابغة في ديوانه 33، والجنى الداني 559، و563، وأسرار العربية 208، والإنصاف 278/1، وشرح المفصل 5/2 و 288/3، ولسان العرب 182/14(حشا).

والبيت من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة،(انظر: خزانة الأدب405/3).

والشاهد فيه: إثبات أن (حاشا) فعل بدليل استخدام المضارع (أحاشي).

(2) في الأصل: حاشا من غير اللام، وما أثبته الباحث هو الذي يناسب السياق.

(3) هذا الرأي للفراء، فهو يرى أن حاشا فعل ولا فاعل له، وأن الأصل في قولك: حاشا زيدٍ: حاشا لزيد، فحذفتْ اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها(انظر: شرح المفصل 85/2).

(4) يوسف : 31 ، 51

(5) مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف دائماً بمنزلة(إلا)، لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تُستعمل كثيراً حرفاً جاراً ، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً(انظر: المقتضب 391/4، ومغني اللبيب 108/1).

(6) لا خلاف في أن (خلا) تكون حرف جر وتكون فعلاً ماضياً، أما (عدا) فلم يحك سيبويه ولا المبرد فيها الحرفية، وإنما حكاها أبو الحسن الأخفش، فعدّها مثل خلا تكون فعلا وحرفاً(انظر: المقتضب 391/4، وشرح المفصل 78/2).

درسٌ

[العدد]

العــددُ من الثلاثةِ إلى العشرةِ للمذكّرِ بالتاءِ، وتضيفُه إلى الجمعِ القليلِ إنْ كــانَ له[1]، تقولُ: (ثلاثة أكلُبٍ)، ويجوزُ (ثلاثةُ رجالٍ)، وللمؤنثِ بغيرِ تاءٍ، تقولُ (ثــلاثُ نســوةٍ)، فــإنْ زادَ على العشرةِ، ركّبتَ الاسمينِ وبنيتَهما على الفتحِ إلاّ (اثنَيْ عشرَ)، وتفسيرُه بواحدٍ منصوبٍ، تقولُ: أحدَ عشرَ درهماً، فإنْ كانَ مذكّراً أُثبتــتْ التاءُ في الأوّلِ وحُذفتْ من الثاني، تقولُ (خمسةَ عشرَ درهماً)، وإنْ كانَ مؤنثاً حذفتَها من الأوّلِ وأثبتَّها في الثاني، تقولُ: (خمسَ عشرةَ امرأةً).

فأمّــا (اثنا عشر)، فيُعْرَب (اثنان) فيه إعرابَ التثنيةِ، وتُحذفُ نونُه، ويُبنى (عشر) على الفتحِ، ويُبيَّن بالواحدِ المنصوبِ[2].

فــإنْ زدتَ علــى العقدِ الثاني جئتَ بلفظٍ من العشرةِ، وزدتَ فوقَه في الرفعِ الــواوَ والــنونَ المفــتوحةَ، فقلــتَ: (عشرونَ)، وفي الجرِّ والنصبِ ياءً ونوناً مفــتوحةً، فقلــتَ: (عشــرينَ)، وفي العقدِ الثالثِ: (ثلاثونَ)، وفي العقدِ الرابعِ: (أربعــونَ)، وهكــذا إلى (التسعينَ) على ما سبقَ، وتبيّنُه بواحدٍ منصوبٍ نكرةٍ، فــتقولُ: (عشــرونَ درهماً)، وترتجلُ للعقدِ العاشرِ (مائة) وتضيفها إلى المفردِ وتثنّيها، فإنْ ثلّثتَ أعدتَ العقدَ الأوّل[3] وحذفتَ تاءَه إلى (تسعمائةٍ) وأضفتَه إلى المفردِ، وترتجلُ للعقدِ العاشرِ (ألفاً) وتضيفُه إلى المفردِ وتثنّيه، فإنْ ثلّثتَ أعدتَ العقدَ الأوّلَ وأثبتَّ تاءَه[4]، وأضفتَه إلى المفردِ إلى (عشرةِ آلافِ درهمٍ).

شــرحه: الواحــدُ من الأشياءِ يُبينُ من[5] لفظِه جنسُه وعِدّتُه، تقولُ: «عندي رجلٌ»، فتعلمُ عِدّتَه وجنسَه، وإذا ثنيتَ فكذلكَ، تقولُ: «عندي رجلانِ»، فإنْ زدتَ

---

(1) أي إن كان له جمعُ قلة.

(2) أي يكون معدوده مفرداً منصوباً.

(3) أي العدد ثلاثة من العقد الأول، فتقول: ثلاثمائة وأربعمائة...إلى تسعمائة.

(4) في الأصل: تاؤه.

(5) وضع الناسخ في الأصل كلمة (من) بعد كلمة (لفظه) وهو سهو يدل عليه المعنى.

علـــى ذلـــكَ شيئاً لم تبيّنْ العدّة كم هي؟ وإنْ ذكرتَ العددَ يَتبيّنْ المعدودُ، فإنْ قلتَ مثلاً: (رجالٌ)، لم تتبيّنْ العدّةُ، وإنْ قلتَ (ثلاثة)، لم يتبيّنْ المعدودُ وأيُّ شيءٍ هو؟ فتحتاجُ إلى أنْ تأتيَ بالعددِ والمعدودِ.

والعـــددُ مـــن الثلاثةِ إلى العشرةِ إنْ كانَ لمذكّرٍ أثبتَّ فيه التاءَ على (خلافِ ظاهـــرِ) [1] القـــياسِ، وإنْ كانَ لمؤنثٍ فبغيرِ تاءٍ، فتكونُ (ثلاث) بمنزلةِ (عَناق)، وإنّما كانَ كذلكَ؛ لأنّ العددَ وُضعَ مؤنثاً كـــ(غُرْفةٍ) و(جَفْنةٍ)[2]، والمعدودُ قد يكونُ مذكـــراً أو مؤنثاً، والمذكرُ الأصلُ، فأخذَ (التاء) التي وُضعَ العددُ عليها، فلما أَتى المؤنّثُ وأرادوا الفرقَ بينهما، حذفوا التاءَ.فإذا كانَ كذلكَ جمعتَ المفردَ جمعَ القلةِ إنْ كانَ له، وأضفتَ العددَ إليه.

والجمـــعُ على ضربينِ: جمعُ قلةٍ وجمعُ كثرةٍ، فجمعُ القلةِ في التكسيرِ أربعةُ أوزانٍ: أَفْعُـــل: كـــــ(أفْلُـــس) و(أكلُب)، وأَفْعال: كـــ(أَجْمال) و(أَحْمال)، وأَفْعِلَة: كـــ(أَرْغِفَة) و(أَغْطِيَة)، وفِعْلَة: كـــ(صِبْيَة) و(فِتْيَة)، تقولُ: (ثلاثةُ أكلُبٍ)، و(أربعةُ أجمالٍ)، و(خمسةُ أَحْمِرَةٍ) و(سِتّةُ صِبْيَةٍ)، و(ثلاثُ نِسْوَةٍ)، و(أَرْبعُ أَبْؤُرٍ)[3]، فإنْ لم يكـــنْ لِلكلمـــةِ جمعُ قلةٍ، احتُمِلَ[4] فيه إضافةُ العددِ إلى جمعِ الكثرةِ، تقولُ: (ثلاثةُ رجالٍ)، و(أربعةُ شُسوعٍ)[5]، و(خمسُ عمائمَ).

فـــإنْ زادَ علـــى العشـــرةِ شيئاً[6] أعدتَ العقدَ الأوّلَ وهو (أحد) وركّبْتَه مع (عشـــرة)، وبنيـــتَهما على الفتحِ، لتضمنِهما الواوَ، فتقولُ: (أحدَ عشرَ)، والأصلُ:

---

(1) ما بين القوسين في الأصل هكذا: خلا فظاهر، إذ توهم الناسخ أن فاء (خلاف) جزء من كلمة(ظاهر).

(2) الجفنة: أعظم ما يكون من القِصاع(آنية الطعام) انظر: لسان العرب 89/13 "جفن"

(3) في الأصل: أثؤر، وهوتصحيف، إذ لو كان (أثؤر) لكان لفظ العدد مؤنثاً. والأبؤر :جمع البئر.(لسان العرب "بأر" 37/4.

(4) في الأصل: احمل، وهو تحريف.

(5) شسع النعل: قبالها الذي يشد إلى زمامها، والزمام: السير الذي يعقد فيه الشسع.(لسان العرب 180/8"شسع).

(6) أي زاد العددُ شيئاً، والفعل زاد يستخدم لازماً ومتعدياً، تقول: زاد الشيء يزيد، وزدته أنا(انظر: لسان العرب 198/3 "زيد").

(أحــدٌ وعشــرةٌ)، فحذفــتَ التاءَ عَوْداً إلى القياسِ في الثاني، وجئْتَ بواحدٍ نكرةٍ منصوبٍ تبيّنُ العددَ به، فقلتَ: (أحدَ عشرَ درهماً)، و(ثلاثةَ عشرَ رجلاً).

فــإنْ كــانَ مؤنثاً ركّبتَ أيضاً الاسمينِ وبنيتَهما على الفتحِ، وأثبتَّ التاءَ في العقــدِ الثاني، وحذفتَها من الأوّلِ، وفي المذكّر تثبتُها في الأوّلِ وتحذفُها من الثاني فــتقولُ: (خمســةَ عشرَ رجلاً)، و(خمسَ عشرةَ امرأةً)، (وكذلكَ إلى تسعةَ عشرَ وتسعَ عشرةَ) [1] ، وإنْ شئتَ كسرتَ الشينَ مع المؤنثِ، فقلتَ (خمسَ عَشِرَةَ)، وإنْ شــئتَ سكنتَها[2]، وتقولُ: (إحدى عشرةَ امرأةً) و(ثنتَيْ عَشْرَةَ امرأةً)، وإنْ شئتَ: (اثنتَيْه[3] عشرةَ امرأةً).

فــإنْ تجــاوزتَ العقــدَ الثانيَ جئتَ بلفظٍ من العشرةِ وبنيتَه على (فِعْل) مثل (عِشْرٍ) وزدتَ عليه في الرفعِ الواوَ والنونَ، فقلتَ: (عِشرونَ)، وتَفتحُ النونَ، وفي الجــرِّ والنصــبِ الياءَ والنونَ، فقلتَ: (عشرينَ)، وفسّرتَه بواحدٍ منصوبٍ نكرةٍ، فــتقول،: (عشــرون درهماً)، و(عشرونَ امرأةً)، وتعطفُه على العقدِ على القياسِ العدديّ[4]، فتقولُ: (ثلاثةٌ وعشرون رجلاً)، و(ثلاثٌ وعشرونَ امرأةً).

ويُشتقُّ من لفظِ العقدِ الأوّلِ[5] لهذه العقودِ، فتقولُ في العقدِ الثالثِ: (ثلاثونَ)، وفــي الرابعِ: (أربعونَ)، هكذا إلى (التسعينَ)، وتفعلُ في النيّفِ ما فعلتَ أولاً[6]، فــتقولُ: (خمســةٌ وتســعون[7] رجلاً)، و(ثلاثٌ وتسعونَ امرأةً)، وإعرابُ العقودِ إعرابُ الجمعِ السالمِ.

---

(1) ما بين لقوسين في الأصل وضعه الناسخ في الفقرة التي تلي هذه الفقرة، بعد: (في الرفع الواو والنون)، وقبل: (فقلت: عشرون)، وهذا سهو من الناسخ.

(2) الكسر لهجة أهل نجد، والتسكين لهجة أهل الحجاز (انظر لسان العرب 568/4 "عشر")

(3) في الأصل ثني، وهو تحريف.

(4) أي إن كان المعدود مذكرا أنثت المطوف عليه وإن كان مؤنثاً ذكرته.

(5) المقصود هنا ألفاظ العقد الأول من ثلاثة إلى عشرة.

(6) أي ما فعلت من التذكير مع المؤنث والتأنيث مع المذكر.

(7) في الأصل: وتسعين، وهو وهم من الناسخ بتأثير لفظ (التسعين) في السطر السابق لهذا اللفظ.

فـــإذا زادَ علـــى العقدِ التاسعِ عقداً[1] آخر ارتجلتَ لفظَ (مائة) وأضفتَها إلى مفـــردٍ يُبيِّـــنُ جنسَها، فإنْ ثنَّيْتَ أضفتَها أيضاً إلى مفردٍ، فقلتَ: (مائتا درهمٍ)، في الـــرفعِ، و(مائتي درهمٍ)، في الجرِّ والنصبِ، فإنْ ثلَّثْتَ جئتَ بالعقدِ الأوّلِ وحذفتَ تـــاءَه؛ لأنَّـــكَ تضيفُه إلى المائةِ، وهي مؤنثةٌ، وتضيفُ المائةَ إلى مفردٍ مُبيِّنٍ لها، فقلتَ: ثلاثمائةِ درهمٍ، وكذلكَ إلى تسعمائة.

وكانَ القياسُ أنْ تقولَ: (ثلاث مئاتٍ)، فتضيفُه إلى جمعٍ؛ لأنَّ العقدَ الأوّلَ لا يُضافُ إلى مفردٍ، تقولُ: (ثلاثُ عمائمَ)، و(خمسُ جفناتٍ)، لكنْ استُغنيَ عن الجمعِ بالمفردِ فيه، كما قالَ الشّاعرُ[2]:

في حلقكم عظمٌ وقد شَجينا

وكقولِـــــه تعالى: ﴿ثُمَّ[3] نُخْرِجُكُم طِفْلاً﴾[4] أيْ: أطفالاً، وقد جاءَ في الشِّعرِ على القياسِ، قالَ[5]:

ثلاثَ مِئيٍ منها قَسيٌّ وزائِفُ

---

(1) أي فإن زاد العدد على العقد التاسع....

(2) هذا البيت من الرجز، وهو للمسيّب بن زيد مناة في ، المحتسب87/2، ولسان العرب 423/14(شجا) ولطفيل في الجمهرة 225/3 وليس في ديوانه، والشجا: ما يعترض الحلق من عظم أو عود(لسان العرب422/14).

والشاهد فيه: الاستغناء بالمفرد (حلق) عن الجمع(حلوق).

(3) في الأصل: ونخرجكم.

(4) الحج : 5.

(5) هذا عجز بيت من الطويل، صدره: وإنّا أتيناكم فكان عطاؤكم ، وهو لمزرّد بن ضرار في المذكر والمؤنث 253/2، وهناك بيت آخر لمزرّد هو:

وما زوّدني غير سحقِ عَمامةٍ وخمس مئيٌ منها قَسيٌّ وزائفُ

وهذا هو الشائع في كتب النحويين واللغويين (انظر: إصلاح المنطق 300، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي 364/1، وكتاب البيان في شرح اللمع 551، ، ولسان العرب143/9"زيف").

والشاهد فيه: إضافة العدد ثلاثة أو خمسة إلى الجمع (مئي) وهو جمع مئة على القياس خلافاً للاستعمال الشائع.

وإنّما بَيَّنْتَ[1] المائةَ بواحدٍ مجرورٍ؛ لأنَّها جاوزتْ التسعينَ، فبيَّنْتَها بواحدٍ كما بيَّنْتَ التسعينَ، وجررْتَ الواحدَ حملاً على العشرة؛ لأنَّها عَشْرُ عَشَرات.

فإذا تجاوزتَ العَقْدَ العاشرَ ارتجلتَ لفظةَ (ألفٍ) وأضفتَه إلى مفردٍ فقلتَ: (ألف درهمٍ)، وكذلكَ إنْ ثنَّيْتَ، فقلتَ: (ألفا درهمٍ)، فإنْ ثَلَّثْتَ جئتَ بالعقدِ الأوّلِ وأثبتَّ[2] تاءَه؛ لأنَّ الألفَ مذكَّرٌ، وأضفتَه إلى الجمعِ، [وأضفتَ الجمعَ إلى] المفردِ المبيِّنِ، فقلتَ ([ثلاثةُ] آلافِ درهمٍ)، وليسَ بعدَهُ عَقْدٌ مُرتَجلٌ.

درسٌ

[تعريف الأعداد]

إذا أردتَ تعريفَ هذا القبيلِ عرّفتَ في كلِّ مفسِّرٍ مجرورٍ الآخرَ وفي كلِّ منصوبٍ الأوّلَ[3]، تقولُ: (ثلاثةُ الأثوابِ[4])، و(الخمسةَ عشرَ درهماً)، و(مائةِ الثوبِ)، و(ثلاثةُ آلافِ الدرهمِ).

شرحه: اعلمْ أنَّ العدد إذا أردتَ تعريفَه فلا يخلو أنْ يكونَ مفسِّرُه مجروراً أو منصوباً، فإنْ كانَ مجروراً أدخلتَ الألفَ واللامَ عليه، فقلتَ: (خمسةُ الأثوابِ)، و(عشرُ النسوةِ)، كما تقولُ: (غلامُ الرجالِ)، و(خادمُ النساءِ)، وإنْ كانَ المميِّز منصوباً أدخلتَ الألفَ واللامَ على العددِ الأوّلِ، فقلت: (العشرونَ درهماً)، ولا تدخلُ على الدرهمِ، لأنَّ الدّرهمَ المنصوبَ تمييزٌ، والمميِّزُ لا يكونُ إلاّ نكرةً، وما كانَ مفسّرُه مجروراً فلا يجوزُ دخولُ الألفِ واللامِ على العددِ؛ كيلا يجتمعَ الألفُ واللامُ والإضافةُ.

فأمّا (أحدَ عشرَ) و(مائة) فإنَّ الألفَ واللامَ تدخلُ على العقدِ الأوّلِ عندَ المُحقّقينَ من البصريينَ، وسنُبيّنُ ذلك، وذلكَ لأنَّها لا تخلو أنْ تدخلَ في الأوّلِ أو في الثاني أو في المميِّزِ، فلا يجوزُ أنْ تكونَ في المميِّزِ؛لأنَّ التمييزَ لا يكونُ إلاّ

---

(1) في الأصل: ثنيت، وهو تصحيف.

(2) في الأصل أثبتتا، وهو وهم بتأثير حرف التاء في كلمة (تاءه) التي بعدها.

(3) أي إذا كان المعدود مجروراً أدخلت أل التعريف على المعدود، وإن كان المعدود منصوباً أدخلتها على العدد.

(4) في الأصل : الأبواب، وهو تصحيف، ويدل على ذلك ما جاء في الشرح.

نكـــرةً، ولا تكـــونُ في الثاني؛لأنَّه حَشْوُ الكلمةِ، فلم يبقَ إلاّ الأوّلُ، فتقولُ: (الأحدَ عشرَ درهما)، وقد أجازَ بعضُهم: (الأحدَ العشرَ الدرهمَ)[1].

وحُكْـــمُ (مائـــة درهم) حكمُ العقدِ الأوّلِ؛ لأنَّ مفسّرها مجرورٌ، فتقولُ: (مائةُ الدرهـــمِ)، وكذلكَ (ثلاثةُ آلافِ درهمٍ)، تقولُ: (ثلاثةُ آلافِ الدّرهمِ)، وإنّما عرّفتَ الآخرَ لكيلا يجتمعَ الألفُ واللامُ والإضافةُ لو عرّفتَ ما قبلَه.

درسٌ

[المجرورات-الإضافة]

درسٌ: المجـــرورُ يكـــونُ بشيئينِ، أحدُهما: بإضافةِ اسمٍ إلى مثلِهِ، والآخرُ بحـــرفِ جَـــرٍّ، فالإضـــافةُ على ضربينِ: أحدُهما بتقديرِ (اللام)، نحو:(غلام زيدٍ) والثاني بتقدير (مِنْ)، نحو(ثوبُ خزٍّ)، وتكونُ متّصلةً ومنفصلةً.

شـــرحه:الجرُّ يكونُ بشيئينِ، أحدُهما بإضافةِ اسمٍ إلى مثلِه، والآخرُ بحرفِ جرٍّ، فأمّا الإضافةُ: فالمقصودُ تعريفُ الأوّلِ، نحو: (غلامُ زيدٍ)، و(راكبُ حمارٍ)، وهي على ضربينِ: إضافةٌ بتقديرِ (اللامِ)، وإضافةٌ بتقديرِ (مِنْ).

فأمّا التي بتقديرِ (اللامِ) فعلى ضربينِ: متصلةٌ ومنفصلةٌ، فأمّا المتّصلةُ فنحو: (غـــلام زيـــدٍ)، و(صاحبُ الدارِ)، واللامُ لو ظهرتْ لجرّتْ، فكذلكَ إذا قُدِّرت من طـــريقِ المعـــنى، والإضافةُ يكتسي فيها المضافُ من المضافِ إليه التخصيصَ، والتعريفَ، والتنكيرَ، والاستفهامَ، والشرطَ، والتأنيثَ، والبناءَ.

فالتخصيصُ نحو قولكَ: راكب حمارٍ، والتعريفُ نحو: (غلامُ زيدٍ)، والتنكيرُ نحو: (زيدُ رجلٍ)، والاستفهامُ نحو: «غلام مَنْ عندك؟» والشرطُ نحو: «غلامَ مَنْ

---

(1) يجمع البصريون والكوفيون على جواز إدخال (أل) على الشطر الأول، فتقول: الخمسة عشر درهماً، واختلفوا في جواز إدخالها على الشطرين معاً، إذ جوّز الكوفيون ذلك كما جوّزوا إدخالها على شطري العدد وعلى المعدود معاً، تقول: الخمسة العشر درهماً ، والخمسة العشر الدرهم، واعتمدوا في ذلك على النقل، ومنع البصريون ذلك، محتجين بأنه اسم مركب ، والعرب تعرّف الجزء الأول من المركب مثل: الخازباز .(انظر تفصيل ذلك في الإنصاف 1/312-315.

تضـــربْ أضـــربْ»، والتأنيـــثُ كقولهِ تعالى:«تَلتَقطْهُ بَعْضُ السَّيارةِ»[1] والبعضُ مذكَّرٌ، وقولُه ﴿فلَهُ[2] عَشْرُ أَمْثَالِها﴾[3] والأمثالُ واحدُها (مِثْل) وهو مذكَّرٌ، إلاّ أنه أضافَه إلى مؤنثٍ فأنَّثه، فعُدَّ بالعشرِ، وعليه قولُ الشَّاعر[4]:

لمّا أَتَى خَبَرُ الزُبَيرِ تَواضَعَتْ سُوْرُ المدينةِ والجبالُ الخشَّعُ

والبناءُ[5] كقولِـه تعالى:«مِنْ عَذابِ يَوْمَئذٍ»[6] فـ(يوم)مبنيٌّ للإضافةِ إلى(إذ) و(إذ) مبنيٌّ.

وأمّا المنفصلةُ فعلى أربعةِ أضربٍ.

الأوّل: اسـمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ إذا أُريدَ بهما الحالُ والاستقبالُ، كقولكَ: «مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ غداً»، و«اليومَ»، والدليلُ على أنَّه نكرةٌ وصفُ النكرةِ بـــه، قـــالَ اللهُ تعـــالى: ﴿فَلَمَّـــا رَأَوْهُ عارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِم، قالوا هذا عَارِضٌ

---

(1) يوسف : 10، والذي في المصحف الشريف (يلتقطه) بالياء على أن البعض مذكر، أما (تلتقطه) بالتاء فهي قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن البصري وقتادة، ويكون التأنيث لأن (بعض) هنا مضافة إلى مؤنث.(انظر: تفسير الطبري 157/12، والجامع لأحكام القرآن 133/9، وروح المعاني 192/12، والقراءة بلا نسبة في لسان العرب 389/4 "سير" و119/7 "بعض").

(2) في الأصل: وله.

(3) الأنعام : 160

(4) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه 420، ولسان العرب 137/2(حرث) و، الأشباه والنظائر 208/1 وخزانة الأدب218/4، وبلا نسبة في المقتضب 197/4، والخصائص 418/4.

والبيت من إحدى مطولات جرير من النقائض تصل إلى مائة وعشرين بيتاً، والزبير هو ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، يقول: إنه لو أوفى إليهم نعي الزبير لاهتز سور المدينة، وخشعت الجبال هيبة وأسى(انظر: ديوان جرير 420).

والشاهد فيه: اكتسابُ المضافِ التأنيثَ من المضاف إليه في قوله: (تواضعت سور) حيث أنث الفعل مع أن الفاعل مذكر وذلك لأنه مضاف إلى مؤنث وهو(المدينة).

(5) أي ويكتسب المضاف من المضاف إليه البناء أيضاً

(6) المعارج : 11. وفتح ميم (يوم) قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر وأبي حيوة(انظر: تفسير البحر المحيط 334/8، وإتحاف فضلاء البشر 424).

مُمْطِـرُنا﴾[1] فوصـفَ (عارضـاً) في الموضعينِ بـ(مستقبل) و(ممطر)، وهما مضافانِ إلى معرفةٍ، فإنْ لم تكنْ الإضافةُ في تقديرِ الانفصالِ لما جازَ ذلكَ.

الثانـي: الصفةُ الجاري إعرابُها على ما قَبْلَها، وهي في الحقيقةِ لما أُضيفتْ إلـيه، كقولِـكَ: «مـررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُه»، ثم نُقِلَتْ (الهاءُ) وجُعِلَتْ الفاعلةَ، فاستترتْ في (حَسَنٍ)، فبقيَ (الوجهُ) فضلةً، فحذفوا التنوينَ من (حسنٍ)، وأضافوه إلـيه، وعوّضـوه (الألف واللام) عن تعريفِهِ بالإضافةِ، فصارَ: حَسَنُ الوجهِ، ولم يلتـبسْ بالإضافةِ تعريفاً البتّةَ؛ لأنّ التقديرَ فيها الانفصالُ، وكانَ (الحسن) للوجهِ، فصارَ للرجلِ عاماً.

الدليلُ على ذلكَ أنّكَ تقولُ: «مررتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ»، فتؤنثُ حسنةً، ولو كان للوجهِ، لكنتَ تقولُ: «مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُها».

فإن أردتَ أنْ تصفَ بهذا القبيلِ معرفةً أدخلتَ (الألفَ واللامَ) على الأوّلِ مع وجودِهـا فـي الثاني، فقلتَ: «مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ والوجهَ»، فمَنْ جرَّه، فعلـى الإضـافةِ، وإنما جُمعَ بينَ الإضافةِ والألفِ واللامِ؛ لأنَّ (الألفَ واللامَ) في (الحَسَن) في تقديرِ الذي، وهي إضافةٌ غيرُ حقيقيةٍ، ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ: (الغلامُ الرجلِ)؟ ومن نصبَه فعلى الشبهِ بـ(الضاربِ الرجلَ)[2].

والثالـثُ: إضافةُ أفعلَ إلى ما بعدَها، كقولكَ: «مررتُ برجلٍ أفضلَ عدىٍّ»، ولهذا وصفَ به نكرةً؛ لأنّ[فيه] معنى الفعلِ.

الـرابعُ: (إضافةُ الصفةِ إلى الموصوفِ)[3]، كما رُويَ عن العربِ: «صلاةُ الأُولـى» و«دارُ الآخرةِ» و«مسجدُ الجامعِ» يريدونَ: صلاةُ الساعةِ الأولى، ودارُ

---

(1) الأحقاف : 24

(2) الرجل :مفعول لاسم الفاعل (الضارب) فشبه به الوجه من (الحسن الوجه).(انظر: الأصول في النحو 1/132-134).

(3) كذا في الأصل، وكذا ورد هذا النوع في كتاب المؤلف (الفصول) وذكرت محققة الكتاب أن ما في الحاشية (إضافة الموصوف إلى الصفة) وهو الصواب(انظر: كتاب الفصول في العربية 100).

الساعةِ الآخرة، قال اللهُ تَعالى: ﴿ولدارُ الآخرةِ﴾[1] فأضافَ، وقالَ: ﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ﴾[2] وإذا كانَ كذلكَ فتقديرُه: و«لدارُ الساعةِ الآخرة».

والثاني من قِسْمَيْ الإضافةِ وهي التي بتقديرِ (مِنْ): هو ما كانَ الأوّلُ فيه بعضَ الثاني، ويجوزُ للثاني أنْ يجريَ على الأوّلِ صفةً أو عطفَ بيانٍ أو خبراً عنه، وحسُنَ دخولُ (مِنْ) على الثاني، تقولُ: (ثوبُ خزٍّ)، و(بابُ ساجٍ)[3]، فيحسُن أنْ تقولَ: (الثوبُ خزٌّ)، و«هذا ثوبٌ خزٌّ»، وتقولُ فيه: «هذا ثوبٌ من خزٍّ»، و«بابٌ من ساجٍ»؛ لأنّ الثوبَ بعضُ الخزِّ، والبابَ بعضُ الساجِ، ويجوزُ في (خزّ) و(ساج) ثلاثةُ أوجهٍ: الجرُّ مع حذفِ تنوينِ الأوّلِ، فتقولُ: «هذا ثوبُ خزٍّ»، والرفعُ مع بقاءِ تنوينِ الأوّلِ، فتقولُ: «هذا ثوبٌ خزٌّ»، ورفعُه إمّا على الصفةِ، وإمّا على عطفِ البيانِ، والثاني الوجهُ عندي، ويجوزُ النصبُ على التمييزِ، فتقولُ: «هذا ثوبٌ خزاً».

وفي الأسماءِ أسماءٌ تضافُ ولا تتعرّفُ لأجلِ إبهامِها الذي وضعتْ له، وذلكَ (غيرُك) و(مثلُك)، فتقولُ: «مررتُ برجلٍ غيرِك» و«برجلٍ مثلِك»، وكلُّ من عداكَ غيرُك، وكلُّ من شابهَك مثلُكَ، فلهذا وُصِفتْ به النكرةُ.

وهذه الأشياءُ التي ذكرناها لمّا كانتْ إضافتُها لا تكسبُها تعريفاً جرتْ صفاتٍ على النكراتِ وأحوالاً للمعارفِ، تقولُ: «مررتُ بزيدٍ ضاربَ عمروٍ اليومَ وغداً»، فإنْ قلتَ: «ضاربِ عمروٍ أمسِ» جررتَه على الوصفِ؛ لأنّ إضافتَه حقيقيةٌ؛ لأنّه لِمَا مَضَى[4].

---

(1) يوسف : 109 ، النحل : 30

(2) الأنعام : 32.

(3) الساج: خشب يُجلب من الهند(لسان العرب 302/2- 303 "سوج")

(4) لما كان اسم الفاعل غير عامل هنا؛ لأنه دال على الماضي، صارت إضافته حقيقية، فصار (ضارب) نعتاً لـ(زيد) في قولنا: مررتُ بزيدٍ ضاربِ عمروٍ أمسِ، فهو مثل كلمة(غلام) في قولنا: مررتُ بزيدٍ غلامِ عمروٍ.

و(شِبْهُك) نكرةٌ و(شبيهُكَ) معرفةٌ[1]، وإنّما استحقتْ الإضافةُ الجرَّ لأنَّهما[2] بتقديرِ حرفينِ: (اللام) و(مِن)، وهما يجرّانِ.

درسٌ

[المجرورُ بحرفِ الجرِّ]

درسٌ: حروفُ الجرِّ: (الباءُ)، و(اللامُ)، و(الكافُ)، الزوائدُ[3] و(واوُ[4] القَسَمِ و(تاؤه)، و(واوُ ربَّ)، و(مِنْ)، و(عَنْ)، و(في)، و(مُذْ في قولٍ) ، و(على)، و(إلى)، و(رُبَّ)، و(مُنْذُ في قولٍ) و(عَدا) و(خلا) في الاستثناءِ في قولٍ، و(حاشى) في قولٍ، و(حتّى).

شرحه: حروفُ الجرِّ المجمعُ عليها وغيرُها تسعةَ عشرَ حرفاً[5]، ذُكرَ منها ثمانيةَ عشرَ حرفاً، وسنبيِّن الجميعَ مختصراً على الترتيبِ الذي بُدئ به، نُقدّمُ ما هو على حرفٍ ثُمَّ ما هو على حرفينِ، ثم ما هو على ثلاثةٍ، ثمّ ما هو على أربعةٍ.

فأمّا[6] الباءُ فإنَّها تجيءُ على ضربينِ: ضربٌ يضطرُّ إليها الكلامُ، وضربٌ لا يضطرُّ إليها.

---

(1) وانظر: الأصول في النحو 153/1، قال ابن السراج:"وأما (شبيهك) فمعرفة، ولم يستعمل كما استعمل (شبهك) المعروف بأنه يشبهك".

(2) أي: المضاف والمضاف إليه.

(3) أي التي ليست جزءاً من الكلمة.

(4) في الأصل واوه ، وهو تحريف.

(5) ذكر المؤلف في كتابه الفصول ص 95 أن حروف الجر ثمانية عشر حرفاً، وذكر هذه الحروف نفسها، غير أنه ذكر (كي) ولم يذكر واو (رُبَّ). والحرف المختلف فيه بين النحاة (لولا) إذا اتصل بها ضمير، نحو: لولاك ولولاي ولولاه، فسيبويه يجعل الضمير مجروراً بـ(لولا)، والأخفش، يجعله في موضع رفع بالابتداء.(انظر: الكتاب 373/2، وشرح ابن عقيل 7/2). ومن العلماء من عدّ من حروف الجر (لعلّ) في لغة عُقيل، و(متى) في لغة هذيل.(انظر: شرح ابن عقيل 2/ 6، وأوضح المسالك 117/2-118).

(6) في الأصل: فالما وهو وهم من الناسخ.

فأمّا الضربُ الأوّلُ فإنّها تجيءُ فيه إمّا للإلصاقِ وإمّا للاستعانةِ، فالتي للإلصاقِ كقولكَ: «مررتُ بكَ»، فالباءُ ألصقَتْ مرورَكَ بالكافِ، وعَدّتْهُ الباءُ، والتي للاستعانةِ إنّما تقعُ في الفعلِ المتعدّي وتكونُ بمعنى الآلةِ، تقول: «عَمِلَ النجّارُ بالفأسِ الخشبةَ»، وهي في الحالتين مُعدّيةٌ.

فإذا كانَ الكلامُ غيرَ مضطرٍّ إليها سميتْ زائدةً، وإنّما سميتْ زائدةً في أوّلِ الفصلِ لأنّها ليستْ من الكلمةِ، فليستْ هذه الزيادةُ تلك الزيادةَ التي قصدناها، وذلك أنه على حرفٍ واحدٍ، فتلتبسُ بما هو من نفسِ الكلمةِ، وكذلكَ اللامُ والكافُ، وليسَ غيرُها كذلك.

وهي تُزادُ تارةً في المبتدأ وتارةً في الخبرِ، وتارةً في الفاعلِ، وتارةً في المفعولِ، وتارةً في خبرِ (ليس) و(ما)، فمثالُ زيادتِها في المبتدأ قولُه تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُوْنَ ۞ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُوْنُ﴾[1] في أحدِ القولَيْنِ[2]، أيْ: «أيُّكُم المفتونُ»، ومن قدَّر (المفتون) بتقديرِ (الفتنة) لم تكنْ زائدةً، ومن ذلكَ: «بِحَسْبِكَ قولُ السُوْءِ».

ومثالُ زيادتِها في الخبرِ قولُه تَعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[3] في أَحدِ القَوْلَيْنِ[4].

---

(1) القلم : 5-6

(2) ذكر القرطبي في الجامع لأحكام القرآن الكريم 229/18 أن هذا قول قتادة وأبي عبيد والأخفش، وذكر رأياً آخر وهو أن الباء ليست بزائدة، والمعنى: بأيكم الفتنة، والمفتون مصدر على وزن المفعول، وهو رأي الحسن والضحّاك وابن عباس، وقيل هناك محذوف، والتقدير: "بأيكم فتنةُ المفتون" وقال الفراء: الباء بمعنى (في)، أي في أي الفريقين المفتون؟(انظر: المسائل المنثورة 123)

(3) يونس : 27

(4) هذا رأي ابن كيسان، والقول الآخر أن الباء ليست زائدة، والتقدير: "مقدَّرٌ بمثلها" أو "مستقرّ بمثلها" (انظر: الدر المصون 184/6-185).

ومثالُ زيادتِها في الفاعلِ قولُه تَعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهيداً﴾[1] أيْ: «كفى اللهُ»، وقولُ الشّاعرِ[2]:

أَلَمْ يأتيكَ والأَنْباءُ تَنْمي بِما لاقَتْ لُبونُ بَني زيادِ

أيْ: «لم يبلغك ما لاقتْ»، ومثالُ زيادتِها في المفعولِ قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ يَعلمْ بأنَّ اللهَ يَرَى﴾[3] أيْ: «ألم يعلمْ أن اللهَ»، ومنه قولُ الشَّاعِرِ[4]:

هُنَّ الحَرَائرُ لا رَبّاتُ أحْمِرَةٍ سُوْدُ المَحَاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُوَرِ

أيْ: «لا يقرأنَ السُّورَ». وأمّا زيادتُها في خبرِ (ليسَ) و(ما) فتقدّم[5].

وأمّا اللامُ فمعناها الملكُ والاختصاصُ، فالملكُ في ما صحَّ ملكُهُ تقول: «المالُ لزيدٍ»، والاختصاصُ في ما لا يصحُّ ملكُه، تقولُ: «المسجدُ لزيدٍ»،

---

(1) الرعد : 43 ، الإسراء : 96

(2) البيت من الوافر لقيس بن زهير في الأغاني 131/17، وشرح أبيات سيبويه 340/1، ولسان العرب 14/14 (أتى) وبلا نسبة في الكتاب 316/3، والإنصاف 30/1، وشرح المفصل 24/8 ، والممتع في التصريف 537/2 ، وأوضح المسالك 1 /55 وصدره في الخصائص 333/1.

وبنو زياد من قبيلة عبس، وكان بينهم وبين قبيلة قيس بن زهير عداوات وثارات.

والشاهد فيه : زيادة الباء في الفاعل (الاسم الموصول ما) وللنحويين فيه شاهد آخر، وهوعدم الجزم بلم في(ألم يأتيك)

(3) العلق : 14

(4) البيت من البسيط للراعي النميري في ديوانه 122، ولسان العرب 386/4 (سور) وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب 107/9 ، 108 ، 111.

والحرائر هن النساء المذكورات في البيت السابق لهذا البيت:

صلّى على عزةَ الرحمانُ وابنتِها ليلى وصلّى على جاراتِها الأُخَرِ

والحرة : الكريمة الأصيلة، والأحمرة: جمع حمار(ورويت أخمرة، جمع خمار) وسود المحاجر كناية عن سواد الوجه، وأراد بهنّ الإماء، والمعنى: أنهنّ حرائر كريمات يقرأن القرآن، ولسن إماء سوداً ذوات حُمُر يسقينها ويعتنين بها. (انظر:ديوان الراعي النميري 122 وخزانة الأدب109/9-111). والشاهد فيه: زيادة الباء في المفعول به (السور) والتقدير: يقرأن السور.

(5) تقدم الحديث عن زيادة الباء في خبر (ليس) في ص158من هذا البحث.

و«السرجُ للفرسِ»، وقد تقعُ زائدةً كقولِهِ تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[1] أي: رَدِفَكُم[2]، وكذلكَ قولُه تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُم لِلرُّؤْيا تَعْبُرُوْنَ﴾[3] أي: «تَعْبُرون الرؤيا».

وأمّا الكافُ فإنّها تكونُ حرفاً واسماً، فإذا كانتْ حرفاً فإنّها تكونُ على ضربينِ: زائدة وغير زائدة، كما بيّنا في الباءِ، فمثالُها غيرُ زائدةٍ: «جاءَني الذي كزيدٍ»، فالكافُ هنا حرفٌ، وإن كانتْ بمعنى (مثل) ألا ترى أنَّكَ قد وصلتَ (الذي) بها كما تصله بحرفِ الجرِّ في قولكَ: «رأيتُ الذي في الدارِ»؟ فلو كانتْ اسماً لم تُوصَلْ بها (الذي) في حالِ السعةِ، لأنّكَ لو قلتَ: «جاءني الذي مثلُ زيدٍ»، لم يحسُنْ، حتى تقولَ: «الذي هو مثلُ زيدٍ»، وإنّما ساغَ ذلكَ في حرفِ الجرِّ لضرورتهِ إلى الفعلِ، فتكونُ به جملةً هنا.

وأمّا زيادتُه فقولُه تعالى: ﴿لَيسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ﴾[4] أيْ: «ليسَ مثلَه شيء»، فلا بدَّ من كونِ الكافِ هنا زائدةً كيلا يثبتَ له مِثْلٌ، تعالى اللهُ عن ذلكَ، ومن ذلكَ قولُ الشَّاعرِ[5]:

لواحِقُ[6] الأقرابِ فيها كالمَقَقْ

والمَقَقُ: الطولُ، تقديرُه: فيها طولٌ.

وأمّا كونُها اسماً، فقولُ الشَّاعِرِ[7]:

---

(1) النمل : 72

(2) ردفكم: أي دنا لكم أو تبعكم(انظر الكشاف (ط2001) 386/3).

(3) يوسف : 43

(4) الشورى : 11

(5) هذا البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه 106، وشرح ابن عقيل 26/2، وخزانة الأدب89/1، وبلا نسبة في كتاب البيان في شرح اللمع 256، والإنصاف 299/1، وأسرار العربية 264.

والشاهد فيه: زيادة الكاف في قوله: كالمقق، والتقدير: فيها مققٌ.

(6) هذه الكلمة في الأصل مكررة.

(7) البيت من الوافر لابن غادية السلميّ في الاقتضاب 334/3، وبلا نسبة في الجمهرة 495/3، ولسان العرب 243/1 (ثوب).=

وَزِعْتُ بكالهراوةِ أَعْوجيٍّ إذا جَرَتِ الرِّكابُ جَرى وثابا

فدخولُ حرفِ الجرِّ عليها يدلُّ على أنّها اسمٌ.

وأمّا واوُ القَسَمِ وتاؤه فسيذكرانِ في موضعِهما[1]، وكذلكَ واو (ربَّ) [2]، وأمّا (مِن) فلها أربعةُ أقسامٍ[3]:

أحدها: لابتداءِ الغايةِ[4]، تقولُ: «سرتُ من بغدادَ إلى الكوفةِ»، فأوّلُ سيرك من بغدادَ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إنّهُ مِنْ سُلَيْمانَ وإنّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ﴾[5].

وتكونُ للتبعيضِ كقولكَ: «أنفقتُ من الدرهمِ»، أي: بعضَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿ومِنَ النّاسِ مَنْ يقولُ آمنّا باللهِ﴾[6] أي: بعضُ الناسِ.

وتكونُ لتبيينِ الجنسِ، كقولكَ: «البخلُ من العاقلِ قبيحٌ»، تقديرُه: «البخلُ الذي يكونُ من العاقلِ قبيحٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿فاجْتَنِبوا[7] الرِّجْسَ منَ الأوثانِ﴾[8] وكلُّ الرِّجسِ مجتنَبٌ، لكنْ بيَّنَ المقصودَ منه هنا.

=والمعنى: أني كففتُ الخيل عند انتشارها في المعركة بفرس مثل الهراوة في الشدة والصلابة، وإذا ونت الإبل جرى هو عند الحاجة إليه. وونت: فترت، وأعوجيّ: نسبة إلىأعوج، وهو فرس من خيل العرب(انظر: جمهرة اللغة 334/3).

والشاهد في: ورود الكاف اسماً بدليل دخول الباء عليها في قوله (بكالهراوة)

(1) لنظر ص251 من هذا البحث.

(2) انظر ص213من هذا البحث.

(3) ذكر لها خمسة أنواع.

(4) نشير هنا إلى أن البصريين يرون أن (من) تفيد ابتداء الغاية المكانية فقط، ولا تستعمل في الزمان، لأنها نظير (منذ) التي تستخدم في الزمان، ولا تستخدم في المكان، وأجاز الكوفيون استخدام (من) في الزمان والمكان، محتجين بالقرآن الكريم والشعر.(انظر: الإنصاف 370/1).

(5) النمل : 30

(6) البقرة : 8

(7) في الأصل: واجتنبوا.

(8) الحج : 30

وتكونُ زائدةً، كقولكَ: «ما جاءني من أحدٍ»، أيْ: «ما جاءني أحدٌ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿فَمَا مِنْكم مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ﴾[1].

وتكونُ لاستغراقِ الجنسِ كقولكَ: «ما جاءني مِنْ رجلٍ»، فتحمُلُ[2] الزيادةَ، وتحملُ استغراقَ الجنسِ، وهو أنْ يكونَ قد جاءكَ رجلانِ وأكثرُ، وتكونُ صادقاً في الإخبارِ، فإنْ قلتَ: «ما جاءني من رجلٍ»، استُغرقَ الجنسُ جميعُه.

وأمّا (عن) فمعناها المجاوزةُ، وتكونُ حرفاً واسماً، فأمّا كونُها حرفاً فكقولكَ: «رميتُ عن الفرسِ»، و«قضيتُ الدينَ عنك»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبيلِ اللهِ﴾[3] أي: يجاوزونَها.

وأمّا كونُها اسماً فكقولِ الشّاعِرِ[4]:

جَرَتْ عليه كلُّ ريحٍ سَيْهـــوجِ
مِن عَنْ يمينِ الخطِ أو سَماهيجِ

فدخولُ (مِن) عليها يدلُّ على كونِها اسماً.

وأمّا (في) فإنّها تكونُ للوعاءِ والظرفيةِ، تقولُ: «زيدٌ في الدارِ»، و«المالُ في الكيسِ»، فـ(الدارُ) وعاءٌ لـ(زيدٍ)، و(الكيسُ) وعاءٌ لـ(المال)، وقد يُتّسع فيها، فيقال: «فلانٌ ينظرُ في العلمِ».

وأمّا (مذ) فستذكرُ في بابها[5]، وأمّا (على) فإنّها تكونُ اسماً وفعلاً وحرفاً، ومعناها الاستعلاءُ، وقد ذُكرتْ في أوّل الكتاب[6].

---

(1) الحاقة : 47

(2) تحمل وتحتمل بمعنى واحد. (انظر: لسان العرب 174/11"حمل") .

(3) الأنفال : 47 ، التوبة : 34 ، إبراهيم : 3 ، الحج : 25

(4) البيتان من الرجز، وهما لرجل من بني سعد في لسان العرب301/2(سهج) وتاج العروس 48/6(سمهج).

وسيهوج: شديدة وسماهيج: اسم موضع (لسان العرب 301/2-302(سمهج سهج)

والشاهد فيهما: مجيء (عن) اسماً بدليل دخول حرف الجر(من) عليها.

(5) انظر ص226 من هذا البحث. وقد وردت في الأصل: (منذ) وهو تحريف؛ لأنه ذكر (منذ) في ص150.

(6) لم أجد لها ذكراً في أول الكتاب؛ لذا أرجح أنه ذكرها في الدرس الذي سقط من الأصل في ص86

وأمّـــا (إلى) فمعناها الغايةُ، تقولُ: «سرتُ إليكَ»، فانتهى مسيري، وتقديرُه: من موضعِ كذا إليك.

وأمّـــا (رُبّ) فمعـــناها التقلـــيلُ، ولهذا المعنى تصدّرتْ الكلامَ؛ لأنّ التقليلَ يقـــاربُ النفيَ، والنفيُ له صدرُ الكلامِ، وهي تُستعمَلُ على ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أنْ تدخـــلَ على اسمٍ نكرةٍ موصوفٍ، تقولُ: «رُبَّ رجلٍ يقوم»، ولا بدَّ لها من عاملٍ تـــتعلقُ بـــه؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ، والعاملُ فيها يحذَفُ في أكثرِ الكلامِ؛ لأنَّها تُستعمَلُ جوابـــاً وذلـــكَ أنْ يقولَ القائلُ: «لمْ تلقَ رجلاً عالماً»، فتقولُ: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ»، أي: لقيتُ أو أدركتُ، فحذف.

والوجـــهُ الثاني: أنْ تَدخلَ على مضمرٍ على شريطةِ التفسيرِ، فتقولُ: «ربَّه رجـــلاً»، والقســـمُ الثالثُ: أنْ تدخلَ عليها ما، فإمّا أنْ تكونَ زائدةً، فيكونُ دخولُها كخروجها، وإمّا أنْ تكونَ كافّةً لها عن العملِ، فيقعُ بعدَها المبتدأُ والخبرُ، والفعلُ والفاعلُ، فمثالُ زيادتِها قولُك: «ربّما رجلٍ عالمٍ»، ومنه قولُ الشّاعِرِ[1]:

ربّما ضَربةٍ بسيفٍ صقيلٍ

أي: ربَّ ضربةٍ.

وأمّـــا كونُهـــا كافـــةً، فكقولك: «ربَّما يقوم زيدٌ»، و«ربَّما زيدٌ قائمٌ»، ومنه قولـــــه تعـــالى: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذين كفروا﴾[2] فلولا (ما) لما دخـــلت (ربّ) على الفعل.

وتُناب الواو منابَ (ربّ) كقولِه[3]:

---

(1) هذا صدر بيت عجزه: بينَ بُصرى وطعنةٍ نجلاءِ ، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني في الأصمعيات152، وشرح التصريح 21/2 وخزانة الأدب582/9.

وصقيل: مصقول أي مجلوّ، والنجلاء : الواسعة البينة الاتساع، وبصرى: بلد قرب الشام، كان يقوم فيها سوق للجاهلية.

والشاهد فيه : زيادة (ما) بعد (ربّ) فيكون دخولها كخروجها.

(2) الحجر : 2

(3) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه: 104، والأغاني 185/10، والجمهرة 131/3 ، ولسان العرب 108/10 (خفق) و133/15(عمق)، وخزانة الأدب25/10، وبلا نسبة في ، الخصائص 264/1، وشرح ابن عقيل 20/1.=

وقاتمِ الأَعْماقِ خاوي المخترقْ

وكذلك قوله[1]:

وَبَلْدةٍ ليسَ بها أنيــسُ

إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

وليست الواوُ هي الجارّةَ، وإنّما الجارُّ (ربّ)مقدّرةً بعدَ الواوِ[2]، ألا ترى أنّكَ تدخلُ على واوِ القسمِ واوَ العطفِ، فتقولُ: (ووالله)، ولا تقلْ هنا: (ووبلدةٍ).

وتنابُ الفاءُ أيضاً منابَ (رُبَّ) قال[3]:

فمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فألهيتُها عن ذي تَمائمَ مُحْوِلِ

وتنابُ (بل) أيضاً منابَ (ربّ) ، قال[4]:

بَلْ بلدٍ مَلْء الفِجاجِ قتَمُه

=والقتمة: الغبرة، أي رب بلد مغبرّ ، والأعماق: جمع عَمَق وعُمق، وهو: ما بعد من أطراف المفاوز، والخاوي: الخالي، والمخترق: مكان الاختراق(انظر: خزانة الأدب25/10).

والشاهد فيه: مجيء الواو نائبة مناب ربّ في قوله: وقاتمِ.

(1) البيتان من الرجز، وهما لجران العود وقد سبق تخريجهما في ص125 فيما مضى، والشاهد فيه هنا: أن الواو في قوله: وبلدةٍ نائبة مناب ربّ، وفي رواية الديوان: بسابساً ليس به.....يفوت موطن الاستشهاد.

(2) هذا رأي البصريين، فهم يرون أن العمل لـــ(ربّ) مقدرة؛ لأن الواو حرف عطف، وهو غير مختص باسم ولا فعل، لذلك لا يعمل شيئاً، والكوفيون يرون أنّ الواو هي العاملة؛ لأنها نابت عن (رب) فعملت عملــها.(انظر: الإنصاف 1/ 376).

(3) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في شرح ديوانه 19، والكتاب 163/2(وفيه: بِكراً بدل حُبلى، وثيّباً بدل مرضع، ومُغيلٍ بدل محول) والبيت أيضاً في لسان العرب 126/8(رضع) وخزانة الأدب 334/1، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 2 /36، وهمع الهوامع222/4.

والشاهد فيه: إنابة الفاء مناب (ربّ)، حيث جرّت (مثلك) والمعنى: ربّ مثلك...

(4) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوان 150، ولسان العرب 654/11 (ندل) وبلا نسبة في الإنصاف 529/2، واللباب في علل البناء والإعراب 366/1، وشرح ابن عقيل 37/2. وورد في الأصل: مثل العجاج، وهو تصحيف.

والشاهد فيه: إنابة (بل) مناب (ربّ).

وأمّـــا(مُـــنْذُ) فسنذكرُها في بابِها[1]. وأمّا (عدا) و(خلا) و(حاشى) فقد سبقَ ذكرُها[2].

وأمّا (حتَّى) فمعناها الغايةُ كـــ(إلى)، لكنْ لها حكمٌ غيرُ حكمِ(إلى)؛لأنّها إنّما تُذكَرُ لتحقيرٍ أو تعظيمٍ[3]، ولا تدخلُ على مضمرٍ، ويكونُ ما قبلَها أكثرَ مما بعدها، وتكونُ أيضاً من جنسِهِ بخلافِ (إلى) فإنَّه لا يلزمُ ذلكَ فيها، تقولُ: «أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسِها»، أيْ: إلى رأسِها، ويجوزُ أنْ يكونَ مأكولاً، وأنْ يكونَ غيرَمأكول[4] كـــ(إلى)، وعليه قولُه تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ[5]حَتَّى مَطلَعِ الفَجْرِ﴾[6].

---

(1) انظر ص226من هذا البحث.

(2) انظر ص127 من هذا البحث.

(3) تقول في التحقير: قدم الحجاج حتى النساء والمشاة، وتقول في التعظيم: مات الناس حتى الأنبياء.(انظر: الأصول في النحو 424/1).

(4) يجوز لك أن تقول: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، فتكون (حتى) حرف جرّ، ويكون الرأس مأكولاً، أو غير مأكول، إلا إذا دلتْ قرينة على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، ويجوز أن تقول: أكلت السمكةَ حتى رأسَها، فتكون (حتى) حرفَ عطف، ويكون (الرأس) مأكولاً، ويجوز لك أن تقول: أكلت السمكةَ حتى رأسُها، فتكون (حتى) استئنافية، ويكون (الرأس) مبتدأ.(انظر: مغني اللبيب 108/1-112).

(5) هذا اللفظ استدركه الناسخ في الحاشية.

(6) القدر : 5

درسٌ

[إعرابُ الفعلِ المضارعِ- الرفعُ]

الأفعالُ المضارعةُ تُرفَعُ إذا عُرِّيتْ من النواصبِ والجوازمِ، تقولُ: «يقومُ زيدٌ».

شرحُهُ: اعلمْ أنَّ الفعلَ المضارعَ يرتفعُ عندَ سيبويهِ[1] بوقوعِه موقعَ الاسمِ، تقولُ: «مررتُ برجلٍ يقومُ»، فيقومُ ارتفعَ لوقوعهِ موقعَ (قائمٌ)، وهكَذا كلُّ فعلٍ مضارعٍ وقعَ موقعَ اسمٍ، وأمّا الفرّاءُ[2] فإنَّهُ يرفعُه بتعرّيهِ من العواملِ الناصبةِ والجازمةِ، فـ(يقومُ) يرتفعُ عندَه لخلوِّهِ من (أنْ) وأخواتِها و(لَمْ) وأخواتِها.

درسٌ

[نصبُ الفعلِ المضارعِ]

يُنصبُ الفعلُ المضارعُ بـ(أنْ) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إذَنْ)، تقولُ: «أريدُ أنْ تقومَ»، و«لَنْ تقومَ»، و«جئتُ كي تقومَ»، ويقولُ القائلُ: «أنا أَرْعى حقَّك»، فتقول: «إذاً أكرمَك».

شرحُهُ: الفعلُ له عواملُ ناصبةٌ كما للاسمِ عواملُ ناصبةٌ، وإنْ اختلفتْ العواملُ، فنواصبُ الفعلِ عندَ أكثرِهم هذه الأربعةُ الأحرُفُ، وهي: (أنْ) و(لنْ)، و(كَيْ)، و(إذاً)، وعندَ جماعةٍ (أنْ) وحدَها[3]، وما عداها[4] فإنما يُنصَبُ الفعلُ بعدَها بتقديرِها معَها، فيقولُ في (لنْ) أصلُها:لا أنْ، وفي (إذَنْ) أصلُها: إذْ أنْ[5]، أو تكونُ (أنْ) مقدرةً معَها، وفي (كَيْ): كي أنْ.

---

(1) انظر رأي سيبويه في الكتاب 13/1-14.

(2) هذا رأي الفراء وجمهور الكوفيين (انظر: الإنصاف 551/2).

(3) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 32/2 وما بعدها

(4) في الأصل : عدا ، وهو تحريف.

(5) هذا رأي الخليل (انظر: الكتاب 5/3، واللباب في علل البناء والإعراب 32/2، و34.)

فأمّا (أنْ) فإنّها وما عَمِلَتْ فيه في تقديرِ المصدرِ كما بيّنّا[1]، وهي تَدخُلُ على الفعلِ الماضي، تقول: «عجبتُ أن قُمْتَ»، ومنه قولُه تعالى﴿ولا يَجْرِمَنَّكم شَنَآنُ قومٍ أنْ صَدّوكُم﴾[2]، وتدخُلُ على المستقبلِ فتنصبُه، فتقولُ: «يعجبُني أنْ تقومَ»، وعليه قولُه تعالى:﴿فَعَسى[3] اللهُ أنْ يَأْتيَ﴾[4].

ومنها (لن) وهي تنفي الفعلَ المستقبلَ، يقولُ القائلُ: «سيقومُ زيدٌ»، و«سوفَ يقومُ زيدٌ»، فتقولُ: «لن يقومَ».

ومنها (كي)، وهي تارةً حرفُ جرٍّ فتنصبُ الفعلَ بعدَها بإضمارِ (أنْ) وتارةً تنصبُ الفعلَ هي نفسُها، فمثالُ كونِها حرفَ جرٍّ قولُهم: (كَيمَه)[5]، وهذهِ (ما) استفهاميةٌ، و(ما) الاستفهاميةُ لا تحذَفُ ألفُها إلا مع حرفِ الجرِّ كقولِهِ تعالى:﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[6]، وقولِهِ تعالى:﴿فيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاها﴾[7]، وإذا كانَتْ حرفَ جرٍّ لَمْ تَعملْ في الفعلِ شيئاً؛ لأنَّ عاملَ الاسمِ لا يعملُ في الفعلِ.

وأمّا كونُها عاملةً، ففي قولِهِ تَعالى:﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾[8] فدخولُ حرفِ الجرِّ عليها يدلُّ على أنَّها بمنزلةِ (أنْ)؛ لأنَّ اللامَ تدخلُ على (أنْ) كقولِهِ تعالى:﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أهلُ الكِتَابِ﴾[9]، تقولُ: «جِئْتُكَ كَيْ تَقومَ».

---

(1) انظر ص93 من هذا البحث.

(2) المائدة : 2.

(3) في الأصل: عسى.

(4) المائدة : 52

(5) في الأصل: كمه ، وهو تحريف؛ لأن الحديث عن (كي) عندما تدخل على (ما) الاستفهامية. والذي ذكره من أن (كي) تأتي حرف جر رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن(كي) لا تكون إلا حرف نصب، ولا تكون حرف جر؛ لأنها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال لا تكون حرف جر؛ لن الجر من عوامل الأسماء.(انظر: الإنصاف 570/2).

(6) النبأ : 1

(7) النازعات : 43

(8) الحديد : 23

(9) الحديد : 29

وأمّا (إذاً) [1] فإنّها تَعملُ على شرائط:

أحدُها: أنْ يكونَ ما بعدَها فعلاً، فإنّه قد يكونُ بعدَها اسمٌ، كقولكِ: «زيدٌ إذاً قائمٌ».

الثاني: أنْ تكونَ مُصَدّرةً، في أوّلِ الكلام.

والثالثُ: أنْ يكونَ الفعلُ الذي بعدَها مُسْتَقْبلاً لا حالاً، فإنّه قد يقعُ حالاً، مثالُ ذلكَ أنْ يَتَحَدَّثَ الإنسانُ بحديثٍ فتقولُ: «إذاً أظنُّك كاذباً».

والرابعُ: أنْ لا يُفصَلَ بينَها وبينَ مَعْمولِها بشيءٍ سوى القَسَم، لو قلتَ: «إذاً زيدٌ يقومُ»، لم يَجُزْ النصبُ، فإنْ قلتَ: «إذاً واللهِ أقومَ»، جازَ.

والخامسُ: ألاّ يكونَ ما بعدَها معتمداً على ما قبلَها، كقولكِ: «زيدٌ إذاً يقومُ»، و«إنْ تقمْ إذاً أقمْ»؛ لأنّ الأوّلَ خبرُ المبتدأ، والثاني جوابُ الشرطِ، فالمبتدأُ يَطْلُبُ خبرَه، والشرطُ يطلبُ جوابَه.

السادسُ: أن تكونَ جواباً.

فإذا انتصبَ الفعلُ الذي بعدَها، فمِنْ النّاسِ مَنْ يجعلُ النصبَ لها، ومنهم مَنْ يجعلُه لـ(أنْ) [2]، فإذا عُرِّيتْ من هذا[3]، واستوفتْ الشرائطَ نَصَبَتْ، يقولُ القائلُ: «أنا أرعى حقَّكَ»، فتقولُ: «إذاً أكرمَك»، فإنْ قلتَ: «أنا أقومُ وإذاً أكرمُكَ»، جازَ النصبُ والرّفع، فالنصبُ لأنّكَ ابتدأتَ بها واقتطعتَها[4] عمّا قبلَها، والرّفعُ على العطفِ على ما قبلَها.

---

(1) ذكر المؤلف في كتابه الغرة(ج3/68 و) أن البصريين يكتبونها بالألف، ويقفون عليها بالألف، والكوفيين يكتبونها بالنون، ومن النحاة من يكتبها بالنون إذا عملت، وبالألف إذا لم تعمل، ومنهم من يعكس.

(2) انظر: الغرة ج3/68 ظ، واللباب في علل البناء والإعراب 34/2

(3) ربما كان يقصد الشرط الخامس.

(4) في الأصل: اقتطعها، وهو تحريف.

درسٌ

ويُنصَبُ بعدَ حرفَيْ جرٍّ، وهما: (اللامُ) في قولِكَ: «جئتُ لتكرمَني»، و«ما كنتُ لأضربكَ»، وبعدَ (حتّى) إذا كانتْ غايةً، تقولُ: «انتظرتُه حتّى يقدمَ»، وبمعنى (كَيْ) تقولُ: «مدحتُه حتَّى يعطيَني»، وهو منصوبٌ بإضمار (أنْ).

شرحه: إذا ثبتَ أنَّ اللامَ وحتّى حرفا جرٍّ، عُلم أنَّهما لا يعملانِ في فعلٍ، فإذا كان الفعلُ بعدَهما[1] منصوباً، فالناصبُ غيرُهما[2]، وهو (أنْ) مقدّرةً، لا تظهرُ ألبتّة، إلاّ أنْ تكونَ في الإيجابِ كقولِه تعالى:﴿إنّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبيناً ۞ لِيغفرَ لكَ اللهُ﴾[3] أيْ: «لأنْ يغفرَ»، ويجوزُ إظهارُ (أنْ) هنا في غيرِ القرآنِ، فمنْ الأوّلِ[4] قولُه تعالى:﴿لِئَلاّ يكُونَ للنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[5] وإنْ كانتْ مع نفيٍ لَمْ تَظهرْ في نحوِ قولِكَ:«ما كُنتُ لأضربكَ»، وكقولِه تعالى:﴿وما كانَ اللهُ لِيُعذبَهم وأنتَ فيهِم﴾[6] أيْ: لأنْ، وذلكَ كأنَّهم جَعلوا (ما) عوضاً من ظهورها.

وأمّا (حتّى) فإنّها إذا دخلتْ على الأفعالِ، فإنَّ الذي يأتي بعدَها على ثلاثةِ أضربٍ: ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ، فالماضي كقولكَ: «لازمتُ فلاناً حتى علمتُ ما أتكلّمُ به»، والمستقبلُ لا يكونُ إلاّ منصوباً، وذلك أنّه لا يخلو من قِسْمَيْنِ، أحدُهما بمعنى (كَيْ) والآخرُ بمعنى (إلى أنْ) فما كانَ بمعنى (كي) فقولكَ: «أطعِ اللهَ حتّى يُدخلَك الجنةَ»، و«مدحتُ زيداً حتى يعطيَني شيئاً»، فالأوّلُ علةٌ للثاني، وما كانَ

---

(1) في الأصل: بعدها ،وهو تحريف.

(2) يرى الكوفيون أن لام التعليل و(حتى) هما الناصبتان للفعل المضارع، ويرى البصريون أن الفعل المضارع بعدهما منصوب بـــ(أن) مضمرة، ويرى السيرافي وابن كيسان أنه منصوب بـــ(أن) مضمرة أو بـــ(كي) ويرى ثعلب أنه منصوب باللام نفسها لنيابتها عن (أن).(انظر: الإنصاف 575/2، و597، ومغني اللبيب 183/1).

(3) الفتح : 2/1

(4) أي إظهارها وجوباً، ويبدو أن المؤلف قد توهم أنه ذكر ذلك، لذا قال: فمن الأول، وتظهر (أنْ) بعد اللام وجوباً إذا اقترن الفعل بـــ(لا).(انظر: مغني اللبيب 183/1).

(5) البقرة : 150

(6) الأنفال : 33

بمعنى (إلى أنْ) فقولك:«انتظـرتُه حتى تطلـعَ الشمـسُ»، أي:إلى أنْ طلعـتْ، ومنه قولُه تعالى:﴿[لَنْ] نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً﴾[1] وقولُه:﴿حَتَّـى يَأْذَنَ لِيْ أَبِي﴾[2].

وأمّا فعلُ الحالِ فإنّه يكونُ مرفوعاً أبداً، وذلكَ أنّ حتّى إنّما تَعملُ النصبَ بـ(أنْ) مقدّرةً- إذ هي حرفُ جرٍّ- في حالةِ النصبِ، و(أنْ) لا تدخلُ على فعلِ الحال[3]، فبطلَ النصبُ.

وأمّا الرفعُ بعد حتّى فعلى شريطةِ أنْ يكونَ الفعلُ حالاً، وأنْ يكونَ الفعلُ الذي قبلَها علةً للفعل الذي بعدَها[4]، وهذا يكونُ على وجهَيْنِ، أحدُهما: أنْ يكونَ الفعلُ الأوّلُ قد[5] مضى، والثاني أنتَ فيه، وذلكَ يُعرّفه الذي[6] بعده، بأنْ يحسُنَ أنْ يقعَ موقعَه الماضي، تقولُ: «تعلّمتُ العلمَ حتّى أجيبُ عن كلِّ شيءٍ أُسأل عنْهُ»، فيحسُنُ أنْ تقولَ: «حتّى أَجَبْتُ[7]عن كلِّ شيءٍ»، و«شربتْ الإبلُ حتّى يجيءُ البعيرُ يجرّ بطنَه»، و«مرضَ حتّى لا يرجونَه»، فالسببُ الشربُ، والمسبّبُ عدمُ الرجاءِ

---

(1) البقرة : 55

(2) يوسف : 80

(3) أي الفعل الذي يتم وقت التكلم

(4) أضاف ابن هشام شرطاً ثالثاً، وهو أن يكون موضع الفعل فضلة، فلا يجوز : سيري حتى أدخلُها، لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر (انظر: ،مغني اللبيب 112/1)

(5) في الأصل: وقد ، وهو سهو من الناسخ.

(6) في الأصل : والدي، وهو تحريف.

(7) في الأصل: أجيب، وهو تصحيف يدل عليه السياق.

ويجيءُ البعيرُ جارّاً بطنَه، وقرأ نافعٌ[1]«وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُوْلُ والَّذينَ آمَنُوْا»[2].

والثاني أنْ يكونَ السببُ والمسبَّبُ قد مضيا معاً كقولكَ: «سِرْتُ حتَّى أدخلُها»، إذا كانَ (السيرُ) و(الدخولُ) قد مضيا، والسيرُ علةُ الدّخولِ، ولو قلتَ: «ما سرتُ حتّى أدخُلُها»، لم يمكنْ، قلتُ: [لا] ترفعُ؛ لأنكَ لم تُثبتْ سيراً هو علةٌ الدّخولِ، وكذلك لو قلتَ: «أسرتَ[3] حتّى تدخلُها؟» لأنك لم يتحقق عندك سيرٌ فتجعله علةً، ولو قلتَ: «أيُّهم سارَ حتى يدخلُها»، جازَ الرفعُ؛ لأنَّكَ قد أثبتَّ سيراً، إنّما وقعَ الاستفهامُ عن الذاتِ لا عن الفعلِ، ولهذا لو قلتَ في جوابِهِ: زيدٌ أو عمروٌ، لجاز[4]، ولو قلتَ: «انتظرتُه حتّى تطلعَ الشمسُ»، لم[5] يجزْ الرفعُ؛ لأنَّ انتظارَكَ لا يكونُ علةً لطلوعِ الشَّمسِ.

درسٌ

ينتصبُ الفعلُ بعَد ثلاثةِ أحرفٍ للعطفِ بإضمارِ (أنْ)، وهي: (الفاءُ) و(الواوُ) و(أوْ)، فأمّا الفاءُ فإذا كانتْ جواباً لسبعةِ أشياءٍ: الأمرُ، والنهيُ والنفيُ، والاستفهامُ، والتمنّي، والعرضُ، والدعاءُ، تقولُ: قُمْ فأكرمَك، وبعدَ الواو في قولكَ: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ»، وبعدَ (أو) في قولكَ: «لألزمنَّك أو تعطيَني حَقّي».

---

(1) هي قراءة نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج. والرفع على أن الفعل في معنى الحال، وليس الاستقبال، والنصب على إضمار (أن) ومعنى الاستقبال. (انظر: تفسير الطبري 290/4 ، والكشاف 284/1 وتفسير البحر المحيط 140، وإتحاف فضلاء البشر 156).

(2) الآية 214 من سورة البقرة وفي المصحف الشريف بنصب يقول.

(3) في الأصل: سرت، وهو وهم من الناسخ، بدليل قول المؤلف بعدها: "لأنك لم يتحقق عندك سير" فلو كانت : (سرت) لكان السير متحققاً،(وانظر: شرح المفصل 32/7).

(4) في الأصل: وجاز ، وهو تحريف.

(5) في الأصل : ولم وهو تحريف.

شرحه: هذه الأحرفُ التي ذُكِرتْ للعطفِ، وليسَ لها عملٌ في شيءٍ، إنّما لها إتباعُ الإعرابِ، [و] إذا انتصبَ الفعلُ بعدَها نُصبَ بإضمارِ (أنْ) على تقديرٍ تحسُنُ فيه[1].

فأمّا الفاءُ فمتى وقعتْ جواباً لهذهِ الأشياءِ السبعةِ التي ذُكِرتْ وهي: الأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، والنفيُ، والتمنّي، والعرضُ، والدعاءُ، تَنصبُ الفعلَ؛ لكونِها لا تُحسِنُ فيه العطفَ على ما قبلَها لمخالفةِ الثاني الأوّلَ في المعنى، ألا ترى أنّكَ إذا قلت: «قُمْ فأكرمَك»، فالأولُ أمرٌ و(أكرمك) ليسَ بأمرٍ فتعطفُ عليه؟ فلمّا كانَ كذلك تأوّلْ في الأوّلِ المصدرَ وأَضمرْ (أنْ) للثاني حتى يكونَ بها مصدراً فتعطفُ على الأوّل، ولولا ذلك لكانَ قد عُطفَ فعلٌ على اسمٍ،إذا تأوّل في الأوّلِ المصدرُ، فيكون تقديره مع إضمار (أنْ): «ليكنْ منك قيامٌ فإكرامٌ منّي»، ولا تُظهِرْ (أنْ)لأنّه لم يظهرْ المصدرُ في الأوّلِ، قال الشاعر[2]:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فَسيحاً
إلى سُلَيْمانَ فنَستريحـــــا

وتقولُ: «لا تقمْ فأكرمَك»، وعليه قولُــه تعالى:﴿لا تَفْتَرُوا عَلَىْ اللهِ كَذِباً فيُسْحِتَكم﴾[3]، وتقولُ: «ما تأتي فأكرمَك»، وعليه قولُه تعالى:﴿ما عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ

---

(1) هذا رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن ما بعد هذه الحروف منصوب على الخلاف، ويعنون بالخلاف أنّ ما بعد هذه الحروف مخالف لما قبلها، فما قبلها يكون أمراً أو استفهاماً أو نهياً... وما بعدها ليس كذلك، ويرى أبو عمر الجرمي أن هذه الحروف هي التي تنصب بنفسها. (انظر: الإنصاف 555/2، و557، وشرح المفصل 21/7).

(2) البيتان من الرجز، وهما لأبي النجم في ديوانه 82، والكتاب، 35/3 ، ولسان العرب 63/3 (نفخ)، و274/10(عنق) وهمع الهوامع 119/4 ، وبلا نسبة في اللمع 73، وشرح المفصل 26/7، وشرح ابن عقيل 350/2 .

والعنق: نوع من السير، فالشاعر يطلب من ناقته أن تسرع في خطوها؛ لتدرك سليمان بن عبد الملك، ثم تستريح من سفرها عنده.(انظر:ديوان أبي النجم العجلي 82)

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع (نستريح) بأن مضمرة بعد الفاء، لأنها جاءت في جواب الأمر (سيري).

(3) طه : 61

مِنْ شَيْءٍ وما مِنْ حِسَابِك عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُوْنَ﴾[1] فالأوّلُ جوابٌ للنفيِ الأوّلِ، والثاني جوابٌ للنفيِ الثاني، وكذلكَ قولُه تعالى:﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوْتُوْا﴾[2].

وفي الاستفهامِ: «أينَ بيتُك فأزورَك»، [و] عليهِ قولُ الشَّاعرِ[3]:

أَلَمْ تَسَأَلْ فتُخبرك الرُّسُـــومُ

ويجوزُ في مثلِهِ الرفعُ[4]، قالَ[5]:

أَلَمْ تَسْأَلِ الربعَ القَواءَ فَيَنْطِــقُ

وكذلكَ إذا قلتَ: «ما تأتيني فأكرمُك»، يجوزُ في (أكرم) الرفعُ من وجهَيْنِ، أحدُهما: أنْ يكونَ منفياً، أيضاً كقولِه تعالى:﴿هذا يومُ لا ينطِقــونَ﴾ ﴿ولا يؤذنُ لهم فيَعتــذرونَ﴾[6] أي: فلا يعتذرونَ، وقول الشاعر[7]:

---

(1) الأنعام : 52

(2) فاطر : 36

(3) هذا صدر بيت من الوافر، عجزه: على فِرتاجَ والطللُ القديمُ ، وهو للبُرج بن مسهر الطائي في شرح أبيات سيبويه2/ 153، وبلا نسبة في الكتاب 34/3، والرد على النحاة117، ولسان العرب 344/2(فرتج) (وفي الأخير: ألم تسلي فتخبرك).

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع (تخبرك) بأن مضمرة بعد الفاء لأنها وقعت بعد الاستفهام.

(4) وانظر: شرح المفصل 36/7

(5) هذا صدر بيت من الطويل عجزه: وهل تخبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ ، وهو لجميل بثينة في ديوانه 37، والأغاني 8/ 146، وشرح المفصل 36/7، ولسان العرب 164/1 (سملق)، وخزانة الأدب 524/8.

والربع: الدار، والقواء: الخالي، والبيداء : القفر، وسملق: الأرض التي لا تنبت شيئاً، وكان جميل قد التقى بثينة في مكان ما، فلحقهما أبوها وأخوها، فانتضى جميل سيفه، وشد عليهما حتى هربا، ثم هجرته بثينة وانقطع التلاقي بينهما، فقال جميل قصيدةً منها هذا البيت (انظر: ديوان جميل 37).

والشاهد فيه: رفع المضارع (ينطق) بعد الفاء في سياق النفي.

(6) المرسلات : 36/35

(7) البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في تاج العروس 502/8 (فقد)، ولسان العرب 337/3 (فقد).

والشاهد فيه: رفع المضارع (تبكيه وتفقده) بعد الفاء على أنهما منفيان، أي فلا تبكيه، ولا تفقده.

فلا أمٌّ فَتَبْكيهِ ولا أُخْتٌ فتفقدُه

ويجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ: «فأنا أكرمُك»، فيكونُ موجباً، وعليهِ قولُ الشّاعرِ[1]:

غَيْرَ أنّا لَمْ نأتِهِ بيقينٍ فنُرجّي ونُكْثرُ التَّأْميلا

أي: فنحنُ نرجّي.

وأمّا العرضُ فقولُكَ:«ألا تنزلُ عليه فتصيبَ خيراً»، ومثالُ التمني: «ليتَ لي مالاً فأنفقَه»، ومنه قولُه تعالى:﴿لَوْ أَنَّ لَنا كَرّةً فنَتَبَرَّأَ مِنْهُم كَمَا تَبَرَّؤوا مِنَّا﴾[2].

وأمّا الدعاءُ فكقولِكَ: «اللهمَّ ارزقْني بعيراً فأحجَّ عليه»، وهو في لفظِ الأمرِ، إلا أنَّه كُرِهَ أن يُسمّى أمراً؛ لأنّه مسألةٌ للهِ تعالى، ولا يُطلَقُ هذا اللفظُ في حقِّ العبد للباري تعالى.

وإنْ وقعتْ هذه الفاءُ بعدَ إيجابٍ، لم يكنْ حكمُ ما بعدَها إلا حكمُ ما قبلَها، تقولُ: «أنا أقومُ فأكرمُك»، فأمّا قولُ الشّاعرِ[3]:

سأترُكُ مَنْزلي لِبَني تَميمٍ وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَريحا

فشاذٌّ يجوزُ في ضرورةِ الشّعرِ.

وأمّا الواوُ فإنّما تَنصبُ الفعلَ بعدَها بإضمارِ (أنْ) إذا كانَ معناها الجمعَ بينَ الشيئَيْنِ كقولِكَ: «لا تأكلِ السَّمكَ وتَشربَ اللبنَ»، أي: لا تجمعْ بينهما، فلو أكلَ كلَّ واحدٍ منهما على انفرادِه لَمْ يكنْ مخالفاً، ولو أردتَ النهيَ عنهما قلتَ: «لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن»، فمتى فَعَل واحداً منهما كانَ مخالفاً.

---

(1) البيت من الخفيف، وهو لبعض الحارثيين في الكتاب 31/3، والجامع لأحكام القرآن 121 وخزانة الأدب 538/8، والبيت منسوب إلى العنبري في شرح المفصل 36/7، وبلا نسبة في مغني اللبيب 625/1.

والشاهد فيه: رفع الفعل المضارع (نرجي) على الاستئناف.

(2) البقرة : 167

(3) البيت من الوافر وهو للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب 522/8 ، وبلا نسبة في الكتاب 39/3 و92 ، و المحتسب 1/ 197، ومغني اللبيب 153/1.

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع (أستريح) بعد الفاء مع أنها واقعة في الإيجاب.

وعلى الأوّل قوله تعالى:﴿أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تَدخُلوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يعلمِ اللهُ الذينَ جَاهَدُوْا مِنْكُم وَيَعْـلَمَ الصَّابِرِيْنَ﴾[1] بالنصبِ، وعلى الثاني بالجزمِ، وقُرئَ بالرفعِ[2] أيضاً، أي وهو يعلمُ، وعلى الأوّلِ قول الشَّاعِرِ[3]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إذا فَعلْتَ عَظيمُ

وأمّا (أو) فإنّما تَنصبُ الفعلَ بعدَها إذا كانتْ بتقديرِ (إلاّ أنْ) كقولِكَ: «لألزمنَّكَ أو تقضيَني حَقّي»، أي: «إلاّ أنْ تقضيَني حَقّي».

(وعليه قراءةُ مَنْ قَرأَ[4]:«تُقَاتِلُوْنَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوْا»[5] والمشهورُ من القراءةِ:«أو يُسْلمونَ»)[6].

وعليهِ قولُ الشَّاعِرِ[7]:

---

(1) آل عمران : 142

(2) قرأ بالرفع: أبو عمرو وعبدالوارث، وتخرج قراءتهم هذه على أن الواو للحال، وقرأ بالجزم: الحسن ويحيى بن يعمر وأبو حيوة وعمرو بن عبيد، وذلك على أن الواو للعطف، فجزم الفعل لعطفه على الفعل (يعلم) المجزوم بـــ(لما) والنصب على إضمار (أن) وقيل أراد (يعلَمَنْ) بالنون الخفيفة فحذفها (انظر: تفسير الفخر الرازي 58/3، والكشاف 448/1، والجامع لأحكام القرآن 420/4، و تفسير البحر المحيط 66/3 .

(3) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في شرح شذور الذهب 258، وهمع الهوامع 127/4، وشرح التصريح 2/ 238، ونسب للمتوكل الليثي في الأغاني 156/12، ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب 447/7(عظظ) وبلا نسبة في كتاب معاني الحروف للرماني 62ومغني اللبيب 24/2، وهناك خلاف كبير في نسبة هذا البيت.

والشاهد فيه: نصب الفعل (تأتي) بـــ(أن) مضمرة بعد الواو، لأن النهي عن الجمع بين(النهي عن خلق) والإتيان بمثله.

(4) هذه قراءة أُبيّ وزيد بن عليّ، والنصب هنا على أنّ (أو) بمعنى (إلى أنْ) فيكون التقدير (يقاتلونهم إلى أن يسلموا). (انظر: الكشاف 341/4 ، والجامع لأحكام القرآن 223/16، و تفسير البحر المحيط 94/8)

(5) الآية 16 من سورة الفتح، وفي المصحف: أو يسلمون.

(6) مابين القوسين الكبيرين استدركه الناسخ في الحاشية، حيث وضع سهماً يشير إليه.

(7) البيت من الطويل لامرئ القيس في شرح ديوانه 107، والكتاب 47/3، والمقتضب 27/2، وشرح المفصل 22/7، 33 ولسان العرب 55/14(أوا) وبلا نسبة في الخصائص 263/1، واللمع 75.

والهاء في (له) تعود على صاحب امرئ القيس، وهو عمرو بن قمينة، وقبل هذا البيت قوله:=

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُك إنَّما نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نَمُوْتَ فَنُعذَرا

أي: إلاّ أنْ نموتَ، والنصبُ في الجميع بإضمار (أن) [1].

ولـ(أنْ) مع الفعلِ ثلاثُ أحوالٍ:

حالٌ تعملُ فيه مظهرةً لا غير، كقولكَ: «أنْ تقومَ خيرٌ لكَ»، لو قلتَ: «تقومَ خيرٌ لك»، لم يجزْ، وكذلك: «أريدُ أن تقومَ»، لو قلتَ: «أريدُ تقومَ» لم يجز عند بصريٍّ، والكوفيُّ[2] يجيزُهُ ويُنشدُ[3]:

وحُقَّ لِمَنْ أبو بَكْرٍ أبوهُ يوفَّقَهُ الذي نَصَبَ الجِبَالا

وحالٌ تعملُ مضمرةً لا غير، وهو إذا كانتْ بعدَ (الفاءِ) و(الواوِ) و(اللامِ) في النفي، و(حتّى).

وحالٌ تعملُ فيها مضمرةً ومظهرةً، وهو (أنْ) التي بعد اللامِ في الإيجابِ، وقد سبقَ ذكرها[4]، ومع الفعلِ إذا عطفتَ على المصدر أو على اسمٍ، تقول:

=بكى صاحبي لما رأى الدربَ دونه وأيقنَ أنّا لاحقان بقيصرا

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع(نموت) بأن مضمرة بعد (أو) لأنها بمعنى "إلى أن" فالمعنى: إلى أن نموت.

(1) ذكر ابن هشام أن الفعل المضارع ينتصب بعد (أو) إذا كانت بمعنى (إلى) كقولهم:"لألزمنّك أو تقضيَني حقي" أو بمعنى(إلا) في الاستثناء، كقوله تعالى:"لا جُناحَ عليكم إنْ طلقتم النساء ما لم تمسّوهنّ أو تفرضوا لهنّ فريضة(البقرة: 237)أي: إلا أنْ تفرضوا...(انظر: مغني اللبيب 59/1-60)

(2) يرى الكوفيون أنّ (أنْ) تعمل النصب في المضارع وهي محذوفة من غير بدل، ولا يجوّز البصريون ذلك (انظر: الإنصاف 559/2-560).

(3) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه 1546/3، وبلا نسبة في لسان العرب 151/10(حقق) (وفيهما: أبو موسى بدل أبو بكر).

والممدوح هنا حفيد أبي موسى الأشعري، وهو بلال بن أبي بردة، وكان على شرطة البصرة سنة 109هـ ثم أصبح قاضي البصرة وأميراً لها إلى أن عزله يوسف بن عمر الثقفي سنة 120هـ (انظر: ديوان ذي الرمة 1506/3 ، وتاريخ الطبري 3/2)

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع (يوفق) بأن مضمرة مع أن الواجب إظهارها، والتقدير(أن يوفقَه)

(4) انظر ص155 من هذا البحث.

«يعجبني قيامُك وتقعدَ»، أي: وأن تقعدَ، لتعطف اسماً على اسم، فيجوز إظهارها وإضمارها، قال الشاعر[1]:

لَلُبسُ عَبَاءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشَّفُوفِ

أي: وأنْ تقرَّ عيني، ليكونَ قد عَطَفَ اسماً على (لُبْس).

درسٌ

[جزمُ الفعلِ المضارعِ]

الفعلُ ينجزمُ بـــ(لَمْ) و(لمّا) ولامِ الأمرِ و(لا) في النهيِ، و(إنْ) الجزاءِ، تقول: «لم يقمْ زيدٌ»، و«لمّا يقمْ»، و«ليقمْ»، و«لا يقمْ»، و«إن يقمْ أقمْ».

شرحه: هذه الحروفُ تَجزمُ الفعلَ المضارعَ، وإنّما عملتْ لاختصاصِها، فهي في الأفعالِ كحروفِ الجرِّ في الأسماءِ.

فأمّا (لَمْ) فإنَّها تنفي المستقبلَ، فتجعلُه ماضياً، وهي نفيٌ لِمَنْ قالَ: «قامَ زيدٌ»، فتقول: «لم يقمْ زيدٌ».

فأمّا (لمّا) فهي بمنزلةِ (لم) في النفيِ إذا وقعَ بعدَها فعلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وتكونُ نفياً لمن قالَ: «قد قامَ زيدٌ»، فزيدتْ فيها (ما) بإزاءِ (قد)، ويجوزُ أنْ تقتصرَ عليها من غيرِ وجودِ الفعلِ، يقول القائلُ: «قدْ قامَ زيدٌ»، وتقولُ: «جِئْتُ ولمّا»[2]، -كما تقولُ في (قد كان): قداي[3] .

---

(1) البيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبية في المحتسب 326/1، ولسان العرب 408/13(مسن) ،و مغني اللبيب 24/2 وشرح شذور الذهب 335، وخزانة الأدب 503/8، وبلا نسبة في الكتاب 45/3 ، وكتاب معاني الحروف للرماني 62 وكشف المشكل في النحو 159و346، وشرح المفصل 25/7 ، وأوضح المسالك 181/3.

وتقرّ: من قولهم: عين قريرة أي باردة، والشفوف: جمع شِفّ وهو الثوب الرقيق (انظر: خزانة الأدب 504/8-505)

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع(تقرّ) بأن مضمرة جوازاً لئلا يعطف الفعل على المصدر (لبس).

(2) انظر:اللباب في علل البناء والإعراب 48/2، وشرح المفصل 41/7

(3) كذا في الأصل وأظنه أراد:قدِ ، كما في قول النابغة:

أفِدَ الترحّل غير أنّ ركابنا لمّا تزلّ برحالنا وكأن قدِ

أي : وكأنْ قد زالت.(انظر : مغني اللبيب 150)

[و]كان ما بعدها في موضع جرٍّ بالإضافة[1]، وجوابها هو العامل فيها، تقول: «لمّا جئتَ جئتُ»، أي حينَ جئتَ جئتُ.

وأمّا لامُ الأمرِ فأصلُها أنْ تدخلَ على الغائبِ، تقولُ: «ليقمْ زيدٌ»، وعليهِ قولُه تعالى:﴿ولْيَعْفوا[2] ولْيَصْفَحُوا﴾[3] فأمّا الحاضرُ فَيُستَعْمَلُ الأمرُ له بغيرِ لامٍ، تقول: «قُمْ» و«اقعدْ»، فتحذفُ حرفَ المضارعةِ كيلا يلتبسَ بالخبرِ كقولهِ تعالى:﴿قُمِ اللّيْـلَ﴾[4] وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ﴾[5]، وقدْ وردتْ اللامُ في الحاضرِ، قال الله تعالى:«فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا»[6] في قراءةِ النبيِّ عليهِ السلامُ بالتاءِ[7].

وأمّا النهيُ[8] فكقولكَ: «لا تقمْ»، وعليهِ قولُه تعالى:﴿لا يَسْخَرْ قومٌ﴾[9]، ﴿ولا تَهِنُوْا ولا تَحْزَنُوْا﴾[10].

والجزمُ في الفعلِ الصحيحِ اللامُ حذفُ الحركةِ، وفي المعتلِّ اللامُ حذفُ اللامِ، نحوُ: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يرمِ»، و«لَمْ يخشَ»، وإنَّما حذفَها الجازمُ،لأنَّ من عادتِه

---

(1) يرى ابن السراج وأبو علي االفارسي وابن جني وجماعة من النحويين أن(لمّا) ظرف بمعنى حين، ويرى ابن مالك أنها بمعنى إذ. (انظر: مغني اللبيب 243/1)

(2) في الأصل: فليعفوا .

(3) النور : 22

(4) المزمّل : 2

(5) التوبة : 103

(6) الآية 58 من سورة يونس.

(7) وهي كذلك قراءة عثمان بن عفان وابن عامر و وأُبيّ والحسن وأبي رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبي جعفر المدني والسلمي وقتادة (انظر: تفسيرالطبري 88/11، والكشف 520/1، والجامع لأحكام القرآن 354/8، وإتحاف فضلاء البشر 252)

(8) في الأصل: النفي، وهو تحريف.

(9) الحجرات : 11.

(10) آل عمران : 139.

التأثيرَ، فلما لم يُصادفْ حركةً عمِل في نفسِ[1] الحرفِ، وأيضاً فإنّ هذه الحروفَ تناسبُ الحركاتِ، ألا تراها تدلُّ على الإعرابِ في بعضِ المواضعِ كما بيّنّا في الأسماءِ الستة؟ وفي التثنيةِ والجمعِ الذي على حدّها؟.

فأمّا (لَمْ يَكُ) فشاذٌّ[2]، فأمّا (لَمْ يقمْ)، و(لَمْ يَخَفْ) و(لَمْ يَبِعْ) فإنّ (لَمْ) حذفتْ الحركةَ من حرفِ الإعرابِ، فالتقى ساكنانِ، فحُذِفَ حرفُ اللينِ.

وأمّا (تَفعلانِ) و(يَفعلانِ) و(تَفعلونَ) و(يَفعلونَ) و(تَفعلينَ)، فإنّ النونَ فيها علامةُ الرفعِ، وحذفُها علامةُ الجزمِ والنصبِ، قال اللهُ تعالى:﴿إنّ اللهَ خبيرٌ بما تَعْمَلُوْنَ﴾[3] و﴿فَوَيْلٌ[4] لَهُمْ مِمّا كَتَبَتْ[5] أَيْدِيهِمْ وَوَيلٌ لَهُمْ مِمّا يَكْسِبُوْنَ﴾[6] وقال:﴿لَسَاحِرَانِ يُرِيْدَانِ﴾[7] وقال:﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[8] فالنونُ علامةُ الرفعِ، وقال: ﴿ولا تَخَافِي ولا تَحْزَني﴾[9] فحذفُ النونِ علامةُ الجزمِ[10]، وقال:﴿فإنْ لَمْ تَفْعَلُوْا ولَنْ تَفْعَلُوْا﴾[11] فحذفُ النونِ علامةٌ للجزمِ والنصبِ[12].

---

(1) في الأصل: نفسها ، وهو تحريف، وقد تكون صحيحة على أن يكون اللفظ الذي بعدها (الحذف) وصحفه الناسخ (الحرف) فتكون الجملة: عملت في نفسها الحذف، وتكون الهاء في (نفسها) عائدة إلى حروف العلة التي ذكرها.

(2) وجه الشذوذ هنا هو حذف النون، وذكر بعض العلماء أن هذا الحذف لكثرة الاستعمال.(انظر : الإنصاف 541/2، واللباب 166/1)

(3) المائدة : 8 ، والنور ، 53 ، والحشر : 18

(4) في الأصل ويل، وأثبت الباحث الفاء للمحافظة على النص القرآني.

(5) في الأصل: كسبت ، وهو تصحيف

(6) البقرة : 79

(7) طه : 63

(8) هود : 73

(9) القصص : 7

(10) في الأصل: قبلها كلمة (الرفع) وهو سهو من الناسخ.

(11) البقرة : 24

(12) أي أن حذف النون علامة للجزم في (لم تفعلوا) وعلامة للنصب في (لن تفعلوا).

والنصبُ محمولٌ على الجزمِ هنا كما كانَ النصبَ في التثنيةِ والجمعِ الذي للأسماءِ محمولاً على الجرِّ، وذلكَ أنّ الجزمَ مختصٌّ بالفعلِ، كما أنَّ الجرَّ مختصٌّ بالاسمِ، فإذا قلتَ الزيدانِ يضربانِ، فـ(يضربُ) الفعلُ، والألفُ الفاعلةُ هنا، والنونُ علامةُ الرفعِ.

وهذه خمسةُ أفعالٍ لا سادسَ لها، اثنانِ للجمعِ مخاطَبانِ وغائبانِ، واثنانِ للتثنيةِ مخاطَبانِ وغائبانِ، وواحدٌ للمؤنَّث المخاطَبِ.

فأمّا الشرطُ فقولكَ: «إنْ تقمْ أقمْ»، فـ(إنْ) جَزَمَتْ الشرطَ،وإنْ[و] الشرطُ جميعاً[جزما] الجوابَ[1] ، كالابتداءِ الذي رفعَ المبتدأَ، والابتداءِ[والمبتدأ]اللذينِ[2] رفعا الخبرَ، وقد يقعُ موقعَها الماضي، فتقولُ: «إنْ قمتَ قمتُ»، فعلى الأوّل قولُه تعالى:﴿إنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم﴾[3] ومثالُ الثاني قولُه تعالى:﴿إنْ أَحْسَنْتُم أَحْسَنْتُم لأَنفُسِكُمْ﴾[4]، فـ (إنْ) عكَسَتْ طبيعةَ الماضي إلى المستقبلِ[5]، وقالوا: «إن قمتَ أقمْ»، وعليه قولُه تعالى:﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحياةَ الدُّنْيا وَزِيْنَتَها نُوَفِّ إلَيْهِمْ﴾[6] وهذا أقلُّها استعمالاً، وأمّا الرابعُ فيُستعمَلُ في الشعرِ ولم يجئْ في القرآنِ، وهو:" إن تقمْ قمتُ»،وإنّما قلَّ استعمالُه لأنَّهم كرِهوا حيثُ ظهرَ عملُها في الشرطِ أنْ يبطلَ عملُها[7]، قال الشّاعرُ[8]:

---

(1) هذا رأي جماعة من البصريين، أما الكوفيون فيرون أن جواب الشرط مجزوم على الجوار.(انظر: الإنصاف 602/2.

(2) في الأصل: الذين ،وهو تحريف.

(3) الأنفال : 38

(4) الإسراء : 7

(5) زاد بعدها في الغرّة : كما عكستْ (لم) طبيعة الفعل(انظر: الغرة ج86/3 و)

(6) هود : 15

(7) أي يبطل عملها في الجواب ، وانظر: الغرة ج86/3 ظ/87 و

(8) البيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي في ديوانه 52، وخزانة الأدب 76/9، وبلا نسبة في المقتضب 58/2 وشرح ابن عقيل 371/2.=

مَنْ يَكدْني بَسيِّئٍ كنتَ منه كَالشَّجا بينَ حَلْقِه والوَريدِ

وأمّا جوابُ الجزاءِ فإنَّه يكونُ بأحدِ ثلاثةِ أشياءٍ، إمّا بالفعلِ كما ذَكَرْنا، وإمّا بالفاءِ، وذلك أنْ يكونَ الجزاءُ شيئاً لا يصلحُ للشرطِ أنْ يعملَ فيه، كالمبتدأ والخبرِ، أو فعلِ الأمرِ، أو فعلِ النهي أو ما شابَه ذلكَ، تقول: «إنْ جئتَني فلكَ درهمٌ»، و«إنْ مضيتَ فأكرمْ زيداً»، و«إنْ أتيتَ فلا تُهِنْ عمرواً»، ومنه قوله تعالى:﴿وإنْ عَاقَبتُم فعاقِبُوا﴾[1]، وتقول: «إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ»، فالفاءُ ربطتْ الجملةَ بالجملةِ، ومنه قولُه تعالى:﴿وإنْ تُخفُوهَا[2]وتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُم﴾[3]، وإمّا بـ(إذا)، كقولِه تعالى:﴿وإنْ تُصبْهُم سَيّئةٌ بِمَا قَدّمَتْ أَيْديهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[4]، وهذه (إذا) ظرفُ مكانٍ[5]، وهي للمفاجأةِ، وما بعدَها مبتدأ، والعاملُ فيها (يقنطون)، وهو الخبرُ، وأمّا قولُ الشاعرِ[6]:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْـــرَعُ

=وهو من قصيدة يرثي بها ابن أخته اللجلاج. ومعنى يكدني: يخدعني ويمكر بي، والشجا: ما يعترض في الحلق من عظم أو عود، والوريد: عرق ينبض أبداً (انظر: خزانة الأدب 77/9). ويُروى (كنتُ) بضم التاء على أن الشاعر يمدح نفسه.

والشاهد فيه: مجيء فعل الشرط (يكدني) مضارعاً، وجوابه (كنت) ماضياً.

(1) النحل : 126

(2) في الأصل: تخففوها ، وهو تحريف.

(3) البقرة : 271

(4) الروم : 36.

(5) (إذا) التي للمفاجأة حرف عند الأخفش وابن مالك، وظرف مكان عند المبرد وابن عصفور، وظرف زمان عند الزجاج والزمخشري. (انظر: مغني اللبيب 78/1)

(6) البيتان من الرجز، وهما لجرير بن عبدالله البجليّ في الكتاب 67/3، والمقتضب 70/2، ولسان العرب 46/11 (بجل) ولعمرو بن خثارم البجليّ في خزانة الأدب 20/8، وبلا نسبة في الأصول في النحو 192/2، وشرح ابن عقيل 374/2.

وهو من رجز قاله في منافرة (محاكمة) وقعت بين جرير بن عبدالله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبيّ إلى الأقرع بن حابس، وكان عالم العرب في زمانه.(انظر لسان العرب 46/11(بجل) وخزانة الأدب 20/8-21).

والشاهد فيه: وقوع جواب الشرط (تُصرع) مضارعاً مرفوعاً.

إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعْ

فهذا شاذٌّ يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ، وسيبويهِ يتأوّلُه على وجهَيْنِ، أحدُهما: أن تُضمَر الفاءَ، وهذا يوافقُه فيه المبرّد[1]، والثاني يتأوّلُ فيه التقديمَ كأنَّهَ قال: «إنك تُصرعُ إنْ يصرعْ أخوكَ»، وهذا لا يوافقُه فيه المبرّدُ، وفي البيتِ قبحٌ من وجهَيْنِ، أحدُهما: أنه جزَم بـــ(إنْ) ولم يأتِ لها بجوابٍ مجزومٍ، ولا بالفاءِ ظاهرةٌ، ولا بـــ(إذا)، والثاني: حذفُ الفاءِ وتقديمُ ما هو في موضعِه، لأنَّ (تُصرَع) قد وقعَ موقعَه لأنه جوابَ، فلا يُنوى به غيرُ موضعِه.

ومن الفاءِ قولُه تعالى:﴿فمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّه فَلا يَخَافُ﴾[2] أي:«فهو لا يخافُ»، وكذلك ﴿ومَنْ[3]كَفَرَ فأُمَتِّعُه قَليلا﴾[4] أي: «فأنا أمتعُه»، وأمّا قولُه تعالى:﴿وإنْ تَصْبِروا وتَتَّقوا لا يَضُرُّكُم﴾[5] فليسَ بمرفوعٍ، وإنّما هو مجزومٌ، والضمةُ في الرّاءِ لإتباعِ الضادِ، كما تقولُ: (مُنذُ)، ولو قُرئ«يضُرُّكُم» و«يضُرَّكم»[6] لم أرَ به بأساً.

واعلمْ أن الشرطَ قد يُحذفُ مع الأشياءِ السبعةِ[7] التي يُنصبُ ما بعدَ الفاءِ في جوابِها، ويبقى الجوابُ مجزوماً، إلا (ما) النفي ونحوها، وباقي هذه الأشياءِ السبعةِ يشابهُ الشرطَ، تقول: «قُمْ أكرمْكَ»، و«لا تقمْ يكنْ خيراً لكَ»، و«أينَ بيتُك أزرْكَ»،

---

(1) ما في كتاب سيبويه أنه تأوّل هذا البيت فقط على التقديم والتأخير، أي: إنك تُصرعُ إن يصرعْ أخوك، أما التأويل بإضمار الفاء فلم يذكره سيبويه في هذا البيت، وإنما يتأوله في مثل قولهم: إن تأتني أنا صاحبك.(انظر: الكتاب 67/3-86).

وانظر رأي المبرد في المقتضب 70/2، وهولم ينفِ أن يكون على التقديم والتأخير.

(2) الجن : 13.

(3) في الأصل: من، وأثبت الباحث الواو للمحافظة على النص القرآني .

(4) البقرة : 126

(5) آل عمران : 120

(6) والقراءات التي في هذه الآية هي: يضُرّكم ، ويضِرّكم ، ويضيركم (انظر: تفسير البحر المحيط 37/4).

(7) هي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والتمني، والعرض، والدعاء.

و«ألا تنزلُ[1] عندنا تُصبْ خيراً»، و«ليتَ لي مالاً أنفقْه»، و«اللهمَّ اغفرْ لي أدخُلْ الجنةَ»، فتقديره: «قمْ، إنْ تقمْ أكرمْك»، ومنه قولُه تعالى:﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[2] أي: «إنْ ترِني أنظرْ إليك»، ولا تقلْ: «لا تقربِ الأسدَ يأكلْك»، لأنَّه يصير التقديرُ:«إلاّ تقرب الأسدَ يأكلْك»، فتجعلُ بُعدَه سببَ أكلِهِ.

درسٌ

ويُقامُ مقامَ (إنْ) أسماءٌ وظروفٌ، فالأسماءُ: (مَنْ) و(أيّ) و(مَهْما)، و(ما)، والظروف: (أيْنَ)و(أنّى) و(مَتى) و(أيّانَ) و(حيثُما) [3].

وكلُّ ما انتصبَ بعدَ الفاءِ في تلكَ الأشياءِ السبعةِ إذا حذفتَ الفاءَ ينجزمُ إلا ما كانَ مع المنفيِّ، تقول: «قُمْ أكرمْكَ».

شرحه: إنّما تُقام الأسماءُ والظروفُ مقامَ (إنْ) في الشرطِ؛ لما في ذلك من الاختصارِ وعدمِ التكرارِ، ألا ترى أنّ (مَنْ) في قولكَ: «مَنْ يأتني»، أنّها أغنتْ عن قولِكَ: «إن يأتِ زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ وجميعُ جنسه»، وكذلكَ سائرُ الأسماءِ.

فأما الأسماءُ القائمةُ مقامَ (إنْ) فـ(مَنْ) وهي لمَنْ يعقلُ، و(ما) وهي لما لا يعقلُ، و(أي) وهي بعضٌ من كلٍّ، و(مهما) وأصلُها: (ما ما) [4] عند الخليل[5]، وهي بمنزلةِ (ما) في الشرطِ.

---

(1) في الأصل: تنزال وهو تحريف.

(2) الأعراف : 143

(3) زاد بعض العلماء (إذما). (انظر: اللمع 76، وشرح ابن عقيل 367/2). والكوفيون يعدون (كيف) من الأسماء التي يجازى بها في الشرط، فهي عندهم تجزم الفعلين مثل (مَن) وغيرها من أسماء الشرط، والبصريون لا يعدونها من أسماء الشرط.(انظر المسألة مفصلة في الإنصاف 643/2).

(4) انظر رأي الخليل في الكتاب 59/3-60 وعن الهاء في مهما قال الخليل: "استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى."

(5) هو أبو عبد الرحمن بن عمرو بن تميم الفراهيدي، واضع علم العروض ،وأستاذ سيبويه، توفّي سنة سبعين ومائة ،وقيل خمس وسبعين ومائة ،وهو ابن أربع وسبعين سنة .(انظر: مراتب النحويين 45-54 ، وطبقات الزبيدي 47-51) .

وأمّا الظروفُ فـ(أين) وهي للمكانِ، و(أنّى)كذلكَ، و(متى) للزمانِ، و(حيثُما) للمكانِ، و(أيّانَ) زمانٌ، تقولُ في (مَنْ): «مَـنْ يأتنـي آته»، قالَ اللهُ تعالى:﴿وَمَنْ يتقِ اللهَ يجعلْ لَه مَخْرجاً﴾[1]، وفي (ما) قولُه تعالى:﴿ما يَفْتَحِ اللهُ للناسِ من رَحْمةٍ فلا مُمْسِكَ لَها﴾[2]، وفـي (أيّ) قولـه تعالى: ﴿أيّاً مَا تَدْعُـو فَلَهُ الأسْمَـاءُ الحُسْنى﴾[3]، وفي (مَهْما) قولُه تَعالـى: ﴿مَهْما تَأتِنا بـِهِ مِنْ آيةٍ﴾[4] وفـي (أينَ): ﴿أينَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[5] وقالَ الشّاعِرُ[6]:

أينَ تَضْرِبْ بنا العُداةُ تَجِدْنا نَضْرِبُ العِيْسَ نَحْوَهم للتّلاقي

وفي (أنّى) قولُ الشاعِرِ[7]:

فأَصْبَحْتَ أنّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها

وأمّا (متَى) فقالَ الشاعرُ[8]:

---

(1) الطلاق : 2.

(2) فاطر : 2

(3) الإسراء : 110

(4) الأعراف : 132

(5) النساء : 78

(6) البيت من الخفيف لابن همام السلولي في الكتاب 58/3، وبلا نسبة في شرح المفصل 105/4.

والمقصود: في أي مكان تضرب بنا الأعداء نوجّه الإبل للقائهم.

والشاهد فيه: المجازاة بـ (أين) وجزم فعل الشرط(تضرب) وجوابه (تجدنا).

(7) هذا صدر بيت من الطويل عجزه : كلا مركبيها تحت رجليك شاجرُ

وهو للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه 220، والكتاب 58/3، وشرح المفصل 110/4، ولسان العرب 47/5(شجر)، وخزانة الأدب 91/7 (وقد روته بعض المصادر: تبتئس بها)

والبيت من قصيدة يخاطب بها عمّه عامر بن مالك، وكان قد ضرب جاراً للبيد بالسيف، فغضب لبيد، فقال قصيدة منها هذا البيت، ويشبه حال عمّه وفعلته تلك بحال من يركب ناقة صعبة، لا يقدر على النزول عنها سالماً، لأن رجليه قد اشتبكتا بركابها، وشاجر: أي ملتبس(انظر: ديوان لبيد 220-221).

والشاهد فيه: المجازاة بـ(أنى) حيث جزمت فعل الشرط (تأتها) وجوابه(تلتبس).

(8) هذا صدر بيت من الطويل عجزه : وتَضْرَ إذا ضَرَّيتموها فتَضْرَمِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 43، وتهذيب اللغة 31/12، وأساس البلاغة(ضري) ولسان العرب 354/12(ضرم).=

متَى تَبعثُوها تَبعَثُوها ذَميمَةً

وأمّا (أيّانَ) فقالَ الشّاعر[1]:

إذا النَّعْجَةُ الأرْباءُ كانتْ بقَفْرةٍ فأيّانَ ما يَعدلْ بها الدَّلْوُ ينَزلِ

و(إذما) يجعلُها الفارسيُّ[2] حرفاً[3]، وأنشدوا فيها[4]:

إذما أتيتَ على الرَّسولِ فقلْ له

-والحديث في البيت عن الحرب، وتبعثوها أي تثيروها، وتضر: تتعوّد.

والشاهد فيه: المجازاة بـــ (متى) حيث جزمت فعل الشرط (تبعثوها) وجوابه (تبعثوها).

(1) البيتُ من الطويل لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين 526/2 ، وبلا نسبة في همع الهوامع 341/4.

والشاهد فيه: المجازاة بـــ(أيان) حيث جزمت فعل الشرط(يعدل) وجوابه (ينزل).

(2) هو أبو علي بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أستاذ ابن جني، وتلميذ أبي بكر الزجاج، إمام في النحو، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة.(انظر: سير أعلام النبلاء 180/16 و البلغة 80/1)

(3) ما يُفهم من كلام الفارسي أنه عدّها اسماً (انظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 294)، وذكر ابن هشام أنها عند سيبويه حرف، وعند المبرد وابن السراج والفارسي ظرف.(انظر: مغني اللبيب 78/1). فقد يكون هذا اللفظ في الأصل: ظرفاً، وحرفه الناسخ: حرفاً. ونشير هنا إلى أن ما نقله ابن هشام من أن(إذما) عن المبرد ظرف مخالف لما في كتابه المقتضب، فقد جاء فيه 45/2 عند حديثه عن عوامل المجازاه_ قوله:" ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إنْ وإذما."

(4) هذا صدر بيت من الكامل عجزه : حقّاً عليك إذا اطمأنّ المجلسُ

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه 88، والكتاب 57/3، ولسان العرب 476/3(أذذ) وخزانة الأدب 29/9 وبلا نسبة في المقتضب 46/2، والخصائص 131/1.

وهذا البيت من قصيدة يمدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وبعده:

يا خير من ركب المطيَّ ومن مشى فوق التراب إذا تُعدّ الأنفسُ

(انظر: ديوان العباس ين مرداس 88).

والشاهد فيه: المجازاة بـــ (إذما) بدليل وقوع الفاء في الجواب.

وقال[1]: «حيثما تكنْ أكنْ»، وهذه (ما) تزادُ في (أينَ) و(متى) [2]، وتزولُ، وهي تلزمُ (حيثُ) و(إذ) لمنعِهما عن الإضافةِ.

وأمّا جزم الأفعال في ما بعدَ الفاءِ التي يُنصبُ الفعلُ بعدها إذا حُذِفَتْ، فقد تقدّمَ ذكرُه[3].

درسٌ

[الأفعالُ الجامدةُ]

الأفعالُ التي لا تتصرفُ خمسةٌ[4]، وهي: (فعلُ التعجُّبِ)، و(نِعْمَ وبِئْسَ)، و(عَسى)، و(حَبَّذا)، و(لَيْسَ)، فأمّا فعلُ التعجّبِ فإنّه يكونُ بلفظينِ،أحدُهما: «ما أحْسَنَ زيداً»، والآخرُ: «أحْسِنْ بزيدٍ»، فإنْ كانَ الفعلُ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ، أو كانَ لَوْناً أو خِلْقَةً، قلتَ فيه: «ما أشَدَّ» ونحوه، تقولُ: «ما أحْسَنَ دَحْرَجَتَهُ»، و«ما أقبحَ سوادَه»، وما أعظمَ عَماه.

شرحُه: الأفعالُ التي لا تتصرّفُ خمسةٌ كما ذُكرَ، ومعنى أنّها لا تتصرّفُ أنّهَ لا يُبنى منها فعلٌ مُسْتَقْبَلٌ خبريٌّ ولا أمريٌّ، ولا اسمُ فاعلٍ، ولا اسمُ مفعولٍ، ولا يخرجُ عليها مصدرٌ مؤكّدٌ، وإنَما لا تتصرفُ لمعانٍ اتصلتْ بها حَرَمَتْها التصرّفَ، فَجُعِلَ عدمُ التصرّفِ دليلاً على تضمّنِها له، ألا تَرى أنَّكَ لا تقولُ في (ليس): (يَلْيَسُ)[في المضارع] ولا (لِسْ) في الأمر، ولا (لايِسٌ) اسم فاعلٍ؟ وكذلك الباقي.

---

(1) كذا في الأصل: وهذا موهم أنه شعر، ولم يعثر الباحث عليه في المصادر التي وقف عليها. وقد يكون هناك سقط بعد هذا اللفظ.

(2) وانظر: مغني اللبيب 272/1.

(3) انظر ص169 من هذا البحث.

(4) على أن نعم وبئس واحد وإلا فهي ستة أفعال.

وأمّا فعلُ التعجّبِ[1] فإنه تضمّنَ الزيادةَ على الخبرِ، وهو التعجبُ، وحكمُ كلِّ زيادةٍ طارئةٍ على الجملةِ أن يكونَ لها حرفٌ دالٌّ عليها كالنفيِ والاستفهامِ والتمنّي، وغيرِ ذلك، فلما لَمْ يكن لهذا المعنى حرفٌ دالٌّ عليه، حَرَموه[2] (ما لأمثالِه) [3] من الأفعالِ من التصرّفِ تنبيهاً على المعنى. والتعجبُ شيءٌ خفيَ سَبَبُهُ وظهرَ على نظائِرِه[4] وله صيغتانِ، إحداهُما: «ما أحسنَ زيداً»، و(ما) فيهما بتقدير (شيءٍ) عند سيبويه[5]، لا صلةَ لها، وهي مبتدأةٌ، و(أحسن) فعلٌ فاعلُه مضمرٌ فيه عائدٌ إلى (ما) و(زيداً) مفعولٌ به، والجملةُ في موضعِ خبرِ (ما) ولا يتصرّفُ الفعلُ بعدَها، واقتُصر به على[6] الماضي؛لأنّه مما قد ثَبَتَ في النفسِ.

وحكمُ كلِّ فعلٍ يُتَعَجَّبُ منه، أنْ يُبنى قبل التعجّبِ على (فَعُل) متعدّياً كانَ أو غيرَ متعدٍّ، فيصيرُ [لا]يتعدّى، فيصيرُ (ضَرَبَ) ضَرُبَ، بمنزلة (ظَرُفَ) وكذلك (كسى): كَسُوَ، ليصيرَ كالغريزةِ، فإذا بُنيَ على هذه الصيغةِ أُدخلَ عليه همزةُ التعدية ، فتعدّيه إلى واحدٍ، فتساوي المتعدّي وغير المتعدّي، فتقول: «ما أحسنَ زيداً»، و«ما أضربَ عمراً».

---

(1) يرى البصريون أنّ (أفعل) في التعجب فعل بدلالة دخول نون الوقاية عليه إذا وُصل بياء المتكلم، فتقول: ما أحسنني، وما أكرمني، ونون الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال، ويرى الكوفيون أنه اسم بدلالة أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، كما أنه دخله التصغير في قول الشاعر: يا ما أُمَيلحَ غزلاناً شدنّ لنا والتصغير من خصائص الأسماء.(انظر: الإنصاف 126/1-130).

(2) في الأصل: جزموه وهو تصحيف.

(3) في الأصل: (ما لا) في سطر وحدها و (مثاله) في السطر الذي يليه.

(4) أضاف في (الغرة ج3/ 92 ظ): لذلك لم يتطرق على الباري سبحانه وتعالى؛ لأنه لا يخفى عليه سبب.

(5) قال سيبويه 72/1 :"وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبد الله. ودخله التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به."

(6) كلمة(على) مكررة في الأصل.

والأفعالُ التي يُتَعَجَّبُ بها لا تخلو من: (فَعَل) أو (فَعِل)، أو (فَعُلَ)، وقد أجازَ بعضُهم من (أفعَلَ)[1]، واستدلَّ عليه بقولِهم: «ما أعطاهُ للمالِ»، و«ما أولاهُ للخيرِ»، والفعلُ منه: (أعطى) و(أولى)، فهذا متعجَّبٌ منه على حذفِ الزيادةِ.

فإنْ كانَ الفعلُ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ ما عَدا الهمزةَ، فالنحاةُ أجمعونَ[2] لا يجيزونَ مجيئُهُ في هذا البابِ، كـ(فرّحَ) و(حَوقَلَ) و(جَهْوَرَ و(ضاربَ) و(بَيْطرَ) و(دَحرجَ) و(اكتسبَ) و(استخرجَ) ونحوه، وكذلك ما كان من العيوب خلقةً كالحول والعَمَى والعَرَجِ، لأنّها تَنْزِلُ بمنزلةِ اليَدِ والرِّجْلِ، فهذا يمتنُع من جهةِ المعنى، والألوانُ كذلكَ، كـ(الأبيضِ) و(الأحمرِ) و(الأسودِ) ، لأنها بمنزلةِ الخِلْقِ أيضاً كاليدِ والرِّجْلِ، كما لا تقولُ: «ما أَيداهُ»، ولا «أَرْجَلَه»، وكذلك لا تقول:«ما أعماهُ»، ولا «ما أَحْمَرَهُ»[3].

وإنّما امتنعَ التعجّبُ مما زادَ على الثلاثةِ لأنَّ صيغةَ التعجُّبِ تتغيرُ به، وهي: (أَفْعَلَ)، و(أَفْعِلْ)، و(أَفْعُلْ) لا يكونُ إلا من ثلاثيٍّ.

وأمّا العيوبُ والألوانُ فقد ذكَرْنا علةَ امتناعِ التعجبِ منها، وقيلَ[4] أيضاً إنّ أكثرَ ما وردتْ أفعالُها على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ نحو: (احْوَلَّ)، و(اعْوَرَّ)، و(ابْيَضَّ)، و(اسْوَدَّ)، وما زادَ على الثلاثةِ لا تعجّبَ منه.

فإذا أردتَ التعجبَ منه جئتَ بـ(أشدَّ) و(أعظمَ) و(أقلَّ) و(أقبحَ) و(أحسنَ) وأتيتَ بمصادرِ تلكَ الأفعالِ، فجعلتَها مفعولةَ هذه الأفعالِ، فبلغتَ المقصودَ، وذلكَ

---

(1) هذا رأي الأخفش وتابعه فيه المبرد (انظر: المقتضب 187/4، وشرح المفصل 144/7) وفسّر ابن هشام في مغني اللبيب 103/1 مجيئه من(أعطى) و(أولى) بأنه على حذف الزوائد، فهو من (عطا) و(ولى).

(2) انظر : مغني اللبيب 103/1.

(3) جوّز الكوفيون التعجب من السواد والبياض؛ لأنهما أصل الألوان، واحتجوا بالشعر لذلك، ومنع ذلك البصريون؛ لأن هذين اللونين كسائر الألوان.(انظر المسألة في الإنصاف 149/1)

(4) هذا رأي يونس بن حبيب (انظر :الغرة ج99/3 و).

أنْ تقولَ في (استخرجَ): «ما أشدَّ استخراجَه»، وفي (الحَوَلِ): «وما[1] أقبحَ حوَلَهُ»، وفي (حُمْرَتِه): «ما أعظمَ حُمْرَتَه»، وعلى هذا فقسْ.

فإن قلتَ: «ما أسودَه» (من السؤددِ) جازَ، و«ما أبيضَه»، للطائر (من البيضِ) جازَ، و«ما أحْوَلَه» (من الحيلة) جازَ، و«ما أحمرَه» (من البلادةِ) جاز.

وأمّا القِسْمةُ الثانيةُ من فعلِ التعجب، فهو (أَفْعِلْ به)، صيغتُه صيغةُ الأمرِ، ومعناه الخبرُ، تقولُ: «أحسِنْ بزيدٍ»، و«أَكرِمْ بعمرٍو»، أيْ: «ما أحسنَه»، و«ما أكرمَه»، فالجارُّ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ، تقديرُه: «حَسُن زيدٌ جِدّاً»، و«كَرُم عمْرٌو»، قالَ اللهُ تعالى:﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾[2].

و(أفعِلْ) للاثنين والجمعِ والمؤنَّثِ على صورةٍ واحدةٍ، تقولُ: «يا هندُ أحسِنْ بعمرٍو»، و«يا زيدانِ ويا زيدونَ أحسِنْ بعمرٍو» وكلُّ شيءٍ امتنعَ في (ما أَفْعَلَهُ) امتنعَ في (أفعِلْ به)، لأنَّ معناهما واحدٌ، فلا تقلْ: «أسودْ بهِ»، كما لَمْ تقلْ: «ما أسودَه»، ولا تقلْ:«أَعْمِ به» (من عمى العين)، وكذلك لا تقل: «أعرِجْ[3] به»، كما لا تقول: «ما أَعْماهُ»، و«ما أَعْرَجَهُ».

ويناسبُ هذا البابَ (هذا أفعلُ من هذا) [4] يمتنعُ فيه ما امتنعَ فيهما، ويجوزُ فيه ما جاز فيهما، لا تقلْ: «هذا أسودُ من هذا»، كما لم تقل: «ما أسودَه»، ولا «أسودْ به»، وتقول: «هذا أضربُ من هذا»، و«أظرفُ منه»، كما تقول:«ما أظرفَه»، و«أظرِفْ به».

درسٌ

(نِعْم وبِئْسَ) فعلانِ يَرفعانِ المضمرَ – ويُفَسَّرانِ بنكرةٍ منصوبة، تقول: «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»– والمظهرَ إذا كان فيه الألفُ واللامُ أو مضافاً إلى ما فيه الألفُ

---

(1) كذافي الأصل (وما). وزيادة الواو لا مسوغ لها.

(2) مريم : 38

(3) في الأصل: عرج وهو تحريف.

(4) يقصد اسم التفضيل.

واللامُ، نحوُ: «نِعْم الرجلُ زيدٌ»، ولا بدَّ من مخصوصٍ بالمدحِ والذمِّ من جِنْسِ الفاعلِ مرفوعٍ، وهو (زيدٌ).

شرحُه: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلانِ بدلالةِ اتّصال تاءِ التأنيثِ بهما[1]، تقولُ: «نِعْمتْ المرأةُ هندٌ»، وإنّما لم يتصرّفا لما تضمّناهُ من معنى العموم[2] في المدحِ والذَّمِّ، فإن (نِعْمَ) تصلُحُ لكلِّ فنٍّ من المدحِ، و(بئسَ) تصلح لكل فنٍ من الذمِّ، فأُلْزِما عدمَ التصرّفِ تنبيهاً على ما تضمّناهُ.

وفاعلُهما لا يخلو من قِسْمَيْنِ، أحدُهما: أنْ يكونَ مضمراً على شريطةِ التفسيرِ، ويكونَ مفسّرُه من جنسِ ما أُضمرَ فيه، تقولُ: «نِعْمَ رَجُلاً»، إذا كانَ المضمرُ من جنسِه، وكذلك:(بِئْسَ ما صُنْعاً) إذا كان المضمرُ من جنسِه، والمضمراتُ على شريطةِ التفسيرِ –وهي التي لا تعودُ إلى شيءٍ مذكورٍ قبلَها في النية– أربعةٌ[3]، هذا أحدُها، والثاني:«رُبَّهَ رَجُلاً»، والثالثُ ضميرُ الشأنِ والقصةِ، كقولك: «هو زيدٌ قائمٌ»، والرابع في الفعلينِ[4] المعطوفِ أحدُهما على الآخَرِ وفاعلُهما من جنسٍ واحدٍ، أو ما يناسبُ ذلكَ، كقولكَ: «قامَ وقَعَدَ زيدٌ»، عند

---

(1) هذا رأي البصريين والكسائي، أما رأي الكوفيين فهم يرون أنهما اسمان بدليل دخول حرف الجر والنداء عليهما، وعدم اقترانهما بالزمان، وعدم تصرفهما، وما ورد عن العرب من قولهم: نعيم الرجل، وليس في أبنية الأفعال (فعيل) (انظر: الإنصاف 97/1-150)

(2) المقصود بالعموم أنهما ليس لزمن معين، وقد أوضح المؤلف ذلك في كتابه الغرة (ج100/3 و) :"إنما منع التصرف لأن لفظه لفظ الماضي، وهو يصلح للحالة التي أنت فيها، فلا يختص معناه بزمن، فأشبه الاسم، ألا ترى أنك إذا قلت: مدحتُ زيداً، إنما تريد ذلك في الماضي، وإذا قلت: نعم الرجل زيد، فما تريد الماضي حسب."

(3) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب 133/2 والأشباه والنظائر 47/2 : أنها سبعة، منها غير ماذكر:أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره، مثل"إن هي إلا حياتُنا الدنيا(الأنعام : 29) وأن يكون مبدلاً من الظاهر المفسر له، مثل : ضربته زيدا، وأن يكون متصلاً بفاعل مقدم ومفسره مفعول متأخر، مثل : ضرب غلامُه زيداً."

(4) في الأصل: الفعل وهو تحريف.

البصري[1]، وكذلكَ: «ضربَني وضَرَبْتُ زيداً»، ففاعلُ (ضربني)مضمرٌ على شريطةِ التفسيرِ.ولا بدَّ في هذا البابِ الذي نحنُ بصددِه[2] من شيءٍ يفسّرُ المضمرَ من جنسِه، فتقولُ: «نِعْمَ رجلاً زيدٌ».

والثاني من فاعِلهما[3] اسمٌ فيه ألفٌ ولامٌ، أو مضافٌ إلى ما فيه الألفُ واللامُ، وتكونُ الألفُ واللامُ لاستغراقِ الجنسِ، بدليلِ قولِهم: «نِعْمَ المرأةُ هندٌ» بغيرِ استكراه[4]، فلو كانَتْ الألفُ واللامُ لغيرِ الجنسِ، لم يجزْ ذلك، كما لا يجوزُ: «قامَ المرأةُ»، وكذلكَ يُحتاجُ فيه إلى مخصوصٍ بالمدحِ والذمِّ من جنسِهِ، تقولُ: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»، و«بئسَ غلامُ الرجل بكرٌ»، فأمّا قولُه تعالى:﴿نِعْمَ العَبْدُ إنَّه أوّابٌ﴾[5] ولم يذكرْ أيوبَ عليه السلامُ، فإنّما ذلك لدلالةِ الحال عليهِ، كما قال ﴿حتى تَوارتْ بالحِجابِ﴾[6] ولم يذكرْ الشمسَ، و﴿كلُّ مَنْ عليها فانٍ﴾[7] ولم يذكرْ الأرضَ، وأمّا قولُه تعالى:﴿بِئْسَما اشْتَرَوْا به أنفُسَهم أنْ يكفُرُوا﴾[8] فمنِ الناس من يجعلُ (ما) بتقديرِ (الذي) وما بعدَه صلتَه، وهو فاعلُ (بئسَ)، و(أنْ يكفروا) بتقدير(كفرُهم)، وهو المخصوصُ بالذمِّ، ومن الناسِ من يجعلُ (ما) نكرةً موصوفةً

---

(1) هنا يعمل البصريون الفعل الثاني، ويُضمرون للأول فاعلاً، وقد جاز الإضمار قبل الذكر هنا لأن ما بعده يفسره. (انظر: الإنصاف 193/1)

(2) أي باب نعم وبئس.

(3) أي الثاني من قسمي فاعل نعم وبئس، وكان قد ذكر الأول ، وهو المضمر على شريطة التفسير.

(4) أي بغير استكراه في تذكير الفعل مع المؤنث، لأن الألف واللام في (المرأة) تدل على جنس النساء، فكأنه قال: نِعْم جنس النساء...(انظر : الإنصاف 111/1)

(5) سورة ص : 30 و 44

(6) سورة ص : 32

(7) الرحمن : 26

(8) البقرة : 90

بالجملةِ التي بعدها مُفَسِّرةً[1] وفاعلُ (بئس) مضمرٌ فيه، و(أنْ يكفروا) المخصوصُ بالذمِّ[2].

وزيدٌ ونحوُه في هذهِ المسائلِ مرفوعٌ إمّا بالابتداءِ، وإمّا بخبرِ مبتدأ محذوفٍ، فمَنْ رفعَه بالابتداءِ، جعلَ الجملةَ المقدمةَ خبرَهُ[3]، وهي «نِعْمَ الرَّجُلُ» والعائدُ إليه من الجملةِ ما تضمّنَه الاسمُ من استغراقِ الجنسِ، لأنه داخلٌ فيهم، ومَنْ جَعلَه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، فتقديرُه: «هو زيدٌ»، أيّ الممدوح زيدٌ، فحُجَّةُ من زَعمَ أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أنه مدحٌ، والمدْحُ بالجملتين[4] أوفى من المدح بالجملة الواحدة، وحُجَّة مَنْ زَعمَ أنَّه مبتدأٌ والجملةُ قبلَه خبرُه أنَّ التنزيلَ قد حذَفَ المخصوصَ في قولِه تعالى"﴿نِعْمَ العَبدُ﴾[5] وإذا كانَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ كانَ جملةً، وحذفُ المفردِ أسهلُ من حذفِ الجملةِ.

درسٌ

(عَسى) إذا وقعتْ[قبلَ]الاسمِ الصريح لِزمَ خبرَها (أنْ)، تقولُ: «عسى زيدٌ أنْ يقومَ»، فـ(أن يقومَ) في موضعِ نصبٍ بـ(عَسى)، فإنْ قلتَ: «عَسى أنْ يقومَ زيدٌ»، فموضعُ (أن يقومَ) رفعٌ بـ(عَسى).

---

(1) أي مفسّرة لفاعل (بئس) المضمر فيه.(انظر: إرشاد العقل السليم 129/1).

(2) الرأي الأول الذي ذكره هو رأي سيبويه، فـ(ما) عنده اسم موصول في محل رفع فاعل (بئس) و(أن) يكفروا) في محل رفع بالابتداء، أما الرأي الثاني فللأخفش، فـ(ما) عنده في موضع نصب على التمييز، ، وجملة (اشتروا) في موضع نصب صفة لـ(ما). ويرى الفراء أنّ (بئسما) كلها شيء واحد كـ(حبذا)، ويرى الكسائي أن (ما) مصدرية، والتقدير (بئس اشتراؤهم).(انظر: الجامع لأحكام القرآن 28/2، وانظر رأي سيبويه في الكتاب 155/3).

(3) قال ابن يعيش:" وتقدم الخبر هنا لما تضمنه من معنى المدح العام، فجرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى، وأن هذا التعبير جرى مجرى المثل (انظر: شرح المفصل 134/8-135).

(4) يجعلون جملة المدح جملتين لأنه لمّا قيل: نعم الرجل. فُهم أنك تمدح أحداً من هذا الجنس، فكأنه قيل: من هذا الذي أثني عليه؟ فقلت: زيد. (وانظر: شرح المفصل 134/8-135)

(5) سورة ص : 30 و 44

شرحه: (عَسَى) فعلٌ بدليلِ قولكَ: «عَسَيْتُ أن أفعلَ»، فاتّصالُ الضميرِ به على هذا الحدّ يدلُّ على أنَّه فعلٌ[1]، وكذلكَ يتّصلُ به تاءُ التأنيثِ، تقولُ: «عسَتْ هندٌ أن تفعلَ»، وإنّما لَمْ تتصرّف لِمَا فيها من تضمّنِها الطمعَ، ويقالُ: إنها شابهتْ (لعلّ) فلم تتصرّفْ، وفاعلُها لا يخلو من قِسْمَيْنِ، أحدُهما: أنْ يكونَ اسماً صريحاً، والآخرُ أنْ يكونَ فاعلها (أن) [و] الفعلُ، فإنْ كانَ اسماً صريحاً لَمْ يكنْ لها بدٌّ من خبرٍ، وخبرُها لا يكونُ إلاّ (أنْ) والفعلَ، وإنّما لزِمَ خبرَها (أنْ)لأنَّها للمستقبلِ وُضِعتْ، فلمّا لم تتصرّفْ أُلزمت (أنْ) لتكون كالعِوَضِ لها من التصرّفِ، وكانتْ أولى من السينِ وسوفَ، لأنَّ (أنْ) والفعلَ بتقديرِ الاسمِ، قال الله:﴿فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتيَ بالفَتْحِ﴾[2] فـ(أن يأتي) الخبرُ، وموضعُهُ نصبٌ كما يكونُ خبرُ (كانَ)، قالَ الشاعر لما اضطُرّ[3]:

لا تُكثِرَنْ إنّي عسيتُ صائمًا

والقياسُ أنْ أصومَ[4]، فأقامَ (الصومَ) مقامَ (أنْ أصومَ)، وأقامَ اسمَ الفاعلِ مقامَ المصدرِ، كما قالوا: «قُمْ قائماً»، أيْ: قُمْ قياماً، وقالوا في المثل: «عَسَى الغُوَيْرُ

---

(1) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 191/1. وذهب بعض النحويين إلى أنّ (عسى) حرفٌ، ونقله بعضهم عن ابن السراج، وحُكي عن ثعلب، والجمهور على أنها فعل.(انظر: الجنى الداني 461).

(2) المائدة : 52

(3) البيت من الرجز،وهو لرؤبة في خزانة الأدب 316/9، وبلا نسبة في الخصائص 98/1، ومغني اللبيب 133/1.

والشاهد فيه: مجيء خبر عسى اسماً مفرداً

(4) في الأصل: الصوم وهو تحريف.

أَبؤُساً»[1]، ويجوز في الشعرِ أنْ تحذفَ (أنْ)، تقولُ: «عَسَى زيدٌ يقومُ»، قال الشاعر[2]:

عسى الهمُّ الذي أَمْسَيتُ فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قريبُ

والقِسْمُ الثاني من فاعلِ (عَسَى)، أَنْ يكونَ (أنْ والفعلَ) ويُستغنى بمعمولِها[3] عن الخبرِ بمنزلةِ سمعتُ،فإنّه متى كانَ مفعولُها مما يُسمعُ لَمْ يكنْ لها بدٌّ من مفعولٍ ثانٍ، تقول: «سمعتُ زيداً»، فلا يجوزُ حتى تقولَ: يتكلّم، فتقولَ: «عسى أنْ يقومَ زيدٌ»، فـ(أنْ يقومَ) في موضعِ رفعٍ بأنَّ فاعلُ (عسى) ولا خبرَ له، ويجوزُ في هذه المسألةِ أنْ يكونَ (زيدٌ) فاعلَ (عَسى)، و(أنْ يقومَ) في موضعِ نصبٍ بأنّه خبرُ عسى، وفاعلُ يقومُ مضمرٌ فيه، وتقديرُ المسألة: «عسى زيدٌ أن يقومَ»، وأمّا قولُه تعالى:﴿عَسَى أنْ يَبعَثَك ربُّكَ مَقاماً مَحْمُوْداً﴾[4] فلا يكونُ ربُّكَ فاعلَ (عسى) لأنَّ مقاماً منصوبٌ بـ(يبعثك)، و(أنْ يبعثَك) مصدرٌ، والمصدرُ لا يُفصَلُ بينَهُ وبينَ معمولِهِ بشيء أجنبيٍّ، فيكونُ (أن يبعثَكَ) فاعلَ (عسى)، و(ربُّك) مرتفعٌ بالفعلِ، و(مقاماً) منصوبٌ بـ(يبعثك).

ولا يحسُنُ حذفُ (أنْ) في هذا الوجهِ؛ فإنَّه تبقى (عسى) بلا فاعلٍ، لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً، فإذا قلتَ: «عسى أنْ يقومَ زيدٌ»، فجعلتَ زيداً فاعلَ (يقومَ)

---

(1) هذا مثل من قول الزبّاء، والغوير: تصغير الغار، وأبؤس: جمع بؤس (انظر: جمهرة الأمثال 32/2، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال424/1، ومجمع الأمثال17/2 ، والمستقصى في أمثال العرب161/2).

والشاهد في: مجيء خبر (عسى) اسماً ظاهراً، وهو (أبؤساً).

(2) البيت من الوافر لهدبة بن خشرم في الكتاب 59/3، و اللمع 81، وخزانة الأدب 328/9 ، وبلا نسبة في أسرار العربية 128، والجنى الداني 462، وشرح ابن عقيل 327/1، و همع الهوامع 140/2.

وقد قال الشاعر هذا البيت عندما كان في الحبس بسبب قتله رجلاً شبب بأخته، ويُروى بفتح التاء(أَسيتَ) على أنه يخاطب ابن عمه الذي كان محبوساً معه(انظر: خزانة الأدب 329/9).

والشاهد فيه: حذف (أن) من خبر عسى، فقال: عسى....يكون.

(3) في الأصل: بعمولها وهو تحريف.

(4) الإسراء : 79.

قلتَ في التثنيةِ: «عَسَيا[1] أن يقومَ الزيدانِ»، فإنْ جعلتَ زيداً فاعلَ (عسى) وجعلتَ في (يقوم) فاعلاً مضمراً، قلتَ: «عسى أنْ يقوما الزيدانِ»، لأنَّ التقديرَ:«عسى الزيدانِ أنْ يقوما».

فإنْ قلتَ: «زيدٌ عَسى أنْ يقومَ»، فيجوزُ أيضاً في المسألةِ وجهانِ[2]، أحدُهما: أنْ تجعلَ في (عَسى) ضميراً يعودُ إلى زيدٍ و(أن يقوم) في موضعِ خبرِ (عسى)، فتقول: «الزيدانِ عَسَيا أنْ يقوما»، وتدخلُ (كادَ) في هذا البابِ، ويكونُ خبرُه جملةً فعلية، تقولُ: «كادَ زيدٌ يقومُ»، وقد تدخلُ (أنْ)في الشِّعرِ، قال[3]:

قدْ كَادَ مِنْ طُول البِلَى أنْ يَمْحَصا

وإنّما لَمْ تحتجْ إلى (أنْ)،لأنَّه للحالِ، وهذا فعلٌ متى وقَعَ لم يقعْ الفعلُ الذي هو خبرُه، ومتى لم يقعْ وقع الفعلُ الذي في خبرِه، تقول: «كادَ زيدٌ يجيءُ»، فالمجيء لم يقعْ، و«لم يَكدْ زيدٌ يجيءُ»، فهو قَدْ جاءَ[4].

درسٌ

(حبّذا) ترفعُ المعرفةَ وتنصبُ النكرةَ، نحو قولكَ: «حبّذا زيدٌ رجلاً»، والمشتقُّ منصوبٌ على الحالِ، وغيرُ المشتقِّ منصوبٌ على التمييزِ.

---

(1) في الأصل: عسوا وهوتحريف،

(2) ذكر وجهاً واحداً فقط، والوجه الثاني هو أن تجعل عسى خالية من الضمير، وترفع أنْ والفعل بها...وتكون (عسى) وما بعدها خبراً عن زيد، والعائد إلى زيد الضمير في (يقوم) وقد يكون هذا الوجه قد سقط سهواً من الناسخ بدليل أن المؤلف ذكره في كتابه الغرة ج109/3 ظ.

(3) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في الكتاب 160/3، وشرح المفصل 121/7، ولسان العرب 383/3(كود) وتاج العروس 121/9(كود).

ويَمْحَص: أي يدرس وتزول معالمه(لسان العرب498/2"محص")

والشاهد فيه: دخول (أنْ) في خبر كاد، في قوله:كاد.....أن يمحصا.

(4) يقول النحويون عن (كاد) إنّ إثباتها نفي ونفيها إثبات، وهذا القول لم يُرضِ ابن هشام، بل عدّها كسائر الأفعال، نفيها نفي وإثباتها إثبات؛ لأنّ معناها المقاربة، فـ(كاد يفعلُ) بمعنى: قارب يفعلُ، وما كاد يفعلُ، بمعنى: ما قارب يفعل، ودليله قوله تعالى: " إذا أخرج يده لم يكَدْ يراها"(النور: 40) ولهذا كان أبلغ من أن يقال: لم يرَها، لأنّ انتفاء مقاربة الرؤية أبلغ من عدم الرؤية.(انظر: مغني اللبيب 285/2).

شرحه: (حَبَّ) فعلٌ، و(ذا) فاعلُه، وهو مركَّبٌ معه، فلم يفيدا مفادَ الفعلِ والفاعلِ، واحتاجا إلى مخصوصٍ بالمدح، تقولُ: «حبّذا زيدٌ»، فيجوزُ في رفعِ (زيدٍ) وجوهٌ، منها أنْ يكونَ مرتفعاً بالابتداءِ، و(حبّذا) خبرُه، ومنها أنْ يرتفعَ (زيدٌ) بـــ(حبَّ) و(ذا) لا حكمَ له، ومنها أنْ يرتفعَ (حبّذا) بالابتداءِ، ولا حكمَ للفعلِ، و(زيدٌ) خبرُه، ومنها أنْ يكونَ (زيدٌ) خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: «هو زيدٌ»، ومنها أن يكونَ (زيدٌ) مبتدأ خبرُه محذوفٌ، أي زيدٌ الممدوحُ، وقد أجازَ بعضُهم أنْ يكونَ (زيدٌ) بدلاً من (ذا).

فإنْ قلتَ: «حبّذا زيدٌ قائماً»، كانَ (قائمٌ) نصباً على الحالِ، فإنْ قلتَ: «حبّذا زيدٌ رجلاً»، كانَ تمييزاً، والدليلُ على أنّه تمييزٌ دخولُ (مِنْ) عليهِ في قوله[1]:

يا حَبّذا جَبَلُ الرَّيّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وحَبّذَا ساكنُ الرَّيّانِ مَنْ كانا

---

(1) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه 703، والمقرّب 74، ولسان العرب 291/1، والدرر 220/5، وبلا نسبة في أسرار العربية 111، وشرح المفصل 140/7، وخزانة الأدب 197/11.

والشاهد فيه: أن الاسم الجامد المنصوب بعد الاسم المخصوص بالمدح يكون تمييزاً، بدليل جره بمن، في قوله: من جبل.

درسٌ

[القَسَم]

القَسَمُ وردَ لتوكيدِ الخبرِ، ويوصَلُ بالباءِ إلى المضمرِ والمظهرِ، نحو: «أحلفُ باللهِ وبهِ»، وتُنابُ الواوُ منابَ الباءِ، ويُحذف الفعلُ، فتقولُ: «واللهِ تعالى».

ويُتَلقّى القَسَمُ بـــ(أنْ) و(اللامِ) في الواجبِ، وإذا دخلتْ اللامُ على الفعلِ المستقبلِ لزمتْ النونُ الخفيفةَ أو الثقيلةَ، نحوُ: «واللهِ لزيدٌ قائمٌ»، و«إنّ زيداً قائمٌ»، و«إنّ زيداً لقائمٌ»، و«ليقومَنّ»، و«ليقومَنْ»، وفي الماضي بـــ(قد) واللامِ، تقول: «واللهِ لقدْ قامَ»، وقد يُستغنى بأحدِهما، ويُتَلقّى في النفيِ بـــ(ما) و(لا)، [و] تحذفُ (لا) في النفيِ وهي مرادةٌ[1] تقولُ: «واللهِ ما قامَ زيدٌ»، و«واللهِ لا يقومُ»، و«واللهِ يقومُ».

شرحه: القَسَمُ جملة قاصرةٌ بمنزلةِ الشرطِ في الاحتياجِ إلى جملةٍ أخرى، فلو قلتَ: (واللهِ)، لم يكنْ كلاماً، كما لو قلتَ: (إنْ قمتَ)، لم يكنْ كلاماً، ووردتْ مؤكدةً للخبرِ[2]، والفعلُ الذي هو أصلُ القَسَمُ (أحلفُ) و(أقسمُ)- وكلاهما قاصرٌ[3] -يفتقرُ إلى مُعَدٍّ، والمعدّي لهما الباءُ، ولمّا كانتْ الأصلُ تعدّتْ إلى المُضمرِ والمُظهرِ، تقولُ: «أحلفُ باللهِ لأفعلنّ»، و«به لأفعلنّ»، قال الشّاعرُ[4]:

رأى بَرْقاً فأَوْضَعَ فوقَ بكرٍ ... فلا بِــكَ ما أسالَ ولا أَغاما

وقد يُحذفُ الفعلُ فيبقى حرفُ الجرِّ وما عُمِلَ فيه، فيقال: «باللهِ لأفعلنّ»، وينابُ عن الباءِ الواوُ؛ لأنّ معناها قريبٌ من معناها؛ لأنّ الباءَ للإلصاقِ، والواوَ

---

(1) أي تقول: واللهِ يقوم، وأنت تريد: واللهِ لا يقوم.

(2) أي الخبر الذي يرويه الإنسان والحديث الذي يتحدثه

(3) أي غير متعدٍّ. وانظر: شرح المفصل: 32/8.

(4) البيت من الوافر لعمرو بن يربوع في الجمهرة 152/3، وبلا نسبة في الخصائص 18/2، وشرح المفصل 34/8، ولسان العرب 31/11(أهل)

والشاهد فيه: دخول باء القسم على الضمير في قوله: بك.

للجمعِ، والجمعُ قريبٌ من الإلصاقِ، ولمّا كانتْ فرعاً عليها نقصتْ عن رُتْبتِها فلم تدخلْ على المُضَمرِ، وإنّما تدخلُ على المُظهَرِ، كقولهِ تعالى:﴿واللَّيْلِ إذا يَغْشَىَ﴾[1] [و]﴿ والفجرِ۞وليالٍ عشْرٍ﴾[2] و﴿فوربِّ السماءِ والأرضِ﴾[3].

وعَوَّضوا عن الواوِ التاءَ فنقصَتْ عن رتبتِها في التصرّفِ، فلمْ تدخلْ في غيرِ اسمِ اللهِ تعالى، قالَ اللهُ تعالى: ﴿تَاللهِ إنّكَ لَفِيْ ضَلالِكَ القَدِيمِ﴾[4] و﴿وتاللهِ لأكيدَنَّ أَصْنَامكُم﴾[5] و﴿تاللهِ لَقَدْ آثرَكَ اللهُ عَلَيْنا﴾[6]، و﴿تاللهِ تَفْتأُ تَذْكُرُ يوسُفَ﴾[7].

ويُجاءُ بـــ(مِن) فتدخلُ على (ربّي) وتُجْعَلُ قَسَماً، كقولكِ: «مِن ربّي»، وتُضَمُّ الميمُ أيضاً[8].

ويُعَوَّضُ عن الواوِ هاءٌ[9]، فيُقالُ: «لاهاللهِ ذا»، وتُقطَعُ الهمزةُ، فتُجعلُ عوضاً عن الواو، فتقول: «أللهِ لَتَفْعَلَنّ»[10].

وتَنفردُ الباءُ بثلاثةِ أشياءٍ:

الأوّلُ: الدخولُ على المُضَمرِ.

---

(1) الليل : 1

(2) الفجر : 2/1

(3) الذاريات : 23

(4) يوسف : 95

(5) الأنبياء: 57

(6) يوسف : 91

(7) يوسف : 85

(8) ذكر المؤلف في الغرة (ج3/190 و/191 ظ): مُنْ الله، ومِنِ الله، على أنها من اللهجات المستعملة في (أيمن الله) وذكر أن فيها عدة استعمالات هي: أيمُنُ الله، وايمُن الله، وأيمِ الله وأيمُ الله، وليْمُن الله، ومُنُ الله، ومُ الله، ومِ الله، ومِنِ الله.

(9) وزاد في (الغرة ج3/185 ظ) أن بعض العرب يحذف الألف من الهاء لالتقاء الساكنين، فيجعل الكلمتين كلمة واحدة (لا هالله)، وذكر أنهم يقولون معها (ذا) وليس (هذا) لأنهم اكتفوا بالهاء في أول القسم.

(10) حذف حرف القسم وجر مابعدها مختلف فيه بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يجيزون ذلك معتمدين على النقل ، والبصريون يمنعون؛ لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً، وإنما جاز في لفظ الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال.(انظر: الإنصاف 1/393-397)

والثاني: أنّ الفعلَ إذا ظهرَ لَمْ يتّصلْ به غيرُ الباءِ، نحو قولكَ: «أحلفُ باللهِ»، ولا تقل: «أحلف واللهِ».

والثالث: أنّها تختصُّ بالطلبِ، تقول: «باللهِ قُمْ»، ولا تقل: «واللهِ قُمْ».

وُيتَلَقّى القَسَمُ في الإيجابِ - إنْ كانتْ الجملةُ اسميّةً- باللامِ أو بـ (إنّ)، ويجوزُ الجمعُ بينَهُمَا، فتقولُ: «واللهِ لزيدٌ قائمٌ»، و«واللهِ إنّ زيداً قائمٌ»، و«واللهِ إنَّ زيداً لقائمٌ»، قال الله تعالى((:﴿ ولَئِنْ صَبَرْتُم﴾[1] ثمَّ قال: ﴿لهو خَيرٌ للصَّابِرِينَ﴾[2] وقالَ: ﴿ واللَّيلِ إذا يَغْشَى﴾[3] ثمَّ قالَ: ﴿إنَّ سَعْيَكُم لَشَتّى﴾[4]))[5] ، وقال: ﴿والطُّورِ﴾[6] ثمَّ قال في جوابه: ﴿إنَّ عَذَابَ ربِّكَ لَوَاقِعٌ﴾[7].

فإنْ كانتْ الجملةُ فعليةً فلا يخلو أنْ يكونَ الفعلُ ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، فإنْ كان ماضياً احتاجَ إلى (اللامِ) و(قَدْ)، فتقولُ: «واللهِ لَقَدْ قامَ»، قال اللهُ تعالى:﴿لقدْ مَنَّ اللهُ﴾[8]، وقالَ:﴿لقدْ كُنْتُم﴾[9] وقد يُستغنى بأحدهِما عن الآخرِ، قالَ

---

(1) النحل : 126

(2) النحل : 126

(3) الليل : 1

(4) الليل : 4

(5) ما بين القوسين الكبيرين وقع فيه في الأصل خلل في أكثر من موقع؛ وحتى لا أثقل على القارئ بكثرة الهوامش رأيت أن أقيم الخلل في المتن ثم أثبت الأصل هنا، فقد جاء الأصل كما يلي:("ولئن صبرتم" فهو إن زيداً قائم، وواللهِ إن زيداً لقائم، قال الله:" والليل إذا يغشى" ثم قال:" خير للصابرين") فالملاحظ أن الناسخ أسقط آية"إن سعيكم لشتى" وكرر المثالين: إن زيداً قائم، وواللهِ إن زيداً لقائم، وجعل قوله تعالى" خير للصابرين" جواباً لقوله تعالى :" والليل إذا يغشى" مع أنهما في سورتين مختلفتين.

(6) الطور : 1

(7) الطور : 7

(8) آل عمران : 164

(9) الأنبياء : 54

الله تعالى:﴿والشَّمْسِ وضُحَاهَا﴾[1]، وقال في الجوابِ﴿ قدْ أَفلَحَ مَنْ زَكّاها﴾[2] في أحدِ القولَيْنِ[3]، وقال الشَّاعِرُ[4]:

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حلْفــةَ فاجــرٍ لَنامُوا فَما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالِ

فأمّا الحاضرُ فالمشاهدةُ والمعاينةُ تُغني عَنْ القَسَم عليه، وأمّا المستقبلُ فتلزمُه النونُ الخفيفةُ أو[5] الثقيلةُ، تقولُ: «واللهِ ليقومَنّ زيدٌ»، و«واللهِ ليقومَنْ عمْرٌو»، وقالَ اللهُ تعالى:﴿لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا مِنَ الصّاغِرِيْنَ﴾[6] فإنْ انفصلتْ اللامُ من الفعلِ لم تحتجْ إلى النونِ، قالَ اللهُ تعالى:﴿ولَئِنْ مُتُّم أو قُتِلْتُم لَإِلَى اللهِ تُحشَرُوْنَ﴾[7]، فاللامُ الأولى في (لَئِنْ) موطئةٌ للقَسَم زائدةٌ، واللامُ الثانيةُ[8] للقَسَمِ، والدليلُ على ذلكَ قولُه

---

(1) الشمس : 1

(2) الشمس : 9

(3) ذكر قولاً، والقول الثاني: أنّ الجواب محذوف، والتقدير "والشمس.....لتبعثنّ" ، وقال الزمخشري: تقدير جواب القسم (ليدمدمنّ الله عليهم) أي على أهل مكة كما دمدم على ثمود، و(قد أفلح) كلام تابع لأوله وليس من جواب القسم في شيء.(انظر: الكشاف 764/4). ويرى القرطبي أن الأولى أن يقال :إن الجواب مقدّم وليس محذوفا، والتقدير: قد أفلح من زكاها...والشمسِ وضحاها.(انظر: الجامع لأحكام القرآن 76/20-77)

(4) البيت من الطويل لامرئ القيس في شرح ديوانه 55، وشرح المفصل 20/9، و97، وشرح أبيات المفصل 1149 ولسان العرب 53/9 (حلف) وخزانة الأدب 71/10، و73، وبلا نسبة في همع الهوامع 124/1. والهاء في (لها) تعود على ابنة قيصر الروم التي عشقت امرأ القيس عندما كان منادماً لأبيها، والمعنى: لما رأيت هذه الحبيبة خائفةً من الرقباء، حلفت لها حلفة كاذب أنهم ناموا، فليس من متحدث ولا صالٍ بالنار، فواصليني ولا تخافي. (انظر: شرح أبيات المفصل 1149، وخزانة الأدب 79/10)

والشاهد فيه: مجيء جواب القسم (لناموا) باللام دون (قد) مع أنه فعل ماض.

(5) في الأصل: والثقيلة وهو تحريف.

(6) يوسف : 32

(7) آل عمران : 158

(8) أي: اللام في:(لإلى).

تعالى:﴿ولَئِنْ سَأَلتَهُمْ من خَلَقَ السّمَاوات والأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾[1]، فدخولُ النونِ مع الثانية يدلُّ على أنها للقَسَمِ، وجوابُ القَسمِ قَدْ استُغني به عن جوابِ الشرطِ، ولهذا لا يَقعُ الشرطُ مع القَسَمِ إلا ماضياً، كيلا يظهَرَ الجزمُ بغيرِ جواب.

ويُتلقّى القَسَمُ في النفي بـــ(ما) و(لا) مما تختصُ بها الجملةُ الاسميةُ، تقول: «واللهِ ما زيدٌ قائماً»، و«واللهِ ما زيدٌ قائمٌ»، والفعلُ الماضي، فتقولُ: «واللهِ ما قامَ زيدٌ»، وعليه قولُه تعالى:﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى۞ما ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾[2].

فإن قلتَ: «واللهِ ما يقومُ زيدٌ»، فـــ(لا) أَولى بالموضعِ من (ما)، فتقولُ: «واللهِ لا ينطلقُ زيدٌ»، وقد تُحذفُ (لا) في النفيِ، فتقول: «واللهِ يقومُ زيدٌ»، تريد: «لا يقومُ»، وعليهِ قولُه تعالى:﴿تاللهِ تَفْتَأُ تَذكرُ يُوسُفَ﴾[3]، وقالَ الشّاعِرُ[4]:

فقلتُ لَها وَاللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعوا رَأْسي لَدَيْكِ وَأَوْصَالي

وإنّما حُذفتْ (لا) لأنَّ الكلامَ غيرُ مُلْبسٍ، ألا تَرى أنَّ الكلامَ لو كانَ إيجاباً لَمْ يكنْ له بدٌّ من (إنَّ) أو اللام؟ فلمّا لم يوجدْ عُلِمَ أنَّه منفيٌّ، وهذا كما قال: (ضربتُهم)[5] في الجمعِ، فتُحذفُ الواوُ لأن الكلامَ غيرُ مُلْبسٍ، ألا ترى أنَّه لو كانَ مفرداً لم يكنْ في الفعل مع الضميرِ ميمٌ؟، ولو كانَ مثنّى لكانَ مع الميمِ ألفٌ، فكنتَ تقول: (ضربتُهما)، فلما وُجدتْ الميمُ عاريةً من الألفِ عُلمَ أنَّه جمعٌ.

---

(1) لقمان : 25 ، والزمر : 38.

(2) النجم : 2/1

(3) يوسف : 85

(4) البيت من الطويل لامرئ القيس في شرح ديوانه 55، والكتاب 504/3، و اللمع 108 والخصائص 284/2، وشرح المفصل110/7، ولسان العرب 463/13(يمن).

والشاهد فيه: حذف (لا) من جواب القسم، فالأصل: والله لا أبرح قاعداً، وقد روي البيت (فقلت يمين الله ما أنا بارح) ولا شاهد فيه على هذه الرواية (وانظر: خزانة الأدب: 45/10).

(5) أي أنه حُذفت الواو لأن الأصل أن يقال: ضربتهمو بواو بعد الميم، كما كانت التثنية بألف بعد الميم (ضربتما) وقد حذفت الواو لأمن اللبس لأن الواحد لا ميم فيه.(انظر: المقتضب 403/1-404 شرح المفصل 87/3)

وقد يُوقعونَ جملةً من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةً من فعلٍ وفاعلٍ عِوضاً عن الأَقْسامِ، كقولِهم: «لعَمْرُكَ لأفعلَنّ» و«عليّ عهدُ اللهِ لأقومَنّ»، و«ايمنُ[1] اللهِ لأفعلَنّ»، أي: «أيمن اللهِ قسمي»، و«لعمرُك الله[2] قسمي»، فحذفت الخبر، وأمّا الجملةُ الفعليةُ فقولهم: «علمتَ لأفعلَنّ»، قالَ الشّاعِرُ[3]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها

وقال تعالى:﴿وَلَقَدْ عَلِمُوْا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مالَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾[4].

درسٌ

[نونا التوكيد]

النونُ الخفيفةُ والثقيلةُ يدخلانِ في الأمرِ والنهيِ والقَسَمِ والاستفهامِ، تقولُ: «قومَنّ»، و«لا تقومَنَّ»، و«واللهِ لتقومَنَّ»، و«أتقومَنّ؟» وكل موضعٍ تكونُ فيه الثقيلةُ تكون فيه الخفيفةُ، إلا في التثنيةِ وجمعِ المؤنثِ، وتدخلُ الثقيلةُ مع الجمعِ المؤنثِ بفصلٍ فتقولُ: «قمنانّ».

---

(1) في كلمة (ايمن) في القسم خلاف بين البصريين والكوفيين، فالأولون يرون أنها اسم مفرد؛ لأن همزته همزة وصل، ولو كان جمعاً لكانت همزته همزة قطع، والكوفيون يرون أنها جمعٌ بدليل كونه على وزن (أفعُل) وهو وزن مختص بالجموع، وهمزته همزة قطع، لكنها وصلت لكثرة الاستعمال.(انظر: الإنصاف 404/1-407).

(2) في الأصل: لله وهو تحريف.

(3) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه 308، والكتاب 110/3، وأوضح المسالك 316/1(الصدر فقط) وخزانة الأدب 159/9، و همع الهوامع 133/2، وصدره في الديوان مختلف عما في كتب النحو واللغة، ففي الديوان:

صادفْنَ منها غِرّةً فأصبنها

وهو يتكلم عن بقرة وحشية افترست الوحوش ابنها.

والشاهد فيه: مجيء الجملة الفعلية (ولقد علمت) قائمة مقام القسم.

(4) البقرة : 102.

شرحه: نونا التوكيدِ خفيفةٌ وثقيلةٌ، وهي تختصُّ بالفعلِ المستقبلِ لتوكيدِ وجودِه، وتدخلُ في أربعةِ مواضعَ كلُّ واحدةٍ منهما، وهي: الأمرُ، والنهيُ، والقَسَمُ، والاستفهامُ.

تقولُ في الأمرِ: «قومَنَّ»، و«لتقومَنّ»، قال الشَّاعرُ[1]:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وارضَيَنَّ بِهِ فبينَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسيرُ

وفي النهيِ: «لا تقومَنَّ»، وعليه قولُه تعالى:﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[2] ووالله لتقومَنَّ، وعليهِ قولُه تعالى:﴿ولَتَعْلَمُنَّ نبأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾[3]ومع الاستفهامِ:«أتقومَنَّ؟» وعليهِ قولُ الشَّاعِرِ[4]:

فهلْ يَمنَعَنّي ارْتيادِيْ البِلا دَ مِنْ حَذرِ المَوْتِ أَنْ يأتيَنْ

فإنْ اتصلتْ (إن) الشرطيةُ بـــ(ما) الزائدةِ، حسُنَ دخولُ النونُ مع الفعلِ بعدَها، قالَ اللهُ تعالى:﴿فإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[5] وقالَ تعالى:﴿إِمَّا[6] يَبْلُغَنّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا﴾[7].

وهذهِ النونُ الثقيلةُ والخفيفةُ قد يقعُ ما قبلَها مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً، فإنْ كانَ الفاعلُ مُظهراً أو مُضمراً مذكَّراً فُتحَ ما قبلَها، تقولُ: «هَلْ يقومَنَّ زيدٌ؟»

---

(1) البيت من البسيط لحريث بن جبلة العذريّ، أو لعثير بن لبيد العذري في لسان العرب 293/4(دهر) وبلا نسبة في الكتاب 528/3، وخزانة الأدب 60/7(عجزه فقط)

والشاهد فيه: دخول نون التوكيد على فعل الأمر(ارضيَنّ)

(2) الأنعام : 14 ، ويونس : 105 ، والقصص : 87.

(3) ص : 88

(4) البيت من السريع للأعشى في ديوانه 15، والكتاب 187/4، و المحتسب 349/1، وشرح المفصل 40/9، و86.

والبيت من قصيدة يمدح بها ابن معد يكرب الكندي، والمعنى: إن رحلتي وتنقلي في البلاد لا يمنعني الموت ولا يحرسني منه.

والشاهد فيه: دخول نون التوكيد على الفعل المضارع المسبوق باستفهام (هل يمنعنّي)

(5) مريم : 26

(6) في الأصل: فإما.

(7) الإسراء : 23

و«زيدٌ هل يقومَنَّ؟» و«هل ينطلقَنَّ؟» لأنَّكَ بنيتَه معَها على الفتحِ، وأمّا المكسورُ، فأنْ تقولَ: للمؤنّثِ: «اضربِنْ» و«اضربِنّ»، والأصلُ فيه: اضربي، فلما دخلتْ النونُ الخفيفةُ وهي ساكنةٌ، والثقيلةُ وهما نونانِ، الأولى منهما ساكنةٌ[1] التقى ساكنانِ، فحُذفَ الأوّلُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وبقيَ ما قبلَها مكسوراً، يدلُّ عليها، فإنْ كان ما قبلَ الياءِ التي للمؤنّثِ مفتوحاً لم تحذفْها، وحرّكتَها[2] بالفتحِ، تقولُ: «اخشَينَّ زيداً»، وعليه قوله تعالى:﴿فإمّا تَرَينَّ﴾[3]

وأما المضمومُ فأنْ يكونَ قد اتّصلَ الفعلُ بواوِ الجمعِ، فتقولُ في (اضربوا): «اضربُنَّ»، فتُحْذَفُ الواوُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وتبقى الضمةُ قبلَها تدلُّ عليها، فإنْ كانَ ما قبلَ هذه الواوِ مفتوحاً لم تحذفْها لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وضممتَها تقولُ في (اخشَو): «اخشَوُنّ»، وهذه الواوُ والياءُ متى حُذفا[4] مع لامِ التعريفِ [حذفا مع نونَيْ التوكيدِ، ومتى حُرّكا معَها] [5]حُرّكا مع النونينِ، تقول: «هي تَرْمي القومَ»، فتقول: «هل ترمِينَّ»، وتقول: «لم تضربوا القومَ»، فتقول: «هل تضربُنَّ»، وتقول: «لم تخشَي القومَ»، فتقول: «هل تخشَينَّ»، و«لم تخشَوْا اللهَ»، فتقول: «هل تخشَوُنَّ».

فأمّا نونُ جمعِ المؤنّثِ، فلا تدخلُ معها في الفعلِ نونُ تأكيدٍ خفيفةٍ، فإنْ دخلتْ الثقيلةُ جئتَ بألفٍ فاصلٍ بينَ النونَيْنِ، تقولُ: «هل يضربنانّ»، ورُوِيَ عن أبي مهدي[6]:«اخسأنانّ عني»، وتختصُّ النونُ الثقيلةُ بالتثنيةِ، فتقولُ: «هَلْ تضربانّ»، ولا تدخلُ الخفيفةُ مع التثنيةِ كيلا يلتقيَ ساكنانِ، ولا نونِ جمعِ المؤنّثِ

---

(1) في الأصل: ساكن وهو تحريف.

(2) كذا في الأصل، وما يقتضيه المعنى أن تكون (وحركته) لأن المقصود هنا تحريك ما قبل الياء، وليس الياء نفسها.

(3) مريم : 26

(4) يعني حذفاً صوتياً لالتقاء الساكنين.

(5) تتمة لازمة من الغرة ج220/3 ظ، ويبدو أنّ الناسخ سها عنها لتكرار لفظي: (حُذفا) و(حُرّكا).

(6) هو رجلٌ من باهلة، كان يضرب حنكه يميناً وشمالاً،ويقول: (اخسأنانّ عني)، ولما سئل عن ذلك قال: جنّان تدأمني، يعني تركبني .(انظر: طبقات الزبيدي 44).

السالمِ كيلا تصيرَ إلى ما يُكْرَهُ في التثنيةِ مع الفَصْلِ، ومع غيرِ الفصلِ اجتماعٌ على صورة مكروهة، لا يمكنُ إدغامُهما، لأنَّ الأولى متحركةٌ، والثانيةُ ساكنةٌ[1].

فأما النونُ الخفيفةُ فإذا وقفتَ عليها لم يخلُ منْ أنْ يكونَ ما قبلَها مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، فإنْ كانَ ما قبلَها مفتوحاً كانَ الوقفُ عليها بالألفِ، تقولُ في (اضربَنْ زيداً): «اضرباً»، كما تقولُ: «رأيتُ زيداً»، ومنه قولُه تعالى:﴿لنَسْفَعاً﴾[2] في الوقفِ، وقولُ الشاعرِ[3]: قفا.....

في أحدِ القَوْلَيْنِ[4]، لأنَّ المخاطَبَ واحدٌ بدلالةِ قولِه[5]:

أصـــاحِ تَرى بَرْقــاً

---

(1) هذا رأي البصريين، أما الكوفيين ويونس بن حبيب فهم يجوّزون دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، قياساً على الثقيلة لأنها مخففة منها.(انظر المسالة مفصلة في الإنصاف 650/2-652)

(2) العلق : 15

(3) هذه أول كلمة من بيت من الطويل هو:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسِقطِ اللوى بينَ الدّخول فحوملِ

وهو لامرئ القيس في شرح ديوانه 11، والكتاب 205/4، ولسان العرب 428/15(آ) وبلا نسبة في الإنصاف 656/2، وأوضح المسالك 359/3، وخزانة الأدب 15/11.

والشاهد فيه: حذف نون التوكيد الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً، فالأصل في قوله :قفا: قفَنْ، ثم حذف النون ووقف على الكلمة بالألف.

(4) في قول الشاعر: قفا ، أربعة أقوال، أحدها ذكره المؤلف والثاني: أنه خطاب لرفيق واحد، والعرب تخاطب المفرد بخطاب المثنى، والثالث: التثنية لتأكيد الفعل، فكأنه قال: قف قف، والرابع: أنه خطاب لاثنين وهما صاحباه.(انظر: خزانة الأدب: 17/11-18)

(5) هذا جزء من بيت شعر من الطويل هو:

أصاحِ ترى بَرقاً أُريكَ وميضَهُ كلَمْعِ اليدينِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وهو لامرئ القيس في شرح ديوانه 40. ومعنى لمع اليدين: حركتها، والحبيّ: السحاب المرتفع، ومكلل: بعضه فوق بعض. وساق ابن الدهان هذا البيت شاهداً على أن المخاطب في معلقة امرئ القيس واحدٌ، بدليل قوله: صاحِ، ليثبت أن قول الشاعر في أحد أبيات المعلقة: (قفا) خطاب لواحد.

وقوله تعالى:﴿ألقيا﴾ [1] والمخاطب مالك في أحد القولين[2].

وإنْ كانَ ما قبلَها مضموماً أو مكسوراً حذفتَها[3] كما تحذفُ التنوينَ في الرفع في قولِكَ: «هذا زيدْ»، و«مررتُ بزيدْ»، فإنْ قلتَ: «هَلْ تضربُنْ» و«هَلْ تضربــنْ»، [و]وقفتَ عليها حذفتَ النونَ، فعادتْ الواوُ والياءُ اللتانِ[4] حُذفا لالتقاءِ الساكنَيْنِ، فإذا عادتا أعدتَ نونَ الرفعِ، فقلتَ: «هل تضربونَ» و«هل تضربينَ»، وهذا من طريفِ العربيةِ، كلمةٌ في الوصلِ مبنيّةٌ وفي الوقفِ مُعْربةٌ.

فإنْ لقيَ هذه النونَ الخفيفةَ ساكنٌ من كلمةٍ أخرى حذفتَها لالتقاءِ الساكنَيْنِ، بخلافِ تنوينِ الاسمِ، لأنَّ تنوينَ الاسمِ يُحَرَّكُ في القولِ القويِّ[5]، قالَ اللهُ تعــالى: ﴿مُرِيْبِ ۞ الّذي﴾[6] و﴿أَحَدٌ ۞ اللهُ﴾[7]، فتقولُ: «اضربَ القومَ يا زيدُ»، وعليهِ قولُ الشّاعِرِ[8]:

ولا تُهينَ الكَريمَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهرُ قَدْ رفَعَهْ

يُريدُ (تُهينْ).

---

(1) سورة ق : 24.

(2) فيه أربعة أقوال هي نفسها التي ذكرت في قول امرئ القيس: قفا، وقد ذكرناها سابقاً.

(3) في الأصل: أحذفتها، ويبدو أن هذا يتأثير ألف التنوين في كلمة(مكسوراً)

(4) في الأصل: اللتين.

(5) وُصِف حذف التنوين إذا التقى بساكن بأنه شاذ، كقول الشاعر: وحاتم الطائيّ وهّابُ المئي ، وقراءة من قرأ: "قل هو اللهُ أحدُ، اللهُ الصمد"(الإخلاص2/1) (انظر في ذلك: شرح الشافية 234/2-235).

(6) سورة ق :26/25

(7) الإخلاص : 2/1

(8) البيت من المنسرح للأضبط بن قريع في الأغاني 68/18، وخزانة الأدب 450/11، وتاج العروس 122/21(ركع) وبلا نسبة في الإنصاف 221/1، ولسان العرب 184/6(قنس)، و133/8(ركع) وشرح ابن عقيل 318/2، وفيها جميعاً(الفقير بدل الكريم)، وهوأنسب للمعنى.

والشاهد فيه: حذف نون التوكيد الخفيفة لمّا وليها ساكن، فالأصل: تهينَنْ.

درسٌ

[الممنوعُ من الصَّرفِ]

العللُ المانعةُ من الصَّرفِ تسعٌ: التعريفُ، والعجمةُ غيرُ الجنسيةِ[1]، والتأنيثُ اللازمُ، والصفةُ، ووزنُ الفعلِ، والعَدْلُ، والجمعُ الذي ثالثُ حروفهِ ألفٌ، وبعدَه حرفانِ أو ثلاثةُ أحرفٍ، والألفُ والنونُ المضارعتانِ لألفي التأنيثِ، والتركيبُ.

فمتى اجتمعَ في الاسمِ منها علتانِ أو علةٌ تقومُ مقامَ علتينِ لم ينصرفْ، نحو: (فاطمةَ) و(إبراهيمَ)، و(أحمرَ)، و(حمراءَ)، و(حُبلى) و(عُمَرَ)، و(مَثْنى) و(أُحادَ)، و(مساجدَ)، و(قناديلَ)، و(غضبانَ)، و(بَعْلَ بَكَّ).

شرحه: أصلُ الأسماءِ الصرفُ، والصرفُ عبارةٌ عن التمكّنِ وبقاءِ الاسمِ في بابهِ، وألاّ يخرجَ بالمشابهةِ لما هو أنقصُ منه عن بابهِ، ولهذا إذا اضطرَّ الشّاعرُ أعادَ ما خرجَ عن بابهِ بهذه المشابهةِ إلى بابهِ، وسنبيّنُه[2].

وفي العربيةِ تسعُ عللٍ تصيّرُه كلُّ واحدةٍ[3] منها إذا حلّتْ به[4] ثانياً، لما ليستْ فيه، فيناسبُ الفعلَ متى اجتمعَ فيه منها اثنتانِ، لكونِ الفعل ثانياً للاسمِ من وجهينِ، أحدُهما:أنّه مشتقٌّ من الاسمِ على ما بيناّ[5]، والثاني: أنّه لا يُفيدُ إلاّ بالاسمِ، فهو بعدَه في الرّتبةِ، ألا ترى أنّ الاسمَ يُفيدُ ولا فعلَ معه؟ والفعل لا يُفيدُ إلا ومعَه الاسمُ؟ تقولُ: «زيدٌ قائمٌ»، و«اللهُ ربُّنا».

---

(1) أي ليست من أسماء الأجناس الأعجمية. قال ابن يعيش:"وتنقسم العجمة إلى قسمين، أحدهما ما عُرّبَ من أسما الأجناس، فنقل إلى العربية جنساً شائعاً، واستعمل استعمال الأجناس، فجرى مجرى العربي، فلا يكون من أسباب منع الصرف، واعتباره بدخول الألف واللام عليه، كالإبريسم، والديباج...والثاني: ما نُقلَ علماً، نحو: إسحاق، ويعقوب، وفرعون...فهذه في لغتها الأعجمية أعلام، والأعلام معارف، والمعارف أحد الأسباب المانعة للصرف".(شرح المفصل 66/1)

(2) انظر ص203 من هذا البحث.

(3) في الأصل: واحد وهو تحريف.

(4) الهاء تعود على الاسم.

(5) انظر ص18 من هذا البحث.

وهذه العللُ التسعُ كلُّ واحدةٍ منها ثانيةٌ في العربيّةِ، فمن ذلك التعريفُ، هو ثانٍ للتنكيرِ، لأنَّ الأصلَ النكرةُ، إذ هي سابقةٌ، ثم التعريفُ يطرأُ عليه، وهذه[1] علامةٌ التعريفِ اللفظيةِ (الألفُ واللامُ) والإضافةُ، وليس للتنكيرِ علامةٌ لازمةٌ، فهما[2] يدخلانِ على النكرةِ حتى يصيرَ بهما معرفةً.

والعجمةُ ثانيةٌ عندَ العربيِّ لكلامِهِ، كما تكونُ العربيةُ ثانيةً عندَ العَجَميِّ لكلامِهِ، فهي مُستثقلةٌ في لسان العربيّ، ويُعنى بالعجمةِ هنا ما كانَ منقولاً في حالةِ تعريفِهِ، فإنْ كانَ منقولاً[3] منكَّراً جرى عندَ العربيّ مجرى كلامِهِ، ولم يُستثقلْ، وربّما أُبدلَ في بعضِ حروفِهِ كقولِهم في (لِجَامٍ) لِغام[4]، وفي (بِرِنْد): فِرِنْد[5].

ولا تُقصَد اللغةُ الفارسيّةُ به، بل كلُّ ما كانَ غيرَ عربيٍّ، وتُعتبرُ هذه الأسماءُ المنقولةُ نكرةً بأنْ تَدخلَ عليها (الألفُ واللامُ)، فما دخلَ عليه الألفُ واللامُ فحكمُهُ حكمُ العربيِّ يمنعهُ من الصّرفِ ما يمنعُ العربيَّ، تقولُ: (الفرند) و(اللجام)، وما نُقِلَ معرفةً كانتْ عجمتُه علةً يُعتَدُّ بها في منعِ الصرفِ، وذلك نحو: (إبراهيمَ)، و(إسماعيلَ)، و(يعقوبَ)، وأسماءُ الأنبياءِ كلُّها لا تنصرفُ إلا أسماءً ستةً: ثلاثةٌ أعجميةٌ وثلاثةٌ عربيةٌ، والأعجميةُ: (نوحٌ)، و(لوطٌ)، و(هودٌ)، وإنما صُرفتْ لخفَّتِها ولسكونِ وسطِها، وكونِها على ثلاثةِ أحرفٍ[6]، فـ(إبراهيمُ)، و(إسحاقُ)، ونحوُهُما لا يُصرفُ للعجمةِ والتعريفِ.

---

(1) في الأصل: هذا، وهو تحريف.

(2) في الأصل: فيهما، وهو تحريف.

(3) في الأصل: مفعولاً وهو تحريف.

(4) اللجام: لجام الفرس، قال الجواليقي فيه:" وذكر قوم أنه عربيّ، وقال آخرون: بل هو فارسيّ معرّب، ويقال إنه بالفارسية لغام"(المُعرّب من الكلام الأعجمي 300)

(5) الفرند: فارسيّ معرب، وهو جوهر السيف وماؤه وطرائقه، وقد حُكي بالفاء والباء، وهو الحرير أيضاً.(انظر: المصدر السابق 243).

(6) لم يذكر أسماء الأنبياء العربية؛ لأنها ليست من موضوع الدرس، فهي عربية مصروفة، وهي: محمد وشعيب وصالح عليه السلام.

والتأنيثُ اللازمُ يُعنى به ألفَ التأنيثِ وهمزتَه، نحو(بُشْرى)، و(صحراءَ)، وتاءَهُ التي لا تكونُ للفصلِ، كـ(تاء) طلحةَ اسمَ رجلٍ، فإنَّ (تاءَ) قائمةٍ، وقاعدةٍ دخلتْ للفصلِ بينَ المؤنَّثِ والمذكَّرِ، ولولا ذلك لكانَ مثلُ (قائمة) لا ينصرفُ لأجلِ الوصفِ والتأنيثِ، وهي إنَّما تلزم إذا كانتْ في معرفةٍ؛ لأنَّ المعرفةَ تحصرُها، وإنما كانَ التأنيثُ علةً؛لأنَّه بعد التذكيرِ في الرتبةِ، ألا ترى أنَّ (الشيء) ذكرٌ، وهو أسبقُ الأسماءِ المخلوقةِ؟

وأمّا الصفةُ فكونُها ثانيةً أنَّها مشتقّةٌ من الأفعالِ، وهي ثانيةٌ للموصوفِ، نحو: (أحمر) و(أخضر) و(أصفر).

وأمّا وزنُ الفعلِ المختصُّ به، فلا يخلو أنْ يكونَ بزيادةٍ ليستْ من لفظِهِ، أو بصيغةٍ تخصُّه، وكلُّ هذه الأشياءِ تمنعُ الصرفَ، فمثالُ الأوّلِ: (أحمدُ) و(يزيدُ) (وتغلبُ)، فالياءُ والتاءُ والألفُ معناهنَّ في الفعلِ لا في الاسمِ، وهي حروفُ المضارعةِ، تدلُّ على متكلّمٍ وغائبٍ وحاضرٍ، وليسَ لها معنى في الاسمِ، فهي بالفعلِ أحقُّ، وإذا كانَ كذلك اعتدَتْ في الفعلِ ثقلاً، وما كانَ زيادةً بحرفٍ من نفسِ الكلمةِ [الفعلُ] المتزايدُ[1] لا الاسمُ. فأمّا فَعالُ ونحوُه فصفاتٌ، فأحملتْ المبالَغة لأجلِ الفعلِ وحملِها عليه[2].

فإن سميّتَ بـ(شَتَّمَ) و(كَلَّمَ) لم تصرْفه، لأنَّ هذا وزنٌ يختصُّ بالفعلِ، فإنْ سميتَه بـ(ضَرَبَ) و(عَلِمَ) و(ظَرُفَ) صرفتَه، لأنَّ هذا الوزنَ مشتركٌ، ألا ترى (جَمَلاً) و(كَتِفاً) و(عَضُداً) في الأسماءِ؟[3].

---

(1) المقصود أن أحرف الزيادة الدالة على المضارعة دخلت لمعان في الأفعال فصارت هذه الحروف كأنها من نفس الفعل لمّا دخلت فيها لمعنى.(انظر:البيان في شرح اللمع 501).

(2) أي أنه على الرغم من وجود الزيادة في وزنٍ مثل (فَعال) إلا أن هذه الزيادة دالة على معنى، وهو المبالغة؛ لأنها مشتقة من الأفعال. (انظر: الغرة ج3/120 ظ).

(3) هذه الأفعال التي ذكرها إذا سُمّي بها تكون مصروفة؛ لأنّ أوزانها ليست مختصة بالفعل، بل هي مشتركة بين الأفعال والأسماء، فـ(ضَرَبَ) في الأفعال بوزن (جَمَل) في الأسماء، و(عَلِم) في الأفعال بوزن (كَتِف) في الأسماء، و(ظَرُف) في الأفعال بوزن (عَضُد) في الأسماء.

وأمّا ما اختصَّ بالصيغةِ بغيرِ زيادةٍ فنحو (فُعِلَ) فإنَّ هذا الوزنَ يختصُّ بالفعلِ عند سيبويه[1]، لأنَّه لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، فلو سميتَه بـ(ضُرِبَ) لم ينصرفْ بهذه.

وأمّا العدلُ فهو أن تلفظَ بالكلمةِ وأنت تُريدُ غيرَها، كـ(عُمَر) و(زُفَر)، و(مَثْنى) و(ثُلاث)، فأمّا (عُمَر) فليسَ بالأصلِ الأوّلِ؛ لأنَّ الفعلَ لفظُه: عَمَر وعَمِر، وكلاهما الجاري عليه: عامرٌ، وكذلك (زُفَر)، فهو زافِرٌ، فـ(عُمَر) معدولٌ عن عامرٍ، وكذلك (مَثْنى) و(ثُلاث)، معدولٌ عن اثنينِ [اثنين] وثلاثةٍ وثلاثةٍ، فلمّا عُدل عن لفظهِ ومعناه، كانَ مانعاً للصَّرْف وحدَه، وقيلَ إنما مُنِعَ الصرفَ للوصفِ والعدلِ.

واعلمْ أنَّ (فُعَلاً) في الكلامِ على تسعةِ أضربٍ، واحدٌ مبنيٌّ، وخمسةٌ معربةٌ منصرفةٌ، وثلاثةٌ معربةٌ غيرُ منصرفةٍ.

فالمبني: (فُسَق)[2] و(خُبَث)[3] في النداءِ، تقول: «يا فُسَقُ» و«يا خُبَثُ».

وأمّا **الأولُ** من المعربةِ المنصرفةِ فـ(صُرَد) [4] و(نُغَر) [5] و(جُعَل)[6] فهذه أسماءٌ مفردةٌ، وهي أسماءُ الأجناسِ.

الثاني منها مصدرٌ، نحو هُدَىً وتُقَىً.

الثالث منها: وصفٌ نحو: (حُطَم).

---

(1) وزن (فُعِل) يختص بالفعل ولا يأتي في الأسماء أو الصفات عند سيبويه. (انظر: الكتاب 244/4) وخص المؤلف سيبويه بالذكر؛ لأن الأخفش جعل هذا الوزن في الأسماء ومثّل له بـ(دُئِل). (انظر: شرح الشافية 38/1).

(2) فُسَق: أي دائم الفسق(لسان العرب103/10 "فسق").

(3) أي خبيث (لسان العرب 143/2 "خبث").

(4) الصرد: طائر فوق العصفور، وقال الأزهري: إنه يصيد العصافير، ويروى أن العرب كانت تتطيّر بصوته.(لسان العرب 249/3 "صرد").

(5) النغر: فراخ العصافير، وهو البلبل عند أهل المدينة.(لسان العرب 223/5 "نغر").

(6) الجُعَل: دابة سوداء من دواب الأرض، قيل هو أبو جَعْران.(لسان العرب 112/11-113 "جعل").

الرابع منها:جَمْعٌ، نحو:(غُرَف)، و(ظُلَم).

الخامس منها جنسٌ، نحو: (رُطَب).

والأوّل من غير المنصرفة (أُخَر) معدولٌ عن (آخَر من).

الثاني منها (جُمَع) معدولٌ إمّا عن جَماعى، كصحراءَ وصحارى، وإمّا عن (جُمْعٍ) كحمراءَ وحُمْرٍ.

والثالث منها: (عُمَر) و(زُفَر).

وأمّا الجمعُ الذي ثالثُ حروفهِ ألفٌ وبعَده حرفانِ أو ثلاثةٌ، فإنّما كانَ علةً، لأنّهَ لا نظيرَ له في الآحادِ، ألا تــرى أن قولَــكَ: (فُلوسٌ) بإزائهِ [سُدوس(اسم القبيلة) و] [1](أَجْمال) [كإكرِّام] [2] لا فرق بينهما إلا كسرة الأوّل، و(أفلُس) بإزائه: (آنُك)[3]، و(أسنُم)[4] [وليس][5] بإزاءِ (مساجد)[6]، وقناديل اسمٌ مفردٌ.

وأيضاً فأكثرُ الجموعِ قد يُجمعَ، قالوا: (أَنْعام) و(أناعيم)[7]، و(أكْلُب) و(أكاليب) و(كِلاب) و(كِلابات)، وقالوا: (نَجْدٌ) و(أنْجِدةٌ)، فكأنه جمع (نِجاد) الذي هو جمع (نَجْد)، فلما لم يُجمعْ هذا الجمعَ نُزّل منزلةَ ما قد جُمع مرتينِ.

---

(1) انظر: الغرة ج139/3 و .

(2) انظر: الغرة ج139/3 و .

(3) الآنك: القصدير أو الرصاص(لسان العرب 394/10"أنك").

(4) لم أعثر على معنى (أسنُم) والذي ذكره في الغرة ج139/3و (أسنُمة) وهي رملة ذات ارتفاعات على التشبيه بسنام البعير(انظر: لسان العرب 306/12"سنم").

(5) انظر: الغرة ج139/3 و.

(6) مكرر في الأصل.

(7) جمع: أنعام، التي هي جمع: نعَم ، ومعناها: الإبل.(لسان العرب 585/12 "نعم").

فأمّا ﴿سلاسلاْ﴾[1] و﴿قواريراْ﴾[2] فإنّما نوّنَ؛ لأنّه فاصلةٌ[3] فجُعِلَ بمنزلةِ (يسرِ) من قولهِ تعالى:﴿واللّيلِ إذا يَسْرِ﴾[4] ليُساويَ ﴿عَشْرٍ﴾ [5] و﴿وَتْرٍ﴾ [6].

وأمّا الألفُ والنونُ الزائدتانِ، فإنّهما مساويتانِ لألفَيْ التأنيثِ من وجوهٍ، منها [أنّ صدرَ كلِّ واحدةٍ منهُما][7] على ثلاثةِ أحرفٍ، وأنّهما زائدتانِ زيدا[8] معاً، وأنّ مؤنثَ فَعْلان على خلافِ مذكّره[9]، ومنها أنّ العربَ قالتْ: (إنسانٌ) و(أناسيّ)، فقلبتْ، كما قالتْ: (صحراء) و(صحاريّ)، ومنها أنك إذا رخّمتَ ما فيه الألفُ والنونُ حذفتَهما معاً كما لو رَخّمتَ ما فيه الهمزةُ حذفتَها والألفَ[10]، ومنها أنّ العربَ نسبتْ إلى (صنعاء): (صنعانيّ)، فهذا جميعُه يقرّبُ ما بينَهُما، فلهذا جُعلتا علةً في منعِ الصرفِ، فإنْ كانَ مؤنثُها تدخلُه التاءُ لم يكن علةً في منعِ الصرفِ، كما قالوا: (خَمْصانٌ خَمصانةٌ)[11]، ومن قالَ: (سكرانة)، صَرَفَ (سكران) كما صَرَفَ (عرياناً).

وأمّا التركيبُ فإنّما كانَ علةً لأنه ثانٍ للمفردِ، والتركيبُ على ضَرْبَيْنِ: تركيبٌ يُبنى له الاسمُ، نحو: (خمسةَ عشرَ)، وذلكَ لتضمّنِهِ الحرفَ العاطفَ،

---

(1) الإنسان : 4

(2) الإنسان : 15 ، و16

(3) في الأصل: صلة وهو تحريف، وانظر: الغرة ج139/3 و .

(4) الفجر : 4

(5) الفجر : 2

(6) من الآية 3 من سورة الفجر : 13

(7) انظر: الغرة (ج130/3 ظ). والمقصود صدر الكلمة التي يكونان فيها مثل: سلمان وسلمى.

(8) كذا في الأصل بالتذكير، ويجوز ذلك حملاً على معنى (حرفين).

(9) في الأصل: مؤنثه، وهو وهم من الناسخ، وانظر الغرة ج130/3 ظ.

(10) يعني ألف التأنيث الممدودة ، فترخيم (عفراء) مثلاً، يكون بحذف الهمزة والألف(عفرُ).

(11) الخمصان : الجائع الضامر البطن، والأنثى خَمصانة وخُمصانة.(لسان العرب29/7 "خمص").

وتركيب لا يُبنى الاسمُ بلْ يكونُ علةً في منعِ الصرفِ، وهو (حَضْرَمَوْتُ)، و(بَعْلَبَكّ).

في هذه العلل التسعِ علةٌ يمنعُ كلُّ واحدةٍ منها على انفرادِها الصرفَ، منها ألفُ التأنيثِ، تمنع الصرفَ وحدَها، نحوُ قولِكَ: (بُشرى) و(حُسْنى) مصدَرَيْن لأنَّ التأنيثَ علةٌ، ولزومَ التأنيثِ هنا علةٌ ثانيةٌ، فقامتْ مقامَ علتَيْنِ، ومنها همزةُ التأنيثِ، والعلةُ العلةُ[1]، ومنها الجمعُ الذي ذكرناه[2]؛ لأنَّ الجمعَ علةٌ وكونَه لا يُجمعُ ولا نظيرَ له في الآحادِ علةٌ، فقامتْ مقامَ علتينِ، ألا ترى أنَّ (بُشْرى) لا ينصرفُ وليسَ فيها إلا علةٌ واحدةٌ، و(صحراءُ) لا ينصرفُ، وليسَ فيها إلا علةٌ واحدةٌ، و(مساجدُ) لا ينصرفُ، وليسَ فيها إلا علةٌ واحدةٌ، و(إبراهيمُ)، و(إسماعيلُ)، و(إسحاقُ) لا ينصرفُ للتعريفِ والعجمةِ، و(يزيدُ) و(تغلبُ) و(أحمدُ) و(يَشْكرُ) لا ينصرفُ للتعريفِ ووزنِ الفعلِ، و(عُمَرُ) و(قُثَمُ) [3]، و(زُفَرُ) لا ينصرفُ للتعريفِ والعَدْلِ، و(مَثْنى) و(ثُلاثُ) و(رُباعُ) لا ينصرفُ للوصفِ والعدلِ، و(حمزةُ) و(طلحةُ) و(مكّةُ) لا ينصرفُ للتعريفِ والتأنيثِ.

فأمّا (هندٌ) و(دعْدٌ)، فبعضُ العربِ يصرفُها وإنْ كانَ فيها علتانِ: التعريفُ والتأنيثُ؛ لأجلِ أنَّ أوسطَها ساكنٌ، وهي أعدلُ الأصولِ وأخفُّها، فقاومتْ الخفةُ أحدَ[4] السببينِ.

فأمّا (قَدَم) -إذا سُمّي به- فكلُّهم لا يصرفُه، لتحرّكِ أوسطِه كما لا يَصْرِفُ (عناقاً) اسمَ امرأةٍ، وبعضُ العربِ لا يصرفُ (هنداً)، ويعتبرُ العلتينِ، ولا يعتبرُ الخفةَ.

فأمّا (عثمانُ) فإنَّه لا ينصرفُ للتعريفِ والألفِ والنونِ، وأمّا (غضبانُ) و(سكرانُ) فإنَّه لا ينصرفُ للوصف والألفِ والنونِ، فأمّا (حسّانُ) فإنْ أخذتَه من

---

(1) أي العلة نفسها التي في ألف التأنيث.

(2) أي الجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وهو ما جاء على صيغة منتهى الجموع.

(3) قُثَم: أي معطاء.(انظر: لسان العرب 462/12 "قثم").

(4) في الأصل: إحدى ، كأنه أراد:إحدى العلتين، ثم عدل، فقال: السببين..

الحُسْنِ صرفَته، لأنَّ النونَ فيه أصليّةٌ، وإنْ أخذتَه من الحسِّ لم تصرفْه؛ لأنَّ نونَهُ زائدةٌ، وكذلكَ (تبّانُ) إن أخذتَه من التبْنِ صرفتَه، وإنْ أخذتَه من التَّبِّ لم تصرفْه، و(أحمرُ) و(أخضرُ) و(أصفرُ) لا ينصرفُ لأنهَّ وصفٌ، وفيه وزنُ الفعلِ، فإنْ سميتَ به ونكّرتَه، فسيبويهِ[1] لا يصرفُه أيضاً اعتباراً لحالتهِ الأولى، والأخفشُ[2] يصرفُه[3].

واختلف البصريُّ والكوفيُّ في ما ينصرفُ، هل يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ أنْ يُترَكَ صرفُه، كما يجوزُ صرفُ ما لا ينصرفُ، فقال البصريُّ[4]: لا يجوزُ ذلكَ، وإنّما جازَ صرفُ ما لا ينصرفُ؛ لأنَّ أصلَ الأسماءِ الصرفُ، فأعيدَ إلى أصلِه، وليسَ كذلكَ تركُ صرفِ ما لا ينصرفُ، وأجازَهُ الكوفيُّ في أشياءَ[5]، وأنشدَ[6]:

---

(1) انظر رأي سيبويه في الكتاب 198/3

(2) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع ، أخذ عن سيبويه ويعرف بالأخفش الصغير تمييزاً له عن الأخفش الكبير "عبد الحميد بن عبد المجيد المكنى أبا الخطاب" وله كتاب معاني القرآن ، توفي سنة خمس عشرة ومائتين .(انظر: مراتب النحويين 80 ، وطبقات الزبيدي 72-74)

(3) انظر رأي الأخفش في شرح المفصل 70/1، وقد وافقه ابن يعيش عليه.

(4) انظر رأيهم في الإنصاف 493/2 ، و514

(5) هذا رأي الكوفيين والأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان، وقوله: في أشياء مضلل، إذ قد يُظَنُّ أن الكوفيين يجيزون منع الصرف في أسماء بعينها، والواقع أنهم يجيزونه في كل اسم مصروف.(انظر: الغرة ج116/3 ظ، والإنصاف 439/2، واللباب في علل البناء والإعراب 523/2، وشرح المفصل 68/1). لكن معظم الشواهد التي يسوقها الكوفيون لذلك تنحصر في الأعلام والصفات، فربما يكون هذا هو قصده من قوله: في أشياء، قال ابن يعيش:" فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف، فامتنع الصرف للضرورة بسببِ واحدٍ من السببين، فلو جاء مثل: رجل، وفرس، وأُريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي".(شرح المفصل 69/1).

(6) البيت من المتقارب للعباس بن مرداس في ديوانه 112، والإنصاف 499/2، وشرح المفصل 68/1، ولسان العرب 6/ 87 (ردس) وشرح التصريح 19/2 وخزانة الأدب 174/1، والدرر 104/1 .وهذا بيت من قصيدة قالها للرسول صلى الله عليه وسلم، وكان صلى الله عليه وسلم قد قسم غنائم غزوة حنين، فأجزل عطاء المؤلفة قلوبهم، ومنهم الأقرع بن حابس التميمي وعُيينة بن حصن الفزاري،وأقلّ العطاء للعباس بن مرداس، فجاء النبيَّ عليه السلام وأنشده قصيدة منها هذا البيت=

فما كانَ حِصنٌ ولا حَابسٌ يَفُوْقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

والبصريُّ يرويه: يفوقانِ شَيْخِيَ.

درسٌ

[النداء]

المنادى المعرفةُ العلمُ المفردُ يُبنى على الضمِّ في النداءِ، تقولُ: «يا زيدُ»، والنكرةُ المقصودةُ كذلكَ، تقولُ: «يا رجلُ»، وصفة المفردِ المفردةُ تُرفعُ وتنصبُ، تقول: «يا زيدُ الظريفُ والظريفَ»، والمضافةُ تُنصبُ، تقول: «يا زيدُ غلامَ عمرٍو».

والمنادى المضافُ والطويلُ[1] منصوبانِ فيه[2]، تقولُ: «يا غلامَ زيدٍ»، و«يا خيراً من زيدٍ»، وصِفَتُهما منصوبةٌ، تقولُ: «يا غلامَ زيدٍ الظريفَ»، وكذلكَ النكرةُ غيرُ المختصّةِ، تقولُ: «يا رجلاً»، وتقول: «يا زيدُ وعمرُو».

فإنْ أردتَ نداءَ ما فيهِ الألفُ واللامُ جئتَ (بأي) وأوصلْتَها بـ(ها) وجعلتَ ما فيه الألفُ واللامُ صفةَ (أيّ) ولا يجوزُ فيه إلا الرفعُ.

وتقول: «يا زيدُ والحارثُ والحارثَ»، وتُحذفُ (يا) من المعارفِ كلِّها إلاّ مع أسماءِ الإشارةِ. وحروفُه: (يا) و(أيا) و(هَيا) و(أيْ) و(الهمزةُ).

شرحه: إذا ناديتَ اسماً فلا يخلو من أنْ يكونَ معرفةً أو نكرةً، فإنْ كانَ معرفةً لا يخلو أنْ يكون مفرداً أو مضافاً أو طويلاً، فإن كانَ معرفةً مفرداً وناديَته بنيَته على الضمِّ، تقولُ: «يا حكمُ»، و«يا جعفرُ»، و«يا زيدُ»، وإنّما بنيتَه؛ لأنّ

=فقال الرسول عليه السلام: "اذهبوا به فاقطعوا عني لسانه" فأعطوه حتى رضي.(انظر: ديوان العباس بن مرداس 110-112 ، وخزانة الأدب 147/1).

والشاهد فيه: ترك صرف (مرداس) دون علة.ويُروى البيت: يفوقان شيخي في مجمع ، ولا شاهد فيه على ذلك.

(1) الطويل: ما عرف عند المتأخرين بالشبيه بالمضاف، ويقصد به الاسم العامل عمل الفعل ومعموله جميعاً، مثل: يا ضارباً زيداً، أو المعطوف والمعطوف عليه إن كانا اسماً لواحد، مثل: يا خمسةً وعشرين.

(2) أي: في النداء.

المنادى مخاطَبٌ، وحكمُ المخاطبِ أنْ يكونَ بالكافِ إن كانَ مفعولاً، وبالتاءِ إنْ كانَ فاعلاً، والغالبُ على الخطابِ الحرفيّةُ، ألا ترى أنَّ كلَّ موضعٍ وقعتْ الكافُ فيه ضميراً، فالخطابُ موجودٌ منها؟وقد تقعُ للخطابِ مجرّدةً من الاسميةِ، نحو قولِكَ: (ذلكَ)، و(أولئكَ)، فلما كانَ كذلكَ، ووقَعَ المنادى موقعَه بُني، وإنّما قُلنا: إنّه واقعٌ موقعَ الكافِ، لأنَّ حقَّ الكلامِ أن يكونَ بالكافِ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ لمن تخاطِبُه: «أكرمتُك»، ولا تقولُ: «أكرمتُ زيداً»، إذا كان (زيدٌ) اسمَه، وشابَهَ الكافَ لأنّه معرفةٌ، فيُفرَدُ ويُعرّفُ[1] بنفسِه.

وإنّما بُنيَ على حركةٍ، وحُكمُ كلِّ مبنيٍّ أن يُبنى على السكونِ لأنَّ (زيداً) ونحوَه قد يُعرّفُ إذا خرجَ عن النداءِ، فلمّا أُعرِبَ تارةً وبُني تارةً امتازَ على كلِّ اسمٍ يُبنى لا غير، نحو: (إذْ) و(كمْ) و(مَنْ)، فبُنيَ على الحركة، وإنما كانتْ الحركةُ ضمةً لأنَّ المنادى إذا أُعربَ أُعرِبَ بالنصب، فلو بُني على الفتحِ لاعتُقدَ أنَّه منصوبٌ، ولو بُنيَ على الكسرِ لاعتُقدَ أنَّه قد حذفتْ من آخرِه ياءُ المتكلّمِ، كقولِه تعالى:﴿يا عِبادِ﴾[2] و(يا غُلامِ)، فلما امتنَع الفتحُ والكسرُ لم يبقَ إلاّ الضمُّ.

والنكرةُ المقصودةُ تنزلُ منزلةَ المعرفةِ المفردةِ، نحو قولِكَ: «يا رجلُ»، قال اللهُ تعالى في المعرفةِ: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[3]، وقالَ في النكرةِ المقصودةِ: ﴿يا جِبَالُ أوّبِي﴾[4].

فإنْ وصفتَ هذينِ القسمينِ بصفةٍ، لم تَخْلُ الصفة من أنْ تكونَ مفردةً أو مضافةً، فإن كانتْ مفردةً كانَ لك فيها وجهانِ: الرفعُ والنصبُ، فالرفع بحَمْلِه على لفظِ المنادى، تقولُ: «يا زيدُ الظريفُ»، كما تقولَ: «قام زيدٌ الظريفُ»، والنصبُ

---

(1) في الأصل: ويعرفه، وهو تحريف.

(2) الزمر : 16 ، والزخرف : 68.

(3) الصافات : 104

(4) سبأ : 10

على موضِعه؛ لأنّ موضعَه نصبٌ، والدليلُ على ذلكَ أنّهَ مفعولٌ به[1]، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ: «يا زيدُ»، فقيلَ لكَ: ما الذي فعلتَ؟ فقلتَ: ناديتُه، فهو مفعولٌ به، فتقولُ: «يا زيدُ الظريفَ»، فإنْ وصفَته بمضافٍ لم يكنْ فيه إلا النصبُ، لأنهَّ لو وقعَ موقعَ المنادى كانَ منصوباً، لأنه مفعولٌ به، ولم يُشابه الكافَ في تعريفِه، لأنّ تعريفَه بغيرِه، وأيضا فالمضافُ إليه قائمٌ مقامَ التنوينِ، ولا يُبنى الاسمُ وهو منوّنٌ، وكذلكَ لا يُبنى وهو مضافٌ، فتقولُ: «يا غلامَ بِشْرٍ»، و«يا صاحبَ عمروٍ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿يا قَوْمَنا أَجِيْبوا دَاعِيَ اللهِ﴾[2].

والطويلُ كالمضافِ في نصبهِ، تقولُ: «يا خيراً من بِشْرٍ»، و«يا ضارباً عَمْراً»، ويُعنى بالطويلِ العاملَ والمعمولَ جميعَه، والمعطوفَ والمعطوفَ عليه، ووجْه شبهِ الطويلِ بالمضافِ أنّ الثانيَ من تمامِ الأوّلِ، كما أنّ المضافَ إليه من تمامِ المضافِ، وأنّ الثانيَ مخصِّصٌ للأوّلِ، كما أنّ المضافَ إليه مخصِّصٌ للمضافِ، وأنّ الأوّلَ عاملٌ في الثاني كما أنّ المضافَ عامل في المضافِ إليهِ، فتقول: «يا زيداً وعمراً»، إذا كانَ اسماً لواحدٍ.

وأمّا النكرةُ غيرُ المقصودةِ فمنصوبةٌ على بابِها، لأنّها بُعَدْت عن المُضمَرِ، لأنّها نكرةٌ والمضمرُ معرفةٌ، وإذا عُرّيتْ من هذا فحُكْمُها حُكْمُها في غيرِ النداءِ.

[و] تقولُ: «يا زيدُ وعمرُو»، فحكمُ عمروٍ حكمُ زيدٍ في البناءِ، كأنّكَ استأنفتَ النداءَ في (عمرٍو)، فقلتَ: «يا عمرُو».

---

(1) يرى بعض النحويين أن العامل في نصب المنادى فعل محذوف لم يستعمل إظهاره، تقديره: أنادي أو أدعو، ومنهم سيبويه والمبرد.(انظر: الكتاب 182/2، والمقتضب 202/4) ومن النحويين من يرى أن حرف النداء هو العامل لنيابته عن الفعل، ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى المبرد.(انظر: شرح المفصل 127/1).وانظر الخلاف في هذه المسالة في التبيين 442، واللباب في علل البناء والإعراب 329/1.

(2) الأحقاف : 31

فإنْ أردتَ نداءَ ما فيه الألفُ واللامُ، لم يمكنْكَ أنْ تُلابسَ به (يا) لأنَّ (يا) للتخصيصِ، والألفُ واللامُ للتخصيصِ، فلم يُجمَعْ بينهما[1]، فإذا أردتَ ذلكَ جئتَ بـ(أيّ) وناديتَها، وجئتَ معَها بـ(ها) ووصفتَها بالألفِ واللامِ التي كانَ يجبُ أنْ يُنادى ما دخَلا عليه، فقلتَ: «يا أيُّها الرجلُ»، و«يا أيُّها الناسُ»، ولا يجوزُ في الرَّجُلِ هنا إلا الرفعُ عند كافةِ النحويينَ، إلا المازنيَّ[2]، فإنَّه يجيزُ الرفعَ والنصبَ كما أجازَه في: «يا زيدُ الظريفُ والظريفَ»، وليسَ الأمرُ كذلكَ، لأنَّكَ في قولكَ: «يا زيدُ» يجوزُ لك أنْ تقتصرَ عليه، ولا يجوزُ أن تقتصرَ على (أيّها)[3]، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿يا أيُّها المُزَّمِّلُ﴾[4] [و] ﴿يا أيُّها المُدَّثِّرُ﴾[5].

وتقولُ: «يا زيدُ والحارثُ»، فترفعُ حملاً على اللفظِ، و«يا زيدُ والحارثَ» فتنصبُ حملاً على الموضعِ، كما كانَ ذلكَ في الوصفِ، فإن اضطررْتَ إلى تنوينِ (زيدٍ) فسيبويهِ ينوّنُه ويدعُه على ضمِّهِ[6]، ويونُسُ[7]ينصبُه، ويردُّهُ إلى

---

(1) هذا رأي البصريين وحجتهم، أما الكوفيون فيجوّزون نداء المعرف بأل لورود ذلك في كلام العرب، واستشهدوا لذلك بأبيات من الشعر.(انظر: الإنصاف 335/1).

(2) أجاز المازني النصب حملاً على موضع (أي)، لأنّ (أي) منادى، والمنادى يكون في موضع نصب، فيكون (الرجل) بدلاً منصوباً. (انظر: شرح المفصل 4/2).

(3) في الأصل: أنّها وهو تصحيف.

(4) المزمل : 1

(5) المدثر : 1

(6) انظر رأيه في الكتاب 202/2-203، وحجته في ذلك أنه اسم اطّرد فيه وفي أمثاله النداء فصار كأنه يُرفع بما يُرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يُغيّر رفعه، كما لا يُغير رفع ما لا ينصرف في موضع الرفع. وقال عن النصب: لم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نوّن وطال كالنكرة.

(7) هو أبو عبد الرحمن الضبي، من النحويين البصريين ، أخذ عن أبي عمر بن العلاء، توفي سنة اثنين وثمانين ومائة .(انظر: مراتب النحويين 34 وطبقات الزبيدي 51-53) .

الإعرابِ[1] حَمْلاً على ما لا ينصرفُ إذا اضطرَرْتَ في جَرّهِ إلى تنوينهِ فقلتَ: (بأحمدٍ). قال الشّاعرُ[2]:

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها وليسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

و(مطراً)، وقولُ اللهِ تعالى في المعطوفِ: ﴿يا جِبَالُ أوِّبي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾[3] والطيرُ[4]، ففي الرفعِ وجهانِ أحدُهما: العطفُ على لفظِ (جبال)، والثاني العطفُ على الضميرِ في (أوبي)، ولم يؤكَّدْ لطولِ الكلامِ معه، والنصبُ على وجهينِ أحدُهما: على موضعِ (جبال)، والثاني تكونُ الواوُ بمعنى (مع)، ويجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً، [أي] : «وسخّرْنا له الطيرَ» حملاً على قولِه: ﴿وسَخَّرْنا مَعَ دَاوودَ الجِبَالَ يُسَبِّحْنَ والطّيْرَ﴾[5].

واعلمْ أنَّ (يا) وأخواتِها قد يُحْذَفْنَ مع المعارفِ إلا مع أسماءِ الإشارةِ، وإنّما لم تحذفْ معها عندَ البصريّ[6] لأنّ (هذا) يقعُ وصفاً لـ(أيّ) في قولكَ: «يا أيُّهذا

---

(1) ما في كتاب سيبويه 203/2 أن هذا رأي عيسى بن عمر، وذكر المؤلف في كتابه الغرة (ج28/3 و) أن الخليل وسيبويه والمازني يتركونه على ضمه وينونونه، وأن أبا عمرو ويونس وعيسى والمبرد والجرمي ينصبونه، وحجة الآخرين أن التنوين يعيده إلى أصله، وهو النصب، كما يعيد مجرور ما لا ينصرف، إذا كان نكرة. وقال ابن هشام:"واختار الخليل وسيبويه الضم، وأبو عمرو وعيسى النصب .(انظر: أوضح المسالك 84/3).

(2) سبق تخريجه في ص28 ، والشاهد فيه هنا: تنوين المنادى ضرورة ، وتركه على ضمه.

(3) سبأ : 10

(4) قرأها بالرفع أبو عمرو وعاصم (في رواية) والسلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وروح ونصر وابن أبي إسحاق ومسلمة بن عبد الملك وعبيد بن عمير. والرفع بالعطف على لفظ (الجبال) أما النصب فبالعطف على محلها. وجوزوا أن يكون منصوباً على أنه مفعول معه (انظر: الكشاف 581/3، وتفسير البحر المحيط 263/7 ، وإتحاف فضلاء البشر 358).

(5) الأنبياء : 79.

(6) انظر رأيهم في كتاب البيان في شرح اللمع371 وشرح المفصل 16/2. وهناك مواضع أخرى يمتنع فيها حذف (يا) مثل لفظ (الله) إذا لم تلحقه الميم المشددة، والمستغاث له، والمتعجَّب من، والاسم المندوب، واسم الجنس، والنكرة غير المقصودة(انظر: همع الهوامع 43/3).

الرجلُ»، كما تقولُ: «يا أيُّها الرجلُ»، فإذا حذفوا (أيّاً) كان يا بدلاً[1] منها، كما [كان] بدلاً في رجلٍ من الألفِ واللامِ[2]، وقيلَ إنّ (هذا) وُضِعَ لتُشيرَ به لمن تخاطبُه إلى غيرِه، فإذا ناديتَه، فالإشارةُ إنما هي إلى من تخاطبُه، فلا بدّ من (يا) ليعلمَ أنَّك تُشيرُ إليه، فمن ذلكَ قولُه تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[3] وقال: ﴿رَبَّنا إنِّي أسْكَنْتُ﴾[4] أيْ: «يا يوسفُ»، و«يا ربَّنا»، فحذفَ.

وحروفُ النداءِ على أربعةِ أوجهٍ: حرفٌ للبعيدِ، وهو (أيا) ومثلُه (هيا) قال الشاعر[5]:

هَيَا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبيْنَ النَّقا آأنْتِ أمْ أمُّ سَالِمِ

وحرفٌ للقريبِ وهو الألفُ[6]، قال الشاعرُ[7]:

أزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إنْ كُنْتَ ثائراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

وحرفٌ لِمَا بينَهُما وهو (أيْ) في قولِكَ: «أَيْ زيدُ»، وحرفٌ للجميعِ وهو (يا).

---

(1) أي عوضاً.

(2) هكذا علل المازني سبب عدم حذف (يا) النداء مع أسماء الإشارة.(انظر: كتاب البيان في شرح اللمع 371).

(3) يوسف :29.

(4) إبراهيم : 37.

(5) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه 767/2 (وفيه أيا) والكتاب 551/3، وسر صناعة الإعراب 723/2، والخصائص 458/2، واللمع 62، ولسان العرب 123/11(جلل) و همع العوامع 35/3، وبلا نسبة، في الإنصاف 472/2.

والوعساء: رابية من الرمل، وجلاجل: موضع، وقصد: أأنت أحسن أم أمّ سالم.

والشاهد فيه: استخدام الحرف (هيا) لنداء البعيد، ويروى البيت في بعض المصادر(أيا) فلا شاهد فيه على ذلك.

(6) يقصد بالألف همزة النداء.

(7) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب 183/2، و اللمع 62، وشرح المفصل 4/2، ولسان العرب 204/14(حنا).

والأحناء: الجوانب، وورقاء حيّ من قيس، وأراد: إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه(انظر : شرح المفصل 4/2).

والشاهد فيه: مناداة القريب (زيد) بالهمزة، وللنحويين فيه شاهد آخر وهو نصب (أخا) جرياً على محل المنادى المفرد(زيد).

ولا تُنادي ما فيه الألفُ واللام إلا اللهَ تعالى، فقالوا: «يا أللهُ»، وقَدْ عَوَّضوا عن (يا) ميمينٍ في الإلْفِ[1] آخرَ الكلمة مع اللهِ تعالى[2]، ولا يَجْمعونَ بينَهُما، قالوا: (اللهمَّ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلِ اللهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ﴾[3] ولا يُوصَف عند سيبويه[4]، وقد جَمَعَ بينَهما الشّاعِرُ[5]:

إنِّي إذا ما حدثٌ أَلَّما

أقولُ اللهمَّ يا اللهُمّــا

واعلمْ أنَّهم قدْ يدخلونَ اللامَ الجارّةَ في الاسمِ المنادى ويفتحونَها كما يفتحونَها في الاسمِ المضمرِ غيرِ المتكلّمِ، وحَدُّه للاستغاثةِ وللتعجُّبِ، والمضمرُ تُفتحُ معَه اللامُ، قالوا: «يا لَزيدٍ»، و«يا لَعمروٍ»، فإنْ عطفْتَ عليه اسماً آخرَ أعدتَ اللامَ وكسرتَها، تقولُ: «يا لَزيدٍ ولِعمروٍ»، فإنْ جئتَ بمدعوّ: إليه كسرتَ اللامَ على الأصلِ، تقولُ: «يا لَزيدٍ لِلعجب»، فإنْ قلتَ:«يا لَلعجب»، دعوتَه، أيْ: يا هذا، وقيلَ: فإنْ قلت: «يا للعجبِ»، فكأنّكَ دَعْوتَ إليه، وحذفتَ المنادى، كما قالَ الشّاعِرُ[6]:

---

(1) في الأصل: الألف، ولا معنى لها، ويرجح الباحث انه اراد بقوله: (في الإلف) أي: فيما اعتادوا عليه؛ لأن ذلك اعتباطي.

(2) هذا رأي البصريين أما الكوفيون فيرون أن أصله جملة، وهي "اللهُ أُمّنا بخير" ولكثرة الاستعمال حذف بعض الكلام.(انظر: الأصول في النحو، 338/1، وكتاب البيان في شرح اللمع383 ، والإنصاف 341/1 واللباب في علل البناء والإعراب 338/1).

(3) آل عمران : 26

(4) وحجته في ذلك أن الاسم مع الميم صار بمنزلة صوت كقولك: يا هناه.(انظر الكتاب 196/2).

(5) البيتان من الرجز، وهما لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين 1346/3، وبلا نسبة في اللمع 65، وكتاب البيان في شرح اللمع382، والإنصاف 341/1، وشرح المفصل 16/2، وخزانة الأدب 295/2.

والشاهد فيه: الجمع بين أداة النداء(يا) والميم المشددة في لفظ الجلالة في قوله: يا اللهمّا.

(6) هذا صدر بيت من البسيط، عجزه: والصّالحينَ على سَمعانَ من جارِ ، وهو بلا نسبة في الكتاب 219/2، والإنصاف 118/1، والجنى الداني 356، وشرح المفصل 24/2، و همع الهوامع 44/3، وخزانة الأدب 197/11.=

يا لَعْنَةَ اللهِ والأَقْوامِ كلِّهِمُ

أي: يا قومُ، فحذفَ، وقالَ الشَّاعِرُ[1]:

يَبكيكَ نَاءٍ بَعيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يا لَلكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلعَجَبِ

فكسرُ اللامَ في العجبِ؛ لأنَّهَ مدعُوٌّ إليه، وفتحَها في الكهولِ لأنّها في مدعوٍّ، وكسرَها في المعطوفِ عليه، لأنّ اللبسَ قد زالَ بالعطفِ.

فإذا ناديتَ مضافاً إليكَ جازَ فيه عدةُ أوجهٍ، يا عبادِ، ويا عباديَ، ويا عباديْ ويا عبادا، وقالوا: «يا ربُّ»، يريدُ[2]: يا ربِّ.

درسٌ
[التَّرْخيمُ]

الترخيمُ حذفُ [أواخر] [3] الأسماءِ المبنيةِ المعرفةِ في النداءِ، ولا يُرخَّمُ اسمٌ على أقلَّ من أربعةِ أحرفٍ، وما يَبقى فلكَ فيه وجهانِ: الضمُّ وتركُه على مابهِ[4] ، تقولُ : «يا حارثُ»، و«يا حارُ»، و«يا حارِ»، فإنْ كانَ في آخرِهِ زائدانِ زيدا معاً حُذفا معاً، تقولُ: «يا عُثْمُ» في (عُثْمان)، فإنْ كانَ على خمسةِ أحرفٍ قبلَ آخرِهِ حرفُ لينٍ ساكنٌ زائدٌ يتقدمُهُ حركةٌ من جنسِهِ حذفتَه أيضاً، تقولُ في (منصور): «يا منْصُ»، ولا يحذفُ مع علامةِ التأنيثِ غيرُها، تقولُ في (مُرْجانة) –اسمَ رجل–:«يا مُرْجانُ».

=والشاهد فيه: حذف المنادى وقوله (يا لعنة الله) أي : يا قومُ لعنة الله.

(1) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في كتاب البيان في شرح اللمع385 ولسان العرب 561/12(لوم) و همع الهوامع 3/ 72(عجزه فقط) وخزانة الأدب 154/2

والشاهد فيه: كسر اللام في المستغاث له(للعجب) وفتحها في المستغاث به(للكهول)

(2) كذا في الأصل ، والأنسب : يريدون.

(3) انظر: كتاب الفصول 112.

(4) أي ما كان به من ضم أو فتح أو كسر.

شرحه: الترخيمُ أصلُه التليينُ، وإنّما يكونُ في النداءِ؛ لأنّه بابُ حذفٍ وتغييرٍ؛ لأنَّ المشاهدَة تُغني عمّا يُفتَقَرُ إليه في غيرِها، وإنّما يقعُ في الأسماءِ المفردةِ[1] المعرفةِ المبنيةِ[2]، ولا يقعُ في مضافٍ ولا في طويلٍ ولا نكرةٍ، أمّا المضافُ فلا يتمُّ بغيرِ المضافِ إليه فلا يجوزُ حذفُ آخرِ الأوّلِ؛ لأنهَّ بمنزلةِ وسطِ الكلمةِ، وأيضاً فإنَّه مَعربٌ فله حكمٌ غيرُه في بابِ النداءِ، ولأنَّ التغييرَ آنسُ بالتغييرِ، لأنَّ المبنيّ مغيّرٌ عن بابِه، وحكمُهُ حكمُ المضافِ[3].

والنكرةُ هي إلى البيانِ والزيادةِ أحوجُ منها إلى الحذفِ، ولذلكَ كانَ وصفُها أدعى من الحذفِ[4].

ولا يُرخّمُ اسمٌ على أقلَّ من أربعةِ أحرفٍ؛ لأنَّه لو رُخِّمَ ثلاثيٌّ لبقي على أصلٍ ليسَ في كلامِ العربِ[5]، لأنَّ أقلَّ الأصولِ عندَهم ثلاثةٌ، فأمّا دمٌ، ويدٌ، فالثالثُ محذوفٌ.

فإذا رَخَّمتَ اسماً فللعربِ فيه وجهانِ، أحدُهما: أنهَّم لا يعتدُّونَ[6] بالمحذوفِ، ويَدَعونَ ما بقيَ كأنْ لم يُحذَفْ منه شيءٌ، وفي هذا القِسْمِ تتبيَّنُ صناعةُ الترخيمِ،

---

(1) في الأصل: المذكرة ، وهو تحريف؛ لأن التذكير ليس من شروط الاسم المراد ترخيمه، وقد ذكر المؤلف هذه الشروط في كتابه الغرة ج43/3، وهي عنده ستة شروط، الأول: أن يكون في النداء، والثاني: أن يكون مفرداً غير مضاف، والثالث: أن يكون معرفة، والرابع: أن يكون مبنياً، أي: مما يبنى للنداء، والخامس: أن يكون تعريفه وضعياً، أي ليس بالإضافة أو بالألف واللام، والسادس: أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف.

(2) يعني المبنية بالنداء.

(3) هذا رأي البصريين، وهذه حجتهم، أما الكوفيون فقد جوزوا ترخيم المضاف بحذف المضاف إليه، محتجين بأنه قد جاء ذلك عن العرب كثيراً، فمن ذلك قول زهير: خذوا حظّكم يا آلَ عِكرمَ واحفظوا أواصِرَنا والرحم بالغيب تُذكرُ

أراد: يا آل عكرمة.(انظر: الإنصاف 347/1).

(4) في الأصل: الحال ، وهو تحريف.

(5) هذا رأي البصريين، وهذه حجتهم، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، أما الكوفيون فيجوّزون ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً؛ لأنه بالترخيم يصير ثنائياً، وفي الأسماء ما هو ثنائي مثل (يد) و(دم).(انظر: الإنصاف 356/1).

(6) في الأصل: يعتبرون، وهو تحريف، يدل عليه قوله في الفقرة التالية:" والوجه الثاني: أنك تحذف ما تحذف، وتعتدّ به".

فيقولونَ في (حارث): «يا حارُ»، وفي (برْثُن): «يا برثُ»، وفي (جَعْفَر): «يا جعفُ»، وفي (قِمَطْر: يا قمَطُ)[1].

والوجْه الثاني: أنَّكَ تحذفُ ما تحذف، وتعتدّ به، وتعتقِده موجوداً في اللفظِ، فتقول في (حارِث):«يا حارِ»، وفي (برثُن):«يا برثُ»، وفي(جعفَر): «يا جعفَ»، وهذا الوجه هو الأكثر في كلام العرب.

فإنْ كانَ في آخرِ الاسم زائدانِ زيدا معاً [حُذفا معاً] كقولِكَ في (عُثْمان): «يا عثمَ»، وفي (سلمان): «يا سلمَ»، وفي (مروان): «يا مروَ»، -في من قالَ: يا حارِ- و«يا مروُ» -في من قالَ يا حارُ- قال الشّاعِرُ[2]:

يا مَرْوُ إنّ مَطِيّتَي مَحْبُوْسةٌ تَرْجُو الحَبَاءَ ورَبُّها لَمْ يَيْأَسِ

فإن رخّمتَ اسماً على خمسةِ أحرفٍ حذفتَ آخرَه على ما بيّنا، فإنْ كانَ قبلَ آخرِه حرفُ مدٍّ ولينٍ زائد ساكنٍ، قبله حركةٌ من جنسِهِ حذفتَه مع الآخرِ، تقولُ في (منصور): «يا منصُ»، وفي (سِرداح) -اسمَ رجلٍ-: «يا سِردَ»، وفي (قنديل) -اسمَ رجلٍ-: «يا قند»، وتضمُّ في اللغةِ الأخرى.

فإن كانَ حرفُ اللينِ متحرّكاً أو ساكناً وما قبلَه ليسَ من جنسهِ، لم تحذفْه مع الآخر، فقلتَ في رجلٍ اسمُه (هيَّجٌ) أو (قَنْوَرٌ): «يا هيُّ» و«يا قَنْوُ»، وفي رجلٍ اسمه (سِنَّورٌ): «يا سنّوْ»، وفي من قالَ يا حارِ، و«يا سيّا» -في من قالُ يا حارُ-

---

(1) ما بين القوسين في الأصل: (ممطر، يا ممطُ)، وهو تصحيف.(انظر: الغرة ج44/3 و) وفي ترخيم مثل هذا الاسم الرباعي ساكن الثالث خلاف، فالكوفيون يرخمونه بحذف الحرف الساكن والذي يليه، فيقولون في (قِمَطْر) يا قِمَ؛ لأنه لو لم يحذف الساكن لصار آخر الاسم ساكناً فشابه بذلك الأدوات، أما البصريون فيرخمونه بحذف الحرف الأخير فقط.(انظر: الإنصاف 361/1).

(2) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه 334، والكتاب 257/2، و اللمع 199، وبلا نسبة في شرح المفصل 22/2، وصدره في أوضح المسالك 103/3.

والبيت من مقطوعة من ثلاثة أبيات يجيب فيها الفرزدق مروان بن الحكم عامل المدينة، وكان قد طلب من الفرزدق ألا يهجو أحداً، (انظر خزانة الأدب 348/6) والحباء: العطاء بلا مَنّ ولا جزاء(لسان العرب 162/14"حبا").

والشاهد فيه: حذف الزائدين وهما الألف والنون من(مروان) لأنه منادى مرخم.

وإنّما قلبتَها ألفاً لتحرّكها بضمّ النداءِ وانفتاحِ ما قبلَها، كما قلبتَ في (عصاً)، وتقولُ في (عرْقَوة) -اسمَ رجلٍ-: في من قالَ يا حارِ: «يا عَرْقُوَ»، ومن قال يا حارُ: «يا عَرْقي»، تقلبُ الواوَ ياءً؛ لأنَّه ليسَ في كلامِ العربِ اسمٌ في آخرِه واوٌ، قبلَها ضمةٌ.

فإنْ رخمتَ (كَرَوان) اسمَ رجلٍ، قلت: «يا كَرَوَ» -في من قال يا حارِ- و«يا كَرَا» -في من قال يا حارُ- تقلبُ الواوَ ألفاً لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وكذلكَ في (صَمَيان) اسمَ رجلٍ: «يا صَمَا» -في من قال: يا حارُ- و«يا صَمِي»- فيمن قال: يا حارِ.

فإن رخّمتَ (بَشيراً) و(عِماداً) و(عَجوزاً)، قلت: «يا بَشِي»، و«يا عَمَا»، و«يا عَجُو» -في من قال: يا حارِ- و«يا عَجِي» -في من قال: يا حارُ- وتقلبُ الواوَ ياءً لِمَا أريتُكَ، ولا تحذفُ الواوَ والياءَ والألفَ؛لأنَّه كانَ يبقى الاسمُ على حرفين.

فإن رخّمتَ سُروراً -اسمَ رجل- على من قالَ: يا حارُ، لم يجزْ عندَ سيبويه[1]؛ لأنَّه يبقى: «يا سُرْو»، فتدعوك الصنعةُ إلى أنْ تقلبَ الواوَ ياءً والضمةَ كسرةً فيصيرُ: «يا سُرِي»، وفُعِلَ ليس في كلامِهم، والأخفشُ[2] يجيزُه.

وتقولُ في شاة اسمَ رجلٍ: «يا شَا» -في مَنْ قال: يا حارِ- ويحتملُ كونُ الاسمِ على حرفينِ؛لأنَّ فيه تاءَ التأنيثِ وهي مرادةٌ، فإنْ رخّمتَه على لغةِ من قال: يا حارُ، قلت: «يا شاهُ»، بالهاءِ، أعدتَ المحذوفَ، لأنَّ المحذوفَ لا يُعتدُّ به في هذا الوجهِ.

فإنْ كانَ في الاسمِ تاءُ التأنيثِ، حذفتَها في القولينِ، وبعضُهم يأتي بتاءٍ عِوضَ المحذوفةِ يقفُ عليها ويصِلُها بهاءٍ مفتوحةٍ، ويُنشَدُ[3]:

---

(1) ذلك لأنّ (فُعِل) مختص بالأفعال، وليس من أبنية الأسماء عند سيبويه. (انظر: الكتاب 244/4)

(2) لأن بناء (فُعِل) من أبنية الأسماء عند الأخفش. (انظر: شرح الشافية 38/1).

(3) البيت من الطويل للنابغة في ديوانه 11، والكتاب 207/2 ، و382/3، والجمهرة 170/3، و982، ولسان العرب 758/1 (نصب) وخزانة الأدب 321/2، وبلا نسبة في شرح المفصل 107/2.=

كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةُ ناصبِ وَلَيْلٍ أقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ

فإنْ كانَ مع تاءِ التأنيثِ غيرُها من الحروفِ[1] الزوائدِ التي يحذفُها الترخيمُ لم تحذفْ مع تاءِ التأنيثِ غيرَها، تقول في (قُرْعُبُلانَة) اسمَ رجلٍ: وفي (تَميميّة) اسمَ امرأةٍ ورجلٍ: [يا قُرْعبلانُ و] يا تَميميّ.

فإن رخّمتَ مُركَّباً حذفتَ الآخرَ منهما، تقولُ في (معدِ يكرِب): «يا معدي»، فإنْ كانَ اسمُه خمسةَ عشرَ، قلت: «يا خَمْسَةَ أقبلْ»

فإنْ رخّمتَ رجلاً اسمُه (حُبْلَويّ) في لغةِ مَنْ قالَ: يا حارِ، قلتَ: «يا حُبْلَوِ»، وفي لغةِ من قالَ: يا حارُ، لا يجوزُ ترخيمُه، لأنَّه يؤدي إلى قلبِ الواوِ ألفاً، وألفُ (فُعْلى) لا تكونُ منقلبةً.

=وهومطلع قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج بن أبي شمر. وكليني: فعل أمر من وكلتُ الأمر إليه، وأميمة تصغير ترخيم لأُمامة، وهي بنت الشاعر، وناصب: متعب من النصب، يقول: دعيني لهذا الهم المتعب، ومقاساة الليل الطويل، ولا تزيديني لوماً وعذلاً.(انظر خزانة الأدب 12/321-322).

والشاهد فيه: حذف تاء التأنيث من الاسم المؤنث المرخم(أميمة) والتعويض عنها بتاء في الوقف.

(1) في الأصل: المحذوف وهوتحريف. وانظر الكتاب 2/244.

درسٌ

[الندبة]

إذا ندبتَ اسماً زدتَ في آخرِه ألفاً، فإنْ خِفْتَ اللبسَ أجريتَه على حركةِ ما قبلَه، تقولُ: «واغلامَكيه»، و«واغلامَهُمُوه»، و«واغلامَــهُوه»، وتُزادُ على الألفِ هاءٌ، في الوقفِ.

شرحه: الندبةُ شيءٌ تختصُّ به النساءُ تفجعاً على المندوبِ؛ لأنَّ من عادةِ الرجال الصبرَ على الشدائدِ، ولا يُندبُ المندوبُ إلا بأشهرِ أسمائِه؛ ليكونَ عُذراً عند الناسِ للنادبِ، فلا تقلْ: «وارجلاه»، بلْ تقولُ: «وامَنْ حفرَ بئرَ زَمْزَماه»[1]، وإذا ندبتَ زدتَ ألفاً علامةً للندبةِ، يُمدُّ بها الصوتُ، فتقولُ:«وازيداه»، «واغلاميه»، و[وا] أو(يا) في أولِه، والألفُ في آخره.

فإذا ندبتَ مضافاً ألحقتَ علامةَ الندبةِ الثانيَ، فتقولُ: «واغلامَ زيداه»، وإنْ ندبتَ موصوفاً ألحقتَ علامةَ الندبةِ الموصوفَ عندَ سيبويهِ[2]، فتقولُ: «وازيداه الظريف»، وتلحقُ الألفَ هاءً في الوقفِ، فإذا وصلتَ أزلتَها، فإنْ كانَ الموضعُ يخافُ فيه اللبسُ، قلبتَ الألفَ إلى جنسِ الحركةِ التي قبلَها، تقولُ إذا ندبتَ غلامَ امرأةٍ مخاطبةٍ: «واغلامَكِيه»؛ لأنَّكَ لو قلتَ: «واغلامَكاه»، التبسَ بالمخاطبِ المذكرِ، وكذلكَ لو ندبتَ غلامَ جماعةٍ غائبينَ، قلتَ: «واغلامَهموه»، لأنكَ لو قلتَ: «واغلامَهماه» ، التبسَ بالتثنيةِ، ولو ندبتَ غلامَ رجلٍ غائبٍ، قلت: «واغلامَهوه»[3]، لأنكَ لو قلتَ: «واغلامَهاه»، التبسَ بالمؤنثِ، ولو ندبتَ رجلاً

---

(1) هذه المقولة من شواهد الكوفيين على جواز ندبة الأسماء الموصولة، والبصريون يمنعون ندبتها، ويعدون هذه المقولة شاذة، وقد جاء ذلك مع شذوذه؛ لأن من حفر بئر زمزم معروف، وهو عبد المطلب جد الرسول صلى الله عليه وسلم.(انظر: الإنصاف 363/1)

(2) انظر رأي سيبويه في الكتاب 225/2-226 ، وقال: أما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وا زيدُ الظريفاه.

(3) في الأصل: وا غلامهموه ، وهو تحريف.

مخاطباً، قلت: «وأَنتاه»، فإنْ كانَ مؤنثاً، قلتَ: «وأَنْتيه»، وربَّما اضطرَّ الشَّاعرُ فأثبتَ الهاءَ في الوصلِ وحرَّكَها، قال[1]:

يا مَرْحَباهُ بِحِمَارِ عَفْراءْ

درسٌ
[لا النافيةُ للجنسِ]

إذا دخلتْ (لا) على الاسمِ المفردِ النكرةِ، بنيتَه معها على الفتحِ، فقلتَ: «لا رجلَ في الدارِ»، فإنْ وصفتَه بمفردٍ كانَ لك فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الرفعُ والنصبُ والبناءُ على الفتحِ، وإنْ كانَ[2] المنفيُّ مضافاً أو طويلاً نصبتَه، تقولُ: «لا غلامَ رجلٍ في الدارِ»، و«لا خيراً من زيدٍ في الدار»، ويجوزُ في العطفِ وجهٌ.

شرحُه: (لا) إذا أُدخلتْ على الاسمِ المفردِ النكرةِ وكانتْ نفياً لما استغرقَ الجنس في الاستفهامِ، بنيتَه معها على الفتحِ، لتضمُّنِها (من) التي تستغرقُ الجنسَ، وذلك أنَّ الإنسانَ إذا قالَ: «هل رجلٌ في الدارِ؟» فقالَ له المجيبُ: لا، احتُملَ أنْ يكونَ فيها رجلانِ فأكثر، فإذا قالَ: هلْ من رجلٍ في الدار؟ استغرقَ الجنسَ، فجوابُه يجبُ أن يكونَ مثلَه، فأرادوا إعمالَ (لا) حملاً على (إنْ) فكانتْ (مِنْ) تمنعُ من ذلكَ، وإنْ حذفوا (من) لم يبلغوا المقصودَ، فضمنوا الكلمتينِ معنى (مِنْ).

---

(1) البيت من الرجز، وهو لعروة بن حزام في شرح المفصل 56/9، وخزانة الأدب 272/7، وبلا نسبة في إصلاح المنطق92.

وعفراء: محبوبة الشاعر، وهو لحبها يحب حمارها، يقول بعد هذا البيت (انظر: خزانة الأدب 273/7):

إذا أتى قرّبتُه لمـا شـــاء

من الشعير والحشيش والماء

والشاهد فيه: إثبات ها السكت في الوصل، في قوله: يا مرحباهُ.

(2) هذا اللفظ استدركه الناسخ في الحاشية بمداد أحمر.

ويُبنى الاسمُ على الفتحِ كما بُني (خمسةَ عشرَ)، وخبرُها كثيراً ما يحذفُ وهو عند سيبويه رفعٌ بخبرِ الابتداء[1]، وعند الأخفشِ رفعٌ بـــ(لا) [2] ومنه: «لا إلهَ إلا الله»، فالخبرُ محذوفٌ تقديره: «لا إله لنا»، أو في الوجودِ، والخبرُ مرفوعٌ على ما كانَ عليه قبلَ دخول (لا) عند سيبويه، فإذا قلتَ: «لا رجلَ قائمٌ»، فـــ(لا) تَعملُ النصبَ كما تَعملُ (إنّ) إلا أنّها تبنيه مع الاسمِ و(قائمٌ) الذي هو الخبرُ ليسَ لـــ(لا)فيه محلٌ عند سيبويه.

فإن وصفتَ الاسمَ المبنيَّ معها باسمٍ مفردٍ كان فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: رفعُه على الموضع؛ لأنَّ موضعَها رفعٌ بالابتداء، فتقول: «لا رجلَ ظريفٌ في الدارِ»، والثاني: نصبُه على اللفظِ، فتقولُ: «لا رجلَ ظريفاً في الدارِ»، والثالثُ: أن تُفكّ (لا) عن بناء الاسمِ، ويُبنى الاسمُ مع الصفةِ مركبَيْنِ، كما يُبنى (خمسةَ عشرَ)، فتقول: «لا رجلَ ظريفَ»، ولا بدَّ من الفكِّ كيلا تُبنى ثلاثةُ أشياءَ.

فإن دخلتْ (لا) على اسمٍ مضافٍ إلى نكرةٍ امتنعَ بناؤه معَها، ونصبتَه بها كما نصبتَه بـــ(إنّ)، وذلك أنَّ الإضافة تعاقبُ التنوينَ، فكما لا يُبنى الاسمُ، وهو منونٌ تنوينَ التمكنِ، وكذلكَ لا تبنيه وهو مضافٌ.

ولم يُبْنَ مضافٌ سوى ثلاثِ كلمات[3]، إلاّ إنه ليس بناءَ تركيبٍ، وذلك أنَّ في التركيبِ مانعاً آخرَ، وهو أنَّه لا يخلو أنْ تركِّبَه مع الاسم[الأول] فتكونَ قد ركبتَ (لا) مع بعضِ كلمةٍ، لأنَّ المضافَ إليه مع تمامِ المضافِ،أو معَ الآخر، وذا لا يجوز؛ لأنَّه إنّما تركبُ معها الحرفَ الذي يمكنها أنْ تعملَ فيه، والآخرُ معمولُ الاسمِ الأولِ، وهو موجودٌ معه، فتقولُ: «لا غلامَ رجلٍ في الدارِ».

---

(1) انظر: الكتاب 2/275-276.

(2) يرى الأخفش وبعض من تبعه من البصريين أن (لا) ترفع الخبر وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعاً، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخـــر، وقد أيـــد ابن يعيـــش هذا الرأي.(انظر: شرح المفصل 1/ 106-107)

(3) هي: إذ وإذا وحيث. (انظر: الأشباه والنظائر 2/218)، ويضاف لها لدن. (انظر: ، اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 232).

ولك في صفةِ المضافِ وجهانِ: الرفعُ على الموضعِ، والنصبُ على اللفظ، والطويلُ كالمضافِ، كما بيّنا في باب النداء، فتقول: «لا خيراً من زيدٍ عندك»، فإن قلت: «لا آمرَ بالمعروف لك»، كان (بالمعروف) متعلقاً بمحذوفٍ، فإن قلتَ: «لا آمراً بالمعروف» ، كان (بالمعروف) متعلقاً بـــ(آمرٍ) لأنَّكَ لا يمكنكَ أن تبنيَه مع (لا) وتعمله، لأنكَ لو أعملتَه كان المعمولُ من تمامه، ولا تركِّبُ بعضَ الكلمةِ وتتركُ بعضَها كما بيّناه في المضاف.

فإن قلتَ: «لا حولَ ولا قوة»، و«لا رجلَ ولا امرأة»، جاز لكَ فيه عدة أوجه[1]، أحدُها: أنْ تَبنيَ الثاني مع (لا) كما بنيتَ الأوّل، فتقولُ: «لا حولَ ولا قوةَ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿فلا رَفَثَ ولا فُسُوْقَ﴾[2].

والثاني: أنْ تبنيَ الأوّلَ مع (لا) وتجعلَ (لا) الثانيةَ مؤكدةً للنفيِ زائدةً، كقولِه تَعالى: ﴿ولا تَستَوي الحَسَنَةُ ولا السيِّئَةُ﴾[3] أيْ: والسيئة، وتَحمِلُ (قوة) تارةً على اللفظِ وتارةً على الموضعِ، فتقولُ: «لا حولَ ولا قوةً»، وعليه قولُ الشَّاعِر[4]:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً اتّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

ولا حولَ ولا قوةٌ، وعليه قولُ الشَّاعِرِ[5]:

---

(1) انظر هذه الأوجه في كتاب معاني الحروف للرماني 81-82.

(2) البقرة : 197

(3) فصلت : 34

(4) البيت من السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في شرح التصريح 214/1، والدرر 175/6، وبلا نسبة في كتاب البيان في شرح اللمع 176، وأوضح المسالك 287/1، وشرح ابن عقيل 400/1.

وقوله: اتسع الخرق على الراقع، أي: تفاقم الأمر، واشتدت فداحته، ويقول الشاعر: تبرأ منه الولي والحميم، حتى تفادح الأمر وتعاظم، فلم يعد ينفع فيه إصلاح.

والشاهد فيه: نصب (خلة) بعطفها على موضع (نسب).

(5) البيت من الكامل لرجل من بني مذحج في الكتاب 294/2، ومنسوب إلى هُنيّ بن أحمر أو إلى زرافة الباهلي في لسان العرب 61/6 (حيس) ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب 38/2، وبلا نسبة في اللمع 26.=

هذا لَعَمْرُكمُ الصَّغارُ بعَيْنِه لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أَبُ

ويجوزُ أنْ تعربَهما[1] جميعاً، فتجعلهما[2] جوابَ مَنْ قالَ: «ألكَ حَوْلٌ أم قوةٌ»، فتقولُ: «لا حولٌ ولا قوةٌ»، فيكونُ رفعُهما بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، وعليه قولُ الشّاعِرِ[3]:

وما هجرتُكِ حتّى قُلْتِ مُعْلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ

ويجوزُ في رفعِ الأوّلِ وجهٌ آخرُ، وهو أنْ تجعلَ (لا) بمنزلةِ (ليس) وتعملها رفعاً في المبتدأ ونصباً في الخبرِ، إلا أنَّها لا تعملُ إلا في نكرةٍ، وعليه قولُ الشّاعِرِ[4]:

مَنْ فرَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

وعلى ما قلنا قالَ الشّاعِرُ[5]:

=والبيت كما يبدو من البيتين اللذين قبله عتاب لقومه، ولأمه التي كانت تفضل أخاه عليه، مع أنه هو الذي يخدمها ويبرها، وقبل هذا البيت:

وإذا تكون كريهةٌ أدعى لها وإذا يُحاس الحيسُ يُدعى جندبُ

عجباً لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ

والشاهد فيه: بناء (لا) الأولى مع اسمها، وجعل الثانية زائدة للتوكيد، وحمل ما بعدها على محل ما قبلها.

(1) في الأصل: تعرفهما، وهو تحريف.

(2) في الأصل: فتجعلها ،وهو تحريف.

(3) البيت من البسيط للراعي النميري في ديوانه 198، والكتاب 295/2، وشرح المفصل 111/2، ولسان العرب 254/15 (لقا) وبلا نسبة في اللمع 25، وصدره في أوضح المسالك 282/1.

والبيت في امرأة تُدعى سليمى، والشاهد فيه: مجيء الاسمين بعد (لا) عند تكرارها مرفوعين على الابتداء، والخبر محذوف.

(4) البيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك في الكتاب 58/1، ولسان العرب 409/2 ، و الأشباه والنظائر 231/4، وخزانة الأدب 467/1، وبلا نسبة في الإنصاف 367، وأوضح المسالك 203/1.

والبراح: الزوال، والبيت من قصيدة قالها الشاعر يُعرّض فيها بالحارث بن عباد لقعوده عن حرب البسوس(انظر: خزانة الأدب 471/1).

والشاهد فيه: رفع ما بعد(لا) على أنها عاملة عمل ليس، وذلك في قول (لا براحُ)

(5) البيت من الوافر لأمية بن أبي الصلت في ديوانه 272، وهو على ما جاء في الديوان مصنوع من بيتين، هما:=

فلا لَغْوٌ ولا تَأْثيمَ فيها وما فاهوا به أبداً مُقيمُ

فجعلَ الأولى بمنزلةِ (ليس) والثانيةَ على بابِ البناءِ، ويجوزُ أنْ تجعلَ رفعَ الأوّلِ بالابتداءِ وأغناك عن[الخبر]التكرارُ (لا الثانية) ، وإنْ خالفتَ العملَ، وتقولُ: «لا رجلٌ وغلامٌ» على الموضعِ، وغلاماً على اللفظِ كما بيّنا في الوصفِ، قال الشاعر[1]:

فلا أَبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنِه إذا ما ارتدى بالمَجْدِ ثم تأزَّرا

فإن أدخلتَ (لا) على معرفةٍ بطُل عملُها، وكرَّرتها، فقلتَ: «لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ»، وكذلك إن فصلتَ بين (لا) وما عملتْ فيه، لم يكنْ إلا التكريرُ وبطلانُ عملِها، تقول: «لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ»، قالَ الله تعالى: ﴿لا فِيْها غَوْلٌ ولا هُمْ﴾[2].

وقد يُدخلونَ اللامَ مقحمةً فيقولونَ فيها[3]: «لا أبا لزيدٍ»، فاللامُ قد عملتْ في المعنى حيثُ صيّرتْ الإضافةَ نكرةً، لأنكَ إذا قلتَ: «غلامُ زيدٍ»، فهو معرفةٌ و[لا]

= وفيها لحم ساهـــرةٍ وبحر وما فاهو به لهمُ مقيـــمُ

فلا لغو ولا تأثيـــــم فيـــها ولا حينٌ ولا فيه مليمُ

والبيت كما ذكره المؤلف موجود في اللمع 26، وكتاب البيان في شرح اللمع178، وشرح ابن عقيل 403/1، وخزانة الأدب 494/4، والقصيدة كلها حديث عن الجنة، واقتبس قوله تعالى:"لا لغوٌ فيها ولا تأثيم"(الطور: 23)

والشاهد فيه: قوله: فلا لغوٌ ولا تأثيمَ) فعامل (لا) الأولى معاملة ليس فرفع بها، وبنى الثانية مع اسمها.

(1) البيت من الطويل لرجل من بني عبد مناة بن كنانة في شرح التصريح 234/1، وخزانة الأدب 67/4، 68، وبلا نسبة في الكتاب 285/2، واللمع 26، وشرح المفصل 101/2، و110، (وفيها جميعاً: إذا هو ارتدى بالمجد ثم تأزرا) وصدره في أوضح المسالك 289/1.

وقد ذكر البغدادي الرواية التي ذكرها ابن الدهان لكنه رجح الرواية الأخرى. وتأزر: لبس الإزار، وهو الثوب الذي يستر نصف الجسم الأسفل، والبيت في مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان. (انظر: خزانة الأدب 68/4-69)

والشاهد فيه : نصب المعطوف على (لا) النافية للجنس على الموضع، فنصب (ابناً) حملاً لها على موضع(أبَ).

(2) الصافات : 47 ، وتكملة الآية:"ولا هم عنها يُنزَفون"

(3) في الأصل: في ، وهو تحريف، وربما تكون صحيحة، ويكون الناسخ أسقط بعدها جملة"لا أبا زيدٍ".

لا تدخلُ على المعارفِ، فإذا قلتَ: «غلامٌ لزيدٍ»، صارَ نكرةً، فجازَ دخولُ (لا) عليه، فاللامُ سوّغتْ دخولَ (لا)، فقد عملتْ في المعنى، وجرّتْ زيداً، فقد عملتْ في اللفظِ ولم تعملْ في الحكمِ[1]، لأنَّ الألفَ في (أبا) يجبُ ألاّ توجدَ في اللفظِ إلا مع المضافِ، تقولُ: «رأيتُ أباك»، فإنْ لم تكنْ الكلمةُ مضافةً لم توجدْ، كقولكَ: «رأيت أباً كريماً»، فهي من جهةٍ موجودةٌ، ومن وجهةٍ كأنَّها غيرُ موجودةٍ.

(1) المقصود هنا أن أبا مضاف إلى زيد واللام مقحمة، كأنك قلت: لا أبا زيد.(انظر: شرح المفصل 105/2).

درسٌ

[الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعل]

[عمل اسم الفاعل]

اسمُ الفاعلِ إذا كانَ للحالِ والاستقبالِ عَمِلَ عَمَلَ الفعلِ، تقولُ«هذا ضاربٌ زيداً اليومَ وغداً»وقد يُحذفُ التنوينُ ويُجَرّ (زيدٌ)، فتقولُ: «هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً».

شرحُه: العاملُ عَمَلَ الفعلِ من الأسماءِ أربعةٌ[1]، أحدُها اسمُ الفاعلِ، وبينَ البصريِّ والكوفيِّ[2] خلافٌ فيه في ثلاثةِ مواضعَ، أحدُها: أنّ البصريَّ يُعملُه لزمانِ الحالِ والاستقبالِ عَمَلَ فعلِهِ الذي اشتُقَّ منه، ولا يُعملُ الماضي، وذلكَ أنَّ فعلَ الحالِ والاستقبالِ أشبَهَا الاسمَ فأُعربا، فأَعْمَلْنا اسمَ الفاعلِ بمعناها فأخذَ كلٌّ واحدٍ من الآخرِ خاصّيةً، والفعلُ الماضي لم يُعرَبْ، فالاسمُ إذا كانَ بمعناه لا يُعملُ، والكوفيُّ يُعمِلُ اسمَ الفاعلِ للأزمنةِ الثلاثةِ.

الثاني: أنَّ البصريَّ لا يُعمِلُ اسمَ الفاعلِ عَمَلَ الفعلِ إلا مُعْتَمِداً على همزةِ الاستفهامِ ونحوِها، أو ما النفيِ ونحوِها، أو يكونُ خبراً لمبتدأ أو صفةً لموصوفٍ، أو حالاً لذي حالٍ، كيلا يكونَ الفرعُ كالأصلِ، والكوفيُّ يُعمِلُهُ غيرَ معتمدٍ فيقولُ: «قائمٌ زيدٌ»، [فقائمٌ] رُفِعَ بالابتداءِ و(زيدٌ) مرفوعٌ بـ(قائمٍ) كما يرتفعُ بـ(قَامَ)، وقد سدَّ (زيد) مسدَّ الخبرِ، والبصريُّ يجعلُ (زيداً) مبتدأً و(قائمٌ) خبرَه مقدماً.

فإنْ قلتَ: «أقائمٌ زيدٌ»، و«ما ذاهبٌ عَمْروٌ» رفعتَهما[3] جميعاً (قائماً) و(ذاهباً) بالابتداءِ، و(زيداً) و(عمراً) بهما، وسدَّ (زيدٌ) و(عمروٌ) مسدَّ خبرِ الابتداءِ.

وتقولُ«هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً»و«زيدٌ ضاربٌ عمراً»و«هذا زيدٌ جالساً أخوه» فتُعمِلُه في هذه المواضعِ لاعتمادِهِ.

---

(1) لم يذكر اسم المفعول وصيغة المبالغة؛ لأنهما يعملان بشروط عمل اسم الفاعل.

(2) انظر هذا الخلاف في الإنصاف 58/1، واللباب في علل البناء والإعراب 437/1، و440.

(3) في الأصل: رفعا ، وهو تحريف.

والثالثُ: أنَّ اسمَ الفاعلِ إنّما يتَحَمّلُ الضميرَ إذا جرى على مَنْ هو له،[وإذا جرى على غيرِ مَنْ هو له][1] لم يتحمّلْ الضميرَ، تقول: «الخبزُ[زيدٌ] آكلُه»، فـ(آكله) خبرٌ عن (زيدٍ)، وفعلٌ له، فإنْ قلتَ: «زيدٌ الخبزُ آكلُه»، كانَ (زيدٌ) مبتدأ و(الخبز) مبتدأ ثانياً، و(آكلُه) خبراً عن (الخُبْزِ)، وهو فعلٌ لـ(زيدٍ)، فقد جرى (آكلٌ) خبراً على غيرِ مَنْ هو فعلُه، فيفتقرُ إلى إبرازِ الضميرِ، فتقولُ: «زيدٌ الخبزُ آكلُه هو»، فهو يرتفعُ بـ(آكل) ارتفاعَ الفاعلِ بفعلهِ، وكذلكَ في الوصفِ والحالِ، وقال الكوفيُّ: لا أُظهر الضميرَ، ويجعلُ الحكمَ واحداً، فيقولُ: «زيدٌ الخبزُ آكلُه»، وينشدُ[2]:

وإنَّ امْرَأً أَسْرى إليكِ ودونَه ... من الأَرْضِ مَوْمَاةٌ ويَهْماءُ خَيْفَقُ

لمَحْقُوْقَةٌ أنْ تَسْتَجيبي لصَوتِه ... وأنْ تَعْلَمي أنَّ المُعانَ مُوَفَّـــقُ

و(امرؤٌ) اسمٌ (إنّ) و(محقوقةٌ) فعلٌ للمرأةِ، فقد جرى خبراً على غيرِ مَنْ هو له، ولم يُبرزْ الضميرَ، وفي هذا وجهانِ، أحدُهما: أنَّ الشعرَ قد يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في الكلامِ من الضرورةِ، والثاني: أنْ تجعلَ (أن تستجيبي) فاعلُ (محقوقةٍ)، كأنَّهَ قال: لمحقوقةٌ استجابتُك لصوتِه، ويكونُ قد رفعَ مُظهراً.

واستدلّ الكوفيُّ على إعمالِ اسمِ الفاعلِ إذا كانَ لما مضى عَملَ الفعلِ بقوله تعالى: ﴿ وكَلْبُهم باسِطٌ ذِراعَيْهِ﴾[3] فأَعْمَلَ (باسطٌ) وهو لما مضى، والبصريُّ

---

(1) تتمة لازمة. انظر: الإنصاف 57/1.

(2) البيتان من الطويل للأعشى في ديوانه 222-223، والصاحبي في فقه اللغة 220، ولسان العرب 51/10(خفق) وخزانة الأدب 352/3، وبلا نسبة في الإنصاف 57/1.

والـيَهْماء: البـيداء والفلاة الواسعة، والخيفق: يخفق فوقها السراب، والمعنى: أنه حقيق أن تستجيبي لمن سار إليك الليالي الطوال، وبينه وبينك الصحاري والمفاوز، وحقيق أن تعينيه ؛ لأن من يُعان يُوفّق.

والشـاهد فـيه: عدم إظهار الضمير في (محقوقة) لأنه جرى عل غير من هو له، إذ جاء خبرا لـ(امرئ) ولو ظهر لقال: لمحقوقة أنت.

(3) الكهف: 18

يقول: هذه حكايةُ حالٍ، كما قالَ تعالى: ﴿هذا مِنْ شِيْعَتِهِ﴾[1] و(هذا) إنّما يُشارُ به إلى حاضرٍ.

وإنّما أُعمل اسمُ الفاعلِ عَمَلَ الفعلِ لما بيّنّا ولأنَّه على حدّ الفعلِ المضارع في الحركاتِ والسكناتِ، فـ(يَضْرِبُ) و(ضارِبٌ) عِدَّتُها واحدةٌ، وكذلك حركتُها وسكونُها، وليسَ كذلكَ (ضَرَبَ)، و(ضارِبٌ)، وأيضاً فإنَّه يتّصلُ بهما الألفُ والنونُ، والواوُ والنونُ، والياءُ والنونُ، وإنْ اختلفَ حكمُها فكانتْ الألفُ والواوُ والياءُ في الاسمِ حروفاً وفي الفعلِ أسماءً، وكانتْ النونُ في الأفعالِ علامةَ الرفعِ، وفي الأسماءِ بدلاً من الحركةِ المطلقةِ والتنوينِ، فتقولُ: (يضربانِ وضاربانِ)، و(يضربونَ وضاربونَ)، و(تضربينَ وضاربينَ)، فتجدُ حروفَ اللينِ في الأفعالِ أسماءً، ولهذا لا تتغيرُ، [و] في الأسماءِ حروفاً، فلهذا تتغيرُ، فتقولُ: (ضارِبِينَ) و(ضارِبَيْنِ) و(ضاربونَ).

وتقولُ: «هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ»، إجماعاً إلا أنَّ الكوفيَّ يُعملُ معطياً في درهم، والبصريّ يُصيّرُ له فعلاً ينصبُه به، أيْ: «يُعطيه درهماً»، أو «أعطاه»، وعليه قولُه تعالى:«فَالِقُ الإصباحِ وَجَاْعِلُ الليلِ سكَناً والشَّمسَ والقَمَرَ حُسْباناً»[2].

ويجوزُ أنْ تحذفَ التنوينَ من اسمِ الفاعلِ تخفيفاً[3] في الحالِ والاستقبالِ، وتضيفَه، فتقولُ: «هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً».

فإنْ أدخلتَ الألفَ واللامَ لم تدخلْهما عندَ سيبويهِ[4]، إلا على الماضي تَوَصُّلاً إلى إعمالِه، ليكونَ بتقديرِ: الذي كانَ، ويكونَ اسمُ الفاعلِ صلتَها، فيقوَى فيه شَبَهُ

---

(1) القصص: 15.

(2) الأنعام: 96. وما في المصحف الشريف (جعلَ الليل) أما (جاعل) فهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر(انظر: السبعة 263، حجة ابن خالويه 146 والكشف 241/1، وتفسير البحر المحيط 567/1، والنشر 260/2، والإتحاف 214)

(3) في الأصل: تحقيقاً ، وهو تصحيف.

(4) انظر رأي سيبويه في كتابه 181/1.

الفعلِ فيعملُ، فتكونُ الألفُ واللامُ حرفاً في اللفظِ اسماً في المعنى، واسمُ الفاعلِ اسماً في اللفظِ[1] فعلاً في المعنى، فتقولُ: «هذا الضاربُ زيداً أمسِ»، أيْ: الذي ضربَ زيداً.

فإن ثنيتَ اسمَ الفاعل قلتَ: «هذانِ ضاربانِ زيداً اليومَ وغداً»، ويجوزُ أن تحذفَ النونَ كما حذفتَ التنوينَ تخفيفاً، وتُضيفُ، فتقولُ: «هذانِ ضاربا زيدٍ»، و«ضاربو زيدٍ»، فإنْ أدخلتَ على المُثنَّى والمجموعِ الألفَ واللامَ، قلتَ: «هذانِ الضاربانِ زيداً»، و«الضاربونَ زيداً»، وكانتْ[2] أيضاً بتقديرِ (الذي)، ويجوزُ لكَ أنْ تَحذفَ النونَ تخفيفاً لطولِ الكلمةِ، فتقولُ: «الضاربا زيداً»، و«الضاربو زيداً» تشبيهاً بـــ(اللذا) [3] كما قالَ[4]:

ابني كُلَيبٍ[5] إنَّ عَمَّيَّ اللذا قَتَلا الملوكَ وَفكَّكَا الأَغْلالا

يريدُ: اللذانِ، وعليه قولُ الشَّاعرِ[6]:

الحَافِظو عَوْرَةَ العَشيرةِ لا يأْتيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

---

(1) في الأصل: اللفظة، وهو تحريف.

(2) أي الألف واللام.

(3) وقيل إن حذف النون من (الذين) و(الذون) و(اللتان) لهجة لبني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة(انظر: خزانة الأدب 14/6)

(4) البيت من الطويل للأخطل في ديوانه 246، والكتاب 186/1، وسر صناعة الإعراب 349/2، ولسان العرب 349/2 (فلج)، وخزانة الأدب 185/3، ونُسب للفرزدق في شرح المفصل 154/3، وبلا نسبة في أوضح المسالك 99/1.

وبـــنو كليـــب هم قوم جرير، وهذا البيت من قصيدة يفتخر فيها الشاعر بقومه ويهجو جريراً وقومه. وعماه هما أبو حنش عاصم بن النعمان، وفدوكس بن الفدوكس، ، وقيل: عاصم بن النعمان وعمرو بن كلثوم. (انظر: ، وخزانة الأدب7/6)

والشاهد فيه: حذف النون من (اللذان) تخفيفاً.

(5) في الأصل: حبيب، وهو تصحيف، وما أثبته الباحث من المصادر السابقة.

(6) البيت من المنسرح لقيس بن الخطيم في ديوانه 238، ولشُريح بن عمران أو مالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه 1 /205، ولعمرو بن امرئ القيس في خزانة الأدب 272/4،. والوكف: العيب والإثم.

والشاهد فيه: حذف النون من اسم الفاعل (الحافظو) تخفيفاً.

والأولى إذا حَذَفَ النونَ أن يَجُرَّ للإضافة؛ لأنَّ النونَ تعاقبُ الإضافةَ هنا، ولا يُعتدُّ بالألفِ واللامِ؛ لأنَّهما بتقديرِ (الذي) وعليهِ قولُه تعالى: ﴿والمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾[1].

ولا يجوزُ النصبُ مع عدمِ الألفِ واللامِ إذا حذفَ النونَ، فأمّا قراءةُ أبي السَّمالِ[2]:«إنَّكُم لذائقو العَذابَ الأليمَ »[3]، فشاذّ.

ولا يجوزُ مع الإفرادِ –إذا دخلتْ الألفُ واللامُ– أنْ تجرَّ المفعولَ، فلا تقول: «الضاربُ زيدٍ»؛ لأنَّ الإضافةَ لا تعاقبُ تنويناً هنا، فأمّا: «الضاربُ الرجلِ»، فإنّما يجوزُ فيما في المضافِ إليه ألفٌ ولامٌ، أو كان مضافاً إلى ما فيه ألفٌ ولامٌ تشبيهاً بـــ(الحسنِ الوجهِ)، وقد بيّناه[4] إن شاءَ اللهُ تعالى.

درسٌ

[عملُ الصفة]

الثاني: الصفةُ، وهي تَعملُ في الظاهرِ والمضمرِ، إلا أنْ تكونَ (أَفْعَلَ) فإنَّه لا يَعملُ إلاّ في المضمرِ حَسْبُ، تقولُ: «مررتُ برجلٍ ظريفٍ»، و«بغلامٍ حسنٍ أبوهُ».

شرحه: الصفةُ تنقصُ عن مرتبةِ اسمِ الفاعلِ؛ لأنَّها ليستْ على عِدّةِ الفعلِ حركةً وسكوناً وزِنةً، وإنما يشابهُ اسمُ الفاعل[5]؛ لأنَّه يُثَنَّى ويُجمعُ، كما تلحقُ الفعلَ علامةُ التثنيةِ والجمعِ، وإنّما شابهتْ الصفةُ اسمَ الفاعلِ؛لأنَّها تُثنّى كتثنيتِه، وتُجمعُ كجمعِه، وتلحقُها الألفُ والتاءُ كما تلحقُ اسمَ الفاعلِ، فتقولُ: (حَسَنٌ)،

---

(1) الحج: 35.

(2) هو قُعْنب بن هلال العدوي، من القراء والنحاة بالبصرة، عاصر أبا عمرو بن العلاء، قال فيه الذهبي: له حروف شاذة، لا يعتمد على نقله، ولا يوثق به.(انظر: ميزان الاعتدال 387/7، والمقتنى في سرد الكنى 293/1)

(3) الآيــة 38 مــن سورة الصافات. وهذه قراءة أبي السمال وعاصم وأبان وثعلبة، وقرأ الجمهور(لذائقو العذابِ) بجــر العذاب(انظر: تفسير البحر المحيط 358/7، والقراءة في الكشاف بلا نسبة 44/4).

(4) انظر ص140 من هذا البحث.

(5) أي: يشابه الفعل.

و(حَسَنانِ)[1]، و(حسَنونَ)، و(حَسَنات)، كما تقولُ: (ضاربونَ)، و(ضاربانِ)، و(ضاربات).

وهي إذا جَرَتْ على الاسم رِفعتْ المظهرَ والمضمرَ، تقول: «مررتُ برجلٍ ظريفٍ أبوه»، و «مررتُ برجلٍ ظريفٍ»، فإنْ كانتْ الصفةُ (أفعل مِنْ) نحو: (أفضل)، رَفَعَتْ المضمرَ، ولم ترفعْ المظهَر، لنقصانِها عن الصفةِ[2]، وذلكَ أنهَّا لا تُثنَّى ولا تُجمعُ، ولا تؤنَّثُ،بلْ تكونُ على صورةٍ [واحدةٍ] ، تقولُ: «مررتُ برجلٍ أفضلُ منكَ أبوه»، ترفعُ (أبوه) بالابتداءِ و(أفضل) الخبرُ، وتكونُ الجملةُ صفةً، فإنْ قلتَ: «مررتُ برجلٍ أفضلَ»، رفعْتَ المضمرَ.

درسٌ

[عملُ المصدرِ]

الثالثُ: المصدرُ، يعملُ عملَ الفعلِ منوَّناً، تقولُ: «عجْبْتُ من ضربٍ زيدٌ عمروا»، وفيه الألفُ واللامُ، تقولُ: «عجبتُ من الضربِ زيدٌ عَمْراً»، ويَعملُ مضافاً، تقولُ «عجبتُ من ضربِ زيدٍ عَمْرا»، ولا يتقدّمُ معمولُه عليه، ولا يُفصلُ بينَهما بأجنبيٍّ.

شرحه: الثالثُ من الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ المصدرُ، وإنَّما نقَصَ عن الصفةِ، لأنَّه لا يُثنَّى ولا يُجمعُ، ولا يؤنَّث لتأنيثِ الفاعلِ، ويستويانِ في أنّهما لا يتقدّمُ معمولُهما عليهما، إلا إذا كانَ ظرفاً أو حالاً، فإنَّه يصحُّ تقديمُه في الصفةِ، ولا يصحُّ تقديمُه في المصدرِ.

وإنما يعملُ إذا كانَ بتقديرِ (أنْ) والفعلِ، وهو يعملُ في ثلاثِ صورٍ:

---

(1) في الأصل: حسان، وهو تصحيف.

(2) إذا عمل (أفعل) التفضيل فإنه يرفع في الغالب المضمر، ولا يرفع المظهر، إلا في مسألة الكحل (ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد) فـ(الكحل) مرفوع بـ(أحسن).(انظر: اللباب 447/1، وشرح ابن عقيل 2 /187-188).

الصورةُ الأولى: أنْ يكونَ منوناً، كقولِكَ: «أعجبني ضربٌ زيدٌ عَمْراً»، وعليه قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[1] تقديرُه: أو أن يُطعِمَ، ومنه قولُ الشاعِرِ[2]:

فَلَوْلا رَجاءُ النَّصْرِ مِنْكَ ورَهْبةٌ عِقابَك قَدْ كَانوا لنا كالموارِدِ

أيْ: وأنْ نَرهبَ عِقابَك.

والصورةُ الثانيةُ: أنْ يكونَ فيه الألفُ واللامُ، تقولُ: «أعجبني الضربُ زيدٌ عمراً»، وعليه قولُ الشَّاعِرِ[3]:

فأصْبَحْنَ يَعْسِرْنَ أذانَهُـنْ نَ في الطَرْحِ طَرْفاً يَميناً شِمالاً

فـ(طرفٌ) منصوبٌ بـ(الطَّرْح)، وهو مصدرٌ.

والصورة الثالثة: أن يعمل مضافاً، كقولك: «عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً»، وعليه قوله تعالى: «وَلَوْلا دِفاعُ اللهِ النَّاسَ»[4].

فإن أضفتَ المصدَر إلى الفاعلِ، ذكرتَ المفعولَ منصوباً، وإنْ أضفتَه إلى المفعولِ ذكرتَ الفاعلَ مرفوعاً، تقولُ: «أعجبَني أكلُ زيدٍ الخبزَ»، و«أعجبني ركوبُ زيدٍ الفرسَ»، و«أعجبَني بناءُ الحائطِ زيدٌ»، و«أعجبني دَقُّ الثوبِ القصّارُ»، ومن ذلك قولُ الشَّاعِرِ[5]:

---

(1) البلد: 15/14.

(2) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب 189/1، وشرح المفصل 61/6.

والشاهد فيه: إعمال المصدر (رهبة) لأنه جاء منوناً، حيث نصب مفعولاً به (عقاب).

(3) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه: إعمال المصدر(الطرح) لأنه معرّف بأل، حيث نصب مفعولاً به(طرفاً).

(4) البقرة: 251، والحج: 40. وما في المصحف الشريف (دفعُ الله) ، أما (دفاع) فهي قراءة نافع وعاصم وأبان ويعقوب وسهل وأبي جعفر(انظر: حجة ابن خالويه 99، والسبعة 187، وتفسير البحر المحيط 269/2.)

(5) البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه 166، والأغاني 153/17-154، ولسان العرب 141/12(رسم) ، وخزانة الأدب 121/8، وبلا نسبة في شرح المفصل 62/6.=

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبعٌ ومَصيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ ماءِ الشُّؤونِ وكيفُ

أيْ: منْ أن رَسمَ داراً مربعٌ ومصيفٌ.

وهذا المصدرُ لا يتقدّمُ عليه ما كانَ معمولَه، ولا معمولَ معمولِه، ولا يُفْصَلُ بينَه وبينَ معمولِهِ بأجنبيٍّ منهُما[1]، ولا يُؤَكَّدُ ولا يُوصَفُ ولا يُبدلُ منه، ولا يُعطَفُ عليه، إلا إذا استوفى معْمُولَه، لو قلتَ: «عندَ زيدٍ أعجبَني قيامُ عمروٍ»، فجعلتَ (عند) متعلقاً بقيامٍ، لم يجزْ، فإنْ جعلته متعلقاً بالفعلِ جازَ، ولو قلتَ: «قيامٌ عند زيدٍ عمروٌ»، فجعلتَ (عند) متعلقاً بقيامٍ جازتْ المسألةُ، وإنْ جعلتَه متعلقاً بالفعلِ لم يجزْ الفصلُ بينَ المصدرِ ومعمولِهِ.

ولو [قلتَ] : «أعجبني كلامُك نفسُه زيداً»، لم يجزْ، فإنْ قلتَ: «أعجبني كلامك نفسِك»، جازَ؛ لأنك في الأُولى أكّدتَ المصدرَ قبل تمامِه، وفي الثانيةِ أكّدتَ معمولَ (كلام)، وهو الكافُ.

ولو قلتَ: «أعجبني ضربُ زيدٍ وقيامُه عمراً»، لم يجزْ، لأنَّكَ عطفْتَ قبلَ التمامِ.

درسٌ

[عملُ اسمِ الفعلِ]

القِسْمُ الرَّابعُ: اسمُ الفعلِ، يعملُ عملَ الفعلِ، نحوُ قولِكَ: رُوَيْدَك زيداً[2]، ودونَكَ عَمْراً.

=وهذا البيت من قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتاً يمدح بها سعيد بن العاص والي الكوفة في عهد عثمان بن عفان. والوكيف: سيلان الدموع شيئاً فشيئاً، والرسم: الأثر، والشؤون: مجاري الدمع من الرأس، والمربع والمصيف: اسمان لزمان الربيع والصيف. والمعنى: أبكاؤك من تغيير معالم الدار على مر الزمان؟

والشاهد فيه: إضافة المصدر (رسم) إلى مفعوله (دار) ورفعه للفاعل (مربع) والتقدير: من أن رَسَمَ داراً مربعٌ ومصيف.

(1) في الأصل: منهم، وهو تحريف.

(2) رويدك متعد، لذا نصب زيداً على المفعولية والكاف في رويدك زائدة للخطاب.

شرحه: القِسْمُ الرابعُ: الأسماءُ المسمَّى بها الأفعالُ، وهي أشياءُ أقيمتْ مقامَ الأفعالِ، في الأمرِ والنهي للمخاطَبِ، وقلَّ ما توجدُ في الخبرِ، إلا أسماءَ محصورةً.

وهذه الأسماءُ هي على حَسَبِ ما وُضِعَتْ موضعَه، إنْ وُضِعَتْ موضعَ متعدٍّ كانتْ متعدّيةً، وإنْ وُضِعَتْ موضعَ لازمٍ كانتْ لازمةً، وإنّما فَعلوا ذلكَ اختصاراً وإيجازاً؛ لأنّه يكونُ للواحدِ والاثنينِ والجمعِ المؤنثِ على صورةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنّك تقولُ للواحدِ: «اسكتْ»، وللاثنينِ: «اسكتا» وللجماعةِ: «اسكتوا»، وللمرأةِ: «اسكتي»؟

وإذا كانوا قد اجتَزَوْا بالحالِ وقرائنِه، والإشارةِ عن وجودِ الفعلِ، فالأَوْلى أنْ يجتزوا بلفظٍ عن لفظٍ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ لمَنْ شَهَرَ سَيْفاً، أو هَزّ رُمْحاً: «زيداً أو عمراً»؟ وتستغني عن (اضربْ) و(اطعنْ).

وهذه الأشياءُ على ثلاثةِ أنحاءٍ: اسمٌ وظرفٌ وحرفٌ. فالأسماءُ [نحو] : (تَراكِ)، و(صَهْ). والظروفُ نحو: (دونَك) و(أمامَكَ)، و(عندَكَ)، و(مكانَكَ). والحروفُ نحو: (عَلَيْكَ)، و(إلَيْكَ).

فأمّا ما كانَ منها غيرَ متعدٍّ من الأسماءِ، فنحوُ: (صَهْ) اسمٌ لـ(اسكتْ)، و(مَهْ)، اسمٌ لـ(اكففْ)، و(نزالِ) اسمٌ لـ(انزل)، والمتعدّي (تراكِ)، و(هَلُمَّ) في التنزيل، تقولُ: «تراكِ زيداً»، قالَ الرَّاجزُ[1]:

تَراكِهَا من إبِلٍ تَراكِها

---

(1) البيت من الرجز، وهو لطفيل بن يزيد الحارثي في لسان العرب 405/10(ترك)وخزانة الأدب 160/5،وبلا نسبة في الكتاب241/1، والمخصص63/17، و66، والإنصاف537/2. والمعنى: اترك الإبل، وكان العرب إذا غنموا غنيمة ،فلحقهم أصحابها يقولون لسائقي الإبل : "تراكها من إبل تراكها " أي خلوها ،فيقول السائقون : أما ترى الموت لدى أوراكها . (انظر : خزانة الأدب 160/5-161).

والشاهد فيه: أن (تراكها) اسم فعل متعدٍ، حيث نصب الهاء .

وهلُمَّ زيداً، قال اللهُ تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم﴾[1] وبعضُهُم قالَ للاثنينِ: «هَلُمَّا»، وللجمعِ: «هلمّوا»، وللمرأة: «هلمّي»، وللنساء: «هَلْمُمْنَ»، واللغة الفصيحةُ أن يكون للجميع بلفظٍ واحدٍ[2].

وأمّا الظرفُ اللازمُ، فنحوُ: (مكانَك)، و(وراءَك)، و(أمامَك)، إذا حذرتَه من بين يديهِ ومن خلفِهِ، والمتعدّي نحوُ: «عندَكَ زيداً»، أيْ: خُذْ، وكذلكَ: «دونَكَ عَمْراً».

والحرف المتعدّي نحو: «عليك زيداً»، أي: خذه، واللازم: (إليك)، أي: تنحَّ.

ولا يُقدَّمُ معمولُ هذه الأشياءِ عليها لنقصانِها عن مرتبةِ الفعلِ عندَ البصريِّ، والكوفيُّ يجيزُه ويُنشِدُ[3]: يا أَيُّهَا المَائحُ دَلْوِي دُونَكا

أَما رَأَيْتَ النَّاسَ يَمْدَحونَكا

والبصريُّ يجعلُ (دلوي) مبتدأً، و(دونَك) الخبرَ، ويستدلُّ أيضاً الكوفيُّ بقولهِ تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[4] والبصريُّ يجعلُ (كتابَ الله) مصدراً يَعملُ فيه معنى قولهِ تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهاتُكُم وبناتُكُمْ﴾[5] معناه: «كُتبَ ذلكَ كتاباً»[6].

---

(1) الأنعـــام : 150، وفي الأصل شركاءكم بدل شهداءكم، وهو تحريف ، إذ لا يوجد في المصحف الشريف وقراءاته هذا اللفظ في هذه الآية.

(2) اللفـــظ الواحد في (هلم) لهجة أهل الحجاز ، وتصريفها في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير لهجة تميم(انظر : الكـــتاب 332/3 و534،ولسان العرب 617/12-618"هلم") ونقل ابن منظور عن الليث أن بني سعد هم الذين يصرفونها، وباقي لغات العرب لاتصرفها. (انظر: لسان العرب 618/12"هلم")

(3) البيـــتان من الرجز، وهما لوائل بن صريح اليشكري في معجم ما استعجم 416/1 ، وبلا نسبة في الإنصاف 228/1، واللباب 461/1، وشرح المفصل117/1، ولسان العرب609/2(ميح)، والأول في أوضح المسالك120/3، وفيها جميعاً: (إني) بـــدل (أما) . والمائح : من الميح وهو أن ينزل الرجل إلى قرار البئر إذا قل ماؤها، فيملأ الدلو بيده (لسان العرب 608/2 "ميح"). والشاهد فيه: قوله: (دلوي دونكا) فقدم معمول اسم الفعل عليه.

(4) النساء : 24

(5) النساء : 23

(6) لايـــتقدم معمـــول أســـماء الأفعال عليها عند البصريين لقصورها عن الفعل؛ لأنها غير مشتقة منه، وأجازه الكوفيون معتمدين على السماع (انظر: اللباب 461/1).

وأمّا ما وردَ من هذه الألفاظِ في الخبرِ، فنحوُ: (هَيْهاتَ) -اسم بَعُد-، و(شَتّانَ) -اسم بَعُدَ-، و(سُرْعانَ) -اسمُ أسرعَ-، و(همهامَ) -اسم لفَنِيَ[1]- و(دَهدَرينَ) -اسمٌ للباطل-، ونحوه.

درسٌ

[التوابع]

التوابعُ خمسةٌ: الوصفُ، والتوكيدُ، والبدلُ، وعطفُ البيانِ، والعطفُ بالحرفِ.

شرحه: هذه الخمسةُ توابعُ، يتبعُ الثاني الأوّلَ إعراباً، وقد يوافقُه في المعنى وقد يخالفُه، إلاّ أنّ واحداً من الخمسةِ يَتبعُ الثاني للأوّلِ بحرفٍ[2].

واختلفَ الناسُ في الصفةِ والتوكيدِ وعطفِ البيانِ ما العاملُ فيها، فذهبَ سيبويهِ[3] أنّ العاملَ فيها العاملُ في ما قبلَها، وقالَ الأخفشُ[4]: العاملُ فيها كونُها تابعةً، وأمّا البدلُ [فالعاملُ] في الثاني غيرُ العاملِ في الأوّلِ، وكذلكَ الآخرُ[5].

درسٌ

[الصفةُ]

الصفةُ تَتبعُ الموصوفَ في الإعرابِ، وتَصِفُ المعرفةَ بالمعرفةِ والنكرةَ بالنكرةِ، تقولُ: «مررتُ برجلٍ ظريفٍ»، و«بالرجلِ الظريفِ»، وتصفُ النكرةَ بالجملةِ بعائدٍ، ولا يُوصف بمضمرٍ ولا بجامدٍ.

---

(1) في الأصل : لعي ، وهو تحريف (انظر: الخصائص 44/3) .

(2) يقصد عطف النسق.

(3) انظر رأي سيبويه في كتابه 150/1 .

(4) انظر رأي الأخفش في الأشباه والنظائر 275/1 .

(5) أي عطف النسق.

شرحه: الصفةُ تذكرُ لتزيلَ اللبسَ من الموصوفِ عندَ المخاطَبِ، وهي على ضروبٍ هذا أحدُها، كقولكَ: «مررتُ برجلٍ كاتبٍ»، فقد خصَّصْتَه ممَّن ليسَ بكاتبٍ.

والثاني: للمدحِ كقولهِ تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾[1].

الثالثُ: للذمّ، كقولهِ تعالى: ﴿فاسْتَعِذْ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ﴾[2].

والرابعُ: للتأكيدِ، كقولهِ تعالى: ﴿إلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[3] و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[4]، وقولِ الشَّاعِرِ[5]:

صَدَعَتْ غَزالةُ قَلْبَه بِفَوَارِسٍ جَعَلَتْ جُمُوْعَهمُ كَأَمْسِ الدَّابرِ

و(أمسِ) لا يكونُ مقبلاً.

والنكرةُ أحقُّ بالوصفِ من المعرفةِ لعمومِها، والصفةُ تكونُ بالخُلُقِ، تقولُ: «مررتُ برجلٍ كريمٍ»، وبالخَلْقِ: «مررتُ برجلٍ طويلٍ»، وبالعَمَلِ، كقولكَ: «مررتُ برجلٍ قائمٍ»، وبالحرفةِ: «مررتُ برجلٍ عطَّارٍ»، وبالنسبةِ كقولكَ: «مررتُ برجلٍ بِصْريٍّ وتَميميٍّ»، وبـ(ذي) التي بمعنى صاحبٍ: «مررتُ برجلٍ ذي مالٍ»، وبما فيه التعجبُ والمدحُ، كقولكَ: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ».

وتوصفُ النكرةُ بالجملةِ من المبتدأ والخبرِ، والفعلِ والفاعلِ، تقولُ: «مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ»، و«مررتُ برجلٍ قامَ»، و«يقومُ أبوه»، في الاستقبالِ. فإذا اجتمعَ مفردٌ وجملةٌ فالأكثرُ تقديمُ المفردِ، تقولُ: «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه منطلقٌ»[6]، وقدْ

---

(1) الفاتحة: 1، والنمل: 30 .

(2) النحل: 98 .

(3) النحل :51 .

(4) الحاقة: 13 .

(5) البيت من الكامل لعمران بن حطّان في الأغاني 122/18، وبلا نسبة في الخصائص 267/2.

والشاهد فيه مجيء الصفة (الدابر) للتأكيد؛ لأن كلمة أمس وحدها تدل على أنه دابر.

(6) في هذه الجملة (قائم) صفة أولى لـ(رجل)، و(أبوه) مبتدأ، و(منطلق) خبره، والجملة الاسمية في محل جر صفة ثانية لـ(رجل) فتقدمتْ الصفة المفردة على الصفة الجملة.

جاء التنزيلُ بهما، قالَ تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ[1] مُبارَكٌ أَنْزَلْناه﴾[2] و ﴿وهَذا كِتَابٌ أَنْزَلْناهُ مُبَارَكٌ﴾[3].

فإذا وقعتْ الجملةُ وصفاً احتاجتْ إلى عائدٍ منها إلى الموصوفِ، كما إذا وقعتْ خبراً أو حالاً أو صِلَةً، كقولكِ: «مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ»، و«قامَ أبوه».

وأمّا المعرفةُ فلا تُوصَفُ بالجملةِ، لأنَّ الجملةَ نكرةٌ، فإذا أردتَ وصفَها بها أتيتَ بـــ(الذي) وجعلتَ الجملة صلةً له، فقلتَ: «مررتُ بزيدٍ الذي أبوه قائمٌ»، و«الذي انطلقَ أبوه».

ولا يوصَف المضمرُ، لأنَّكَ إنما تُضمرُه إذا عرفتَه، وعرفتَ أنَّ السامعَ قد عرفَهُ، ولا يُوصَفُ بالأسماءِ الجوامدِ، لأنَّ حكمَ الصفةِ أن تكونَ مشتقةً من الفعلِ، ولا توصَف المعرفةُ بما هو أخصُّ منها، إنّما توَصفُ بما كانَ مثلَها أو دونَها، فلهذا يصفُ سيبويهِ[4] زيداً بهذا، لأنَّ زيداً أعرفُ منه، فتقولُ: «مررتُ بزيدٍ هذا»، وابنُ السَّرّاجِ[5] يجعلُ (هذا) بدلاً، فإن قال: «مررتُ بهذا زيدٍ»، جعلَه سيبويهِ بدلاً، وجعَلَهُ ابن السَّرّاجِ عطفَ بيانٍ[6].

---

(1) في الأصل: كتاب، وهو وهم من المؤلف؛ لوجود آية مشابهة، وهي الآية الثانية التي استشهد بها.

(2) الأنبياء : 50

(3)الأنعام : 92 و 155.

(4) انظر رأي سيبويه في كتابه 6/2.

(5) هــو أبــو بكر محمد بن سهل السّراج، صاحب كتاب الأصول في النحو، توفي سنة ست عشرة وثلاث مائة .(انظر: طبقات الزبيدي 112) .

(6) انظر رأي ابن السراج في كتابه الأصول في النحو 154/1.

درسٌ

[التوكيدُ]

التوكيدُ يكونُ بألفاظٍ محصورةٍ، وهي: (نفسُه)، و(عينُه)، و(كلُّه) و(أجمعُ) و(جمعاءُ)، و(أجمعونَ)، و(جُمَعُ)، ويتبعُ[1] (أجمعَ) (أكتعُ)، (ويتبعُ أكتعَ) [2] (أبصعُ)، و(كلا)، و(كلتا)، ولا تضافانِ إلا إلى الشيءِ المثَّنى، فإنْ كانَ مظهراً كانتا بالألفِ على كلِّ حالٍ، وإنْ كان مضمراً كانتا بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالةِ الجرِّ والنصبِ، تقولُ: «جاءَ كلا الرَّجُلَيْنِ»، و«مررتُ بكلا الرجلينِ»، و«رأيتُ كلا الرجلينِ»، و«جاءني الرجلانِ كلاهُما»، و«رأيتُهما كلَيْهما»، و«مررتُ بهما كلَيْهما»، وهي جميعُها للمعرفةِ.

شرحه: التوكيدُ يكونُ على ضربَيْنِ: توكيدٌ بتكرارِ اللفظِ، وتوكيدٌ بألفاظٍ محصورةٍ، فالذي يكونُ بتكرارِ اللفظِ لا يَخصُّ معرفةً ولا نكرةً، ولا اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً، بَلْ يكونُ في الجميعِ، تقول: «ضربتُ زيداً زيداً»، و«ضربتُ زيداً ضربتُ»، و«زيدٌ في الدار[في الدار] »، وعلى هذا قولُ الشاعرِ[3]:

فَأَينَ إلى أَيْنَ النَّجاءُ بِبغلَتي أَتَاكَ أَتَاكَ اللّاحِقونَ احبْسِ احبسِ

وقال[4]:

---

(1) يقصد هنا أن مثل هذه الألفاظ: أكتع وأكتعون وأبصع وأبصعون، لا تستخدم مفردة وإنما تكون تابعة لأجمع وأجمعون مثل: حسنٌ بسنٌ وشيطان ليطان، وقيل إن معناها كمعنى أجمعين، وهو الإحاطة والشمول، وهو من قولهم: ما بالدار كتيع، أي أحد، وأبصعون من البصع وهو الجمع.(انظر: شرح المفصل 40/3)

(2) ما بين القوسين استدركه الناسخ في الحاشية.

(3) البيـــت من الكامل، وهو بلا نسبة في الخصائص 103/3، وشرح ابن عقيل 214/2، وهمع الهوامع 207/5، وخزانة الأدب 158/5، ، وعجزه في الأشباه والنظائر 172/4.

والشاهد فيه: التوكيد اللفظي في (أين) و(أتاك) و(احبس)

(4) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة 213 وصبح الأعشى 316/2. وفيهما: كم نعمةٍ كانت لكم كم كم وكم.

والشاهد فيه: التوكيد اللفظي في (كم)

كَمْ نَعِمَةٍ أسديتُها كَمْ كَمْ وَكَمْ

وأمّا التوكيدُ بالألفاظِ المحصورةِ، فهو الذي نقصدُه في هذا البابِ، وهو يختصُّ بالمعرفةِ مظهرِها ومضمرِها، فبعضُ هذه الألفاظِ يجري تأكيداً على ما قبلَه بغيرِ توكيدٍ قبلَه، وبعضُه لا يجري تأكيداً على ما قبلَه إذا كانَ ضميراً مرفوعاً إلا بتأكيدِهِ.

والألفاظُ تسعٌ، وهي: (نفسُه)، و(عينُه)، و(كلُّه)، و(أجمعُ)، و(جمعاءُ)، و(أجمعونَ)، و(جُمَعُ)، و(كِلا)، و(كِلْتا)، ويتبع (أجْمَعَ) (أكْتَعُ)، ويتبع (أكْتَعَ) (أبْصَعُ)، ويتبع (جمعاءَ): (كَتْعاء)[ويتبع كتعاءَ] (بَصْعاء)، ويتبعُ (أجمعين) (أكتعونَ)، ويتبع (أكتعينَ) (أبصعونَ)، ويتبع (جُمَعَ) (كُتَع)، ويتبع (كُتَعَ) (بُصَعُ).

وإنّما جاءَ[1] بألفاظِ التأكيدِ للإيضاحِ والبيانِ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: «ضربَ الأميرُ اللصَّ»، فيمكنُ أنْ يكونَ قد باشر الضربَ بنفسه، ويمكنُ أنْ يكونَ قد أمرَ بذلكَ، فإذا قلتَ: «ضربَ الأميرُ نفسُه اللصَّ»، لم يكنْ أنْ يكونَ إلاّ بمباشرتِه له، وكذلكَ إذا قلتَ: «أنفقتُ الدرهمَ»، يجوزُ أنْ تكونَ قد أنفقتَ بعضَه، فإذا قلتَ: «أنفقتُ الدرهمَ كلَّه»، كانَ قد أُنفقَ جميعُه.

فأمّا نفسُه وعينُه، فإنَّهما يكونانِ لحقيقةِ الشيءِ، تقولُ: «جاءني عليٌّ نفسُه عينُه»، و«رأيتُه نفسَه عينَه»، ومررتُ به نفسِه عينِه»، فإنْ أكَّدتَ بهما مضمراً مرفوعاً جئتَ قبلهما بتأكيدٍ، تقولُ: «قمتَ أنتَ نفسُك»، و«جلستَ أنتَ عينُكَ»، وإنَّما كانَ كذلكَ كيلا يلتبسَ في بعضِ المواضعِ أنّها فاعلةٌ، وذلكَ قولكَ: «هندٌ خرجتْ عينُها»، و«زينبُ ذهبتْ نفسُها»، فلا يُعلم أنّها تأكيدٌ للمضمرِ أو فاعلةٌ، فإذا قلتَ: «هندٌ خرجتْ هي نفسُها» زالَ اللبسُ، وحملتَ ما لا يلتبسُ على ما يلتبسُ، كما أنَّك رفعتَ الفاعلَ ونصبتَ المفعولَ للفرقِ بينَهما، ثم قلتَ: «قام زيدٌ»، و«ظَرُفَ عمروٌ»، فرفعتَ الفاعلَ، وإنْ لم يكنْ معك مفعولٌ.

---

(1) كذا في الأصل، وقد يكون محرفاً من (يُجاء) أو (جيء).

فأمّا (كلُّه) [و أجمعُ][1] فللعمومِ والإحاطةِ تؤكّدُ به الجمعَ والواحدَ المتجزّئَ[2]، تقولُ: «قامَ القومُ كلُّهم»، و«أنفقتُ الدرهمَ أجمعَ».

و(جمعاءُ) تؤكّدُ به المؤنّثَ المتجزّئَ، تقولُ: «أنفقتُ الجبّةَ جمعاءَ»، و«شريتُ الدارَ جمعاءَ».

و(أجمعون) تؤكّدُ به الجمعَ العاقلَ، تقولُ: «قامَ الزيدونَ أجمعونَ»، وهو أقوى من (نفسِه) و(كلّه) في بابِ التوكيدِ،لأنّهَ لا يلي العواملَ[3]، قال الله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[4].

و(جُمَعَ) للجمعِ المؤنّث، تقولُ: «جاءَني الهنداتُ جُمَعُ».

فمتى اجتمعتْ، قدّمتَ (النفسَ) على (العينِ)، و(العينَ) على (كلٍّ) و(كلاً) على (أجمعَ)، فتقولُ: «قامَ الزيدونَ أنفسُهم أعينُهم كلُّهم أجمعونَ».

ويتبعُ (أجمعين)(أكتعين)، ويتبع(أكتعين)[أبصعين] على ما بيّنا، فلا يوجدُ (أَكْتَعُ) إلا بوجودِ (أجمعَ)، ولا يوجدُ (أَبْصَعُ)، إلا بوجود (أَكْتَعَ) فإن شذّ من ذلكَ شيءٌ فالأكثرُ غيرُه.

فأمّا (كِلا) و(كِلْتا)، فإنّهما يجريانِ مضافَيْنِ إلى المظهرِ والمضمرِ، فمتى أضيفا إلى المظهرِ كانتا بالألفِ على كلِّ حالٍ، تقولُ: «جاءني كِلا الرجلينِ»، ومررتُ بكلا الرجلينِ»، و«رأيتُ كلا الرجلينِ»، والبصريّ يعتقدُ أنّهما مفردانِ، واستدلَّ في[5] ذلك بكونِ الألفِ موجودةً في الأحوالِ الثلاثةِ في كلِّ لغةٍ، والكوفيُّ

---

(1) انظر:كتاب الفصول 103، وشرح المفصل 44/3.

(2) أي الشيء الذي له أجزاء، قال العكبري: "هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء والإحاطة بها، فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه." (اللباب 395/1، وانظر شرح ابن عقيل 208/2)

(3) أي أنه لا يأتي بعد الأفعال أو الحروف العاملة مباشرةً، فلا يقال: جاء أجمعون، ولا: إنّ أجمعين..

(4) الحجر : 30، و ص : 73.

(5) كذا في الأصل، وهو جائز على أن المقصود: واستدل في هذه المسألة، أو في هذا الأمر.

يعتقدُ أنه مُثنّى[1]، ويستدلّ على ذلكَ بأنّهما إذا أُضيفا إلى المضمرِ كانتا بالألفِ في حالةِ الرفعِ، وبالياءِ في حالةِ الجرِّ والنصبِ، تقولُ: «جاءني الرجلانِ كِلاهُما»، و«رأيتُهما كليهما»، و«مررتُ بهما كليهما»، فمن حجة البصريّ أن الإخبار عن المثنّى مثنّى، وهذا يُخبرُ عنه بالمفردِ،وذلكَ نحوُ قولهِ تعالى:﴿كِلْتَا الجَنَّتَينِ آتَتْ﴾[2] ولم يَقُل: آتتا، قال الشّاعرُ[3]:

كِلا يَوْمَيْ طُوالةَ يَوْمُ صَدٍّ

فلو كانَ مثنّى لقالَ: يوما صدٍّ، وحُجّةُ الكوفيِّ كونُه بالألفِ في الرفعِ وبالياءِ في الجرِّ والنصبِ، وأنّه قد وردَ خبرُه مثنى، قالَ الشّاعِرُ[4]:

كلاهما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيها رابي

---

(1) يرى البصريون أن (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً مثنيان معنى، والألف فيهمن كالألف في (عصاً) و(رحاً)، والدليل عندهم على ذلك أنّ الضمير يرد إليهما تارةً مفرداً، حملاً على اللفظ، وتارةً مثنى حملاً على المعنى. ويرى الكوفيون أنهما مثنيان لفظاً ومعنىً، والألف فيهما كالألف في (الزيدان) بدليل انقلابها في الجر والنصب ياءً إذا أضيفتا إلى ضمير.(انظر الإنصاف 441/2، و450).

(2) الكهف : 33.

(3) هذ صدر بيت من الوافر عجزه:(وإن لم نأتها إلا لِماما) وهو لجرير في ديوانه 644، ولسان العرب 229/15(كلا) وبلا نسبة في الإنصاف 44/2، وشرح المفصل 54/1، وفيها جميعاً: أمامة بدل طوالة، ويبدو أنها الرواية الصحيحة، وأن ابن الدهان وهِم أنها (طوالة) لوجود بيت آخر للشماخ بن ضرار في ديوانه 313:

كلا يومي طوالة وصل أروى ظنونٌ آنَ مُطَّرحُ الظنـــــونِ

فكأن البيتين قد تداخلا عند ابن الدهان. ومعنى البيت أن كلا يوميها صدّ وبعد.

والشاهد فيه: الإخبار عن (كلا) بالمفرد مما يدل على أنها مفرد عند البصريين.

(4) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه 44 ، والخصائص 314/3، واللمع 314، وأسرار العربية 287، وشرح التصريح 43/2، وللفرزدق أو لجرير في لسان العرب 56/9 (جدد) وبلا نسبة في الإنصاف 447/2، وشرح المفصل 54/1، وخزانة الأدب 131/1.

والشـــاهد فيه: الإخبار عن (كلا) بالتثنية (كلاهما.....قد أقلعا) وقد أخبر عن (كلا) في البيت نفسه بالإفراد في قوله (كلا أنفيهما رابي)

فجوابُ البصريِّ عن الإخبارِ بالتثنيةِ أنّه مفرُد اللفظِ مُثنَّى المعنى، فيَرِدُ تارةً خبرُه على اللفظِ وتارةً على المعنى، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وكُلُّهم آتِيهِ يَـوْمَ القِيامَـةِ فَرْداً﴾[1] فأخبر عنه بالإفراد، وقال تعالى: ﴿وكلٌّ أتَوْهُ داخِرينَ﴾[2] فأخبر عنه بالجمعِ، فأمّا كونُه في الرفعِ بالألف، وفي الجرِّ والنصبِ بالياءِ، فإنّ هذا الاسمَ قد شابهَ (على) و(إلى) و(لدى) وهذه الكَلِمُ تُضافُ إلى المظهرِ فتكونُ بالألفِ، فإذا كان بعدها مضمرٌ كانت بالياء، تقول: (على زيدٍ)، و(إلى زيدٍ)، و(لدى زيدٍ)، وتقول: (إليكَ) و(عليكَ) و(لديكَ)[3]، وإنّما لم تَقلبْ في الرفعِ ياءً؛ لأنّ هذه الكَلِمَ التي ذُكِرَتْ لا تقعُ مرفوعةَ الموضعِ أصلاً، فبقيت (كِلا) و(كِلْتا) على حالِها في الرفعِ.

درسٌ

[البدلُ]

البدلُ أنْ تَذكرَ اسماً وتُبدل منه اسماً آخرَ، وهو على أربعةِ أضربٍ، بدلُ الشيءِ [من الشيءِ] وهو هو، نحو: «رأيتُ أخاكَ زيداً»، وبدلُ الشيءِ من الشيءِ وهو بعضُه، نحو: «أنفقتُ الدرهمَ بعضَه»، وبدلَ الاشتمالِ، نحو: «أعجبني زيدٌ علمُه»، وبدلُ الغلطِ، ولا يقعُ في قرآنٍ، ولا شعرٍ، نحو: «مررتُ برجلٍ حِمارٍ».

وتُبدَل المعرفةُ من المعرفةِ، والنكرةُ من النكرةِ، والمعرفةُ من النكرةِ، والنكرةُ من المعرفةِ، والمضمرُ من المضمرِ، والمظهرُ من المظهرِ، والمضمرُ من المظهرِ، والمظهرُ من المضمرِ.

شرحه: البدلُ كالصفةِ في الإيضاحِ والبيانِ، إلا أنّه يفارِقُها في أشياءَ سنذكرُها، والبدلُ: هو أنْ تذكرَ شيئاً وتُبدلَ منه غيرَه، وتقدّرَ للثاني عاملاً غيرَ

---

(1) مريم : 95.

(2) النمل : 87.

(3) انظر رأي البصريين في الإنصاف 450/2.

الأوّل، لكن بوساطةِ الأوّلِ، بحذفِ عواملِه[1]، تقولُ: «رأيتُ أخاكَ زيداً»، فـ(أخاك) منصوبٌ بـ(رأيتُ)، و(زيداً) منصوبٌ بـ(رأيتُ) أخرى، حذفَتها استغناءً، بالأُولى عنها، وكذلكَ: «مررتُ بأخيكَ زيدٍ»، ولو قالَ: «مررتُ بأخيكَ بزيدٍ»، جازَ، وعليه قوله تعالى: ﴿قَالَ[المَلأُ] الَّذِيْنَ اسْتَكْبَرُوْا[مِنْ قَوْمِهِ][2] لِلَّذِيْنَ اسْتُضْعِفُوْا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[3].

والفرقُ بينَه وبينَ الصفةِ أنَّ الصفةَ يلزمُ فيها أنْ تكونَ مشتقةً أو في تقديرِ ذلكَ[4]، والبدلُ لا يلزم ذلكَ فيه، والصفةُ لا تكونُ إلا وفقَ الأوّلِ في التعريفِ والتنكيرِ، والبدلُ لا يلزمُ فيه ذلكَ.

وهذا البدلُ على أربعةِ أضربٍ: بدلُ الشيءِ من الشيءِ وهو هو، وهذا يُبدَلُ فيه[5]المعرفةُ من المعرفةِ،كقولِه تعالى:﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيْمَ۞صِرَاطَ الذين﴾[6] فـ(صراط الذين) بدلٌ من (الصراطِ الأوّلِ)، ويُبدل فيه النكرةُ من النكرةِ، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ للمُتَّقِينَ مَفَازاً۞حَدَائِقَ﴾[7] فـ(حدائق) بدلٌ من (مفازٍ)، ويُبَدلُ فيه

---

(1) يرى الأخفش والرماني وغيرهم أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وهو تكرير العامل، لكنه يحذف لدلالة الأول عليه، وحجتهم أن هذا العامل ظهر في بعض المواضع كقوله تعالى:"وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استُضعفوا لمن آمن منهم" (الأعراف: 75) وذهب سيبويه والمبرد والسيرافي إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل من.(انظر: المقتضب 295/4، وشرح المفصل 67/3)

(2) كذا في المصحف الشريف ، ويبدو أن سقوط هاتين الكلمتين (من قومه) وكلمة (الملأ) بسبب وجود آية أخرى هي: "قال الذين استكبروا للذين استُضعفوا نحن صددناكم"(سبأ : 32) فخلط بينهما المؤلف.

(3) الأعراف : 75.

(4) الصفة الجامدة التي في تأويل المشتق مثل: تميميّ وبصريّ أي منسوب إلى تميم والبصرة،ومثل: رجل ذو مال، أي: صاحب مال، ومررت برجل أيّ رجل، أي كامل في الرجولية...(انظر: شرح المفصل 48/3).

(5) في الأصل: منه، وهو تصحيف.

(6) الفاتحة : 7/6.

(7) النبأ : 32/31.

المعرفةُ من النكرةِ، كقولِهِ: ﴿وإنَّكَ لَتَهْدِيْ إلى صراطٍ مُسْتَقيمٍ۞صِرَاطِ الله﴾[1]، ويُبْدَلُ فيه النكرةُ من المعرفةِ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ۞ناصِيَةٍ﴾[2] ويُبدلُ فيه المظهرُ من المظهرِ، وهو ما قدّمنا، ويُبدل فيه المضمرُ من المضمرِ، كقولكِ: «رأيتُه إياه»، والمضمر من المظهر، كقولك: «رأيتُ زيداً إيّاه»، و«جاء زيدٌ هو»، والمظهرُ من المضمرِ الغائبِ، تقولُ: «ضربتُه زيداً»، وعليه قولُ الشّاعِرِ[3]:

على حَالةٍ لَوْ أَنّ في القَوْمِ حَاتِماً على جُودِهِ لضَنَّ بالماءِ حَاتِمِ

فـ(حاتمٌ) بدلٌ من الهاءِ[4] في جودِه.

وأمّا المتكلّمُ فلا يُبْدَلُ منه إجماعاً، لا تقلْ: «ضربَتني زيداً».

وأمّا المخاطَبُ، فالبصريّ يُجريهِ مجرى المتكلّمِ، فلا يُبدلُ منه، وأمّا الكوفيُّ فيجْرِيه مجرى الغائبِ فيُبدلُ منه[5]، واستدلَّ بقولِهِ تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكم إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لا رَيْبَ فيهِ الّذِيْنَ خَسِرُوْا أنفُسَهُم﴾[6]، فجعلَ (الذين) بدلاً من الكافِ والميمِ

---

(1) الشورى : 53/52.

(2) العلق : 16/15.

(3) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 602 واللمع 112، ولسان العرب 115/12(حتم) وبلا نسبة في المخصص 14/17.

وحاتم هنا هو حاتم الطائي المشهور بجوده.

والشاهد فيه: إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، حيث أبدل (حاتم) من الهاء في (جوده)

(4) في الأصل: الماء، وهو تحريف.

(5) أكثرُ النحويين لا يجيز الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب لأن هذين الضميرين عندهم في غاية الوضوح، وقد أجاز الأخفش البدل من ضمير المخاطب، وأجمع النحويون على جواز البدل منهما في بدل الاشتمال.(انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 413/1، وشرح المفصل 70/3)

(6) الأنعام : 12.

والواوِ، وهذا عندي يحتملُ أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، وأنْ يكونَ منصوباً على الذمِّ[1].

والثاني: بدلُ الشيءِ من الشيءِ وهو بعضُه، كقولِكَ: «أنفقتُ الدرهمَ بعضَه»، وعليه قولُه تعالى في أحدِ الوجهين[2]: ﴿ولله عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْه سَبِيْلاً﴾[3] فـ(من استطاع) بدلٌ من (النَّاس) وهو بدلُ بعضٍ من كلٍّ، ألا ترى أنَّ الناس عامٌّ و(من استطاع) يختصُّ ببعض الناس دون بعض؟

ويلزمُ في هذا عائدٌ إلى الأولِ، كما تقولُ في: «أكلتُ الرغيفَ نصفَه»، وتقديرُه في الآية: مَنْ استطاعَ إليه سبيلاً منهم.

وبدلُ الاشتمالِ كقولِكَ: «أعجبني زيدٌ علمُه»، ويلزمُ فيه أيضاً عائدٌ، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ من العذابِ أنْ يُعَمَّرَ﴾[4] أي: وما هو بمزحزحه من العذاب تعميرُه، أي: وما تعميرُه بمزحزحِهِ من العذاب[5].

والفرقُ بين بدلِ البعضِ وبدلِ الاشتمالِ أنَّ بدلَ البعضِ لو لَمْ تذكرْه لم تذهبْ النفسُ إليه، بل اقتصرتَ على الأولِ، وبدلَ الاشتمالِ لو لم تذكرْه لذهبتْ النفسُ إليه أو إلى أمثالِه، وذلك أنَّكَ لو قلتَ: «أكلتُ الرغيفَ»، واقتصرتَ، اعتُقد أنَّكَ أكلتَ الرغيفَ جميعَه، وإذا قلتَ: «أعجبني زيدٌ»، واقتصرتَ، عُلم أنَّكَ تريدُ معنى في زيد يعجُبك، إمّا حُسْنُه، وإمّا علمُه وإمّا خَطّه، ونحو ذلك.

---

(1) يرى كثير من العلماء أن (الذين) مبتدأ، وخبره جملةُ (فهم لا يؤمنون) التي تلي هذه الآية.(انظر: مشكل إعراب القرآن 247/1، والجامع لأحكام القرآن 396/6).

(2) هذا الوجه هو رأي أكثر النحويين، وأجاز الكسائي أن تكون (مَن) في موضع رفع على الابتداء، على أنها شرطية،و(استطاع) فعل الشرط، وجوابه محذوف، أي: من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج.(انظر:إعراب القرآن لابن النحاس 396/1)

(3) آل عمران : 97

(4) البقرة : 96.

(5) ويجوز أن يكون (أن يعمر) فاعل (مزحزحه) ويجوز أن يكون (هو) ضمير شأن، و(أن يعمر) مفسره(انظر: الكشاف 194/1).

وأمّا بدلُ الغلطِ فلا يقعُ في قرآنٍ، تعالى اللهُ عن ذلكَ، ولا شعرٍ لأنَّ الشاعرَ يفضحُ قصيدتَه[1]، فلو[2] وقعَ فيه لأزالَه، وهو أنْ تقولَ جاءني عَمْرٌو، وأنتَ تريدُ زيداً، والأَوْلى أنْ تأتيَ بـــ(بل)، فتقولُ: «جاءَني عمرٌو بَلْ زيدٌ»، فافهمْه.

درسٌ
[عطفُ البيانِ]

عطفُ البيانِ كالصفةِ في البيانِ، إلا أنّه يكونُ بالأسماءِ الجوامدِ، نحو قولِكَ: «يا أبا طاهرٍ زيداً»، و«يا أخانا زيداً».

شرحه: عطفُ البيانِ في بيانِهِ وإيضاحِهِ كالصفةِ، إلا أنّه يكونُ بالأسماءِ الجوامدِ، ويعرَفُ في النداءِ لفظاً، وفي غيرِه تقديراً، وذلكَ أنَّكَ إذا قلتَ: «مررتُ بأخيكَ زيدٍ»، جازَ أنْ يكونَ بدلاً، وأنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، فأمّا في النداءِ، فإنَّكَ إذا قلتَ: «يا أبا طاهرٍ زيداً»، لم يخلُ من أنْ يكونَ بدلاً أو عطفَ بيانٍ، لأنّ الصفةَ لا تجوزُ فيه، لأنَّه غيرُ مشتقٍّ، وهو عَلَمٌ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً، لأنَّ حُكْمَ البدلِ أنْ يقعَ موقعَ المبدلِ منه، ولو وقعَ (زيدٌ) منادى، لكانَ مضموماً، فكنتَ تقولُ: «يا أبا طاهرٍ زيدُ»، فلمّا ذكرتَه منصوباً عُلِمَ أنَّه عطفُ بيانٍ[3]، وعليه قولُ الشّاعرِ[4]:

---

(1) أي أن بـــدل الغلط لا يقع في القرآن لأن الله منزه عن الغلط والنسيان، كما لا يقع في الشعر لأنه يبين عيوب الشاعر ويفضح شعره، فإذا وقع شيء منه تخلص منه قبل قوله لقصيدته.

(2) في الأصل : فا، وهو سهو من الناسخ.

(3) يجوز في كل عطف بيان أن يُعرب بدلاً إلا في مسألتين، الأولى: أن يمتنع الاستغناء عنه، كقولك: هندٌ قام زيدٌ أخوها، فـــيتعين أن يكون(أخوها) عطف بيان؛ لأنه لا يمكن الاستغناء عنه. والثانية: أن يمتنع إحلاله محل المتبوع، كقولك: يا زيد الحـــارث، فيتعيـــن أن يكـــون (الحـــارث) عطـــف بـــيان؛ لأنه لا يمكن إحلاله محل (زيد) لأن المعرف بـــ(أل) لا ينادى مباشرة.(انظر: أوضح المسالك 34/3).

(4) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في الكتاب 185/2، 186، والخصائص 340/1، وشرح المفصل 3/2، ولسان العرب 5/ 211(نصر) ، وخزانة الأدب 219/2، ونُسب لذي الرمة في شرح شذور الذهب 421، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تاج العروس 25/2 .=

إنّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْــراً
لقائلٌ[1] يا نَصْرُ نَصْرٌ نصراً

فنصرٌ الثاني عطفُ بيانٍ للأوّلِ على اللفظِ، والثاني بيانٌ على الموضعِ كالصفةِ، ولو كانَ بدلاً لضممتَهما بغيرِ تنوينٍ، ومنه قولُهم: «هذا خاتمٌ حديدٌ»، و«سرجٌ فضةٌ»، في القولِ القويِّ[2].

درسٌ

[العطف]

حروفُ العطفِ يتبعُ ما بعدَها ما قبلَها، وهي عشرةُ أحرفٍ: (الواو) وهي للجمعِ بين الشيئيْنِ، تقولُ: «قامَ زيدٌ وعمرٌو»، و(الفاءُ) للإتباعِ بلا مهلةٍ، تقول: «قام زيدٌ فعمرٌو»، و(ثمَّ) للإتباعِ بمهلةٍ، تقولُ: «قامَ زيدٌ ثمّ عمرٌو»، و(أو) لأحدِ الشيئيْنِ أو الأشياءِ، و(إمّا) بمنزلتِها وتكريرُها لازمٌ، تقولُ: «جاءَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو»، و(لا) لإخراجِ الثاني مما دخلَ فيه الأوّلُ، ولا تكونُ إلا بعدَ موجبٍ، تقولُ: «قام زيدٌ لا عمرٌو»، و(بَلْ) للإضرابِ عن الأوّلِ، تقولُ: «قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، و«ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، و(لكن) للاستدراكِ، بعد النفيِ، تقول: «ما قام زيدٌ لكن عمرٌو»، و(أم) على ضربين: متّصلة ومنقطعة، فالمتّصلة تعادل الهمزة، تقول: «أزيدٌ في الدار أم عمرٌو»، ويُسبك منهما معنى (أي)[3] والمنقطعةُ تردُ

=وقصة الشاهد أن نصراً وهو صاحب لنصر بن سيار منع رؤبة من الدخول إلى نصر بن سيار أمير خراسان، فقال رؤبة هذا الرجز.

والشــاهد فيه: عطف (نصر) الثاني عطف بيان على لفظ (نصر) الأول ، وعطف (نصر) الثالث عطف بيان على موضع الأول.

(1) في الأصل: القائل، وهو تحريف، وما أثبته الباحث من المصادر في الهامش السابق.

(2) يجوز فيه أيضاً: هذا سرجُ فضةٍ، وهذا سرجٌ من فضةٍ، وقد جعل المؤلف الأفضلية للثالث: هذا سرجٌ فضةٌ. انظر ص 140 من هذا البحث.

(3) يقصد أن معنى: أزيد في الدار أم عمرو؟ : ايُّهما في الدار؟ (للمزيد انظر: اللمع 53)

بمعنى (بل) والهمزة[1] تقول: «قام زيدٌ أم عمرٌو منطلقٌ»، و(حتّى) حكاها بعضهم، تقول: «قام القومُ حتّى زيدٌ».

شرحه: هذه الحروفُ التي ذُكرتْ جُمَع تُتْبِعُ الثانيَ الأوّلَ في الإعراب، فمنها ما يُتْبِعُه معنىً، ومنها ما لا يُتبِعُه معنىً، وهي عشرة أحرف: الواو، والفاء، وثمّ، وأو، وإمّا، ولا، وبلْ، ولكن، وأم، وحتّى.

فأمّا الواو فإنها للجمعِ ولا يلزمُ الترتيبُ عند النحاة[2]، ومذهبُ الشافعيّ[3] يلزمُ فيه الترتيب[4]، ويستدلّ بقولِ الشّاعر[5]:

---

(1) ففي قولنا: قام زيدٌ أم قعد عمرو، يكون المعنى: بل أقعد عمرو(انظر اللمع)

(2) جمهـــور العلمـــاء والفقهاء على أن الواو لمطلق الجمع ولا تدل على الترتيب، ويرى بعض الكوفيين مثل ثعلب وابن درستويه أنها تفيد الترتيب.(انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة 67/1-68) وذكر الرماني من الذين يرون أن الواو تفيد الترتيب قطربَ وعلي بن عيسى الربعي، ولم يذكر ابن درستويه.(انظر كتاب معاني الحروف للرماني 59) وزاد ابن هشام عليهم الفراء وأبا عمرو الزاهد وهشام.(انظر: مغني اللبيب 18/2).

(3) محمـــد بن إدريس الشافعي، أحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة، توفي سنة أربع ومائتين للهجرة. (انظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم 455/1 ، وحلية الأولياء 68/9).

(4) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة 69/1، وقد ذكر مؤلف الكتاب أن الشافعي لم ينص على ذلك صراحة وإنما فهم بعض العلماء ذلك من كلامه، قال:" والذي قاله الإمام الشافعي في آخر آية الوضوء:" وتوضأ رسول الله كما أمر الله، وبدأ بما بدأ الله به، فأشبه والله أعلمُ أن يكون على المتوضّئ شيئان: يبدأ بما بدأ الله به ثم رسوله...ثم شبهه بقول الله عز وجل:"إنّ الصفا والمروة من شعائر الله"(البقرة: 158) وبدأ رسول الله بالصفا، وقال نبدأ بما بدأ الله به" ثم علّق مؤلف الكتاب قائلاً:"هذا لفظه [الشافعي] وليس فيه أنه أخذ الترتيب من مجرد الآية، بل منها مع فعل النبي له مرتباً، مع قوله في السعي: نبدأ بما بدأ الله به"

(5) البيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس في شرح اللمع 297، والإنصاف 168/1، وشرح المفصل 93/8، وخزانة الأدب 267/1، وعجـــزه فـــي الخصائص 488/2، ولسان العرب 226/15(كفي). وجميع هذه المصادر روته (غادياً) بدل (غازياً).

والشاهد فيه: دلالة الواو على الترتيب، بدليل اعتراض عمر على الشاعر بأنه أخّر الإسلام وقدم الشيب في قوله: (كفى الشيب والإسلام...).

عميرةَ ودّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غازياً كَفَى الشَّيْبُ والإسْلامُ للمَرْءِ ناهياً

فقال له عُمَر[1]، لو قدّمتَ الإسلامَ على الشيبِ لأجَزْتُكَ.

ويستدلّ النحاةُ على كونِها للجمعِ وعدمِ اقتضائِها الترتيبَ بقولِهِ تعالى: ﴿يا مَرْيَمُ اقْنُتي لِرَبِّكِ واسْجُدي وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِيْنَ﴾[2]، فقدّمَ السجودَ على الركوعِ، وقال تعالى: ﴿إنْ هِيَ إلاّ حَياتُنا الدُّنيا نَمُوْتُ ونَحْيا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوْثِيْنَ﴾[3] فالتقديرُ فيه: «نَحْيا ونموت»[4]، ألا تَرى أنّه[5] قد أقرّوا بأنّهم غيرُ مبعوثين؟ ولو أقرّوا بالإحياءِ بعد الموتِ لكانوا قد أقرّوا بالبعثِ، ولمن دلّهم قولُ الشّاعِرِ[6]:

ومنهلٍ فيه الغُرابُ مَيْــتُ

سَقَيْتُ منه القَوْمَ واسْتَقَيْتُ

وإنّما هو: استقيت وسقيت.

فإذا قلتَ: «قامَ زيدٌ وعمرٌو»، جازَ أن يكونَ (زيدٌ) قبل (عمرو)، وجاز أنْ يكونَ (عمرٌو) قبلَ (زيد) قامَ، وجازَ أنْ يكونا قاما معاً، ولهذا لا تكونُ الواوُ إلا مع الأفعالِ التي تقعُ من اثنين[7]، وكذلكَ مع الأسماءِ التي تقتضي اثنينِ، تقولُ:

---

(1) هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه (انظر القصة في : طبقات فحول الشعراء 187/1، والبيان والتبيين 71/1-72)

(2) آل عمران : 43.

(3) المؤمنون : 37.

(4) هذا رأي، وفي تفسير الآية آراء أخرى، منها: أنّ المقصود أنهم يكونون مَواتاً، أي نُطَفاً، ثم يحيون، ومنها: أن المقصود بـــ(نموت) الآباء، وبـــ(نحيا) الأبناء.(انظر: الجامع لأحكام القرآن 124/12).

(5) الضمير في (أنّه) ضمير الشأن، ويجوز أن تكون الكلمة(أنهم) فحرفها الناسخ.

(6) البيتان من الرجز، وهما لأبي محمد الفقعسي في لسان العرب 8/13 (أجن)، وبلا نسبة في زاد المسير 370/1.

والشاهد فيهما : عدم كون الواو للترتيب، بدليل أنه قدم (سقيت) على (استقيت) والمعنى أنه استقى أولا ثم سقى.

(7) الواو قسمان: جامعة مُشركة، وجامعة غير مشركة، والأولى يجوز فيها أن تكون مع الأفعال التي تقع من الواحد ، مثل: قـــام زيـــد وعمـــرو، أما الثانية، وهي الجامعة غير المشركة فلا تكون إلا مع الأفعال التي تقع من اثنين مثل: اختصم زيد وعمرو .(انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة 55/1-56).

«اختصم زيدٌ وعمروٌ»، و«تخاصمَ زيدٌ وعمروٌ»، و«المالُ بين زيدٍ وعمروٍ»، و«سواءٌ زيدٌ وعمروٌ»، فأمّا قول الشاعر[1]:

بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

فيمن رواه بالفاءِ، فإنّ الدّخولَ أسماءٍ[2] لمواضعَ شَتَّى، و(بين) يُقتصرُ فيه على الجمعِ، تقولُ: «المالُ بينَ القومِ»، كما تقولُ: «تخاصَمَ القومُ»، فأمّا مع المفردِ فلا يجوزُ، وتقولُ: «سَواءٌ عليّ وصْلُك وهجرُك».

وأمّا (الفاء) فمعناها الإتباعُ والتعقيبُ بلا مهلةٍ، ولهذا وقعتْ في جوابِ الشرطِ ، تقولُ: «إنْ دخلتَ الدار فأنتَ حُرٌّ»، أو «فأنتِ طالقٌ»، فتقعُ الحريةُ والطلاقُ حالةَ الدخولِ.

وأمّا (ثمّ) فمعناها الإتباعُ بالمهلةِ، تقولُ: «قام زيدٌ ثمَّ عمرٌو»، وقد جاءتْ آيةٌ جمعتْ المعانيَ الثلاثةَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿الَّذي هُوَ يُطعِمُني ويَسقينِ﴾[3] وأيّهما قدّمتَ في المعنى جازَ، وكنتَ مصيباً، وقال: ﴿وإذا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشفينِ﴾[4] والشفاء يتبع المرض بلا زمن خالٍ من أحدهما، ثم قال: ﴿والذي يُميتُني ثُمَّ يُحْيينِ﴾[5] والإحياءُ إنّما يكونُ بعدَ الموتِ بزمانٍ.

---

(1) هذا جزء من قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقط اللوى بين الدَّخول فحوملِ

وقد سبق تخريجه في ص193 فيما سبق. والشاهد هنا : إضافة (بين) إلى المفرد في الظاهر وهو (حومل) ويرى بعض العلماء ومنهم ابن الدهان أن كلاً من الدخول وحومل يحوي مواضع متعددة، فكأنه قال: بين مواضع الدخول فمواضع حومل، لذلك أنكر الأصمعي هذه الرواية ، وقال: إن الرواية الصحيحة بالواو: بين الدخول وحومل. (انظر: خزانة الأدب 11/6-15)

(2) في الأصل قبل هذا اللفظ كلمة مواضع، ويبدو أنه سهو من الناسخ، فكتب كلمة مواضع مرتين.

(3) الشعراء : 79.

(4) الشعراء : 80.

(5) الشعراء : 81.

وأمّا (أو) فإنّها تكونُ لأحدِ الشيئيْنِ، أو الأشياءِ، وهي إذا وقعتْ في الخبرِ يسري الشكُّ بما بعدَها إلى ما قبلَها، تقولُ: «قامَ زيدٌ أو عمرٌو»، لما قلتَ: «قام زيدٌ»، أخبرتَ عن (زيدٍ) بالقيام، ثم شككْتَ فيه، فقلتَ: «أو عمرٌو»، فسرى الشكُّ إلى الأوّلِ، وتَكونُ في الخبرِ إبهاماً على السامعِ، لما في ذلكَ من مصلحةٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وأَرْسَلْناه إِلى مِائةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيْدُوْنَ﴾[1] ففي هذه الآيةِ وجوهٌ منها الإبهامُ، ومنها أنّه لو رأيتموهم لقلتم هذه المقالةَ، ومنها أنها تكونُ بتقديرِ الواو، ومنها أنها تكونُ بتقدير (بل) [2].

فأمّا في الأمرِ فإنّها تقعُ تخييراً أو إباحةً، تقولُ في التخييرِ: «خُذْ هذا الدرهمَ، أو هذا الدينارَ اللذيْنِ لي»، فلا يجوزُ له أخذُهما معاً، لأنّ مالي محظورٌ على غيري، فإذا أمرته بأخذ بعضه بقي الآخر على حظره.

وأمّا الإباحة فأن تقول: «جالسِ الحسنَ[3] أو ابنَ سيرين[4]»، فله أن يجالسَهما معاً، وله أنْ يجالسَ أحدَهما بمقتضى(أو)، ولو كانَ بالواوِ لم يكنْ مطيعاً

---

(1) الصافات : 147.

(2) نقل عن ابن عباس أن (أو) هنا بمعنى (بل)، وقيل بمعنى الواو، وبالواو قرأ جعفر بن محمد، وقيل للإيهام على المخاطب، وقال المبرد وكثير من البصريين إن (أو) هنا للشك من جهة الناظر إليهم، أي أن من رآهم شك في عددهم(انظر: المقتضب 304/3-305 وروح المعاني 147/23) وقد اعتمد الكوفيون على هذه الآية لإثبات أن (أو) تأتي بمعنى الواو، ورفض ذلك البصريون تمسكاً منهم بأن كل حرف يدل فقط على ما وضع له.(انظر: الإنصاف 479/2-481). وقد رفض المبرد الرأي القائل بأن الواو في هذه الآية بمعنى (بل)وذلك من وجهين، الأول: أنه إذا جاءت هنا بمعنى (بل) جاز أن تأتي بمعناها في غير هذا الموضع، والثاني: أن (بل) في الواجب لا تكون إلا بعد الغلط والنسيان، وهذا منفي عن الله سبحانه وتعالى.(انظر: المقتضب 304/3).

(3) (الحسنُ) المقصود بهذا القول الدارج في كتب النحويين هو أبو سعيد بن أبي الحسن يسار البصري، من سادات التابعين وكبرائهم، توفي سنة مائة وعشر للهجرة.(انظر: طبقات الفقهاء 93/1)

(4) المقصود محمد بن سيرين الأنصاري مولى أنس بن مالك، راو ثقة، وفقيه إمام، كثير العلم والورع، ومعبر للرؤيا، يقال أنه رأى في منامه ثلاثين من الصحابة، ولد في خلافة عثمان وتوفي سنة مائة وعشر للهجرة بعد الحسن بمائة يوم.(انظر: طبقات الحفاظ: 39/1)

إلا بمجالستِهما معاً، وله أنْ يجالسَهما معاً لأنَّ أحدَهما مأمورٌ به، والثاني باقٍ على حالِهِ.

ومعنى (إمّا) كمعنى (أو) إلا أنَّكَ تبتدئُ في الإخبارِ وغيرِه بـ(إمّا) شاكّاً، وهي كـ(أو) في الشكِّ، والتخييرِ والإباحةِ والإبهامِ.

والمحققونَ لا يجعلونَ (إمّا) من حروفِ العطفِ[1]، وذلكَ أنَّ الأُولى قد ترِدُ وليسَ قبلَها شيءٌ يُعطفُ عليه، كقولك: «قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو»، فليس لـ(زيدٍ) اسمٌ قبله يُعطف عليه، وتقول: «إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ قام»، فتبتدئ بها، وأمّا الثانية فقبلها واو، وحرف عطف لا يدخل على مثله.

وأمّا (لا) فلها في الكلام ثمانيةُ أنحاءٍ:

الأوّل: أنْ تكونَ نفياً للفعلِ بعد القَسَم، كقولكَ: «واللهِ لا يقومُ زيدٌ».

الثاني: أنْ تكونَ عاملةً تنصبُ النكرةَ، والمضافَ، والطويلَ، ويُبنى معها المفرد النكرةُ.

والثالثُ: أنْ تكونَ بتقديرِ (ليس).

والرابعُ: أنْ تكونَ نهياً.

والخامسُ: أنْ تكونَ بتقديرِ (لم) كقولِهِ تعالى: ﴿فلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾[2].

السادس: أنْ تكونَ مُغَيرةً[3] وذلكَ إذا دخلَتْ على (لو) وكانَتْ تقتضي الفعلَ، فصيّرتَها تقتضي الاسمَ.

---

(1) لا خـــلاف في إن (أمّا) الأولى غير عاطفة في قولنا: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو؛ وذلك لاعتراضها بين العامل والمعمول، وأمّـــا (إمـــا) الثانية فهي عاطفة عند أكثر النحويين، وذهب يونس والفارسي وابن كيسان إلى أنها غير عاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، ووافقهم العكبري وابن مالك على ذلك.(انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 426/1، وشرح ابن عقيل 2/ 234، ومغني اللبيب 54/1). وذكر ابن يعيش في شرح المفصل 103/8 أنّ ابن السراج لم يجعل (إمّا) حرف عطف، لكنّ ما في كتاب ابن السراج (الأصول) أنه عدّها حرف عطف.(انظر: الأصول في النحو 56/2).

(2) القيامة : 31.

(3) أي أنهـــا تغير حكم ما قبلها، فـــ (لو) تدخل على الأفعال ، فإذا تبعتها (لا) غيرت حكمها فصارت تدخل على الأسماء (انظر: الأصول في النحو 172/3)

السابعُ: أنْ تكونَ زائدةً، كقولهِ تعالى: ﴿ولا تَسْتَوِي الحَسَنَةُ ولا السَّيِّئَةُ﴾[1] وقوله تعـــالى: ﴿لئلاّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾[2] أي: لكي يعلمَ، ولا تستوي الحسنةُ والسيئة.

الثامنُ: العطفُ، ومعناها: أنْ تنفيَ عن الثاني ما ثَبُتَ للأوّل، فلا تقعُ إلا بعدَ إيجابٍ، فإنه إذا لم يجبْ للأوّلِ شيءٌ بطلَ معناها، فتقولُ: «قام زيدٌ لا عمرٌو»، ولو قلتَ: «ما قامَ زيدٌ لا عمرٌو»، لم يجزْ، لأنك لم تُوجب للأوّل شيئاً تنفيه عن الثاني.

وأمّا (بل) فإنّها للإضرابِ، وتقعُ عندَ البصريّ بعد النفيِ والإيجابِ، تقول: «قام زيدٌ بل عمرٌو»، و«ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، وأمّا الكوفيّ فلا يستعملها، إلا بعد النفي[3].

وأمّا (لكن) فإذا وقع بعدها مفردٌ [4] لم يكنْ ما قبلها إلا نفياً[5]، تقول: «ما قام زيدٌ لكن عمرٌو»، فهي عاطفةٌ، ومعناها الاستدراك، فإذا وردتْ بعدَ كلامٍ موجَب،

---

(1) فصلت : 34.

(2) الحديد : 29.

(3) الغريـــب أنّ أبا بكر الأنباري ذكر أن الكوفيين والبصريين أجمعوا على أنه يجوز العطف بـــ(بل) بعد النفي والإيجاب، وذلك عند حديثه عن مسألة: هل يجوز العطف بـــ(لكن) بعد الإيجاب، قال:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـــ(لكن) في الإيجاب...فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب".(انظر: الإنصاف 484/2) ووافقه على ذلك العكبري الذي ذكر أن الكوفيين يجيزون العطف بـــ(لكن) بعد الإثبات محتجين بأن لكن كـــ(بل) في المعنى فكانت مثلها في العطف.(اللباب 428/427) لكنّ الرماني ذكر أن الكوفيين يمنعون العطف بـــ(بل) بعد الإيجاب، ولا يعطفون بهـــا إلا بعد النفي أو ما جرى مجراه.(انظر: كتاب معاني الحروف للرماني 94). وتابعه في ذلك ابن هشام، الذي ذكر أن الكوفيين منعوا العطف بـــ(بل) بعد غير النفي وشبهه.(انظر : مغني اللبيب 100/1). وذكر ابن يعيش أنّ من النحويين من لا يجيز العطف بها إلا بعد النفي، ولم يذكر من هم هؤلاء النحويون. (انظر : شرح المفصل 106/8).

(4) أي: ليس جملة.

(5) هـــذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالأولون يمنعون العطف بـــ(لكن) بعد الإيجاب، ويشترطون أن يكون ما قبلها منفياً، والآخرون يجيزون العطف بها بعد النفي والإيجاب.(انظر: الإنصاف 484/2)

لم يقعْ ما بعدَها مفرداً، تقولُ: «قام زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يقُمْ»، فمعنى ما بعدها يقعُ مخالفاً لما قبلها، فإنْ دخلَ عليها حرفُ عطفٍ، كانَ الحرفُ العاطفَ، وكانتْ هي مجرّدةً للاستدراكِ، وقد تقعُ مبتدأً في الكلامِ، كقولِهِ تعالى: ﴿لكِنِ الرَّاسِخُوْنَ في العلمِ﴾[1] وقد يقعُ ما قبلَها منفياً، وما بعدَها جملةً، كقولكَ: «ما قامَ زيدٌ لكنْ قعد».

وأمّا (أم) فلَها موضعانِ: تكونُ متصلةً، ومنقطعةً، فأمّا المتصلةُ فتفتقرُ إلى ثلاثِ شرائطَ:

إحداها[2]: أنْ يكونَ ثَبَتَ عندك أحدُ الاسمين بغير عينه، مثال ذلك: «أزيدٌ في الدارِ أم عمروٌ؟» فمعناها: «أيُّهما في الدار»، فتقول له مثلاً: زيدٌ.

والشرطةُ الثانية: أنْ يتقدّمَ الكلامَ الهمزةُ بعينها.

والشرطة الثالثة: أنْ لا يكونَ بعدَ أَمْ مبتدأٌ وخبرٌ، فإذا قلتَ: «أزيدٌ عندَك أم عمروٌ عندك»، لم تكنْ أَمْ متّصلةً، لأنَّه يصيرُ الأمرُ إلى قولكَ: أيُّهما عندَكَ عندَكَ، وتقولُ: «الحسنُ أو الحسينُ أم ابنُ الحنفيةِ أفضل؟» [3] فتقولُ: أحدُهما، لأنَّ معنى الكلامِ: أحدُهما أفضلُ أم ابنُ الحنفيةِ؟ فجوابُه أحدُهما.

وأمّا المنقطعةُ فإنَّها تقدّر بـ(بل) والهمزة، كقولِه تعالى: ﴿ألم۞ تَنْزِيلُ الكِتابِ﴾[4] ثمَّ قالَ: ﴿أَمْ يَقُوْلُوْنَ افْتراهُ﴾[5] تقديرُه: بَلْ أيقولونَ افتراه، ولا تُقَدّرُ بـ(بل) وحدَها، ألا ترى إلى قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَهُ البَنَاتُ﴾[6] لو قُدّرتْ بـ(بل) كان كفراً، ولا بدّ من تقدير (بلْ) مع الهمزةِ ليُضرَبَ بها عن الأوّلِ، ويجرَّد الثاني،

---

(1) النساء : 162.

(2) في الأصل: أحدها، وأثبت الباحث ما يلائم السياق.

(3) الحسن والحسين أبناء علي بن أبي طالب رضي الله عنهم-من السيدة فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب، وكانت أمه من بني حنيفة.

(4) السجدة : 2/1.

(5) السجدة : 3، واللفظ في يونس : 38، وهود : 13، و35، والأحقاف : 8.

(6) الطور : 39.

والتوبيخ عن الثاني[1]، ومثالُ ذلكَ: أنْ ترى أشباحاً مقبلةً فتظنّها إبلاً، ثم يبدو لكَ [أنها شاء]، فتجرّدُ الاستفهامَ عنها، وتُضربُ عمّا ذكرتَه: «إنَّها لأبلٌ أم شاءٌ»، أي: بل أهي شاءٌ؟ ولا تقعُ في هذا المعنى إلا وقبلَها كلامٌ تامٌ، وبعدَها مثلُه، وهي تأتي بعد الخبرِ والاستخبارِ، وقد تقدّمَ ذلكَ.

وأمّا (حتّى) فإنّ أبا زيدٍ[2] حكى فيها العطفَ، تقولُ: «قام القومُ حتى زيدٌ»، و«رأيتهم حتّى زيداً»، و«مررتُ بالقوم حتى زيدٍ»، ولا تستعمل إلا لتعظيم أو لتحقير، تقول: «قَدِمَ الحاجُّ حتى المشاةُ»، و«ماتَ الناسُ حتّى الأنبياءُ»[3]، وإذا قلت: «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسِها»، جاز أن يكون رأسُها مأكولاً[4]، وأن يكون غير مأكول، وإذا قلتَ: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها» (بالنصب) لم يكن إلا مأكولاً، لأنها للعطف هنا، فهي تُدخِل الثاني في حكم الأوّل، فإن رفعت (رأسها) كان مبتدأ، وكانت (حتّى) حرفاً من حروف الابتداء [و] يكون الخبر محذوفا، تقديره: حتّى رأسُها مأكولٌ، وأنشد[5]:

ألقى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رحلَه والزادَ حتّى نعلُه ألقاهـــا

---

(1) أي والتوبيخ هنا في هذه الآية عن الثاني.

(2) هــو سعيد بن أوس الأنصاري، عالم في اللغة والنحو، من نحاة البصرة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وهو صاحب كتاب النوادر في اللغة، توفي سنة مائتين وخمس عشرة للهجرة، وله أربع وتسعون سنة. (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين 166/165)

(3) قال ابن السراج: " تقول: قدم الحجاج حتى المشاةُ والنساء، فهذا في التحقير والضعف، وتقول: مات الناسُ حتى الأنبياءُ والملوك، فهذا في التعظيم والقوة. (انظر: الأصول في النحو 424/1، وشرح المفصل 16/8)

(4) في الأصل مأكلاً ، وهو سهو من الناسخ.

(5) البيت من الكامل لابن مروان النحوي في الكتاب 197/1، ولأبي مروان أو ابن مروان النحوي في خزانة الأدب 21/3، ولمروان بن سعيد في معجم البلدان 146/19، وبلا نسبة في اللمع 45، وشرح اللمع 262 و 163، وأسرار العربية 269، وشرح المفصل 19/8، وأوضح المسالك 45/3.

والشاهد فيه: رفع ما بعد حتى (نعله) على الابتداء والخبر محذوف تقديره: مُلقاةٌ.

يُنشد: (نعلِه)، و(نعلَه)، و(نعلُه)، فمن جرَّ جعلَ حتّى [غايةً وجعــل][1] ألقاها [تأكيداً][2]، ومن نصب جعل (حتّى) حرفاً عاطفاً، وجعل (ألقاها) توكيداً، ويجوز أن يجعلها حرفاً من حروف الابتداء وينصب (نعله) بفعلٍ مضمرٍ، ويكون (ألقاها) تفسيرَه، كما قال الله تعالى: ﴿والقَمَرَ قدَّرْناهُ﴾[3] –ومن رفع فعلى الابتداء و(ألقاها) خبره، وموضع (ألقاها) رفعٌ بأنه خبر المبتدأ، وهي هنا حرفٌ من حروف الابتداء.

درسٌ

[كم الخبرية والاستفهامية]

(كمْ) على ضربين: استخبار وخبر، فإذا كانت استخباراً نصبتْ النكرة، وكان مفرداً، تقول: «كم غلاماً لك؟»وإذا كانت خبراً جرّت النكرة، وجاز أن يكون مفرداً وجمعاً، تقول: «كم غلامٍ عندك»، و«كم غلمانٍ عندك»، وقد نصبَ بعضهم في الخبر[4].

شرحه: (كم) اسمٌ بدلالةِ دخولِ حروفِ الجرِّ عليه في قولكَ: «بِكَم درهماً شَرَيْتَ هذا؟» وتقولُ: «كم رجلٍ أفضلُ منك»، فتخبرُ عنه، وتكونُ على ضربين: استخباراً[5] وخبراً، فإذا كانتْ استخباراً تصدَّرتْ لما فيها[6] من معنى الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، كما قلنا في (كيف) و(مَنْ) و(أينَ) و(متى)، وهي بمنزلة عدد مُنَّونٍ تُحْمَلُ على (عشرين)، وكما أنّ عشرينَ لا يُفسَّر إلا بواحدٍ نكرةٍ

---

(1) فــي الأصل وضع الناسخُ بعد كلمةِ (حتى) كلمةَ (نعله) فصارت الجملة: جعل حتى نعله ألقاها. ويبدو أن الناسخ بعدما كتب كلمة (حتى) عاد وأكمل بيت الشعر ثانية. وأفاد الباحث في التصويب من شرح المفصل 20/8

(2) انظر: شرح المفصل 20/8.

(3) يس : 39.

(4) ذكر ابن الدهان في الغرة أن بعض العرب ينصب تمييز كم الخبرية دون أن يحدد من هم. (انظر: الغرة ج3/ 113 و) وقال ابن هشام:"وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية".(انظر: مغني اللبيب 162/1).

(5) أي استفهام. ونصب (استخباراً) على أنه بدل من موضع (على ضربين).

(6) في الأصل: قبلها، وهو تحريف.

منصوبٍ، وكذلكَ هذه، تقولُ: «كَمْ غلاماً عندك؟» فـ(كم) مبتدأ، و(غلامٌ) في تقدير (غلمانٍ) منصوب على التمييز، و(عندك) ظرفٌ هو خبره، كما لا تقول: عشرون غلماناً عندك، وتقع مبتدأةً على ما ذكرنا، وفاعلةً من طريق المعنى، تقول: «كم غلاماً قام؟»، ومفعولةً، تقول: «كم رجلاً ضربتَ؟»، ومضافةً، تقول: «مالُ كم رجلاً أخذتَ؟»، و«بكم رجلاً مررتَ؟».

فأمّا (كم) الخبرية فإنها تكون للتكثير، وهي نقيضة (رُبّ) وتصدَّر لوجهين، **أحدهما:** لمشابهتها الاستفهام في اللفظ.

والثاني: حملاً على (رُبَّ)، والشيءُ يُحمَلُ على نقيضِه كما يُحمَلُ على نظائرِه، وإذا كانتْ خبريةً حُملتْ تارةً على ثلاثة، ففسِّرت بالجمع مجروراً، وتارةً على مائة، ففسِّرت بالمفرد مجروراً، تقول: «كم غلمانٍ لك»، كما تقول: ثلاثةُ غلمانٍ، و«كم [غلامٍ] لك ؟»، كما تقول: «مائة غلامٍ لك».

وقد يفصل بينها وبين مميّزها عوضاً عن منعها من التصرّف والتمكن وغيره، بخلاف عشرين، فأمّا قول الشاعر[1]:

على أَنَّني بعدَ ما قدْ مَضَى ثَلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كميلاً

فشاذٌّ، وقال الشاعر[2]:

كَمْ نالني مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدِمٍ إذ لا أكادُ مِنَ الإقْتارِ أَحْتَمِلُ

---

(1) البيت من المتقارب للعباس بن مرداس في ديوانه 127، وأساس البلاغة 398 (كمل) وخزانة الأدب 299/3، وبلا نسبة في الكتاب 158/2، والمقتضب 55/3، والإنصاف 308/1، وشرح المفصل 130/4، ولسان العرب 598/11 (كمل).

والشاهد فيه: الفصل بين العدد (ثلاثون) ومميزه (حولا) بالجار والمجرور (للهجر).

(2) البيت من البسيط للقطامي في ديوانه 30، والكتاب 165/2، واللمع 83، وشرح المفصل 131/4، وخزانة الأدب 6/ 477، وبلا نسبة في المقتضب 60/3، والإنصاف 305/1، وهمع الهوامع 255/1.

والبيت في مدح عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاصي، والي المدينة في عهد مروان بن محمد، ويتحدث في هذا البيت عن قريش وفضلهم (انظر: خزانة الأدب 481/6-486).

والشاهد فيه: نصب مميز كم وهو (فضلاً) مع وجود الفاصل بينهما وهو الجار والمجرور (منهم).

وقال[1]:

كَمْ بجودٍ مُقرفٍ نال الغِنى وكَريمٍ بُخْلُه قَدْ وَضَعَه

وقومٌ ينصبونَ ب(كم) الخبريةِ خوفاً من أنْ يفصلوا بينَ الجارِّ والمجرورِ، وتقول: «كم جاءك زيدٌ»، فيجوز أن تكون (كم مرّاتٍ) ظرفاً، ويجوز أن تكون مصدراً أي: كم جيئةً، وأنشدوا[2]:

كَمْ عَمَّةً لكَ يا جَريرُ وخَالةً فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عَليَّ عِشاري

يُنْشَدُ بنصبِ (العمةِ)، ورفعِها، وجرِّها، فمن نصبَ فعلى وجهين: تكون خبراً واستخباراً على سبيل الاستهزاء، وتكون مبتدأة، ويكون الخبر إمّا (لك) وإمّا (فدعاء)، وإمّا (قد حلبت)، وإن جررتَ كانت كم خبريةً، والكلامُ في إعرابها كالكلامِ فيما تقدّم، وإن رفعتَ (العمة) كانت (كم) ظرفاً أي: كَمْ مرةً عمةٌ لكَ قد حلبتْ، ويجوزُ أنْ تكونَ مصدراً.

---

(1)البيت من الرمل لأبى الأسود في كشف المشكل في النحو 444، ولأنس بن زنيم أو لأبي الأسود في خزانة الأدب 6/ 471، 10/2، وبلا نسبة في الكتاب 167/2، والإنصاف 303/1، وشرح المفصل 132/4، وروته بعض المصادر المتقدمة (وشريف) بدل (وكريم). والمقرف: النذل.

والشاهد فيه: الفصل بين كم الخبرية ومميزها المجرور في قوله: (كم بجودٍ مقرفٍ) وذكر سيبويه أنه يجوز في (مقرف) الرفع على الابتداء، وتكون كم ظرفية للتكثير، والنصب على التمييز، والجر على الفصل بين كم وما عملت فيه، والجر للضرورة (انظر: الكتاب 167/2) وهذا البيت من شواهد الكوفيين على أنه إذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها يبقى التمييز مجروراً، والبصريون يرون أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوباً.(انظر: الإنصاف 303/1).

(2) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه 312، والكتاب 72/2، و162، 166، واللمع 83، وشرح المفصل 133/4، ولسان العرب 573/4 (عشر) وأوضح المسالك 227/3، وشرح التصريح 280/2، وخزانة الأدب 489/6، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 226/1، وهمع الهوامع 81/4.

والفدع: عيب في القدم، وقيل هو من صفات الإماء، وحلبت عليّ أي خدمتني، والعشار : جمع عشراء صفة للناقة، والبيت من قصيدة يهجو بها جريراً.(انظر: ديوان الفرزدق 312، وخزانةالأدب 489/6-491).

والشاهد فيه : نصب تمييز كم الخبرية، في قوله: كم عمةً، ويجوز رفعها ونصبها أيضاً.

درسٌ

[النكرة والمعرفة]

النكرةُ: ما حَسُن فيه دخول (الألف واللام) عليه، و(ربَّ)، نحو: (رجلٍ). والمعرفة خمسة أشياء: المضمرُ، وهو أحدٌ وستّون ضميراً متصلاً ومنفصلاً، والعَلَمُ، وأسماء الإشارة، وما فيه الألف واللام، وما كان مضافاً إلى واحدٍ من هذه الأسماء، وحكم الأسماء الموصولة حكم أسماء الإشارة.

شرحه: النكرةُ هو كلُّ اسمٍ صَلُحَ لكلِّ واحدٍ من الجنسِ، ويُعتَبرُ في النحوِ بثلاثِ علاماتٍ:

أحدُها: جوازُ دخولِ الألفِ واللامِ على الكلمةِ وخلوُّها منه، نحو: (رجلٍ) و(الرجل).

والثانيةُ: جوازُ دخولِ (رُبَّ) عليها، كقولكَ: «رُبَّ غيرِك ومثلِك أكرمتُ»، وعليه قوله[1]:

يا رُبَّ مثلِكِ في النِّساءِ غَريرةٌ

والثالثةُ: أنْ يكونَ جوابُها نكرةً، نحو (كيف)، تقولُ: «كيفَ أنت؟»، فيقول: صالحٌ، أي: أنا صالحٌ، فـ(صالحٌ) نكرة، فيجب أن تكون (كيف) نكرةً.

وبعضُ النكراتِ أعمُّ من بعضٍ، فأعمّها (شيءٌ)، لأنه أعمّ من جِسْمٍ إذ تقول: «كلُّ جسمٍ شيءٌ»، ولا تقل[2]: «كلُّ شيءٍ جسمٌ»، و«جسمٌ أعمّ من حيوانٍ»؛ لأنك تقول: «كلُّ حيوانٍ جسمٌ»، ولا تقل: «كلُّ جسمٍ حيوانٌ»، و(حيوانٌ) أعمُّ من

---

(1) هـذا صـدر بيت من الكامل عجزه: (بيضاء قد متعتها بطلاقِ) وهو لأبي محجن الثقفي في الكتاب 427/1، وشرح المفصل 126/2، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 457/2.

وغريـرة: مغترة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر، ومتعتها بطلاق: أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها، وكأنه يهدد زوجته بالطلاق.(انظر: شرح المفصل 126/2).

والشاهد فيه: أن (مثلك) نكرة بدليل دخول رب عليها.

(2) كذا في الأصل: لا تقل، بالجزم، على أنها (لا) الناهية، والأنسب: لا تقول، على أنها (لا) النافية، وكذلك في المواضع اللاحقة.

(آدميٌ)، لأنَّكَ تقولُ: «كلّ آدميّ[1] حيوانٌ»، ولا تقلْ: «كلُّ حيوانٍ آدميٌّ»، [وآدميّ] أعمُّ من قولك: (رجلٌ)، لأنك تقول: «كلُّ رجلٍ آدميٌّ»، ولا تقل: «كلُّ آدميٍّ رجلٌ»[2].

فالمعارفُ خمسة أشياء: المضمرُ، والأعلامُ، والأسماء المبهمةُ، والاسم الذي فيه الألف واللام، وما كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، أو إلى العلم، أو إلى الأسماء المضمرة، أو إلى الأسماء المبهمة.

فأعرفُهنَّ المضمرات[3]، ولهذا لا توصَفُ، لأنَّها لم تُضمرْ إلا بعدَ عِرفانها، وهي تنقسمُ إلى قسمينِ: متصلٍ، ومنفصلٍ، فالمتّصل[4] على ثلاثةِ أقسامٍ: مرفوعٍ ومنصوبٍ، ومجرورٍ، فالمرفوعُ اثنا عشرَ قِسْماً، وواحدٌ فيه خلافٌ، وللمنصوبِ

---

(1) في الأصل قبل هذه الكلمة هنا زيادة كلمة (ذي) وهي زيادة لا معنى لها.

(2) تقسيم النكرت إلى مراتب لم يرضَ عنه المؤلف في كتابه الغرة الذي شرح فيه لمع ابن جني، فقال:" اعلم أنّ هذا الفصل وترتيبه لا حاجة للنحوي إليه....وليس عثمان [ابن جني] أول من ابتدع هذا من النحاة، وهذا حدٌّ يشمل جميع ما ذكره، وهو أنّ كـلّ شيء دخل في ضمن الآخر إذا ذُكر فهو أخصُّ منه لاشتمال ذلك الشيء عليه وعلى غيره".(الغرة ج2/3 ظ) فمن الغريب أن يذكره هذا هنا، ويفصل القول فيه، ويمكن لنا أن نرجح من خلال هذا الأمر أنه ألف كتابه الغرة بعد هذا الكتاب.

(3) هـناك خـلاف بين العلماء في مراتب المعارف، فالكوفيون يرون أن أسماء الإشارة أعرف من الأعلام، والبصريون يرون أن الأعلام أعرف من أسماء الإشارة، ويرى سيبويه أن الضمائر هي أعرف المعارف، في حين أن ابن السراج يرى أن أسماء الإشارة هي أعرف المعارف.(انظر: الكتاب 11/2، والأصول في النحو 154/1، والإنصاف 707/2) وذكر ابن الدهـان في كتابه الغرة أن النحاة يعتقدون أن مذهب سيبويه أن الأعلام أعرف المعارف؛ لأنه قدم الأعلام على غيرها في بابهـا، وقال ابن الدهان:" إن ذلك فاسد؛ لأن سيبويه قدم ما فيه الألف واللام على المضمرة، ولم يقل أحد أن ما فيه الألف واللام أعرف من المضمرة(الغرة-مخطوط- ج3/3و). أما رأي ابن الدهان فهو أن المضمرات أعرف المعارف، يقول: "لهذا لا يبدل من متكلمها ومخاطبها بدل كل من كل، وأن فيها ما لا يصح فيه الشركة كـ(أنا) والتاء في (قلتُ) وياء غلامي ونحوه، ولأنه قد ترد تثنيته وجمعه على حكم مفرده في التعريف، وإن كانت أسماء الإشارة قد شاركتها في هذه العلة....ولو نظرت إلى السبب الداعي إلى الإتيان بالمضمرات لعرفت أنها أعرف المعارف، وذلك الإيجاز والاختصار وإزالة اللبس، ألا ترى أنك لو قلت عن نفسك: زيدٌ فعل ذلك، عوض أنا فعلتُ، لالتبس ذلك." (الغرة-مخطوط-ج3/3ظ).

(4) في الأصل : فالمنفصل، وهوتحريف، يدل عليه المعنى، إذ ذكر من أقسامه المجرور، والمجرور لا يكون منفصلاً.

اثنا عشر قسماً، وللمجرورِ اثنا عشر قسماً فالجميعُ ستةٌ وثلاثون ضميراً، وواحدٌ فيه خلاف.

والمنفصلُ ينقسمُ إلى قسمينِ: مرفوعٌ ومنصوبٌ، والأصلُ المتصلُ، وإنّما يؤتى بالمنفصل لثلاثة أشياء: إمّا أن يكون العامل فيه غير موجود، فلا يصح أن يكون الضميرُ متّصلاً، لأن المتصل لا يقوم بنفسه، وإنما يتصل بعامله.

والقِسْمُ الثاني[1]: أن يتقدّم على العامل، والمتّصل ما اتّصل بعامله.

والقِسْمُ الثالث: أن يفصل بين العامل والمعمول بشيءٍ، فيبطل أن يكون متّصلاً لبعده عن العامل، مثالُ الأوّل: «أنتَ قائمٌ»، فـ(أنت) مبتدأ، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿إيّاك نَعْبُدُ﴾[2]، ومثال الثالث: «ما قام إلاّ أنا»، وعليه قول الشاعر[3]:

قَدْ علمتْ سَلْمى وجاراتُها ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنـــــا

وكذلك: «ما ضربتُ إلاّ إيّاك»، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنّا أوإيّاكم﴾[4].

وللمرفوع اثنا عشرَ ضميراً منفصلاً، وللمنصوبِ اثنا عشر ضميراً منفصلاً، وليس للمجرور ضميرٌ منفصلٌ، لأنّه ليس له عاملٌ معنويّ، ولا يتقدّم معمول المجرور عليه، ولا يُفصلُ بينه وبين عامله، وإذا عرِّي من هذه الأشياء لم يُحتجْ إلى المنفصل فيه.

---

(1) أي القسم الثاني من أسباب المجيء بالضمير المنفصل.

(2) الفاتحة : 5.

(3) البيت من السريع لعمرو بن معد يكرب في ديوانه 155، والأغاني 169/15، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي 411/1 والكتاب 353/2، وبلا نسبة في شرح المفصل 101/3، و103، ولسان العرب 106/5 (قطر).

وقطّر الفارس أي ألقاه، وهذا بيت من قصيدة قالها عندما حمل يوم القادسية أو يوم جلولاء على مرزبان وهو يرى أنه رستم فقتله. (انظر: ديوان عمرو بن معديكرب154-155).

والشاهد فيه: المجيء بالضمير المنفصل (أنا) بسبب الفصل بينه وبين عامله (قطر) بفاصل.

(4) سبأ : 24.

فالضمائرُ المتصلةُ المرفوعةُ: (التاءُ) وما شابهَها مما نذكرُه مُسْتكِنّاً وغير مُستكِنٍّ[1] في: (قمتُ)، و(قمتَ)، و(قُمنا)، و(قامَ)، و(قامتْ)، و(قمتمْ)، و(قمتنّ)، و(قاما) و(قاموا) و(قمْنَ)، و(تقومين).

والضمائرُ المتصلةُ المنصوبةُ: (الياء) في: (ضربَني)، والنون في هذا وأمثاله للوقاية، وذلك أنّ هذه الياء من عادتها أن يُكسرَ ما قبلها، فلولا النون لكُسِرَ آخر الفعل، وهم يتخشون[2] في آخره الكسر، فزادوا نوناً، وحمّلوها كسرة الباءِ، وكذلك يُفعَل بالحرف في: (منِّي) و(عنِّي)، و(ليتني)، ونحوه، و(النونُ والألف) [3] في (ضَرَبْتَنا)، والكاف في (ضربتُك)، والكاف وما بعدها في (ضربتُكما)، وكذلك في (ضربتُكم)، وكذلك في (ضربتُكُنّ) والهاء في ضربتُه و[الهاء] وما بعدها في (ضربتهم)، وكذلك في ضربتُهنّ.

والضمائرُ المتّصلةُ المجرورةُ: الياءُ في (بي)، والنونُ وما بعدها في (بنا) والكافُ في (بكَ) وهي في (بكِ) والكافُ وما بعدها في (بكما)، وكذلكَ في (بكُم)، وكذلك في (بكنّ)، والهاء في (به)، وكذلك في (بها)، وكذلك هي وما بعدها في (بهما)، وكذلك في (بهم) وكذلك في (بهنّ).

والضمائر المنفصلة المرفوعة: (أنا)، و(أنتَ)، و(أنتِ)، و(نحنُ)، و(أنتما) و(أنتم)، و(أنتنّ)، و(هو)، و(هي)، و(هما)، و(هم)، و(هنّ).

والضمائر المنفصلة [المنصوبة] : (إيّاي)، و(إيّانا)، و(إيّاكَ)، و(إيّاكِ)، و(إيّاكما)، و(إيّاكم)، و(إيّاكنّ)، و(إيّاه) و(إيّاها)، و(إيّاهما)، و(إيّاهم)، و(إيّاهنّ).

وأمّا ما فيه الخلاف فالياء في (تقومين) فهي عند سيبويه[4] ضمير الفاعل المؤنث، كالألف في (قاما) وعند المبرّد[5] علامة التأنيث كالتاء في (قامت)،

---

(1) أي: مستتر

(2) كذا في الأصل، وهي بمعنى يتحاشون.

(3) النون هنا معطوف على (الياء) في قوله: والضمائر المتصلة المنصوبة الياءُ...

(4) انظر رأي سيبويه في الكتاب 155/4.

(5) انظر رأي المبرد في المقتضب 247/4.

والدليل على صحةِ قولِ سيبويه حذفُها في التثنيةِ في قولكَ: (تضربانِ)، ولو كانتْ علامةً لثنَّيْتَ كما ثنَّيْتَ في: «الهندان قامتا».

والثاني من المعارفِ: الأعلامُ، وهي (زيدٌ)، و(عمروٌ)، و(أبو طاهر)، وهي عند سيبويه[1] أعرفُ من أسماء الإشارة للزومها المسمّى بخلاف أسماء الإشارة، وأسماء الإشارة أعرفُ عند ابن السرّاج[2] لأنها تعرّف بشيئين، بالإشارةِ والقلب، والأعلام تعرف بالقلب.

والثالث: أسماءُ الإشارةِ، وهي: (ذا)، و(هذا)، و(ذاك)، و(ذلك)، و(ذانِ)، و(هؤلاء)، وهذه، و(هاتان)، والأسماء الموصولة حكمها حكمُ أسماء الإشارة في التعريف وهي: (منْ)، و(الذي) ونحوهما.

والرابعُ منها: ما كانَ فيه الألفُ واللامُ، نحو: (الرجل) و(الغلام).

والخامسُ منها: ما كانَ مضافاً إلى واحدٍ من هذه الأشياء على[3] ما قدمنا نحو: (غلامي)، و(غلام زيدٍ)، و(غلامُ هذا)، و(غلام الرجلِ)، و(غلامُ غلامي).

درسٌ

[الموصولات]

الموصولات أسماء وحروف، فالأسماء: (مَنْ)، و(الذي)، و(التي) وتثنيتهما وجمعهما، و(أي)، ولا بدّ لها من صلةٍ، وتكون صلتها جملة خبرية، وفيها عائد، وهي وصلتها مفردة، تقول [مَن] قام أبوه منطلقٌ، والحروف: (أنْ) و(ما) و(أنّ) و(اللام)، تقول: «يعجبني أن تقومَ»، و«أنّك تقومُ»، و«ما يفعلُ القائمُ في الدارِ».

شرحه: الموصولاتُ أسماءٌ وحروفٌ، فالأسماءُ: (مَنْ) وهي تختصُّ بمن يعقل، و(الذي) وهي صفة للمعرفة عاقلاً وغيرَ عاقل، و(التي) للمؤنث، وتثنيتهما

---

(1) انظر رأي سيبويه في الكتاب 6/2.

(2) انظر رأيه في كتابه الأصول في النحو 154/1.

(3) في الأصل: غير، وهو تحريف، ويقصد المؤلف: كما قدمنا؛ لأنه سبق الحديث عن المضاف إلى أحد المعارف في أول درس النكرة والمعرفة.

(اللذان) للمذكر، و(اللتان) للمؤنث، وجمعهما (الذين) للمذكر، و(اللاتي) للمؤنث، واللاتي اسمٌ كاللائي، وذكر الأخفش[1] أنّ اللائي يكونُ للنساء والرّجال، و(أي) وهي بعضٌ من كلٍّ، وهي من جنسِ ما تُضاف إليه، وأمّا (ما) المصدرية فبعضهم يجعلها اسماً وبعضهم[2]، يجعلها حرفاً و(الألف واللام) في تقدير الذي، بعضهم يجعلها اسماً، وبعضهم يجعلها حرفاً[3].

ومعنى قولنا اسمٌ موصولٌ أنه لا يتمُّ [إلاّ] بصلتِهِ، وصلتُه لا[4] تكون إلا جملةً محتملةً للصدق والكذب، ولا بدّ فيها من عائدٍ إلى الموصول، فإذا استوفت هذه الأشياء صلاتِها صارت في منزلة زيد في احتياجه إلى ما يكون به كلاماً، تقول: «مَنْ قام أبوه منطلقٌ»، فـ(من قام أبوه) بمنزلةِ زيدٍ و(مَنْ) وحده الاسم الموصول، و(قام) فعلٌ و(أبوه) فاعلٌ، والهاءُ هي العائدةُ من الصلةِ إلى الموصولِ، و(منطلقٌ) خبره، وكذلك تقول: «الذي أبوه منطلقٌ زيدٌ»، فـ(الذي) اسم موصول يفتقر إلى صلةٍ وعائدٍ، فـ(أبوه) مبتدأ، و(منطلقٌ) خبره، والهاء العائدة، و(زيدٌ) خبر[5] الذي، فصار بمنزلة قولك: «أخوك زيدٌ»، وتقول: «اللذان أبواهما منطلقانِ

---

(1) واستشهد الأخفش على ذلك بقول الشاعر:

ألمّا تعجبي وتري أطيطاً من اللائين في الحُقُب الخوالي

يعني الرجال، وقال : تقول: هم اللائي قالوا ذاك، وهنّ اللائي قلن ذاك.(انظر: الغرة ج192/3و)

(2) مذهب سيبويه أنها حرف، ومذهب الأخفش أنها اسم.(انظر: الكتاب 11/3، ومعاني الحروف للرماني 89، ومغني اللبيب 264/1).

(3) ذهب بعض النحاة على أن (أل) الداخلة على الأسماء العاملة تكون اسماً، بدليل عود الضمير من الصفة التي بعدها إليها، وحُكي عن الأخفش أنها حرف، وحجته أنها تفيد التعريف، فكانت كحالها عند دخولها على الأسماء المحضة، فهي تعرف ما تدخل عليه، والاسم الموصول يتعرف بصلته.(انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 127/2، وشرح المفصل 3/ 144).

(4) في الأصل: ولا، وهو سهو من الناسخ.

(5) في الأصل: خبره ، وهوسهو من الناسخ.

الزيدانِ»، فـــ(اللذان) اسمٌ مبتدأ موصولٌ، و(أبواهما) مبتدأٌ و(منطلقان) خبرُه، والعائد إلى اللذَيْن (هما) من (أبواهما)، و(الزيدان) خبر اللذَيْن.

وكذلك: «الذين إنْ تُكرمْهم يكرمُوك الزيدونَ»، و«التي أبوها منطلقٌ هندٌ»، و«اللتانِ في الدارِ الهندانِ»، و«اللاتي خلفَك الهنداتُ»، وتقول: «اضرب أيّهم هو أفضلُ»، فـــ(أيّ) اسمٌ موصول، وهي مضافة إلى الياء والميم، و(هو أفضل) مبتدأ وخبره، صلة أيّ[1]، وكذلك: «قام أيُّهم في الدار»، فـــ(في الدار) متعلق بـــ(استقرّ) محذوفة، والضمير انتقل إلى الجارّ[2] والمجرور، كما انتقل في خبر المبتدأ.

وكان القياس أن تُبنى (أيّ) كما تُبنى (مَنْ) و(الذي)، وإنّما أُعرب لشيئين:

أحدهما: حملاً على (كلٍّ)، وهي نقيضها و(بعض) وهي نظيرها.

والثاني: أحميت بالإضافة[3].

وأي تكون استفهاماً كقولك: «أيٌّ في الدارِ»، و«أيُّهم في الدارِ»، وشرطاً كقولك: «أيٌّ يقمْ أقمْ معه»، وكقولهِ تعالى: ﴿أيّاً ما تدعوا فلهُ الأسماءُ الحُسْنى﴾[4].

وإذا وقعت استفهاماً تَعلّق الفعلُ القلبيُّ إذا كان قبلها عنها، فلم يعملْ فيها، كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا﴾[5].

فأمّا قوله تعالى: ﴿وسَيَعْلَمُ الذين ظلموا أيَّ مُنقَلَبٍ يَنقلِبونَ﴾[6] فـــ(أي) منصوبٌ بـــ(ينقلبون) لا بـــ(يعلم).

---

(1) أي: وهما (المبتدأ والخبر) صلة أي.

(2) في الأصل: الحال، وهو تحريف.

(3) إذا حُذفَ العائد من صلة (أي) فرأي البصريين أنها مبنية على الضم، ورأي الكوفيين أنها معربة، أما إذا ذكر العائد فقد أجمعوا على أنها معربة.(انظر: الإنصاف 709/2-710). وقوله: أحميت بالإضافة: أي أن الإضافة تكون في المعربات لا المبنيات، كما أن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها، والإعراب هو الأصل.(انظر: الأشباه والنظائر 82/1).

(4) الإسراء : 110.

(5) الكهف : 12.

(6) الشعراء : 227.

فأمّا قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أيُّهم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عتِيّا﴾[1] فالخليلُ زعمَ أنَّ هذا وردَ على طريقِ الحكايةِ، أي: الذي يقالُ له أيُّهم، وأمّا سيبويه فإنه يقولُ: هو مبنيٌّ لحذفِ العائد[2]، لأن تقديره: أيَّهم هو أشدُّ، وبعضهم يُعلق (لننزعَنّ)، وهو يونس، وأمّا الفرّاءُ فيستغني بـ(مِنْ) عن معمول النزعِ ويبتدئُ بـ(أيُّهم) [3].

وهذه الموصولاتُ لا تتقدّمُ صِلاتُها عليها، ولا ما يتعلقُ بصلتِها، ولا يُفصل بينها وبين صلاتها بأجنبي منهما، ولا يُؤكدْنَ ولا يوصَفْنَ، ولا يبدل منهنّ ولا يُعطف عليهنَّ حتّى يستوفين صلتهنَّ، لو قلت: «أخوه الذي زيدٌ منطلقٌ»، لم يَجُز؛ لأنك قدّمتَ بعضَ الصلةِ على الموصولِ، وهو (أخوه) تريدُ: الذي أخوه زيدٌ منطلقٌ.ولو قلت: «اليومَ الذي قام منطلقٌ»، فجعلت اليوم ظرفاً[4] للقيام، لم يجز، ولو قلت: «الذي قام الظريفُ أبوه زيدٌ»، فجعلت (الظريف) وصفاً لـ(الذي) لم يجز؛ لأنك وصفته قبل تمام صلته، وكذلك لو قلت: «الذي قام زيدٌ أبوه منطلقٌ»، فجعلت (زيداً) بدلاً من (الذي) لم يَجُزْ، وكذلكَ لو قلتَ: «الذي نفسُه قامَ زيدٌ»، لم يجز؛ لأنك أكّدته قبل تمامه.

فأمّا الحروف فـ(أنْ) و(أنّ) و(ما) و(اللام) فلا يحتجن إلى عائدٍ إليهنَّ إذا ثبت أنهنّ حروف، فأمّا (أنْ) فإنها تنصبُ الفعلَ المستقبلَ، وتكونُ به بتقديرِ اسمٍ، وذلكَ[5] الاسمُ مصدرُ ذلك الفعلِ[6].

---

(1) مريم : 69.

(2) في الأصل: للعائد، وهو تحريف.

(3) انظر هذه الآراء في الكتاب 399/2-400، ومشكل إعراب القرآن 459/2-461، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 508/9-509. وذكر الفراء أن القراء كلهم على رفع (أيُّهم) إلا هارون القارئ الأعور فقد روي عنه أنه قرأها بالنصب.(انظر: مشكل إعراب القرآن 459/2، وتفسير القرطبي 116/2).

(4) في الأصل: طريفاً ، وهو تحريف.

(5) في الأصل: وكذلك، وهو تحريف.

(6) أي الفعل المستقبل الذي يكون بعد (أنْ) المصدرية.

وإمّا (أنّ) فإنها تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وتكونُ هي واسمُها وخبرُها مصدراً من لفظِ الخبرِ أو من معناه.

وأمّا (ما) فهي عند سيبويه[1] حرفٌ لا حاجةَ لها إلى عائدٍ، تقول: «أعجبني ما تصنعُ»، وتقديره عند سيبويه: أعجبني صنعُك، وهي عند الأخفش[2] اسمٌ يفتقر إلى عائدٍ، وهي بمنزلة الذي، والعائدُ في هذه المسألة محذوفٌ تقديره: تصنعه.

وأمّا الألفُ واللامُ فهي عند المازنيّ[3] حرفٌ، والعائدُ إنْ عاد معها فإنما يعود إلى ما دلت عليه، كما تقول: «من كذبَ كان شراً له»، أي: كان الكذبُ، (فالعائد في القائم) [4] يعودُ إلى مدلولِ الألف واللامِ، كما يعودُ اسمُ كانَ إلى مدلولِ (كذب)، وابنُ السرّاج[5] يجعلُه اسماً ويعيد الضمير إليه، فإذا قال: «القائم زيدٌ»، فالمضمر في القائم يعود إلى الألف واللام، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ هذهِ القَريةِ الظَّالمِ أَهْلُها﴾[6] أي: التي ظلم أهلها.

---

(1) انظر: الكتاب 11/3.

(2) انظر رأي الأخفش في اللباب 126/2، وشرح المفصل 142/8.

(3) نسب العكبري هذا الرأي (حرفية الألف واللام) إلى الأخفش (انظر: اللباب 127/2) والخلاف حول حرفيتها واسميتها موجود في شرح المفصل 144/3، وشرح ابن عقيل 149/1، ، لكن دون نسبة الآراء إلى أصحابها.

(4) ما بين القوسين في الأصل: فعاد القائم، وهو وهم من الناسخ، والمقصود أن العائد في لفظ (القائم) يعود إلى مدلول الألف واللام، وهي بمعنى (الذي)(انظر: الأصول في النحو 223/2).

(5) انظر رأيه في الأصول في النحو 223/2.

(6) النساء : 75.

درسٌ

[مُذْ ومنذ]

(منذُ) و(مُذْ) يكونان اسمين يرتفع ما بعدهما بالابتداء، وحرفيْ جرّ فيجرّان، تقول: «ما رأيته مُذْ يومانِ»، و«مُذْ يومُ الجمعةِ» و«مُذْ اليومِ».

شرحه: (مُنذ) و(مُذْ) يكونانِ اسميّنِ وحرفينِ كما قُلْنا في عَنْ وعلى[1]، والأغلب على (مذ) الاسمية، وعلى (منذ) الحرفية، وإنما كان كذلك لأن (مُذْ) محذوفةٌ من (مُنذُ) بدلالة أنك إذا صغّرته قلت: مُنَيْذ، والحذف تصرّف، والتصرّف إنما يقع في الأفعال ثم في الأسماء، ويبعد من الحروف، إلا أن تكون مضاعفةً.

وإذا كانا اسمينِ ارتفعا بالابتداءِ، وما بعدَهما خبرهما[2]، وهما في الاسميةِ على ضربينِ، أحدهما أن يكونا بمعنى الأمدِ فينتظمان العدّة، تقول: «ما رأيته مُذْ يومانِ»، كأنك قلت: أمدُ ذلك يومان، ولا يمتنعُ تعريف هذا لأنّ تعريفه لا يخرجه عن العدّة، والضرب الآخر تكون فيه بمعنى أول الوقت، وهذا تقتصر فيه إلى وقتٍ معينٍ، تقول: «ما رأيته مُذْ يومُ الجمعةِ»، أي: أول ذلك يومُ الجمعة، ولا يزولان عن موضعهما، وهما عند قومٍ لا موضعَ لهما من الإعراب، وعند قومٍ لهما موضع، وهو نصبٌ على الحال[3].

وأمّا كونُهما حرفيْ جرّ، فمتى كانَ الزمنُ الذي بعدهما للوقتِ الحاضر، تقول: «ما رأيته منذُ اليومِ»، أي: في اليومِ، وموضعهما هنا نصبٌ، وهي وما قبلها

---

(1) انظر: ص147، و148 من هذا البحث.

(2) هـذا رأي البصـريين، أما الكوفيون فيرون أن ما بعدهما مرفوع بفعل محذوف، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، يكون التقدير: مذ مضى يومان، وذلك لأن (منذ) عندهم مركبة من (من) و(إذ) وإذ يحسن بعده الفعل. ويرى الفراء أن الاسم بعدهما مرفوع بتقدير مبتدأ محذوف؛ لأن (منذ عنده مركبة من (مِن) و(ذو) الطائية التي بمعنى الذي، والتقدير عنده: ما رأيته منذ الذي هو يومان.(انظر: الإنصاف 382/1-391).

(3) لا محلَّ لـ(منذ) و(مذ) وما بعدهم من الإعراب عند جمهور النحاة، وذهب السيرافي إلى أنهما في موضع نصب على الحال.(انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 372/1).

جملةٌ واحدة، وإذا كانا اسمَيْنِ فإنَّهما وما قبلَهما جملتانِ، وهي جارّةٌ مختصّةٌ بالزمنِ أيضاً.

درسٌ

[جمع التكسير]

جمعُ التكسيرِ له أبنيةٌ كثيرةٌ، وهو على ضربيْنِ: جمعُ قلة، وهو (أفْعُل)، و(أَفْعالٌ)، و(أفْعِلَة)، و(فِعْلَة)، وجمعُ كثرةٍ ما عداها تقول: فلْس وأفْلُس وفُلوس، وكَعْب وأكْعُبٌ وكُعُوب وكِعاب، وجَمَل وأجْمال وجِمال، وحَمَلٌ وحُمْلان، وحِمارٌ وأحْمِرَة، وصَبيّ وصِبْيَة وصِبْيان، وعَناقٌ[1] وأعْنُق، وعَبْدٌ وعَبيدٌ، وكاتبٌ وكَتَبَة، وضاربٌ وضرَّب، وضرْبٌ وضُرَّاب، وصاحبٌ وصَحْبٌ، وضاربةٌ وضوارِب، وفِقْعٌ[2] وفِقَعَة، ورُبّى[3] ورُبابٌ، ومَريضٌ ومَرْضى، وسَكْران وسُكارى، وصديقٌ وأصْدِقاء، وظريفٌ وظُرَفاء، وأحْمر وحُمْرٌ وأبيضُ وبِيضٌ، وغُلامٌ وغِلمان، وأسَدٌ وأُسْدٌ، ومَسْجِدٌ ومساجد، وقِنديل وقناديل، وسَفَرْجَل وسَفارج، وصَيْقَل[4]، وصياقِلَة، وعَمّ وعُمومَة، وذكر وذِكارة.

شرحه: الأسماءُ التي هي أصولٌ على ثلاثةِ أضربٍ: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ وخماسيٌّ.

فالثلاثيُّ تقتضي القسمةُ أنْ يكونَ[5] على اثنَيْ عشرَ قسماً: (فَعْل): فَلْس، (فَعَل): حَمَل، (فَعِل): كَتِف، (فَعُل): عَضُد، (فِعْل): حِمْل، (فِعِل): إبِل، (فِعَل): ضِلَع، (فِعُل) (ليس بموجودٍ)، (فُعْل): قُفْل، (فُعُل): طُنُب[6]، (فُعَل):

---

(1) العَناق: الأنثى من المعز.(لسان العرب 274/10"عنق").

(2) الفقع: الأبيض الرخو من الكمأة، وهو أردؤها.(لسان العرب 255/8"فقع").

(3) الرُبّى: الشاة التي وضعت حديثاً. (لسان العرب 404/1 "ربب").

(4) الصيقل: شحاذ السيوف وجلاّؤها، ويجمع على صياقل أيضا. (لسان العرب 380/11 "صقل").

(5) في الأصل : لا يكون، وهو سهو من الناسخ.

(6) الطُنُب: حبل الخباء، وعرق الشجرة، وعصب الجسد. (لسان العرب 560/1-561 "طنب").

رُبَع [1]، (فُعِل) (ليس عند سيبويه) [2]، وهي تستعملُ أسماءً وصفاتٍ إلا قسميْنِ عند سيبويه[3]، وهما: (فُعِل) و(فِعِل)، وعند الأخفشِ (فُعِل) وحدها.

وأمّا (فُعِل) فقد استُعمل عند الأخفشِ[4] اسماً، قالوا: (دُئِل) [5].

والجمعُ على ثلاثةِ أضربٍ: جمعُ قلةٍ وجمعُ كثرةٍ، واسمُ الجمع، فجمعُ القلةِ أربعةُ أوزان: (أفْعُل) و(أَفْعَال)، و(أَفْعِلَة)، و(فِعْلَة)، فـ(أفْعُل) كأفلُس وأكْعُب، و(أَفْعَال) كأَجْمال وأحمالٍ و(أفْعِلَة) كأحْمِرَة وأرْدِيَة[6]، و(فِعْلَة) كصِبْيَة وفِتْيَة.

ومن جمعِ القلةِ جمعُ الصحةِ لمقاربتِهِ التثنيةَ في الإعرابِ، وأمّا اسمُ الجمع فنحو: قَوْم ورَهْط.

فأمّا (فَعْل)، فيجمعُ في القلةِ على (أفْعُل)، تقولُ: كَلْب وأكْلُب، وكَعْب وأكْعُب، وفَلْس وأفْلُس، وإنْ كانَ معتلَّ العينِ جُمعَ في القلةِ على (أَفْعال)، قالوا: ثَوْب وأثواب، وبَيْت وأبْيات، وباب وأَبْواب، وناب وأنْياب، وقالوا: ثَوْب وأثْوُب، قال الشاعر [7]:

لكلِّ دَهْرٍ قد لبسْتُ أثوُباً

---

(1) الـرُبَع: الفصيل الذي يُنتَج في الربيع، وسمي رُبعاً لأنه إذا مشى ارتبع وربع أي وسع خطوه. (لسان العرب 105/8 "ربع").

(2) أي أن سيبويه لم يذكر هذا البناء في الأسماء، بل جعله مختصاً بالأفعال. (انظر: الكتاب 243/4-244).

(3) فِعِل لم يرد عند سيبويه إلا في الأسماء، ولم يرد عليه إلا اسم واحد هو إِبِل، أما فُعِل فهو لم يرد عنده في أبنية الأسماء مطلقاً.(انظر: الكتاب 242/4-244).

(4) زاد الأخفش وزن (فُعِل) في أوزان الأسماء، ومثّل له بـ(دُئِل).انظر: شرح الشافية 38/1.

(5) الدئل: دويبة كالثعلب أو هي شبيهة بابن عِرس (لسان العرب 233/11 "دأل").

(6) أحمرة: جمع حمار، وأردية: جمع رداء.

(7) البيـت من الرجز، وهو لمعروف بن عبد الرحمن في لسان العرب 245/1(ثوب) وبلا نسبة في الكتاب 588/3، وسر صناعة الإعراب 804/2، وأوضح المسالك 255/4.

والشاهد فيه جمع ثوب على أثوب.

وقالوا ناب وأنْيُب، وقالوا: زَنْد[1] وأزناد، وسَطْر[2] وأَسْطار، فجمعوه على (أفعال)، والقياسُ الأوّلُ، وقالَ بعضُهم قد جُمعَ على (أفْعِلَة)، قالوا: نَجْد وأنْجِدَة[3] وهذا عندي جمعُ الجمع، كأنّهم جمعوا نَجْداً على نِجادٍ[4] مثل: كَعْب وكِعاب، وجمعوا نِجاداً على أنجِدَة، كما قالوا: كِساء وأكْسِيَة.

وجمعُ الكثرةِ على (فِعَال)، قالوا: كَعْب وكِعاب، وكَلْب وكِلاب، وعلى (فُعول)، قالوا: فَلْس وفُلُوس، وجَفْن وجُفون، ويكثرُ (فِعَال) في ما عينُه واوٌ، و(فُعول) في ما عينه ياء، قالوا: ثَوْب وثِياب، وحَوْض وحِياض، وبَيْت وبُيوت، وصَيْد وصُيود، وعلى (فِعْلان)، قالوا: عَبْد وعِبْدان، وجَحْش وجِحْشان، وعلى (فُعْلان) قالوا: ظَهْر وظُهران، وبَطْن وبُطنان، وعلى (فِعَالة)، قالوا: حَمْل وحِمالة، وعلى (فُعُولة)، قالوا: عَمّ وعُمومة، وعلى (فَعيل)، قالوا: عَبْد وعَبيد، وكَلْب وكَليب، وعلى (فِعْلَة)، قالوا: فَقْع وفِقْعَة، وقَعْب[5] وقِعْبَة، ويُجمَع على (فُعُل)، قالوا: رَهْن ورُهُن، وعندي أنّ رُهُناً جمع رِهان، ورِهان جمعُ رَهْن، وقد تخفّفُ الضمة فيقال: رُهْن.

وأمّا (فَعَل) فقد جُمعَ في القلةِ على (أَفْعال)، قالوا: جَبَل وأجْبال، ورَسَن وأرْسان، وقالوا في جمعِهِ: (أفْعُل)، وهو شاذٌّ، كما كانَ (أفعال) في الذي قبلَه شاذّاً، قالوا: زَمَن وأزْمُن، وقالوا: جَبَل وأجْبُل، ويُجمعُ في القلةِ على (فِعْلة) وليس بابَه، قالوا: نارٌ ونِيْرة.

---

(1) العود الذي تقتدح به النار. (لسان العرب 195/3 "زند").

(2) السطر: الصف من الكتاب والشجر والنخل ونحوها.(لسان العرب 363/5 "سطر"). ومما جاء على غير القياس أيضاً: فَرْخ وأفراخ، وحَمْل وأحمال(انظر: الغرة ج160/3و).

(3) النجد: المكان المرتفع.

(4) في الأصل : أنجاد، في هذا الموضع والموضع التالي وهو تحريف، يدل على ذلك النظير الذي نظّر به وهو كِساء، كما أن المؤلف قال في الغرة : "ونجْد وأنجدة، وأنجدة عندي جمع الجمع، كأنه جمع نِجاد. (الغرة ج161/3ظ)

(5) القَعْب: القدح الضخم الغليظ الجافي، وقيل قدح من خشب مقعّر والجمع القليل: أقعُب، والكثير: قِعاب وقِعَبَة. (لسان العرب 683/1 "قعب").

ويُجمعُ في الكثرةِ على (فِعَال)، قالوا: جَبَل وجِبال، وجَمَل وجِمال، وعلى (فُعُول)، قالوا: أَسَد وأُسود، وذَكَر وذُكور، إلا إنّ (الفِعال) فيه أكثرُ لخفّتهِ، ويُجمعُ على (فُعْلان)، قالوا: حَمَل وحُمْلان وسَلَق (للمطمئن من الأرض) وسُلقان، وعلى (فِعْلان)، قالوا: خَرَب وخِرْبان[1]، وبَرَق وبِرْقان[2].

وقالوا في المعتل: قاع وقِيْعان، وتاج وتِيْجان، ويجمع على (فُعُل)، قالوا: نار ونُور، وقالوا فيه أيضاً: أنْوُر، وجُمع على (فِعْلَة)، قالوا: قاع وقِيعة، وليس بابُه، وجُمع على (فِعالة)، قالوا: حَجَر وحِجارة، وعلى (فُعُولة)، قالوا: ذَكَر وذُكُورة.

ويختص المؤنث نفسُه بـــ(أفْعُل)، قالوا: سَاق وأَسْوُق، ودَارٌ وأدْوُر، وقد جُمع على (فُعُل) قالوا: أَسَد وأُسُد، وقالوا: أبوبَة، جمعُ بابٍ فلا يعرِّجُ عليه[3].

وأمّا (فَعِل) فيُجمع في القلةِ على (أفْعال)، قالوا: كَبِد وأكْباد، وجمعوه على (أفْعُل) وليس بابَه، قالوا: كَبِد وأكْبُد.

وفي الكثرةِ[4] على (فُعُول)، قالوا: وَعِل ووُعُول، وعلى (فُعُل)، قالوا: نَمِر ونُمُر، قال الشاعر[5]:

---

(1) الخَرَب: ذكر الحبارى.(لسان العرب 349/1"خرب").

(2) البرق: الحَمَل، وهو فارسي معرب، ويجمع على أبراق وبِرقان وبُرْقان. (لسان العرب 17/10 "برق").

(3) ذكـــر اللحيانـــي وابن الأعرابي أن (باب) جُمع على أبوبة، وأشارا إلى أنه جمع نادر، ويستشهد على هذا الجمع بقول الشاعر: هتّاكُ أخبيةٍ ولّاج أبوبةٍ يخلط بالبرّ منه الجدَّ واللينا

(انظـــر: لسان العرب 223/1 "بوب") ويرى كثير من االعلماء أن هذا الجمع (أبوبة) جاء إتباعاً ومزاوجة للجمع الذي قبله (أخبية) (انظر في ذلك: تفسير القرطبي410/1، والمزهر 271/1،).

(4) في الأصل: الكسرة، وهوتصحيف.

(5) البيت من الرجز، وهو لحكيم بن معيّة الربعي في شرح أبيات سيبويه 397/2، ولسان العرب 234/5(نمر) وبلا نسبة في المقتضب 201/2.

والعيايـــيل: جمـــعُ عيِّال، وهوالمتبختر في مشيه، والهاء في (فيها) تعود إلى قناة تنبت في موضع محفوف بالجبال، يصفها الشاعر، فقال قبل هذا البيت: =

فيها عَياييلُ أسودٌ ونُمُر

وقد تخفَّفُ[1].

وأمّا (فَعْل) فإنه يُجمعُ في القلةِ على (أفْعال)، قالوا: عَضُد وأعْضاد، وعَجُز وأعْجاز، وجُمع على (أفْعُل) وليسَ بابَّه، قالوا: ضَبُع وأضْبُع، ويُجمعُ في الكثرةِ على (فِعَال)، قالوا: رَجُل ورِجال، وسَبُع وسِباع، وقالوا رَجِلَة[2]، وهو اسمُ الجمعِ.

وأمّا (فُعْل) فإنه يُجمعُ في القلةِ على (أَفْعال)، قالوا: بُرْد[3] وأبْراد، وقُفْل وأقْفال وقالوا: رُكْن وأرْكُن، وليس بابَه[4].

وفي الكثرةِ على (فِعَال)، قالوا: قُرْط وقِراط، وخُفّ وخِفاف، وعلى (فُعول)، قالوا: بُرْد وبُرود، وجُنْد وجُنود، وهذا أكثرُ من (فِعَال)، وعلى (فِعلَة)، قالوا: جُحْر وجِحَرَة، وخُرْج[5] وخِرجَة، ويُجمَعُ على (فُعْل)، قالوا: فُلْك للواحدِ، وفُلْك للجمعِ، ويُجمعُ المعتلُّ العينِ منه على (فِعْلان)، قالوا: كُوْز وكِيْزان، وحُوْت وحِيْتان.

=حُفّتْ بأطوادِ جبالٍ وسَمُـــر

في أشبِ الغيطانِ ملتفّ الحظر

.(انظر: شرح أبيات سيبويه 396/2-398، ولسان العرب 235/5"نمر").

والشاهد فيه: جمع نَمِر على نُمُر.

(1) يكون تخفيفها بحذف ضمة العين فيقال: نُمْر.

(2) جمع رجُل. (وانظر: لسان العرب 266/11"رجل").

(3) البرد: ثوب فيه خطوط والجمع أبراد وأبرُد وبرود. (لسان العرب 87/3 "برد").

(4) قال المؤلف عند حديثه عن جموع (فُعْل) في كتابه (الفصول 133): أفعُل: أركُن، وهو شاذ، وقال الرضي في (شرح الشافية 94/2): وقد شذّ في قلته أفعُل كـــ(أركُن).

(5) الخُرج: وعاء ذو شقين.(لسان العرب 252/2 "خرج").

وأمّا (فُعَل) فإنه يُجمعُ في القلةِ على (أفْعال) قالوا: رُبَع وأرْباع، ورُطَب وأرْطاب، وفي الكثرةِ على (فِعْلان)، قالوا: نُغَر[1] ونِغْران، وصُرَد[2] وصِرْدان، وجُعَل[3] وجِعْلان.

وأمّا (فُعْل) فإنه يُجمعُ في القلةِ على (أفْعال)، قالوا: أُذُن وآذان، وطُنُب وأطناب ولم يُتجاوَزْ به هذا الجمعَ لقلتِه، وقالوا: طِنَبَة[4].

وأمّا (فِعْل) فإنّه يُجمعُ في القلةِ على (أفْعال)، قالوا: حِمْل وأحْمال، وعِذْق[5] وأعْذاق وجِيْد وأجْياد، وقالوا: ذِئْب وأذْؤُب وليس بابَه[6] ، ويُجمعُ في الكثرةِ على (فُعول)، قالوا: جِذْع وجُذُوع، وعِرْق وعُروق، ويُجمَعُ على (فِعال)، قالوا: بئْر وبِئار، وذِئْب وذِئاب، وويُجمع على (فُعْلان)، قالوا: صِنْو[7] وصِنْوان، وزِقّ[8] وزُقاق ، ويُجمَعُ على (فِعْلَة)، قالوا: قِرْد وقِردَة، وعلى (فَعيل)، قالوا: ضِرْس وضَريس.

وأمّا (فِعَل) فإنّه يُجمعُ في القلةِ على (أفْعال)، قالوا: ضِلَع وأضْلاع، وقِمَع وأقْماع، وقالوا: أضْلُع[9] وليس بابَه، وفي الكثرةِ على فُعُول، قالوا: ضِلَع وضُلُوع وإرَم[10] وأُروم.

---

(1) النغران : فراخ العصافير، أو هي البلابل (لسان العرب 223/5 "نغر").

(2) الصُرد: طائر فوق العصفور(لسان العرب 249/3 "صرد").

(3) الجُعل: دابة سوداء من دواب الأرض(لسان العرب 112/11"جعل").

(4) جمع لطُنُب، وهو الحبل، وقد سبق تفسيره. وعن هذا الجمع قال في الغرة ج164/3و: وهو شاذ.

(5) العِذْق: القِنو من النخل، والعنقود من العنب.(لسان العرب 239/10 "عذق").

(6) ومن ذلك أيضاً: رِجْل وأرجُل.(انظر: شرح الشافية 93/2

(7) الصنو: الأخ الشقيق والمثل (لسان العرب 470/15 "صنا").

(8) الزقّ: السّقاء، ويجمع على زِقاق وزُقّان.(لسان العرب 143/10"زقق").

(9) في الأصل: ضلُع، وما أثبته الباحث هو الصواب.(انظر: الكتاب 573/3، وكتاب الفصول 132، وشرح الشافية 99/2، وشرح المفصل 19/5).

(10) الإرم: الحجارة تنصب علماً في المفازة.(لسان العرب 14/12 "أرم").

وأمّا (فِعِل) فلم يأتِ عند سيبويه[1] إلاّ في كلمةٍ واحدةٍ، وهي (إبِل) ويُجمع على أفْعال، قالوا: آبال.

واعلم أنّ في الأسماءِ مالَهُ جمعُ كثرةٍ وجمعُ قلةٍ، ومنها ما لَه جَمْعُ قلةٍ وليسَ له جمعُ كثرةٍ[2] [ومنها ما له جمعُ كثرةٍ وليسَ له جمعُ قلةٍ، فأمّا ما له] [3] جمعُ قلةٍ وجمعُ كثرة، فكَعْب وأكْعُب وكِعاب، وفَرْخ وأفْراخ وأفْرُخ وفِراخ، وما له جَمْعُ قلةٍ حسْبُ قولهم: رَسَن وأرْسان، وإبِل وآبال، وما له جمعُ كثرةٍ حسْبُ: شِسْع[4] وشُسُوع.

فأمّا ما كانَ في آخرِهِ تاءٌ من هذه الكَلِم وكانَ اسماً فـ(فَعْلَة) وهو يُجمع في القلة بالألفِ والتاءِ متحرّك الأوسط، قالوا: جَفْنَة[5] وجَفَنات، وقَصْعَة[6] وقَصَعات، وقد سُكِّن أوسَطٌ في الشعر، قال[7]:

أبتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشاءَ قلبِه خُفوقاً ورَفْضَاتُ الهَوَى في المَفَاصِلِ

---

(1) انظر: الكتاب: 244/4، وزاد بعض العلماء إبِد صفة للأتان الوحشية، وإطِل وبِلِز (انظر: الممتع في التصريف 65/1)

(2) في الأصل: قلة، وهوسهو من الناسخ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ويبدو أن الناسخ سها عنه لكثرة الألفاظ المتشابهة.

(4) شِسع النعل: قبالها الذي يشد إلى زمامها، والزمام: السير الذي يعقد فيه الشسع. (لسان العرب 120/8 "شسع").

(5) الجفنة: أعضم ما يكون من القِصاع ويجمع على جِفَن أيضاً. (لسان العرب 89/13 "جفن").

(6) القصعة: الوعاء الضخم يوضع فيه الطعام ويشبع العشرة. (انظر: لسان العرب 274/8 "قصع").

(7) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه 1337/2، وشرح المفصل 28/5، ولسان العرب 475/1 (سنب) وخزانة الأدب 87/8.

والمعـنى أن كثرة تذكره لها يأبى عليه نسيانَها، فقد عوّد تذكرُه إياها أحشاءَ قلبه على الخفقان. ورفضات الهوى: أي تفرقه وتفتحه في المفاصل، وقبل هذا البيت قوله:

إذا قلتَ: ودّع وصلَ خرقاءَ واجتنبْ زيارتَها تُخلق حبالُ الوسائلِ

(انظر: ديوان ذي الرمة 1336/2-1337، وخزانة الأدب 87/8).

والشاهد فيه: تسكين الفاء في (رفضات) والقياس فتحها.

وفي الكثيرِ (فِعال)، قالوا: قِصاع وجِفان، وعلى (فُعول)، قالوا: بَدْرة[1] وبُدور، ومانة ومُؤون (وهي أسفل البطن)، فإنْ كانَ معتلّ العينِ لم يُحرّكْ أوسطُه، قالوا: جَوْزة وجَوْزات، وبَيْضة وبَيْضات، وبعضُهم يفتحُ[2]، ويُجمعُ على (فُعَل) قالوا: جَوْبة[3] وجُوَب، ونَوْبة[4] ونُوَب، وعلى (فِعَل)، قالوا: خَيْمة وخِيَم، وفي الصحيحِ: هَضْبة وهِضَب، وحَلْقة وحِلَق.

وما كان على (فَعَلَة) فهو بمنزلةِ (فَعْلَة) في العددِ القليلِ بالألفِ والتاءِ، وذلكَ نحو: رَقَبَة ورَقَبَات ورِقاب، ورَحَبَة[5] ورَحَبات ورِحاب، وقالوا في المعتلِّ: ناقة وأنوُق ونِياق، ويُجمعُ على (فُعْل)، قالوا: نُوْق، وقارَة[6] وقُور، ومن الصحيحِ قالوا: خَشَبة وخُشُب، وقالوا: أَكَمَة[7] وأُكُم، ويُجمعُ على (فِعَل)، قالوا: قَامة[8] وقِيَم، وتارَة[9] وتِيَر، ويجمعُ على (فُعْلان)، قالوا: أَمَة وأُمْوان[10].

---

(1) البدرة: كيس فيه ألف أو عشرة آلاف، والبدرة أيضا: جلد السخلة. (لسان العرب 49/4 "بدر").

(2) تُفتح العين في لهجة هذيل (انظر :الكتاب593/3، والمقتضب 191/2، وشرح ابن عقيل449/2، وأوضح المسالك3/ 253) ونسبها ابنُ خالويه إلى تميم.(مختصر شواذ القرآن103). ويستشهد اللغويون لهذه اللهجة ببيت مجهول القائل(أوضح المسالك 253/3): أبو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوّبُ رفيقٌ بمسحِ المنكبين سبوحُ

(3) الجَوبة: فجوة ما بين البيوت، أو الحفرة أو المكان الوطيء من الأرض قليل الشجر.(لسان العرب 286/1 "جوب").

(4) النوبة: الجماعة من الناس.(لسان العرب 774/1 "نوب").

(5) الرَّحَبة: ساحة الدار والمسجد.(لسان العرب 414/1 "رحب").

(6) القارة: الحَرّة، وهي الأرض ذات الحجارة السود، والجمع قارٌ وقُورٌ وقيران.(لسان العرب 122/5 "قور ").

(7) الأكمة: التل المرتفع، وأُكُم عند ابن منظور جمع إكام التي هي جمع أَكَمة.(لسان العرب 20/12 "أكم").

(8) مقدار كهَيئة رجلٍ يُبنى على شفير البئر يوضع عليه عود البكْرة.(لسان العرب 501/12 "قوم").

(9) التارة: المرة والحين.(لسان العرب 96/4 "تور").

(10) وتُجمع أيضاً على إمْوان، وأَموات، وإماء، وآم .(انظر: لسان العرب 44/14 "أما").

فأمّا (فِعْلَة)، فإنها تُجمعُ على (فَعَلات)، قالوا: نِقْمَة ونَقَمات، وعلى (فِعَل)[1]، قالوا: نِقْمة ونِقَم.

وأمّا (فَعْلَة) فيُجمعُ على (فَعْلات)، قالوا: صَدُقَة[2] وصَدُقات.

وأمّا (فُعْلَة) فيُجمعُ بالألف والتاءِ، وتُحرّكُ عينُه بالضمِّ وتُسكّن وتُفتحُ[3]، قالوا: ظُلْمة وظُلُمات وظُلْمات، ويُجمعُ على (فُعَل)، قالوا: ظُلَم وغُرْفة وغُرَف، وعلى (فِعال)، قالوا: بُرْمة[4] وبِرام، وقالوا: خُطْوة وخُطَوات، فضمّوا وسكّنوا وفتحوا[5]، وقالوا: كُلْية وكُلًى، ومُدْيَة ومُدىً، واحترزوا به عن الألف والتاء لأجل الاستثقال[6]، ومن قال: ظُلْمات فأسكنَ اللامَ، قال: كُلْيات فأسكَنَ، وقالوا في المعتلّ العين: دُولَة[7] ودُول، وسُوقَة[8] وسُوَق.

وأمّا (فُعَلة) فيجمعُ على (فُعَلات)، قالوا: تُخَمة[9] وتُخَمات.

وأما (فِعْلة) فيجمعُ على (فِعَلات)، قالوا: سِدْرة[10] وسِدَرات، ويجوزُ تسكينُ الثاني وفتحُه، ويُجمعُ على (فِعَل)، قالوا: سِدْرة وسِدَر، وكِسْرة وكِسَر، ويُجمعُ على

---

(1) في الأصل: أفعل، وهو غير منسجم مع المثال الذي ضربه وهو:نِقَم، وإن كانت فِعْلة تُجمع على أفعُل مثل: نِعْمة وأنعُم وشِدّة وأشُدّ، وقد وصف سيبويه هذا الجمع بأنه قليل عزيز ليس بالأصل. (انظر: الكتاب 581/3-582).

(2) الصدُقة: مهر المرأة.(لسان العرب 197/10"صدق").

(3) وانظر: الكتاب 579/3-580، ويفسر ابن جني ذلك بقوله: "ثم يُستثقل توالي الضمتين...فيُهرب عنهما تارة إلى الفتح، فتقول: غُرَفات....وأخرى إلى السكون، فتقول: غُرْفات. (الخصائص 59/1).

(4) البرمة: قِدْر من حجارة والجمع بُرَم وبِرام وبُرْم.(لسان العرب 45/12 "برم").

(5) أي: خُطْوات، وخُطُوات، وخُطَوات. وهذه الأنماط الثلاثة تمثل لهجات عربية.(انظر: تفسير البحر المحيط 108/7).

(6) في الأصل: الاستقبال ، وهوتصحيف.

(7) الدُّولة: اسم للشيء الذي يتداول به بعينه.(لسان العرب 252/11 "دول").

(8) السُّوقة من الناس: من لا يكون ذا سلطان، وقيل أوساط الناس. (نفسة 170/10 "سوق").

(9) التُّخَمة: ما يصيب الإنسان من الطعام إذا لم يستمرئه.(لسان العرب 631/12 "وخم").

(10) السِّـدْرة: شجر النبق، وتجمع على سِدْرات وسِدِرات وسِدَرات وسِدَر وسُدور، والأخيرة نادرة. (لسان العرب 354/4 "سدر")

(أفْعُل)، قالوا: نِعْمة وأنْعُم، وأمّا (فِعْلة)[المعتل] فيُجمعُ على فِعْلات، قالوا: عِيْنَة[1] وعِينات.

وأمّا الأسماءُ المفردةُ الواقعةُ على الجنسِ فإنَّها تكونُ في المخلوقاتِ الذي[2] بينَ واحدِهِ وجمعِهِ تاءُ التأنيثِ[3]، وذلكَ نحو: تَمْرة وتَمْر، وبُسْرة[4] وبُسْر، ودُخْنَة[5] ودُخْن، وقد تُشبّهُ بالمصنوعاتِ[6]، قالوا: طَلْحَة وطِلاح، وصَخْرة وصُخور، وقد ألحقوا المخلوقاتِ المصنوعاتِ، قالوا: سفينة وسَفين.

فأمّا ما كانَ من الثلاثيِّ مزيداً في حشوِهِ لغيرِ الإلحاقِ فستةُ أبنيةٍ: (فاعِلٌ)، و(فَعال)، و(فِعَال)، و(فُعَال)، و(فَعِيل)، و(فَعُول).

فأمّا (فاعل) فإنّه يُجمعُ على (فَوَاعِل)، قالوا: حَائِط وحَوَائِط، وكاهِل وكَواهِل، وقد يُجمعُ على (أفْعال)، قالوا: صاحِب وأصْحَاب، ويُجمعُ على (فُعْلان)، قالوا: غالٌّ[7] وغُلّان، وفَالِق[8] وفُلْقان، وجَمعُ ما كان وصفاً فاستُعمل استعمال الأسماءِ على (فُعلان)، قالوا: صاحِب وصُحْبان، وراعٍ ورُعْيان، ويُجمع على (فِعَال)، قالوا: صاحِب وصِحاب، وراعٍ ورِعاء، وقالوا: صَحَابَة، ففتحوا الصاد،

---

(1) العينة: خيار الشيء. (لسان العرب 305/13 "عين").

(2) (الذي) تعود إلى (الجنس).

(3) علل بعض اللغويين ذلك بأن: "المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سجيّة، يعني جملةً، فيوضع للجنس اسم، ثم إن احتيج إلى تمييز المفرد أُدخل فيه التاء ، وأما المصنوعات فمفردها يتقدم على مجموعها، ففي اللفظ يتقدم فردها على جمعها.(انظر: شرح الشافية 199/2).

(4) البُسرة: التمرة قبل الرطب.(لسان العرب 58/4 "بسر")

(5) الدُّخنة: حب الجاوَرْس.(لسان العرب 149/13 "دخن").

(6) المقصود بالمصنوعات التي يتدخل الإنسان في صنعها وشكلها، أما المخلوقات فهي التي أوجدها الله دون تدخل الإنسان في شكلها.(استعنت عل هذا التوضيح بكتاب شرح الشافية 199/2).

(7) الغالّ: الوادي المطمئن في الأرض ذات الشجر، وينبت فيه الطلح.(لسان العرب 503/11 "غلل").

(8) الفالق: الشق في الجبل.(لسان العرب 311/10 " فلق ").

وجُمِعَ على (فِعْلان)، قالوا: حائط وحِيْطان، وجُمِع على (أفْعِلَة)، قالوا: وادٍ وأوْدِية.

وأمّا (فِعال)، فأنّه يُجمَعُ في القلةِ على (أفْعِلَة)[1]، قالوا: حِمار وأحْمِرَة، ومِثال وأمْثِلَة، ورِشَاء[2] وأرْشِية، ويُجمَعُ الصحيحُ في الكثرةِ على (فُعُل)، قالوا: حِمَار وحُمُر، ومِثَال ومُثُل، وقد تُسكَّن العينُ، وأمّا المعتلُّ اللامِ فلا يجاوَزُ به القلةَ لأجلِ الثِّقَلِ[3]، وما كانَ معتلَّ العينِ بالواوِ فيُجمَعُ على (أفْعِلَة) و(فُعُل)، قالوا: خِوَان[4] وأَخْوِنَة وخُوْن، ورِواق[5] وأَرْوِقَة ورُوْق، وربّما ثُقِّل[6]، وما كانَ معتلَّ العينِ بالياءِ فجَمْعُ القلةِ فيه (أفْعِلَة)، قالوا: عِيان وأعْيِنة[7]، وعُيُن[8] (وهي حديدةٌ في متاعِ الفَدان[9]) والمؤنثُ على (أفْعُل)، قالوا: ذِراع وأذْرُع.

---

(1) في الأصل: أفعالة، وهو تحريف.

(2) الرشاء: الحبل.(لسان العرب 322/14 "رشا").

(3) في الأصل: النقل، وهو تصحيف، والتصويب من الغرة، قال فيها:"فإن كانت لامه معتلة لم يجاوز به إلى الكثرة لما يؤدي إليه من ياء قبلها ضمة، أو واو قبلها ضمة...فيلزم أن تقلب الضمة كسرة، فتنقلب الواو ياء، فيخرج إلى ما ليس له نظير في الأسماء عند سيبويه." (الغرة ج167/3ظ)

(4) الخوان: ما يوضع عليه الطعام، وهو معرّب.(لسان العرب 146/13 "خون").

(5) الرِّواق: مقدم البيت. (لسان العرب 132/10 "روق").

(6) يكون تثقيله بضم واوه، وهذا هو الأصل، وقد حذفت الضمة في (روُق) و(خوُن) لاستثقالها على الواو.(انظر: شرح الشافية 127/2).

(7) في الأصل: أعين، وهو تحريف؛ لأنه غير منسجم مع الوزن المذكور، وهو (أفعلة). (وانظر: لسان العرب 307/13 "عين").

(8) وبنو تميم يقولون: عِيْن، وذلك لما عُرف عنهم من تسكين الوسط فيما جاء على وزن فُعُل، فصارت: عُيْن، فقلبوا الضمة كسرة حتى تسلم الياء من القلب. (انظر : شرح الشافية 128/2، ولسان العرب 307/13 "عين").

(9) الفَدان: الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث.(لسان العرب 146/13 "فدن").

وأمّا (فَعال) فيُجمَعُ في القلةِ على (أفْعِلَة) كـ(فَدان) وأفْدِنَة وكـ(قَذال)[1] وأقْذِلَة، وفي الكثرةِ على (فُعُل)، قالوا: قَذال و[قُذُل] وفَدان وفُدُن، ومعتلُّه كمعتلّ (فِعال)، ومؤنثُه كمؤنثِه، وقالوا: عُنُوق[2].

وأمّا (فُعال فكـ(فَعال) في القلةِ، تقولُ: غُرَاب وأغْرِبَة، وخُرَاج[3] وأخْرِجَة، وقالوا: غُلَام وغِلْمة، وفي الكثرةِ على (فِعْلان)، قالوا: غُرَاب وغِرْبان وغُلام وغِلْمان، وفي المعتلّ حُوار[4] وحِوار وحِيْران، وقالوا: حُوْران.

وما كانَ على (فَعِيل)، فهو كـ(فَعَال) في القلةِ، قالوا: غَرِيف[5] وأغْرِفَة، وكَثِيب[6] وأكْثِبَة، وقالوا: صَبيّ وصِبْيَة، وفي الكثيرِ على (فُعْلان)، قالوا: رَغِيف ورُغْفان، وكَثِيب وكُثْبان، و(فُعُل)، قالوا: رَغِيْف ورُغُف، وكَثِيْب وكُثُب، وكُسِّر على (أفْعِلاء)، قالوا: نَصِيْب[7] وأنْصِباء، وخَمِيس[8] وأخْمِساء، وكُسِّر على (فِعْلان)، قالوا: ظَلِيم[9] وظِلْمان، وعَرِيْض[10] (للجدي) [11] وعِرْضان، وقالوا: في

---

(1) القَذال: جماع مؤخَر الرأس من الإنسان والفرس.(لسان العرب 553/11 "قذل").

(2) جمع عَناق: الأنثى من المعز، وقياس جمعه على أعنقة، لكنه جمع على أعنُق وعُنُق وعُنوق. (انظر: لسان العرب 10/ 274(عنق) وشرح الشافية 125/2).

(3) الخُراج: ورم يخرج في البدن.(لسان العرب 251/2"خرج").

(4) الحُوار: ولد الناقة.(لسان العرب 221/4"حور").

(5) الغريف: الأجمة بما فيها من شجر ملتف. (لسان العرب 265/9"غرف").

(6) الكثيب: ما اجتمع من الرمل واحدودب.(لسان العرب 702/1"حدب").

(7) النصيب: الحظ من كل شيء (لسان العرب "761/1"نصب").

(8) الخميس : أحد أيام الأسبوع، ويجمع على أخمسة وأخمساء وأخامس(لسان العرب 70/6"خمس").

(9) الظليم: الذكر من النعام.(لسان العرب 379/12 "ظلم").

(10) العريض: الجدي إذا نزا، وهوالذي أتى عليه من المعز سنة وتناول الشجر بعُرض شدقه.(لسان العرب 174/7 "عرض").

(11) في الأصل: للحمدي، وهوتحريف.

المؤنَّث: (أفْعُل): أيْمُن جَمْعُ يَمين، وقالوا في ما كان وصفاً فغلبتْ عليه الاسمية: فَصيل[1] وفُصال.

وأمّا (فَعُول) فبمنزلةِ (فَعيل) في القلةِ، قالوا: عَمود وأعْمِدَة وخَروف وأخْرِفة، وقَعود[2] وأقْعِدة، والكثيرُ خِرْفان وقِعْدان، وعَتود[3]وعِتْدان، وجُمِعَ على (أَفْعالٍ)، قالوا: فَلُوّ[4] وأَفْلاء وعَدُوّ وأعْداء، لأنّ هذا يستعملُ وصفاً.

وأمّا ما فيه تاءُ التأنيثِ فإنّه يُجمعُ بالألفِ والتاءِ، قالوا: ضَاربة وضَارِبات وقالوا: رِسالة ورِسالات، وذُؤَابة[5] وذُؤَابات، وصَحِيفة وصَحِيفات، وفي التكثير: (فَواعِل)، قالوا: ضارِبة وضَوارِب، وذُؤَابة و(ذَوائِب) [6]، وصحيفة و[صَحَائِف]، وقالوا: صُحُف وقد يُخَفّف[7].

وأمّا (فُعْلى) التي لا أفعلَ لها فمثلُ: حُبْلى وربّى[8] فإنهما يُجمعانِ بالألفِ والتاء، قالوا: حُبْلى حُبْليات، وعلى (فَعالٍ)، قالوا: حَبالٍ[9]، و(فَعالى)، قالوا: حَبالى وعلى (فُعَال)، قالوا: رُبَّى ورُباب[10].

---

(1) الفصيل: ولد الناقة (لسان العرب 522/11 "فصل").

(2) القَعود من الإبل: ما اتخذه الراعي للركوب وحمل الزاد والمتاع. (لسان العرب 359/3 "قعد").

(3) العتود من أولاد المعز: ما رعى وقوي وأتى عليه حول، والجمع أعتِدَة وعِدّان، وأصله عِتْدان.(لسان العرب 280/3 "عتد").

(4) الفَلوّ والفُلوّ: المهر الصغير.(لسان العرب 162/15 "فلا").

(5) الذؤابة : ناصية الرأس.(لسان العرب 279/1 "ذأب").

(6) في الأصل: ذؤابات، وهو وهم من الناسخ بتأثير عبارة(وذؤابة وذؤابات) التي قبلها.

(7) يكون التخفيف بتسكين الحاء (صُحْف) وتنسب هذه اللهجة إلى تميم(انظر: تفسيرالبحر المحيط 460/8، وروح المعاني 11/30).

(8) الرُّبّى: الشاة التي وضعت حديثاً.(لسان العرب 404/1 "ربب").

(9) في الأصل: أحبال، وهوسهو من الناسخ بتأثير ألف واو الجماعة قبلها.

(10) قال الإستراباذي:وكان حقّ رُبّى أن يجمع على رِباب بكسر الراء، لكنه قيل رُباب بالضم، وليس بجمع، بل هو اسم جمع.(شرح الشافية 167/166/2).

وأمّا (فِعْلَى) فيُجمع على (فِعَال)، قالوا: ذِفْرى[1] وذِفار و(فَعالَى): ذَفارَى.

وأمّا (فُعْلَى) أفْعَل، فإنهما لا يستعملانِ إلا مضافيْنِ أو فيهما الألفُ واللامُ، ومذكرُهما يُجمَعُ بالواوِ والنونِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وأَنتُمُ الأعْلَوْنَ﴾[2] وقال تعالى: ﴿بالأخْسَرينَ أَعْمَالاً﴾[3] وقالَ: ﴿إلاّ الَّذيْنَ هُمْ أراذِلُنا﴾[4] وعلى (الأفاعِل): قالوا: الأَكابِر والأَصاغِر، ومؤنثُه بالألف والتاءِ، قالوا: الصُغْرَيات والكُبْرَيات، وقالوا: الصُغَر والكُبَر، قالَ الله تعالى: ﴿إنَّها لإحْدَى الكُبَرِ﴾[5].

وأمّا[فَعْلاء] التي لا أفْعَل[6] لها فتُجمعُ بالألفِ والتاءِ، وتُقلبُ همزتُها واواً، تقول: صَحْراء وصَحْراوات، وعلى (فَعالٍ) و(فَعالى)، قالوا: صحارٍ وصَحارى، وقالوا: بَطْحاء وبِطاح لما كانت في الأصل صفةً.

وأمّا (فَعْلاء أفْعَل) فتُجمعُ هي ومذكّرُها على (فُعْل)، قالوا: حَمْراء وحُمْر وصَفْراء وصُفْر، وقالوا: أسْوَد وسُودان، وأبيض وبِيضان، ولا يُجيزون جمعَ مذكّرِه بالواوِ والنونِ، ولا مؤنثَه بالألفِ والتاءِ، فأمّا بَطْحاوات[7] فإنه استُعمل استعمالَ الأسماءِ، فجُمعَ بالألفِ والتاءِ.

---

(1) الذِّفرى: العظم الشاخص خلف الأذن. (لسان العرب 307/4 "ذفر").

(2) آل عمران : 139، ومحمد : 35.

(3) الكهف : 103.

(4) هود : 27.

(5) المدثّر : 35.

(6) في الأصل: فعل وهو تحريف.

(7) في الأصل: بطناوات، ولم أعثر على هذا اللفظ، والتصويب من كتب النحو والصرف، قال سيبويه :" وقالوا بطحاوات، حيــث استعملت استعمال الأسماء. (الكتاب 647/3) وقال الإستراباذي:"وكذلك البطحاء، أصله باب حمراء...فغلبت الإسمية عليهما، حتى لا يعتبر الوصف الأصلي في (أبطح) ...وحتى لم يجمعا على البُطْح"(شرح الشافية 167/2).

فأمّا (فُعالى) فبالألفِ والتاءِ، قالوا: حُبارَيات[1]، وقالوا: في (فاعِلاء): (فواعِل) قاصِعاء[2]: قَواصِع.

وأمّا الرباعيّ فإنّه يجيء على خمسةِ أبنيةٍ لا سادسَ لها إلا عندَ الأخفش، فإنّه يجعلُ لها سادساً، فالخمسةُ المتفقُ عليها: (فَعْلَل): جَعْفَر، (فِعْلِل): زِبْرِج[3]، (فِعَلّ) سِبَطْر[4]، (فُعْلُل): بُرْثُن[5]، (فِعْلَل):دِرْهَم، واختص الأخفش[6]بـ(فُعْلَل): جُخْدَب[7]، وجمعُه على (فَعالِل): جَعْفَر وجَعافِر، وزِبرِج وزَبارِج، وسِبَطْر وسباطِر، والملحقة بمنزله، جَوْهر وجَواهِر، وجَهْور[8] وجهاور، وصَيْرف[9] وصيارِف وعَثْيَر[10] وعَثاير.

واعلم أنّ بعضَ الجموعِ قد يُجمعُ، قالوا: كَلْب وأكالب[11]، وأَنْعام[12] وأناعِم، وأَعْطِية[13] وأَعْطيات، وطُرُق[14] وطُرُقات.

---

(1) جمع حُبارى، وهو طائر. (لسان العرب 160/4 "حبر").

(2) القاصعاء: حجر اليربوع. (لسان العرب 275/8 "قصع").

(3) الزِّبْرِج: الوشي، وهوالذهب، وزينة السلاح.(لسان العرب 285/2 "زبرج").

(4) السِّبَطْر: الأسد الشديد، ومن الجِمال: السريع، ومن الرجال: السبط الممتد.(لسان العرب 342/4 "سبطر").

(5) البرثن: مخلب الأسد. (لسان العرب 50/13 "برثن").

(6) واعتُرض عليه بأنّ جُخْدَب فرع جَخادب، لكن الفراء ذكر من هذا الوزن الذي زاده الأخفش(طُحْلَب) و (بُرْقَع) (انظر: شرح الشافية 48/1).

(7) في الأصل: جذب، وهو تحريف، والجُخْدَب: الضخم الغليظ من الرجال والجمال.(لسان العرب 254/1 "جخدب").

(8) فرس جهور: أي ليس بأجشّ الصوت، ولا أغنّ، والجهوَريّ: الصوت العالي. (لسان العرب 150/4 "جهر").

(9) الصراف، والصيرف، والصيرفيّ: النقّاد. (لسان العرب 190/9 "صرف").

(10) العِثْيَر: العجاج الساطع، أو التراب، والعَثير: الأثر الخفيّ. (لسان العرب 450/4 "عثر").

(11) الأكالب جمع أكْلُب جمع كلب.(انظر : لسان العرب 722/1 "كلب").

(12) جمع: نَعَم، وهي الإبل والشاء. (لسان العرب 585/12 "نعم").

(13) جمع عطاء، وأعطيات جمع الجمع.(لسان العرب 69/15 "عطا").

(14) جمع طريق.

وأمّا ما كانَ على خمسةِ أحرفٍ أصــولٍ فأربعةُ أبنية لا خامسَ لها، واختصّ ابن السرّاجِ بمثالٍ خامسٍ، وهو هُنْدَلَع[1]، فالأربعةُ: (فَعَلَّل): سَفَرْجَل، (فُعَلِّل): قُذَعْمِل[2]، (فَعْلَلِل) جَحْمَرِش[3]، (فِعْلَلّ): قِرْطَعْب[4].

وجميعُها يُحذفُ خامسُها في الجمعِ، تقولُ: سفارِج، وجحامِش، وقذاعِم، وقراطِع، وإنّما كانَ كذلكَ لأنَّ الجمعَ تصرّفٌ، والتصرّفُ بابُه الفعلُ، وليس لنا فعلٌ خماسيّ كلُّه أصول.

واعلم أنَّ ما كان في الإنسانِ منه شيءٌ واحدٌ إذا بنيتَه مع صاحبه جاز توحيدُه وتثنيتُه وجمعُه، تقولُ: «ضربتُ رأسَهما» و«رأسَيهما» و«رؤوسَهما»، قال الشّاعِرُ[5]:

كأنَّه وَجْهُ تُرْكيَّيْنِ قَدْ رُميا

وقال[6]:

ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهورِ التُرسَيْنِ

وقال الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلى اللهِ فقَدْ صَغَتْ قُلوبُكُما﴾[7].

---

(1) قال ابن السراج: وأما هندلع فلم يذكره سيبويه، وقالوا: هي بقلة. (الأصول في النحو 186/3).

(2) قُذَعمِل: القصير الضخم من الإبل.(لسان العرب 554/11 "قذعمل").

(3) العجوز الكبيرة، ومن الإبل: الكبيرة السن. (لسان العرب 272/6 "جحمرش").

(4) ما عليه قِرْطعبة أي قطعة من خِرقة.(لسان العرب 671/1 "قرطعب").

(5) هذا صدر بيت من البسيط، عجزه: (مُستهدَفٌ لطعانٍ فيه تذييبُ) وهو بلا نسبة في لسان العرب 266/13(طعن).

والشاهد فيه: توحيد الوجه مع أنه لاثنين بدليل قوله: قد رميا.

(6) هــذا عجــز بيــت من السريع، وصدره: (ومهمهينِ قَذَفينِ مَرتَينِ) وهو لخطام المجاشعي في الكتاب 48/2، وشرح المفصل 156/4، ولسان العرب 89/2(مرت) وبلا نسبة في همع الهوامع 174/1. ونسبه سيبويه في موضع آخر(662/3) إلى هِميان بن قحافة. وقال البغدادي: وربما حسبه من لا يحسن العروض من الرجز كما توهمه بعضهم، لأن الرجز ليس فيه معولات فيرد إلى مفعولات، وهو مستفعلن مستفعلن مفعولات(خزانة الأدب 213/2).

والشاهد فيه: تثنية الظهر عندما أضافه إلى مثنى، ويجوز إفراده وجمعه.

(7) التحريم : 4.

وقد سمّتْ العربُ الجمعَ باسمٍ مفردٍ، قالوا: قَوْم، ورَهْط، ونَفَر، فهذا جملةُ جمع الأسماءِ على الاختصارِ.

وأمّا الصفاتُ فما وردَ منها على (فَعْل) نحو: صَعْب، فإنه يُجمع على (فِعال)، نحو: صِعَاب وعلى (فُعول)، قالوا: كُهُول وشُيوخ، وعلى (فُعْل)، قالوا: كُثّ[1]، وما استُعملَ استعمالَ الأسماءِ جُمعَ على (أفعُل)، قالوا: عَبْد وأعْبُد، وقالوا: عُبْدان وعَبيد ويُجمعُ ما كانَ للآدميينِ بالواوِ والنونِ، قالوا: صَعْبونَ، وكَهْلون، والألفِ والتاءِ للمؤنثِ، قالوا: صَعْبات، وكَهْلات وعَبْلات[2].

وما كانَ على (فَعَل) جُمعُ على (فِعال)، قالوا: حَسَن وحِسان، وعلى (أفْعال) قالوا: بَطَل وأبْطال، ولا يمتنعُ مذكرُه الآدميُّ من الواوِ والنونِ، قالوا: حَسَنون ومؤنثُه كمذكرِه بالألفِ والتاءِ، قالوا: حَسَنة وحَسَنات.وأمّا (فُعْل) فـ(أفْعال)، قالوا: أجْناب[3]، وبالواو والنون، قالوا: جُنُبون.وأمّا (فِعْل) فيجمع على (أَفْعال): جِلْفٌ وأَجْلاف، وبالواو والنون، ومؤنثه بالألف والتاء، قالوا: جِلْفون وجِلْفات. وأمّا (فُعْل) فيُجمع للمذكر الآدميّ بالواو والنون، وللمؤنث بالألف والتاء، قالوا: حُلْوون وحُلْوات، وقالوا: أمْرار[4].وأمّا (فَعُل) فالمذكّر بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء، قالوا: نَجُد ونَجْدون[5] ونَجْدات، وقالوا: نِجـــاد.

وأمّا (فُعَل) فللمذكر [بالواو والنون][6]والمؤنث [بالألف والتاء][7]وذلك نحو حُطَم[8]، وكذلك (فَعِل) نحو نَكِد، وقالوا: أنكاد.

---

(1) في الأصل: كثب، وهو تحريف، وكُث جمع كَثّ وهوكثيف اللحية.(لسان العرب 179/2"كثث").

(2) جمع عَبْلة، أي ضَخمة، وتجمع على عِبال أيضاً.(انظر: شرح الشافية 124/2، ولسان العرب 420/11 "عبل").

(3) جمع جُنُب.(وانظر: الغرة ج166/3ظ)

(4) جمع مُرّ.(انظر: شرح الشافية 118/2).

(5) رجل نَجُد: شجاع ماضٍ فيما يعجز عنه غيره.(لسان العرب 417/3 "نجد").

(6) انظر: كتاب الفصول في العربية 150

(7) انظر: كتاب الفصول في العربية 150

(8) الحُطَم: الراعي الذي لا يرحم الماشية، وهو أيضاً الذي لا يشبع لأنه يحطم كل شيء.(لسان العرب 139/12"حطم").

وأمّا ما كانَ من الصفاتِ غيرَ مُلحَقٍ فـ(فاعِل) ويُجمَعُ بالواوِ والنونِ للمذكّرِ العاقلِ، وعلى (فُعَّل)، قالوا: شاهِد وشُهَّد، و(فُعّال)، قالوا: ضارِبٌ وضُرّاب و(أَفْعال)، قالوا: صاحِب وأصْحاب، و(فَعَلَة)، قالوا: كافِر وكَفَرة، وفاسِق وفَسَقة، و(فُعَّل)، قالوا: غائب وغُيَّب، و(فُعّل)، قالوا: بازل وبُزّل[1]، و(فُعَلاء) قالوا: عالِم وعُلَماء، و(فِعال)، قالوا: جِياع وقِيام[2]، وهو يختصُّ كثيراً بالمعتلّ العين، وعلى (فُعلان)، قالوا: راعٍ ورُعيان، و(فَعْل)، قالوا: رَاكِب وركْب، و(فُعول)، قالوا: ساكت وسُكوت، وقاعد وقُعود.

والمعتلّ اللامِ على (فُعَلة)، قالوا: قاضٍ وقُضاة ورامٍ ورُماة، وما كان لغيرِ الآدميِّ فعلَى (فواعِل)، قالوا: بازِل وبوازِل، والمؤنثُ كذلكَ، قالوا: حائِض وحوائِض، وضارِبة وضَوارِب، ولا يمتنعُ مؤنثُه من الألفِ والتاءِ، وقد شذّ في المذكّرِ الآدميِّ، قالوا: فارِس وفوارِس.

وأمّا (فَعِيل) فإنه يُجمعُ بالواوِ والنونِ للمذكّرِ الآدميّ، قالوا: ظَرِيف[3] وظَرِيفون، وشَرِيف وشَرِيفُون، وعلى (فُعَلاء)، قالوا: ظَرِيف وظُرَفاء، وغَرِيب وغُرَبَاء، وعلى (أَفْعِلاء)، قالوا: نبيّ وأَنْبِياء، وشَدِيد وأَشِدّاء، وعلى (فِعَال)، قالوا: ظَرِيف وظِراف، وشَرِيف وشِرَاف، وعلى (أفاعِل)، قالوا: صَدِيق وأَصَادِق، وعلى (أَفْعِلَة)، قالوا: شَحِيح وأَشِحَّة، وعلى (فُعُل)، قالوا: نَذِير ونُذُر، وعلى (فُعْلان)، قالوا: ثَنِي[4] وثُنْيان، و(فِعْلان)، قالوا: صَبِيّ وصِبْيان، وعلى (فِعْلَة)، قالوا: خَصِيّ وخِصْيَة، وعلى (أَفْعال)، قالوا: يَتِيم وأيْتام، ومؤنثُه بالألفِ والتاءِ، قالوا: ظَرِيفات وعلى (فَعَائِل)[5]، قالوا: ظَرائِف، و(فِعال)، قالوا: ظِراف.

---

(1) البازل: البعير إذا استكمل أسنانه.(لسان العرب 52/11 "بزل").

(2) جمع قائم.

(3) في الأصل: طريفة، وهو تحريف.

(4) الثنيّ من الإبل: الذي يُلقي ثنيته وذلك في السنة الثالثة. (لسان العرب 123/4 "ثني ").

(5) في الأصل: أفعال،وهو تحريف، وانظر كتاب الفصول 153.

و(فُعال) بمنزلة (فَعيل)[1]، وأمّا (فَعول) فعلى (أفعال)، قالوا: عَدُوّ وأعْداء وعلى (فُعُل)، قالوا: صَبور وصُبُر، والمؤنث على (فَعائل)، قالوا: عَجوز وعجائز و(فُعْل): عُجُز، ولا يُجمع بالواو والنون مذكّره ولا بالألف والتاء مؤنثه.

و(فَعَال) بمنزلةِ (فَعُول) في التكسيرِ والمنعِ من جمعِ الصحّةِ، وقالوا: صَناع وصُنُع[2]، وأمّا (فِعال) فيُجمعُ على (فُعُل)، قالوا: كِناز[3] وكُنُز.

والرباعيُّ من الصفاتِ بمنزلةِ الرباعيِّ من الأسماءِ، قالوا: سَهْلب[4] وسَهالِب والملحَقُ بمنزلتهِ، ولا يُمنعُ مذكّرُه الآدميُّ من الواوِ والنونِ ولا مؤنثُه من الألفِ والتاءِ.

وأمّا (فَيْعِل) فيُجمعُ بالواوِ والنونِ ومؤنثُه بالألفِ والتاءِ، نحو: ميّت وبيِّع[5]، وقالوا: أَمْوات، وجَيّد جِياد، وأَفْعِلاء، قالوا: هَيّن وأهْوناء، وما جُمع على معناه دون لفظِهِ: ميّت ومَوْتى، ومَريض ومَرْضى، وهالِك وهَلْكى وسَكْران وسَكْرى.

وما كانَ على أكثر من أربعةِ أحرفٍ فـ(مِفْعال) يُجمَعُ على (مفاعيل)، نحو: مَكاثِيْر ولا يُجمعُ جمعَ صحّةٍ وكذلكَ مؤنثُه.

و(مِفْعيل): مِئْشير[6] بمنزلتِهِ، فأمّا مِسْكينة فيقالُ في مذكّرِهِ مِسكينون، لمّا لحقَ مؤنثَه التاءُ، وفي مؤنثِهِ[الألف و]التاء: مسكينات، ومَساكين.

---

(1) قالوا: شُجاع وشُجَعاء، كما قالوا: فقيه وفُقَهاء، وقالوا: طُوال وطِوال،كما قالوا: كِرام ولئام.(شرح المفصل 47/5).

(2) الصنّاع: المرأة الحاذقة. ويجمع فَعال أيضاً على فُعُل، مثل: عَوان وعُوُن وجَواد وجُوُد(تسكين الواو للثقل) ويجمع أيضاً عى فُعَلاء مثل: جبان وجُبَناء.(انظر: شرح المفصل 49/5)

(3) الكِناز: الناقة الصلبة اللحم.(لسان العرب 402/5 "كنز").

(4) السّـلهب: الطويل عامة، وقيل: هو الطويل من الرجال. (لسان العرب 474/1 "سلهب"). فقد تكون (سهلب)هي نفسها سلهب وحدث فيها قلب مكاني، وقد يكون تحريف من الناسخ.

(5) البيّع: البائع والمشتري. (لسان العرب 24/8 "بيع").

(6) فـي الأصل ميسير، وهوتحريف، وأرجّح أن محققة كتاب الفصول لابن الدهان قد وهمت عندما اعتقدت أن ابن الدهان جعـل مياسير جمعاً ل(ميسير)، وأرجح أن ما جاء في كتاب الفصول: مياشير(بتخفيف الهمزة) وليس مياسير(انظر كتاب الفصول 156) والمئشير: من الأشر وهو المرح والبطر.(انظر لسان العرب 21/4 "أشر").

و(مِفْعَل): مِدْعَس [1] بمنزلته.

وأمّا (فُعَلاء) فعَلى (فِعَال)، قالوا: نُفَساء ونِفاس، ولا يمتنع من الألف والتاء: نَفْساوات.

و(فَعّال) يُجمعُ بالواوِ والنونِ، ومؤنثُه بالألفِ والتاءِ: شَرّاب وشَرّابون للمذكّرِ العاقلِ، وشرّابات.

وأمّا (فَعيل) فيُجمعُ بالواوِ والنونِ للمذكّرِ العاقلِ، وللمؤنثِ بالألفِ والتاءِ، قالوا: صديق وصديقونَ، وصديقة وصديقات، وكذلك (مَفْعول)، نحو: مَضْروب ومضروبين، وقالوا: مَشْتوم ومَشَاتيم، وكذلكَ (مُفْعِل) و(مُفْعَل)، وأمّا (مُفْعِل) الذي يكون للمؤنثِ بغيرِ تاءٍ نحو: مُطْفِل ومُرْضِع، فلا يُجمَع بالألفِ والتاءِ، ويُجمع على (مَفاعِل)، قالوا: مُطْفِل ومطافِل.

و(فَعْلان) الذي له (فَعْلى) لا يُجمعُ بالواوِ والنونِ مذكّرُه الآدميّ ولا مؤنثه بالألفِ والتاءِ، بل يُجمع على (فِعَالٍ) بحذفِ الزيادتيْنِ، قالوا: عَجْلان وعِجال، وعَطْشان وعِطَاش، وجَمعوه على (فُعالى)، قالوا: سُكارى، بفتحِ السينِ وضمّها[2].

وما لحق مؤنثَه التاءُ يُجمعُ مذكّرُه الآدميُّ بالواوِ والنونِ، وذلكَ نحو قولِكَ: خُمْصان وخُمْصانون وخُمْصانات.

---

(1) المِدعَس: الرمح يُدعس به، وقيل : هو الرمح الغليظ الشديد الذي لا ينثني. (لسان العرب 83/6 "دعس").

(2) في الأصل: ضمتها، وهوتحريف.

درسٌ

[التصغير]

التصغير على ثلاثة أضْرُب: (فُعَيْلٌ)، و(فُعَيْعِلٌ)، و(فُعَيْعيل): فُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير، وما زاد عليه يُرَدّ إليه.

تقول في (سَفَرْجَل): سُفَيْرِج، وفي (فَرَزْدَق): فُرَيْزِد وفُرَيْزِق.

شرحه: التصغيرُ في الغالبِ على أربعةِ أضربٍ:

-ضربٌ للتحقيرِ، كقولك: رَجُل ورُجَيْل، وجَمَل وجُمَيْل.

-وضربٌ للتقريبِ، وذلكَ إنّما يكونُ في الظرفِ، نحو: فُوَيْق، ودُوَيْن، تقولُ: زيدٌ فُوَيْق الحائط.

-وضربٌ للتعظيم[1]، وهذا يُعرفُ بقرينةٍ كقولهِ عليه [السلامُ] [2] في ابنِ مسعودٍ[3] «كُنَيْفٌ مليءٌ علماً»[4] وعليه قولُ الشاعر[5]:

دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ منها الأنامِلُ

---

(1) هذا النوع أضافه الكوفيون وليس من أصول البصريين.(انظر: اللباب 158/2، وشرح المفصل 114/5)

(2) انظر: كتاب الفصول في العربية 160.

(3) من القراء الكبار، ومن أوائل الذين دخلوا الإسلام، أسلم قبل عمر بن الخطاب، وكان ممن جمعوا القرآن الكريم وأقرأوه على عهد الرسول عليه السلام، توفي في المدينة في آخر سنة اثنتين وثلاثين للهجرة.(معرفة القراء الكبار 32/1-63).

(4) هذا القول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في عبد الله بن مسعود، قاله عندما رفعت إليه قضية رجل قتل رجلاً، فجاء أهل المقتول وقد عفا أحدهم، فنظر عمر إلى عبدالله بن مسعود، وقال له: ماذا تقول، فقال: أرى أنه قد أحرز من القتل، فقال عمر فيه هذا القول، ويروى أنه قال في سياق آخر، ويُروى أيضاً: كُنيفٌ مليء فقهاً. (انظر: الطبقات الكبرى 156/3، وفضائل الصحابة 843/2، والمدخل إلى السنن الكبرى 140/1، ومجمع الزوائد 303/6، و291/9).

(5) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره: (وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم) وهوللبيد بن ربيعة في شرح ديوانه 256، وشرح المفصل 114/5 ولسان العرب 14/3 (خوخ) (وفيه: خويخية بدل دويهية)، وهمع الهوامع 130/6، وخزانة الأدب 39/1. والمقصود بالأنامل الأصافر؛ لأن صفرتها لا تكون إلا في الموت(انظر ديوان لبيد 256-257).

والشاهد فيه: تصغير الداهية لغرض التعظيم. والبصريون يجعلون تصغيره هنا للتحقير، فالمقصود بـ(دويهية) عندهم: أن أحقر الأمور قد يفسد الأحوال العظام.(انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 158/2، وشرح المفصل 116/5).

فوصفَها بالتعظيم.

وضربٌ للتقليلِ، وذلكَ في الجموعِ، نحو: أُجَيْمال.

والتصغيرُ لكلمةٍ بمنزلةِ وصفها، ولهذا لا يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ إذا كان مُصَغَّراً، كما لا يعملُ إذا كانَ مَوْصوفاً، وذلكَ نحو قولكَ: «زيدٌ ضُوَيْرِبٌ»، فلا تَقُلْ: عَمْراً، كما لا تقولُ: «زيدٌ ضاربٌ ظريفٌ عمراً»، ولهذا إذا صغّرتَ (رجلاً) جمعتَه بالواوِ والنونِ، فقلتَ: رُجَيْلون، ولا تقلْ: رَجُلونَ، كما تجمعُ في الصفات.

واعلم أنَّ الأوزانَ الثلاثيةَ يستوي جميعُ تصغيرها على (فُعَيْل) تقول: فَلْس وفُلَيْس، وجَمَل وجُمَيْل، والرباعي يستوي في جميعه في التصغير على (فُعَيْعِل)، قالوا: جَعْفَر وجُعَيْفِر، ودِرْهَم ودُرَيْهِم، وإن صغّرتَ خماسياً كُلُّه أصول، حذفتَ الحرفَ الآخرَ منه، وصغّرت ما بقي، تقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِج، وفي جِرْدَحْل[1]: جُرَيْدِح، وفي فرزدق: فُرَيْزِد، وقال بعضهم: فُرَيْزِق، حُذفتْ الدال لشبهها بالتاء، والتاء من حروف الزيادة، ولا تَقُلْ في جَحْمرِش إلا جُحَيْمِر، ولا تحذف الميم وإن كانت بلفظ حروف الزيادة لبعدها من الطرف.

فإنْ كانَ الاسمُ على خمسةِ أحرفٍ أو أربعةٍ أحرفٍ زائداً (واواً) [2] أو ألفاً[3] أو ياءً لم تَحذفْ من الاسمِ شيئاً، وتَقلبُ الواوَ والألفَ ياءً، تقولُ في (سِرداح) [4]: سُرَيْدِيح، وفي (صُندوق): صُنَيْدِيق، وفي (دِهْلِيز) [5]: دُهَيْلِيز، ولكَ أنْ تعوّضَ في الخماسيّ ياءً خامسةً، فتقولُ في (سَفَرْجَل): سُفَيْرِيج، وفي (فَرَزدَق): فُرَيْزِيد.

فإنْ كانَ الاسمُ معتلَّ العينِ بالقلبِ، وكانَ على ثلاثةِ أحرفٍ قلبتَه إلى أصلِه، تقولُ في (باب): بُوَيْب، وفي (ناب): نُيَيْب، لقولكَ: أَبْواب وأَنْياب، فالألفُ في

---

(1) الجِردَحْل من الإبل: الضخم، ورجل جِردحل: أي ضخم (لسان العرب 109/11).

(2) في الأصل: وو ،وهوسهو من الناسخ.

(3) في الأصل: ألفٌ.

(4) السّرداح: الناقة الطويلة، أو الكثيرة اللحم.(لسان العرب 482/2" سردح").

(5) الدّهليز: ما بين الباب والدار، وهو فارسيّ معرب. (لسان العرب 349/5 "دهلز").

(باب) منقلبةٌ عن الواوِ، وفي (ناب) منقلبةٌ عن الياءِ، فإنْ كانتْ لامُه ملاصقةً عينَه[1] وكانتْ منقلبةً عن واوٍ قلبتَها بالتصغيرِ ياءً وأدغمتَها فيها، تقولُ في (قَطاة): قُطَيَّة، وفي (قناة): قُنَيَّة.

فإن كانتْ في الكلمةِ علامةُ تأنيثٍ صغّرتَ الصدرَ[2]، وتركتَ ما قبلها على ما كانَ عليه[3]، تقولُ في (حَمْزة): حُمَيْزَة، وألف التأنيثِ كذلكَ إذا كانتْ رابعةً، تقول في (حُبلى): حُبَيْلى، وكذلكَ همزته.

[فإنْ كانَ مؤنثاً بلا علامةٍ] وكانَ الاسمُ على ثلاثةِ أحرفٍ ألحقتَه تاءً إلاّ ما شذّ[4]، تقولُ في (هِنْدٍ): هُنَيْدَة، وفي (قِدْر) و(شَمْس): قُدَيْرَة وشُمَيْسَة؛ لأنَّ التصغيرَ يغيّرُ البنيةَ التي كانتْ يُعرف بها التأنيثُ، فاحتجتَ إلى علامةٍ[5]، قالوا: في (عِرْس) و(قوْس) وهما مؤنثان: عُرَيْس وقُوَيْس.

فإن كانتْ الكلمةُ على أربعةِ أحرفٍ وصغّرتَها، لم تلحقْ الكلمةَ تاءً تقولُ في (عَقْرَب) عُقَيْرِب، وفي (عَناق) [6]: عُنَيِّق، ولم تلحقْه تاءَ التأنيث، لأنَّه قد جُمع عن أعدلِ الأصولِ، وقد شذّ (قُدّام) و(وَراء) فقالوا: قُدَيْديمة ووُرَيِّئــة[7]، وسببُ ذلك

---

(1) أي لا يفصل بينهما فاصل.

(2) المقصود بالصدر هنا: ما قبل تاء التأنيث.

(3) أي علــى ما كان عليه من فتح آخره، قال في الغرة:" اعلم أن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم و....إذا كان كذلك صغّرتَ صدر الكلمة التي هي فيه، وفتحت ما قبلها.(الغرة ج241/3ظ).

(4) ومما شذ: ناب (للمسنة من الإبل) تصغيرها نُيَيْب، وحرب وحُرَيب، وفرس وفُرَيس، ودرع ودُرَيع، وقوس وقُويس، وعِرس وعُرَيس.(شرح المفصل 127/5).

(5) وضّح ذلك في كتابه (الغرة 257 ظ) فقال: ألا ترى أنك لو قلت في (قِدْر): قُدَيْر، لم يُعلم أتصغير قِدر أم تصغير قَدَر.

(6) العَناق: الحُرّة، والأنثى من المعز.(لسان العرب 274/10"عنق").

(7) وزاد في الغرة(ج258/3و) أمام وأُمَيْمَة.

أنَّ الظروفَ جميعَها مذكّرٌ، وهذانِ الظرفانِ مؤنثانِ، فلو صُغِّرا، ولم يلحقا تاء اعتُقد فيهما التذكير، فصغّروه وارتكبوا الشذوذ، وألحقوه التاء[1].

فإن كانتْ الكلمةُ على أربعةِ أحرفٍ، وكانَ في آخرِ الكلمةِ ألفُ التأنيثِ لم تحذفْها، وصغّرتَها على ما قدّمنا، فإن كانتْ ألفُ الكلمةِ منقلبةً عن حرفٍ أصليّ أو ملحقة بالأصليّ، قُلبتْ ياءً، تقول في (مَغْزى) ، و(أرْطى) [2]: مُغَيْزٍ و أُرَيْطٍ، فإن كانتْ الألفُ خامسةً فصاعداً حذفتَها كائنةً ما كانت، تقولُ في (حُبارى): حُبَيْر، وفي (حَبْرَكَى) [3]: حُبَيْرِك، فإنْ كانَ في آخرِه همزةُ تأنيثٍ أقررتْها بحالِها، ولم تحذفها لتحصنّها بالحركة، تقول في (حَمْراء): حُمَيراء، وفي (صَفْراء): صُفَيْراء، وفي (خُنفساء): خُنَيْفساء.

والألفُ والنونُ اللتانِ يضارِع بهما الاسمُ الفعلَ يجريانِ مَجْرى تاءِ التأنيثِ، تقول في (عُثْمان): عُثَيْمان، وفي (غَضْبان): غُضَيبان[4]، فإنْ كانتْ الألفُ التي مع النونِ تنقلبُ في الجمعِ ياءً قلبتَها في التصغيرِ ياءً، وإنْ لم تنقلبْ ياءً أقررتَها في التصغيرِ على حالِها، تقولُ في (بُستان): بُسَيْتين، وفي (دَهْقان): دُهَيْقين؛ لأنكَ تقول في الجمعِ: بساتِيْن ودهاقين، فقلبتهما[5] ياءً، ولا تقولُ في عثمانَ: عَثامين، وكذلكَ لا تقل فيه[6] عُثَيْمين، ولا تقلْ في (غَضْبان): غُضَيْبين، لأنكَ لا تقولُ غضابين.

---

(1) وزاد في (الغرة ج258/3 ظ) سببين آخرين، الأول: أنهم فعلوا ذلك تنبيهاً على كل مؤنث على أربعة أحرف لا علامة للتأنيث فيه. والثاني: أن هذا القسم لا يُسند إليه فعل في الغالب، فيُعلم تأنيثه وتذكيره، فاحتيج إلى علامة في مصغّره، وجعلنا هذه العلامة دالة على معرفة تأنيثها في مكبرها.

(2) الأرطى: شجر ينبت بالرمل. (لسان العرب 254/7 "أرط").

(3) الطويل الظهر القصير الرجلين. (لسان العرب 408/10 "حبرك ").

(4) في الأصل : غضيبين، وهوتحريف. يدل على ذلك السياق. وانظر آخر هذه الفقرة.

(5) في الأصل: قلبهما، وهو تحريف.

(6) في الأصل: في، وهو تحريف.

وإذا كانَ الاسمُ على خمسةِ أحرفٍ زائدٌ غيرَ رابع[1] حذفتَه، تقول: في (جَحَنْفل) [2]: جُحَيْفِل، وفي (كَنَهْبل) [3]: كُهَيْبِل، وفي مُدحرج: دحيرِج، فتحذف النون والميم لأنهما زائدتان.

فإن كانَ في الاسمِ زائدتانِ متساويتان والتصغيرُ يضطرّك إلى حذفِ أحدِهما كنتَ مُخيّراً في حذفِ أيّهما شئـــت، تقول في (حَبَنْطَى) [4]: إن شئت: حُبَيْنِط فتحذف الألف، وحُبيطٍ فتحذف النون؛ لأنهما زائدتانِ زيدا معاً، فإن كانت إحداهما لمعنى والأخرى لغير معنى حذفت التي ليس لمعنى، تقول في (مُغْتَسِل): مُغَيْسِل، فتحذف التاء وتُبقي الميم، وفي (مُكْتسِب): مُكَيْسِب، فتبقى الميم لأنها لمعنى لا يوجد إلا في الاسم، وتحذف التاء؛ لأنَها إن حُذِفتْ مع الاسم فهي مع الفعل موجودة.

فإن كانَ في الاسمِ زائدتان متى حذفتَ إحداها اضطرّك الأمر إلى حذف الأخرى، ومتى حذفتَ الأخرى لم تحذف غيرها، حذفتَ التي تأمنُ بحذفها حذف غيرها، كما تقول في (عَيْضَموز) [5] و(عَيْطَموس) [6]، قالوا:[عُضَيْميز وعُطَيْميس فالواو][7]والياء منهما زائدتان، فأنت إن حذفت الواو منهما، بقيتْ الكلمة على خمسة أحرف، حرفٌ زائد فتحذفه أيضاً، ومتى حذفت الياء فيها بقيت الكلمة على خمسة أحرف رابعُها حرف مدٍّ ولين فلا يُحذف، فكلّ حذف ما يؤمن بحذفه حذفٌ [حذفُ] الآخر أولى، تقول في (عَيْضَمور) و(عَيْطموس): عُضَيْمير وعُطَيْميس،

---

(1) لأنه إذا كان الحرف الرابع حرف مد زائداً قلبته ياءً، كما تقول في (قِرطاس) قُرَيْطيس (انظر: شرح اللمع 643، وشرح المفصل 131/5).

(2) في الأصل: جَحْقل، وهو تحريف، والجحنفل: الغليظ الشفتين. (لسان العرب 103/11 "جحفل").

(3) شجر عظيم وهو من العظاة، أو هو صنف من الطلح.(لسان العرب 603/11 "كخبل").

(4) الممتلئ غضباً، أو الممتلئ بطنه.(لسان العرب 271/7 "حبط").

(5) العجوز الكبيرة.(لسان العرب 380/5"عضمز").

(6) الجميلة، والتامة الخلق. (لسان العرب 143/6"عطمس").

(7) ما بين المعقوفين بياض في الأصل ، وما أثبته الباحث من الغرة(ج254/3)

وتقولُ في (كِساء): كُسَيْء، وفي (رداء): رُدَيْء، فتحذفُ إحدى الياءاتِ، وتقولُ في (مُعيوية) [1]: مُعَيَّة، وتحذفُ الألفَ وتحذفُ إحدى الياءاتِ[2]، وهي[3] الآخرة، فبقي (مُعَيَّة)، وتقول في (عَجُوز) عُجَيِّز، فإن كانتْ الواوُ متحركةً أصليةً أو ملحقةً فالأَوْلى قلبها[4] ياءً، وإدغامها، فتقول في (أسْوَد)، و(جَدْوَل): أُسَيِّد وجُدَيِّل، وإن شئت: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل.

فإن كانت الكلمةُ[5] محذوفةَ الفاءِ أو العينِ أو اللامِ، وهي على ثلاثةِ أحرفٍ أعدتَ المحذوفَ[6]، تقول في (عِدَة): وُعَيْدَة وفي (مُذْ): مُنَيْذ، وفي (شاة): شُوَيْهَة، وفي (دم): دُمَيّ، وفي (حرٍ) [7]: حُرَيْحْ.

وإذا صغّرتَ جمع القلة أقررته على ما به وصغّرته، تقول في (أكلُب): أُكَيْلِب وفي (أَجْمال): أُجَيْمال، وفي تصغيرِ (أحْمِرَة): أُحَيمِرَة، وفي (صِبْيَة): صُبَيَّة، وقالوا في تصغير (غِلْمة): أُغَيْلِمَة.

فإن كانَ جمعاً كثيراً وأردتَ تصغيرَه، لم يجزْ أنْ تقرَّه على ما بهِ؛ لأنَّ هذا التصغيرَ تقليلٌ، وهذه الصيغةُ تكثيرٌ، فتضادَّ أمرُهما، لكنْ تردُّه إلى جمعِ القلةِ وتصغّرُه، فتقولُ في تصغيرِ (كِلاب): أُكَيْلِب، وإن شئتَ رددتَه إلى المفردِ، وزدتَ فوقه الألفَ والتاءَ، وصغّرتَه إنْ كانَ لغيرِ الآدميين، وإنْ كانَ للآدميِّ المذكّرِ وليسَ له جمعُ قلةٍ، نحو: رَجُل رددته إلى الواحد، وصغّرتَه، وزدتَ عليه الواوَ والنونَ، فتقولُ في تصغير (رجال): رُجَيْلون، وفي تصغيرِ (شُسوع): شُسَيْعات.

---

(1) تصغير مُعاوية بعد حذف الألف، لأن معاوية فيه زائدان الألف والميم، والميم زيدت لمعنى والألف لغير معنى، فحذفت الألف(انظر: شرح المفصل 125/5)

(2) الياء الأصلية في (معاوية) وياء التصغير، والواو التي قلبت ياء.

(3) في الأصل: وهو، وأثبت الباحث ما يناسب السياق.

(4) في الأصل: قبلها، وهو تحريف.

(5) في الأصل: الكلية، وهو تحريف.

(6) لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.(انظر: الأشباه والنظائر 111/1).

(7) حرُ المرأة، وأصله: حرح.(انظر لسان العرب 432/2 "حرح").

وفي التصغيرِ أشياءُ تُحفظُ ولا يُقاسُ عليها، قالوا في (عَشِيَّة): عُشيشِيَة[1]، وفي (أَصيل): أُصَيْلال وأُصَيْلان.

وأمّا الأسماءُ المبهمةُ فتُصغّرُ تصغيراً غيرَ تصغيرِ الأسماءِ المتمكنةِ، وذلكَ أنّهم يقولونَ في (ذا) ذَيّا، وفي (تا): تيّا، وأصلُ (ذا): ذيٌ، تحذفُ لامُ[2] الكلمةِ لأنّ حذفَ اللامِ أكثرُ من حذفِ العينِ، فيبقى (ذي) ساكنة الياءِ، وللكلمةِ تمكنٌ ما، لأنّها تُوصَفُ، ويُوصَفُ بها، فتُحرّكُ آخرُها، فقلبتْ ألفاً، وقيلَ قلبتْ ألفاً كَيْ لا تشبهَ (كي) فإذا صغّرتَها زدتَ ياء التصغيرِ ورددتَ المحذوفَ، وزدتَ ألفاً عوضاً من ضمة أوّله، فيصير: ذَيَيّا، فتجتمعُ ثلاثُ ياءاتٍ، فتحذفُ العينَ بخلافِ المكبّرِ، فتصير: ذَيّا.

وفي (ذِه): تَيّا، وفي (ذاك): ذَيّاك، وفي (أُولاء): أُولياء، وفي (الذي): اللذيّا، وفي (التي): اللتيّا، ومنه قولُهم: "بعد اللتيا والتي"[3].

درسٌ

[النسب]

إذا نسبتَ اسماً إلى شيءٍ زدتَ في آخرهِ ياءً مشدَّدةً، تقولُ في (زيد): زَيْدِيّ، وإنْ كانَ في آخرِهِ تاءُ تأنيثٍ حذفتَها، فتقولُ في النسبِ إلى (البصرة): بِصْرِيّ[4]، وإنْ كانَ مع التاءِ ياءٌ أو واوٌ في فعيلةٍ وفَعُولة، حذفتَهما معاً، فتقولُ

---

(1) في الأصل: عشية، وهو تحريف ، وما أثبته الباحث من الغرة ج265/3و.

(2) في الأصل (الألف ولام الكلمة) ولم ير الباحث مسوّغاً لورود (الألف) فربما يكون سهواً من الناسخ، وانظر رأي المؤلف في أصل (ذا) في الغرة ج263/3 ظ). وقال العكبريّ:" الأصل في (ذا) (ذيّ) العين واللام ياءان، إلا أن الثانية قد حذفت ليصير الاسم مبهماً، وأبدلت الأولى ألفاً لئلا يشبه (كي)"(اللباب في علل البناء والإعراب 486/1).

(3) هذا من رجز منسوب للعجاج ، وأصله: بعد اللَتيَّا واللتيَّا والتي

(انظر : الكتاب 347/2،والمقتضب89/2، والأصول في النحو 274/2، وشرح المفصل140/5، وخزانة الأدب560/2).

والشاهد فيه: تصغير التي على اللتيا .

(4) كسر الباء في النسب إلى البصرة على غير قياس.(انظر: الكتاب 336/3).

في (حنيفة): حَنَفِيّ، وفي (شَنوءة): شَنَئِيّ، فإن كان آخره ألفاً، وهو على ثلاثة أحرف، قُلبتْ واواً، تقول في (عصا): عَصَوِيّ وفي (رحا): رَحَوِيّ، وإن كانت رابعةً لغير التأنيث قلبتها واواً، تقول في (مَغْزى): مَغْزَوِيّ، وفي (أرطىً): أرْطَوِيّ، وإن كانت للتأنيث فالأولى الحذفُ، تقول في (حُبْلى): حُبَلِيّ.

وإن كانت الألف خامسةً وزائداً حذفتها، بدلاً كانت أو للتأنيث أو لغيره.وإن كان آخره همزةً أُقرّت الأصلية والمنقلبة منها، وقلبت التي للتأنيث واواً، تقول: «رجلٌ قرّائيّ»، و«كسائيّ»، و«صحراويّ».

شرحه: اعلم أن النسب يكتسب به الاسم ثلاثة أشياء، أحدها: إن كان معرفةً يُنَكّر، تقول في (زيد): زَيْدِيّ، والزيديّ وتميميّ والتميميّ، وإن كان جامداً صار وصفاً، تقول: «مررت برجلٍ بِصريٍّ وكوفيٍّ أبوه»، والثالث: أن يصير حرفُ الإعراب حشواً وتصير الياء حرفَ إعرابه.

والنسبة إلى بلدٍ أو أبٍ أو أمٍّ أو أخٍ[1] أو غير ذلك مما يكون له به اتّصال، وعلامته في الغالب ياءان، أحدُهما مدغمة في الأخرى، وقد تُلحق الياءان لغير نسبٍ، قالوا: كرسيّ، وقد تلحق لتأكيد الصفة، قالوا: أحْمَري[2].

فإذا نسبت إلى اسمٍ ثلاثيّ لا زيادة فيه لم تغيره، إلا أن تكون عينُ الكلمة مكسورةً فإنك تفتحُها، تقول في (النَمِر): نَمَرِيّ[3]، وإنما فعلوا ذلك كيلا تجتمع الكسرات.

فإن كان حرف الإعراب ألفاً، وكانت ثالثةً قُلبتْ واواً، تقول في (عصاً): عَصَوِيّ، وفي (رحا): رَحَوِيّ، ولم تُقلبْ ياءً كيلا تجتمع ثلاث ياءات.

فإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف، وحرفُ إعرابه ياءٌ قبله كسرةٌ قلبت الكسرة فتحةً، فانقلبت ألفاً، فصارت الكلمة مقصورةً، فانقلبت الألف واواً في النسب، مثال ذلك النسبةُ إلى (عمٍ) و(شجٍ) وزنه (فَعِل) فتقلبُ الكسرة فتحةً كما

---

(1) في الأصل: أخي، وهو تحريف.

(2) في الأصل: خمريّ، وهو تحريف.(انظر: شرح الشافية 4/2).

(3) ومثلها إبِل: إبِليّ، ودُئل: دُؤَليّ. (انظر: شرح الشافية 18/2).

فعلت في الصحيح، وهو (نَمِر) فيصيرُ إلى (فَعَل) فتقلب الياء ألفاً، فيصير (عماً) ثم تنسب إليه كما نسبت إلى (عصاً) فتقول: عَمَوِيّ وشَجَوِيّ.

وإن نسبت إلى (فَعْلَة) و(فَعْل) ممّا عينه ولامه حرفا علّة، نحو (لَيّة) و(حَيّة) فتقلبه إلى (فَعَلَة) ليقلّ الإدغام، وتقلب العين إلى أصلها، وتصير اللامُ ألفاً، فتقول في (ليّة): لَوَوِيّ، وفي (حيّة): حَيَوِيّ[1].

فإن كانت الكلمة على أربعة أحرف، وقبل الأخير كسرةٌ، لم تُغيَّر الكسرة في القول القويّ، تقول في النسب إلى (تَغْلِب): تَغْلِبِيّ، ومنهم من يفتحُ، فيقول: تَغْلَبِيّ[2].

وإذا نسبت إلى (فاعِل) معتلّ اللام ففيه وجهان: الحذفُ لالتقاء الساكنين، فتقول في (قاضٍ): قاضِيّ، وقلبُ الكسرةِ في الضاد فتحةً فتصير الياءُ ألفاً فتقلبُ الألفُ واواً فيصير (قاضيا) وتقلبها في النسبة واواً، فتقول: قاضَوِيّ، قال الشاعر في الحذف[3]:

---

(1) مـا يحدث في (ليّ) و(حَيّ) كما ذكر المؤلف كما يلي: تصبحان : لَيَيَ وحَيَيَ، ليقل الإدغام بتحريك الحرف الثاني، ثم تصبحان: لوا وحيا؛ لأن أصل العين في (ليّ) واو، وفي (حيّ) ياء، ثم تُقلب الألف في كليهما واواً لأجل النسب، فيقال: لوويّ وحيويّ.(وانظر: شرح المفصل 154/5).

(2) انظر: الكتاب 340/3، وشرح الشافية 19/2، وقال ابن يعيش في شرح المفصل 146/5: "فأما مثل (تَغْلِب) و(يَثْرِب) ممـا هـو على أربعة أحرف، فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير، فتقول: تَغلِبيّ، ويثْرِبيّ...لأنّ فيه حرفين غير مكسـورين، التاء من (تغلب) مفتوحة والغين ساكنة، ومنهم من يفتح، ويقول: تَغلَبيّ...ويشبهون المكسور منه بالمكسور في (شَقِرة)و(نَمِرة) ولم يحفلوا بالساكن، كأنّهم نسبوا إلى (تَلِب) من تغلب، وأهملوا الغين لسكونها، وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل، وهو عند أبي العباس المبرد قياس مطرد".

(3) البيت من البسيط لعلقمة الفحل في ديوانه 68، والكتاب 341/3، وسر صناعة الإعراب 270/2، ولسان العرب 189/6 (كأس) وبلا نسبة في شرح المفصل 152/5، وروي في المصدر الثاني والأخير: كأسُ عزيزٍ، وهي الرواية المشهورة، حيث أراد بالعزيـز ملكـاً مـن ملوك الفرس أو الروم، وعتّقها: تركها في دنّها حتى قدمت، والحانيّة الحوم: خمّارون نُسبوا إلى الحوانيت أو الحانة، (انظر ديوان علقمة 68-69، ولسان العرب 189/6" كأس").

والشاهد فيه: النسب إلى حاني: حانيّ ، وهذا هو القياس على ما ذكر سيبويه(الكتاب 341/3).

كأسٌ عزيزٌ من الأعناب عتّقها لبعضِ أربابِها حانيّةٌ حُومُ

وقالوا في القلب[1]:

وكيف لنا بالشُربِ[2] إن لم يكن لنا دراهمُ عند الحانويّ ولا نقدُ

فإن كانت الياء خامسةً فزائداً حرفَ إعرابه حذفتَ لا غير، تقول في (مُشْتَرٍ): مُشْتَرِيّ، وفي (مُسْتَقْصٍ): مُسْتَقْصِيّ، لأن الكلمة كثرت حروفُها، فاستُثقلتْ الياءات في آخرها.

فإن كانت الألف خاصية للتأنيث حذفتها في القول القويّ[3]، تقول في (حُبْلَى): حُبْلِيّ، كما حذفت تاء التأنيث، وبعضهم يقلبها واواً تشبيهاً لها بألف (ملهىً): ملْهَوِيّ، وفي (مَغْزَى): مَغْزَوِيّ، وقد حذفها بعضُهم[4] حملاً على (حُبْلَى).

فإن كانت خامسة فزائداً حذفتها كائنةً ما كانت، تقول في (حَبَرْكَى): حَبَرْكِيّ، وفي (حُبارَى): حُباريّ.

فإن كان في آخر الاسم ياء مشدّدة، وهو زائد على ثلاثة أحرف، نحو: (عَديّ) و(قُصَيّ) حذفت الياء الزائدة [و] قلبت الكسرة قبلها فتحةً، وقلبت الياء

---

(1) البيت من الطويل لذي الرمّة في ملحق ديوانه 1862، ولسان العرب 298/13 (عون) ولعمارة في المحتسب 134/1، و 236/2، وشـــرح المفصل 151/5، وللفرزدق في المقاصد النحوية 538/4، ولتميم بن مقبل في أساس البلاغة 319(عين) وبلا نسبة في الكتاب 341/3 وشرح التصريح 329/2.

والشاهد فيه: النسب إلى حاني: حانويّ بقلب الكسرة في النون فتحة، ثم قلب الياء ألفاً ثم قلبها في النسب واواً.

(2) في الأصل: الشرّ، وهو تحريف، وما أثبته الباحث من المصادر في الهامش السابق.

(3) الأشـــهر فـــي ألـــف التأنيث حذفها في النسب، لكن إن كان ثاني الكلمة ساكناً جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة والأصـــلية والتـــي للإلحاق، فتقلب واواً، فتقول في حبلى : حُبلويّ، ويجوز تشبيهها بألف التأنيث الممدودة فتزيد قبلها ألفاً، وتقلبها واواً، فتقول: حُبلاويّ.(انظر: شرح الشافية 40/2).

(4) هنا العكس، حيث تُشبّه الألف المنقلبة والأصلية والتي للإلحاق بالألف التي للتأنيث فتُحذف، فتقول في (ملهى): ملهيّ، وألفها منقلبة عن واو، وتقول في (أرطى): أرطيّ، وألفها للإلحاق، وتقول في (حتّى) : حتّيّ، وألفها أصلية، ويجوز تشبيهها بألف التأنيث الممدودة، فتقول: ملهاويّ وأرطاويّ وحتّاويّ.(انظر: شرح الشافية 40/2).

الباقية ألفاً، ثم قلبت الألف واواً، فقلت: عَدَوِيٌّ، وقَصَوِيٌّ كذلك، إلا أنّه ليس ثمّ كسرةٌ تقلب[1]، وبعضهم يقول: عَدِيّ وقُصَيّ[2].

وقالوا في النسب إلى (أُميّة) أُمَوِيّ، وبعضهم يفتح الهمزة، وبعضهم يقول: أُمَيّيّ، وفيها ثلاث لغات: أُمَويّ وأَمَوي وأُميّيّ.

فإن نسبت إلى (حُمَيِّر) و(أُسَيِّد) حذفت الياء المتحركة وأبقيت الساكنة، فقلت: حُمَيْرِيّ وأُسَيْدِيّ[3].

فإن نسبت إلى فَعيل[4] وفَعول لم تحذف شيئاً، فقلتَ في (قُرَيْش) و(تَميم) و(سَدوس) قُرَيْشيّ وتميميّ وسَدوسيّ[5]، وقد شذّ منه شيءٌ، فحذفوا منه الياء، قالوا في (ثَقيف): ثَقَفِيّ.

فإن نسبت إلى ما فيه تاء التأنيث حذفتها كيلا تقع تاء التأنيث حشواً، وأيضاً فإنه كان يلزم أن تقول في المؤنث إذا نسبتها إلى (البصرة): بَصْرتية، فيجتمع علامتا تأنيث، فلما كان كذلك حذفت التاء فقلت في النسب إلى (البَصْرة) و(الكوفة): بِصْرِيّ وكُوفِيّ.

فإن كان الوزن (فَعيلة) أو (فَعُولة) أتبعت التاء الواو والياء[6]، فقلت في (حَنيفَة) و(جُهَيْنة) و(شَنوءة): حَنَفِيّ وجُهَنِيّ وشَنَئِيّ، وذلك أنك لمّا حذفت التاء والياء في (حنيفة) بقيت الكلمة (حنِف) و(فَعِل) إذا نسبت إليه فتحت وسطَه، كما

---

(1) أي في قُصَيّ لأن ما قبل الياء مفتوح.

(2) وبعض العرب ينسب إلى عديّ : عَدَيّ، فيجمع بين أربع ياءات. (انظر: الكتاب 3/344--345، واللباب 2/151).

(3) وعلل سيبويه ذلك بأنه لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء، والتي في آخر الاسم (ياء النسب)، فلما كثرت الياءات وتقاربت، وتوالت الكسرات التي في الياء والدال (في أسيّد) استثقلوه، فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل، مثل أسَد لكراهيتهم هذه المتحركات.(الكتاب 3/370-371).

(4) في الأصل: فعل، وهوتحريف.

(5) نسبة إلى قبيلة سَدوس في بني دُهْل بن شيبان.(لسان العرب 6/105"سدس").

(6) أي أتبعتهما الياءَ في الحذف، بمعنى حذفتهما مع التاء.

فعلت في النسب إلى (نَمِر) [1]، وقد شذّ منه شيء، فأقرّوا فيه الياء، قالوا: عُمَيْرِيّ[2]، وفي (السَّليقة) : سليقيّ وفي (خُرَيْبة) [3]: خُرَيْبيّ[4].

فإن كانت عين الكلمة معتلّة أو كانت عينها ولامُها مضاعفةً لم تحذف ياء فعيلة لما يلزم فيه من قلب الحرف المعتلّ ألفاً، واجتماع المثلين في المضاعف، تقول في (طَويلة): طَوِيليّ، وفي (حُوَيْزَة) [5]: حُوَيْزيّ، وفي (شَديدة): شَديديّ.

فإن نسبتَ إلى اسمٍ ممدودٍ منصرف أقررتَ همزته، فقلت في (قَرّاء): قَرّائيّ، وفي (كِساء): كِسائيّ، وفي (رِداء): رِدائيّ، وفي (حِرْباء): حِرْبائيّ، فإن كانت الهمزة للتأنيث قلبتها واواً، فقلت في (خُنْفُساء): خُنْفُساويّ[6]، وفي (صَحراء): صَحْراويّ؛ كيلا تجمع بين علامتي تأنيث في مثل (صحراويّة)، ولأنّ بين علامة التأنيث وحرف النسبة مناسبة، ألا ترى أنك تقول: تَمْرة وبُسْرة، فتفصل بين الجنس والمفرد بتاء التأنيث، كما تقول: عربيّ وعَرَب وزنجيّ وزِنج، فتفصل بين الواحد وجنسه بياء النسب، فلمّا تقارب معناهما لم تجمع بينهما.

فإن نسبت إلى ما حُذفتْ واوه لم تردَّها إلا أن تكون لام الكلمة معتلة فإنك تردّها، تقول في (النسبة) إلى (عِدَة) و(زِنَة): عِدِيّ وزِنِيّ وإلى (شِية): وِشْيِيّ[7] –

---

(1) انظر: ص...فيما سبق.

(2) نسبة إلى عُمَيْرة، وهي قبيلة من كلب، وذكر الاستراباذي أنهم أقروا الياء فيها للفرق بين عُميرة القبيلة، وعُميرة أخرى. (انظر: شرح الشافية 29/2).

(3) اسم قبيلة واسم مكان(شرح الشافية 29/2) وربما كان إبقاء الياء للفرق أيضاً بين المنسوب إلى المكان والمنسوب إلى القبيلة.

(4) في الأصل: خربيّ، وهو تحريف يدل عليه السياق.

(5) بنو حوُيزة: قبيلة. (لسان العرب 343/5 "حوز").

(6) في الأصل: خنفسائيّ، وهو تحريف، يدل عليه السياق.

(7) في الأصل : شِيِيّ، وهو تحريف، وما أثبته الباحث من الغرة ج226/3ظ، وكتاب الفصول 171. وانظر أيضاً: اللباب 2 /153، وشـــرح الشافية 60/2، و63. ويدل عليه أيضاً أن لام الكلمة معتلة، وإذا كانت كذلك تُردُّ الواو عند النسب. وانظر رأي الأخفش في المقتضب 156/3.

عند الأخفش- ووِشَويّ -عند سيبويه[1]-، وتَرُدُّ[الواو وتقلب الياء][2] ألفاً كيلا يبقى الاسمُ على حرفين، أحدهما حرف لين، فإن نسبت إلى ما حُذفتْ عينُه لم تردّها.

ولو نسبت إلى (مُذْ) و(سَهْ) [3] قلت: مُذِيّ وسَهِيّ، فإن نسبت إلى ما حذفت لامُه، وكانت لا تُردُّ في التثنية والإضافة نحو: (غدٍ) و(حرٍ): فإنك في ردّ اللام وتركها بالخيار، تقول في (غَدٍ): غَدَوِيّ وغَدِيّ، وفي (حرٍ): حَرِيّ وحَرَحِيّ، فإن كانت تُرد في التثنية والجمع رددتَها، تقول في النسب إلى (أبٍ) و(أخٍ) أبَوِيّ وأخَوِيّ، فإن نسبت إلى (ابنٍ) و(اسمٍ) قلت فيه إمّا: ابنيّ وإمّا بَنَوِيّ، وإمّا اسميّ وإمّا سمَوِيّ، والنسب إلى (استٍ) [4]: [إمّا] استّيّ، وإمّا سَتَهِيّ.

فإن نسبت إلى اسمٍ مركب حذفت الأخير منه، ونسبت إلى الصدر كما فعلت بتاء التأنيث، تقول في (حَضرَمَوْت) [5]: حَضَرِيّ، وفي (بَعَلْ بكّ) [6]: بَعْلِيّ، وبعضهم يركب من (حَضَرموتَ) اسماً واحداً ، فيقول: حَضْرَمِيّ[7].

فإن نسبت إلى اسمٍ مضاف، وكان الثاني[8] من الاسمين مقصوداً يتعرف به المضاف، نحو (ابن الزُبَيْر) و(ابن الصَّعِق)، تقول: زُبَيْرِيّ، وصَعِقِيّ، بحذف الأوّل وتنسب إلى الثاني، فإن كان الثاني من القسمين غير مقصود قصده[9]، نحو

---

(1) انظر الكتاب 369/3-370. وتُفتح الشين عنده حملاً على عمٍ وشجٍ.

(2) انظر: اللباب 153/2.

(3) أصله: سته، وهو الاست. (انظر: لسان العرب 495/13 "سته ").

(4) الاست: العجز، أو حلقة الدبُر. (لسان العرب 495/13 "سته ").

(5) مدينة في اليمن ،شرقي عدن.(معجم البلدان 270/2)

(6) مدينة في الشام (معجم البلدان 454/1).

(7) في الأصل: حضَريّ، وهو تحريف.

(8) في الأصل: المثاني، وهو تحريف.

(9) أي أن المضـــاف إليه غير معروف، فلا يُعَرّف به المضاف.(انظر: شرح الشافية 75/2). وقال ابن الدهان في كتاب الفصـــول 171: "المضاف إليه قسمان: أحدهما مقصود، وهذا إذا نسبت إليه حذفت الأول منهما.....والثاني: أن يكون غير مقصود، وهذا يحذف الثاني منه."

(امرئ القيس) و(عبد القيس) حذفت الثاني ونسبت إلى الأوّل فقلتَ: امْرئيّ وعبديّ، وقالوا في النسب إلى (عبد مَناف): منافيّ، والقياسُ: عَبْديّ.

فإن نسبت إلى الجمع فلا يخلو أن يكون تحته أعدادٌ، أو مسمّى به، فإن كان تحته أعداد نسبت إلى واحده، تقول في النسب إلى (الفرائض): فَرَضِيّ، وإلى (الجبال): جَبَلِيّ، وإلى (المساجد): مَسْجِديّ، فإن كان مسمّى به نسبت إليه، تقول في (كِلاب) : كلابيّ، وإلى (الأنمار) : أنمارِيّ[1].

وقد تستغني العرب عن ياءيْ النسب بصيغة تدلّ عليه، وذلك قولهم لصاحب الثياب: ثَوّاب، ولصاحب العاج: عَوّاج، وقد يُعَوّض عن إحدى اليائين بألف، قالوا في النسب إلى (تِهامة) و(اليمن): رجلٌ، تَهامٍ ويَمانٍ[2]، وقالوا في النسب إلى (الرّي) [3]: رازيّ، على غير قياس.

درسٌ

[الخطاب]

إذا سألت إنساناً عن شيء فاجعلْ أولَ كلامك للمسؤول عنه، تقول: «كيف ذلك الرجلُ يا امرأةُ؟» و«كيف تلك المرأةُ يا رجلُ؟» وعليه فقسْ.

شرحه: اعلم أن (ذا) اسمٌ لما يُشار إليه قريباً، فإن بَعُد عن الحضرة، قلت: (ذاك)، ويجوز (هذا)، ويجوز أن تجمع بينهما، فإن كان أبعد مسافةً قلت: (ذلك)، فإن سألت شخصاً عن شخص، فاجعل أوّلَ كلامك للشيء وآخرَه للمخاطَب، وعلى هذا فأنّثْ وثنِّ واجمع، تقول إذا سألتَ امرأةً عن رجل: «كيف ذلكِ الرجلُ يا

---

(1) يقصد بالجمع الذي تحته أعداد: الجمع غير المسمّى به، أي الجمع الحقيقي، كما تقول: مساجد المدينة، فهذا يُنسب إلى مفرده، أما إذا سُمّي بالجمع كأن يكون (مساجد) اسم رجل أو مكان، فينسب إليه على حاله. ومن ذلك :كلاب والأنمار وهي قبائل.

(2) النسب إلى يمن يَمنيّ في الأصل، فحذفتْ إحدى ياءي النسب، وعوّض عنها بالألف، فقيل: يمانٍ، ومثلها تهامٍ وشآمٍ.(وانظر: شرح الشافية 83/2).

(3) الريّ: مدينة بالقرب من خراسان في بلاد فارس.(معجم ما استعجم 690/2، ومعجم البلدان 116/3).

امرأةُ؟» وتكسر الكافَ لأنه للمرأة، وإن سألت رجلاً عن امرأةٍ، قلت: كيف تلكَ المرأةُ يا رجلُ؟ وتفتحُ الكاف لأنّه للرجل، فإن سألت امرأة عن رجلين، قلت: «كيف ذانكِ الرجلانِ يا امرأةُ؟» ثنيت (ذا) لأنّه للرجلين وكسرتَ الكاف لأنّه للمرأة، ولو سألت رجلاً عن رجلين، قلت: «كيف ذانكَ الرجلانِ يا رجلُ؟» ففتحتَ، وعليه قوله تعالى: ﴿فذانكَ بُرْهانانِ مِن ربِّكَ﴾[1]، ولو سألتَ رجلينِ عن امرأتينِ، قلت: «كيف تانِكُما المرأتانِ يا رجلانِ؟» ولو عكست، قلت: «ذانِكُما الرجلانِ يا امرأتانِ؟» ولو سألت امرأةً عن امرأةٍ، قلت: «كيف تلكَ المرأةُ يا امرأةُ؟» وإن سألت امرأتينِ عن رجلٍ، قلت: «كيف ذانِكما الرجلُ يا امرأتانِ؟» ولو سألت رجلينِ عن امرأةٍ، قلتَ: «كيف تلكُما المرأةُ يا رجلانِ؟».

والمؤنث غير الحقيقيّ كالحقيقيّ، وكذلك المذكّر، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُما عن تِلْكُما الشَّجَرَةِ﴾[2] والمنهي آدم وحوّاء عليهما السلام، والمنهيّ عنه الشجرة، وإن سألت جماعةَ رجالٍ عن رجل، قلت: «كيف ذلكُم الرجلُ يا رجالُ؟» وعليه قوله تعالى: ﴿ذلِكُم يُوْعَظُ بِهِ﴾[3] فإن سألتَ جماعةَ نساءٍ عن رجلٍ، قلت: «كيف ذلكُنّ الرجلُ يا نساءُ؟» وإن سألت امرأةً عن جماعة رجالٍ، قلت: «كيف أولئكَ الرجالُ يا أمرأةُ؟» فإن سألت جماعةَ رجالٍ عن جماعة نساءٍ، قلت: «كيفَ أولئكُم النساءُ يا رجالُ؟» فإن عكستَ، قلت: «كيفَ أولئكنّ الرجالُ يا نساءُ؟» وعليه فقس ما أهملناه.

---

(1) القصص : 32.

(2) الأعراف : 22.

(3) الطلاق : 2.

درسٌ

[الإمالة]

الإمالة أن تُميلَ الألفَ نحوَ الياءِ، والفتحةَ نحوَ الكسرةِ، والموجِبُ لها ستة أشياء، أحدها: أن تكون قبل الألف أو بعدها كسرةٌ، نحو: (كِتاب) و(وسائِل)، أو يكون قبل الألف أو بعدها ياءٌ، نحو: (غَيْلان) و(الداعِي)، أو تكون الألف منقلبة عن ياء، نحو: (باعَ) و(ناب)، أو تكون بمنزلة المنقلبة، نحو: (أرطىً) و(حُبْلى)، أو[1] يكون ما قبل الألف قد يُكسر في حالٍ، نحو: (خافَ)، أو إمالة لإمالةٍ، نحو: «رأيتُ عماداً»، وهي لغةُ بني تميم.

شرحه: الإمالةُ لغةُ بني تميمٍ والتفخيمُ لغةُ أهلِ الحجاز[2] والمقصودُ تَناسُبُ الصوتين ليعذبَ في السمع، فتنحو بالألف نحو الياء وبالفتحة نحو الكسرة، نحو: (عائد)[3] في (عائد)، ونظيرُ الإمالةِ في تقريب الحرف من الحرف، قولهم في الصراط: الزراط[4]، فأشربوا السين صوت الزاي وكذلك قالوا في (مَصْدر): (مَزْدر)، ليقاربوا الحرف المهموس من المجهور[5].

وللإمالة جوالبُ ستٌ:

الكسرة قبل الألف بحرفٍ أو حرفين، أو بعدها، نحو كِتاب وكاتِب.

والثانيةُ: الياء قبل الألف أو بعدها، نحو: (غَيْلان) و(شَيْبان) و(سَيَال)[6].

---

(1) في الأصل : و ، وهو تحريف.

(2) تنسب الإمالة إلى تميم ومن هم على شاكلتهم من القبائل البدوية، وينسب الفتح إلى أهل الحجاز. (انظر: القراءات وعلل النحويين فيها 40/1، وشرح المفصل 54/9، وشرح الشافية 4/3 ، والأصوات اللغوية، أنيس 40).

(3) وضع الباحث ألفاً صغيرةً تحت الألف الممالة علامةً للإمالة، وذلك كما جاء في كتاب سيبويه.(117/4)

(4) وقد سماه بعض العلماء الإشمام، ويعني مزج الصاد بالزاي (انظر :إتحاف فضلاء البشر 123)وهذا يعني أن ينطق بالصاد زاياً مطبقة، وهو نطق يشبه نطق أهل مصر لصوت الظاء(انظر: في اللهجات العربية 74).

(5)الصوت المجهور :هو الصوت الذي يهتز فيه الوتران الصوتيان، والصوت المهموس: هو الصوت الذي يكون فيه الوتران الصوتيان متباعدين فيندفع الهواء دون أن يحتك بهما فلا يهتزان(انظر: الأصوات اللغوية 19-20).

(6) السّيال: شجر له شوك أبيض. (لسان العرب 352/11 "سيل").

والثالثةُ: أن تكون الألف منقلبةً عن الياء نحو: (سعى) و(رقى) و(نابٍ) و(باعَ).

والرّابعةُ: أن يُكسَر ما قبل الألف في حالٍ نحو: (خافَ)، وذلك أنك تقول: خِفْتُ.

والخامسةُ: أن تكون بمنزلة المنقلبة عن الياء، نحو: (أرْطى) و(حُبْلى).

والسادسةُ: أن تكون إمالةً لإمالةٍ نحو قولك: رأيتُ عِماداً، فالألف الأخيرة أملتها لإمالة الألف الأولى، وأملت الألف الأولى للكسرة التي في العين.

درسٌ: المانع من الإمالة: حروفُ الاستعلاء، والرّاء المضمومة والمفتوحة وقد تُمال الألف نحو الياء والفتحةُ قبل تاء التأنيث.

شرحه: حروف الاستعلاء سبعةٌ: الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ والخاءُ والغينُ والقافُ، وإنما سُمِّيت حروفَ الاستعلاءِ، لأن الصوت يتصعّد بها إلى الحنك الأعلى، أي ضدّ الإمالة، فهذه الحروف لمّا تصعّدت واستعلت إلى الحنك الأعلى، ناسبت الألف، وهي تمنع الإمالة على أوصاف مخصوصة، وهي أن يكون [أحدها] قبل الألف مفتوحاً، نحو: (طَالِب) و(ضَامِن) و(ظَالِم) و(صَالِح) و(خَائِف) و(قَائِم) و(غَالِب)، فهذه الحروف تغلب على الألف كما غلبتْ عليها الكسرات والياءات في المواضع التي تقدّمت، ليتناسب الصوت باستعلاء الصوت، كما يتناسب إذا نُحّيَ بها نحو الياء في (عائدٍ)، وقال سيبويه[1]: لم يُمل مثل هذه أحدٌ يؤخذ بعربيته.

فإن كانت[2] هذه الحروف قبل الألف مكسورة لم تمنع الإمالة، نحو: (قِفاف)، و(خِفاف)، وكذلك إن كانت ساكنة قبل الألف وقبلها كسرةٌ، فبعضُهم يُميل ويعتقد الكسرة في المستعلي نحو: (مِقْلات)[3]،وبعضهم يفتح ويعتقد الفتحة التي قبل الألف

---

(1) عبارة سيبويه في كتابه: " ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته." (الكتاب 129/4).

(2) في الأصل: كان، وهوتحريف.

(3) المقلات: التي لا يعيش لها ولد. (لسان العرب 72/2 "قلت").

في المستعلي نحو: (مِقْلات). (وإن كانت هذه)[1][الحروف مضمومة فإنها تمنع الإمالة][2]

وإن كانت هذه الحروف بعد الألف مفتوحةً أو مكسورة[أو مضمومة][3] منعتْ الإمالة؛ وذلك أنّ الانحدار بعد الإصعاد لا يستثقل بخلاف الإصعاد بعد الانحدار، ألا ترى أن من قال في (سَقْر): صَقْر، لم يقل في (قسر): قصر، فتقول: (ناخِل)[4] و(باطِل) و(لاغِب)[5] و(ناصِب)[6]، وكذلك إن كانت بعد الألف بحرفٍ[7] نحو: (مالِخ)[8] و(حابِض)[9]، وزعموا أنّ من العرب من يُميل (المناشِيط) لبعدها[10].

فأمّا الرّاء فإنها إذا وقعت قبل الألف مفتوحة أو مضمومةً منعتْ الإمالة؛ لأنّها بحرفين[11]، فصارت بذلك كالحرف المستعلي، وذلك نحو: (راشِد) و(فِراش)، وكذلك إذا وقعت بعد الألف مفتوحة أو مضمومة، نحو قولك: (بادرٌ) و(غادرٌ) أو (حماراً) [12]، فإن كانت مكسورة أملتَ الألف بخلاف المستعلي إذا

---

(1) ما بين القوسين في الأصل موجود بعد (مقلات) الأولى، وهذا سهو من الناسخ.

(2) انظر: الغرة ج308/3و شرح الشافية 17/3.

(3) انظر: الغرة ج308/3

(4) رجل ناخل الصدر: أي ناصح. (لسان العرب 652/11 "نخل").

(5) متعب شديد الإعياء.(لسان العرب 742/1 "لغب").

(6) فيه كدّ وجَهْد. (لسان العرب 758/1 "نصب").

(7) في الأصل: بحرفين، وهو تحريف.

(8) المالخ: الهارب.(لسان العرب 56/3"ملخ").

(9) فـــي الأصل: مابض، وهذه الكلمة ليست في المعاجم، والحابض: الذي يرمي السهم فيقع سهمه وقعاً ليس شديداً.(لسان العرب 133/7"حبض").

(10) أي لبعد الطاء عن الألف لأن الفاصلة بينهما حرفان .

(11) يقصد أن الراء حرف مكرر فكأنه حرفان .

(12) أرادها منصوبة حتى تكون الراء مفتوحة.

كان بعد الألف، نحو: «مررت بحمارِ»، فإن اجتمعت الرّاء المكسورة مع الرّاء المفتوحة غلبت الرّاءُ المكسورة الراء المفتوحة، كقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ لِلأبْرارِ﴾[1]، وكذلك إن اجتمعت الرّاء مع حروف الاستعلاء،[و] كانت الراء مكسورة وحرف الاستعلاء مفتوحاً، غلبت الراء حرف الاستعلاء، فتقول: قادرٌ، قال[2]:

عسى الله يُغنى عن بلادِ ابنِ قادرٍ بمُنهمرٍ جَوْنِ الربابِ سَكوبِ

وأجازوا الإمالة في الأفعال بغير سبب نحو: (دعا) و(غزا)؛ لأن لها تصرّفاً بقلب الألف ياءً نحو: (دُعِيَ) و(غُزِيَ)، وأمالوا في الأعلام (الحجاج)[3] و(الناسُ)[4] في الرفع شذوذاً[5].

والحروفُ لا تُمال وإنّما أمالوا (يا)؛ لأنها قريب[6] من شَبَه الفعل؛ لأنّ العرب توصلها باللام فتقولُ: «يا لزيد»، وأمالوا (بلى) لأنها على ثلاثة أحرف، وقد نابت عن الجملة، وأمالوا الفتحة بغير الألف [نحو] الكسر كما يميلون من الألف في حارِث وقالوا: «ضربته ضربة»، فأمالوا الفتحة قبل تاء التأنيث كما يميلون الفتحة قبل الألف في (حُبْلى).

---

(1) آل عمران : 198، وفي الأصل: الأبرار، من غي اللام ، وهو تحريف .

(2) البيت من الطويل، وهو لهدبة بن خشرم في ديوانه 76، والكتاب 159/3 ، و139/4، ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه 141/2-142، ولسان العرب 55/15(عسا) وشرح التصريح 351/2.

والشاهد فيه جواز الإمالة مع وجود الحرف المستعلي (القاف) لأن الراء المكسورة تغلب حروف الاستعلاء . وللنحويين فيه شاهد آخر، وهو مجيء الفعل الواقع خبراً لـ(عسى) بغير (أن).

(3) إمالـة الحجاج لاسبب لها، لذلك عدت شاذة، وعلل سيبويه ذلك بأن إمالته لكثرته في كلامهم، فحملوه على الأكثر، لأن الإمالـة أكثر في كلامهم.(انظر: الكتاب 127/4). وعلله المبرد بأنه للفصل بين المعرفة والنكرة، والاسم والنعت، فيميلون (الحجاج) علماً، ولا يميلونه في مثل: رجلٌ حجّاج.(انظر: المقتضب 51/3).

(4) أي أن إمالة كلمة (الناس) في حالة الرفع لاسبب لها . انظر الغرة ج315/3و، وشرح الشافية 9/3.

(5) في الأصل: شاذاً. وأثبت الباحث ما يلائم السياق.

(6) كذا في الأصل.

درسٌ

[الحكاية]

الحكاية في الأعلام: تأديتها بإعرابها بعد (مَنْ) عند قومٍ، يقال: «رأيتُ زيداً»، فتقول: «مَنْ زيداً»، و«مررتُ بزيدٍ»، فتقول: «مَنْ زيدٍ؟»، وبعضهم يلزَمُ القياس.

شرحه: اعلم أن الأعلام كثيراً ما يرتكبون فيها ما لا يرتكبون في غيرها، من ذلك قولهم: (مُوهَب)، ولو كان نكرةً لكان يقولون: (مُوهِب) مثل (مُوعِد)، وقالوا: (مَحْبَب)[1] ولو كان نكرةً لقالوا: (مَحَبّ) مثل: (مَرَدّ) و(مَسَدّ)، وقالوا: (حَيْوة)، ولو كان نكرةً لقالوا: (حيّة).

ومن ذلك أن العربي الحجازيّ[2] إذا استفهم عن العلم بـــ(مَنْ) حكى[3]، فقال:- في جواب من قال: «رأيت زيداً»- «من زيداً؟»، وفي جواب من قال: «مررت بزيدٍ»: «من زيدٍ؟» وبعضهم يَلزمُ القياسَ وهو التميميّ، يقول: «من زيدٌ؟» وإنما يفعل هذا الكلّ في (مَنْ) لأنه لا إعراب فيه، ولو كان مكانه (أيّ) لم تجز الحكاية لظهور الإعراب، ألا ترى أن بعضهم قال: «إنهم أجمعونَ ذاهبونَ»، ولم يجيزوا: «إن الزيدونَ أجمعونَ ذاهبونَ»، وإنّما يُجيز هذا بعض الكوفيين[4]، فإن قلت: «رأيت الرجلَ»، أو قال[5]: «مررتُ بالزيدينَ»، لم تجز الحكاية فيه لأنه

---

(1) في الأصل: موعد وهو سهو من الناسخ، فبعد أن كتب (قالوا) عاد إلى ما قبلها فكتب موعد، وما أثبتــه الباحــث هو ما يقتضيه المعنى، وانظر: شرح المفصل 19/4.

(2) انظر: شرح المفصل 19/4. وقد جعله سيبويه من غلط العرب، قال:" واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون"(الكتاب: 155/2).

(3) أي أجرى الاسم المستفهم عنه على الحكاية .

(4) انظر: شرح المفصل 69/8. وقد جعله سيبويه من غلط العرب، قال:" واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون"(الكتاب: 155/2).

(5) كذا في الأصل.

ليس بعلم، وكذلك لو قال: «رأيتُ زيدَنا»، لم تجز الحكاية؛ لأنّ تعريفه بالإضافة لا بالعلمية.

درسٌ

فإن حكيت بـــ(من) آدمياً نكرة قلت في الرفع: «مَنو؟»، وفي النصب: «مَنا؟»، وفي الجرّ: «مَني؟»، وفي المثنى: «منانِ؟» و«مَنَيْنِ؟»، و«مَنْتان؟» و«منتَيْنِ؟» للمؤنث، ويجمع: «مَنون؟» و«مَنين؟» و«مَنات؟»، وهذا جميعُه إذا لم تصل كلامك، وإذا وصلت به كلامك، قلت: «مَنْ يا فتى؟».

شرحه: اعلم أنهم إذا حكوا بـــ(مَنْ) نكرةً فإنّهم اجتزؤوا بزيادة زادوها على (من)عن[1] أن يأتوا بلفظ النكرة، وعلموا بالزيادة المقصودَ، فبلفظ (مَنْ) يعلم أنّه آدميٌّ، وبالزيادة يعلم الإعراب والعدّة، فتقول:- في جواب مَنْ قال: «رأيت رجلاً»- منا؟ و«جاءني رجلٌ»: مَنو؟ و«مررت برجلٍ»: مَني؟ و«رأيت امرأةً»: مَنَهْ؟ و«رأيت رجلين»: منَيْن؟، و«جاءني رجلانِ»: منانِ؟ و[2] «جاءني رجالٌ»: مَنون؟ و«مررت برجالٍ»: مَنِين؟، وكذلك «رأيت رجالاً».

[علامات الإعراب]

(.....العاقل والنون في الأفعال الخمسة)[3].

شرحه: للرفع أربع علامات: حركةٌ وثلاثة أحرف، أمّا الحركة فهي علامة الرفع في الأسماء المعربة والأفعال المضارعة، فإذا كانت في الأسماء المعربة فهي على ضربين: ضربٌ يتبعها تنوين فيه، وضربٌ لا يتبعها فيه تنوين، فالأوّل الأسماء[4] المنصرفة، نحو قولك: (رجلٌ) و(زيدٌ)، والثاني على ثلاثة أضرب:

أحدها: الاسم الذي لا ينصرف، وذلك قولك: (أحمدُ).

---

(1) في الأصل: غير، وهو تحريف.

(2) قبلها كرر مثال: رأيت رجلين: منين؟ .

(3) ما بين المعقوفين بقية درس ساقط من الأصل ، ويمكن معرفة مضمونه من خلال الشرح.

(4) بعدها كرر كلمة الأول.

والثاني: ما فيه الألف واللام، نحو قولك: (الرجلُ).

والثالث: ما كان مضافاً إلى غير المتكلّم والأفعال المضارعة، نحو: (يضربُ).

والألف في التثنية في قولك: (الزيدانِ) و(العمرانِ)، والواو في موضعين، أحدهما: الأسماء الستة المضافة، نحو قولك: (أبوك) و(أخوك) و(حموك) و(هنوك) و(فوك) و(ذو مالٍ)، والموضع الآخر الأسماء المجموعة جمع السلامة، نحو قولك: (الزيدونَ) و(العَمْرونَ)، والنون في الأفعال الخمسة، نحو قولك: (تضربانِ) و(يضربانِ) و(يضربونِ) و(تضربونِ) و(تضربينَ).

درسٌ

وللمنصوب خمسُ علامات: الفتحة في المفرد المعرب، والألف في الأسماء الستة المضافة والياء في الأسماء المثناة والمجموعة، والكسرة في الجمع المؤنث السالم، وحذف النون في الأفعال الخمسة.

شرحه: للنصب خمس علامات: حركتان وحرفان وحذفٌ، فالحركة الأولى الفتحة، وهي تكون في الاسم المُعرب والفعل المضارع، فالتي في الاسم المعرب تكون فيه على ضربين: ضربٌ يستتبعُ تنويناً، وضربٌ لا يستتبعه، فالضرب الذي يكون معه التنوين في الأسماء المنصرفة، نحو: «رأيتُ رجلاً وزيداً»، والضربُ الذي لا يكون معه على ثلاثة أنحاء، القسم الأوّل: أن يكون الاسم غير منصرف، نحو: «رأيتُ أحمدَ»، والثاني: ما كان فيه الألف واللام، نحو: «رأيت الرجلَ»، والثالث: أن يكون مضافاً إلى غير ياء المتكلّم، نحو: «رأيتُ غلامَ زيدٍ».

والحركة الثانية الكسرة في الجمع المؤنث السالم وهي تكون فيه على ضربين: ضربٌ يتبعها تنوين فيه، وضرب لا يتبعها تنوين، فالأوّل: ما كان عارياً من الألف واللام والإضافة، نحو: «رأيتُ مسلماتٍ»، والضربُ الثاني منه: يكون في موضعين: أحدهما ما كان فيه الألف واللام، نحو: «رأيت الهنداتِ»، والثاني: ما كان مضافاً إلى غير المتكلّم، نحو قولك: «رأيتُ هنداتِك».

والألف في الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم، نحو قولك: «رأيتُ أباك»، و«أخاك»، و«حماك»، و«هناك»، و«فاك»، و«ذا مالٍ»، والياء في

موضعين: أحدهما: التثنية، نحو قولك: «رأيتُ الزيدَيْنِ»، والياء في الجمع، نحو: «مررتُ[1] بالزيدِينَ»، وحذف النون في الأفعال الخمسة، نحو: «لن تضربا»، و«لن يضربا»، و«لن تضربوا»، و«لن يضربوا»، و«لن تضربي».

درسٌ

وللجرّ ثلاثُ علامات: الكسرة في الأسماء المفردة المنصرفة المعرفة[2] المعربة، والفتحة في الأسماء غير المنصرفة، والياء في الأسماء الستة المضافة والمثناة والمجموعة.

شرحه: للجرّ ثلاثُ علامات: حركتان وحرف، ليس شيء منها في الفعل، فالحركة الأولى: الكسرة في الأسماء المعربة، وتكون على ضربين: ضربٌ يستصحبُ التنوين، وضربٌ لا يستصحبه، فالأوّل الأسماء المنصرفة، نحو: «مررتُ برجلٍ وزيدٍ»، والثاني على ضربين، أحدهما: ما كان فيه اللف واللام، نحو: «مررتُ بالرجلِ»، والثاني: ما كان مضافاً إلى غير المتكلّم، نحو: «مررتُ بغلامِك».

والحركة الثانية: حركةٌ لا يتبعها تنوين وهي الفتحة في ما لا ينصرف، نحو: «مررتُ بأحمدَ».

وأمّا الحرفُ فالياء، وهي علامة للجرِّ في ثلاثة مواضع، الأوّل: الأسماء المفردة المضافة، نحو قولك: «مررتُ بأبيك»، و«أخيك»، و«حميك»، و«هنيك»، و«فيك»، وذي مالٍ، والثاني في التثنية، نحو: «مررتُ بالزيدَيْنِ»، والثالث في الجمع السالم، نحو قولك: «مررتُ بالزيدِينَ».

درسٌ

وللجزم علامتان: السكون والحذف، فالسكون للحركة، والحذف للواو، والياء، والألف، والنون في الأفعال الخمسة، فصار الجميع أربع عشرة علامة.

---

(1) في الأصل: رأيت ، وهو تحريف.

(2) يقصد الكسرة المفردة التي لا يلحقها التنوين، وهذا واضح من شرح الدرس.

شرحه: الجزمُ له علامتان، وهو مختصٌّ بالأفعال، ليس للأسماء في هذا الفصل حصّة، كما لم يمكن للفعل في الجرّ حصة، وله علامتان، ترجع في الحقيقة إلى علامة واحدة، وهي الحذف، لكن الحذف يتنوّع إلى شيئين: حذف حركة وحذفُ حرف، فالحركة هي التي تكون إعراباً للأفعال الصحيحة اللام، نحو: «لم يضربْ»، و«لم يقتلْ»، والحذف لحروف[1] المد واللين إذا كنَّ حروف إعراب، نحو: «لم يرمِ»، و«لم يغزُ»، والنون في الأفعال الخمسة: «لم تضربا»، و«لم يضربا»، و«لم تضربوا»، و«لم يضربوا»، و«لم تضربي».

فصار الجميع أربعَ عشرةَ علامةً: أربعٌ للرفع، وخمسٌ للنصب، وثلاثٌ للجرّ، واثنتان للجزم، وهي ثلاث حركات وحذف، وأربعة أحرف.

درسٌ

منها خمسٌ تتكرّر: الفتحة تكون للنصب والجرّ، والألف تكون للرفع والنصب، والياء تكون للجرّ والنصب، والكسرة تكون للجرّ والنصب، وحذف النون تكون للجزم والنصب.

شرحه: المكرر من هذه العلامات الأربعَ عشرةَ خمسٌ: حركتان وحرفان وحذفٌ، فإحدى الحركتين الفتحةُ، تكون علامةً للنصب في الأسماء، نحو: «رأيتُ زيداً»، وعلامةً للجرّ في الأسماء غير المنصرفة، نحو: «مررتُ بأحمدَ»، والحركة الثانية الكسرة، فإنها تكون علامةً للجرّ في الجمع المؤنث السالم، نحو: «مررتُ بهنداتٍ»، وعلامة للنصب في الجمع المؤنث السالم، نحو: «رأيتُ هنداتٍ».

والحرفان، أحدهما الألف، فإنه يكون علامةً للنصب في الأسماء الآحاد الستة المضافة إلى غير المتكلّم، نحو: «رأيتُ أباك»، ونحوه، وعلامة للرفع في الأسماء المثنّاه، نحو: «جاءني الزيدان».

والثاني الياء، فإنها تكون علامةً للجرّ في ثلاثة مواضع، تكون في الأسماء الستة المضافة إلى غير المتكلّم، نحو: «مررتُ بأبيك»، وعلامةً للجرّ في الأسماء

---

(1) في الأصل: لحرف، وهو تحريف

المثنّاه والمجموعة، نحو: «مررتُ بالزيدَيْن والزّيْدِينَ»، وتكون علامةً للنصب في موضعين: في الأسماء المثنّاة والأسماء المجموعة، نحو: «رأيتُ الزيدَيْن والزيدِينَ».

وأمّا الحذف، فإنه يكون علامةً لشيئين في الأفعال الخمسة، أحدهما علامة للجزم، في: «لم يضربا»، وعلامة للنصب، في: «لن يضربا»، فإذا تكرّر منها خمسٌ بقي منها تسعٌ، فجميع ما يعرف به الإعرابُ ثلاث حركات وأربعة أحرف وسكون وحذف.

تم كتاب الدروس بشرحه، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه، ووافق الفراغ منه يوم الأربعاء، ثالث عشرَ، شهر الله الأحب رجب المبارك، سنة ثلاثٍ وخمسين وستمائة، على يد العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد بن إبراهيم ابن إسحاق التواريخي بالمدرسة البلدية بالموصل المحروسة غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين.

الملاحق

صفحات من المخطوطة

الورقة الأولى

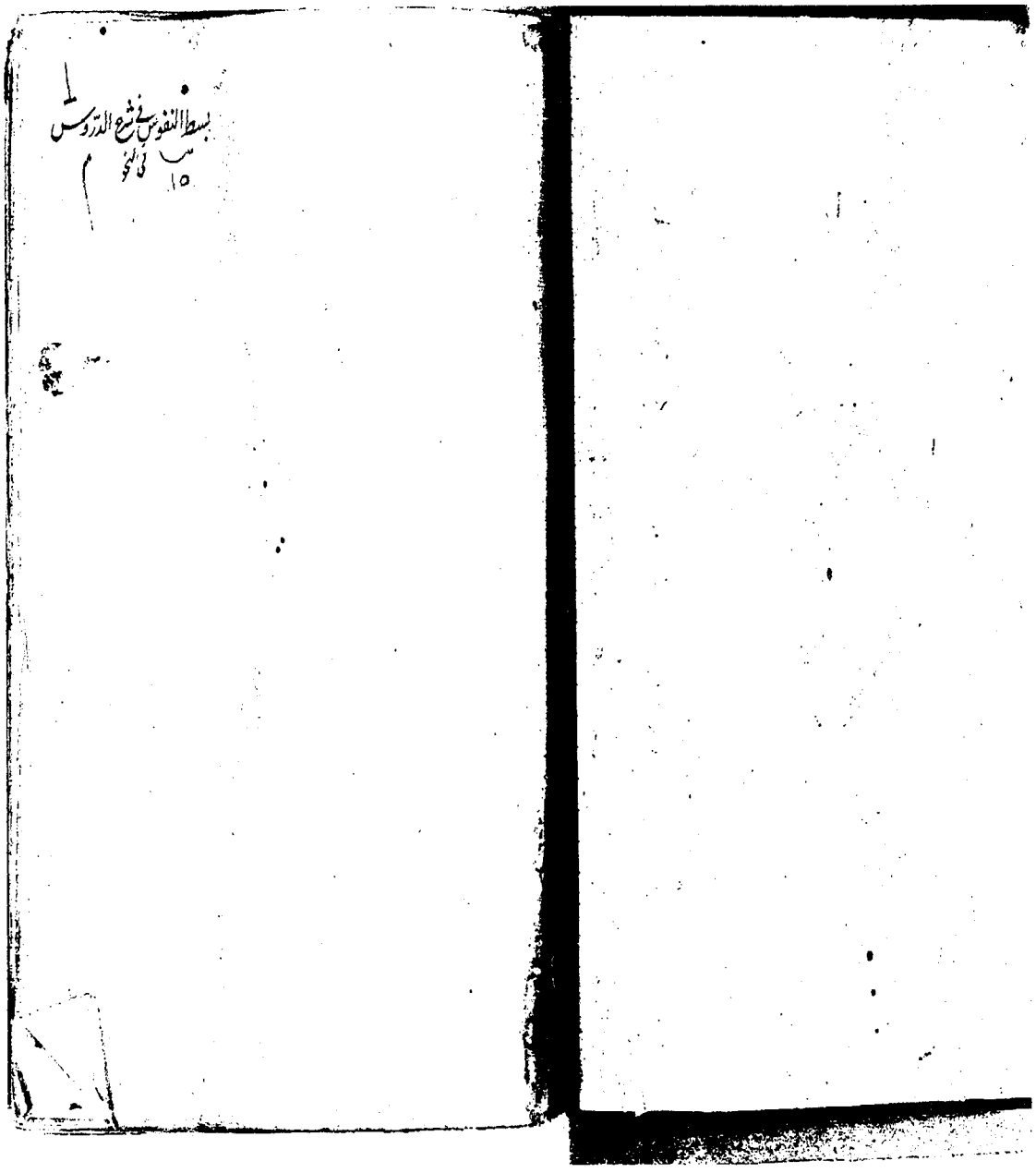

الورقة الثانية

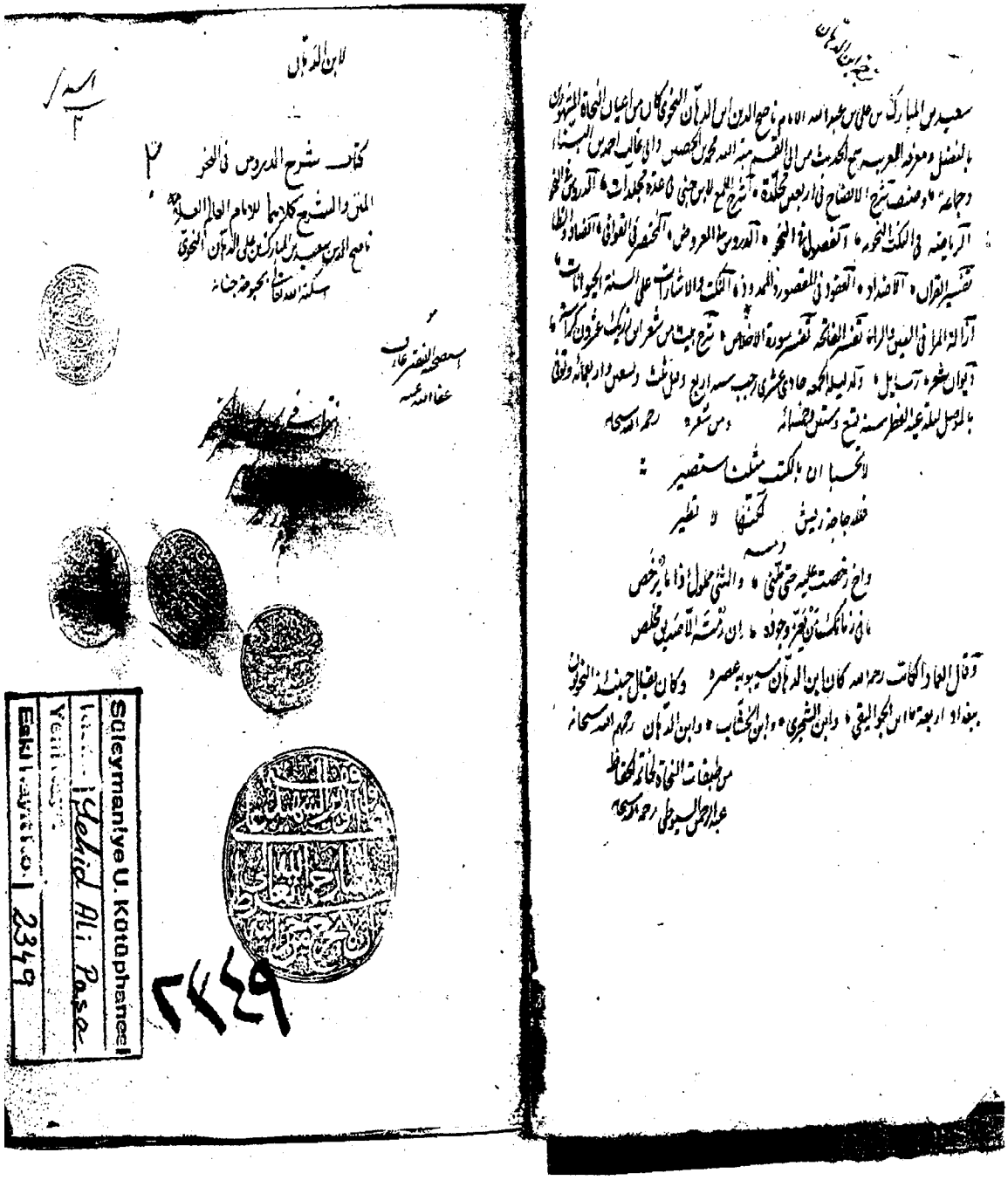

لابن الدهان

كتاب شرح المرموز في النحو

المتن والشرح كلاهما للإمام العالم العلامة
فخر الدين سعيد بن المبارك بن علي ابن الدهان النحوي
أسكنه الله تعالى بحبوحة جنانه

أصحه الفقير غانم
غفر الله عنه

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Hekimoğlu Ali Paşa
Yazmalar
Eski Kayıt No. 2349

٢٦٤٩

شرح الدروس

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

قال الشيخ الاجل الامام العالم الاوحد ناصح الدين ابو محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله عليه اما بعد حمد الله تعالى بالمحامد الطيبة الوافرة والصلوة على سيدنا محمد النبي وعترته الطاهرة فانه سألني من اجابته عندي غنم وامتثال اشارته لدي حتم وجوده السالفة وآياديه المترادفة ان اشرح المقدمة التي وسمتها بالدروس واخرج منها المنوهر الى المحسوس وكنت انشأتها للمبتدئين مختصرة جرما على تحصيله ومشيا الى معرفة جملتها وتفصيلها فاشرح لكل منهم على حسب فطنته وتحمله ما لا يعجز عن طاقته وراياتها اشارة الى الجامعة بين السماع والمطالعة فعمدت من سحابة كفي التيسير الى الايات والابيات معتري من حزونة التعليل متوسطا بالمكن من التسهيل والله الموفق فقلت

درس

الكلام كله ثلثة اشياء اسم وفعل وحرف فالاسم ما دخله الالف واللام نحو الرجل او التنوين نحو رجل او حروف من حروف الجر نحو قولك مررت برجل

شرحه

اعلم ان الكلام اسم للمصدر الذي هو التكليم قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليما كما ان السلام اسم للمصدر الذي هو التسليم قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهو يقع على المفيد من الالفاظ في عرف النحاة وينقسم الى ثلثة اقسام لا رابع لها وانما كان كذلك لانهم وجدوا قسما يخبر عنه وبه وقسما يخبر به ولا يخبر عنه وقسما لا يخبر عنه ولا به فجعلوا لكل واحد منها لقبا فلقب القسم الاول اسما لانه مخبر عنه وبه ولقب الثاني فعلا باسم المصدر الذي هو اصله والمصدر فعل الانسان في الحقيقة وسمي الثالث حرفا لانه يقع طرفا وحرفا لكل شيء طرفه واصل الاسم عندنا سمو او سمو حذفت الواو فبقي سم

قال الراجز

باسم الذي في كل سورة سمه

يدخلك الجنة ومررت زيدا حتى يعطيني شيئا فالاول
علة للثاني وما كان معنى الى ان فقولك انتظرته حتى
تطلع الشمس اي الى ان طلعت ومنه قوله تعالى يومن
لك حتى نرى الله جهرة وقوله حتى ياذن لي ابي واما
فعل الحال فانه يكون مرفوعا ابدا وذلك ان حتى انما
تعمل النصب بان مقدرة اذ هي حرف جر في حالة النصب
وان لا تدخل على فعل الحال فبطل النصب واما الرفع بعد
حتى فعلى شرطة ان يكون الفعل حالا وان يكون الفعل
الذي قبلها علة للفعل الذي بعدها وهذا يكون على وجهين
احدهما ان يكون الفعل الاول وقد مضى والثاني انت
فيه وذلك يعرفه والذي بعده بان يحسن ان يقع موقعه
الماضي تقول تعلمت العلم حتى اجيب عن كل شيء سال
عنه فيحسن ان تقول حتى اجيب عن كل شيء
وشربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ومرض
حتى لا يرجونه فالسبب الشرب والمرض المسبب

عدم الرجاء ويجيء البعير يجر بطنه وهو الان مريض ورزلزلو ١٥
حتى يقول الرسول والذين امنوا والثاني ان يكون السبب
والمسبب قد مضيا معا كقولك سرت حتى ادخلها
اذا كان السير والدخول قد مضيا والسير علة
الدخول ولو قلت ما سرت حتى ادخلها لم يجز الا
ترفع لانك لم تثبت سيرا هو علة الدخول وكذلك لو
قلت سرت حتى ادخلها لانك لم تحقق عندك سيرا
تجعله علة ولو قلت انهم سار حتى يدخلها جاز الرفع
لانك قد اثبت سيرا وانما ارتفع لاستفهامك عن الذات
لا عن الفعل ولهذا لو قلت في جوابه زيد او عمرو
جاز ولو قلت انتظرته حتى تطلع الشمس لم
يجز الرفع لان انتظارك لا يكون علة لطلوع الشمس

درس

ينتصب الفعل بعد ثمانية احرف
للعطف باضمار ان وهي الفاء والواو واو فاما الفاء
فاذا كانت جوابا لسبعة اسباب الامر والنهي

الورقة الأخيرة

منها خمس تتكرر الفتحة تكون النصب والجر والالف
تكون للرفع والنصب والياء تكون للجر والنصب والكسرة
تكون للجر والنصب وحذف النون تكون للجزم
والنصب ۝ شرح
المذكور من هذه العلامات الاربع عشرة خمس حركات
وحرفان وحذف واحدى الحركتين الفتحة تكون علامة
للنصب في الاسماء نحو رأيت زيدًا وعلامة للجر في
الاسماء غير المنصرفة نحو مررت باحمد والحركة
الثانية الكسرة فانها تكون علامة الجر في الجمع
المؤنث السالم نحو مررت بهندات وعلامة للنصب
في الجمع المؤنث السالم نحو رأيت هندات والحرفان
احدهما الالف فانه يكون علامة النصب في الاسماء
الاحاد الستة المضافة الى غير المتكلم نحو رأيت
اباك وحموك وعلامة الرفع في الاسماء المثناة نحو
جاءني الزيدان والثاني الياء فانها تكون علامة الجر
في هذه مواضع تكون في الاسماء الستة المضافة الى غير
المتكلم نحو مررت بابيك وعلامة الجر في الاسماء
المثناة والمجموعة نحو مررت بالزيدين والزيدين
وتكون علامة للنصب في موضعين في الاسماء المثناة
والاسماء المجموعة نحو رأيت الزيدين والزيدين واما
الحذف فانه يكون علامة لتسعة من الافعال الخمسة
احدهما علامة للجزم في لم يضربا وعلامة للنصب
في لن يضربا فاذا تكرر منها خمس بقي منها تسع جميع
ما يعرف به الاعراب ثلث حركات واربعة احرف
وسكون وحذف ۝

تم كتاب

الدرس بشرحه والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد
ووافق الفراغ منه يوم الاربعا ثالث عشر شهر الله رجب
المبارك سنة ثمان وخمسين وسبعمائة على يد العبد الفقير الراجي ربه
محمد بن ابراهيم بن عبد الرحيم الواسطي بالمدرسة الشهابية بالموصل المحروسة
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
بسم الله الرحمن الرحيم.	1	294
إيّاك نعبدُ.	5	319
اهدنا الصراط المستقيم* صراط الذين.	7/6	301

سورة البقرة

ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى.	2	104
إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون.	6	162
وعلى أبصارهم غشاوة.	7	124
ومن الناس من يقول آمنّا.	8	210
يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت.	19	131
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا.	24	228
ونحن نسبح بحمدك.	30	88،126
لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة.	55	219
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت.	65	172
لا ذلولٌ تثير الأرض ولا تسقي الحرث.	71	88
فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون.	79	228
بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا.	90	240
وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعمّر.	96	158،303
وما أُنزل على الملكَيْنِ.	102	111
ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق.	102	171،251
وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه.	124	139

ومن كفر فأمتّعه قليلاً.	126	231
تلك أمّة قد خلت لها ما كسبت.	134و 141	85
وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا بل ملة إبراهيم حنيفاً.	135	120
ومن حيث خرجتَ.	149و 150	93
لئلا يكون للناس عليكم حجة.	150	218
إذ يرون العذاب.	165	172
لو أنّ لنا كرّة فنتبرأ منهم كما تبرؤوا منا.	167	223
ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم.	177	156
وأولئك هم المتقون.	177	116
كُتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم.	183	176،
وأن تصوموا خير لكم.	184	155،165
دعوة الداع.	186	101
ذلك لمن كان أهله حاضري المسجد الحرام.	196	116
فلا رفثَ ولا فسوقَ.	197	279
وإن طلقتموهنّ من قبل أن تمسوهنّ.	237	92
إلا أن يعفونَ.	237	92
فشربوا منه إلا قليلاً منهم.	249	190
والله وليّ الذين آمنوا.	257	123
يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً.	269	150
وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم.	271	230
فمن جاءه موعظة من ربه.	275	143
وإن كان ذو عسرة.	280	153
فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان.	282	111
والمؤمنون كلّ آمنَ بالله.	285	116

سورة آل عمران

قل اللهم مالك الملك.	26	270
إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني.	35	142
يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين.	43	307
إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرُكِ.	45	162
إنّ في ذلك لآية[1].	49	161
إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة.	96	99
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً.	97	303
وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم.	120	231
وجنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين.	133	144
ولا تهنوا ولا تحزنوا.	139	227
وأنتم الأعلون.	139	340
أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلمِ الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين.	142	224
يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم.	154	186
ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون.	158	249
لقد منّ الله.	164	248
الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً.	191	183
الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم.	191	187
إننا سمعنا منادياً.	193	102،103
خير للأبرار.	198	321
لهم جنات.[1]	198	124

(1) واللفظ في سور أخرى كثيرة.

سورة النساء

وإذا حضر القسمةَ أولو القربى واليتامى فارزقوهم.	8	144
وليست التوبة.	18	86
حرّمت عليكم أمهاتكم وبناتكم.	23	292
كتاب الله عليكم.	24	292
فالصالحات قانتات.	34	118
ما فعلوه إلا قليل منهم.	66	191
من هذه القرية الظالم أهلها.	75	325
أينما تكونوا يدرككم الموت.	78	233
وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها.	86	100
أو جاؤوكم حصرت صدورهم.	90	186
كذلك كنتم من قبل.	94	153
فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة.	95	116
لا يستوي القاعدون من المؤمنين.	95	116
لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر.	95	194
وكان الله سميعاً بصيراً.	134	153
ما لهم به من علم إلا اتباع الظن.	157	192
لكن الراسخون في العلم.	162	312
وكلم الله موسى تكليماً.	164	83،174

---

(1) ورد اللفظ في سور أخرى كثيرة.

سورة المائدة

غير محلي الصيد.	1	116
ولا يجرمنكم شنآن قوم أنْ صدوكم.	2	216
إنّ الله خبير بما تعملون.	8	228
قال رجلان من الذين.	23	145
فعسى الله أن يأتي بالفتح.	52	216
إنّ الذيـــن آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن منهم بالله.	69	167
وحسبوا ألا تكون فتنة.	71	166
ثم عموا وصموا كثير منهم.	71	147
ذوا عدلٍ منكم.	95	112
أأنت قلتَ للناس.	116	51
إن كنتُ قلتُه فقد علمتَه	116	85،126
كنتَ أنت الرقيبَ عليهم.	117	157

سورة الأنعام

ليجمعنّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم	12	302
ولا تكوننّ من المشركين.	14	191
وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو.	32	106
وللدار الآخرة.	32	205
ليس لهم من دونه وليّ.	51	106
ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون.	52	222
سلامٌ عليكم.	54	106
وهذا كتابٌ أنزلناه مبارك.	92و155	295
هلمّ شهداءكم.	150	292

فله عشر أمثالها.	160	203

سورة الأعراف

ألَمْ أنهكما عن تلكما الشجرة.	22	361
سلامٌ عليكم.	46	106،124
قال الملأ[1]	60	145
قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم.	75	246
مهما تأتنا به من آية.	132	233
ربِّ أرني أنظر إليك.	143	232

سورة الأنفال

كأنما يساقون إلى الموت.	6	163
قالوا اللهم إن كان هذا هو الحقَّ.	32	157
وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم.	33	218
وإن ينتهوا يُغفَر لهم.	38	229
والركبُ أسفلَ منكم.	42	129
ويصدون عن سبيل الله.	47	211

سورة التوبة

وإن أحد من المشركين استجارك فأجره.	6	132
في النار هم خالدون.	17	184
ويصدون عن سبيل الله.	34	211
إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً.	36	148
منها أربعة حُرُم.	36	148
فلا تظلموا فيهن أنفسكم.	36	148
وما منعهم أنْ تُقبل منهم نفقاتُهم إلا أن كفروا بالله.	54	162

(1) ورد اللفظ أيضاً في الآيات: 66، 75، 88، و90، و109 من سورة الأعراف.

خذ من أموالهم.	103	227

سورة يونس

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.	10	166
حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم.	22	114
إنما بغيكم على أنفسكم.	23	106
جزاء سيئة بمثلها.	27	207
أم يقولون افتراه.	38	260
قد جاءتكم موعظة.	57	143
الذين آمنوا وكانوا يتقون*لهم البشرى.	64/63	127
فأجمعوا أمركم وشركاءكم.	71	181
ولا تكونن من المشركين.	105	191

سورة هود

أم يقولون افتراه.	13و35	260
من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوّف إليهم.	15	229
قال الملأ.	27	145
إلا الذين هم أراذلنا.	27	340
وأخذ الذين ظلموا الصيحة.	67	143
وهذا بعلي شيخاً.	72	184
أتعجبين من أمر الله.	73	228
فأسر بأهلك...إلا امرأتك.	81	191

سورة يوسف

إنـــي رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين.	4	116
يوسف أعرض.	29	269
قال نسوة.	30	71

حاش لله.	31و51	196
ما هذا بشرا.	31	158
ليسجنن وليكونا من الصاغرين.	32	91،249
ودخل معه السجن فتَيان.	36	112
إن كنتم للرؤيا تعبرون.	43	209
حتى يأذن لي أبي.	80	219
واسأل القرية.	82	130
تالله تفتأ تذكر يوسف.	85	247،250
تالله لقد آثرك الله علينا.	91	247
تالله إنك لفي ضلالك القديم.	95	247
ورفع أبويه.	100	112
من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين إخوتي.	100	93-94
وما أرسانا من قبلك إلا رجالاً.	109	124
ولدارُ الآخرةِ.	109	205

سورة الرعد

وإن ربك ليحكم بينهم.	6	161
إنّ ربّك لشديد العقاب.	6	89
إنما أنت منذر.	7	163
سلام عليكم.	24	106،124
فما له من هاد.	33	101،103
قل كفى بالله شهيداً.	43	208

سورة إبراهيم

ويصدون عن سبيل الله.	3	211
ربنا إني أسكنتُ.	37	269

سورة الحجر

ربما يودّ الذين كفروا.	2	212
فسجد الملائكة كلهم أجمعون.	30	298
لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون.	72	138
ولقد نعلم.	97	84

سورة النحل

ولدار الآخرة.	30	140
سلام عليكم.	32	106،124
وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً.	43	191
إلهين اثنين.	51	294
وما بكم من نعمة فمن الله.	53	125
والمنكر والبغي.	90	106
وما عند الله باق.	96	101،103
ولنجزينّهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون.	97	100
فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم.	98	294
ولقد نعلم.	103	84
وإن ربّك ليحكم بينهم.	124	161
وإن عاقبتم فعاقبوا.	126	230
ولئن صبرتم.	126	248
لهو خير للصابرين.	126	248

سورة الإسراء

إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم.	7	229
إمّايبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما.	23	252
وإن كادوا ليفتنونك.	73	165
عسى أن يبعثك ربّك مقاما محموداً.	79	243

كل كفى بالله شهيداً.	96	208
قل لو أنتم تملكون.	100	137
أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى.	110	110،323

سورة الكهف

لنعلم أيُّ الحزبين أحصى.	12	170،323
وكلهم باسط ذراعيه.	18	284
كلتا الجنتين آتت أكلها.	33	299
وكان وراءهم ملك.	79	129
آتوني أفرغ عليه قطراً.	96	141
بالأخسرين أعمالاً.	103	340

سورة مريم

يا ليتني مت قبل هذا.	23	161
فإما ترِينَّ.	26	252،253
كيف نكلم من كان في المهد صبياً.	29	156
والسلام عليّ.	33	107
أسمع بهم وأبصر.	38	238
وأنذرهم يوم الحسرة.	39	179
إنا نحن نرث الأرض.	40	88
ثم لننزعنّ من كلّ شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً.	69	324
وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً.	95	300

سورة طه

بالواد المقدس طوى.	12	104
إني معكما أسمع وأرى.	46	87
لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم.	61	221

لساحران يريدان.	63	228
إنما صنعوا كيد ساحر.	69	164
أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً.	89	166
يومئذٍ يتبعون الداعي.	108	102
سورة الأنبياء		
اقترب للناس حسابهم.	1	147
وأسروا النجوى الذين ظلموا.	3	147
وهذا ذكر مبارك أنزلناه.	50	295
لقد كنتم.	54	248
وتالله لأكيدن أصنامكم.	57	247
قالوا سمعنا فتىً.	60	104
وسخرنا مع داود الجبال يُسَبِّحْنَ.	79	268
هذا يومكم الذي كنتم توعدون.	103	179
سورة الحج		
ثم نخرجكم طفلا.	5	200
ويصدون عن سبيل الله.	25	211
فاجتنبوا الرجس من الأوثان.	30	210
والمقيمي الصلاة.	35	287
قل أفأنبئكم بشرٍّ من ذلكم النار.	72	136
سورة المؤمنون		
قد أفلح المؤمنون.	1	84
قال الملأ.	24و33	145
إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثينَ	37	307
سورة النور		
ولا يأتل أولو الفضل.	22	227

ولْيعفوا ولْيصفحوا.	22	164
مثل نوره كمشكاة.	35	131
فيها مصباح.	35	48
إن في ذلك لعبرة.	44	161
إن الله خبير بما تعملون.	53	228
سورة الشعراء		
هل يسمعونكم إذ تدعون.	72	177
فإنهم عدو لي.	77	105
والذي هو يطعمني ويسقين.	79	308
وإذا مرضت فهو يشفين.	80	308
والذي يميتني ثم يحين.	81	308
أنؤمن لك واتبعك الأرذلون.	111	185،187
في الفلك المشحون.	119	114
وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.	227	171،323
سورة النمل		
بسم الله الرحمن الرحيم.	30	294
إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم.	30	210
نحن أولوا قوة.	33	94
ردف لكم.	72	209
وكل أتوه داخرين.	87	300
سورة القصص		
ولا تخافي ولا تحزني.	7	228
قالت لأخته.	11	85
هذا من شيعته.	15	285
أتريد أن تقتلني.	19	87

فجاءته إحداهما.	25	142
فذانك برهانان من ربك.	32	361
لعلي أطَّلع.	38	161
سلام عليكم.	55	106،124
وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة.	76	163
ولا تكونن من المشركين.	87	191
سورة العنكبوت		
أحسب الناس أن يتركوا.	2	71
سورة الروم		
لله الأمر من قبل ومن بعد.	4	93،131
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون.	36	230
وكان حقاً علينا نصر المؤمنين.	47	153
سورة السجدة		
ألم* تنزيل الكتاب.	2/1	312
أم يقولون افتراه.	3	312
سورة الأحزاب		
من صياصيهم.	26	22
وإن كنتنّ تردْنَ.	29	92
وسرحوهن سراحاً جميلاً.	49	175
ياأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما.	56	83،174
وقولوا قولاً سديداً.	70	175
سورة سبأ		
يا جبال أوبي.	10	265
يا جبال أوبي معه والطير.	10	268
وقليل من عبادي الشكور.	13	122

ما دلهم على موته إلا دابة الأرض.	14	191
ذواتَيْ أكل.	16	112
وإنا أو إياكم.	24	319
بل مكر الليل والنهار.	33	179
سورة فاطر		
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها.	2	233
إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم.	14	177
وما يستوي الأعمى والبصير.	19	88
إنما يخشى الله من عباده العلماء.	28	123،140
لا يُقضى عليهم فيموتوا.	36	222
سورة يس		
والقمرَ قدّرناه.	39	314
والقمرَ قدرناه منازل.	39	133
سورة الصافات		
لذائقوا العذاب.	38	116
لا فيها غول ولاهُمْ.	47	281
وناديناه أنْ يا إبراهيم.	104	265
وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون.	147	309
سورة ص		
وانطلق الملأ منهم أنْ امشوا.	6	165
إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة.	23	161
وقليلٌ ما هم.	24	122
نعم العبد.	30و44	241
نعم العبد إنه أواب.	30و44	179
حتى توارت بالحجاب.	32	240

فسجد الملائكة كلهم أجمعون.	73	298
ولتعلمن نبأه بعد حين.	88	252
سورة لقمان		
ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله.	25	250
سورة الزمر		
إن لدينا أنكالا.	12	159
يا عباد فاتقون.	16	99
يا عبادِ.	16	265
لهم غرف من فوقها غرف.	20	124
فما له من هاد.	23و36	101،103
أليس الله بكاف عبده.	36	158
ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله.	38	250
الله يتوفى الأنفس.	42	126
سلام عليكم.	73	106،
سورة غافر		
فما له من هاد.	33	101،103
وما يستوي الأعمى والبصير.	58	88
سورة فصلت		
إن الذين قالوا ربنا الله.	30	123
ولا تستوي الحسنة ولا السيئة.	34	279،311
وظنوا ما لهم من محيص.	48	171
سورة الشورى		
ليس كمثله شيء.	11	209
ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور.	43	134
وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم*صراط الله.	53/52	302

سورة الزخرف

يا عباد.	68	265
وعنده علم الساعة.	85	129

سورة الأحقاف

أم يقولون افتراه.	8	260
إن الذين قالوا ربنا الله.	13	123
فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا.	24	204
يا قومنا أجيبوا داعي الله.	31	266

سورة محمد

طاعة وقول معروف.	21	136
وأنتم الأعلون.	35	340

سورة الفتح

إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً* ليغفر لك الله	2/1	218
إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً	8	183

سورة الحجرات

لا يسخر قوم من قوم.	11	227
وقالت الأعراب.	14	71

سورة ق

ويوم نقول لجهنم هل امتلأت.	30	85
ألقيا.	24	255
مريب*الذي.	26/25	101

سورة الذاريات

إنّ المتقين في جنات وعيون* آخذين.	16/15	184
فورَبِّ السماء والأرض.	23	247

سورة الطور

والطور.	1	248
إن عذاب ربك لواقع.	7	248
إن المتقين في جنات نعيم* فاكهين.	18/17	184
أم له البنات.	39	312

سورة النجم

والنجم إذا هوى* ما ضل صاحبكم وما غوى.	2/1	250

سورة القمر

يوم يدعو الداع.	6	101
خُشّعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث.	7	183
وما أمرنا إلا واحدة.	50	158

سورة الرحمن

كلٌ من عليها فانٍ.	26	240
وبين حميم آنٍ.	44	101
ذواتا أفنان.	48	112
حور مقصورات في الخيام.	72	103

سورة الواقعة

فشاربون شرب الهيم.	55	176

سورة الحديد

لكيلا تأسوا.	23	216
لئلا يعلم أهل الكتاب.	29	216،311

سورة الحشر

إنّ الله خبير بما تعملون.	18	228

سورة الممتحنة

فإن علمتموهنّ مؤمنات. 10 169

سورة التغابن

زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا. 7 173

سورة الطلاق

ذلكم يوعَظ به. 2 361

ومن يتق الله يجعل له مخرجاً. 2 233

سورة التحريم

إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما. 4 342

سورة الملك

إن الكافرون إلا في غرور. 20 165

سورة القلم

فستبصر ويبصرون* بأيكم المفتون. 6/5 207

سورة الحاقة

فإذا نفخ في الصور نفخةٌ واحدة. 13 294،151،143

فما منكم من أحد عنه حاجزين. 47 211

سورة المعارج

كلا إنها لظى* نزاعة للشوى. 16/15 104

سورة نوح

واللهُ أنبتكم من الأرض نباتاً. 17 175

سورة الجن

فمن يؤمن بربه فلا يخاف. 13 231

وأما القاسطون. 15 115

سورة المزمل

يا أيها المزمل. 1 267

قم الليل.	2	111،227
علم أن سيكون منكم مرضى.	20	166
سورة المدثر		
يا أيها المدثّر.	1	267
إنها لإحدى الكبر.	35	340
سورة القيامة		
كلا إذا بلغت التراقي.	26	102
فلا صدّق ولا صلّى.	31	310
سورة الإنسان		
سلاسلا	4	261
قواريرا	15	261
يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً.	31	133
سورة المرسلات		
هذا يومُ لا ينطقون* ولا يُؤذن لهم فيعتذرون.	36/35	222
سورة النبأ		
عمّ يتساءلون.	1	216
إنّ للمتقين مفازاً.	31	159
إنّ للمتقين مفازاً* حدائق.	32/31	301
سورة النازعات		
بالواد المقدس طوى.	16	104
إنّ في ذلك لعبرة.	26	161
رفع سمكها فسوّاها.	28	133
والأرض بعد ذلك دحاها.	30	133
فيم أنت من ذكراها.	43	216
إنما أنت منذر.	45	163

سورة عبس

لكل امرئ منهم يومئذٍ شأن يغنيه.	37	123

سورة المطفّفين

ويل للمطفّفين.	1	124

سورة الانشقاق

إذا السماء انشقّت.	1	132

سورة البروج

إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنّم.	10	152

سورة الأعلى

سنقرئك.	6	85

سورة الفجر

والفجر* وليال عشر.	2/1	247،261
والليل إذا يسر.	4	97،261

سورة البلد

أو إطعام في يوم ذي مسغبة* يتيماً ذا مقربة.	15/14	289

سورة الشمس

والشمس وضحاها.	1	249
قد أفلح من زكاها.	9	249

سورة الليل

والليل إذا يغشى.	1	247،248
إنّ سعيكم لشتّى.	4	248
فسنيسّره.	7	85

سورة الضحى

ولسوف يعطيك ربك فترضى.	5	85

سورة العلق

ألم يعلم بأنّ الله يرى.	14	162،208
لنسفعاً بالناصية.	15	91،254
لنسفعاً بالناصية* ناصيةٍ.	16/15	302

سورة القدر

سلام هي حتى مطلع الفجر.	5	214

سورة العاديات

أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور* وحصل ما في الصدور*

إنّ ربهم بهم يومئذٍ لخبير.	11/10/9	163

سورة التكاثر

كلا سوف تعلمون.	3و4	85

سورة العصر

والعصر* إن الإنسان لفي خسر.	2/1	162

سورة الإخلاص

أحدٌ* اللهُ.	2/1	101،255

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

الرقم	القـــــــــراءة	السورة	رقم الآية	الصفحة
1	كذّب أصحاب الأيكة.	الشعراء	176	99
2	عاليهم ثياب سندس.	الإنسان	23	102
3	إنّ هذين لساحران.	طه	63	111
4	موعدكم يومَ الزينة.	طه	59	128
5	والقمرُ قدرناه منازل.	يس	39	133
6	يُسبِّح له فيها بالغدو والآصال رجال.	النور	36	150
7	ليس البرُّ أن تولوا وجوهكم.	البقرة	77	156
8	وما كان حجّتُهم إلا أن قالوا	الجاثية	25	155
9	ما هنّ أمهاتُهم.	المجادلة	2	157
10	وحسبوا ألا تكونُ فتنة.	المائدة	71	166
11	ما هو على الغيب بظنين.	التكوير	81	172
12	أوجاءوكم حصرة صدورهم.	النساء	90	186
13	ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك .	هود	81	191
14	ما به من علم إلا اتباعُ الظن.	النساء	151	192
15	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرَ أولي الضرر.	النساء	95	194
16	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرِ أولي الضرر.	النساء	95	194
17	تلتقطه بعض السيارة.	يوسف	10	203
18	من عذاب يومئذ.	المعارج	11	203
19	وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ والذين آمنوا.	البقرة	214	220

20	أم حسبتم أن تدخل الجنة ولما يعلمِ الله الذين جاهدوا منكم ويعلمِ الصابرين.	آل عمران	142	224
21	أم حسبتم أن تدخل الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمُ الصابرين.	آل عمران	142	224
22	تقاتلونهم أو يسلموا.	الفتح	16	224
23	فبذلك فلتفرحوا .	يونس	58	226
24	يا جبال أوبي معه والطيرُ.	سبأ	10	268
25	فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمسَ والقمر حسباناً.	الأنعام	96	285
26	إنكم لذائقوا العذابَ الأليمَ.	الصافات	38	287
27	ولولا دفاع الله الناسَ.	البقرة	251	289

ثالثاً: فهرس الأقوال والأمثال

رقم	القـــــــــــول	رقم الصفحة
1	أحبّكَ إذا احمرّ البُسْرُ.	84
2	اخسأنانّ عنّي.	253
3	أُدخلَ القبرُ زيداً.	149
4	استوى الماءُ والخشبةَ.	181
5	أكلوني البراغيث.	146
6	إنّها لأبلٌ أم شاء.	313
7	بحسبكَ قول السوء.	207
8	بعد اللتيا والتي	353
9	جاء البردُ والطيالسة.	181
10	جاءني الذي سواءك.	195
11	دار الآخرة.	204
12	السّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ.	134
13	شربت الإبل حتى يجيء البعير يجرُّ بطنه.	219
14	صلاة الأولى.	204
15	عتابك السيف.	192
16	عسى الغُوَيْرُ أبؤساً.	242
17	على كيف تبيع الأحمرين.	84
18	فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها.	144
19	كُنَيْف مليئ علماً.	347
20	لا سواء.	136
21	لو تركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها.	181
22	لو ذات سوار لطمتني	137

23	الليلةَ الهلالُ.	128
24	ما أعطاه للمال.	237
25	ما أولاه للخير.	237
26	مرضَ حتى لا يرجونه.	219
27	مسجدُ الجامعِ.	204
28	وا من حفر بئر زمزماه	276
29	يا ربُّ.	271
30	اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ.	130

رابعاً: فهرس الشواهد الشعرية

قافية الهمزة المضمومة

البيت	آخر البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
إذا كان	الشتاءُ	الوافر	الحطيئة	153

قافية الهمزة المكسورة

ربما ضربةٍ	نجلاءِ	الخفيف	عدي بن الرعلاء الغساني	212

قافية الهمزة المكسورة

يا مرحباهُ	عفراءْ	الرجز	عروة بن حزام	277

قافية الباء المضمومة

هذا لعمركم	أبُ	الكامل	مختلف فيه	280
ولكن ديافيّ	أقاربُه	الطويل	الفرزدق	147
فما لي إلا	مذهبُ	الطويل	الكميت الأسدي	193
كأنه وجه	تذييبُ	البسيط	ـــــــ	342
عسى الهمّ	قريبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	243
أتهجر سلمى	تطيبُ	الطويل	المخبل السعدي	122

قافية الباء المكسورة

كلاهما حين	رابي	البسيط	الفرزدق	299
سراة بني	العرابِ	الوافر	ـــــــ	155
يبكيكَ ناءٍ	للعجبِ	البسيط	ـــــــ	271
كليني لهمّ	الكواكبِ	الطويل	النابغة	275
عسى الله	سكوبِ	الطويل	هدبة بن خشرم	365

قافية الباء المفتوحة

لكلِّ دهرٍ	أثوباً	الرجز	معروف بن عبد الرحمن	328
وزعتُ بكالهراوة	ثابا	الوافر	ابن غادية السلمي	210

قافية التاء المضمومة

يا أيها الراكب	الصوتُ	البسيط	رويشد الطائي	144
ومنهلٍ فيه	ميتُ	الرجز	أبو محمد الفقعسي	307
سقيت منه	واستقيتُ	الرجز	أبو محمد الفقعسي	307
وإن حميتنا	حميتُ	الوافر	عروة بن الورد	187

قافية الجيم المكسورة

جرت عليه	سيهوجِ	الرجز	رجل من بني سعد	211
من عن	سماهيجِ	الرجز	نفسه	211
كأن أصوات	الفراريج	البسيط	ذو الرمة	160

قافية الحاء المضمومة

من فر	لا براحُ	مجـــزوء الكامل	سعد بن مالك	280

قافية الحاء المكسورة

والطخ جوانب	ذبائحِ	الكامل	زياد الأعجم	120
وإذا مررت	سانحِ	الكامل	زياد الأعجم	120

قافية الحاء المفتوحة

قد كاد	يمحصا	الرجز	رؤبة	244
سأترك منزلي	فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	223
يا ناق	فسيحا	الرجز	أبو النجم العجلي	221
إلى سليمان	فنستريحا	الرجز	أبو النجم العجلي	221

قافية الدال المضمومة

إذا الرجال	أولادُها	الرجز	ـــــــ	145
وجعلت أوصابها	تعتادُها	الرجز	ـــــــ	146
فهي زروع	حصادُها	الرجز	ـــــــ	146
فلا أم	فتفتقدُه	مجزوء	ـــــــ	223
		الوافر		
وكيف لنا	ولا نقدُ	الطويل	ذو الرمة	356
يعجبه السخون	البرودُ	الرجز	رؤبة	175
والتمر حباً	مزيدُ	الرجز	رؤبة	105

قافية الدال المكسورة

ألم يأتيك	زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	208
وقفت فيها	أحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	193
ولا أرى	من أحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	196
فلولا رجاء	كالموارِدِ	الوافر	ـــــــ	289
ألا ليتما	فقدِ	البسيط	النابغة الذبياني	164
أو حرة	البلدِ	البسيط	ذو الرمة	86
إلا الأواري	الجلدِ	البسيط	النابغة الذبياني	193
من يكدني	الوريدِ	الخفيف	أبو زيد الطائي	230

قافية الدال المفتوحة

أعد نظراً	المقيدا	الطويل	الفرزدق	163

قافية الراء المضمومة

وأنت التي	القصائرُ	الطويل	كثير عزة	104
عنيت قصيرات	البحاترُ	الطويل	كثير عزة	104
فأصبحت أنّى	شاجرُ	الطويل	لبيد العامري	233
إن أكُ	أقصرُ	الرجز	ـــــــ	142

يا جعفرُ	جعفرُ	الرجز	ـــــــ	142
أبالأراجيز	والخورُ	البسيط	جرير	172
إنّ امرأً	لمغرورُ	البسيط	ـــــــ	143
استقدر الله	مياسيرُ	البسيط	حريث بن جبلة العذري	252
قافية الراء المكسورة				
يا لعنة الله	جارِ	البسيط	ـــــــ	271
كم عمة	عشاري	الكامل	الفرزدق	316
تجاوزت هنداً	نارِه	الطويل	ـــــــ	142
صدعت غزالة	الدابرِ	الكامل	عمران بن حطان	294
هن الحرائر	بالسورِ	البسيط	الراعي النميري	208
قافية الراء المفتوحة				
فقلت له	فنعذرا	الطويل	امرؤ القيس	225
فلا أبَ	تأزرا	الطويل	رجل من بني عبد مناة	281
إني وأسطار	سطراً	الرجز	رؤبة	305
لقائل	نصراً	الرجز	رؤبة	305
قافية الراء الساكنة				
فيها عيايل	ونُمُرْ	الرجز	حكيم بن معية الربعي	331
قافية السين المضمومة				
إذما أتيت	المجلسُ	الكامل	العباس بن مرداس	234
إلا اليعافير	العيسُ	الرجز	جران العود	192،213
وبلدة ليس	أنيسُ	الرجز	جران العود	192،213
قافية السين المكسورة				
يا مرو	ييأسِ	الكامل	الفرزدق	215
فأين إلى أين	احبسِ	الكامل	ـــــــ	296

قافية العين المضمومة

يا أقرع	أقرعُ	الرجز	جرير بن عبدالله البجلي	230
إنك إن	تصرعُ	الرجز	جرير بن عبدالله البجلي	231
لما أتى	الخشعُ	الكامل	جرير	139
لم يفعلوا	صنعوا	المنسرح	امرؤ القيس	94
إذا متّ	أصنعُ	الطويل	العجير السلولي	154

قافية العين المكسورة

فما كان	مجمعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	264
لا نسب	الراقعِ	السريع	أنس بن العباس بن مرداس	279

قافية العين المفتوحة

قفي قبل	الوداعا	الوافر	القطامي	156
كم بجود	وضعَه	الرمل	أبو الأسود	316
ولا تهين	رفعَه	المنسرح	الأضبط بن قريع	255

قافية الفاء المضمومة

وإنّا أتيناكم	زائفُ	الطويل	مزرد بن ضرار	200
الحافظو عورة	وكفُ	المنسرح	قيس بن خطيم	286
أمن رسم	وكيفُ	الطويل	الحطيئة	290

قافية الفاء المكسورة

للبس عباءة	الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	226

قافية القاف المضمومة

وإن امرأً	خيفقُ	الطويل	الأعشى	284
لمحقوقة أن	موفقُ	الطويل	الأعشى	284
ألم تسأل	سملقُ	الطويل	جميل بثينة	222

قافية القاف المكسورة

أين تضرب	للتلاقِي	الخفيف	أبو همام السلولي	233
يا رُبَّ	بطلاقِ	الكامل	أبو محجن الثقفي	317
فلولا جنان	يمزقِ	الطويل	سلامة بن جندل	186

قافية القاف الساكنة

وقاتم الأعماق	المخترقْ	الرجز	رؤبة	213
لواحق الأقراب	كالمققْ	الرجز	رؤبة	209

قافية الكاف المكسورة

تراكِها من	تراكِها	الرجز	طفيل بن يزيد الحارثي	291
كأن بين	والفكِّ	الرجز	منظور بن مرثد أو رؤبة	110
ليث وليث	ضنكِ	الرجز	نفسه	110

قافية الكاف المفتوحة

يا أيها المائح	دونكا	الرجز	وائل بن صريح اليشكري	292
أما رأيتَ	يمدحونكا	الرجز	وائل بن صريح اليشكري	292

قافية اللام المضمومة

ذريني إنما	مالُ	الوافر	أوس بن علفاء	164
كم نالني	أحتملُ	البسيط	القطامي	315
وما هجرتك	جملُ	الكامل	الراعي النميري	280
وكل أناس	الأنامُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	347
هي الشفاء	مبذولُ	البسيط	هشام أخو ذي الرمة	154
نرجو فواضل	مأمولُ	البسيط	عبدة بن الطيب	125

قافية اللام المكسورة

حلفت لها	صالِ	الطويل	امرؤ القيس	249
فقلت لها	أوصالي	الطويل	امرؤ القيس	250
فلو أن	المالِ	الطويل	امرؤ القيس	141

ألا رب	جلجلِ	الطويل	امرؤ القيس	194
إذا النعجة	بنزلِ	الطويل	أمية بن أبي عائذ	234
أبت ذكر	المفاصلِ	الطويل	ذو الرمة	333
أصاح ترى	مكللِ	الطويل	امرؤ القيس	254
قفا نبك	فحوملِ	الطويل	امرؤ القيس	254،308
فمثلك حبلى	محولِ	الطويل	امرؤ القيس	213
		قافية اللام المفتوحة		
وحُقَّ لِمَنْ	الجبالا	الطويل	ذو الرمة	225
أبني كليب	الأغلالا	الطويل	الأخطل	286
فأصبحنا يعسرن	شمالا	الوافر	ـــــــ	289
غير أنا	التأميلا	الخفيف	بعض الحارثيين	223
على أنني	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	315
		قافية الميم المضمومة		
سلام الله	السلامُ	الوافر	الأحوص	268،
بل بلد	قتمُه	الرجز	رؤبة	213
بسم الذي	سمُه	الرجز	ـــــــ	84
كأس عزيز	حومُ	البسيط	علقمة الفحل	356
يلوموني في	ألومُ	المتقارب	أمية بن أبي الصلت	146
ألم تسأل	القديمُ	الوافر	البرج بن مسهر الطائي	222
لا تنه	عظيمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	224
فلا لغو	مقيمُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	281
		قافية الميم المكسورة		
فكيف إذا	كرامِ	الوافر	الفرزدق	155
على حالة	حاتمِ	الطويل	الفرزدق	302
حاشا أبي	الشتمِ	الكامل	الجميح الأسدي	195

متى تبعثوها	فتضرمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	234
أزيد أخا	فخاصمِ	الطويل	ـــــــ	269
هيا ظبية	سالمِ	الطويل	ذو الرمة	269
		قافية الميم المفتوحة		
لا تكثرن	صائما	الرجز	رؤبة	242
رأى برقاً	أغاما	الوافر	عمرو بن يربوع	246
كلا يومي	لماما	الوافر	جرير	299
وأغفر عوراء	تكرما	الطويل	حاتم الطائي	180
إني إذا	ألما	الرجز	أبو خراش	270
أقول يا	اللهما	الرجز	أبو خراش	270
		قافية الميم الساكنة		
كم نعمة	كمْ	الرجز	ـــــــ	242
		قافية النون المكسورة		
إن عمراً	الأحزان	الخفيف	ـــــــ	160
قفا نبك	أزمانِ	الطويل	امرؤ القيس	94
ومهمهينِ قذَفينِ	الترسينِ	السريع	خطام المجاشعي	342
		قافية النون المفتوحة		
قد علمت	أنا	السريع	عمرو بن معد يكرب	319
يا حبذا	كانا	البسيط	جرير	245
أكل عام	تحوونَه	الرجز	قيس بن حصين	131
يلقحه قوم	تنتجونَه	الرجز	قيس بن حصين	131
في حلقكم	شجينا	الرجز	المسيب بن زيد مناة	200
فما إن	آخرينا	البسيط	فروة بن مسيك المرادي	165

قافية النون الساكنة

فهل يمنعني	يأتينْ	السريع	الأعشى	252

قافية الياء المفتوحة

ألفيتا عيناك	واقيَه	السريع	عمرو بن ملقط	146
وقائلة خولانُ	هيا	الطويل	ـــــــــ	124
عميرةَ ودّعْ	ناهيا	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	307

قافية الهاء المفتوحة

ألقى الصحيفة	ألقاهَا	الكامل	ابن مروان النحوي	313
لما رأت	لامها	السريع	عمر بن قميئة	160
ولقد علمتُ	سهامها	الكامل	لبيد بن ربيعة	171،251

أنصاف الأبيات

عست كربة أمسيت فيها مقيمة	الطويل	ـــــــــ	86
هيهات عهد الماء بالأمس	السريع	ـــــــــ	93

خامساً: فهرس الأعلام

م	العلَـــــــم	رقم الصفحـــــــة
1.	آدم.	361
2.	الأخفش.	263، 274، 278، 293، 322، 325، 328، 341، 359
3.	الأنصاري أبو زيد.	313
4.	أيوب عليه السلام.	340
5.	الحسن [البصري].	309
6.	الحسن[بن علي بن أبي طالب]	312
7.	الحسين[بن علي بن أبي طالب]	312
8.	حواء.	361
9.	الخليل[بن أحمد الفراهيدي].	232، 324
10.	ابن السراج.	295، 321، 325، 342
11.	أبو السمال.	287
12.	سيبويه.	136، 143، 175، 176، 185، 188، 189، 190، 215، 231، 236، 259، 263، 267، 270، 274، 276، 278، 285، 293، 295، 320، 321، 324، 325، 328، 333، 359، 363
13.	ابن سيرين.	309
14.	الشافعي.	306
15.	[عبد الله]بن مسعود.	347
16.	عمر[بن الخطاب].	307
17.	الفارسي[أبو علي].	234

18. الفراء. 167، 215، 324
19. المازني. 176، 189، 267، 325
20. مالك [خازن النار عليه السلام] 255
21. المبرد. 176، 231، 320
22. النبي[محمد] عليه السلام. 227
23. ابن الحنفية [محمد بن علي بن أبي طالب]. 312
24. أبو مهدي[رجل من باهلة]. 253
25. نافع[المدني]. 102، 220
26. يونس[ابن حبيب]. 267، 324

قائمة المراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد(1995م)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

الأخطـــل، غياث بن غوث(1986م)، **ديوان الأخطل**، شرحه وصنف قوافيه محمد مهدي ناصر، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

الأخفـــش، ســـعيد بن مسعدة(1990م)، **معاني القرآن**، تحقيق هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي-القاهرة.

الأدكـــاوي، إبراهـــيم محمـــد(1983م)، **ابن الدهان وآراؤه في النحو مع تحقيق الأبواب الستة التي أضافها إلى شرح لمع ابن جني**، رسالة دكتوراه- جامعة الأزهر.

الأزهـــري، خـــالد(د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، ط1، دار إحياء الكتب العربية.

الأزهري، أبو منصور(1991م) **القراءات وعلل النحويين فيها**، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1، د.ن.

الأزهري، أبو منصور(د.ت)، **تهذيب اللغة**، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني،ط1 الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الإســـترابادي، رضـــي الدين(د.ت)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

الأســـدي، الكميـــت بن زيد(2000م)، **ديوان الكميت الأسدي**، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر-بيروت.

الأصبهاني، أبو نعيم(1984م) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، ط4، دار الكتاب العربي-بيروت.

الأصـــفهاني، أبـــو الفرج(1983م) **الأغاني**، تحقيق لجنة من الأدباء، ط1، الدار التونسية للنشر.

الأصمعي، عبد الملك بن قريب(د.ت) **الأصمعيات**، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط5، دار المعارف- القاهرة.

الأعشـــى، ميمون قيس(د.ت)، **ديـــوان الأعشى الكبير ميمون قيس**، تحقيق محمد حسن، ط1، مكتبة الآداب بالجماميزت.

الألوســـي، شـــهاب الدين(د.ت)، **روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثانـــي**، صـــححه ونشـــره محمد الألوسي، ط1، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

الأنـــباري، أبو البركات(1970م)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس-بغداد.

الأنـــباري، أبـــو الـــبركات(د.ت)، **الإنصـــاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الفكر-القاهرة.

الأنباري، أبو البركات(د.ت)، **كتاب أسرار العربية**، تحقيق محمد صالح قدارة، ط 1، دار الجيل-بيروت.

الأنـــباري، أبـــو محمد بن القاسم(1986م)، **كتاب المذكر والمؤنث**، تحقيق طارق الجنابي، ط2، دار الرائد العربي-بيروت.

الأندلســـي، أبـــو حيان(1986م)، **تذكرة النحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة-بيروت.

الأندلســـي، أبـــو حـــيان(1990م)، **تفسير البحر المحيط**، ط2، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

الأنصـــاري، الأحوص(1990م)، **شعر الأحوص الأنصاري**، تحقيق عادل سليمان جمال، ط2، مكتبة الخانجي-القاهرة.

أنيس، إبراهيم(1991م)، **الأصوات اللغوية**، ط3، دار النهضة العربية-القاهرة.

أنيس، إبراهيم(د.ت)، **في اللهجات العربية**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية-القاهرة.

بـــروكلمان، كارل(1961)، **تاريخ الأدب العربي**، تعريب عبد الحليم النجار، ط1، دار المعارف-القاهرة.

البطليوسي، ابن السيد(1982م)، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، القسم الثاني، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ط1، مركز تحقيق التراث-مصر.

البغدادي، عبد القادر(1981-1989م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي-القاهرة.

البكري، عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد(1983م)، **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، ط3، مؤسسة الرسالة-بيروت.

البكري، عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد(1958م)، **معجم ما استعجم**، تحقيق مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب-بيروت.

البيهقي، أحمد بن الحسن(1982م) **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق محمد الأعظم، ط1، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي-الكويت.

ابن تغري بردي، يوسف(د.ت)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ط1، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.

ثعلب، أبو العباس(1992م) **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، قدم له ووضع حواشيه حنا ناصر الحتّي، ط1، دار الكتاب العربي-بيروت.

الجاحظ، عمرو بن بحر(د.ت) **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل ودار الفكر-بيروت.

جران العود، محمد بن حبيب(1982م) **ديوان جران العود**، تحقيق نوري حمودي القيسي، ط1، دار الرشيد-بغداد.

الجرجاني، عبد القاهر(1995م)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد التنجي، ط1، دار الكتاب العربي-بيروت.

جرير، جرير بن بلال(1982م) **ديوان جرير**، ضبط معانيه وشروحه إيليا حاوي، ط1، دار الكتاب اللبناني-بيروت.

ابن الجزري، محمد بن محمد(د.ت) **النشر في القراءات العشر**، صححه علي محمد الضباع، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

الجمحـــي، ابـــن سلام(1985)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمود شاكر، ط1 القاهرة، د.ن.

جمـــيل بثيـــنة، جمـــيل بن معمر(1992م)، **ديوان جميل بثينة**، تحقيق أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتاب العربي-بيروت.

ابن جندل، سلامة(1987)، **ديوان سلامة بن جندل**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط2، دار الكتب العلمية-بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(1985م) **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن الهنداوي، ط1، دار القلم-دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(1990م)، **اللمع في العربية**، تحقيق فارس الفائز، ط2، دار الأمل-الأردن.

ابـــن جنـــي، أبو الفتح عثمان(د.ت)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ط1، المكتبة العلمية.

ابـــن جنـــي، أبـــو الفتح عثمان(د.ت)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي وآخرين، ط1، القاهرة.

الجواليقـــي، أبو منصور(1995م)، **المعرب من كلام العرب على حروف المعجم**، تحقيق أحمد شاكر، ط3، مطبعة دار الكتب المصرية-القاهرة.

الجـــوزي، عبد الرحمن بن علي(1993م)، **زاد المسير**، ط3، المكتب الإسلامي-بيروت.

ابـــن الحاجـــب، نور الدين عبد الرحمن(د.ت)، **الكافية في النحو**، شرحه الرضي الإستراباذي، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

الحديثي، بهجت عبدالغفور(د.ت)، **أمية بن أبي الصلت**: حياته وشعره، ط2، د.ن.

حسان، تمام(1982م)، **الأصول: دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ط1، الهيئة المصرية العامة-القاهرة.

الحطيـــئة، جـــرول العبسي(1987م)، **ديوان الحطيئة رواية وشرح ابن السكيت**، تحقيق نعمان محمد أمين طه، ط1، مكتبة الخانجي-القاهرة.

الحضـــرمي، محمد بن إبراهيم(1992م)، **مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية- القســـم الثالـــث- ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق علي الهروط، ط1، جامعة مؤتة-الكرك.

الحموي، ياقوت(1928م)، **معجم الأدباء**، ط1، وزارة المعارف العمومية-القاهرة.

الحموي، ياقوت(د.ت)، **معجم البلدان**، ط1، دار الفكر-بيروت.

ابـــن حنبل، أحمد(1982م)، **فضائل الصحابة**، تحقيق وصي الله حمد عباس، ط1، مؤسسة الرسالة-بيروت.

الحيدرة اليمني، علي بن سليمان(2002م)، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق هادي مطر، ط1، دار عمار-عمان.

ابـــن خالويه، الحسين بن أحمد(1990م)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة-بيروت.

ابن الخباز، نجم الدين(1990م)، **الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب**، ط1، مكتبة الخانجي-القاهرة.

الخـــثران، عـــبد الله(1993م)، **مراحل تطور الدرس النحوي**، ط1، دار المعرفة الجامعية-القاهرة.

ابن الخشرم، هدبة(1976م) **شعر هدبة بن الخشرم**، جمعه وحققه يحيى الجبوري، ط1ط، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

ابن الخطيم، قيس(1967م)، **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق ناصر الدين الأسد، ط2، دار صادر-بيروت.

ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد(د.ت) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، المجلد الثاني، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار صادر-بيروت.

الـــداوودي، شمس الدين(2002م)، **طبقات المفسرين**، ضبطه ووضع حواشيه عبد السلام عبد المعين، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

ابـــن دريـــد، محمـــد بن الحسن(1926م)، **جمهرة اللغة**، ط1، مطبعة مجلس دار المعارف-حيدر آباد.

الدلجي، أحمد بن علي(1904م)، **الفلاكة والمفلوكون**، ط1، مطبعة الشعب-مصر.

الدمياطـــي، أحمد بن محمد البنا(د.ت)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، ط1، دار الندوة الجديدة-بيروت.

ابـــن الدهـــان، ســـعيد بـــن المبارك(1981م)، **كتاب الفصول في العربية**، تحقيق ودراسة ناجية عدس، رسالة ماجستير- الجامعة الأردنية.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك(مخطوط) **الغرة في شرح لمع ابن جني**، صورة عن نسخة مكتبة قليج علي باشا-تركيا.

البيانـــي، الشماخ بن ضرار(د.ت) **ديوان الشماخ بن ضرار**، تحقيق صلاح الدين الهادي، ط1، دار المعارف-القاهرة.

الذبيانـــي، النابغة(1993م)، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق علي فاعور، ط1، دار الفكر العربي-بيروت.

الذهبـــي، شـــمس الدين(1948م)، **العبر في أخبار من غبر**، تحقيق صلاح الدين المنجد، ط2 مصورة، مطبعة حكومة الكويت.

الذهبي، شمس الدين(1969م)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام(حوادث ووفيات 561-570هـ)**، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، ط1، دار الكتاب العربي.

الذهبي، شمس الدين(1982)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي، ط2، مؤسسة الرسالة-بيروت.

الذهبـــي، شمس الدين(1983م)، **معرفة القراء الكبار**، تحقيق يشار عواد معروف وآخرين، ط1، مؤسسة الرسالة-بيروت.

الذهبـــي، شـــمس الديـــن(1987م)، **المقتنى في سرد الكنى**، تحقيق محمد صالح المراد، ط1، مطابع الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة.

الذهبـــي، شـــمس الديـــن(1995م)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق محمد معوض وعادل عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

ذو الـــرمة، غيلان بن عقبة(1982م)، **ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدويّ**، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، ط1، مؤسسة الإيمان-بيروت.

الراعي النميري، عبيد بن حصين(1980م)، **ديوان الراعي النميري**، جمع وتحقيق راينهارت، ط1، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية-بيروت.

الربعي، محمد(1989م) **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، تحقيق عبد الله الحمد، ط1، دار العاصمة-الرياض.

الرماني، علي بن عيسى(د.ت)، **كتاب معاني الحروف**، تحقيق عبد الفتاح شلبي، ط 1، دار النهضة-القاهرة.

الزبيدي الأندلسي، أبو بكر(د.ت) **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار المعارف-مصر.

الزبيدي، محمد مرتضى(د.ت)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط1، دار البيان للنشر والتوزيع-بنغازي.

الزجاجي، أبو القاسم(د.ت)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط1، دار النفائس-بيروت.

الزركلي، خير الدين(1984م) **الأعلام**، ط6، دار العلم للملايين-بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم(1987م)، **المستقصى في أمثال العرب**، ط2، دار الكتب العلمية-بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم(2001م)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل**، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط2، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم(د.ت)، **أساس البلاغة**، تحقيق عبد الرحيم محمود، ط1، دار المعرفة-بيروت.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد(1982م)، **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني ط3، مؤسسة الرسالة-بيروت.

ابن السراج، أبو بكر(1999م)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد السلام الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة-بيروت.

ابن سعد، محمد(1980م)، **الطبقات الكبرى**، ط1، دار صادر-بيروت.

السـعدي، المخبل(1987م)، **ديوان المخبل السعدي(ضمن شعراء مقلون)**، تحقيق حـاتم الضامن، ط1، عالم الكتب-بيروت، ومكتبة النهضة العربية-بغداد.

أبو السعود، محمد بن محمد(1983م)، **تفسير أبي السعود(إرشاد العقل السليم)**، ط1، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

السـكري، أبو سعيد(د.ت)، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط1، مكتبة العروبة-بيروت.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق(د.ت)، **إصلاح المنطق**، تحقيق أحمد شاكر، ط3، دار المعارف-مصر.

السـمين الحلبـي(1994م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان(1988م) **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي-القاهرة.

ابن سيدة، علي بن إسماعيل(د.ت)، **المخصص**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط1، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

السيرافي، أبو سعيد(1976م)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمد علي سلطان، ط1، دمشق.

السيوطي، جلال الدين(1964م) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي-القاهرة.

السيوطي، جلال الدين(1966م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ط1، القاهرة

السـيوطي، جلال الدين(1975-1979م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقـيق عـبد السـلام هارون وعبد العال مكرم، ط1، دار البحوث العلمية-الكويت.

السيوطي، جلال الدين(1976م)، **طبقات المفسرين**، تحقيق علي محمد عمر، ط1، مكتبة وهبة-القاهرة.

السيوطي، جلال الدين(1983م)، **طبقات الحفاظ**، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

السيوطي، جلال الدين(1998م)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار المكتبة العلمية-بيروت.

السيوطي، جلال الدين(1999م)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق محمد عبد القادر العاضي، ط1، المكتبة العصرية-بيروت.

السيد، علاء رأفت(1993م)، **جهود ابن الدهان وأثره في الدراسات النحوية والصرفية**، رسالة دكتوراه-جامعة القاهرة.

الشنتمري، يوسف بن سليمان الأعلم(1992م)، **شرح حماسة أبي تمام**، تحقيق عل المفضل حمودان، ط1، دار الفكر المعاصر-بيروت.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين(1981-1985م)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، تحقيق عبد العال مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة-بيروت.

الشيرازي، إبراهيم بن علي(د.ت)، **طبقات الفقهاء**، تحقيق خليل الميس، ط1، دار القلم-بيروت.

الصفدي، صلاح الدين(د.ت)، **نَكْت الهَمْيان في نُكَت العميان**، وقف على طبعه أحمد زكي بك، ط1، المطبعة الجمالية-مصر.

الصفار، ابتسام(د.ت)، **زياد الأعجم شاعر العربية في خراسان: حياته وشعره**، ط 1، مطبعة الإرشاد-بغداد.

الطائي، أبو زبيد(1976م)، **ديوان أبي زبيد الطائي**، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي،ط1، مطبعة المعارف-بغداد.

الطائي، حاتم(1990م)، **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره**، تحقيق عادل سليمان جمال، ط2، مكتبة الخانجي-القاهرة.

الطبري، محمد بن جرير(1984م)، **تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**، ط1، دار الفكر-بيروت.

الطبري، محمد بن جرير(1986م)، **تاريخ الطبري**(تاريخ الأمم والملوك)، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

الطنطاوي، محمد(د.ت)، **نشأة النحو العربي**، ط1، د.ن.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي(2002م)، **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية-بيروت.

عباس، إحسان(1984م)، **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، ط2 مصورة، وزارة الإعلام-الكويت.

عبد التواب، رمضان(1982)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط1 ، مكتبة الخانجي-القاهرة، ودار الرفاعي-الرياض.

العبيد، محسن(2000م)، **ابن الدهان سعيد بن المبارك**، حياته وآراؤه النحوية، مجلد 16، العدد الرابع، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق ص187 -199.

العجاج، رؤبة(1980م) **ديوان رؤبة**، تحقيق وليم إلفرت، ط2، دار الآفاق الجديدة-بيروت.

العجلي، أبو النجم(1981م)، **ديوان أبي النجم العجلي**، صنعه وشرحه علاء الدين آغا، ط1، النادي الأدبي-الرياض.

العسكري، أبو هلال(1988م)، **كتاب جمهرة الأمثال**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط2، د.ن.

العسكري الدمشقي، عبد الحي(د.ت)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن(1979م)، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوه، ط4، دار الآفاق الجديدة-بيروت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن(د.ت)، **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجواري، ط1، لجنة إحياء التراث الإسلامي-بغداد.

ابن عقيل، بهاء الدين(د.ت)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، المكتبة العصرية-بيروت.

العكبري، أبو البقاء(4986م)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي-بيروت.

العكـــبري، أبـــو البقاء(1995م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر-بيروت، ودار الفكر-دمشق.

العكبري، أبو البقاء(د.ت) **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1، دار إحياء الكتب العربية-بيروت.

العلائـــي الدمشـــقي، صلاح الدين(1990م)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق حسن الشاعر، ط1، عمان.

العماد الأصفهاني، أبو محمد صفي الدين(1973م)، **خريدة القصر وجريدة العصر**، تحقيق محمد بهجة الأثري وآخرين، ط1، المجمع العلمي العراقي-العراق.

العمري، ابن فضل الله(1924م)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق أحمد زكي باشا، ط1، دار الكتب المصرية.

الغلاييني، مصطفى(2000م)، **جامع الدروس العربية**، ضبطه وخرج شواهده عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، الدار المصرية للترجمة والتأليف.

الغـــنوي، طفـــيل(1997م)، **ديوان طفيل الغنوي**، تحقيق حسان أوغلي، ط1، دار صادر-بيروت.

ابـــن فـــارس، أحمد(1993م)، **الصاحبي في فقه اللغة ومسائله وسنن العرب في كلامها**، تحقيق عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف-بيروت.

الفارسي، ابو علي(1981م)، **المسائل العسكريات**، تحقيق إسماعيل عمايرة، ط1، منشورات الجامعة الأردنية-عمان.

الفارســـي، ابو علي(د.ت)، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، ط1، مطبعة العاني-بغداد.

الفارســـي، ابـــو علـــي(د.ت)، **المسائل المنثورة**، تحقيق مصطفى الحدري، ط1، مجمع اللغة العربية-دمشق.

الفحـــل، علقمـــة(د.ت)، **ديـــوان علقمة الفحل بشرح الحجاج يوسف بن سليمان المعـــروف بالأعلم الشنتمري**، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، ط1، دار الكتاب العربي-حلب.

الـــرازي، فخـــر الديـــن(1990م)، **تفســـير الفخر الرازي**(التفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر-بيروت.

الفـــرزدق، همام(1987م)، **ديوان الفرزدق**، تحقيق علي فاعور، ط1، دار المكتبة العلمية-بيروت.

الفـــراء، أبو زكريا(1980م)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، ط2، عالم الكتب-بيروت، والدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(1972م)، **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**، تحقيق محمد المصري، ط1، وزارة الثقافة-دمشق.

الفـــيروز آبـــادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(1986م)، **القاموس المحيط**، ط1، مؤسسة الرسالة-بيروت.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد(1986م)، **طبقات الشافعية**، تحقيق الحافظ عبد الحليم خان، ط1، عالم الكتب-بيروت.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم(1997م)، **الشعر والشعراء**، تحقيق عمر الطباع، ط1، بيروت.د.ن.

القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء(د.ت)، **الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة**، ط1، مير محمد كتب خانة-كراتشي.

القرطبـــي،أبو عـــبد الله(1985) **الجـــامع لأحكام القرآن**، ط1، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

القرطبـــي، ابـــن مضـــاء(1947م)، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، ط1، القاهرة، د.ن.

القطامي، عمير بن شييم(د.ت)، **ديوان القطامي**، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط1، دار الثقافة-بيروت.

القلقشـــندي، أحمـــد بن علي(1987م)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، شرحه وعلـــق علـــيه محمـــد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

ابن قميئة، عمرو(1965م)، **ديوان عمرو بن قميئة**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط1، مجلة معهد المخطوطات العربية-المجلد الحادي عشر.

القمي، عباس(1969م)، **الكنى والألقاب**، الجزء الثالث، ط3، الحيدرية-النجف.

القـــوزي، عوض(1980م)، **المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثاني الهجري**، ط1، جامعة الرياض.

القيســـي، مكـــي(1987م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق محيي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة-بيروت.

القيسي، مكي(1984م)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة-بيروت.

ابن كثير، أبو الفداء(1977م)، **البداية والنهاية**، ط1، مكتبة المعارف-بيروت.

كثـــيّر عزة، كثيّر بن عبد الرحمن(1995م)، **ديوان كثير عزة**، شرح قدري مايو، ط1، دار الجيل-بيروت.

كحالة، عمر رضى(1958م)، **معجم المؤلفين**، ط1، المكتبة العربية-دمشق.

الكوفـــي، عمـــر بن إبراهيم(2002م)، **كتاب البيان في شرح اللمع**، تحقيق علاء الدين حمودة، ط1، دار عمار-عمان.

المالقي، أحمد بن عبد النور(1985م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد الخراط، ط2، دار القلم-دمشق.

المـــبرد، أبو العباس(1979م)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، ط1، القاهرة د.ن.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد(د.ت)، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف-مصر.

المرادي، الحسن بن قاسم(1992م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

ابن مرداس، العباس(1991م)، **ديوان العباس بن مرداس**، تحقيق يحيى الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة-بيروت.

المرزوقـــي، أحمـــد بن الحسن(1967م)، **شرح ديوان الحماسة**، ط2، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون-القاهرة.

ابـــن معديكرب، عمرو(1974م)، **شعر عمرو بن معديكرب**، جمعه وحققه مطاع الطرابيشي، ط1، دمشق د.ن.

ابـــن الملـــوح، قـــيس(1990م)، **ديوان قيس بن الملوح رواية أبي بكر الوالبي**، دراسة وتعليق يسرى عبد الغني، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت.

ابـــن مـــنظور، جمـــال الدين محمد بن مكرم(1990م)، **لسان العرب**، ط1، دار صادر-بيروت.

الميداني، أحمد بن محمد(1992م)، **مجمع الأمثال**، ضبطه وعلق عليه سعيد محمد اللحام، ط1، دار الفكر-بيروت.

ابن النديم، أحمد بن إسحاق(1978م)، **الفهرست**، ط1، دار المعرفة-بيروت.

ابن النحاس، أبو جعفر(1985م)، **إعراب القرآن الكريم**، تحقيق زهير غازي، ط2 ، عالم الكتب ومكتبة النهضة.

ابن النحاس، أبو جعفر(2003م)، **شرح ديوان امرئ القيس**، وضع فهارسه وعلق عليه عمر الفجاوي، ط2، وزارة الثقافة-الأردن.

ابـــن هشـــام، جمال الدين عبد الله(1980م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقـــيق محمـــد محيـــي الديـــن عبد الحميد، ط6، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

ابـــن هشـــام، جمال الدين عبد الله(1988م)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العـــرب**، تحقـــيق محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية-بيروت.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله(2001م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، خرج آياتـــه وعلـــق علـــيه علي عاشور الجنوبي، ط1، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

الهيثمـــي، علـــي بن أبي بكر(1986م)، **مجمع الزوائد**، ط1، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي.

ابـــن الورد، عروة(د.ت)، **ديوان عروة بن الورد**، شرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دمشق.

اليافعي، عبد الله(1918م)، **مرآة الجنان**، طبعة حيدر آباد.

ابـــن يعيش، يعيش بن علي(د.ت)، **شرح المفصل**، ط1، عني بطبعه ونشره إدارة المطابع المنيرية-مصر.

اليمانـــي، عبد الباقي(1986م)، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تحقيق عبد المجيد دياب، ط1، مركز الملك فيصل-السعودية.